ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١

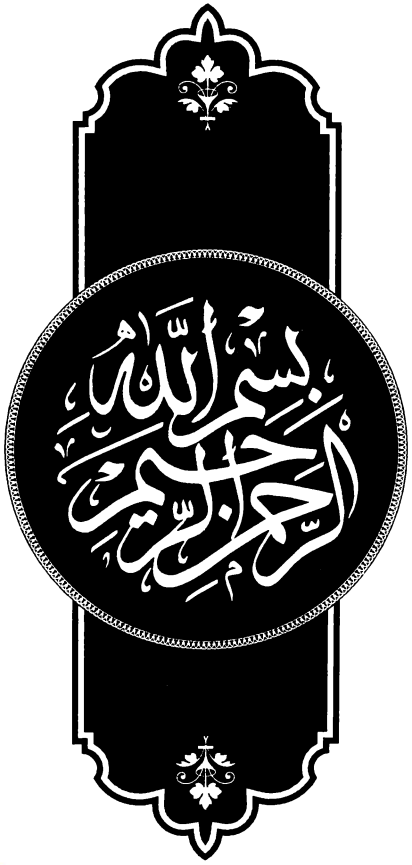


الخزانة

مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق

تصدر عن مركز إحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

العدد السابع، السنة الرابعة، شعبان ١٤٤١هـ/ آذار ٢٠٢٠م



شبكة الفكر
alfeker.net



الخزانة

مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق

تصدر عن

مركز إحياء التراث التابع
لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

العدد السابع، السنة الرابعة
شعبان ١٤٤١هـ/ آذار ٢٠٢٠م



مركز إحياء التراث
التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

العتبة العباسية المقدسة. المكتبة ودار المخطوطات. مركز احياء التراث.

الخزانة : مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق / تصدر عن مركز احياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة.ـ كربلاء، العراق : العتبة العباسية المقدسة، المكتبة ودار المخطوطات، مركز احياء التراث ، 1438 هـ = 2017 -

مجلد : ايضاحيات ؛ 24 سم

نصف سنوية.-السنة الرابعة، العدد السابع (آذار 2020)-

ردمد : 4586-2521

تتضمن ملاحق.

تتضمن إرجاعات ببليوجرافية.

النص باللغة العربية ومستخلصات باللغة العربية والانجليزية.

1. المخطوطات العربية--دوريات. ألف. العنوان.

LCC : Z115.1 .A8364 2020 NO. 7

DDC : 011.31

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

الترقيم الدولي

ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ٢٢٤٥ لسنة ٢٠١٧م

كربلاء المقدّسة - جمهورية العراق

يمكن الاتصال أو التواصل مع المجلة من خلال:

٠٠٩٦٤ ٧٦٠٢٢٠٧٠١٣ / ٠٠٩٦٤ ٧٨١٣٠٠٤٣٦٣

الموقع الإلكتروني: Kh.hrc.iq

الإميل: Kh@hrc.iq

صندوق بريد: كربلاء المقدّسة (٢٣٣)

الإشراف العام

سماحة السيّد أحمد الصافيّ

رئيس التحرير

السيّد ليث الموسويّ

المشرف على قسم الشؤون الفكريّة والثقافيّة

مدير التحرير

محمّد محمّد حسن الوكيل

سكرتير التحرير

م. م. حسين هليب الشيبانيّ

هيأة التحرير

أ. د. ضرغام كريم الموسويّ

حسن عربيي الخالديّ

أ. م. د. محمّد عزيز الوحيد

مقدام راتب المفرجيّ

تدقيق اللغة العربية

م.م علي حبيب العيدانيّ

التصميم والإخراج الفني

محمّد عامر هادي الكنانيّ

الهيأة الاستشارية

الأستاذ المتمرس الدكتور صاحب أبو جناح (العراق)

كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية

الأستاذ المتمرس الدكتور محيي هلال السرحان (العراق)

كلية الحقوق/ جامعة النهرين

الأستاذ المتمرس نبيلة عبد المنعم (العراق)

مركز إحياء التراث العلمي العربي/ جامعة بغداد

الأستاذ الدكتور سعيد عبد الحميد (مصر)

وزارة الآثار المصرية

الأستاذ الدكتور صالح مهدي عباس (العراق)

مركز إحياء التراث العلمي العربي/ جامعة بغداد

الأستاذ الدكتور عبد الإله النبهان (سوريا)

كلية الآداب/ جامعة حمص

الأستاذ الدكتور عماد عبد السلام رؤوف (العراق)

كلية الآداب/ جامعة صلاح الدين

الأستاذ الدكتور فاضل مهدي بيّات (تركيا)

مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية

الأستاذ الدكتور منذر علي المنذري (العراق)
كلية الآداب/ جامعة بغداد

الأستاذ الدكتور وليد محمّد السراقبي (سوريا)
كلية الآداب/ جامعة حماة

الأستاذ الدكتور وليد محمود خالص (الأردن)
مجمع اللغة العربية/ عمّان

الأستاذ المساعد الدكتور عباس هاني الچرّاخ (العراق)
مديرية التربية/ محافظة بابل

الأستاذ المساعد الدكتور علي فرج العامري (إيطاليا)
كلية العلوم الاجتماعية/ جامعة ميلانو بيكوكا
مكتبة الأمبروزيانا/ ميلانو

الأستاذ عبد الخالق الجنبي (السعوديّة)
عضو الجمعية السعودية للتاريخ والآثار
عضو جمعية التاريخ والآثار لدول مجلس التعاون الخليجي

شروط النشر

- تنشر المجلّة البحوث العلمية والدراسات المتعلّقة بالمخطوطات والوثائق، والنصوص المحقّقة، والمتابعات النقديّة الموضوعيّة لها.
- يلتزم الباحث بمقتضيات البحث العلميّ وشرائطه في الإفادة من المصادر والإحالة عليها، والأخذ بأدب البحث في المناقشة والنقد، وألّا يتضمّن البحث أو النصّ المحقّق مواضيع تثير نعرات طائفية أو حساسية معينة تجاه ديانة أو مذهب أو فرقة.
- أن يكون البحث غير منشور سابقاً، وليس مقدّماً إلى أية وسيلة نشر أخرى، وعلى الباحث تقديم تعهّد مستقل بذلك.
- يُكتب البحث بخط (Simplified Arabic) بحجم (١٦) في المتن، و(١٢) في الهامش، على أن لا يقل عن (٢٠) صفحة (A4).
- يُقدّم البحث أو النصّ المحقّق مطبوعاً على ورق (A4) بنسخة واحدة مع قرص مدمج (CD)، على أن تُرقّم الصفحات ترقيمًا متسلسلًا.
- تقديم ملخّص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلّ في صفحة مستقلّة ويضمّ عنوان البحث، وأن لا يزيد الملّخص على صفحة واحدة.
- تُراعى الأُصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة، بإثبات اسم المصدر، واسم المؤلّف، ورقم الجزء، ورقم الصفحة، مع مراعاة أن تكون الهوامش مرقّمة بشكل مستقل في كلّ صفحة.
- يزوّد البحث بقائمة المصادر بشكل مستقل عن البحث، وتتضمّن اسم المصدر أو المرجع أولاً، فاسم المؤلِّف، ويليه اسم المحقّق أو المُراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم الطبعة، فدار النشر، ثم البلد الذي نُشر فيه، وأخيراً تاريخ النشر، ويُراعى في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو البحوث في المجلات، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية.

- تخضع البحوث لبرنامج الاستلال العلمي ولتقويم سريّ لبيان صلاحيتها للنشر، ولا تُعاد إلى أصحابها سواء قُبلت للنشر أم لم تُقبل، على وفق الضوابط الآتية:

١. يُبلَّغ الباحث أو المحقّق بتسلّم المادة المُرسَلة للنشر خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلّم.

٢. يُبلَّغ أصحاب البحوث المقبولة للنشر بموافقة هيأة التحرير على نشرها وموعده المتوقّع خلال مدّة أقصاها شهران.

٣. البحوث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تُعاد إلى أصحابها مع الملاحظات المحدّدة، ليعملوا على إعادة إعدادها نهائياً للنشر.

٤. البحوث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

٥. يمنح كلّ باحث أو محقّق نسخة واحدة من العدد الذي نُشر فيه بحثه، مع ثلاثة مستلات من المادة المنشورة، ومكافأة مالية.

- تراعي المجلّة في أولويّة النشر:

١- تاريخ تسلّم رئيس التحرير للبحث.

٢- تاريخ تقديم البحوث التي يتم تعديلها.

٣- تنوّع مادة البحوث كلّما أمكن ذلك.

- البحوث والدراسات المنشورة تعبّر عن آراء أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلّة.
- تُرتَّب البحوث على وفق أسس فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
- يرسل المحقّق أو الباحث الذي لم يسبق له النشر في المجلّة موجزاً عن سيرته العلميّة، وعنوانه، وبريده الإلكتروني؛ لأغراض التعريف والتوثيق، على بريد المجلة الإلكتروني: ***kh@hrc.iq***
- لهيأة التحرير الحق في إجراء بعض التعديلات اللازمة على البحوث المقبولة للنشر.

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخلاقُ أوّلاً...

رئيس التحرير

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين حبيبنا محمّد، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

وبعدُ: فقد ورد في معاجم اللغة العربية آراءٌ كثيرةٌ وشواهدُ عديدةٌ لبيانِ معنى لفظة (إنسان)، منها: ما قيل إنّها بمعنى الإنس والألفة[1]، وهو ما نراه ينطبق تماماً مع فطرته، فالإنسان بطبعه يأنس لمحيطه ويألفه، وهو مجبول على ذلك. ومن البديهيّ أنّ هذه الألفة بينه وبين بني جنسه لا تتأتّى إلّا بإحياء النفوس بمكارم الأخلاق ومحاسنها. وهذا ما نراه جلياً في محكم كتاب الله العزيز في كثيرٍ من الآيات الكريمة، بل إتماماً للحجّة، جعل سبحانه وتعالى لنا شاهداً حياً، ومثالاً عملياً تجلّى بشخوص الأنبياء والرسل والأوصياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، فهم مرآةٌ حقّة للأخلاق الكريمة والصفات الحميدة التي من شأنها أن تحافظ على إنسانيّة الإنسان، وتمنعه من الهبوط نحو مستوى البهيمية.

ومن أبهى هذه التجليّات نبيّنا الأكرم محمدﷺ، الذي جسّد لنا أعظم قيم الإنسانية، حتّى وصفه الباري جلّ وعلا: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[2]، وجعله وأهل بيته خير مثالٍ يُحتذى بهم للعروج نحو مدارج الكمال، فأمرنا باتّباعهم والتأسّي بهم، فقال عزّ من قائل: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[3]، فكانت سِيَرُهُم الشريفة، وأحاديثهم النورانيّة، نفحاتٍ عطرة تأنس بها النفوس، وترتوي بها عطاشى القلوب. وقد رُوي عنهﷺ أنّه قال: «إنّما بُعثت لأتمّم مكارم الأخلاق»[4]، وهكذا منهج آل بيته الكرامعليهم السلام الذين هم امتدادٌ للرسالة النبويّة الشريفة. فحريٌّ بنا -ونحن نتوسّم أن نكون من أتباعهم- أن نمتثل لأوامرهم صلوات الله عليهم، وأن نكون مثلما أرادوا لا مثلما يريد أعداء الاسلام.

---

(١) ينظر لسان العرب: ١١/٦.

(٢) سورة القلم: الآية ٤.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٢١.

(٤) مجمع البيان: ٨٦/١٠.

وتلبيةً للدعوةِ الإلهية، تأسّى علماؤنا الماضون -حتّى المعاصرين منهم- بنبيّهم الأكرم ﷺ، فجسّدوا الإنسانية بأرقى مراتبها، وتزيّنت أنفسهم الكريمة بالخلق العليّ والأدب السنيّ حتى أخجلت مناوئيهم، جاهدوا الجهاد الأكبر، وأفنوا حياتهم في ترويض النفس وكبح جماحها حتى باتت منقادة لهم، فصوّروا لنا العبودية لله عزّ وجل بأبهى صورها، لم يروا في أنفسهم شيئاً على الرغم ممّا حباهم خالقهم من العلم والمعرفة. لسان حالهم يقول: أن لو بلغ الإنسان شأوه في هذين المجالين ولم يكن متحلّياً بالأخلاق الكريمة فلن ينفعه منها شيء، بل قد تكون وبالاً عليه، فالأخلاق هي أساس كلّ شيء، وهي الوسيلة الحقّة في نشر العلم بين أفراد المجتمع.

ومن هذا المنطلق، نرى من واجبنا أن نركّز على المفهوم الأخلاقي في مجال التراث، وأن نذكّر أنّ من أهم الصفات التي يجب أن يتحلّى بها المحقّق، أو المفهرس، أو أيّ باحث في مجالات المعرفة المختلفة هي الأخلاق الرفيعة. وهذا ما درج عليه علماؤنا قدّس الله أسرارهم، فتراهم جادوا بما لديهم من تعب السنين للآخرين من أبناء جلدتهم دون أيّ مقابل، لا طلباً للشهرة، ولا طمعاً بدنيا فانية. ولولا ضيق المقام لتبارَت في ذكر مآثرهم الأقلام، ولكنّا يكفينا أن نشمّ أريج خُلق الماضين من زهرةٍ في بستان المحقّقين، فعن إيثار العلّامة المرحوم المحقّق السيّد عبد العزيز الطباطبائيّ تحدّث رئيس تحرير مجلة (تراثنا) قائلاً: كان السيّد الطباطبائيّ يكتب للمجلة باباً بعنوان (ما ينبغي تحقيقه)، فأطنب مرّة في وصف كتاب ما، ونُسَخه، وكلّ ما يتعلّق به من معلومات، فسألته عن ذلك مستغرباً؟ فقال: إنّ شخصاً يريد أن يحقّق هذا الكتاب وهو لا يكلّمني لأمر ما، وتمنعه مخاصمته لي من سؤالي، فقلت أقدّم هذه المعلومات له هدية في مجلّتكم ليقرأها دون أن يكلّف نفسه للسؤال.

وفي المقابل، فكم وكم من نماذج شاهدناها، وقرأنا عنها، وعاصرناها ممّن تملّك العلم لنفسه وبخل بنشره، أو منّ بنشره على الآخرين، أو أنّه يرى نفسه فوق الآخرين، فلا يتقبّل النصح ولا النقد البنّاء، بل إنّنا نرى البعض قد وصل به الحال إلى أن ينتقد الآخرين وينسى نفسه، وهذا هو آفة العلم وأوان زواله.

وفي الختام، يمكن للمرء أن يكون عالماً، محقّقاً، مفكّراً، مخترعاً، حائزاً على أرفع الألقاب العلمية، ولكن من دون الأخلاق لن يكون إنساناً، والجمع بينهما هو غاية المنى.

وصلى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

المحتويات

الباب الأول: دراسات تراثية		
١٧	دور التكنولوجيا الحديثة في حماية المخطوطات الأثريّة من تأثير عوامل التلف المختلفة بالمتاحف بعد الحروب والنزاعات المسلّحة والثورات بالمنطقة العربيّة	الدكتورة داليا عليّ عبد العال السيّد رئيس قسم الترميم الأوليّ للآثار العضويّة بالمتحف المصريّ الكبير مصر
٦٥	كتاب إثبات الوصيّة للمسعوديّ أم للشلمغانيّ؟	السيّد عبد الهادي السيّد محمّد عليّ العلويّ الحوزة العلميّة - النجف الأشرف العراق
١٧٣	مصطفى جواد حياته وفلسفة الشكّ في أبحاثه	الدكتور عبدالله عبدالرحيم السودانيّ كلية المستقبل الأهليّة الجامعة/ بابل العراق
٢٠٥	وثائق المجوهرات والنفائس الموقوفة في خِزانة مرقد أمير المؤمنين الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام بخطّ السياق ١٢٨٧هـ	دراسة وإعداد: أسد الله عبدلي آشتياني/ خبير بخطّ السياق/ إيران ترجمة وتقديم: محمّد الباقر موفّق فاخر الزبيديّ/ مركز تصوير المخطوطات وفهرستها في العتبة العباسيّة المقدّسة العراق
٢٤٥	الـوِرَاقـة في دمشق من القرن الرابع الهجريّ حتى القرن الرابع عشر الهجريّ	الدكتور سعيد الجومانيّ دكتوراه في علم المكتبات، باحثٌ زائرٌ في معهد الدراسات الإسلاميّة في جامعة برلين الحرّة ألمانيا
الباب الثاني: نصوص محقّقة		
٣٠٩	تأييداتُ العلماء والمجتهدين لأبي الخير عماد الدين محمّد حكيم البافقيّ (كانَ حَيًّا سَنَةَ ١٠٨١هـ)	تحقيق: مَيثم سويدان الحِميَـريّ باحث تراثيّ العراق
٣٨٧	رسالة في حلّ عبارةٍ مِن كتاب (قواعد الإحكام) للعلّامة الحلّيّ تأليف: الشيخ البهائيّ محمّد بن الحسين بن عبد الصمد الهمْدانيّ العامليّ (ت١٠٣٠هـ)	تحقيق: السيّد حسين بن عليّ أبو الحسن الحوزة العلميّة – النجف الأشرف العراق

٤٤١	فائدة رجاليّة في أصحاب الإجماع تأليف: السيّد حسن بن أبي طالب الطباطبائيّ (ت١١٦٩هـ)	تحقيق: الشيخ أحمد شعيب العامليّ الحوزة العلميّة - النجف الأشرف العراق
٤٧٣	كتاب ترسُّل تأليف: الشيخ مجد الدين الحنفيّ الإربليّ المعروف بابن الظهير (ت٦٧٧هـ)	تَحْقِيق وَتَعليق: الدكتور عبد الرّازق حويزيّ جامعة الأزهر مصر

الباب الثالث: نقد النتاج التراثي

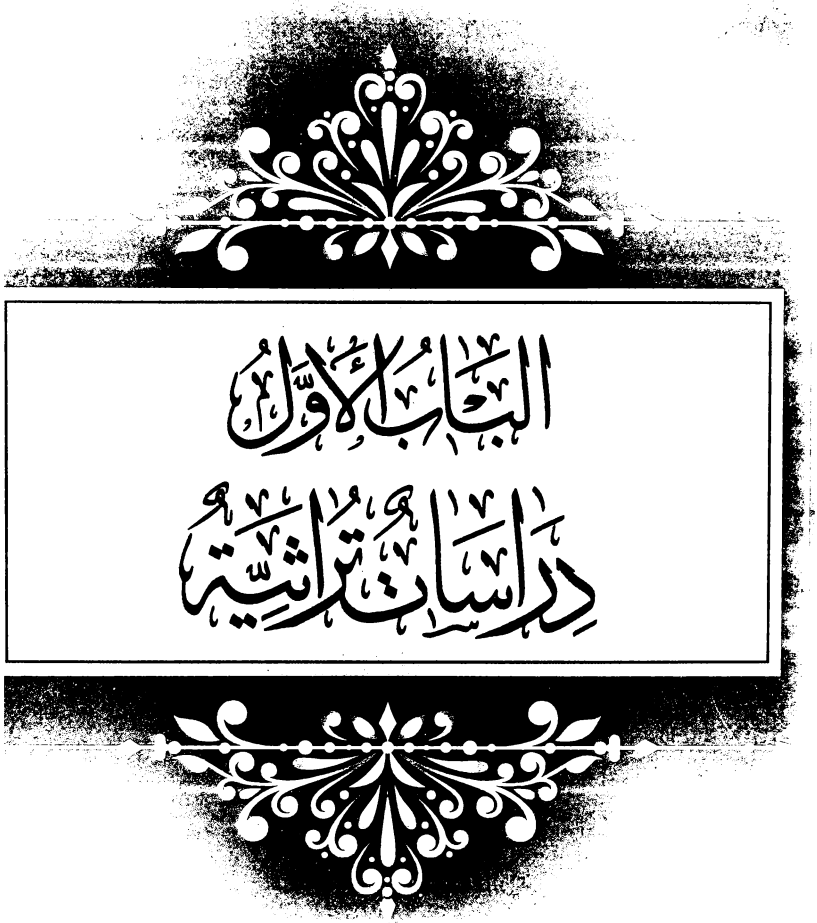
٥٠٧	نقد مقدّمة كتاب (معرفة الحديث) للبهبوديّ، رواية حمّاد عن الصادق عليه السلام أُنموذجاً	الشيخ محمّد موسى حيدر أستاذ في الحوزة العلميّة - النجف الأشرف العراق

الباب الرابع: فهارس المخطوطات وكشّافات المطبوعات

٥٦٩	فهرس مخطوطات مكتبة الدكتور حسين عليّ محفوظ الموقوفة على خزانة العتبة العباسيّة المقدّسة القسم الثالث والأخير	المدرّس المساعد مصطفى طارق الشبليّ العتبة العباسيّة المقدّسة العراق
٦٢١	دليل النصوص والإجازات المحقّقة في الموسوعات والكتب القسم الثالث	حيدر الجبوريّ باحث ببليوغرافيّ متخصّص العراق

الباب الخامس: أخبار التراث

٦٦١	من أخبار التراث	هيأة التحرير


الباب الأول
دراسات تراثية

دور التكنولوجيا الحديثة في حماية المخطوطات الأثريّة من تأثير عوامل التلف المختلفة بالمتاحف بعد الحروب والنزاعات المسلّحة والثورات بالمنطقة العربيّة

The role of modern technology in protecting archaeological manuscripts from the impact of various factors of damage to museums after wars, armed conflicts, and revolutions in the Arab region

الدكتورة داليا عليّ عبد العال السيّد

رئيس قسم الترميم الأولي للآثار العضويّة بالمتحف المصري الكبير

مصر

Dr. Dalia Ali Abdel-Al-Sayed

Head of the Archaeological Conservation Department in the Grand Egyptian Museum

Egypt

الملخّص

يعمل المتخصّصون من مُرمِّمي المخطوطات بمنطقتنا العربيّة على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها بأبسط الطرق وأقلّها تكلفة اقتصاديّة؛ في محاولةٍ منهم لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من التراث المكتوب، والمخطوطات الأثريّة، وأمّات الكتب النادرة, التي خلّفها لنا الأقدمون، وورّثها لنا السابقون، وقد أدّت الحروب والنزاعات المسلحة، و الإهمال، ونقص الخبرات والإمكانيات، والثورات، والاضطرابات في المنطقة العربيّة كلّها، إضافة إلى عوادي الزمن الطبيعيّة إلى المزيد من عوامل التلف، والتحلّل، والضياع لذلك التراث؛ ذي الطبيعة الخاصّة من الضعف، والرقّة، والهشاشة، وذلك يكون بإزالة وتخفيف حجم تلك المخاطر بالمتاحف، والمواقع، والمخازن الأثريّة، والعمل على تقديم مجهودات ومساعٍ مشكورة لحفظ هذه المقتنيات، وحمايتها لأطول مدّة زمنيّة ممكنة، كميراثٍ إنسانيّ للعالم كلّه، وكشاهدٍ على التاريخ، وكتراثٍ للأجيال القادمة.

Abstract

the written heritage, archaeological manuscripts, and rare books left by late scholars have been ruined by decay factors, armed conflicts, neglection, lack of expertise, and revolutions in the Arab region. Thankfully, expert conservators of Arabic manuscripts in our region have found a simple low costing way to save what can be saved by taking advantage of modern technology and applications. Removing and reducing the size of ruin causes in museums, sites, and archaeological stores, as well as working to provide commendable efforts to preserve these assets will protect them for the longest possible period of time, thus saving what is considered as an archaeological heritage for the whole world, a historical evidence, and a heritage for future generations.

بسم الله الرحمن الرحيم

١. المقدّمة: Introduction

تلعب التكنولوجيا الحديثة دوراً بارزاً في حفظ المخطوطات الأثريّة من تأثير عوامل التلف، الناجمة عن الإهمال والتدمير الحادثَين أثناء وبعد الحروب والنزاعات المسلحة والثورات في المنطقة العربيّة، وما يترتب عليه من زيادة حجم تأثير عوامل التلف المختلفة، وإحكام قبضتها على المخطوطات ذات الطبيعة الخاصّة من الحساسية والأهمية الموجودة في المتاحف والمخازن الأثريّة، وذلك عِبرَ توظيف تلك التقنيّات الحديثة بواسطة الخبراء سواء في الدراسات النظريّة أو التطبيقات العمليّة، والعمل على نقل الخبرات العالميّة، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وأدواتها وأجهزتها لعلاج ما دمّرته الحروب والنزاعات والثورات، وما نجم عنها من إهمال وتراخٍ في مجال ترميم المخطوطات الأثريّة وحفظها وصيانتها، بما يتناسب مع الوضع الاقتصاديّ المتردّي، والإمكانيّات الماديّة المتدنيّة في متاحف الدول العربيّة.

٢. الموادّ وطرق العمل: Materials and methods

١,٢. عوامل التلف الفيزوكيمائيّة وتأثيراتها على مقتنيات المخطوطات الأثريّة:

تشتمل تأثيرات عوامل التلف الفيزوكيمائيّة على كلٍّ من عوامل الحرارة والضوء إضافة إلى عامل الرطوبة[1] الذي يلعب دوراً هامّاً وخطيراً مع العوامل الأخرى لإحكام دائرة التلف ؛ حيث نجد أنّه نتيجة تعرّض مقتنيات المخطوطات لتأثير تلك العوامل السابقة عن طريق دورة التقادم الطبيعيّة أو بسبب الظروف الاستثنائيّة من الإهمال والتردّي في المتاحف أثناء وبعد الحروب والنزاعات والثورات تَحدث سلسلةٌ طويلة

(1) (Simple methods for characterization of metals in historical threads) Rezic I., Curkovic L., And Yjevic M., - Elsevier – vol.,28 issue 1-2010

مـن التغيُّـرات الفيزيقيّـة والكيميائيّـة غيـر الاسـترجاعيّة[١]، والتـي تـؤدّي فـي النهاية إلى حـدوث التحلُّـل الكيموضوئـيّ للألياف السـليلوزيّة، وتكسُّـر الروابـط الكيمائيّـة بيـن ذراتهـا[٢]، كمـا في شـكل رقـم (١)، وتدمير الألياف ذاتهـا، أو انتقال الطاقـة الممتصّة إلى ذرات الأصبـاغ والملونـات والأحبـار المُحمّلَـة علـى تلـك الألياف، وفي وجود أوكسـجين الهـواء الجـوي، ومـع ارتفـاع الرطوبـة النسـبيّة فـي الوسـط المحيـط، وفـي وجـود الضوء الغني بأشـعة (UV) يتكون فوق أكسـيد الهيدروجين ذلك العامل المؤكسـد القوي، ممّا يـؤدي إلـى انهيـار الخـواصّ الميكانيكيّة للألياف، وتغيُّر لون المخطوط وما يشـتمل عليه مـن الملوّنـات والأحبـار[٣]؛ بسـبب التحلُّل الضوئيّ لهـا[٤]، مع حدوث الانشـقاق المتماثل والتكسّـر والتفتّـت (Fragmentation) لجزيئاتهـا، واصفرارها على المـدى البعيد، وزوال ألوانهـا وأحبارهـا وأصباغها الحسّاسـة للضوء، والتـي تتعرّض للوهن الضوئـيّ؛ مثل: صبغة الفـوه، وصبغـة حنـاء الغول، وصبغـة الكركم، وصبغة الخشـب البرازيليّ كمـا في الصورة رقم (١)[٥]، إضافة إلى ذرات الأتربة والاتّسـاخات وبخاصة الملوّثات الإنزيميّة الحيويّة[٦]، وعنـد ارتفـاع الرطوبـة النسـبيّة ومـع الطبيعـة الهيجروسـكوبيّة لألياف المخطوطـات وأغلفتهـا التـي تمتـصّ كميـاتٍ زائـدة منهـا؛ يـؤدّي ذلـك إلـى انتفاشـها[٧] وارتفـاع نسـبة

(1) (Control of Damage to Museum objects by optical radiation) CIE Technical Report Technical committee- 2004- p.3

(2) (Earth and atmospheric science) Burdige D.J.,- Old dominion University Norfolk- Virginia USA-2007-pp. 467: 485

(3) (Effect of light on materials in collections)Schaeffer T. T., - The Getty conservation institute – Research in conservation -2001-p 6

(4) (Deterioration of artifacts made from plant materials) Kronkright, D., P., and Norton R., E - The conservation artifacts made from plant material, edited by M- L.E. florian, D.P. Paul Getty trust- 1992- pp. 140 - 170

(5) (Chemical principles of textile conservation) Balazsy A.T.,and Eastop D., Butterworth-Heinmann- Great Britain-2002- pp. 15 - 150

(6) (Chemicals and methods for conservation and restoration: paintings, textiles, fossils, wood, stones, metals and glass) Karl F.J.,- ISSN – Libgen. io. Libgen.pw.24/11/2017- pp. 20 - 40

(٧) ينظر الأسس العلمية لعلاج وترميم وصيانة الكتب والمخطوطات والوثائق التاريخية: عبد المعز شاهين: ٤٠-٢٠.

الحموضة التي تزيد من تحلّل أليـاف المخطوطات، الأمر الذي يترتب عليه حدوث التشوّهات والتمزّقات على اختلاف أنواعها[١] مع زيادة احتمالية الإصابات البيولوجيّة بمختلف أشكالها، وما يترتب عليها من مخاطر التآكل والتبقُّع والتحلّل[٢]، كما يؤدّي ارتفاع نسبة الرطوبة مع توافر الملوّثات الغازيّة في جو المدن الصناعيّة إلى إمكانية تكوينها لمحاليل الأحماض المدمرة لمقتنيات المخطوطات وحدوث ظاهرة الاحتراق الذاتي الداخليّ، كما في الشكل رقم (٢)، أمّا في حالة انخفاض الرطوبة فإنّ ذلك يؤدّي إلى فقد الألياف السليلوزيّة لمحتواها الداخليّ من الرطوبة، ممّا يؤدّي إلى جفافها وهشاشتها وظهور الانفصالات والقطوع[٣]، لذا يُراعى توافر النِّسَب الآمنة للرطوبة النسبيّة من (٥٠ - ٥٥ ٪ RH) . بجانب ما سبق نجد عوامل مرتبطةً بالتأثيرات الداخلية الكامنة بالمخطوط نفسه؛ كتأثير (اللجنين)، وبقايا الموادّ المضافة، والموادّ المالئة، وموادّ التثقيل، والتقويّة السطحيّة أثناء عمليات التصنيع ؛ التي بدورها تلعب دوراً خطيراً في تآكل الورق وتلف المخطوطات[٤].

٢,٢. الإجراءات والوسائل التكنولوجيّة الحديثة لحماية مقتنيات المخطوطات من تأثير عوامل التلف الفيزوكيميائيّة:

- ضرورة تسجيل كميات الضوء وحسابها في قاعات عرض مقتنيات المخطوطات باستخدام أجهزة قياس الضوء أو (اللوكسميتر)[٥]، كما في الصورة رقم (٢)، مع اتّباع نظام التبديل والإحلال في عملية عرضها في المتاحف.

---

(1) (Warning signs: – when textiles need conservation) Commoner L.A., - Konstanze Bachmanned. Concerns, Guide for collectors and curators – Washington D.C. Smith sonian Institution – press 1992 – p. 88

(2) (Mould Growth on textiles) CCI Notes- Canadian conservation Institute 13/15 – Canada – 1996

(3) (Condition reporting) www.national services Govt.nz, museum of new Zealand tepapa to ngarewa. 2005.

(٤) ينظر تكنولوجيا صيانة وترميم المقتنيات الثقافية: حسام الدين عبد الحميد: ٢٠-٢٥.

(5) (Day lighting museum galleries – a review of performance criteria- light research and technology) Bookes C. S.,- 32 – 2000- pp. 161 - 168

- استخدام الإضاءات الباردة (Cool Beam Lamp)؛ مثل إضاءات (Dichroic Halogen Lamps) الخالية من الأشعة تحت الحمراء المتلفة، مع استخدام أجهزة (Pollutants Dosimeter Badqe 570) لقياس معدلات الأشعة تحت الحمراء وقياس درجات الحرارة[١].
- استخدام نُظم الإضاءة الأوتوماتيكيّة الذاتية الغلق لتقليل أوقات التعريض للإضاءة قدر الإمكان[٢].
- عدم فتح باب التصوير بكلّ أشكاله على مصراعيه؛ لأنّه على الرغم من قصر مدّة التعريض للضوء أثناء زمن التصوير إلّا أنّ مستويات الإضاءة تكون عالية جدّاً؛ إذ تصل إلى ٧٠٠٠٠ لوكس تقريباً[٣].
- ضرورة استخدام أنظمة مكيفات الهواء المركزيّة (Control Air Condition) كما في الشكل رقم (٣)، مع مراعاة وضع خططٍ حقيقيّة لعملية الصيانة الجادّة وبشكلٍ دوريّ، ووجوب المراقبة الجيدة والتسجيلات البيئيّة المستمرة[٤].
- استخدام مُنظِّمات الرطوبة (Buffering Agent): وهي موادّ مُرطِّبة لها القدرة على امتصاص وإعطاء الرطوبة في البيئة المحيطة داخل فترين عرض مقتنيات المخطوطات حتى الوصول إلى درجة الاتّزان[٥]، ومنها الأرتسورب (Artsorb)كما في الصورة رقم (٣)، و السيلكاجيل (Silica jel) كما في الصورة رقم (٤) بأنواعها[٦]

---

(١) ينظر التقنية الحديثة في خدمة مقتنيات المتاحف: محمّد عبد الهادي محمّد: ٢٠٠ - ٢٠٩.

(٢) ينظر دراسة تطبيقية في علاج وصيانة الأكفان الكتانية الأثريّة - تطبيقاً على مختارات من المتحف المصريّ: هناء أحمد عبد الهادي الجعوديّ:٥٠ - ٥٥.

(3) (Photography for flat textiles) Sakamoto N.,- Kyoritsu Women's University Tokyo - Japan - 2009 - pp. 1: 5

(٤) ينظر رحلة في معمل ترميم المخطوطات الأثريّة بمكتبة الإسكندرية: محب غبور - مقالة في بوابة صدى البلد http://www.voiceofbeladynews. Com/ investigations- يناير ٢٠١٩.

(5) (Humonitor- Humidity indicator cards) Kgaa M.,-Germany -2018

(6) http: // www. Fuji- silysia.com.Jp/English/product / humidity - control - silca / art- sorb. html. 2017

المختلفة، والتي تستخدم بمعدل (3KG / M3) في حيز فاترينة[١] العرض مع استخدام (Humidity strips) أو بطاقات البيان ذوات العلامات من كلوريد الكوبالت كما في الصورة رقم (٥).

- استخدام أجهزة خفض الرطوبة الأوتوماتيكيّة (Dehumidifiers) كما في الصورة رقم (٦)، مع ضرورة وجود أجهزة ثيرموهيجروجراف كما في الصورة رقم (٧)؛ للمتابعة الدوريّة، وتحديد سلامة تلك الأجهزة وفاعليتها[٢].
- يجب توافر بعضٍ من الأجهزة التكنولوجيّة الحديثة مثل الهيجروميتر (Hygrometer) ذات الفتيلة من الشعر الطبيعيّ، وأجهزة البسيكروميتر (Psychrometer) ذات البصيلة الجافّة والبصيلة الرطبة[٣]، كما في الصورة رقم (٨)، وأخيراً أجهزة المعلومات الإليكترونيّة(Electronic Data logger) كما في الصورة رقم (٩) للرصد الأوتوماتيكيّ، مع برمجة بياناتها باستخدام الكمبيوتر؛ لإعداد دراساتٍ قياسيّة للبيئة المتحفيّة، والوقوف على النِّسَب المثلى لحفظ مقتنيات المخطوطات وتخزينها وعرضها كوسيلة من وسائل الصيانة الوقائيّة[٤].

٣,٢. عوامل التلف البيولوجيّة وتأثيراتها على مقتنيات المخطوطات الأثريّة:

تتضمن عوامل التلف البيولوجيّة الإصابات الحشَريّة بأنواعها المختلفة؛ مثل خنفساء الملابس المتغيِّرة (Varied Cloth Beetle) كما في الصورة رقم (١٠)،

---

(١) الفاترينة: واجهة زجاجية لمحل أو دكان يتمّ من خلالها عرض المستعمل.(ينظر معجم اللغة العربية المعاصرة: ١٦٦١/٣)

(2) (Some practical problems in running a humidification systems) Marsh D.,- in ICOM Sydney- 1987 – pp. 885 - 887

(٣) ينظر أجهزة قياس درجات الحرارة والرطوبة: إيمان الحيارى - mawdoo3.com/2018

(4) (the environmental monitoring) GEM – CC and JICA- The Grand Egyptian Museum– Conservation Center – Egypt –2010- 2011- pp. 1 - 10

وخنفساء السجاد السوداء[1] (Black Carpet Beetle) كما في الصورة رقم(١١)، وعثة الملابس ذات الكيس (The Case Making Clothes Moth) كما في الصورة رقم (١٢)، وحشرة السمك الفضيّ (Silver Fish) كما في الصورة رقم (١٣)، والخنفساء العنكبوتيّة (wooly bears)، وخنفساء التبغ (tobacco beetle) كما نلاحظ التأثيرات المدّمرة لما تخلّفه الصراصير من بِراز وقاذورات تؤدّي إلى تشويه المخطوطات وتبقُّعها،[2] كما نجد أيضاً مخاطر قمل الكتب ليس على تآكل المخطوطات وانهيار خواصّها الفيزيقيّة فحسب بل أيضاً تعرّض العاملين للحساسية المرضيّة المزمنة، إضافة إلى النمل الأبيض (white ants)؛ إذ تعاني مقتنيات المخطوطات من تأثير تلك الحشرات بالتلف المباشر(التلف الميكانيكيّ) سواء بالتغذية على مكوّنات المخطوط وما يحتويه من موادّ نشويّة ولواصق، أو باتّخاذ الحشرات مخابئ لها وليرقاتها الشرهة جدّاً للطعام[3] بين أوراق المخطوط وأغلفته، ممّا يؤدي إلى تواجد الثقوب والتآكلات المختلفة، مع انتشار جلود انسلاخات الحشرات؛ سواء داخل أوراق المخطوط وبين الأوراق والغلاف أو حتى في خزانة العرض أو الحفظ, أو عن طريق التلف غير المباشر (التلف الكيميائيّ)؛ بسبب ما تُخلّفه الحشرات من فضلات (Excrements) أو إفرازات حمضيّة أنزيميّة تُغيِّر من قيم pH والقلويّة[4]، ممّا يترتب عليه ظهور التبقّعات اللونيّة والتغيّرات في مظهر السطح، كما تُصبح تلك الموادّ وبشكلٍ غير

(1) (Encyclopedia of insects) Resh V., and Carde R. T., -Academic press 1st an imprint of Elesever - second Edition 2009 - pp. 183 - 184

(2) (Causes of deterioration of paper) Nimfa R.,Maravilla- http://cool. Conservation- us.org /byauth/maravilla/ deterioration –causes.html retrieved Sunday 9-Jun 2019.

(3) (Damages on cultural assets by insects and countermeasure) Kawagoe K., -workshop on IPM 2nd - 28th Nov: 1st Dec. GEM - CC cooperation with NRICPT Tokyo - Japan- 2010 - pp. 1 - 5

(٤) ينظر الآفات الحشرية الضارّة بالآثار وكيفيّة مكافحتها وصيانة الآثار من تواجدها الضارّ: سامية عبد الفتاح عمارة وصبري جابر السيّد: ٢ - ٩

مباشر جاذبةً للفطريّات المحلِّلة، ولجميع أنواع الاتساخات والأتربة[١]؛ إذ تأخذ خيوط الغزل الفطريّ (Mycelium) كما في الشكل رقم (٤) بالنمو، وتتغذّى على الموادّ السطحيّة وفضلات الحشرات وبقايا موادّ التجهيز، وتؤدي إلى مزيد من تبقّع سطح المخطوطات، أو تبدأ بإفراز الأنزيمات المحلِّلة لمكوناتها، للحصول على الغذاء والنمو بطُرقٍ متعدّدة طبقاً لنوع الفطر[٢]، هذا وقد قام كلّ من (Jeffrey Cooper) (J.Michael Phillips)بإعداد قوائم لتصنيف الفطريّات وتحديد خطورتها على المقتنَيات السليلوزيّة وسُمِّيّتها على صحة العاملين في هذا المجال[٣]؛ فقد أثبتوا أنّ أهمّ أنواعها هو فطر البنسليوم (Penicillium) كما في الصورة رقم (١٤)، وفطر الاسبرجيلس (Aspergillus)، وفطر كلادوسبوريم (Cladosporium) وفطر أوريتيم كما في الصورة رقم (١٥).

٤,٢. الإجراءات والوسائل التكنولوجيّة الحديثة لحماية مقتنيات المخطوطات من تأثير عوامل التلف البيولوجيّة:

- العزل الفوريّ للقِطع المصابة في أكياس مُحكَمة الغَلْق، ونقلها إلى الأماكن المُخصّصة للعلاج، مع القيام بالدراسات المُستفيضة باستخدام الوسائل المساعدة؛ مثل (Sticky traps) كما في الصورة رقم (١٦)، والمصائد الفرمونيّة (Pheromone Traps) كما في الصورة رقم (١٧)، مع عمل خرائط توضيحيّة ورسومٍ بيانيّة لتحليل البيانات والمعلومات[٤].
- تحديد مصدر الإصابة وطريقة حدوثها، مع استخدام إحدى الطرق الحديثة

(1) (FTIR Spectroscopy of biodegraded historical textiles) Kavkler K., Cimerman N., Zalar P., and Demsar A., - EL SEVIER- VOl., 96- issue 4, April- 2011- pp. 574 - 580

(2) (Damages on cultural assets – caused by fungi and countermeasures) Takatori K., -NPO – center for fungi consultation – Japan – 2010 – pp. 2 - 4

(3) (Assessment and Remediation of toxigenic fungal contamination in indoor Environments)Cooper J., and Phillips J.M.,- first NSF international conference on indoor air health – May 3 - 5– Denver, co. 1999

(4) (Detecting infestation – facility inspection procedure and checklist) Thomas J.K.S., CCI Notes 3/2 -1996.

مـن مثبِّطـات التطـور الحشـريّ؛ لإحداث خلـلٍ في عمليـات الانسـلاخ، ممّا يؤدي إلـى موت الحشـرة[١].

- اتّبـاع طـرق المقاومـة الحديثـة فـي تعقيـم مقتَنيـات المخطوطـات ومقاومـة الإصابـات البيولوجيّـة؛ مثـل طريقـة الأنوكسـيا (Anoxia) كمـا فـي الصـورة رقـم (١٨)، أو باتّبـاع طـرق عـزل المقتنيـات الأثريّـة بنظـام (R.P- System) المـزوَّد بـ(RP (Agent، أو نازعـات الأُكسـجين «Oxygen Absorber كمـا فـي الصـورة رقـم (١٩)، إضافـة إلـى إمكانيّـة اسـتخدام تلـك الطريقة كوسـيلة حفـظٍ وتخزين للمقتَنيـات لمـدّة تتـراوح مـا بيـن ٣ - ٥ سـنوات، أو بالمقاومـة باسـتخدام غـاز ثانـي أُكسـيد الكربـون؛ الـذي يعـدّ مـن الطـرق الباهظة التكلفـة، كما أنّـه يحتاج إلـى إجـراءات مُعقّـدة مع ضـرورة تطبيقه مـن قبـل متخصِّصين مُدرَّبيـن وخبراء فـي اسـتخدام تلـك التقنيّـات الحديثـة[٢] كما في الصـورة رقـم (٢٠)؛ لضمان عدم حـدوث أي أضـرارٍ جانبيّـة علـى المقتنيـات أو العامليـن.
- المقاومـة باسـتخدام الموجـات فـوق الصوتيّـة والتعقيـم بأشـعة جامـا؛ لإيقاف تناسـل الحشـرات، مـع اشـتراط وجـود لجنـةٍ استشـاريّة مـن الخبـراء لتطبيـق هـذه الطـرق الحديثـة[٣].

٢,٥. المعلّقـات الصلبـة والملوّثـات الغازيّـة وتأثيراتهـا علـى مقتنَيـات المخطوطـات الأثريّـة:

٢,٥,١. المعلّقات الصلبة وتأثيراتها على مقتنيات المخطوطات الأثريّة:

جدول رقم (١) يوضّح تصنيف المعلّقات الصلبة والملوّثات ومظاهر التلف الناجمة عنها:

---

(1) (Levels of IPM control - Matching. Conditions to performance and effort) Thomas J.K.S., and Kigawa R., - collection forum, 21. 2006- pp. 96 - 116

(2) Co2 Insecticide Bag - Fukurou - Kun standard type - user manual - Nippon Ekitan corporation - Tokyo - Japan - 2009

(3) (Damages on cultural assets - caused by fungi and countermeasures) Takatori K., NPO- center for fungi consultation - Japan - 2010 - pp. 2: 4

المعلقات الصلبة	مظهر التلف الحادث
حبيبات الرمال والسيليكات، و يتراوح قطر جزئياتها ما بين ١٥ - ٢٠ ميكرون.	التلف الميكانيكيّ بتأثير النحر الاحتكاكيّ لحبيبات الرمال؛ ممّا يؤدي إلى قطع أوراق المخطوط وتمزيقها.(١)
الغبار الترابيّ (Fine Dust) وهو غالباً ما يحتوي على جزيئات معدنيّة؛ مثل: غبار الحديد وغبار الكبريت(٢).	تعمل الأيونات المعدنيّة كعامل محفّز في العمليات الكيميائيّة؛ لتسريع عمليات تلف المخطوط وإزالة الأحبار و الأصباغ.(٣)
الغبار الأسمنتيّ الكربونيّ في المناطق الصناعيّة.	يرفع من قلوية أغلفة المخطوطات؛ ممّا يؤدي إلي إتلاف موادّ التذهيب.
الدهون والزيوت والشحوم(٤).	تتأكسد الدهون والزيوت وتكوّن بقعاً عنيدة صعبة الإزالة، كما تُسهِّل التصاق وتجمُّع الاتّساخات بسطح المخطوطات الأثريّة(٥).
حبوب اللقاح وجراثيم فطريّات العفَن.	تعمل على تكوين مستعمرات بيولوجيّة مُتلِفة ومحلِّلة لمكوِّنات المخطوطات الأثريّة وأحبارها.

(١) ينظر دراسة في علاج وصيانة المنسوجات ذات الزخارف الكتابيّة: حربي عزّ الدين حسن أحمد:٨٠ - ١٠٠.

(٢) ينظر الأسس العلميّة لعلاج وترميم وصيانة الكتب والمخطوطات والوثائق التاريخيّة.

(3) (The textile conservators manual) Landi S.,- 2 nd Edition Heiremann- Butterworth London -1992- pp. 20 - 30.

(٤) ينظر التلوّث الهوائيّ والبيئة: طلعت إبراهيم الأعوج:١٠٠ - ١٠٥.

(5) (Chemical principles of textile conservation) Balazsy A.T.,and Eastop D., Butterworth-Heinmann- Great Britain-2002- pp. 15: 150

٢,٥,٢. الملوّثات الغازيّة وتأثيراتها على مقتنيات المخطوطات الأثريّة:

جدول رقم (٢) يوضّح مصادر الملوّثات الغازيّة داخل المتاحف ومظاهر التلف الناجمة عنها:

المادّة	المصدر الأصلي	مظهر التلف الحادث
الأمونيا Ammonia	المواد الخراسانية وأحبار الطابعات وماكينات التصوير.	تغيُّر ألوان المخطوطات واصفرارها وبهتان أصباغها وتلف أحبارها.
أكسيد النيتروجين	وسائل الإضاءة والتطبيقات الحرارية.	جفاف وهشاشة المخطوطات وتلف الزخارف المذهّبة.
حمض الفورميك وحمض الخليك	بعض موادّ التقوية واللواصق والأخشاب الصناعيّة.	إتلاف وحموضة المخطوطات وإزالة ألوان بعض الملوّنات وتلف موادّ التذهيب.
الالدهيدات Aldehydes	راتنجات اليوريا والفينولات واللواصق المستخدمة وبعض أنواع الأخشاب الرديئة.	تكسُّر الروابط السليلوزيّة والبروتينية لألياف المخطوطات وتغيير ألوانها.
أكسيد الكربون	من أهمّ غازات التلوّث الجوّي في المدن الصناعيّة.	تدمير مكوّنات المخطوطات الأثريّة وخاصّة عند ارتفاع الرطوبة النسبيّة لأعلى من ٧٠٪.
المركبات الكبريتيّة	المطاط وفينيل الأرضيات واللواصق والموكيت.	تلف مكوّنات المخطوطات الأثريّة[1] وتدميرها وإتلاف أحبارها.

(1) (Environmental measuring) Matsuda Y., and suemori - Project of environmental measuring in GEM CC- Egypt cooperation with JAICA and NRICPT - Tokyo - Japan - 2010:2011

٦,٢. الإجراءات والوسائل التكنولوجيّة الحديثة لحماية مقتنيات المخطوطات من تأثير المعلّقات الصلبة والملوّثات الغازيّة:

- استخدام الأجهزة الحسابيّة العياريّة الحديثة؛ مثل جهاز حساب نسبة الأتربة والمعلّقات الصلبة الرقميّ (Digital Dust Counter)، أو جهاز قياسات نسبة الأتربة باستخدام الليزر (Laser Dust Counter)؛ للوقوف على أنسب الطرق لتقليل مخاطرها وكيفية مجابهتها[١].
- استخدام أجهزة تنقية الهواء والمرشّحات وبخاصّة مرشّحات الهواء من نوع(Harthord 2000 AF- 3)ذات المستويات المختلفة للترشيح من الأتربة والجراثيم والأبخرة والغازات الملوّثة، إضافة إلى مرشّحات الهواء الميكانيكيّة التي تحتوي على ستائر معدنية لها القدرة على امتصاص الأتربة والمواد العالقة وطردها إلى الخارج، مع دفع الهواء النقيّ داخل المتاحف[٢].
- استخدام أجهزة الترشيح المتنقّلة (Mobile Filtering) المزوّدة بمرشّحات الفحم النشط ذات القدرة على امتصاص العديد من الملوّثات الغازيّة[٣] في جوّ المتاحف، كما في الصورة رقم (٢١).
- استخدام وسائل الرصد البيئيّ (Environmental Measuring) للملوّثات الغازيّة كنوعٍ من أنواع الصيانة الوقائيّة (Preventive Conservation)؛ مثل استخدام أشرطة الرصد البيئيّ (Environmental Monitor Strips) كما في الصورة رقم (٢٢) أو بالمعاينة باستخدام الكواشف الإيجابيّة (Passive Indicators)، كما في الصورة رقم (٢٣)، أو باستخدام المقياس ذي الترموميتر الكاشف[٤].

---

(1) (For safety and comfort in conservation activities) kirino F.,- University of arts – Graduated school – Japan – 2011- pp. 108: 111

(٢) ينظر التلوث الجويّ وتأثيره على المعروضات المتحفيّة: نادية لقمة: ٢ – ٥.

(3) (About conservation- caring for your treasures) AIC- American institute for conservation of historic and artistic works - 2018

(4) (Environmental pollution monitoring and control) Khopkar S.M.,- New age international publishers LTd- 2nd Edition – New Delhi – India -2005

٧,٢. الكوارث والسرقات وأخطار الحرائق وتأثيراتها على مقتنيات المخطوطات الأثريّة:

١,٧,٢. الكوارث الطبيعية Disaster:

تتعدّد مصادر الكوارث الطبيعيّة أو القوى الفيزيقيّة المباشرة المدمّرة (Direct Physical Forces) التي من الممكن أن تُلحق الخسائر الجمّة بمقتنيات المخطوطات الأثريّة بشكلٍ غير مباشر؛ بتأثير الزلازل، والاهتزازات، والذبذبات، والانهيارات الأرضيّة، والهبوط، والتهدّمات، والأعاصير، والسيول.

٢,٧,٢. السرقات والسطو على الآثار:

إنّ السرقات المنظّمة وغير المنظمة والسطو على المقتنيات الأثريّة بغرض سرقتها، أو بيعها للغير، أو تقليدها، أو تشويهها، أو العمل على تدميرها تعدّ من المشكلات الخطيرة التي تتنامى أثناء الحروب والنزاعات والثورات؛ إذ يعاني منها تراثنا معاناةً شديدة في معظم بلادنا العربيّة وبخاصة في حالة القطع غير المسجلة والموثّقة بشكلٍ جيد في السجلّات الرسميّة في المؤسسة المعنيّة بحماية الآثار والمحافظة عليها[1]، أو عند تدمير السجلات وإحراقها عن عمدٍ؛ لإخفاء هوية تلك الآثار، وتضييع حقّ البلاد الحضاريّة في استرداد آثارها مرّة أخرى.

٣,٧,٢. أخطار الحرائق:

تزداد كارثيّة الحروب، والغارات الحربيّة، والاعتداءات، والثورات، والنزاعات المسلّحة على المواقع الأثريّة والمتاحف؛ بسبب أخطار الحرائق، والانفجارات المدوّية، ودورها المباشر في تدمير مقتنيات المخطوطات وفقدها أو أجزاء منها، ممّا يجعل من الصعب علاجها أو ترميمها، أو عن طريق دورها غير المباشر في دكّ أبنية المتاحف والمخازن الأثريّة وهدمها، وما يصاحبه من تدميرٍ شامل لكلّ الأنظمة الخدميّة؛ من

(1) (Portable Antiquity collecting and Heritage issues) Baford P.,- July 2011 Paul.- baford. Blogspot.com//07guardian - of - pharaohs - tells - new - story html. 2011

التكيّيفات المركزيّة، والماء، والكهرباء، والغاز الطبيعيّ، ليزداد الأمر سوءاً وتُدمّر كلّ الكنوز الأثريّة، وتُفقَد للأبد، ويضيع معها حلقة من حلقات التاريخ الإنسانيّ[١].

٨,٢. تتمثّل الإجراءات والوسائل التكنولوجيّة الحديثة لحماية مقتنيات المخطوطات من تأثير الكوارث والسرقات وأخطار الحرائق بما يأتي:

١. تشييد أبنية المتاحف والمخازن الأثريّة في مواقع آمنة، بعيدة عن مناطق حدوث الفيضانات، والنشاط البركانيّ، والزلازل، وترسيبات الرياح، ومخرات السيول.

٢. الاستفادة من البرامج العالميّة في مواجهة الكوارث الطبيعيّة؛ مثل برامج (IDNDR) لحماية المقتنيات الأثريّة حول العالم، وتدعيم التعاون بين المتاحف العربيّة و العالميّة.

٣. وجود غرفة طوارئ في كلّ متحف؛ لإدارة الأزمة عند حدوث أيّ كارثةٍ أو هجوم، مع الربط بينها وبين أماكن الإسعاف والإغاثة من الحرائق، والحراسات، والشرطة، ومحطات الرصد البيئي، ومرصد الزلازل[٢].

٤. أوصى المجلس الدوليّ للمتاحف (ICOM) بضرورة توافر أنظمة إنذار حديثة ضد السرقات والسطو في كلّ متحف، مع تدريب العاملين على تلك الأنظمة، وكيفية التعامل معها بشكلٍ جيد[٣].

٥. استخدام العيون الضوئيّة (Electric Eyes) داخل قاعات العرض وفى كلّ أرجاء المتحف، مع وضع أجهزة إنذار؛ للتحذير من عمليات الهجوم، أو السرقة، أو السطو غير المشروع على المقتنيات الأثريّة.

٦. تزويد المتاحف بغرفة مراقبة مركزيّة باستخدام الدوائر التلفزيونيّة، على أن

---

(1) (Fire and safety) Kirino F and Fujisawa A., -National Research Institute for cultural properties – Tokyo. NRICPT. 2011- p 62

(٢) ينظر التقنية الحديثة في خدمة مقتنيات المتاحف: ٢٠٠ - ٢٠٩

(3) (Storage of Historic fabrics and costumes) Giuntini C.,- Konstanze Bachmann ed. conservation concerns: a guide for collectors and curators, Washington D.C. Smithsonian Institution press -1992 – pp. 60 - 70

تكون هذه الغرفة على اتّصالٍ مباشر مع أقرب مركز للشرطة؛ للسيطرة على الموقف في حالة حدوث أيّ سرقات للمتحف أو اقتحامه[١].

٧. استخدام أجهزة الرصد سواء التي تعمل بالموجات فوق الصوتيّة (Sensor Of Ultra Sonic Technique)، أو التي تعمل بنظام الأشعة تحت الحمراء؛ وهي التي تصدر إنذاراً ضوئيّاً وصوتيّاً لرجال الأمن -حتى مع الأصوات المتناهية الصغر- عند حدوث أيّ محاولةٍ للسرقة، أو السطو، أو الهجوم.

٨. سَنّ القوانين الرادعة لحماية مقتنيات المخطوطات، ومنع خروجها، أو الاتّجار بها، مع التوصية والتشديد على عودة القِطع التي خرجت بطُرقٍ غير مشروعة بمجرد ظهورها في أيٍّ من المزادات أو المعارض الخارجيّة[٢].

استخدام وسائل إطفاء الحرائق (fire extinguishes) بالغاز الخامل، وهي الأنظمة المفضّلة داخل المتاحف؛ نظراً لأمانها وسرعة فاعليّتها.

استخدام أنظمة (Water Mist) ذات البخار البارد كبديلٍ عن الأنظمة المائيّة التي يصعب انتشارها في كلّ مكان، وإيصالها إلى الأماكن الضيّقة[٣].

٩,٢. تأثير التلف البشريّ:

تتنوّع أسباب التلف الحادث بسبب العامل البشريّ أثناء الحروب وبعدها، والنزاعات المسلّحة والثورات، لتتضمن ما يأتي:

١,٩,٢.عملية التناول والتخزين الخاطئ لمقتنيات المخطوطات

أثناء الحروب وبعدها والنزاعات المسلحة والثورات تقوم بعض الدول بمحاولة

---

(1) (The guarding of cultural property) Bodick A.W.,- UNSECO-.1977- p. 20

(2) (The fight Against illicit traffic in cultural property) Prott L V., -The seminar Illicit traffic in cultural property in south east Asia: held in Bangkok. 24-26 March. Thailand-2004. www.ilias. Nl/nl/35/llAs-NL-35-24.pdf

(3) (Fire protection) Freeland D.,- National conference on cultural property protection proceedings- www- museum - security. org/ fire - protection -201.html-1999 -.

إنقاذ مقتنياتها الأثريّة ونقلها بسرعة وعلى عجالة إلى أماكن أو مواقع أكثر أماناً من وجهة نظرهم، إلّا أنّ هذه الأماكن تكون غير مجهّزةٍ في معظم الأحيان؛ ممّا يؤديّ إلى إحكام قبضة عواملِ التلف المختلفة وما ينتج عنها من الضغوط الميكانيكيّة والفيزيقيّة على المخطوطات، ممّا يؤدي إلى تدهور حالتها وزيادة تلفها، كما في الصورة رقم (24)، أو تقوم بحفظها بشكل مكدّس فوق بعضها في حاويات مصنوعة من موادّ غير أرشيفيّة وغير آمنة؛ ممّا يؤدي إلى ارتفاع حموضة تلك المخطوطات[1] وتبقّعها، واحتمال إصابتها بالإصابات البيولوجيّة المختلفة، وضياع أحبارها وألوانها، مع انبعاث الغازات المدمّرة والملوِّثة لمكونات المخطوطات وموادّ التذهيب والتلوين، كما أنّ تكدّس الأتربة والملوِّثات على مقتنيات المخطوطات كما في الصورة رقم (٢٥)، وعدم اتّباع أنظمة التخزين الأرشيفيّة الصحيحة المُدعمة بالتقارير والصور التي تسهّل الوصول للمقتنى بكل انسيابيّة ويُسر، يؤدي إلى أن تُصبح تلك الإجراءات المتسرِّعة إجراءاتٍ مدمّرة وليست مُنقِذة لمجموعات المخطوطات والوثائق التاريخيّة.

٢,٩,٢. التلف البشريّ بالترميم الخاطئ:

إذا أردنا الحديث عن تأثير التلف البشري عن طريق عمليات الترميم الخاطئ لمقتنيات المخطوطات والوثائق التاريخيّة نقول: إذا لم تتوفر موادّ الترميم الملائمة، يضطر المرمِّمون إلى التصرّف طبقاً للموادّ والإمكانيات المتاحة في حدود ظروف المتاحف؛ والتي في كثيرٍ من الأحوال تكون موادّ وأساليبَ غير متناسبة مع طبيعة التلف الحادث، إضافة إلى خلو المتاحف في كثيرٍ من الأحيان من الخبرات المُدرَّبة والعامل البشريّ المتخصِّص؛ ممّا يؤدي إلى الاستعانة بغير المتخصِّصين وغير المؤهّلين، الأمر الذي ينتج بسببه المزيد من الكوارث، والتلف، والتدمير لهذا التراث.

(1) (The treatment, mounting and storage of a large group of archaeological textile) Morrison L., in ICOM- Sydney -1987-pp. 391:393

٣. النتائج والمناقشات: discussion Results and

١,٣. تحدثت الدراسة عن دور الضوء مع وجود عوامل محفِّزة أخرى، كالحرارة المرتفعة، والرطوبة الزائدة في تدمير ألياف المخطوطات الملوّنة، وذات الزخارف المذهّبة.

٢,٣. أظهرت الدراسة الدور الخطير الذي تلعبه الرطوبة النسبيّة وتذبذبها بين الانخفاض والارتفاع؛ ما بين ٢٥ - ٦٠ ٪، ومدى تأثير ذلك على قوة المخطوطات وتماسكها وزَهاء ألوانها وأحبارها، ورونق الحليات الزخرفيّة لأغلفة الكُتب .

٣,٣. ألقت الدراسة الضوء على بعض التطبيقات الحديثة المتّبعة في مقاومة الإصابات البيولوجيّة بديلةً عن طرق المكافحة التقليديّة.

٤,٣. أكّدت الدراسة على ضرورة مراعاة الظروف البيئيّة الآمنة؛ لعرض مقتنيات المخطوطات وتخزينها واتّخاذ كافّة الاحتياطات لذلك.

٥,٣. أوضحت الدراسة أهمية البحوث والدراسات المستفيضة لحساب نسب التلوث الغازيّ في البيئة المحيطة، وتحديد مصادرها، وكيفية القضاء عليها؛ كنوعٍ من أنواع الصيانة الوقائيّة.

٦,٣. شدّدت الدراسة على أهمية التنسيق بين المنظمات والجمعيات والمؤسسات المحليّة والعالميّة؛ من أجل حماية ممتلكاتنا التراثيّة والأثريّة من أخطار الكوارث والحرائق والسرقات؛ مثل منظمة HAK» السويسريّة التي بدأت عملها بعد الحرب العالمية الثانية، ومهمتها حماية المقتنيات الأثريّة من أخطار الحرائق، إضافة إلى أهمّ الوسائل المُتّبعة في حماية تلك الممتلكات التراثيّة والأثريّة.

٧,٣. أظهرت الدراسة خطورة العامل البشريّ وتأثيراته المدمّرة على المقتنياث التراثية والأثرية بسبب عمليات التناول والتخزين والترميم الخاطئ لمقتنيات المخطوطات، والوثائق التاريخية أثناء الحروب وبعدها، إضافة إلى النزاعات المسلّحة والثورات.

٨,٣. شدّدت الدراسة على ضرورة توافر دوائر قانونيّة فنيّة أثريّ في الوزارة المعنيّة بحماية التراث والآثار، وتتلخّص مهمّتها في متابعة صالات المزادات، وحركة بيع وتجارة الآثار، والمقتنيات الفنيّة حول العالم؛ للتحري والكشف عن القطع المسروقة، والعمل على استردادها بشكلٍ قانونيّ عن طريق المنظمات الدولية والقوانين المنظِّمة لهذا الأمر.

٤. التوصيات: Conclusion

١,٤. ضرورة استخدام أنظمة الإضاءة الحديثة الآمنة الخالية من الأشعة تحت الحمراء والأشعة فوق البنفسجيّة؛ لتجنّب التأثيرات المدمّرة لهما.

٢,٤. وجوب تعميم استخدام أنظمة التكييف المركزيّة في متاحف المخطوطات في المنطقة العربيّة؛ لأنّها من أفضل وسائل التحكُّم الحديثة في البيئة المتحفيّة، سواء في قاعات العرض أو أماكن تخزين الآثار، وكذلك في حالة عمليات التخزين المؤقتة.

٣,٤. أهمية استخدام أجهزة الرصد البيئيّ الحديثة لتسجيل البيانات والقياسات البيئيّة؛ للوقوف على النسب المثلى لحفظ وتخزين مقتنيات المخطوطات الأثريّة وإعداد بيئةٍ ملائمة لها.

٤,٤. ضرورة قيام المتخصِّصين ذوي الخبرة بتطبيق التقنيات الحديثة لمقاومة الإصابات البيولوجيّة كبديلٍ للطرق التقليديّة؛ حتى لا تتعرّض المقتنيات لمغامرات المجرِّبين وأخطاء المبتدئين.

٥,٤. التأكيد على ضرورة الاستفادة من الخبرات السابقة للمنظّمات المعنيّة بسَنّ قوانين حماية المقتنيات التاريخيّة والأثريّة مع تضافر كل الجهود في المنطقة العربيّة لتحقيق التعاون البنّاء؛ للمحافظة على التراث سواء الماديّ أو المعنويّ، بوصفه ميراثاً إنسانيّاً للعالم كلّه.

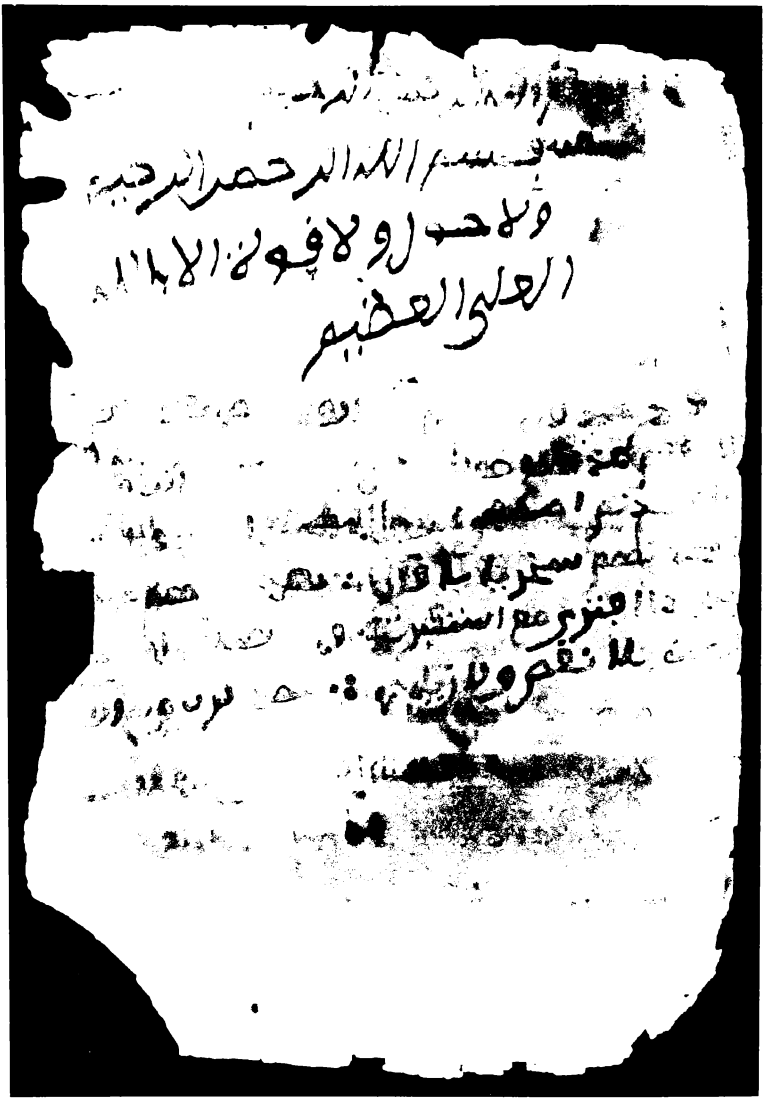
٦,٤. وجوب توافر المتخصِّصين أثناء إعادة نقل الآثار وحفظها وتخزينها في مخازن جديدة في مأمنٍ عن ساحات الحروب والنزاعات، على أن يتمّ ذلك وفق استراتيجيات خاصّة لتلافي حدوث أيّ تلفٍ جديد.

٧,٤. توفير موادّ الترميم الملائمة لطبيعة التلف بعد دراسة حالة كل مخطوط دراسةً كافية، وفى حالة عدم القدرة على توفير تلك الموادّ يكون أفضل إجراء هو الاحتفاظ بالمقتنى على حالته، مع إجراء التنظيف الميكانيكيّ للتخلّص من الأتربة والعوالق إلى أن تتوفر الموادّ، و يكون هذا أفضل تدخّلٍ ممكن في ظل الظروف الحرجة أو الاستثنائيّة للحروب والثورات.

٨,٤. الإقرار بضرورة توافر مصادر ماليّة واقتصاديّة لدعم شراء المعدّات والأجهزة التكنولوجيّة الحديثة، وتوفير الدورات التدريبيّة اللازمة لتأهيل العاملين في المجال الأثريّ، وإعدادهم الإعداد الجيد للعمل بها؛ من أجل حماية المقتنيات الأثريّة بصفةٍ عامّة، ومقتنيات المخطوطات والوثائق التاريخيّة بصفةٍ خاصّة.

ملحق بالبحث

الصور والأشكال



صورة رقم (١) توضح عملية زوال وبهتان الأحبار والتي تؤدي الي تلف مضمون المخطوط

http,//alkitabdar.com/manuscripts/europe



صورة رقم (٢) توضح جهاز اللوكسميتر لقياس وتسجيل شدة الضوء

تصوير بواسطة الباحثة

من معمل الآثار العضوية بالمتحف المصري الكبير



صورة رقم (٣) توضح أشكال من الارتسورب كأحد منظمات الرطوبة

تصوير بواسطة الباحثة

من معمل الآثار العضوية بالمتحف المصري الكبير



صورة رقم (٤) توضح أنواع مختلفة من السيلكا جيل المستخدمة لتنظيم الرطوبة

أ- سليكا جيل مع مظهر لونى من أكسيد الكوبلت

ب- نوع عديم اللون

ج- سليكا جيل في عبوات حافظة

د- سليكا جيل برتقالية

تصوير بواسطة الباحثة

من معمل الآثار العضوية بالمتحف المصري الكبير

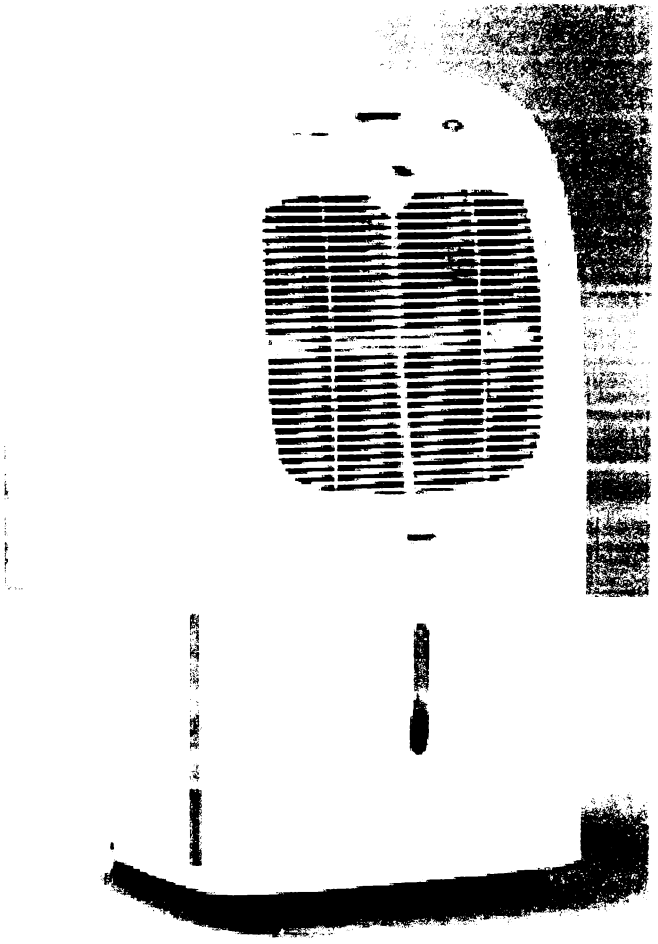


صورة رقم (٥) توضح دليل الرطوبة (بطاقات البيان)

Humidity strips

Kgaa M., Humonitor- Humidity indicator cards

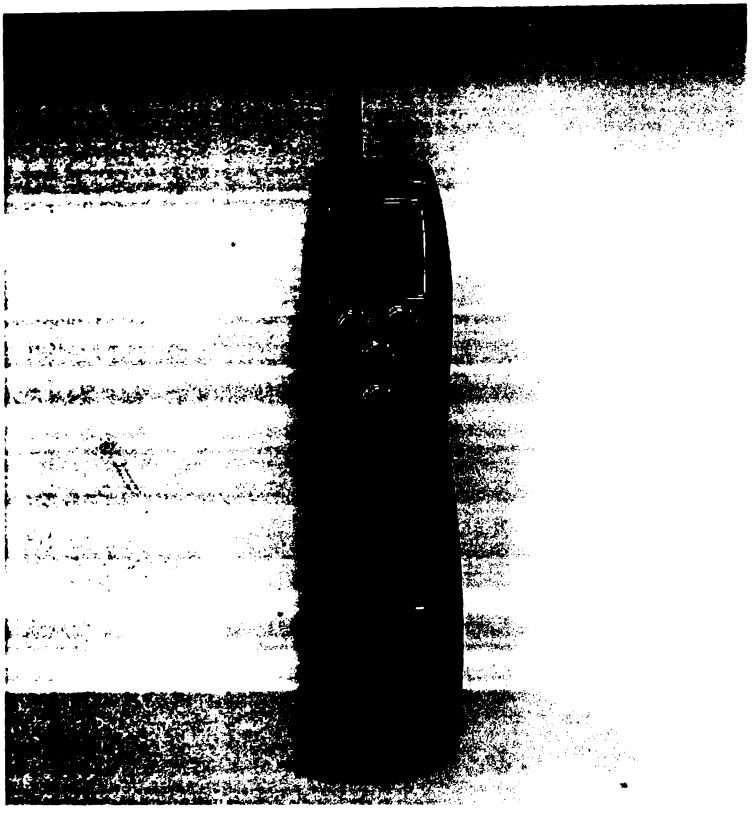
Germany -2018



صورة رقم (٦) توضح جهاز خفض الرطوبة اتوماتيكياً Dehumidifiers

تصوير بواسطة الباحثة

من معمل الآثار العضوية بالمتحف المصري الكبير

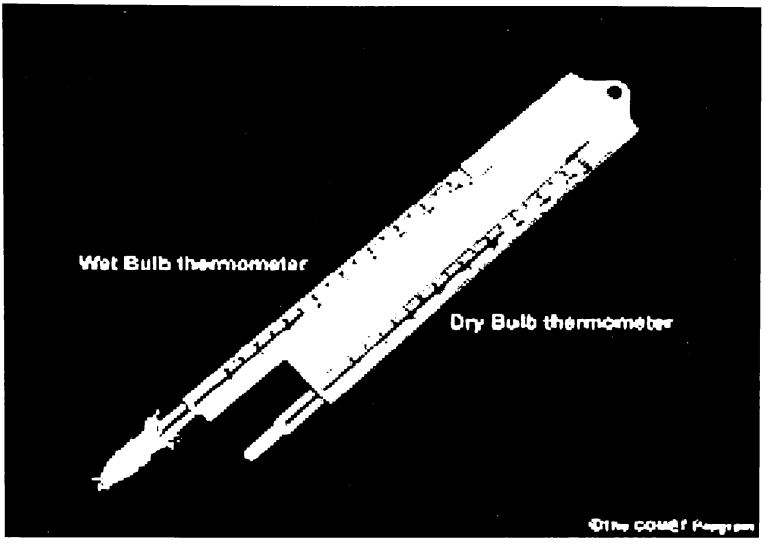


صورة رقم (٧) توضح جهاز قياس درجة الرطوبة والحرارة

Thermo hygrograph

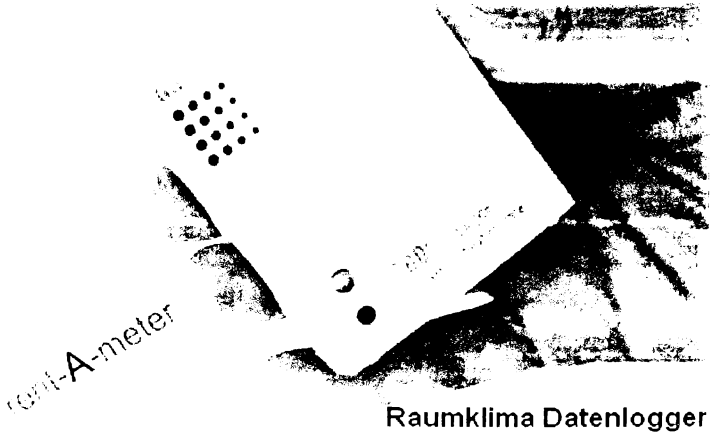
تصوير بواسطة الباحثة

من معمل الآثار العضوية بالمتحف المصري الكبير



صورة رقم (٨) توضح شكل جهاز Psychrometer

ايمان الحيارى ٢٠١٨



صورة رقم (٩) توضح شكل جهاز Data logger

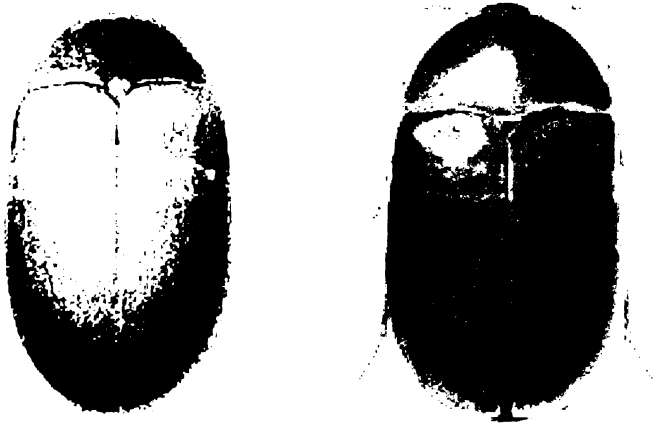
تصوير بواسطة الباحثة من معمل الآثار العضوية بالمتحف المصري الكبير



صورة رقم (١٠) توضح شكل حشرة خنفساء الملابس المتغيرة وتاثيرتها علي تاكل المخطوطات

تصوير الحشرة بواسطة الباحثة باستخدام الميكروسكوب الضوني – معمل الميكروسكوبات بالمتحف المصري الكبير

http://alkitabdar.com/manuscripts/europe



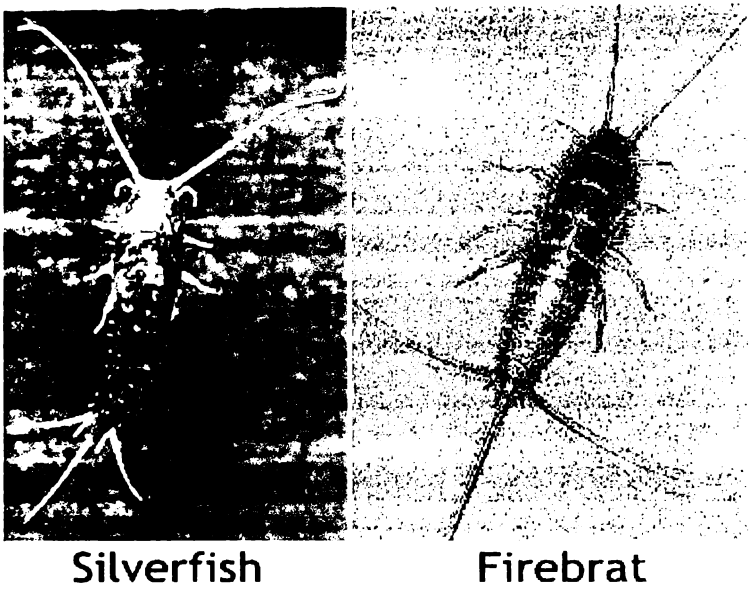
صورة رقم (١١) توضح حشرة خنفساء السجاد السوداء بأطوارها المختلفة

Resh V. and Carde R.T. 2009



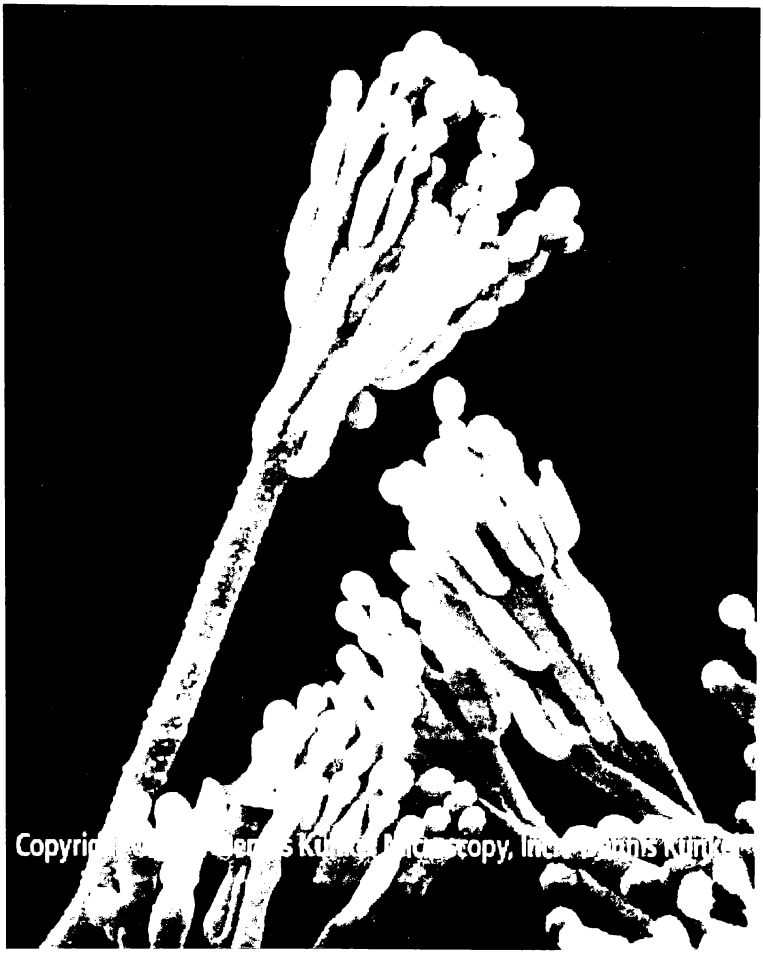
صورة رقم (١٢) توضح يرقة عثة الملابس ذات الكيس

Kawagoe K., 2010



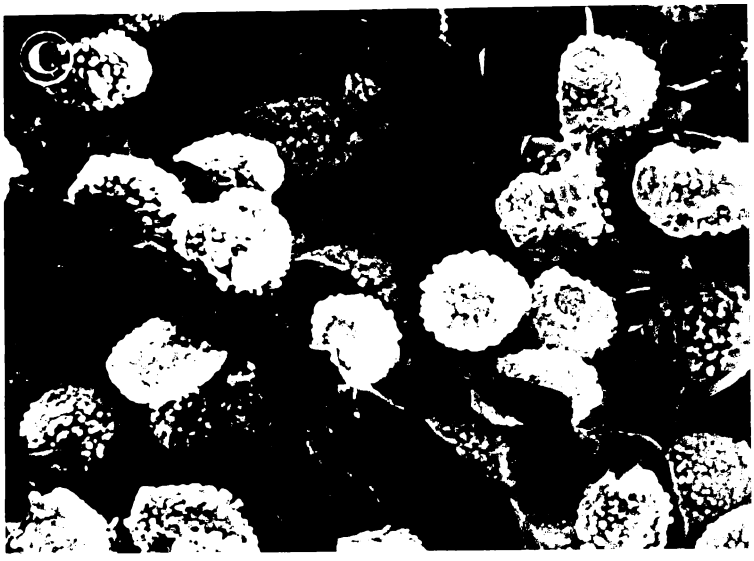
صورة رقم (١٣) توضح حشرة السمك الفضى بنوعيها

سامية عبد الفتاح عمارة و صبرى جابر ٢٠٠٤



صورة رقم (١٤) توضح مظهر عام لفطر (Penicillium)

Takatori K., 2010



صورة رقم (١٥) توضح فطر Eurotium

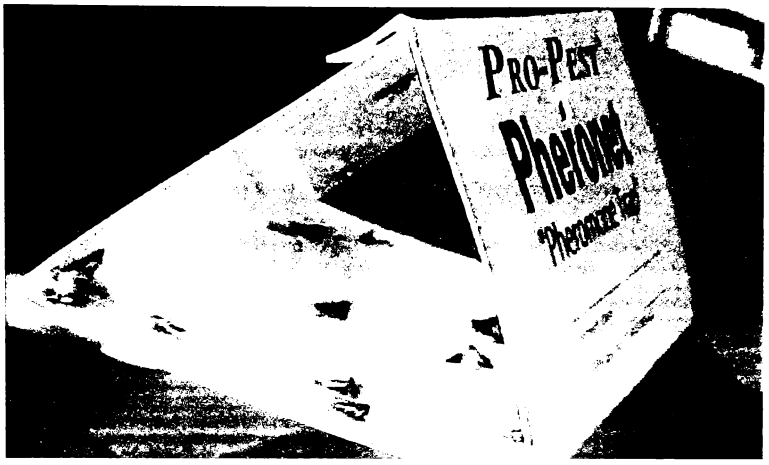
Takatori K., 2010



صورة رقم (١٦) توضح استخدام المصائد اللاصقة

تصوير بواسطة الباحثة

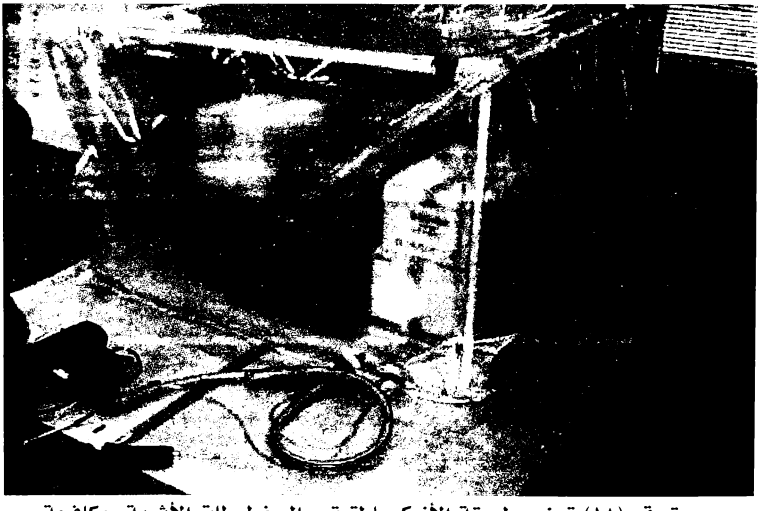
أثناء مشروع الرصد البيني للحشرات بالمتحف المصري الكبير



صورة رقم (١٧) توضح المصائد الفرمونية لجذب الحشرات بشكل انتقائي

تصوير بواسطة الباحثة

أثناء مشروع الرصد البيئي للحشرات بالمتحف المصري الكبير

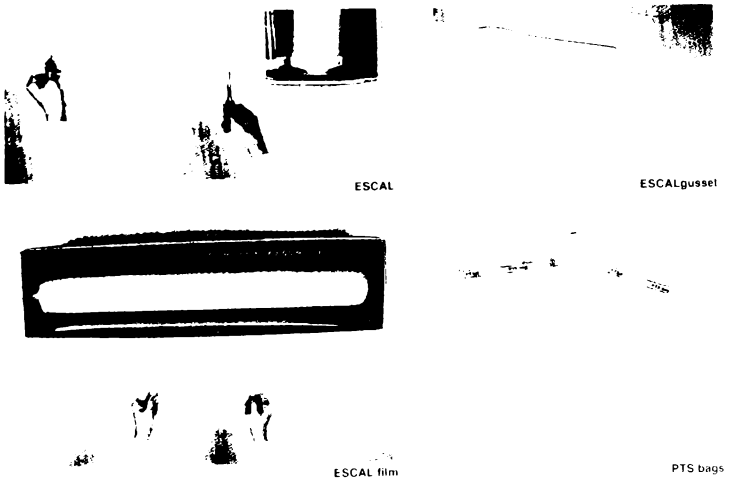


صورة رقم (١٨) توضح طريقة الأنوكسيا لتعقيم المخطوطات الأثرية ومكافحة

الإصابات الحشرية

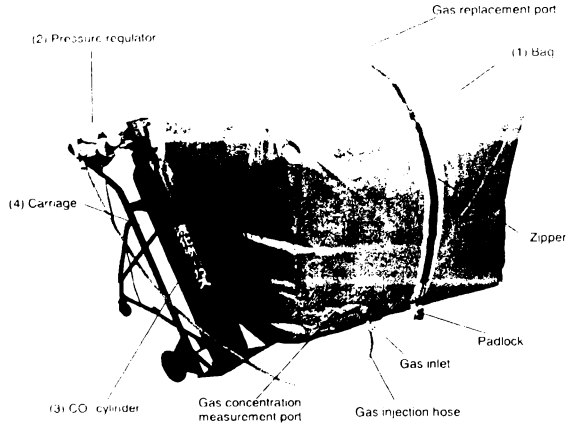
تصوير بواسطة الباحثة

من منطقة التعقيم بالمتحف المصري الكبير



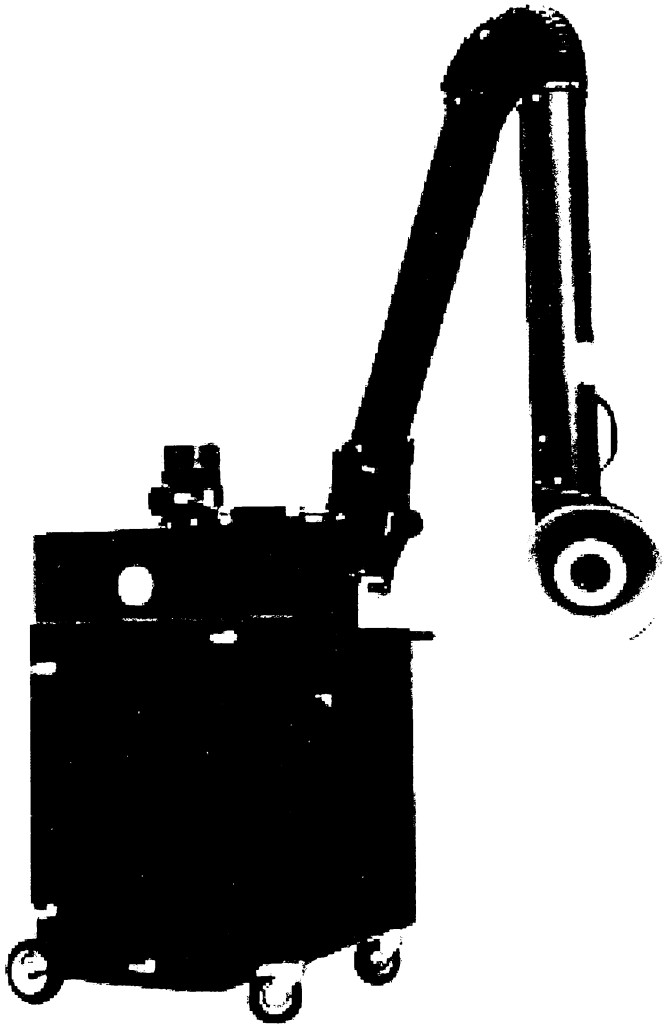
صورة رقم (١٩) توضح طريقة مكافحة الإصابات الحشرية باستخدام نظام عزل المقتنيات R.P-system

www.mgc.co.jp/eng/prpducts/rstuxy/rpsystem/rbagent.html

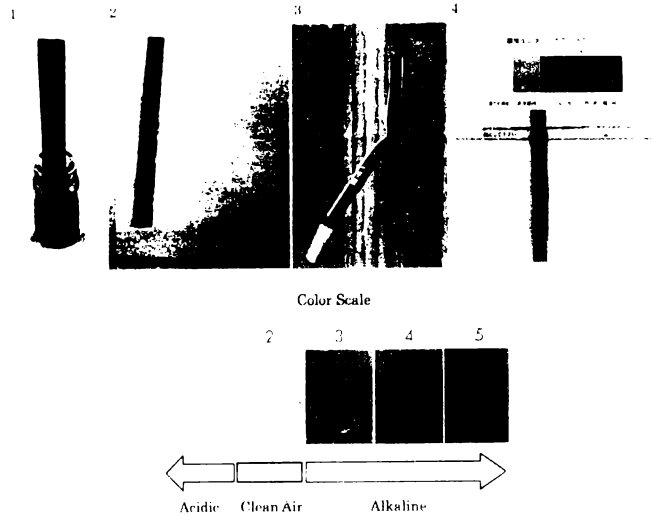


صورة رقم (٢٠) توضح غرفة التبخير باستخدام CO2 لمكافحة الإصابات الحشرية

Co2 Insecticide Bag – Fukurou – Kun standard type – user manual – Nippon Ekitan corporation – Tokyo – Japan – 2009



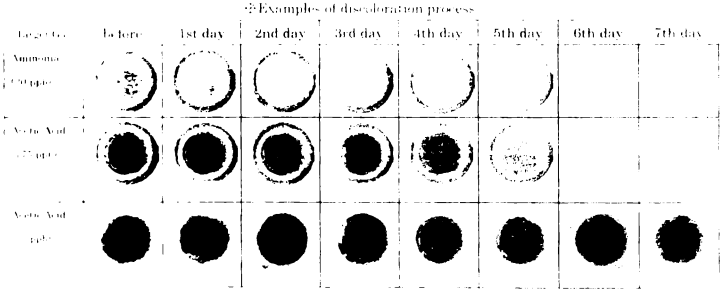
صورة رقم (٢١) توضح جهاز ترشيح متنقل مزود بمرشحات الفحم النشط
تصوير بواسطة الباحثة
من معمل الآثار العضوية بالمتحف المصري الكبير



صورة رقم (٢٢) توضح أشرطة الرصد البيئي لبيان الملوثات الغازية الحمضية والقلوية

تصوير بواسطة الباحثة

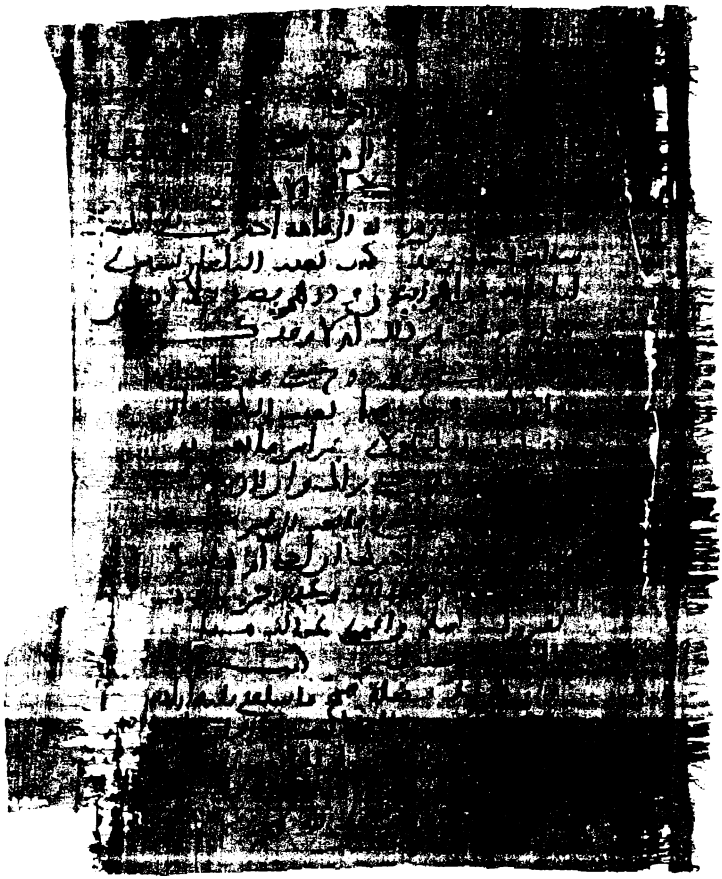
أثناء مشروع الرصد البيئي بالتعاون بين المتحف المصري الكبير ومؤسسة الجايكا اليابانية



صورة رقم (٢٣) توضح التسجيل اليومي للتغير اللوني في الكواشف الإيجابية للرصد البيئي للملوثات الغازية

تصوير بواسطة الباحثة

أثناء مشروع الرصد البيئي بالتعاون بين المتحف المصري الكبير ومؤسسة الجايكا اليابانية



صورة رقم (٢٤) توضح تلف الخواص الفيزيقية والتمزقات بتأثير عوامل التلف المختلفة تصوير بواسطة الباحثة

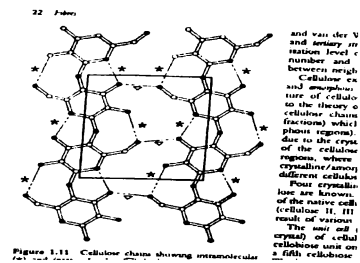
http://alkitabdar.com/manuscripts/europe



اصورة رقم (٢٥) توضح أساليب التخزين الخاطئ للكتب الأثرية

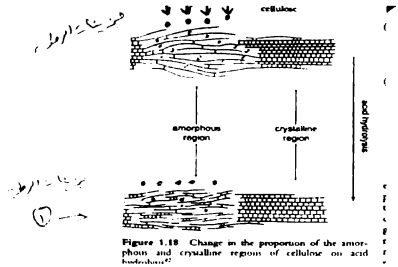
ابراهيم حسن خلف –رشا سعيد حمود ٢٠١٦

الأشكال



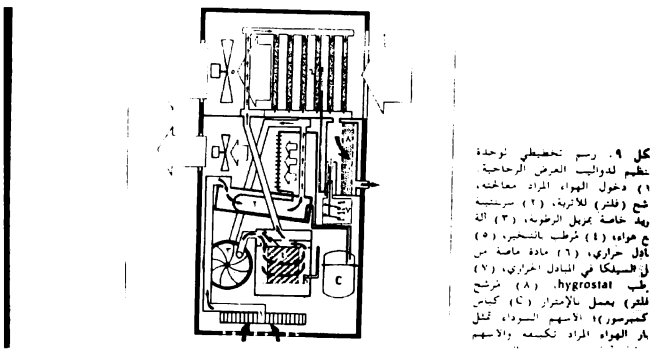
شكل رقم (١) يوضح تكسر الألياف السليلوزية الطويلة بفعل التحلل الكيموضوئى

Balazsy A.T., and Eastop D., 2002



شكل رقم (٢) يوضح التحلل الحمضي للألياف السليلوزية بتأثير غازات التلوث الجوى

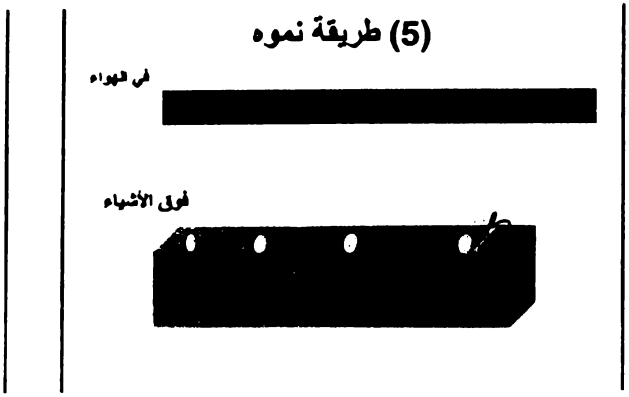
Balazsy A.T., and Eastop D., 2002



شكل رقم (٣)

يوضح تخطيط لأجهزة التكييف المركزية

Marsh D., 1987



شكل رقم (٤)

يوضح كيفية تكون الغزل الفطري على مكونات المخطوطات الأثرية

Takatori K., 2010

المراجع: References

المراجع العربية:

١. الآفات الحشريّة الضارّة بالآثار وكيفية مكافحتها وصيانة الآثار من تواجدها الضارّ: سامية عبد الفتاح عمارة وصبري جابر السيد، نشرات مركز بحوث وصيانة الآثار، معمل مكافحة الآفات والحشائش، المجلس الأعلى للآثار نشرة (١)، ٢٠٠٤ م.

٢. الإتلاف البشريّ للمخطوطات وسبل الحفاظ عليها: إبراهيم حسن خلف ورشا سعيد حمود، مجلّة الملوية للدراسات الآثاريّة والتاريخيّة، المجلد ٣، العدد ٥، للسنة ٣،أيار/ مايو، ٢٠١٦م.

٣. أجهزة قياس درجات الحرارة والرطوبة: إيمان الحياريّ،٢٠١٨م.

٤. الأسس العلميّة لعلاج وترميم وصيانة الكتب والمخطوطات والوثائق التاريخيّة: عبد المعزّ شاهين، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥م.

٥. التقنيّة الحديثة في خدمة مقتنيات المتاحف: محمد عبد الهادي محمد، مجلة كلية الآثار، العدد ٦، مطبعة جامعة القاهرة و الكتاب الجامعي، ١٩٩٥ م.

٦. تكنولوجيا صيانة وترميم المقتنيات الثقافيّة: حسام الدين عبد الحميد، الهيأة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

٧. التلوّث الجويّ وتأثيره على المعروضات المتحفيّة: نادية لقمة، المجلس الأعلى للآثار، قطاع المشروعات، الإدارة العامة لترميم وصيانة آثار ومتاحف القاهرة الكبرى، إدارة التوثيق والبحث العلميّ، منشورات علميّة، نشرة (٧)،٢٠٠٣ م.

٨. التلوّث الهوائيّ والبيئة: طلعت إبراهيم الأعوج، الهيأة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٩٩ م.

٩. رحلة في معمل ترميم المخطوطات الأثريّة بمكتبة الإسكندريّة: محبّ غبور - مقالة في بوابة صدى البلد، يناير ٢٠١٩م.

الرسائل والأطاريح الجامعية:

١٠. دراسة تطبيقيّة في علاج وصيانة الأكفان الكتّانيّة الأثريّة - تطبيقاً على مختارات من المتحف المصريّ: هناء أحمد عبد الهادي الجعوديّ، جامعة القاهرة، كلية الآثار،قسم الترميم،٢٠٠٦ م. (رسالة ماجستير).

١١. دراسة في علاج وصيانة المنسوجات ذات الزخارف الكتابية: حربي عز الدين حسن أحمد، كلية الآثار، جامعة القاهرة،١٩٩٩م. (رسالة ماجستير).

المراجع الأجنبيّة:

12. (About conservation- caring for your treasures) AIC- American institute for conservation of historic and artistic works - 2018

13. (Assessment and Remediation of toxigenic fungal contamination in indoor Environments) Cooper J., and Phillips J.M.,- first NSF international conference on indoor air health – May 3: 5– Denver, co. 1999

14. (Causes of deterioration of paper) Nimfa R.,Maravilla- http://cool. Conservation-us.org /byauth/maravilla/ deterioration –causes.html retrieved Sunday 9-Jun 2019.

15. (Chemical principles of textile conservation) Balazsy A.T.,and Eastop D., Butterworth– Heinmann– Great Britain-2002- pp. 15: 150

16. (Chemicals and methods for conservation and restoration: paintings, textiles, fossils, wood, stones, metals and glass) Karl F.J.,- ISSN – Libgen. io. Libgen. pw.242017-/11/ pp. 20: 40

17. Co2 Insecticide Bag – Fukurou – Kun standard type – user manual – Nippon Ekitan corporation – Tokyo – Japan – 2009

18. (Condition reporting) www.national services Govt.nz, museum of new Zealand tepapa to ngarewa. 2005.

19. (Control of Damage to Museum objects by optical radiation) CIE Technical Report Technical committee- 2004- p.3

20. (Damages on cultural assets – caused by fungi and countermeasures) Takatori K., -NPO – center for fungi consultation – Japan – 2010 – pp. 2: 4

21. (Damages on cultural assets by insects and countermeasure) Kawagoe K., -workshop on IPM 2nd – 28th Nov: 1st Dec. GEM – CC cooperation with NRICPT Tokyo – Japan- 2010 – pp. 1: 5

22. (Day lighting museum galleries – a review of performance criteria- light research and technology) Bookes C. S.,- 32 – 2000- pp. 161: 168

23. (Detecting infestation – facility inspection procedure and checklist) Thomas J.K.S., CCI Notes 3-1996 2/.

24. (Deterioration of artifacts made from plant materials) Kronkright, D., P., and Norton R., E - The conservation artifacts made from plant material, edited by M-L.E. florian, D.P. Paul Getty trust- 1992- pp. 140: 170

25. (Earth and atmospheric science)Burdige D.J.,- Old dominion University Norfolk-Virginia USA-2007-pp. 467: 485

26. (Effect of light on materials in collections) Schaeffer T. T., - The Getty conservation institute – Research in conservation -2001-p 6

27. (Encyclopedia of insects) Resh V., and Carde R. T., -Academic press 1st an imprint of Elesever – second Edition 2009 – pp. 183: 184

28. (Environmental measuring) Matsuda Y., and suemori - Project of environmental measuring in GEM CC- Egypt cooperation with JAICA and NRICPT – Tokyo – Japan – 2010:2011

29. (Environmental pollution monitoring and control) Khopkar S.M.,- New age international publishers LTd- 2nd Edition – New Delhi – India -2005

30. (Fire and safety) Kirino F and Fujisawa A., -National Research Institute for cultural properties – Tokyo. NRICPT. 2011- p 62

31. (Fire protection) Freeland D.,- National conference on cultural property protection proceedings– www- museum – security. org/ fire – protection –201.html-1999 -.

32. (For safety and comfort in conservation activities) kirino F.,- University of arts – Graduated school – Japan – 2011- pp. 108: 111

33. (FTIR Spectroscopy of biodegraded historical textiles) Kavkler K., Cimerman N., Zalar P., and Demsar A., - EL SEVIER- VOl., 96- issue 4, April- 2011- pp. 574: 580

34. (Humonitor- Humidity indicator cards) Kgaa M.,-Germany -2018

35. (Levels of IPM control – Matching. Conditions to performance and effort)Thomas J.K.S., and Kigawa R., - collection forum, 21. 2006- pp. 96: 116

36. (Mould Growth on textiles) CCI Notes- Canadian conservation Institute 1315/ – Canada – 1996

37. (Photography for flat textiles) Sakamoto N.,- Kyoritsu Women's University Tokyo – Japan – 2009 – pp. 1: 5

38. (Portable Antiquity collecting and Heritage issues) Baford P.,- July 2011 Paul.– baford. Blogspot.com//07guardian – of – pharaohs – tells – new – story html. 2011

39. (Simple methods for characterization of metals in historical threads) Rezic I., Curkovic L., And Yjevic M., - Elsevier – vol.,28 issue 12010-

40. (Some practical problems in running a humidification systems) Marsh D.,- in ICOM Sydney- 1987 - pp. 885: 887

41. (Storage of Historic fabrics and costumes) Giuntini C.,- Konstanze Bachmann ed. conservation concerns: a guide for collectors and curators, Washington D.C. Smithsonian Institution press -1992 - pp. 60: 70

42. (The environmental monitoring) GEM - CC and JICA- The Grand Egyptian Museum - Conservation Center - Egypt -2010: 2011- pp. 1: 10

43. (The fight Against illicit traffic in cultural property) Prott L V., -The seminar Illicit traffic in cultural property in south east Asia: held in Bangkok. 2426- March. Thailand-2004. www.ilias. Nl/nl/35/llAs-NL-3524-.pdf

44. (The guarding of cultural property) Bodick A.W.,- UNSECO-.1977- p. 20

45. (The textile conservators manual) Landi S.,- 2 nd Edition Heiremann- Butterworth London -1992- pp. 20: 30.

46. (The treatment, mounting and storage of a large group of archaeological textile) Morrison L., in ICOM- Sydney -1987-pp. 391:393

47. (Warning signs: - when textiles need conservation) Commoner L.A., - Konstanze Bachmanned. Concerns, Guide for collectors and curators - Washington D.C. Smith sonian Institution - press 1992 - p. 88

المواقع على الشبكة العنكبوتية

48. http://www.voiceofbeladynews.Com / investigations

49. www mgc..co.jp/ eng/ prpducts/ rstuxy/ rpsystem/ rbagent.html

50. http://alkitabdar.com/manuscripts/europe.

51. http://www. Fuji- silysia.com.Jp/English/product / humidity - control - silca / art-sorb. html. 2017

كتاب إثبات الوصيّة
للمسعوديّ أم للشلمغانيّ؟

Is (Ithbat Al-Wasiyah) for Al-Masudi or Al Shalamghani?

السيّد عبد الهادي السيّد محمّد عليّ العلويّ

الحوزة العلميّة - النجف الأشرف

العراق

Al-Sayed Abdulhadi Mohammad Ali Al-Alawi

Islamic Seminary – Najaf

Iraq

الملخّص

وقع الكلام مؤخّراً عن صحة نسبة الكتاب المتداول الموسوم بـ(إثبات الوصية) إلى المؤرِّخ المشهور عليّ بن الحسين المسعوديّ.

وقد قامت هذه الدراسة بمعالجة هذه المسألة من جهتين:

الأولى: صحة النسبة المذكورة، وخلصتْ إلى عدم صحة نسبة الكتاب إلى المسعوديّ؛ وذلك لمغايرة هذا الكتاب مع كتابَي (المروج) و(التنبيه) في المشرب العقديّ، والمصادر المعتمدة، والمطالب العلميّة، والأسلوب الأدبيّ، وغير ذلك.

الثانية: تحديد الهوية الحقيقية للمؤلَّف، وخلصتْ إلى أن الكتاب ليس إلا كتاب (الأوصياء) لمحمّد بن عليّ الشلمغانيّ؛ وذلك لاتحاد مضمون الكتابين إجمالاً، وتطابق مواردهما، وتزامن ظهور نسخ (إثبات الوصيّة) مع اختفاء نسخ (الأوصياء)، ويقع البحث في ثلاثة مقامات: الأول: التعريف بالمسعوديّ وكتابه (إثبات الوصيّة)، والثاني: التعريف بالشلمغانيّ وكتابه (الأوصياء)، والثالث: الارتباط بين كتاب (إثبات الوصيّة) وكتاب (الأوصياء).

Abstract

Recently, it has been proved that the book (Ithbat Al-wasiah) belongs to the well-known historian Ali ibn al-Hussein Al-Masudi. This study addressed this issue in two ways:

Firstly, The validity of the mentioned relationship, and it concluded that inaccuracy of the book to Al-Masudi because of the contrast between this book and the two books (Al-Murooj) and (Al-Tanbih) in doctrine source, approved references, scientific demands, literary style, etc.. The second is to identify the true identity of the author and to conclude that the book is only the book (Al-Awsiyah) of Muhammad ibn Ali al-Shalamghani. This is because the two books have same contents in general as well as having same resources and also coincide with the appearance of copies of (Ithbat Al-wasiah) along with disappearance of (Al-Awsiyah).

The study has three sections: the first one is the definition of Al-Masudi and his book (Ithbat Al-wasiah), the second is the definition of Al-Shalamghani and his book (Al-Awsiyah), and the third is the relationship between the two books.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين، محمّد وآله الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

أمّا بعد، لا يخفى أنّ علم الحديث له شُعَب متعدّدة، ومن شُعبها علم معرفة الكتب؛ حيث يُبحث عن أحوال الكتب وصحّة انتسابها إلى مؤلّفيها بحثاً كبرويّاً وبحثاً صغرويّاً، أمّا البحث الكبرويّ فهو عن صحّة انتساب الكتاب إلى المؤلّف، وأمّا البحث الصغرويّ فهو عن صحّة انتساب نسخة الكتاب إلى المؤلّف. بمعنى: أنّ هذا الفنّ يُجيب عن سؤالين عن أيّ كتابٍ لدينا، الأول: هل لفلان كتاب كذا؟ والثاني: وهل هذه النسخة التي بأيدينا هي عين ذاك الكتاب؟ مثلاً: هل للشيخ الكلينيّ كتاب بعنوان (الكافي)؟ وهل النسخة الواصلة لنا الموسومة بـ(الكافي) هي عين كتاب الكلينيّ؟ ومن المعلوم أنّ البحث الصغرويّ حول النسخة لا يقلّ أهميّة عن البحث الكبرويّ حول أصل الكتاب؛ إذ مجرّد انتساب كتابٍ إلى شخص في الفهارس غير كافٍ لإحراز كون هذا الكتاب الذي بأيدينا هو ذاك الكتاب نفسه.

وقد وقع الكلام لدى علماء الحديث في جملةٍ من الكتب التي وصلت إلينا، واختلفوا في حقيقة نسبتها، كـ(تحف العقول، وتفسير فرات، والاختصاص، وغيرها)، كما أنّ جملةً من الكتب نُسبت إلى غير مؤلّفيها اشتباهاً، فقد نسبوا كتاب (دعائم الإسلام) إلى الشيخ الصدوق، مع أنّه للقاضي النعمان المصريّ الإسماعيليّ، ونسبوا كتاب (المجموع الرائق من أزهار الحدائق) إلى الشيخ الصدوق، في حين هو للسيّد هبة الله الحسن الموسويّ، ونسبوا كتاب (عيون المعجزات) إلى السيّد المرتضى علم الهدى، في حين هو لمعاصره الحسين بن عبد الوهّاب، ونسبوا كتاب (الكشكول في بيان ما جرى على آل الرسول) إلى العلّامة الحلّيّ وهو للسيّد حيدر الحليّ، ونسبوا

كتاب (جامع الأخبار) للشيخ الصدوق بينما هو للشيخ تاج الدين الشعيريّ، ونسبوا كتاب (الاستغاثة من بدع الثلاثة) إلى الحكيم ميثم البحرانيّ، في حين هو للسيّد عليّ بن أحمد الكوفيّ، وغير ذلك.

وقد أثار جماعة من المحقّقين في العقود الأخيرة الشكوك في صحّة انتساب الكتاب المتداول المعروف بـ(إثبات الوصيّة) إلى المؤرّخ أبي الحسن عليّ بن الحسين المسعوديّ الهذليّ -صاحب (مروج الذهب)-، المتوفّى عام (٣٤٦هـ)، وكُتبت في تحقيق ذلك بحوثٌ ومقالات مستقلّة ومنضمّة، مختصرة ومبسوطة.

ولا يخفى أنّ تحقيق المسألة بشكلٍ علميّ يتلخّص في الإجابة عن سؤالين:

الأوّل: هل المسعوديّ هو مؤلّف كتاب (إثبات الوصية)؟

الثاني: إن لم يكن المسعوديّ، فمَن هو مؤلّف هذا الكتاب؟

وجُلّ الجهود التي خدمت التحقيق في المسألة -وهي جهود مشكورة- حاولتْ الإجابة عن السؤال الأوّل فحسب، في حين أنّها لم تأتِ بجوابٍ تركن إليه النفس بخصوص السؤال الثاني، وقد كتبتُ هذه الرسالة -مستفيداً من الجهود المتقدّمة، كما سيظهر من ثناياها- في تحقيق المسألة على عجالة، ومحاولة الإتيان بجوابٍ تركن إليه النفس بخصوص المسألتين كلتيهما، ويقع الكلام في ثلاثة مقامات:

المقام الأوّل: التعريف بالمسعوديّ وكتابه (إثبات الوصيّة).

المقام الثاني: التعريف بالشلمغانيّ وكتابه (الأوصياء).

المقام الثالث: الارتباط بين كتاب (إثبات الوصية) وكتاب (الأوصياء).

المقام الأوّل: التعريف بالمسعوديّ وكتابه (إثبات الوصيّة)

١/ التعريف بالمسعوديّ

هو أبو الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ بن عبد الله المسعوديّ الهذليّ.

واختُلف في علّة تلقيبه بـ(المسعوديّ)، والمشهور -تبعاً لابن النديم-: لكونه من ذرّيّة الصحابيّ عبد الله بن مسعود الهذليّ، وقيل: نسبةً إلى (مسعودة) محلّة ببغداد من وراء المأمونيّة أو في عقار المدرسة النظاميّة[١]، وقيل: يُحتمل نسبة إلى أحد أجداده المسمّى بـ(مسعود)[٢].

وقد ذكر ابن النديم: أنّ المسعوديَّ «رجل من أهل المغرب»[٣]، ولجأ البعض[٤] إلى تخطئته، إذ نصّ المسعوديّ في كتابه (مروج الذهب) على أنّه وُلد في إقليم بابل، حيث قال: «وأوسط الأقاليم الإقليم الذي ولدنا به، وإن كانت الأيّام أنأت بيننا وبينه، وساحقت مسافتنا عنه، وولّدت في قلوبنا الحنين إليه؛ إذ كان وطننا ومسقطنا، وهو إقليم بابل، وقد كان هذا الإقليم عند ملوك الفرس جليلاً، وقدره عظيماً»[٥]، كما نصّ جماعة كثيرة على أنّه بغداديّ[٦]. ولكن وجه الجمع ممكن؛ إذ لا مانع من أن يُنسب

---

(١) ينظر تنقيح المقال: عبد الله بن حسن المامقانيّ: ٢/ ٢٨٢ ت٨٢٤٣.

(٢) ينظر رياض العلماء: عبدالله أفندي الأصفهانيّ: ٣/٤٣٢.

(٣) الفهرست: ١٧١. قلتُ: إنّ مصر وما وراءها من جهة الغرب من البلاد الإسلاميّة كانت تسمّى من قبل المشارقة بـ(بلاد المغرب)، ويريد ابن النديم من عبارته أنّ المسعوديّ من أهل مصر، حيث توطّنها أواخر حياته وتوفّي فيها -كما سيأتي-، فتنبّه.

(٤) ينظر معجم الأدباء: ياقوت الحمويّ: ١٣/٩١.

(٥) مروج الذهب: ١/ ٢٧٣.

(٦) ينظر: طبقات الشافعيّة الكبرى: السبكيّ: ٣/ ٤٥٦، معجم الأدباء: ١٣/ ٩١-٩٣، فوات الوفيات: ابن شاكر الكتبيّ: ٣/١٣، طبقات الشافعيّة: ٢/ ٣٠٧، النجوم الزاهرة: ابن تغري بردي: ٣/ ٣١٥.
وينبغي التنبيه على أنّه ذهب البعض إلى أنّ المسعوديَّ وُلد في إقليم بابل ببلاد العراق، وليس في بغداد، (ينظر المسعوديّ مؤرّخاً: ١١). وهذا الكلام لا يمكن الركون إليه؛ إذ الإقليم يشمل

الرجل إلى بلدين، بأن يكون أصله من أحدهما وتوطّنه بالآخر مدّة كافية يصحّ معها نسبته إليه، فكلام ابن النديم ناظر إلى توطّنه المغرب، لا أنّ أصله منها أو تولّده فيها، وعليه فلا وجه لتخطئته، ويُعضّده ما ذكره السبكيّ بقوله: «أصله من بغداد، وأقام بها زماناً، وبمصر أكثر»[1]. نعم، ذهب بعض المعاصرين إلى أنّ أسرة المسعوديّ جاءت من المغرب واستقرّت في بغداد حيث وُلد ونشأ المسعوديّ[2]. ولكن لا دليل على ذلك سوى ما قد يُستظهر من عبارة ابن النديم، وقد تقدّم أنّ عبارته لا تدلّ على أزيد من توطّنه المغرب، فتأمّل.

وحدس بعضهم بأنّه من مواليد عام (٢٨٧هـ)[3]، وناقش آخرون[4] ذلك؛ لعدم معقوليّته؛ إذ بدأت رحلته الأولى خارج العراق في حدود سنة (٣٠٣هـ) لطلب العلم والاطّلاع على أحوال الأمم والشعوب في البلدان النائية، مع ركوب الأخطار والأهوال في البحار، وعمره لم يتجاوز بعد الـ(١٦) عاماً، فتأمّل.

نشأ المسعوديّ في بغداد وأقام بها، وحضر على علمائها، وقد امتازت حياته بالرحلات لطلب العلم والاستكشاف، فجاب البلدان والمدن شرقها وغربها، وبدأت رحلته عام (٣٠٣هـ) إلى منطقة فارس، ثمّ إلى كرمان وسجستان، ثمّ إلى بلاد السند، ثمّ الهند، فذهب إلى المولتان والمنصورة وسندان وسوباره وتانه وصيمور، ثم إلى جزيرة سرنديب، ثمّ ركب البحر وعاد إلى عمان، ثمّ إلى اليمن فزار بلاد مأرب ومدينة صنعاء. وفي عام (٣٠٩هـ) كان في مدينة حلب، وفي عام (٣١٣هـ) كان في مدينة تكريت، ورجع إلى الشام وتجوّل في بعض مدنها، ثمّ انحدر منها عن طريق

بغداد وغيرها، وليس خاصّاً بمدينة بابل المعروفة، وقد نصّ المسعوديُّ نفسه على انتمائه لبغداد وأنّها أشرف بقاع إقليم بابل، حيث قال: «وأشرف هذا الإقليم مدينة السلام، ويعزّ عليّ ما أصارتني إليه الأقدار من فراق هذا المصر الذي عن بقعته فصلنا، وفي قاعه نجمنا». (مروج الذهب: ٢/ ١٨٥)

(١) طبقات الشافعيّة الكبرى: ٣/ ٤٥٦.

(٢) ينظر: الجغرافية والرحلات عند العرب: ١٥١، التاريخ العربيّ والمؤرّخون: ٢/ ٤٥.

(٣) ينظر: تاريخ الأدب الجغرافيّ العربيّ: ١/ ١٧٧، حضارة الإسلام: ١٤٤، المسعوديّ: الخريوطليّ: ٢٢.

(٤) ينظر منهج المسعوديّ في كتابة التاريخ: ٤٢.

نهر الفرات يريد بغداد عام (٣١٥هـ)، ولكنّه توقّف في مدينة هيت بسبب حروب القرامطة. ثمّ رحل إلى الأهواز عام (٣١٥هـ)، ثمّ مدينة الريّ وقم وأصفهان، ثمّ نحو بلاد الصيمرة، ثمّ إلى ماسبذان، ثمّ نحو بلاد قومس، ثمّ إلى خراسان فدخل نيسابور وزار بلخ، ثمّ إلى مناطق جرجان، ثمّ إلى بحر الخزر (قزوين)، ومن هناك ركب البحر من آبسكون إلى بلاد طبرستان، وزار أرمينية وآذربيجان والران والبلقان، ثمّ نجده في مدينة طبرية بفلسطين عام (٣٢٤هـ)، وزار قرية ناصرة بفلسطين والبحر الميّت. ثمّ في عام (٣٣٠هـ) نجده في مصر، وفي عام (٣٣٢هـ) كان في أنطاكيا، وعاد في نفس العام إلى الفسطاط بمصر ليشرع في تأليف كتابه (مروج الذهب ومعادن الجوهر)، ثمّ في عام (٣٣٤هـ) ذهب إلى دمشق، وعاد إلى مصر مرة أخرى حيث تواجد فيها عام (٣٣٦هـ) في الفسطاط ينقّح كتابه (المروج)[١]، ويبدو أنّه كان في مصر في سنواته الأخيرة، حيث كان في الفسطاط عام (٣٤٤هـ) يؤلّف كتاب (التنبيه والإشراف)، وأتمّه عام (٣٤٥هـ)، وتوفّي المسعوديّ في مدينة الفسطاط في جمادى الآخرة عام (٣٤٥هـ) أو (٣٤٦هـ)، ودُفن في المقبرة الكبرى أو مقبرة العظماء[٢].

٢/ التعريف بعقيدته ومذهبه

وقع الكلام بين العلماء في تحديد عقيدة المسعوديّ على أقوال:

الأوّل: شيعيّ إماميّ: كادت كلمة علمائنا الأبرار تتّفق على إماميّته؛ فقد عنونه النجاشيُّ في الفهرست[٣] دون القدح في مذهبه، مع أنّ ديدن النجاشيّ -كما نصّ جمهرة من النقّاد- أنّ مَن يترجم له في كتابه يحكم عليه بأنّه إماميّ إلّا أن يصرّح

(١) أقول: هذا ما اختاره الدكتور السويكت في المنهج، وأقام على ذلك أدلّةً وشواهد. في حين ذهب الدكتور جواد عليّ في موارده إلى أنّ المسعوديّ شرع بالمروج عام (٣٣٢هـ) ثمّ استمرّ في تسويده وإكماله إلى أن انتهى منه عام (٣٣٦هـ)، وذهب الأستاذ هادي حمود في المنهج إلى أنّه ألّف معظمه عام (٣٣٢هـ) وأنهاه عام (٣٣٦هـ). (ينظر: منهج المسعوديّ في كتابة التاريخ: ٩٢، موارد المسعوديّ: ١٠، منهج المسعوديّ في بحث العقائد والفرق الدينيّة: ٧٣)

(٢) ينظر منهج المسعوديّ في كتابة التاريخ: ٥٦-٦٧.

(٣) ينظر الفهرست: ٢٥٤ ت٦٦٥.

بالخلاف، لاسيّما مع ملاحظة عناوين تصانيفه التي ذكرها كـ(الصفوة في الإمامة، والهداية في تحقيق الولاية، وإثبات الوصيّة لعليّ بن أبي طالب عليه السلام)، وغيرها ممّا ذكره المتأخّرون كـ(حدائق الأزهار في أخبار آل محمّد، والبيان في أسماء الأئمّة).

وقد نصّ على إماميّته ابن إدريس الحلّيّ في السرائر[١]، والسيّد ابن طاوس في فرج المهموم[٢]، والسيّد الداماد في حواشيه على الاختيار[٣]، وسائر الرجاليّين، وأوّل مَن ظهر منه القدح في معتقده من أصحابنا هو المولى محمّد عليّ بن الوحيد البهبهانيّ كما سيأتي.

الثاني: ليس إماميّاً: وهو ما ذهب إليه جملة من علماء العامّة، فقد ترجم له العلّامة السبكيّ (ت٧٧١هـ) في طبقات الشافعية الكبرى، وقال فيه: «وقيل: إنه كان معتزليّ العقيدة»[٤]، وترجم له الحافظ الذهبيّ (ت٧٤٨هـ) في السِّيرِ، وقال: «وكان معتزليّاً»[٥]، وترجم له ابن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ) وقال: «وكتبه طافحة بأنّه كان شيعيّاً معتزليّاً»[٦]، ولا يخفى: أنّ إطلاق المخالفين عنوان (الشيعيّ) على شخصٍ ما لا يلزم كونه إماميّاً؛ إذ يرون أنّ الشيعيّ هو: مَن يُفضّل أمير المؤمنين عليه السلام على عثمان، وأمّا تفضيله على أبي بكر وعمر فهو الترفّض.

والظاهر أنّ السبكيّ بنى على شافعيّة المسعوديّ لظفره برسالة (البيان عن أصول الأحكام) الواقعة في (١٥) ورقةً-كما ذكر[٧].

ويشهد على تسنّنه: أنّ المسعوديّ قال في تقدمة (المروج): «حتّى صنّفنا كتبنا من

---

(١) ينظر السرائر: ١/ ٦١٥.

(٢) ينظر فرج المهموم: ١٢٦.

(٣) ينظر اختيار معرفة الرجال: ١/ ١٠٠ (الحاشية).

(٤) طبقات الشافعيّة الكبرى: ٣/ ٤٥٦.

(٥) سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٥٦٩ ت٣٤٣.

(٦) لسان الميزان: ٤/ ٢٢٥.

(٧) طبقات الشافعية الكبرى: ٣/ ٤٥٦.

ضروب المقالات وأنواع الديانات.. وكتاب (نظم الأدلّة في أصول الملّة)، وما اشتمل عليه من أصول الفتوى وقوانين الأحكام، كتيقّن القياس، والاجتهاد في الأحكام، ووقوع الرأي والاستحسان، ومعرفة الناسخ من المنسوخ، وكيفيّة الإجماع وماهيّته، ومعرفة الخاصّ والعامّ..»[١]، فإنّ هذا يدلّ على حجّيّة القياس والرأي والاستحسان ونحوها عنده، وفاقاً للمخالفين، وخلافاً للموقف الرسميّ للإماميّة في بطلان القياس وأشباهه.

وأمّا من أصحابنا فقد ذهب الآقا محمّد عليّ بن الوحيد البهبهانيّ -صاحب المقامع- (ت١٢١٦هـ)، إلى عاميّته، فذكر كلاماً طويلاً في بعض (حواشيه على نقد الرجال) بخصوصه، ومن ذلك قوله: «.. ظاهر كلامه في مروج الذهب أنه كان من العامة، حيث نسج على منوالهم، واعتمد على أخبارهم وآثارهم وأقوالهم، من ذكر أيام الخلفاء الأربعة وخلفاء بني أمية وبني العباس، من غير تعرّضٍ لمطاعنهم ومساويهم ومظالمهم، ومذهب المتقدّمين إنّما يَثبُت من كلماتهم، أو تصريح العلماء بمذاهبهم، وكلامه في ذلك الكتاب كما لا يخفى على المطّلع ظاهر، بل صريح فيما ذكرنا...»[٢].

ويعتقد المستشرق أندريه ميكال: أنّ المسعوديّ كان إسماعيليّاً، وأنّه كان يقوم في أثناء أسفاره بدور المحرّض والداعي السياسيّ[٣]. ولكن هذا ممّا لا يُركن إليه أبداً.

نعم، ذهب السيّد حسن الصدر إلى أنّه شيعيّ المذهب، وكان يتستّر بالشافعيّة مدّة إقامته بمصر والشام[٤]. وهذا الرأي جمع بين القولين ولا دليل عليه.

تذنيب: ذهب المرجع المعاصر السيّد الشبيريّ إلى أنّ اسم المسعوديّ ينطبق

---

(١) مروج الذهب: ١/ ١٩.

(٢) خاتمة المستدرك ١: ١١٧ـ١١٨. قلتُ: ونقل السيّد الخوانساريّ: «وقال صاحب (المقامع) -في جواب مَن سأله: أنّ المسعوديّ مَن هو؟ و[هل]هو من العامّة أو الخاصّة؟-: (هو لقب لثلاثةٍ: أحدهم: عليّ بن الحسين بن عليّ المسعوديّ، أبو الحسن الهذليّ، قال النجاشيّ: له كتب، منها: كتاب إثبات الوصيّة لعليّ بن أبي طالب، وكتاب مروج الذهب) انتهى. ومروج بضمّ الميم والراء وسكون الواو، وكلامه في ذلك الكتاب ظاهر في كونه عاميّاً أو شيعيّاً متّقياً..». (روضات الجنّات: ٤/ ٢٧٤)

(٣) ينظر منهج المسعوديّ في التاريخ: ٧٤.

(٤) ينظر تأسيس الشيعة لفنون الإسلام: ٢٥٤.

على شخصيتين مختلفتين، وقد اختلط الأمر على النجاشيّ، فوحّد بينهما، أحدهما عاميّ، وهو صاحب (مروج الذهب)، والآخر إماميّ، وهو صاحب (إثبات الوصيّة). قال السيّد دام ظلّه: «عليّ بن الحسين المسعوديّ صاحب (إثبات الوصيّة) غير عليّ بن الحسين المسعوديّ صاحب (مروج الذهب)، فالأوّل كان شيخ النعمانيّ ومن المسلَّم تشيُّعه، والثاني شافعيّ على الظاهر، وقد ذكره السبكيّ في (طبقات الشافعيّة). وقد خلط النجاشيّ بينهما فجعل المسعوديّ صاحب (مروج الذهب) هو نفسه المسعوديّ صاحب (إثبات الوصيّة)».

ثمّ قال: «وربّما يمكن الجزم من كتاب (التنبيه والإشراف) -الذي يُحتمل أنّه آخر كتابٍ للمسعوديّ صاحب (مروج الذهب)[1]- أنّه ليس صاحب (إثبات الوصية)؛ إذ إنّه حصر في (التنبيه والإشراف) دليل إمامة الأئمّة الاثني عشر في رواية أبان بن أبي عيّاش عن سليم بن قيس الهلاليّ، قال: (والقطعيّة بالإمامة، الاثنا عشريّة منهم، الذين أصلهم في حصر العدد ما ذكره سليم بن قيس الهلاليّ في كتابه الذي رواه عنه أبان بن أبي عيّاش أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام: (أنت واثنا عشر من ولدك أئمّة الحقّ)، ولم يروِ هذا الخبر غير سليم بن قيس.. وإنّما سُمّوا بالقطعيّة لقطعهم على وفاة موسى بن جعفر وتركهم الوقوف عليه»[2].

فهل شخصٌ إماميّ اثنا عشريّ وصاحب (إثبات الوصيّة) يعدّ دليلَ إمامة الأئمّة الاثني عشر [محصوراً] في روايةٍ واحدة؟! على أنّ في (مروج الذهب) مطالب مطابقة نوعاً ما مع كلمات العامّة. ولا يُستبعد أن يكون هناك شخصان باسم عليّ بن الحسين

---

(١) من المسلّم به أنّ كتاب (التنبيه والإشراف) للمسعوديّ صاحب (مروج الذهب)؛ لأنه يحيل فيه إلى كتابه (مروج الذهب)، منها في صفحة ٣٤٦، وهذا الكتاب كتاب جيد جداً، موجز وحاوٍ على معلومات دسمة. وكان تاريخ تأليف (المروج)سنة ٣٣٢هـ وتاريخ تأليف (التنبيه والإشراف)سنة ٣٤٥هـ وتاريخ وفاة المسعوديّ هذا سنة ٣٤٥هـ أوسنة ٣٤٦هـ وبناء على هذا يُحتمل أن يكون (التنبيه والإشراف) آخر كتبه. (منه دام ظلّه).

(٢) التنبيه والإشراف: ١٩٨.

في زمانٍ واحد ينتهي نسبهما إلى عبد الله بن مسعود»[١].

وقد خلص ولده المحقّق الجواد -بعد بحثٍ مفصّل-إلى أنّه لا شكّ في كون المسعوديّ صاحب (مروج الذهب) عاميّاً متشيّعاً؛ بمعنى اعتقاده بأفضليّة أمير المؤمنين عليه السلام، واعتقاده بالمقامات الباطنيّة والمعنويّة لأهل البيت عليهم السلام، بخلاف المسعوديّ صاحب (إثبات الوصيّة) فهو إماميّ اثنا عشريّ محض. لكنّه لم يجزم بتعدّد المسعوديّ، بل احتمل التعدّد، واحتمل كون (إثبات الوصيّة) لشخصٍ آخر، وقد نُسب إلى المسعوديّ اشتباهاً[٢].

أقول: إنّ ما أفاده المحقّق الجواد من كون صاحب المروج عاميّاً متشيّعاً متينٌ جداً، وأمّا ما أُفيد من تعدّد المسعوديّ فهو مبنيّ على ثبوت نسبة كتاب (إثبات الوصيّة) إلى شخص اسمه عليّ بن الحسين المسعوديّ، وأمّا مع عدم ذلك -كما سيأتي-فلا يتمّ.

٣/ التعريف بتصانيفه

لم يحصِ المترجِمون عناوين تصانيفه بالدقّة؛ فقد ذكر ابن النديم له (٥) كتبٍ[٣]، وذكر النجاشيُّ له (١٣) كتاباً[٤]، وذكر إسماعيل باشا (٢٩) كتاباً[٥]، وجاء آخرون واستدركوا على ما ذكره الأوّلون، كابن حجر والصفديّ والشهيد الثاني والحرّ العامليّ والخوانساريّ وغيرهم، هذا، وقد ذكر المسعوديُّ نفسه (٣٧) كتاباً في ضمن كتابيه (المروج والتنبيه)، وهذه قائمة بعناوين الكتب التي ذُكرت له:

كتاب مروج الذهب ومعادن الجوهر، كتاب التنبيه والإشراف، كتاب أخبار الزمان

---

(١) جرعه ای از دریا: ٣/ ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) ينظر مقالته في مجلة الموعود بعنوان: (إثبات الوصية والمسعودي صاحب مروج الذهب).

(٣) ينظر الفهرست: ١٧١.

(٤) ينظر الفهرست: ٢٥٤ ت٦٦٥.

(٥) ينظر هديّة العارفين: ١/ ٦٧٩.

ومَن أباده الحدثان، الكتاب الأوسط، كتاب فنون المعارف وما جرى في الدهور والسوالف، كتاب ذخائر العلوم وما كان في سالف الدهور، كتاب الاستذكار لما جرى في سالف الأعصار، كتاب نظم الجواهر في تدبير الممالك والعساكر، كتاب الأخبار المسعوديّات، كتاب وصل المجالس بجوامع الأخبار ومختلط الآثار، كتاب تقلّب الدول وتغيّر الآراء والملل، كتاب راحة الأرواح، كتاب المبتدأ، كتاب المقالات في أصول الديانات، كتاب خزائن الدين وسرّ العالمين، كتاب الاسترجاع في الكلام، كتاب الإبانة عن أصول الديانة، كتاب الانتصار، كتاب نظم الأدلّة في أصول الملّة، كتاب نظم الأعلام في أصول الأحكام، كتاب المسائل والعلل في المذاهب والملل، كتاب الواجب في الفروض اللوازم، كتاب الاستبصار في الإمامة، كتاب الصفوة في الإمامة، كتاب حدائق الأذهان في أخبار أهل بيت النبيّ وتفرّقهم في البلدان، كتاب مزاهر الأخبار وطرائف الآثار للصفوة النوريّة والذريّة الزكيّة، أبواب الرحمة وينابيع الحكمة، كتاب البيان في أسماء الأئمّة القطعيّة من الشيعة، كتاب الزاهي، كتاب سرّ الحياة، كتاب القضايا والتجارب، كتاب الزلف، كتاب المبادئ والتراكيب، كتاب طبّ النفوس، كتاب النهي والكمال، كتاب الرؤوس السبعيّة من السياسة الملوكيّة ومللها الطبيعيّة، كتاب الدعاوى، كتاب مقاتل فرسان العجم، كتاب التاريخ في أخبار الأمم من العرب والعجم، كتاب الرسائل، كتاب المسالك والممالك، كتاب أخبار الخوارج، كتاب البيان عن أصول الأحكام، كتاب عجائب الدنيا، كتاب بشرى الأبرار، كتاب في أحوال الإمامة، كتاب المعالي (المعاني) في الدرجات، كتاب الهداية إلى تحقيق الولاية، كتاب الأدعية، كتاب النصرة، رسالة إلى أبي صفوة المصيصيّ، كتاب إثبات الوصيّة لعليّ بن أبي طالب، كتاب الفهرست.

هذا ما جمعه بعض الباحثين[1]، وبعض العناوين لم تثبت نسبتها إليه، فهي رهينة التحقيق والبحث العلميّ، وما يهمّنا في المقام هو (كتاب إثبات الوصيّة لعليّ بن أبي طالب).

(١) ينظر منهج المسعوديّ في كتابة التاريخ: ٨٦ـ١٥٢.

٤/ التعريف بكتاب (إثبات الوصيّة)

ذكر النجاشيّ في ضمن تصانيف المسعوديّ: (رسالة إثبات الوصيّة لعليّ بن أبي طالب(عليه السلام)[1]، وتابعه الرجاليّون على ذلك، وقد ظهر أوّل مرّة في طهران مطبوعاً على الحجر عام (١٣٢٠هـ)، ثمّ طبع مراراً طبعات حروفيّة، إحداها عام (١٩٥٥م).

يبتدئ الكتاب -بعد البسملة-: «الحمد لله ربّ العالمين والعاقبة للمتّقين، ولا عدوان إلّا على الظالمين، وصلّى الله على سيدنا محمدٍ وآله الطيّبين الطاهرين. رُوي عن عالم أهل البيت(عليهم السلام) أنّه قال لشيعته..».

وآخره: «وللصاحب(عليه السلام) منذ ولد إلى هذا الوقت- وهو شهر ربيع الأوّل سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة ستٌّ وسبعون سنةً وأحد عشر شهراً ونصف شهر، قام مع أبيه أبي محمدٍ(عليهما السلام) أربع سنين وثمانية أشهر، ومنها منفرداً بالإمامة اثنتان وسبعون سنة وشهوراً، وقد تركنا بياضاً لمن يأتي بعدنا، والسلام».

وقد تناول المصنّف في الكتاب فكرة الوصيّة المتوارثة عند الإماميّة منذ عهد آدم(عليه السلام)، حيث قدّر الله لكلّ نبيٍّ وصيّاً يأتي من بعده، فابتدأ بأبي البشر آدم(عليه السلام) ثمّ وصيّه شيث..، إلى خاتم الأنبياء(صلى الله عليه وآله)، ثمّ وصيّه أمير المؤمنين(عليه السلام)، وهكذا انتهاءً إلى خاتم الأوصياء القائم المنتظر (عجّل الله فرجه الشريف)، فالإطار العام لهذا الكتاب هو تواريخ الأنبياء وأوصيائهم، وما وقع في أيّامهم من أحداثٍ ومحن.

ويمكن عدّ الكتاب جزءين:

الأوّل: شرع فيه بشرح خِلقة صفيّ الله آدم(عليه السلام)، ومجمل أحواله، وذكر أسامي أوصيائه، مرتّباً إلى نوحٍ(عليه السلام)، ثمّ منه إلى إبراهيم(عليه السلام)، ثمّ منه إلى موسى(عليه السلام)، ثمّ منه إلى داود(عليه السلام)، ثمّ منه إلى المسيح(عليه السلام)، ثمّ منه إلى نبيّنا(صلى الله عليه وآله) وعليهم، ومختصرٍ من سيرتهم، والغالب أنّهم في كلّ طبقةٍ اثنا عشر، ويذكر في آخر حال كلّ واحدٍ منهم أنّ الله تعالى أوحى إليه أن يستودع التابوت، ومواريث الأنبياء إلى فلان.

---

(١) ينظر الفهرست: ٢٥٤ ت٦٦٥.

الآخر: شرح فيه حال خاتم الأنبياء ﷺ من ولادته إلى وفاته مختصراً، ثمّ شرع في خلافة أمير المؤمنين (صلوات الله عليه)، وذكر قصّة المتقدّمين عليه على طريقة الإماميّة، فساق حالاته وبعض معاجزه ووفاته، ونصّه على ابنه أبي محمّدٍ عليه السلام، وهكذا إلى صاحب الزمان عجل الله فرجه، وذكر في حال كلّ إمام ولادته، وسيرته، ومعاجزه، ووفاته، على أحسن نظمٍ وترتيب. وذكر في أحوال الحجّة عجل الله فرجه النصوص على الأئمّة الاثني عشر، وقال في آخرها -وهو آخر الكتاب-: «فلمّا أُفضي الأمر إلى أبي محمّدٍ عليه السلام، كان يكلّم شيعته الخواصّ وغيرهم من وراء الستر، إلّا في الأوقات التي يركب فيها إلى دار السلطان، وإنّ ذلك إنّما كان منه ومن أبيه قبله مقدّمة لغيبة صاحب الزمان عجل الله فرجه، لتألف الشيعة ذلك ولا تُنكر الغيبة، وتجري العادة بالاحتجاب والاستتار. وفي تسع عشرة سنةً من الوقت -أي وقت إمامته عجل الله فرجه- تُوفي المعتمد، وبُويع لأحمد بن الموثّق -وهو المعتضد-وذلك في رجب سنة تسعٍ وسبعين ومائتين»، ثمّ ذكر الخلفاء إلى عصره، ثمّ قال: «وللصاحب عجل الله فرجه منذ وُلد إلى هذا الوقت- وهو شهر ربيع الأوّل، سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة- خمس وسبعون سنة وثمانية أشهر، أقام مع أبيه أبي محمّد عليه السلام أربع سنين وثمانية أشهر، ومنها منفرداً بالإمامة إحدى وسبعون سنةً، وقد تركنا بياضاً لمن يأتي بعد والسلام، وهو آخر الكتاب»[1].

٥/ صحّة نسبة كتاب (إثبات الوصيّة) إلى المسعوديّ

لا يخفى أنّ الحديث عن صحّة كتابٍ ما يقع في مسألتين، أولاهما: صحّة نسبة أصل الكتاب إلى المصنّف، وثانيتهما: صحّة نسبة النسخة المتداولة إلى المصنّف وتطابقها مع الكتاب، ولذا يقع الكلام عن هذه المسألة في أمرين؛ وسيتمّ البحث هاهنا عن الأول، وفي الأمر اللاحق عن الثاني.

وهنا نقول في ما يخصّ الأمر الأول: إنّ أوّل مَن ذكره ونسبه إلى المسعوديّ هو الشيخ النجاشيّ (٤٥٠هـ)، حيث قال -في ضمن تصانيف المسعوديّ-: «رسالة إثبات

(١) خاتمة المستدرك: ١/ ١٢٢-١٢٥

الوصيّة لعليّ بن أبي طالب عليه السلام[١]، وجرى عليه عامّة رجاليّي الشيعة.

في حين لم يذكره المتقدّمون كابن النديم في الفهرست عند ذكره بعض تصانيف المسعوديّ، بل لم يشر المسعوديّ إليه في المروج والتنبيه، مع أنّ ديدنه الإشارة إلى تصانيفه الأخرى في ذين الكتابين عند وجود مناسبة لذلك، فإنّ ديدن المسعوديّ في كتابيه أن يشير إلى عناوين تصانيفه التي تتعلّق بالموضوع الذي يتحدّث عنه، وفي كتابيه المروج والتنبيه مواطن كثيرة تتناسب مع ذكر عنوان هذا الكتاب، ولكنّه لم يذكره في سائر كتبه المطبوعة، مع أنّ كتاب (التنبيه والإشراف) هو آخر تصانيفه التي صنّفها، حيث أتمّه عام (٣٤٥هـ) كما تقدّم.

يضاف إلى ذلك: أنّ عبارات المتقدّمين والمتأخّرين -حسب الاستقراء الناقص- خالية عن أيّ إشارةٍ إلى توفّر كتاب (إثبات الوصيّة) للمسعوديّ لديهم، فلم يُعثر على موردٍ في كلمات ابن النديم والصدوق والمفيد والطوسيّ والنجاشيّ والطبريّ الصغير وابن حمزة وابن شهر آشوب وابن طاوس والعلّامة والحسن بن سليمان وغيرهم يدلّ على وجود كتاب (إثبات الوصية) للمسعوديّ لديهم، بل ولم ينقلوا عنها أصلاً ولو بالواسطة.

ويُضاف إلى ذلك: أنّ المتفرّد بذكر الكتاب من المتقدّمين هو النجاشيّ، وعبارته قد حصرت عدد كتبه في (١٣) كتاباً، ولم يذكر طريقه إليها، وإنّما قال: «هذا رجل زعم أبو المفضّل الشيبانيّ رحمه الله أنّه لقيه واستجازه، وقال: لقيتُه، وبقي هذا الرجل إلى سنة ثلاثٍ وثلاثين وثلاثمائة»[٢]، وقد التزم النجاشيّ ألاّ يروي عن أبي المفضّل بالمباشرة كما في موضعٍ آخر[٣]. وهذه العبارة لا تدلّ على وجود الكتاب لديه، فربّما

---

(١) الفهرست: ٢٥٤ ت٦٦٥.

(٢) الفهرست: ٢٥٤ ت٦٦٥. قلتُ: وعبارة (وبقي هذا الرجل..) يحتمل أنّها تتمّة كلام أبي المفضّل الشيبانيّ، ويحتمل أنّها جملة مستأنفة من النجاشيّ.

(٣) ينظر: الفهرست: ٣٩٦ ت١٠٥٩.
قلتُ: قد ذكر الحرّ العامليّ طريقه إلى المسعوديّ بإسناده عن العلّامة الحلّيّ، عن أبيه، عن السيّد أحمد العريضيّ، عن البرهان القزوينيّ، عن السيّد فضل الله الراونديّ، عن العماد أبي الصمصام الحسنيّ، عن النجاشيّ، عن أبي المفضّل الشيبانيّ، عن المسعوديّ. (ينظر الجواهر السنيّة: ٣٦٨)

سمع ذلك من أبي المفضّل أو وجد اسمه في فهرس المسعوديّ[١].

وقد تقدّم: أنّ السيّد الشبيريّ يرى تعدّد المسعوديّ، وقد خلط النجاشيُّ بينهما، ومقتضاه عدم صحّة نسبة الكتاب إليه. ولكن سيأتي: أنّ منشأ صيرورته إلى الالتزام بذلك هو فرض كون النسخة المتداولة من (إثبات الوصيّة) هي عين المذكور في كلام النجاشيّ، وسيأتي عدم صحّة ذلك، ومن هنا فلسنا مضطرّين لنفي صحّة نسبة الكتاب إنْ ثبت عدم صحّة النسخة الواصلة.

المحصّل: إنّ وجود كتابٍ لعليّ بن الحسين المسعوديّ بعنوان (إثبات الوصيّة لعليّ بن أبي طالب عليه السلام) ممّا لا يسعنا الجزم بصحّته؛ للقرائن المتقدّمة، كما لا يسعنا الجزم بعدم صحّته؛ لمكان عبارة النجاشيّ.

٦/ صحّة نسبة النسخة المتداولة من (إثبات الوصيّة) إلى المسعوديّ

تقدّمت الإشارة إلى أنّ كلمات الأصحاب خالية عن أيّ إشارةٍ تدلّ على وجود نسخةٍ من كتاب (إثبات الوصيّة) للمسعوديّ لديهم، فتصانيفهم خالية عن النقل عنه والإشارة إليه، إلّا من باب الجري على كلام النجاشيّ الذي ذُكر في ترجمته عنوان هذا الكتاب.

ويبدو أنّ أوّل ظهورٍ للنسخة المتداولة لكتاب (إثبات الوصيّة) منسوبةً إلى عليّ بن الحسين المسعوديّ كان في القرن الحادي عشر؛ فقد ذكره العلّامة المجلسيّ في مواضع من بحار الأنوار، حيث قال عند بيان الأصول والكتب المأخوذ منها: «وكتاب الوصيّة، وكتاب مروج الذهب، كلاهما للشيخ عليّ بن الحسين بن عليّ المسعوديّ»[٢]. وقال عند بيان الوثوق بالكتب المأخوذ منها: «والمسعوديّ عدّه النجاشيّ في فهرسته من رواة الشيعة، وقال: (له كتب، منها: كتاب إثبات الوصيّة لعليّ بن أبي طالب عليه السلام،

---

(١) أقول: إنّ النجاشيّ وإنْ ذكر كتاب (الفهرست) ضمن تصانيف المسعوديّ، ولكن لا يظهر من كلامه ما يدلّ على وجود هذا الكتاب بين يديه، كما لا يوجد في كتاب النجاشيّ أيّ إشارة تدلّ على النقل من الكتاب، فتأمّل.

(٢) بحار الأنوار: ١٨/١.

وكتاب مروج الذهب، مات سنة ثلاثٍ وثلاثين وثلاثمائة))[١].

ولكن ما يثير الغرابة: أنّ العلّامة لم ينقل في موسوعته الضخمة عن هذا الكتاب إلّا في مواضع يسيرة جداً لا تتجاوز عدد أصابع اليد[٢]، مع أنّ الكتاب مشحون بالأخبار المعصوميّة الشريفة، وما يتعلّق بالأمم السابقة، التي تناسب نقلها في النصف الأوّل من الموسوعة، فيحتمل جدّاً عدم وجود نسخةٍ من الكتاب تحت متناول يد العلّامة؛ لأنّ إحدى مهمّات كتاب البحار -كما صرّح بنفسه-هو جمع الأحاديث المبثوثة في الكتب وضبطها وتبويبها لئلّا تُنسى وتُهجر[٣].

على كلٍّ، فإنّ نسبة النسخة المتداولة الموسومة بـ(إثبات الوصيّة) إلى المسعوديّ من بعد العلّامة باتت مسلّمة لدى الأصحاب ممّن توفّر الكتاب لديه[٤]، ولكن في العقود الأخيرة شكّك جملة من الباحثين والمحقّقين في صحّة نسبة ذلك إلى المسعوديّ -صاحب (مروج الذهب)-منهم: المرجع السيّد الشبيريّ الزنجانيّ، وقد تقدّمت عبارته، حيث بنى على أنّ صاحب (إثبات الوصيّة) غير صاحب (مروج الذهب)، وتبعه على ذلك ولده المحقّق السيّد محمّد جواد، وكتب حول ذلك مقالاً مفصّلاً في مجلّة الموعود تحت عنوان: (إثبات الوصيّة والمسعوديّ صاحب مروج الذهب). ومنهم: الأستاذ هادي حسين حمّود في أطروحته لنيل الماجستير الموسومة بـ(منهج المسعوديّ في بحث العقائد والفرق الدينيّة)[٥]، والدكتور جواد عليّ في

(١) بحار الأنوار: ١/ ٣٦. قلت: عبارة النجاشيّ منقولة بالمعنى، وفيها مسامحة ظاهرة؛ إذ المذكور في عبارة النجاشيّ: (وبقي هذا الرجل إلى سنة ثلاثٍ وثلاثين وثلاثمائة)، لا (مات سنة ثلاث..)، فإنّ البقاء إلى عام (٣٣٢هـ) لا يعني وفاته في العام نفسه، كيف؟ وقد تقدّم أنّه أنهى تصنيف كتاب (التنبيه والإشراف) عام (٣٤٥هـ).

(٢) ينظر بحار الأنوار: ٢٥/٢٥ ب١ ح٤٦، ٢٨/ ٣٠٧ ب٤ ح٥٠، ٥٤/ ١٧١ ب١ ح١١٨.

(٣) ينظر بحار الأنوار: ١/٣-٤.

(٤) قلت: إنّ جميع النسخ الخطيّة للكتاب متأخّرة تعود إلى القرن الثالث عشر وما بعد، إلاّ نسخة واحدة قد سقط أوّلها وآخرها قيل: إنّها تعود إلى القرن السادس الهجريّ. (ينظر فهرس فنخا: ١/ ٥٠٢-٥٠٣)

(٥) ينظر منهج المسعوديّ في بحث العقائد والفرق الدينيّة: ٧١.

مقالته في مجلّة سومر بعنوان (موارد تاريخ المسعوديّ)[١]، والدكتور سليمان بن عبد الله المديد السويكت في كتابه (منهج المسعوديّ في كتابة التاريخ)[٢]، حيث بنوا على عدم صحّة نسبة الكتاب إليه. ومنهم: السلفيّ محمود الملّاح الموصليّ في تعاليقه على الكتاب، حيث صرّح أنّه ليس للمسعوديّ، بل للعلّامة الحلّيّ[٣].

أقول: إنّ الأدلّة والقرائن التي يمكن التمسّك بها لإثبات عدم صحّة نسبة النسخة المتداولة إلى المسعوديّ عديدة، نذكر بعضها:

الأوّل: عدم ذكر المسعوديّ له: تقدّم أنّ ديدن المسعوديّ هو الإشارة إلى عناوين كتبه التي ترتبط بالموضوع الذي يتحدّث عنه، وفي كتابيه مواضع كثيرة تتناسب مع ذكر هذا الكتاب والإشارة إليه، ولكن لم نجد في كتبه أيّة إشارة إلى هذا الكتاب، ولا بأس بذكر بعض تلك المواضع:

منها: ما قاله في (التنبيه والإشراف) عند ذكر خلافة أمير المؤمنين عليه السلام: «وقد ذكرنا مقاتل آل أبي طالب وأنسابهم ومواضع قبورهم ومصارعهم في كتابنا في (أخبار الزمان، ومَن أباده الحدثان مِن الأمم الماضية والأجيال الخالية والممالك الداثرة)، وفي رسالة (البيان من أسماء الأئمّة، وما قالته الإماميّة في ذلك، ومقادير أعمارهم، وكيفيّة أعدادهم)»[٤].

ومنها: ما قاله في (مروج الذهب) عند ذكر زهد أمير المؤمنين عليه السلام: «وقد أتينا على جملٍ من أخباره وزهده وسيره، وأنواعٍ من كلامه وخطبه في كتابنا المترجم بكتاب (حدائق الأذهان، في أخبار آل محمّدٍ عليهم السلام)، وفي كتاب (مزاهر الأخبار وطرائف

---

(١) ينظر موارد تاريخ المسعوديّ: ١٥.

(٢) ينظر منهج المسعوديّ في كتابة التاريخ: ١٠٧.

(٣) ينظر: مجموع السنّة: ١/ ١٩٤، وأيضاً كتابه: تعليقات على كتاب إثبات الوصيّة لابن المطهّر.
أقول: إنّ ما أفاده الملّاح من كون الكتاب للعلّامة الحلّيّ اشتباه؛ فإنّ أسلوب هذا الكتاب يختلف كلّياً مع أسلوب العلّامة الحلّيّ في التصنيف، وسيأتي التعليق على مدّعاه في ذيل المقام الثالث.

(٤) التنبيه والإشراف: ٢٥٧ـ٢٥٨.

الآثار، للصفوة النوريّة والذرّيّة الزكيّة، أبواب الرحمة وينابيع الحكمة)»[١].

ومنها: ما قاله في (مروج الذهب)[٢] بذكر مبدأ الخليقة البشريّة، فذكر آدم وأولاده وذريته واحداً بعد واحدٍ بتوارث الوصيّة والقيام بمهامها، على النسق المذكور في القسم الأوّل من كتاب (إثبات الوصيّة) المتداول، والمفروض أن يُشير المسعوديُّ عند ذكر ذلك إلى أنّه فصّل الكلام حول توارث الوصاية في كتابه (إثبات الوصيّة).

ومنها: أنّه قال في (المروج) أيضاً عند ذكره مقتل هابيل: «فلمّا سمع آدم ذلك ازداد حزناً وجزعاً على الماضي والباقي، وعلم أنّ القاتل مقتول، فأوحى الله إليه: (إنّي مخرِج منك نوري الذي به السلوك في القَنَوات الطاهرة والأرومات الشريفة، وأباهي به الأنوار، وأجعله خاتم الأنبياء، وأجعل آلَه خيار الأئمّة الخلفاء، وأختم الزمان بمدّتهم، وأَغصّ الأرض بدعوتهم، وأنشرها بشيعتهم، فشمِّر وتطهَّر، وقدِّس، وسبِّح، واغشَ زوجتك على طهارةٍ منها، فإنّ وديعتي تنتقل منكما إلى الولد الكائن منكما)»[٣]، وهذه الفقرة اختصار للقسم الثاني من كتاب (إثبات الوصيّة) كما هو واضح، فكان حريّ به الإشارة إلى هذا الكتاب.

ومنها: ما قاله في (المروج) أيضاً في مبدأ الخليقة وشأنها: «قال المسعوديّ: وما ذكرناه من الأخبار في مبدأ الخليقة هو ما جاءت به الشريعة، ونقله الخلف عن السلف، والباقي عن الماضي»... ورُوي عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام أنّه قال: (إنّ الله حين شاء تقدير الخليقة وذَرْءَ البريّة وإبداع المبدعات نصب الخلق في صورٍ كالهَبَاء قبل دَحْوِ الأرض ورفع السماء، وهو في انفراد ملكوته وتوحّد جبروته، فأتاح نوراً من نوره فلمع، ونزع قبساً من ضيائه فسطع، ثمّ اجتمع النور في وسط تلك الصور الخفيّة فوافق ذلك صورة نبيّنا محمّدٍ صلى الله عليه [وآله] وسلّم، فقال الله عزّ من قائل: «أنت المختار المُنْتَخَبُ، وعندك مستودَع نوري وكنوز هدايتي، من

(١) مروج الذهب: ٤٢٥/٢.

(٢) ينظر مروج الذهب: ٤٨/١ وما بعده.

(٣) مروج الذهب: ١/ ٤٧.

أجلك أسْطَحُ البطحاء، وأمْرُجُ الماء، وأرفع السماء، وأجعل الثواب والعقاب والجنّة والنار، وأنصب أهل بيتك للهداية، وأوتيهم من مكنون علمي ما لا يشكل عليهم دقيق ولا يُعْيِيهِمْ خفيّ، وأجعلهم حجّتي على بريّتي، والمنبِّهين على قدرتي ووحدانيّتي»، ثمّ أخذ الله الشهادة عليهم بالربوبيّة والإخلاص وبالوحدانيّة، فبعد أخْذِ ما أخذ من ذلك شاب ببصائر الخلق انتخاب محمّدٍ وآله، وأراهم أنّ الهداية معه والنور له والإمامة في آله؛ تقديماً لسنّة العدل، وليكون الإعذار متقدّماً.

ثمّ أخفى الله الخليقة في غَيْبه،... ثمّ أنشأ الله الملائكة من أنوار أبدعها، وأرواح اخترعها، وقَرَنَ بتوحيده نبوّةَ محمدٍ صلى الله عليه و[آله] وسلم، فشهرت في السماء قبل بعثته في الأرض.

فلمّا خلق الله آدم أبَانَ فضله للملائكة، وأراهم ما خصّه به من سابق العلم من حيث عَرَّفَه عند استنبائه إيّاه أسماء الأشياء، فجعل الله آدم محراباً وكعبة وباباً وقبلة أسجدَ إليها الأبرار والروحانيّين الأنوار، ثمّ نبّه آدم على مستودعه، وكشف له عن خطر ما ائتمنه عليه، بعد ما سمّاه إماماً عند الملائكة، فكان حظّ آدم من الخير ما أراه من مستودع نورنا، ولم يزل الله تعالى يخبأ النور تحت الزمان إلى أن فضّل محمداً صلى الله عليه [وآله] وسلم في ظاهر الفترات، فدعا الناسَ ظاهراً وباطناً، ونَدَبهم سرّاً وإعلاناً، واستدعى عليه السلام التنبيه على العهد الذي قَدَّمه إلى الذَّرِّ قبل النَّسْل، فمَن وافقه وقبس مِن مصباح النور المقدّم اهتدى الى سرّه، واستبان واضح أمره، ومَن أبلسته الغفلة استحقّ السخط.

ثمّ انتقل النور إلى غرائزنا، ولمع في أئمّتنا، فنحن أنوار السماء وأنوار الأرض، فبنا النجاة، ومنّا مكنون العلم، وإلينا مصير الأمور، وبمهديّنا تنقطع الحجج، خاتمة الأئمّة، ومنقذ الأمّة، وغاية النور، ومصدر الأمور، فنحن أفضل المخلوقين، وأشرف الموحّدين، وحجج ربّ العالمين، فليهنأ بالنعمة مَن تمسّك بولايتنا، وقبض على عُرْوَتنا)، فهذا ما رُوي عن أبي عبد الله جعفر بن محمّد، عن أبيه محمّد بن عليّ، عن أبيه عليّ بن الحسين، عن أبيه الحسين بن عليّ، عن أمير المؤمنين عليّ

بـن أبي طالب كـرّم اللـه وجهه»[1].

الثاني: اختلاف الأسلوب: إنّ المتمعّـن بدقّـة فـي كتـاب (إثبـات الوصيّـة)، وكتابي (المروج) و(التنبيه) سـيلاحظ أنّ ذين الكتابين يختلفان اختلافاً كبيراً من حيث الأسـلوب والطريقـة فـي التصنيـف مـع أسـلوب كتـاب (إثبات الوصيّـة)؛ إذ إنّ للمسـعوديّ أسـلوباً يتميّـز بـه، وتغايـر الأسـلوبين واضح وضوح الشـمس في رائعـة النهار.

فالمتأمـل بدقّـة في كتابي المسـعوديّ سـيلاحظ وجود بعض السـمات الأساسـيّة التي تُميّـز أسـلوبه فـي الكتابـة؛ حيـث يعتمـد علـى الوضـوح والإيجـاز مع البسـاطة، وحسـن العـرض وعـدم التكلّف. يبـدأ كتابه بتوطئة يتحدّث فيها عن كتبه السـابقة ومواضيعها، ثمّ يتحـدّث عـن الكتـاب الفعلـيّ والغرض منـه والمواضيع التي سـيبحثها فيه، بأسـلوبٍ أدبيّ رصيـن، كمـا يسـرد أيضـاً مصـادره فـي المقدّمة، ثـمّ يدخـل كتابه وفـق تسلسـلٍ منهجيّ مترابـط يختـاره. وقـد يذكـر أحيانـاً المصـادر التـي ورد فيهـا أمـر معيّـن يبحث عنـه -كما سـيأتي الإشـارة إليـه-، كمـا أنّه قد يُشـير إلى تصانيفـه التي فصّل فيهـا الحديث عن بعض القضايـا. يُضـاف إلـى ذلـك: أنّه قـد يفصل بيـن المطالب بعبـارة: (قال المصنّـف) أو (قال المسـعوديّ) ونحو ذلك. وغير ذلك من السـمات التي امتاز بها المسـعوديّ في تصنيفيه.

فـي حيـن يُلاحـظ أنّ أسـلوب كتـاب (إثبـات الوصيّـة) يختلـف تمامـاً عـن الأسـلوب المتّبـع فـي كتابـي (المـروج) و(التنبيـه)؛ فإنّ كتـاب (إثبـات الوصيّة) لم يُكتب بأسـلوبٍ أدبـيّ بيانـيّ، إضافـة إلـى ذكـر الروايـات مبـدوءة بعبـارة (رُوي) ونحوهـا، وأكثـر رواياته مرسـلة، وقـد يذكـر -لاسـيّما فـي القسـم الثانـي مـن الكتاب-أسـانيد للروايـات. علـى أنّه لـم يذكـر فـي مقدّمـة الكتـاب ولا فـي ثناياه المصـادر التـي اعتمـد عليهـا، كما لم يُشـر إلـى بقيّـة تصانيفـه، بـل لم يذكر اسـمه أيضاً بعبـارة (قال المسـعوديّ) مثـلاً، ولم يعتمد علـى مصـادر أهـل الخلاف في نقل المـادّة التاريخيّة كمـا هو واضح مـن تصانيفه، وأكثر اعتمـاده علـى روايـات أهـل البيـت عليهم السلام وأصحابهـم رضوان اللـه عليهم.

إذن: منهـج كتـاب (إثبـات الوصيّـة) يُبايـن تمامـاً منهـج كتابـي (المـروج) و(التنبيه)،

(١) مروج الذهب: ١/ ٤١-٤٤.

ولا جامع بينهما أصلاً، وهذا الاختلاف قرينة قويّة جداً على عدم اتّحاد المؤلّف، وقد وجدتُ الدكتور السويكت قد أشار إلى هذا الوجه بشكلٍ إجماليّ، فقال -في معرض حديثه عن هذا الكتاب-: «فإنّه لا يمكن أن يكون من تأليف المسعوديّ؛ لاختلاف أسلوبه وطريقته في عرضه عن أسلوب وعرض المسعوديّ»[1]، وسبقه إلى هذا الدكتور جواد عليّ حيث قال -عند حديثه عنه-: «والذي أراه أنّ هذا الكتاب هو لشخص آخر، وذلك لأنّ أسلوبه وطريقة تأليفه وصيغته وإنشاءه، كلّ هذه لا تتّفق مع أسلوب وطريقة التأليف مع أسلوب وسبك كتابي المسعوديّ المذكورين»[2].

وقد يؤيّد ذلك: أن المسعوديّ أنهى تصنيف كتاب (مروج الذهب) عام (٣٣٢هـ) في مصر، وقد تمّ الانتهاء من كتاب (إثبات الوصيّة) -على ما في آخره-عام (٣٣٢هـ). ومن الصعب عادةً أن يكتب شخص واحد في وقت واحد كتابين مختلفين من حيث الأسلوب والمنهج.

الثالث: تحصين المسعوديّ لكتبه: لقد حاول المسعوديّ إضفاء شيءٍ من الحصانة على كتابه (مروج الذهب) وعلى سائر كتبه الأخرى؛ ليحميها من التحريف والنقصان والطمس والنسبة إلى الغير ونحو ذلك، حيث قال في أوّل الكتاب وآخره -باختلافٍ يسير-: «فمَن حرّف شيئاً من معناه، أو أزال ركناً من مبناه، أو طمس واضحةً من معالمه، أو لبّس شاهدةً من تراجمه، أو غيّره، أو بدّله، أو انتحله، أو اختصره، أو نسبه إلى غيرنا، أو أضافه إلى سوانا، أو أسقط منه ذكرنا، فوافاه من غضب الله وسرعة نقمه وفوادح بلاياه ما يَعْجَزُ عنه صبْرُه، ويحار له فكره، وجعله الله مُثْلَةً للعالمين، وعبرة للمعتبرين، وآية للمُتَوسِّمين، وسلبه الله ما أعطاه، وحال بينه وبين ما أنعم به عليه من قوةٍ ونعمةٍ مُبدِعُ السموات والأرض، من أيّ الملل كان والآراء، إنّه على كلّ شيء قدير. وقد جعلنا هذا التخويف في أوّل كتابنا وآخره، وكذلك نقول في سائر ما تقدّم من تصنيفنا، ونظمناه من تأليفنا، فليراقب امرؤ ربّه، وليحاذر منقلبه، فالمدّة

(١) منهج المسعوديّ في كتابة التاريخ: ١٠٨.

(٢) موارد تاريخ المسعوديّ: ١٥.

يسيرة، والمسافة قصيرة، وإلى الله المصير»[١].

أقول: إنّ مَن يضع مثل هذه الحصانة على كتبه، ويتوسّل إلى الله تعالى أن يعاجل مَن يفعل شيئاً من التغيير والتبديل والتحريف بعقوبةٍ من عنده يسلبه ما أعطاه، فمن غير المعقول أن يترك آخر كتابه بياضاً في نهاية أحد كتبه ليكمله مَن يأتي بعده، وهو الحريص على أن تبقى كتبه خالصةً له كما رسمها وبالشكل الذي تركها عليه، فقد ورد في آخر كتاب (إثبات الوصية): «وقد تركنا بياضاً لمَن يأتي بعدنا، والسلام»[٢]، فإنّ هذا الأمر مخالف لمبدأ المسعوديّ الذي بنى عليه تصانيفه. وقد أشار إلى هذا الوجه الدكتور السويكت[٣].

الرابع: اختلاف العنوان للمعنون: عنون النجاشيّ الكتاب بـ«رسالة إثبات الوصيّة لعليّ بن أبي طالب عليه السلام»، وهذا العنوان يختصّ بإثبات الوصيّة لأمير المؤمنين عليه السلام، في حين أنّ محتوى كتاب (إثبات الوصيّة) المتداول هو ذكر امتداد الوصايا من لدن شيث بن آدم عليه السلام إلى الإمام الثاني عشر عجّل الله فرجه الشريف، فمحتوى الكتاب ليس مختصّاً بإثبات الوصيّة لأمير المؤمنين عليه السلام.

من المعلوم أنّ إثبات الوصيّة لأمير المؤمنين عليه السلام يتمّ بإقامة الأدلّة والبراهين المتنوّعة -العقليّة والقرآنيّة والروائيّة-على ثبوت مقام الوصاية له عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكنّ الملاحظ أنّه لم يتم التطرّق في هذا الكتاب إلى هذا الأمر إلّا عابراً، حيث لم يُبحث فيه عن أمير المؤمنين عليه السلام إلّا بمقدار ١٥ إلى ٣٠ صفحةً فقط من مجموع الكتاب الواقع في ٢٩٠ صفحةً، ولم يتمّ التطرّق إلى إثبات الولاية والوصاية له عليه السلام إلّا عابراً من باب تسلسل الأحداث التاريخيّة.

الخامس: خلوّ الكتاب عن إشارة إلى المسعوديّ: إنّ النسخة المتداولة من الكتاب خاليةٌ عن أيّ قرينةٍ تدلّ على أنّه للمسعوديّ ليتسنّى لنا التمسّك بها، فلم

---

(١) مروج الذهب: ١/ ٢٧، ٤/ ٣١٣-٣١٤.

(٢) إثبات الوصيّة: ٢٨٧.

(٣) ينظر منهج المسعوديّ في كتابة التاريخ: ١٠٨-١٠٩.

يرد في مبدئه التصريح باسمه، ولا في حردته، ولا في ثناياه، مع أنّ الملاحظ في تصانيف المسعوديّ -صاحب المروج-: أنّه يذكر نفسه صريحاً أو ضمناً في كتابه، إمّا بالتصريح في أوّله -كما في التنبيه والإشراف-، أو في ثناياه بأن يبدأ مطلباً بقوله: «قال المسعوديّ»، أو يحيل إلى بقيّة تصانيفه. في حين أنّ إثبات الوصيّة المطبوع خالٍ عن أيّ إشارةٍ إلى نفسه أو إلى تصانيفه، مع أنّ له تصانيف يليق به أن يشير إليها ضمناً، ككتاب البيان ونحوها، وقد تقدّم: أنّ ديدن المسعوديّ في كتابيه (المروج) و(التنبيه) الإشارة إلى بقيّة تصانيفه المتعلّقة بالموضوع الذي يتحدّث عنه.

السادس: اختلاف المشرب العقديّ: إنّ الملاحظ أنّ كتاب (إثبات الوصيّة) كُتب بقلم إماميّ اثني عشريّ محض، لا يتخلّله شائبة التأثّر بفكر أهل الخلاف، في حين نجد (مروج الذهب) و(التنبيه والإشراف) مكتوبين بقلمٍ غير إماميّ كما هو واضح لمَن يتدبّرهما، فقد ذكر الخلفاء مع تمجيدهم، وجعل أمير المؤمنين عليه السلام الخليفة الرابع، والحسن عليه السلام الخليفة الخامس، ولم يذكر بقيّة الأئمّة عليهم السلام، وسنذكر بعض النماذج:

١: قال في المروج، في ذكر أبي بكر: «ولقبه عتيق؛ لبشارة رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم إيّاه أنّه عتيق الله من النار، فسمّي يومئذٍ عتيقاً، وهو الصحيح. وقيل: إنّما سمّي عتيقاً لعتق أمّهاته»[١].

٢: قال في المروج، في ذكر صفات أبي بكر: «وكان أزهد الناس، وأكثرهم تواضعاً في أخلاقه ولباسه ومطعمه ومشربه، وكان لبسه في خلافته الشملة والعباءة»[٢].

٣: قال في المروج، في ذكر خلافة عمر: «وإنّما سمّي الفاروق؛ لأنّه فرّق بين الحقّ والباطل»[٣].

٤: وقال في المروج، عند ذكر صفات عمر: «وكان متواضعاً، خشن الملبس، شديداً في ذات الله، واتّبعه عمّاله في سائر أفعاله وشيمه وأخلاقه، كلٌّ يتشبّه به

---

(١) مروج الذهب: ٢/٢٩٨.

(٢) مروج الذهب: ٢/ ٢٩٨.

(٣) مروج الذهب: ٢/ ٣٠٥.

ممّن غاب أو حضر، وكان يلبس الجبّة الصوف المرقّعة بالأديم وغيره، ويشتمل بالعباءة، ويحمل القربة على كتفه مع هيبةٍ قد رُزقها..»[١].

٥: قال في المروج، عن ذكر مقتل عمر: «وقد كان المغيرة جعل كلّ يوم درهمين، وكان يُدعى أبا لؤلؤة، وكان مجوسيّاً من أهل نهاوند.. ونحر نفسه بخنجره فمات»[٢].

٦: وقال في المروج، عند ذكر صفات عثمان: «وكان عثمان في نهاية الجود والكرم والسماحة والبذل في القريب والبعيد، فسلك عمّاله وكثيرٌ من أهل عصره طريقته، وتأسّوا به في فعله»[٣].

٧: وقال في التنبيه، عند ذكر أوّل مَن آمن بالنبيّ: «والقطعيّة بالإمامة الاثنا عشرية منهم، الذين أصلهم في حصر العدد ما ذكره سليم بن قيس الهلاليّ في كتابه، الذي رواه عنه أبان بن أبي عيّاش أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم قال لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام: (أنت واثنا عشر من ولدك أئمّة الحقّ)، ولم يرو هذا الخبر غير سليم بن قيس، وأنّ إمامهم المنتظر ظهوره -في وقتنا هذا المؤرّخ به كتابنا - محمّد بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين ابن عليّ بن أبي طالب رضوان الله عليهم أجمعين... وإنّما سُمّوا القطعيّة لقطعهم على وفاة موسى بن جعفر، وتركهم الوقوف عليه»[٤]. وقد تقدّمت هذه العبارة في طيّات كلام السيّد الشبيريّ، ووجه المؤاخذة عليه ظاهر.

السابع: اختلاف مضامين الكتاب مع المروج والتنبيه: إنّ الملاحظ أنّ جملةً كبيرة من المطالب التي تمّ التعرّض لها في كتاب (إثبات الوصيّة) تخالف المطالب

(١) مروج الذهب: ٢/ ٣٠٥.

(٢) مروج الذهب: ٢/٣٢٠-٣١٢.

(٣) مروج الذهب: ٢/ ٣٣٢.

(٤) التنبيه والإشراف: ١٩٨ـ١٩٩.

المذكورة في كتابي (مروج الذهب) و(التنبيه والإشراف)، والموارد الخلافيّة بينها كثيرة، نكتفي في المقام بذكر مطلبين للإشارة فقط:

١: تارخ والد إبراهيم عليه السلام: ففي إثبات الوصيّة: «وقام تارخ -وهو أبو إبراهيم الخليل (صلى الله عليهما)- بالأمر في أربعٍ وستين سنةً من ملك رهو بن طهمسعان، وفي روايةٍ أخرى: أربع وثمانين سنةً وهو نمرود»[١].

وفي مروج الذهب: «ولمّا قبض الله ناحور قام بعده ولده تارخ، وهو آزر أبو إبراهيم الخليل، وفي عصره كان نمرود بن كنعان»[٢].

فيلاحظ: أنّ المذكور في مروج الذهب -من كون تارخ هو آزر- مخالفٌ لمعتقد الإماميّة ومسلّماتهم، ثمّ لست أدري كيف يستقيم ما ذكره صاحب المروج من كون تارخ وصيّاً للأنبياء، مع كونه مشركاً؟!.

٢: عمر مريم بنت عمران وموضع ولادة النبيّ عيسى: ففي إثبات الوصيّة: «فنشأت مريم أحسن نشوء ولَزمت العبادة والصلاة في الكنائس والبِيَع مع العلماء، وأحصنت فرجها خمسمائة سنةٍ، لم ترغب في أحدٍ من الرجال.. ومضت مريم على وجهها حتى أتت قريةً في غربي الكوفة يُقال لها (بشوشا)- ويروى: (بانقيا)- وهي اليوم تعرف بالنخيلة، وفيها عظام هود وشعيب وصالح وعدّة من الأنبياء والأوصياء عليهم السلام»[٣].

وفي مروج الذهب: «ولمّا بلغت مريم ابنة عمران سبع عشرة سنةً بعث الله عزّ وجلّ إليها جبريل فنفخ فيها الروح، فحملت بالسيّد المسيح عيسى عليه السلام، وولدت بقرية يُقال لها (بيت لحم) على أميالٍ من بيت المقدس»[٤].

---

(١) إثبات الوصيّة: ٤٠.

(٢) مروج الذهب: ١/ ٤٩.

(٣) إثبات الوصيّة: ٨٤ـ٨٥.

(٤) مروج الذهب: ١/ ٧٦.

الثامن: اختلاف مصادر الكتاب: إنّ المسعوديّ صرّح في تقدمة كتابيه المروج والتنبيه وفي ضمنها بالمصادر التي اعتمدها ونقل عنها، وهي مصادر تاريخيّة معروفة لدى المؤرّخين[1]، وأكثرها من كتب المخالفين. بينما نجد أنّ المصادر التي اعتمدها صاحب (إثبات الوصيّة) هي مصادر إماميّة، ورواياتها تنتهي إلى المعصومين عليهم السلام، وسيأتي ذكر بعض المصادر في المقام الثاني.

فإنّ اختلاف المصادر المعتَمدة في تصنيف المروج والتنبيه مع مصادر إثبات الوصيّة أمرٌ مثير للتساؤل، لاسيّما مع ملاحظة أنّ جملةً كبيرة من المسائل التي تُعرِّض لها في إثبات الوصيّة قد تمّ التعرُّض لها في ذين الكتابين، ولا يعقل أن يعتمد في أحدها على مصادر معيّنة في حين يعتمد في الآخرَينِ على مصادر أخرى مختلفة.

يُضاف إلى ذلك: أنّ المسعوديّ كان كثير الأسفار والرحلات، وأكثر إقامته -كما ذكر بعضهم- هي مصر، ولم يثبت مكوثه طويلاً في البلاد التي يقطنها محدِّثو الإماميّة، كالكوفة وقم والريّ؛ ليتسنّى له التتلمذ على محدّثي الإماميّة ويحضر عليهم ويتلقّى كتبهم. نعم، توطّن أوّل عمره في بغداد وقد كانت حاضرةً علميّة للشيعة، ولكنّ الثابت تتلمذه فيها على علماء الأدب واللغة.

الحاصل: إنّ النسخة المتداولة من كتاب (إثبات الوصيّة) لا تصحّ نسبتها إلى عليّ بن الحسين المسعوديّ -صاحب المروج والتنبيه -؛ وذلك لمجموعةٍ من الأدلّة والقرائن المورّثة للاطمئنان بعدم صحّة ذلك. هذا، سواء قيل بوجود كتابٍ بعنوان (إثبات الوصيّة) للمسعوديّ أم لا، وقد تقدّم: عدم إمكان الجزم بثبوت أو نفي وجود كتابٍ للمسعوديّ بعنوان (إثبات الوصيّة). ومن المعلوم: أنّ عدم صحّة النسبة لا يقتضي

---

(١) قلت: قد اعتمد المسعوديّ في كتابيه المروج والتنبيه على مجموعةٍ من الكتب والمصادر، منها: التوراة والإنجيل، ومنها: كتب المؤرّخين السابقين والمعاصرين له، ككتاب عبيد بن شريه الجرهميّ، ووهب بن منبّه، والزهريّ، وعيسى بن لهيعة المصريّ، ومحمّد بن السائب الكلبيّ، وابنه هشام الكلبيّ، ومحمّد بن إسحاق، وأبي مخنف الأزديّ، وعيسى بن يزيد الليثيّ، والهيثم بن عديّ الطائيّ، ومحمّد بن عمر الواقديّ، وأبي عبيدة معمّر بن المثنّى التيميّ، وعليّ بن محمّد المدائنيّ، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وسلمويه بن بنان، وغير ذلك.

المصير إلى تعدّد عليّ بن الحسين المسعوديّ؛ إذ الكلام في صحّة نسبة النسخة المتداولة الموسومة بـ(إثبات الوصيّة) لشخصٍ باسم عليّ بن الحسين المسعوديّ، وهذا ما لم يثبت، بل ثبت عدمه، كما تقدّم وسيأتي.

المقام الثاني: التعريف بالشلمغانيّ وكتابه (الأوصياء)

١/ التعريف بالشلمغانيّ

هو أبو جعفر محمّد بن عليّ الشلمغانيّ، المعروف بابن أبي العزاقر، فيُقال له: (العزاقريّ) أيضاً.

و(الشلمغانيّ): نسبة إلى قريةٍ في نواحي واسط، يُنسب إليها جماعة، منهم أبو جعفر هذا[١]، وقد كانت داره في (ماذرايا) -وهي قرية فوق واسط، من أعمال فم الصلح، مقابل نهر سابس[٢]-، ونقل القاضي التنوخيّ حادثة دخول الهمدانيّ الشاعر على الشلمغانيّ في بيته وإنشاده قصيدة في مدحه[٣].

كان أوّل أمره -على الظاهر- مستقيمَ الطريقة، متّبعاً سيرة السلف في تلقّي علوم أهل البيت عليهم السلام ونشرها، فحضر مجلس مشايخ الطائفة وثنى ركبتيه للتلقّي منهم، حتّى أضحى من مشايخ الطائفة، متقدّماً في أصحابنا، وعندما تسنّم الشيخ أبو القاسم الحسين بن روح النوبختيّ منصب النيابة والسفارة الخاصّة عن الناحية المقدّسة عام (٣٠٥هـ)، تستّر عن التصدّي للقاء عامّة الناس لِمَا يقتضيه منصب النيابة من عدم الإعلان والإجهار، ونصب لنفسه وكلاءً وأبواباً يأتونه بالمسائل.

وحيث كان أبو جعفر الشلمغانيّ فقيهاً من الفقهاء، جلس مجلس الوكلاء والأبواب لأبي القاسم، واشتهر ذلك بين الناس من دون أن يُنصَب لذلك[٤]، ولم ينكره حينها

---

(١) ينظر اللباب في تهذيب الأنساب: ابن الأثير الجزريّ: ٢/ ٢٠٦.

(٢) ينظر معجم البلدان: ياقوت الحمويّ: ٥/ ٣٤. قال: «قال تاج الإسلام أبو سعد: هي قرية بالبصرة، يُنسب إليها الماذرائيّون كُتّاب الطُولونيّة بمصر أبو زينور وآله. قلتُ: وهذا فيه نظر، والصحيح: أنّ ماذرايا قرية فوق واسط، من أعمال فم الصلح، مقابل نهر سابس، والآن قد خرب أكثرها. أخبرني بذلك جماعة من أهل واسط».

(٣) ينظر نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة: ٧/ ١٠٨.

(٤) ينظر الغيبة (للطوسيّ): ٤٠٨ ح٣٨١. وفيه: «عن أبي علي محمّد بن همام: إنّ محمّد بن عليّ

أبو القاسم، فكان الناس يقصدونه ويلقونه ويأتونه بالمسائل ليوصلها إلى أبي القاسم النوبختيّ[١].

وحينها بدأ بإظهار نزعته النمروديّة حسداً لأبي القاسم النوبختيّ[٢] لعدم توكيله ونصبه مع ما للنوبختيّ من منصب رفيع، فاستفاد من هذه المكانة والمنزلة التي حازها، وبنى لنفسه علاقات وارتباطات وأتباعاً، فكان يدخل على بني بسطام ويحكي لهم كلّ كذب وبلاء وكفر ويسنده إلى الشيخ أبي القاسم، ويأخذ عليهم العهود بعدم إذاعتها لكونها من الأسرار التي لا يجوز نشرها وإذاعتها، وإلّا لحلّ العذاب والعقاب، وكانوا يصدّقونه ويأخذون عنه.

وعندما انكشف أمره لأبي القاسم عزله عن الوكالة، وأنكر تلك المقولات، ونهى بني بسطام عن متابعته وقبول كلامه، وكتب إليهم لعنه والبراءة منه وممّن تابعه على قوله وأقام على توليه. فلمّا وصل الشلمغانيّ إليهم أظهروا الكتاب عليه، فاحتال عليهم بالبكاء الشديد، وقال لهم: «إنّني أذعت سرّاً، وقد أُخذ عليّ الكتمان، فعُوقبت بالإبعاد بعد الاختصاص؛ لأنّ الأمر عظيم لا يحتمله إلّا ملك مقرّب أو نبيّ مرسل أو مؤمن ممتحن»، وقال أيضاً: «إنّ لهذا القول باطناً عظيماً، وهو أنّ اللعنة الإبعاد، فمعنى قوله (لعنه الله) أي باعده الله عن العذاب والنار، والآن قد عُرفت منزلتي»، ومرّغ خدّيه على التراب، وقال: «عليكم بالكتمان لهذا الأمر»، فازداد في نفوسهم عظم الأمر وجلالته، وأقاموا على توليه، ولم يرتدعوا عن اللعن الصادر في حقّه، وتداولوا أكاذيبه وكفرياته بينهم سرّاً.

ثمّ انكشف عند أمّ كلثوم بنت أبي جعفر العمريّ حال الشلمغانيّ مع بني بسطام

الشلمغانيّ لم يكن قطّ باباً إلى أبي القاسم، ولا طريقاً له، ولا نصبه أبو القاسم لشيء من ذلك على وجهٍ ولا سبب، ومَن قال بذلك فقد أبطل، وإنّما كان فقيهاً من فقهائنا، وخلط وظهر عنه ما ظهر، وانتشر الكفر والإلحاد عنه».

(١) ينظر الغيبة (للطوسيّ): ٣٠٢-٣٠٤ ح٢٥٦، ٣٢٤ ح٢٧٢. قلتُ: وصريح الخبر أنّ الشلمغانيّ كان في بلدة الكوفة، وفيها لقاه أبو غالب الزراريّ وأعطاه المسائل.

(٢) ينظر الفهرست (للنجاشيّ): ٣٧٨ ت١٠٢٩.

من حلول روح رسول الله في أبيها العمريّ، وروح أمير المؤمنين في النوبختيّ، وروح فاطمة الزهراء فيها -أي في أمّ كلثوم بنت العمريّ-، فأخبرت بذلك أبا القاسم النوبختيّ، فنهاها عن الذهاب والتواصل مع بني بسطام، لأنّ هذا كفر بالله وإلحاد، قام هذا الرجل الملعون بإحكامه في قلوب هؤلاء القوم؛ ليجعله طريقاً إلى أن يقول لهم بأنّ الله تعالى اتّحد به وحلّ فيه، كما يقول النصارى في المسيح عليه السلام، ويعدو إلى قول الحلّاج لعنه الله. فامتثلت أم كلثوم أمره وهجرت بني بسطام، وشاع في بني نوبخت الحديث، فلم يبقَ أحدٌ إلّا وتقدّم إليه الشيخ أبو القاسم وكاتبه بلعن أبي جعفر الشلمغانيّ، والبراءة منه، وممّن تولّاه ورضي بقوله، أو كلّمه فضلاً عن موالاته.

ثمّ ظهر التوقيع من صاحب الزمان عجّل الله فرجه بلعن أبي جعفر الشلمغانيّ، والبراءة منه، وممّن تابعه وشايعه، ورضي بقوله، وأقام على تولّيه، وذلك على يد الشيخ أبي القاسم ابن روح في ذي الحجّة سنة (٣١٢هـ)، وأنفذها من محبسه في دار المقتدر إلى الشيخ أبي عليّ محمّد بن همام بن سهيل الكاتب الإسكافيّ، وأمره بإظهاره ونشره بين الشيعة، فأخذ الإسكافيّ هذا التوقيع وأملاه على مشايخ الطائفة، ولم يدع أحداً من الشيوخ إلّا وأقرأه إيّاه، وكاتب بنسخةٍ منه في سائر الأمصار، فاشتهر ذلك في الطائفة، وأجمعت على لعنه والبراءة منه[1].

وقد صرّح الشلمغانيّ لابن الجنيد أنّه لم يدخل في هذا الأمر مع أبي القاسم النوبختيّ إلّا وهو منكِر لذلك، وأنّه كان يتهارش على هذا الأمر كما تتهارش الكلاب على الجيف[2]. وهذا يكشف عن عدم اعتقاده القلبيّ بحقّانية الأمر أصلًا.

وعندما وجد الشلمغانيُّ تحدّي أبي القاسم له وتصدّيه لمقالاته، قام بنشر الشائعات والادّعاءات كذباً وزوراً، وكان ممّا ادّعاه: أنّه كان يُجيب عن المسائل التي

(١) قلت: وقد اختلفت نسخ التوقيع بعد انتشاره، وقام الشيخ الطوسيّ بمقابلة عدّة نسخ مع بعضها، وهي: نسخة أبي الحسن محمّد بن أحمد بن داود القميّ، ونسخة أبي محمّد هارون بن موسى التلعكبريّ، ونسخة أبي الفتح أحمد بن ذكا مولى عليّ ابن الفرات، ونسخة محمّد بن الحسن بن جعفر الصيمريّ. (ينظر الغيبة (للطوسيّ): ٤٠٩ـ٤١١ ح٣٨٤)

(٢) ينظر الغيبة (للطوسيّ): ٣٩١ـ٣٩٢ ح٣٦١.

ترد عن الأصحاب إلى الناحية المقدّسة، حتّى أثار بلبلةً -بهذه الادّعاءات-في بلدة قم، فكتب بعض الأصحاب -على ظهر كتابٍ فيه جوابات ومسائل-: هل هي جوابات الفقيه عليه السلام أو جوابات الشلمغانيّ؟؛ لأنّه حُكي عنه أنّه قال: هذه المسائل أنا أجبت عنها. فكتب أبو القاسم النوبختيّ -بعد البسملة-: «قد وقفنا على هذه الرقعة وما تضمّنته، فجميعه جوابنا عن المسائل، ولا مدخل للمخذول الضالّ المضلّ المعروف بالعزاقريّ لعنه الله في حرفٍ منه، وقد كانت أشياء خرجت إليكم على يدي أحمد بن بلال[1] وغيره من نظرائه، وكان من ارتدادهم عن الإسلام مثل ما كان من هذا، عليهم لعنة الله وغضبه»[2]. وله مقالات فاسدة كثيرة، لا يسع المقام ذكرها، فليراجع ما سَطَرَه المؤرِّخون والمحدِّثون[3].

ووصلت مقالاته إلى السلطة أيام خلافة المقتدر، فهرب إلى الموصل وتستّر فيها، وأقام بها سنين عند ناصر الدولة الحسن بن عبد الله بن حمدان في حياة أبيه عبد الله بن حمدان، وهناك لقيه أبو المفضّل الشيبانيّ في (معلَثايا) -وهي بُليدة قرب جزيرة ابن عمر من نواحي الموصل-، واستجازه كتبه فأجازه[4]. ثمّ انحدر من هناك إلى بغداد أيّام زمان الراضي -الذي تسلّم زمام الخلافة عام (٣٢٢هـ)-، وظهر في مجالس الإماميّة يدافع عن نفسه، وقال في مجلسٍ حافل فيه رؤساء الشيعة -وكلٌّ يحكي عن أبي القاسم لعنه والبراءة منه-: «اجمعوا بيني وبينه حتّى آخذ يده ويأخذ بيدي، فإن لم تنزل عليه نار من السماء تحرقه، وإلّا فجميع ما قاله فيَّ حقّ»[5]، وأنفذ إلى النوبختيّ يسأله أن يباهله، وقال: «أنا صاحب الرجل وقد أُمرت بإظهار العلم، وقد أظهرتُه باطناً وظاهراً، فباهِلني»، فأنفذ إليه الشيخ في جواب ذلك: «أيّنا تقدّم صاحبه

---

(١) قلت: هكذا في الرواية، والظاهر أنّ الصحيح (أحمد بن هلال) وهو العبرتائيّ المذموم، أو (محمّد بن عليّ بن بلال) المذموم أيضاً.

(٢) الغيبة (للطوسيّ): ٣٧٣ ح٣٤٥.

(٣) ينظر: الكامل في التاريخ: ابن الأثير: ٨/ ٢٩٢، المختصر في أخبار البشر: أبو الفداء: ٢/ ٨١.

(٤) ينظر الفهرست (للنجاشيّ): ٣٧٨ ت١٠٢٩.

(٥) الغيبة (للطوسيّ): ٤٠٦.

فهو المخصوم»[١]، وكان ذلك شارة النوبختيّ في حقّه، فعلمت السلطة بحاله، ولمّا كان في شوّال عام (٣٢٢هـ) ظهر الشلمغانيّ، فقبض عليه الوزير ابن مقلة وحبسه وكبس داره، فوجد فيها رقاعاً وكتباً ممّن يدّعي أنّه على مذهبه، يخاطبونه بما لا يخاطب به البشر بعضهم بعضاً، فعُرضت على الشلمغانيّ، فأقرّ أنّها خطوطهم وأنكر مذهبه، وأظهر الإسلام وتبرّأ ممّا يُقال فيه، وأُحضر ابن أبي عون وابن عبدوس معه عند الخليفة فأُمرا بصفعه فامتنعا، فلما أُكرها مدّ ابن عبدوس يده فصفعه، وأمّا ابن أبي عون فإنّه مدّ يده إلى لحيته ورأسه، وارتعدت يده، وقبّل لحية الشلمغانيّ ورأسه، وقال: (إلهي وسيّدي ورازقي)، فقال له الخليفة الراضي بالله: قد زعمتَ أنّك لا تدّعي الإلهية، فما هذا؟ فقال: وما عليّ من قول ابن أبي عون، والله يعلم أنني ما قلت له: إنّني إله، قط، فقال ابن عبدوس: إنّه لم يدّعِ الإلهيّة، إنّما ادّعى أنّه الباب إلى الإمام المنتظر، ثمّ أُحضروا مرّات ومعهم الفقهاء والقضاة، وفي آخر الأمر أفتى الفقهاء بإباحة دمه، فقطعت يداه ورجلاه وضُربت عنقه وأُحرق، في مجلس الشرطة في الجانب الغربيّ، في غرّة ذي القعدة من سنة (٣٢٢هـ)[٢] -وقيل: سنة (٣٢٣هـ)[٣]، ثمّ تتبّعت السلطة أتباعه ومريديه، فقُتل وزير المعتضد الحسين بن القاسم بن عبيد الله لاعتقاده بالشلمغانيّ، وكذا قُتل أبو إسحاق إبراهيم بن أبي عون بن هلال الأنباريّ الكاتب وغيرهما.

٢/ التعريف بتصانيفه

خرج للشلمغانيّ تصانيف كثيرة، وقد صنّف جملة منها أيّام استقامته، منها:

كتاب التكليف، رسالة إلى ابن همام، كتاب ماهيّة العصمة، كتاب الزاهر بالحجج العقليّة، كتاب المباهلة، كتاب الأوصياء، كتاب المعارف، كتاب الإيضاح، كتاب فضل النطق على الصمت، كتاب فضائل (فضل) العمرتين، كتاب الأنوار، كتاب التسليم،

(١) الغيبة (للطوسيّ): ٣٠٧ ح٢٥٨.

(٢) ينظر وفيات الأعيان: ٢/ ١٥٦.

(٣) ينظر الغيبة (للطوسيّ): ٤١٢.

كتاب البرهان والتوحيد، كتاب البداء والمشيئة، كتاب نظم القران، كتاب الإمامة الكبير، كتاب الإمامة الصغير، الرسالة المذهّبة، كتاب التسليم، كتاب الغيبة، كتاب الخمائر، كتاب الحجر، كتاب شرح كتاب الرحمة لجابر، كتاب البرانيات.

الظاهر أنّ الكتب الأربعة الأخيرة في علم الكيمياء، حيث ذكرها ابن النديم، وقال قبلها: «وكان له قدم في صناعة الكيمياء»[١]، كما ذكر المسعوديّ الثلاثة التي تسبقها[٢]، وذكر البواقي النجاشيُّ[٣].

وحيث كانت للشلمغانيّ منزلة لدى الشيعة، فقد دخلت كتبه إلى بيوتات الشيعة، لاسيّما كتابه المعروف بـ(التكليف)، وقد ذكر الطوسيُّ في ترجمته: «وله من الكتب التي عملها في حال الاستقامة كتابُ التكليف»[٤]، وحقيقة حال هذا الكتاب: أنّه رسالة عمليّة كتبها الشلمغانيّ تحت إشراف النائب أبي القاسم الحسين بن روح النوبختيّ، وقام النوبختيّ بالنظر فيه وتصحيحه، وأراد أن يكون الكتاب الرسميّ للإماميّة، واتّفقت كلمة فقهاء بغداد على صحّة الكتاب، وقد أنفذ النوبختيّ الكتاب إلى بلدة قمّ، ليصحّحه فقهاء قمّ، وكتب إلى جماعة الفقهاء بها: انظروا في هذا الكتاب، وانظروا فيه شيء يخالفكم؟ فكتبوا إليه: إنّه كلّه صحيح، وما فيه شيء يخالف إلّا قوله: الصاع في الفطرة.. إلى آخره[٥]، وهكذا صار الكتاب كتاباً معتبراً، ومورد قبول الأصحاب في الحواضر العلميّة[٦].

---

(١) الفهرست (لابن النديم): ٤٢٥.

(٢) ينظر التنبيه والإشراف: ٣٤٣.

(٣) ينظر الفهرست: ٣٧٨ـ٣٧٩ ت١٠٢٩.

(٤) الفهرست (للطوسيّ): ٢٢٤ ت٤٢ـ٦٢٧.

(٥) ينظر الغيبة (للطوسيّ): ٣٩٠ ح٣٥٧.

(٦) قلتُ: وقد حكى السيّد مرتضى المهريّ في تقريراته لبحث المرجع السيّد السيستانيّ (دام ظلّه)، أنّه قال: «وهو [أي الحسين بن روح النوبختيّ] الذي أشرف على تأليف كتاب (التكليف) للشلمغانيّ، وصحّحه، وأراد بذلك أن يكون الكتاب الرسميّ للشيعة، واعترف بصحّته علماء بغداد، ولم يناقش فيه علماء قم إلّا في موردين، وإليه يرجع أكثر الإجماعات المدّعاة». (ينظر مكان المصلّي: ١٤١)

وقد سُئل الحسين بن روح عن كتبه بعدما ذُمَّ وخرجت فيه اللعنة، فقيل له: كيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملاء؟ فقال: «أقول فيها ما قاله أبو محمّد الحسن بن عليّ (صلوات الله عليهما) وقد سُئِلَ عن كتب بني فضال، فقالوا: كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملاء؟ فقال (صلوات الله عليه): خذوا بما رووا وذروا ما رأوا»[١].

وقال الشيخ الطوسيّ: «وأمّا ما ترويه الغلاة والمتّهمون والمضعّفون وغير هؤلاء، فما يختصّ الغلاة بروايته، فإن كانوا ممّن عُرف لهم حال استقامةٍ وحال غلوّ، عُمل بما رووه في حال الاستقامة وتُرك ما رووه في حال خطئهم، ولأجل ذلك عملت الطائفة بما رواه أبو الخطّاب محمّد بن أبي زينب في حال استقامته، وتركوا ما رواه في حال تخليطه، وكذلك القول في أحمد بن هلال العبرتائيّ، وابن أبي عذافر (عزاقر)، وغير هؤلاء. فأمّا ما ترويه في حال تخليطهم فلا يجوز العمل به على كلّ حال»[٢].

٣/ التعريف بكتاب (الأوصياء) ونسخه الخطيّة

ذكر المسعوديُّ (ت٣٤٥هـ) هذا الكتاب ضمن تصانيف الشلمغانيّ، فقال: «وقد أتينا على ما ظهر من قوله وحكاه من هذا عن نفسه في رسالته المعروفة بالمذهّبة، وكتابه في (الوصيّة)، وكتاب الغيبة، وكتاب التسليم، وغير ذلك من كتبه، في كتابنا المقالات في أصول الديانات، عند ذكرنا مذاهب الشيعة وغلاتهم»[٣]، ومن الظاهر: وجود الكتاب لديه[٤] حيث نقل عنه في كتابه المقالات.

---

(١) الغيبة (للطوسيّ): ٣٨٩ـ٣٩٠ ح٣٥٥.

(٢) العدّة في أصول الفقه: ١٥١/١.

(٣) التنبيه والإشراف: ٣٤٣.

(٤) لا يُقال: إنّ المذكور في كلام النجاشيّ هو (كتاب الأوصياء)، بينما المذكور في كلام المسعوديّ هو (الوصيّة)، وهذا يدلّ على اختلاف الكتابين.

فإنّه يُقال: لم يذكر أحد وجود كتابين متغايرين للشلمغانيّ بهذين العنوانين، بل المذكور هو كتاب واحد، وقد عُنوِن في كلماتهم تارةً بـ(الأوصياء) وأخرى بـ(الوصيّة) وثالثةً بـ(الأنبياء والأوصياء) كما سيأتي، وكلّها عناوين مشيرة لمعنون واحد. ويشهد لذلك أنّ المسعوديّ عبّر عنه بقوله: «وكتابه في الوصيّة»، وهذا دالّ على أنّ محتوى الكتاب حول الوصيّة، لا أنّ عنوانه الوصيّة، فتأمّل.

وقد تقدّم: أنّ النجاشيَّ (ت٤٥٠هـ) ذكر ضمن تصانيف الشلمغانيّ (كتاب الأوصياء)، يرويها عنه بواسطة محمّد بن عليّ الكاتب القناني، عن أبي المفضّل محمّد بن عبد الله الشيبانيّ، عن الشلمغانيّ. ومن المظنون قويّاً وجود الكتاب لدى النجاشيّ.

وقد نقل عن هذا الكتاب الشيخ الطوسيّ (ت٤٦٠هـ) في كتاب الغيبة عدّة رواياتٍ، صرّح فيها قائلاً: «روى محمّد بن عليّ الشلمغانيّ في كتاب (الأوصياء)»، كما سيأتي ذكر تلك الموارد.

كما كان موجوداً عند ابن جرير الطبريّ -المعاصر للطوسيّ والنجاشيّ- صاحب (دلائل الإمامة)[1]، حيث نقل عنه في كتابه بواسطة أبي المفضّل الشيبانيّ، عن أبي النجم بدر بن عمّار الطبرستانيّ، عن الشلمغانيّ. والطبريّ وإن لم يصرّح أنّ هذه الروايات مستطرفة من كتاب (الأوصياء) للشلمغانيّ، ولكن من الواضح أنّ هذا طريقه إلى الكتاب، والروايات منتزعة من كتابه (الأوصياء)، وقد بلغت تلك الموارد (٢٦) مورداً، كما سيأتي ذكرها، وهذا يدلّ على وجود الكتاب عنده، وعلى اعتماده عليه أيضاً.

وقد كانت توجد نسخة من الكتاب عند السيّد عليّ بن موسى ابن طاوس الحلّيّ (ت٦٦٤هـ)، حيث نقل منها في بعض كتبه، فقال في فرج المهموم: «ذكر محمّد بن عليّ مؤلّف كتاب (الأنبياء والأوصياء من آدم إلى المهديّ عليهم السلام)..»[2]، ومحمّد بن عليّ هو الشلمغانيّ بلا ريب. وهذا النصّ يتضمّن فائدةً أخرى -إضافة إلى فائدة وجود نسخةٍ من الكتاب عنده-، وهي: أنّ هذا العنوان إمّا أنّه العنوان الحقيقيّ للكتاب فيكون العنوان المذكور في كلام المسعوديّ والنجاشيّ والطوسيّ مختصراً، وإمّا أنّه عنوان انتزاعيّ مشير إلى محتوى الكتاب. وسيتبيّن -في المقام الثالث- أنّ هذا العنوان يعدّ توصيفاً دقيقاً لمحتوى الكتاب.

كما كانت توجد نسخة منه عند ابن أخيه السيّد عبدالكريم بن أحمد بن موسى

---

(١) أقول: سنجري في طيّات الرسالة على نسبة كتاب (دلائل الإمامة) إلى محمّد بن جرير الطبريّ الصغير على ظاهر الأمر، مع غضّ النظر عن الكلام الموجود لدى المحقّقين حول حقيقة الكتاب والمؤلّف، فاقتضى ذلك التنبيه.

(٢) فرج المهموم: ١١١.

ابـن طـاوس الحلّـيّ (ت٦٩٢هـ)، حيـث قـال فـي فرحة الغـري: «قـال صاحـب (الوصيّة) محمّـد بـن علـيّ الشـلمغانيّ..»[١]، وهـذا ظاهر بالنقل مباشـرة عـن كتابه.

وكانـت توجـد نسـخة مـن الكتاب لدى الشـيخ حسـن بـن سـليمان الحلّـيّ -مـن تلاميذ الشـهيد الأوّل (ت٧٨٦هـ)، ومـن علمـاء أوائل القرن التاسـع الهجريّ-، حيـث نقل عنه في كتابه (مختصر بصائر الدرجات)، فقال: «ومن كتاب أبي جعفر محمّد بن عليّ الشـلمغانيّ بإسـناده..»[٢]، والمـراد بهـذا الكتاب -كما سـيتبيّن- هو كتاب (الأوصيـاء) بلا ريب.

ووصلـت نسـخة منه لـدى المحدّث محمّد بن الحسـن الحـرّ العاملـيّ (ت١١٠٤هـ)، صاحـب وسـائل الشـيعة، فقـد صـرّح في غيـر واحدٍ مـن كتبه بوجود نسـخةٍ منـه عنده، فقال: «كتاب (الوصيّة) صنّفه الشـلمغانيّ في حال اسـتقامته، وقد كانت عندي نسـخته، وعليهـا خطـوط جماعـةٍ مـن الفضـلاء بذلك»[٣]، وهـذا التصريـح يفيد -إضافـة إلى وجود نسـخة مـن الكتـاب عنده- تداول نسـخة الكتـاب بين العلمـاء، ووجود خطوطهـم عليها.

وقـد حكـى المحقّق الكرباسـيّ (ت١١٧٥هـ) في (إكليل المنهـج) عن المحقّق محمّد بـن عبـد الفتاح السـراب التنكابنـيّ (ت١١٢٤هـ)، أنّه قال: «هذا الكتـاب الآن عندي، وهو كثيـر الفوائـد، يشـتمل علـى أخبار الأنبياء والأوصيـاء، وذكر في أوّله أنّه لـم يذكر فيه من الأحاديث إلّا المشـهور الصحيح الثابت، وذكر الرواةُ له أنّه صنّفه في حال اسـتقامته»[٤]، وكلامـه صريـح بوجود نسـخةٍ من الكتاب لديه، ويفيـد أمرين أيضاً:

الأوّل: إنّ محتـوى الكتـاب هو أخبار الأنبياء والأوصياء، وهذا يتناسـب مع كلام السـيّد علـيّ بـن طـاوس الحلّـيّ المتقدّم ذكـره. الثاني: إنّ للكتـاب مقدّمةً ذكر فيهـا أنّه لم يذكر فيـه من الأحاديث إلّا المشـهور الصحيح الثابت.

أقول: ولم أعثر على مَن صرّح بوجود هذا الكتاب لديه بعد التنكابنيّ.

---

(١) فرحة الغريّ: ١٥٣.

(٢) مختصر بصائر الدرجات: ١٦١.

(٣) وسائل الشيعة: ٢٥/ ٣١.

(٤) إكليل المنهج في تحقيق المطلب: ٤٥٩.

الحاصل: ويتحصّل من مجموع ما تقدّم:

أنّ الكتاب يدور حول الأنبياء والأوصياء من لدن آدم عليه السلام إلى صاحب العصر عجّل الله فرجه، وأنّه من الكتب التي قام الشلمغانيّ بتصنيفها أيّام استقامته، وأنّه التزم في تقدمة كتبه باعتماد الروايات المشهورة الصحيحة، وأنّ نسخ الكتاب كانت موجودة لدى المحدِّثين والعلماء ونقلوا عن الكتاب على مدار أجيالٍ، وآخر مَن عثرنا على تصريحٍ له بوجود نسخة من الكتاب لديه هو التنكابنيّ (ت١١٢٤هـ).

المقام الثالث: الارتباط بين كتاب (إثبات الوصية) وكتاب (الأوصياء)

لقد تقدّم: أنّ كتاب (إثبات الوصية) المنسوب إلى المسعوديّ يتضمّن ذكر الأنبياء والأوصياء جيلاً بعد جيل من لدن نبيّ الله آدم عليه السلام فابنه شيث، وهكذا وصولاً إلى خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله، ثمّ وصيّه أمير المؤمنين عليه السلام، فابنه الحسن فالحسين، وهكذا إلى الحجّة القائم المنتظر عجّل الله فرجه الشريف، وقد ورد في خاتمته: أنّه كُتب عام (٣٣٢هـ).

وتقدّم أيضاً: أنّ كتاب (الأوصياء) للشلمغانيّ يتضمّن ذكر الأنبياء والأوصياء من لدن آدم عليه السلام إلى خاتم الأوصياء المهديّ عجّل الله فرجه الشريف، وبمقتضى تأليفه أيّام استقامته: أنّه صنّفه قبل عام (٣١٢هـ).

إذن: موضوع الكتابين واحد، وهو ذكر مسألة الوصاية وامتدادها منذ النبيّ آدم عليه السلام مروراً بخاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله، وختماً بخاتم الأوصياء عجّل الله فرجه الشريف، وعصر الكتابين واحد وهو النصف الأوّل من القرن الرابع.

وهنا ينقدح السؤال الآتي: هل هناك ارتباط بين كتاب (الأوصياء) وبين كتاب (إثبات الوصية)؟

جزم المحقّق الجواد الشبيريّ بوجود ارتباط بين الكتابين؛ اعتماداً على أنّ ما نقله الشيخ الطوسيّ والسيّد ابن طاوس عن كتاب (الأوصياء) موجود بعينه في كتاب (إثبات الوصيّة)، ولكنّه استبعد احتمال الاتّحاد بين الكتابين؛ لمكان ما ورد في إنهاء كتاب (إثبات الوصيّة): «وللصاحب عليه السلام منذ وُلد إلى هذا الوقت -وهو شهر ربيع الأوّل، سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة- ستّ وسبعون سنة وأحد عشر شهراً ونصف شهر»[1]، المقتضية لكونه قد صُنِّف بعد مقتل الشلمغانيّ بـ(١٠) سنوات.

(١) إثبات الوصيّة: ٢٨٧.

أقول: إنّ ما أفاده من وجود ارتباطٍ وثيق بين الكتابين ممّا لا شكّ فيه، بل الأدلّة والقرائن تقتضي اتّحاد الكتابين، وأنّ كتاب (إثبات الوصيّة) في حقيقته ليس سوى كتاب (الأوصياء) للشلمغانيّ وقد تم التصرُّف فيه، ونُسب إلى المسعوديّ اشتباهاً، وأمّا الأدلّة والقرائن فهي عديدة عمدتها آخرها، وهي:

الأوّل: اتّحاد مضمون الكتابين إجمالاً:

إنّ كتاب (إثبات الوصيّة) المتداول يتضمّن ذكر قضيّة الوصيّة ابتداءً من النبيّ هبة الله شيث وصيّ أبيه آدم عليه السلام، إلى خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله، ثمّ منه إلى أمير المؤمنين عليه السلام، ثمّ أولاده واحداً بعد واحدٍ، انتهاءً بخاتم الأوصياء الحجّة المنتظر عجل الله فرجه.

وأمّا كتاب (الأوصياء) للشلمغانيّ، فإنّ عنوانه ومحتواه -على ما جاء في كلام السيّد ابن طاوس الحلّيّ، والمولى سراب التنكابنيّ- هو ذكر الأنبياء والأوصياء من آدم عليه السلام إلى المهديّ عجّل الله فرجه الشريف.

يُضاف إلى ذلك: أنّ الوارد في مقدّمة كتاب (الأوصياء) -على ما ذكره المولى سراب- هو الالتزام بذكر الأحاديث المشهورة الصحيحة الثابتة. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على كتاب (إثبات الوصيّة)؛ إذ يمكن استكشاف ذلك بمتابعة روايات وأخبار الكتاب، فإنّ الملحوظ: أنّ روايات الكتاب -لاسيّما النصف الثاني من الكتاب- هي من الروايات المشهورة التي أخرجها واستطرفها المحدِّثون في مدوّناتهم الحديثيّة -كالصفّار في البصائر، والكلينيّ في الكافي، والصدوق في كمال الدين والعيون وغيرها، والمفيد في الإرشاد والاختصاص، والطبريّ في الدلائل، وحسين بن عبد الوهاب في العيون، وغير ذلك-، وليست ممّا تفرّد بها هذا الكتاب، كما أنّي قمتُ بمتابعة جملةٍ من رواياته فوجدتها منتخَبةً من الكتب المعتَمدة لدى الطائفة؛ ككتاب جابر بن يزيد الجعفيّ، وكتاب المحاسن لأحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، وكتاب مسائل الرضا لمحمّد بن عيسى بن عبيد اليقطينيّ، وكتاب عليّ بن مهزيار الأهوازيّ، وكتاب الواحدة للحسن بن محمّد بن جمهور العميّ، وكتاب الدلائل لعبد الله بن جعفر الحميريّ، وكتب سعد بن عبد الله الأشعريّ، وكتاب أخبار القائم لعليّ بن محمّد بن إبراهيم الكلينيّ،

وكتاب أخبار المهديّ لعبّاد بن يعقوب الرواجنيّ، وغيرهم. كما أنّه قد صرّح بصحّة جملةٍ من روايات كتابه، منها: «وروي من جهات صحيحة: أنّ السنديّ أطعمه السمّ في رطب..»[١]، ومنها: «ثم زوّجه المأمون ابنته، وقالوا: أخته أم أبيها، والرواية الصحيحة: أخته أم حبيبة»[٢]، ومنها: «وروى جماعة من الشيوخ العلماء منهم علان الكلابيّ وموسى بن محمّد الغازي وأحمد بن جعفر بن محمّد بأسانيدهم أنّ حكيمةَ.. وحدّثني موسى بن محمّد: أنّه قرأ المولد عليه(عليه السلام)، فصحّحه، وزاد فيه ونقص، وتقرّر بالروايات ما ذكرناه»[٣].

الثاني: تزامن ظهور نسخ (إثبات الوصيّة) مع اختفاء نسخ (الأوصياء):

لقد تقدّم: أنّ نسخ كتاب (الأوصياء) للشلمغانيّ كانت متداولةً منذ زمان تأليفها في أوائل القرن الرابع الهجريّ، إلى زمان المولى محمّد سراب التنكابنيّ، المعاصر للعلّامة المجلسيّ، المتوفّى بعد العلّامة المجلسيّ بثلاثة عشر عاماً، وهو آخر مَن وقفنا على كلامه بوجود نسخةٍ من الكتاب لديه.

وتقدّم أيضاً: أنّه بدأت تظهر نسخ كتاب (إثبات الوصيّة) منسوبةً إلى المسعوديّ لدى أصحابنا في عهد العلّامة المجلسيّ، ولم يقع لنا في كلمات الأصحاب أيّ تصريحٍ أو تلويح بتوفّر نسخةٍ من الكتاب لديهم على طيلة القرون منذ عصر المسعوديّ إلى زمان العلّامة، وذلك طيلة سبعة قرون تقريباً، ومنذ عهده بدأ العلماء يعدّون أنّ هذا الكتاب هو كتاب (إثبات الوصيّة) الذي ذكر النجاشيّ اسمه ضمن تصانيف المسعوديّ.

فإذا لاحظنا هذين الأمرين ترتفع الغرابة عن علّة فقدان نسخ كتاب (الأوصياء) للشلمغانيّ وعدم تداولها بين العلماء بعد العلّامة، وعن علّة ظهور نسخ كتاب (إثبات

(١) إثبات الوصيّة: ٢١٢.

(٢) إثبات الوصيّة: ٢٢٦.

(٣) إثبات الوصيّة: ٢٧٢ـ٢٧٤.

الوصية) للمسعوديّ في عهد العلّامة وعدم تداولها قبله؛ لأنّ هذا الكتاب في واقعه ليس سوى كتاب الشلمغانيّ، وقد نُسب اشتباهاً إلى المسعوديّ، وجرى الآخرون على ذلك، واشتهرت نسخه بهذه النسبة الخاطئة.

الثالث: اتّحاد موارد كتابي الأوصياء وإثبات الوصيّة:

لقد تقدّم: أنّ كتاب (الأوصياء) للشلمغانيّ كان موجوداً لدى جملةٍ من العلماء، ونقلوا عنه جملة من الموارد في تصانيفهم، وقد عثرنا على أربعة وثلاثين مورداً، وجميع تلك الموارد موجودة بعينها في كتاب (إثبات الوصيّة) المنسوب إلى المسعوديّ، مع اختلافات يسيرة تقتضيها طبيعة النقل. فإنّ هذا الاتّحاد يورث الاطمئنان باتّحاد الكتابين، لاسيّما مع ملاحظة أنّ بعض موارد النقل عن كتاب (الأوصياء) تضمّنت نقل عدّة رواياتٍ متتالية، وهذه الروايات نفسها بالترتيب عينه موجودة في كتاب (إثبات الوصيّة)، فإنّ النقل عنه بهذه الصيغة مع اتّفاق وجودها في الكتاب الآخر يرفع نسبة احتمال الاتّحاد. وسنذكر الموارد المنقولة عنه رديفاً لما ورد في كتاب (إثبات الوصيّة)؛ لتتمّ المقارنة بينهما، والموارد هي:

الكتاب الأول: كتاب الغيبة للشيخ الطوسيّ

نقل الشيخ الطوسيّ في كتاب (الغيبة) خمس رواياتٍ من كتاب (الأوصياء) للشلمغانيّ، مصرّحاً بأنّها مأخوذة من كتابه، وقد وردت هذه الروايات في كتاب (إثبات الوصيّة) عدا الرواية الخامسة حيث لم نعثر عليها في المطبوعة، وسنقوم بعرض هذه الموارد ومقارنتها مع بعضها، وهي:

١/١

. كتاب الغيبة

«وروى محمّد بن عليّ الشلمغانيّ في كتاب (الأوصياء)، قال: حدّثني حمزة بن نصر -غلام أبي الحسن عليه السلام-، عن أبيه، قال: لمّا وُلد السيّد عليه السلام تباشر أهل الدار بذلك،

فلمّا نشأ خرج إليّ الأمر أن أبتاع في كلّ يوم مع اللحم قصب مخّ، وقيل: إنّ هذا لمولانا الصغير عليه السلام»[١].

كتاب إثبات الوصيّة

«وحدّثني حمزة بن نصر -غلام أبي الحسن عليه السلام-، قال: وُلد السيّد عليه السلام، فتباشر أهل الدار بمولده، فلمّا أنشأ خرج إليّ الأمر أن أبتاع في كلّ يوم من اللحم قصب مخّ، وقيل: إنّ هذا لمولانا الصغير»[٢].

٢/٢

كتاب الغيبة

«وعنه[٣] قال: حدّثني الثقة، عن إبراهيم بن إدريس، قال: وجّه إليّ مولاي أبو محمّد عليه السلام بكبش، وقال: (عِقّه عن ابني فلان، وكُلْ، وأطعِمْ أهلَك)، ففعلتُ.

ثمّ لقيتُه بعد ذلك، فقال لي: (المولود الذي وُلد لي مات).

ثمّ وجّه إليّ بكبشين، وكتب: (بسم الله الرحمن الرحيم، عقّ هذين الكبشين عن مولاك، وكُلْ هنّأك الله، وأطعِمْ إخوانَك)، ففعلتُ، ولقيتُه بعد ذلك فما ذكر لي شيئاً»[٤].

كتاب إثبات الوصيّة

«وحدّثني الثقة من إخواننا، عن إبراهيم بن إدريس، قال: وجّه إليّ مولاي أبو محمّد عليه السلام بكبشين، وقال: (عقّهما عن ابني فلان، وكُلْ، وأطعِمْ إخوانك)، ففعلتُ.

ثمّ لقيته بعد ذلك، فقال: (إنّ المولود الذي وُلد مات).

---

(١) الغيبة: ٢٤٥ ح٢١٣.

(٢) إثبات الوصيّة: ٢٧٥.

(٣) أي عن الشلمغانيّ في كتاب الأوصياء.

(٤) الغيبة: ٢٤٥ ح٢١٧.

ثمّ وجّه إليّ بكبشين، وكتب إليّ: (بسم الله الرحمن الرحيم، عقّ هذينِ الكبشينِ عن مولاك، وكُلْ هنّأك الله، وأطعِمْ إخوانك)، ففعلتُ، ولقيتُه بعد ذلك فما ذكر لي شيئاً»[١].

٣/٣

كتاب الغيبة

«وروى علّان، قال: حدّثني ظريف أبو نصر الخادم، قال: دخلتُ عليه -يعني صاحب الزمان عليه السلام-، فقال لي: (عليّ بالصندل الأحمر)، فقال: فأتيتُه به، فقال عليه السلام: (أتعرفني؟) قلتُ: نعم، قال: (مَن أنا؟) فقلتُ: أنت سيّدي وابن سيّدي، فقال: (ليس عن هذا سألتُك)، قال ظريف: فقلتُ: جعلني الله فداك فسّرْ لي، فقال: (أنا خاتم الأوصياء، وبي يدفعُ الله البلاءَ عن أهلي وشيعتي)»[٢].

كتاب إثبات الوصيّة

«وحدثني علّان، قال: حدّثني أبو نصر ضرير الخادم، قال: دخلتُ على صاحب الزمان عليه السلام، فقال لي: (عليّ بالصندل الأحمر)، فأتيتُه به، فقال: (أتعرفني؟) قلت: نعم، قال: (مَن أنا؟) فقلت: أنت سيّدي وابن سيّدي، فقال: (ليس عن هذا سألتُك)، قال ظريف: فقلت: جعلك[٣] فداك فسِّر لي، فقال: (أنا خاتم الأوصياء، وبي رفع الله البلاء عن أهلي وشيعتي)»[٤].

٤/٤

كتاب الغيبة

«جعفر بن محمّد بن مالك، قال: حدّثني محمّد بن جعفر بن عبد الله، عن أبي

---

(١) إثبات الوصيّة: ٢٧٥.

(٢) الغيبة: ٢٤٦ ح٢١٥.

(٣) قلتُ: كذا في المطبوع، ولا يخفى حصول تحريف في الكلمة؛ إذ لا معنى لـ«جعلك فداك»، والصحيح: «جعلني الله فداك» -كما في رواية الغيبة-، أو «جُعلتُ فداك».

(٤) إثبات الوصيّة: ٢٧٥.

نعيم محمّد بن أحمد الأنصاريّ، قال: وجّه قوم من المفوّضة والمقصّرة كامل بن إبراهيم المدنيّ إلى أبي محمّد عليه السلام.

قال كامل: فقلتُ في نفسي: أسألُه لا يدخل الجنة إلّا مَن عرف معرفتي وقال بمقالتي.

قال: فلمّا دخلتُ على سيّدي أبي محمّد عليه السلام نظرتُ إلى ثياب بياض ناعمة عليه، فقلت في نفسي: وليّ الله وحجّته يلبس الناعم من الثياب، ويأمرنا نحن بمواساة الإخوان، وينهانا عن لبس مثله.

فقال -متبسّماً-: (يا كامل)، وحسر عن ذراعيه، فإذا مسح أسود خشن على جلده، فقال: (هذا لله، وهذا لكم).

فسلّمت، وجلست إلى بابٍ عليه ستر مرخًى، فجاءت الريح فكشفَت طرفَه، فإذا أنا بفتىً كأنّه فلقة قمر، مِن أبناء أربع سنين أو مثلها.

فقال لي: (يا كامل بن إبراهيم).

فاقشعررت من ذلك، وأُلهمت أن قلت: لبيك يا سيّدي.

فقال: (جئتَ إلى وليّ الله وحجّته وبابه تسأله: هل يدخل الجنّة إلّا مَن عرف معرفتَك وقال بمقالتك؟)

فقلتُ: إي والله.

قال: (إذن والله يقِلّ داخلها، والله إنّه ليدخلها قوم يقال لهم الحقّيّة).

قلتُ: يا سيّدي، ومَن هم؟

قال: (قوم من حبّهم لعليّ يحلفون بحقّه، ولا يدرون ما حقّه وفضله).

ثمّ سكت صلوات الله عليه عنّي ساعة، ثمّ قال: (وجئتَ تسألُه عن مقالة المفوّضة، كذبوا، بل قلوبنا أوعية لمشيّة الله، فإذا شاء شئنا، والله يقول: ﴿**وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ**﴾[الإنسان: ٣٠]).

ثمّ رجع الستر إلى حالته، فلم أستطع كشفه، فنظر إليّ أبو محمّد عليه السلام متبسّماً، فقال: (يا كامل ما جلوسك؟ وقد أنبأك بحاجتك الحجّة من بعدي).

فقمتُ وخرجتُ، ولم أعاينه بعد ذلك.

قال أبو نعيم: فلقيتُ كاملاً، فسألتُه عن هذا الحديث، فحدّثني به»[1].

كتاب إثبات الوصيّة

«وعن جعفر بن محمّد بن مالك، قال: حدّثني محمّد بن جعفر بن عبد الله، عن أبي نعيم محمّد بن أحمد الأنصاريّ، قال: وجّه قومٌ من المفوّضة والمقصّرة كاملَ بن إبراهيم المداينيّ إلى أبي محمّد عليه السلام لمناظره في أمره.

قال كامل: فقلتُ في نفسي: أسألُه وأنا أعتقد أنّه لا يدخل الجنّة إلّا مَن عرف معرفتي، وقال بمقالتي.

قال: فلمّا دخلتُ عليه نظرتُ إلى ثياب بياض ناعمة عليه، فقلتُ في نفسي: وليّ الله وحجّته يلبس الناعم من الثياب، ويأمرنا بمواساة الإخوان، وينهانا عن لبس مثله.

فقال -متبسّماً-: (يا كامل)، وحسرَ عن ذراعيه، فإذا مسح أسود خشن رقيق على جلده، فقال: (هذا لله عزّ وجلّ، وهذا لكم).

فخجلت، وجلستُ إلى باب عليه ستر مسبل، فجاءتِ الريح فرفعتْ طرفَه، فإذا أنا بفتىً كأنّه فلقة قمر من أبناء أربع سنين أو مثلها.

فقال لي: (يا كاملُ بن إبراهيم).

فاقشعررتُ من ذلك، فألهمني الله أن قلتُ: لبيك يا سيدي.

فقال: (جئتَ إلى وليّ الله وحجّته وبابه تسأله هل يدخل الجنّة إلّا مَن عرف معرفتك وقال بمقالتك؟)

فقلتُ: إي والله.

قال: (إذن والله يقِلّ داخلها، والله إنّه ليدخلها قوم يُقال لهم الحقّية).

قلتُ: يا سيّدي، ومَن هم؟

---

(١) الغيبة: ٢٤٨ ح٢١٦.

قال: (قومٌ مِن حبّهم لعليّ صلى الله عليه يحلِفون بحقّه، ولا يدرون ما حقّه وفضله).

ثمّ سكت صلوات الله عليه عنّي ساعةً، ثمّ قال: (وجئتَ تسألُه عن مقالة المفوّضة، كذبوا، بل قلوبنا أوعية الله[1]، فإذا شاء الله شئنا، وهو قوله: ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ﴾[الإنسان: ٣٠]).

ثمّ رجع الستر إلى حالته، فلم أستطع كشفه، فنظر إليّ أبو محمّدعليه السلام متبسّماً، فقال: (يا كامل بن إبراهيم، ما جلوسك؟ وقد أنبأك الحجّة من بعدي بحاجتك).

فقمتُ وخرجتُ، ولم أعاينه بعد ذلك.

قال أبو نعيم: فلقيتُ كاملاً، فسألتُه عن هذا الحديث، فحدّثني به»[2].

٥/٥

كتاب الغيبة

«وروى الشلمغانيّ في كتاب (الأوصياء): أبو جعفر المروزيّ، قال: خرج جعفر بن محمّد بن عمر وجماعة إلى العسكر، ورأوا أيّام أبي محمّدعليه السلام في الحياة، وفيهم عليّ بن أحمد بن طنين، فكتب جعفر بن محمّد بن عمر يستأذن في الدخول إلى القبر، فقال له عليّ بن أحمد: لا تكتب اسمي فإنّي لا أستأذن، فلم يكتب اسمه، فخرج إلى جعفر: (ادخل أنت ومَن لم يستأذن)»[3].

كتاب إثبات الوصيّة

لم أعثر عليه في مظانّه من مطبوعة إثبات الوصيّة.

---

(١) قلتُ: كذا في المطبوع، ولا يخفى أنّ في ظاهر العبارة محذوراً، والصحيح: «أوعية لمشيئة الله» كما في رواية الغيبة للطوسيّ الأفضل ان يقال في الهامش: ان هذا على حذف المضاف للدلالة السياق عليه.

(٢) إثبات الوصيّة: ٢٧٥ـ٢٧٦.

(٣) الغيبة: ٣٤٣ ح٢٩٣

أقول: وينبغي التنبيه إلى أنّ الروايات الأربعة الأولى وردت في كتاب (الغيبة) متتالية، ويلاحظ أنّها وردت كذلك متتالية في كتاب (إثبات الوصيّة) أيضاً، ولكن يفصل بين الأولى والثانية وبين الثالثة والرابعة رواية علّان عن نسيم خادم أبي محمّد.

الكتاب الثاني: كتاب دلائل الإمامة للطبري

نقل ابن جرير الطبريّ الصغير في دلائل الإمامة روايات كثيرة بهذا الإسناد: «حدّثني أبو المفضّل الشيبانيّ، قال: حدّثني أبو النجم الطبرستانيّ، قال: حدّثني أبو جعفر محمّد بن علي الشلمغانيّ».

فالطبريّ وإن لم يصرّح باسم كتاب (الأوصياء)، ولكن يُعلم أنّها مستطرفة من هذا الكتاب؛ لأنّ جميع تلك الروايات موجودة بعينها في كتاب (إثبات الوصيّة).

وقد بلغت الموارد التي نقل فيها الطبريّ في (دلائل الإمامة) عن الشلمغانيّ (٢٢) مورداً، وسنذكرها تباعاً رديفاً لما ورد في كتاب (إثبات الوصيّة):

٦/١

كتاب دلائل الإمامة

«وحدثني أبو المفضل محمّد بن عبد الله، قال: حدّثني أبو النجم بدر ابن الطبرستانيّ، قال حدّثني أبو جعفر محمّد بن عليّ الشلمغانيّ، عمّن حدّثه، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «لمّا ولد الحسين عليه السلام هبط جبرئيل في ألف ملَكٍ يهنّون النبيّ بولادته، وكان ملَك يُقال له (فطرس) في جزيرة من جزائر البحر، بعثه الله في أمرٍ من أموره فأبطأ عليه، فكسر جناحه وأزاله عن مقامه، وأهبطه إلى تلك الجزيرة، فمكث فيها خمسمائة عام، وكان صديقاً لجبرئيل، فلمّا مضى قال له: أين تريد ؟

قال له: وُلد للنبيّ مولود في هذه الليلة، فبعثني الله في ألف ملَكٍ لأهنئه.

قال: احملني إليه لعلّه يدعو لي.

فلمّا أدى جبرئيل الرسالة ونظر النبيّ إلى فطرس، قال له: يا جبرئيل، مَن هذا؟

فأخبره بقصّته، فالتفت إليه رسول الله ﷺ، فقال: امسح جناحك على المولود -يعني الحسين عليه السلام-.

فمسح جناحه فعاد إلى حالته، فلمّا نهض قال له النبيّ ﷺ: الزم أرض كربلاء، وأخبرني بكلّ مؤمنٍ رأيته زائراً إلى يوم القيامة.

قال: فذلك الملَك يُسمّى (عتيق الحسين عليه السلام)»[1].

كتاب إثبات الوصيّة

«قال: فلمّا وُلد الحسين هبط جبرئيل عليه السلام في ألف ملَكٍ يهنّون النبيّ صلى الله عليه وآله بولادته، فمرّ بملك من الملائكة يُقال له (فطرس) في جزيرة من جزائر البحر، بعثه الله عزّ وجلّ في أمرٍ من الأمور فأبطأ عليه، فكسر جناحه وأُزيل عن مقامه، وأهبط إلى تلك الجزيرة، فمكث فيها خمس مائة عام، وكان صديقاً لجبرئيل عليه السلام فيما مضى، فقال له: أين تريد؟

قال: إنّه قد وُلد لمحمّد النبيّ ﷺ مولود في هذه الليلة، فبعثني الله في ألف ملَكٍ لأهنّيه.

فقال له: يا جبرئيل، احملني إليه لعلّه يدعو لي.

فحمله، فلما أدّى جبرئيل عليه السلام الرسالة، ونظر النبيّ إلى فطرس، قال: يا جبرئيل، مَن هذا؟

فأخبره بقصّته، فالتفت إليه رسول الله ﷺ فقال له: امسح جناحك على هذا المولود.

فمسح فطرس جناحه على الحسين عليه السلام فردّه الله إلى حالته الأولى، فلمّا نهض قال له النبيّ ﷺ: فإنّ الله قد شفّعني فيك، فالزم أرض كربلاء وأخبرني بكلّ من يأتي الحسين زائراً إلى يوم القيامة.

---

(١) دلائل الإمامة: ١٨٩ـ١٩٠ ح١٥ـ١١٠.

قال: فذلك الملَك يُسمّى (عتيق الحسين عليه السلام)»[١].

٧/٢

كتاب دلائل الإمامة

«حدّثنا أبو المفضّل محمّد بن عبد الله، قال: حدّثني أبو النجم بدر ن عمّار الطبرستانيّ، قال: حدّثني أبو جعفر محمّد بن عليّ ابن الشلمغانيّ، قال: روى رفاعة بن موسى، قال: كنتُ جالِساً عند أبي عبد الله عليه السلام، فأقبل أبو الحسن عليه السلام وهو صغير السنّ، فأخذه ووضعه في حجره، فقبّل رأسه، ثم قال: (يا رفاعة، أما إنّه سيصير في أيدي بني مرداس، ويتخلّص منهم، ثمّ يأخذونه ثانية فيُعطب في أيديهم)»[٢].

كتاب إثبات الوصيّة

«وروى رفاعة بن موسى، قال: كنتُ عند أبي عبد الله عليه السلام وهو جالس، فأقبل أبو الحسن موسى عليه السلام -وهو صغير السن-، فأخذه ووضعه في حجره وقبّل رأسه، ثمّ قال لي: (يا رفاعة، أمّا إنّه سيصير في أيدي بني مرداس، ويتخلّص منهم، ثمّ يأخذونه ثانية فيعطب في أيديهم)»[٣].

٨/٣

كتاب دلائل الإمامة

«وحدّثنا أبو المفضّل محمّد بن عبد الله، قال: حدّثني أبو النجم بدر بن عمّار الطبرستانيّ، قال حدّثني أبو جعفر محمّد بن عليّ الشلمغانيّ، رفعه إلى جابر، قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام: قدم رجل من المغرب معه رقيق، ووصف لي صفة جاريةٍ معه، وأمرني بابتياعها بِصرّةٍ دفعها إليّ.

---

(١) إثبات الوصيّة: ١٧٤.

(٢) دلائل الإمامة: ٢٩٦ ح٨٧ـ٢٥١.

(٣) إثبات الوصيّة: ٢٠٣.

فمضيتُ إلى الرجل، فعرض عليّ ما كان عنده من الرقيق، فقلت: بقي عندك غير ما عرضت عليّ؟

فقال: بقيت جارية عليلة.

فقلت: اعرضها علي.

فعرض حميدة، فقلت له: بكم تبيعها؟

فقال: بسبعين ديناراً.

فأخرجتُ الصرّة إليه، فقال النخّاس: لا إله إلا الله، رأيتُ البارحة في النوم رسول الله ﷺ، وقد ابتاع منّي هذه الجارية بهذه الصرّة بعينها.

فتسلّمتُ الجارية، وصرتُ بها إلى أبي جعفر عليه السلام، فسألها عن اسمها، فقالت: حميدة.

فقال: (حميدة في الدنيا، محمودة في الآخرة).

ثمّ سألها عن خبرها، فعرّفته أنّها بكر، فقال لها: (أنّى يكون ذلك وأنت جارية كبيرة؟!)

فقالت: كان مولاي إذا أراد أن يقرب منّي أتاه رجل في صورة حسنة، فيمنعه أن يصل إليّ.

فدفعها أبو جعفر عليه السلام إلى أبي عبد الله عليه السلام، وقال: (حميدة سيّدة الإماء، مصفّاة من الأرجاس كسبيكة الذهب، ما زالت الأملاك تحرسها حتى أدّيت إلى كرامة الله عزّ وجلّ)»[1].

كتاب إثبات الوصيّة

«وروي عن جابر أنّه قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام: قد قدم رجل من المغرب معه رقيق، ووصف لي جاريةً، وأمرني بابتياعها بِصرّةٍ دفعها.

فمضيت إلى الرجل، فعرض عليّ ما كان عنده من الرقيق، فقلت له: بقي عندك غير ما عرضت عليّ؟

قال لي: بقيت جارية عليلة.

فقلت: اعرضها عليّ.

فعرض عليّ حميدة، فقلتُ له: بكم تبيعها؟

---

(١) دلائل الإمامة: ٣٠٧ـ٣٠٨ ح٣ـ٢٦٠.

فقال: بسبعين ديناراً.

فأخرجت الصرّة إليه، فقال لي النخّاس: لا إله إلا الله، رأيتُ -والله-البارحة في النوم رسول اللهﷺ قد ابتاع منّي هذه الجارية بهذه الصرّة فبعتُها منه.

ثمّ تناول، وتسلّمتُ الجارية، وكان في الصرّة سبعون ديناراً، وصرتُ بها إليه، فسألها عن اسمها، فقالت: حميدة.

فقال: (حميدة في الدنيا، محمودة في الآخرة).

ثمّ سألها عن خبرها، فعرّفته أنّها بكر ما مسّها رجل، فقال لها: (أنّى يكون ذلك وأنت جارية كبيرة؟)

فقالت: كان لي مولى إذا أراد أن يقربني أتاه رجل في صورةٍ حسنة أراه دونه ولا يراني، فيمنعه من أن يصل إليّ ويدفعه ويصدّه عنّي.

فقال أبو جعفرعليه السلام: (الحمد لله).

ودفعها إلى أبي عبد اللهعليه السلام، وقال له: (يا أبا عبد الله، حميدة سيّدة الإماء، مهذّبة مصفّاة من الأرجاس كسبيكة الذهب، ما زالت الأملاك تحرسها لك حتّى أدّيت إليك كرامة من الله جلّ جلاله وعلا)»[1].

٩/٤

كتاب دلائل الإمامة

«وحدّثني أبو المفضّل محمّد بن عبد الله، قال: حدّثني أبو النجم بدر ابن الطبرستانيّ، قال: حدّثني أبو جعفر محمّد بن عليّ الشلمغانيّ، رفعه إلى يعقوب السرّاج، قال: دخلت على أبي عبد اللهعليه السلام، وهو واقف على أبي الحسن موسىعليه السلام وهو في المهد، فجعل يسارّه طويلاً، فلمّا فرغ قال لي: (ادنُ، فسلّمْ على مولاك).

---

(١) إثبات الوصيّة: ٢٠١-٢٠٢.

فدنوتُ، فسلّمتُ عليه، ثمّ قال لي: (امضِ، فغيّر اسم ابنتك).

وكنتُ قد سمّيتها باسم (الحميراء)، فغيّرته»[١].

كتاب إثبات الوصيّة

«وروي عن يعقوب السرّاج، قال: دخلتُ على أبي عبد الله عليه السلام وهو واقف على رأس أبي الحسن موسى عليه السلام وهو في المهد، فجعل يسارّه طويلاً، فلمّا فرغ قال لي: (ادنُ، فسلِّم على مولاك).

فدنوتُ فسلَّمتُ عليه، فردّ عليَّ السلام، ثمّ قال لي: (امضِ، فغيّر اسم ابنتك التي وُلدت أمس، فإنّه اسم يبغضه الله).

وقد كنتُ سمّيتها (الحميراء)، فقال أبو عبد الله: (انتهِ إلى أمره تُرشَد).

فمضيتُ فغيّرت اسمها»[٢].

١٠/٥

كتاب دلائل الإمامة

«وبإسناده[٣] عن أبي جعفر محمّد بن عليّ، قال: إنّ أبا حنيفة صار إلى باب أبي عبد الله عليه السلام ليسأله عن مسألةٍ، فلم يأذن له، فجلس ينتظر الإذن، فخرج أبو الحسن عليه السلام -وسنّه خمس سنين-، فدعاه، وقال له: يا غلام، أين يضع المسافر خلاه في بلدكم هذا؟

فاستند أبو الحسن عليه السلام إلى الحائط، وقال له: (يا شيخ، يتوقّى شطوط الأنهار، ومساقط الثمار، ومنازل النزّال، وأفنية المساجد، ولا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها،

---

(١) دلائل الإمامة: ٣٢٦ـ٣٢٧ ح٢٤ـ٢٨١.

(٢) إثبات الوصيّة: ٢٠٣.

(٣) أقول: جعل الطبريّ هذه الرواية تالية للرواية السابقة عاطفاً سندها عليها، ويلاحظ أنّه وردت الرواية الثانية تتلو الأولى في (إثبات الوصيّة) أيضاً.

ويتوارى خلف جدار، ويضعه حيث شاء).

فانصرف أبو حنيفة في تلك السنة، ولم يدخل على أبي عبد الله عليه السلام[١].

كتاب إثبات الوصيّة

«ورُوِي: أنّ أبا حنيفة صار إلى باب أبي عبد الله عليه السلام ليسأله مسألةً، فلم يأذن له، فجلس ينتظر الإذن، فخرج أبو الحسن موسى عليه السلام -وله خمس سنين-، فقال له: يا فتى، أين يضع المسافر خلاه في بلدكم هذا؟

فاستند إلى الحائط، وقال له: (يا شيخ، تتوقّى [في][٢] شطوط الأنهار، ومساقط الأثمار، ومنازل النزّال، ومحجّة الطرق، وأقبلة المساجد وأفنيتها، ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها، ويتوارى حيث لا يُرى ويضعه حيث يشاء).

فانصرف أبو حنيفة، ولم يلقَ أبا عبد الله عليه السلام[٣].

١١/٦

كتاب دلائل الإمامة

«وبإسناده عن أبي جعفر محمّد بن عليّ، رفعه إلى عليّ بن أبي حمزة، قال: كنتُ عند أبي الحسن عليه السلام إذ أتاه رجل من أهل الريّ يُقال له (جندب)، فسلّم عليه وجلس، فسأله أبو الحسن عليه السلام فأحسن السؤال، فقال له: (ما فعل أخوك؟)

فقال: بخير، جُعِلتُ فداك، وهو يقرئك السلام.

قال: (يا جندب، أعظم الله أجرك في أخيك).

فقال: ورد -والله- عليّ كتابه لثلاثة عشر يوماً بالسلامة.

---

(١) دلائل الإمامة: ٣٢٧ ح٢٥ـ٢٨٢.

(٢) هكذا أُثبتت ضمن معقوفتين في المطبوعة، والصواب إسقاطها.

(٣) إثبات الوصيّة: ٢٠٣.

فقال: (يا جندب، إنّه -والله-مات بعد كتابه بيومين، ودفع إلى امرأته مالاً، وقال: ليكن هذا عندك، فإذا قدم أخي فادفعيه إليه، وقد أودعته الأرض، في البيت الذي كان هو فيه، فإذا أنت أتيتَها فتلطّف لها، وأطمعها في نفسك، فإنّها ستدفعه إليك).

قال عليّ بن أبي حمزة: فلقيتُ جندباً بعد ذلك، فسألتُه عمّا كان قال أبو الحسن عليه السلام، فقال: صدق -واللهِ-سيّدي، ما زاد ولا نقص»[1].

كتاب إثبات الوصيّة

«فرُوِي عن عليّ بن أبي حمزة، قال: كنتُ عند أبي الحسن عليه السلام إذ أتاه رجل من أهل الريّ يُقال له (جندب)، فسلّم عليه وجلس، فسأله أبو الحسن عليه السلام فأخفى مسألته، ثمّ قال له: (ما فعل أخوك؟)

قال: بخيرٍ جعلني الله فداك، وهو يقرئك السلام.

فقال: (يا جندب، أعظم الله أجرك في أخيك).

فقال: يا سيّدي، ورد عليّ كتابُه قبل ثلاثة عشر يوماً بالسلامة.

فقال: (يا جندب، إنّه قد مات بعد كتابته بيومين، وقد دفع إلى امرأته مالاً، فقال: ليكن هذا عندك، فإذا قدم أخي فادفعيه إليه، وقد أودعته الأرض في البيت الذي كان يكون فيه مبيته، فإذا أنت لقيتَها فتلطّف لها، وأطمعها في نفسك، فإنّها ستدفعه إليك).

قال عليّ بن أبي حمزة: فلقيتُ جندباً بعد ذلك بسنين، وقد عاد حاجّاً، فسألتُه عمّا كان قاله أبو الحسن عليه السلام، فقال: صدق والله سيّدي، ما زاد ولا نقص»[2].

---

(١) دلائل الإمامة: ٣٢٧-٣٢٨ ح٢٦-٢٨٣.

(٢) إثبات الوصية: ٢٠٩.

١٢/٧

كتاب دلائل الإمامة

«وحدّثنا أبو المفضل محمّد بن عبد الله، قال: حدّثني أبو النجم بدر بن عمار الطبرستانيّ، قال: حدّثني أبو جعفر محمّد بن عليّ الشلمغانيّ، قال: حجّ إسحاق بن إسماعيل في السنة التي خرجت الجماعة إلى أبي جعفر عليه السلام، قال إسحاق: فأعددت له في رقعةٍ عشر مسائل لأسأله عنها، وكان لي حمل، فقلت: إذا أجابني عن مسائلي، سألتُه أن يدعو الله لي أن يجعله ذكراً، فلما سأله الناس قمتُ، والرقعة معي، لأسأله عن مسائلي، فلمّا نظر إليّ قال لي: (يا أبا يعقوب، سمّه أحمد)، فولد لي ذكر، فسمّيته أحمد، فعاش مدّة ومات.

وكان ممّن خرج مع الجماعة عليّ بن حسّان الواسطيّ، المعروف بـ(العمش)، قال: حملتُ معي إليه عليه السلام من الآلة التي للصبيان، بعضها من فضة، وقلتُ: أُتحِفُ مولاي أبا جعفر بها، فلمّا تفرّق الناس عنه عن جوابٍ لجميعهم، قام فمضى إلى صريا واتّبعتُه، فلقيتُ موفَّقاً، فقلتُ: استأذن لي على أبي جعفر، فدخلتُ فسلّمتُ، فردّ عليَّ السلام، وفي وجهه الكراهة، ولم يأمرني بالجلوس، فدنوتُ منه، وفرّغتُ ما كان في كمّي بين يديه، فنظر إليّ نظر مغضِب، ثمّ رمى يميناً وشمالاً، ثمّ قال: (ما لهذا خلقني الله، ما أنا واللعب؟)، فاستعفيتُه فعفا عنّي، فأخذتُها فخرجتُ»[1].

كتاب إثبات الوصيّة

«قال: وكان إسحاق بن إسماعيل بن نوبخت في تلك السنة مع الجماعة، قال إسحاق: فأعددتُ له في رقعةٍ عشر مسائل وكان لي حمل، فقلتُ: إن أجابني عن مسائلي سألتُه أن يدعو الله أن يجعله ذكراً، فلمّا سأله الناس قمتُ والرقعة معي لأسأله، فلما نظر إليّ قال: (يا أبا إسحاق، سمِّه أحمد) -وفي حديثٍ آخر: قال لي: (يا أبا يعقوب، سمّه أحمد)-، فوُلد لي ذكر فسمّيتُه أحمد، فعاش مدّة ومات.

---

(١) دلائل الإمامة: ٤٠١ـ٤٠٢ ح٢٠ـ٣٦٠.

وكان فيمَن خرج مع الجماعة عليّ بن حسّان الواسطيّ المعروف بـ(الأعمش)، قال: فحملتُ معي شيئاً من آلات الصبيان مصاغة من فضة، وقلتُ: أهديها إلى مولاي وأتحفُه بها، فلمّا تفرّق الناس عنه وأجاب جميعهم عن مسائلهم ومضى إلى منزله اتّبعتُه فلقيتُ موفَّقاً، فقلتُ: استأذن لي على مولاي، ففعل، ودخلتُ فسلّمتُ عليه فردّ عليَّ، فتبيّنتُ في وجهه الكراهة، ولم يأمرني بالجلوس، فدنوتُ منه وفرّغتُ ما كان في كمّي بين يديه، فنظر إليَّ نظر مُغضِبٍ، ثمّ رمى به يميناً وشمالاً، وقال: «ما لهذا خلقنا الله)، فاستقلتُه واستعفيتُه، فعفا، وقام فدخل، وخرجتُ ومعي تلك الآلات»[1].

١٣/٨

كتاب دلائل الإمامة

«وحدّثني أبو المفضّل محمّد بن عبد الله قال: حدّثني أبو النجم بدر ابن الطبرستانيّ، قال: حدّثني أبو جعفر محمّد بن عليّ، قال: رُوي عن أبي جعفر الثاني عليه السلام أنّه قال: (أقبل أميرُ المؤمنين عليه السلام ومعه أبو محمّد الحسن وسلمان الفارسيّ، فدخل المسجد، فجلس واجتمع الناس حوله، إذ أقبل رجلٌ حسن الهيئة واللباس، فسلّم على أمير المؤمنين وجلس، ثمّ قال: يا أمير المؤمنين، أسألك عن ثلاث مسائل، إن أجبتني عنهن علمتُ أنّ القوم ركبوا منك ما حُظر عليهم، وارتكبوا إثماً يوبقهم في دنياهم وآخرتهم، وإنْ تكن الأخرى علمتُ أنك وهم شَرع.

فقال أميرُ المؤمنين عليه السلام: سلني عمّا بدا لك.

قال: أخبرني عن الرجل إذا نام أين تذهب روحه؟ وعن الرجل كيف يذكر وينسى؟ وعن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال؟

فالتفت أميرُ المؤمنين إلى أبي محمّد عليه السلام، فقال: (يا أبا محمد، أجِبْه).

فقال عليه السلام: (أمّا ما سألتَ من أمر الرجل أين تذهب روحه إذا نام، فإنّ الروح معلّقة

---

(١) إثبات الوصيّة: ٢٣٦ـ٢٣٧.

بالريح، والريح معلّقة بالهواء إلى وقت ما يتحرّك صاحبها لليقظة، فإنْ أذن الله بردّ الروح إلى صاحبها جذبَتْ تلك الروح الريح، وجذبت تلك الريح الهواء، فرجعتْ الروح فأسكنَتْ في بدن صاحبها، وإنْ لم يأذن الله بردّ تلك الروح على صاحبها جذب الهواء الريح، فجذبت الريح الروح، فلم ترِدْ إلى صاحبها إلى وقت ما يبعث.

وأمّا ما ذكرتَ من أمر الذكر والنسيان، فإن قلب الرجل في حُقّ، وعلى الحُقّ طبق، فإنْ صلّى عند ذلك على محمّدٍ وآل محمّد صلاةً تامةً انكشف ذلك الطبق عن ذلك الحقّ، فانفتح القلب وذكر الرجل ما كان نسي، وإن لم يصلِّ على محمّدٍ وعلى آل محمّد، أو انتقص من الصلاة عليهم، انطبق ذلك الطبق فأظلم القلب، ونسي الرجل ما كان ذكر.

وأمّا ما ذكرتَ من أمر المولود يشبه أعمامه وأخواله، فإنّ الرجل إذا أتى أهله يجامعها بقلب ساكن، وعرق هادئة، وبدن غير مضطرب، أسكنت تلك النطفة في جوف الرحم وخرج الولد يشبه أباه وأمه، وإنْ هو أتاها بقلب غير ساكن، وعروق غير هادئة، وبدن مضطرب، اضطربت النطفة، ووقعتْ في اضطرابها على بعض العروق، فإنْ وقعت على عرق من عروق الأعمام أشبه الولد أعمامه، وإن وقعت على عرق من عروق الأخوال أشبه الولد أخواله).

فقال الرجل: أشهدُ أن لا إله إلا الله، ولم أزل أشهد بها، وأشهد أنّ محمّداً صلى الله عليه وآله رسوله، ولم أزل أشهد بها، وأشهد أنّك وصيّ رسوله، القائم بحجّته -وأشار إلى أمير المؤمنين عليه السلام-ولم أزل أشهد بها، وأشهد أنّك وصيّه، القائم بحجّته -وأشار إلى الحسن عليه السلام-وأشهد أنّ الحسين بن عليّ ابنك، القائم بحجّته بعد أخيه، وأشهد أنّ عليَّ بن الحسين القائم بأمر الحسين، وأنّ محمّد بن عليّ القائم بأمر عليّ بن الحسين، وأشهد أنّ جعفر بن محمّد القائم بأمر محمّد بن عليّ، وأشهد أنّ موسى بن جعفر القائم بأمر جعفر بن محمّد، وأشهد أنّ عليّ بن موسى القائم بأمر موسى بن جعفر، وأشهد أنّ محمّد بن عليّ القائم بأمر عليّ بن موسى، وأشهد أنّ عليّ بن محمّد القائم بأمر محمّد بن عليّ، وأشهد أنّ الحسن بن عليّ القائم بأمر عليّ بن محمّد،

وأشهد أنّ رجلاً من ولد الحسن بن عليّ لا يُسمّى ولا يُكنّى حتّى يظهر أمره، فيملأها قسطاً وعدلاً كما مُلِئتْ جوراً، والسلام عليكَ يا أميرَ المؤمنين ورحمة الله وبركاته.

وقام فمضى، فقال أميرُ المؤمنين عليه السلام: (اتبعه، فانظر أين يقصد).

قال: فخرج الحسنُ في أثره.

قال: فما كان إلّا أن وضع رجلَه خارج المسجد، فما أدري أين أخذ من الأرض، فرجعتُ إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأعلمتُه، فقال: (يا أبا محمد، أتعرفه؟).

قلت: (الله ورسوله وأمير المؤمنين أعلم).

قال: (هو الخضر عليه السلام)»[1].

كتاب إثبات الوصيّة

«ويُروى عن أبي جعفر الثاني محمّد بن عليّ الرضا عليه السلام أنّه قال عن آبائه صلوات الله عليهم، قال: (أقبل أمير المؤمنين عليه السلام ومعه أبو محمّد عليه السلام وسلمان الفارسيّ، فدخل المسجد وجلس فيه، فاجتمع الناس حوله، إذ أقبل رجلٌ حسن الهيئة واللباس، فسلّم على أمير المؤمنين عليه السلام وجلس، ثمّ قال: يا أمير المؤمنين، إنّي قصدتُ أن أسألك عن ثلاث مسائل، إنْ أخبرتني بهنّ علمتُ أنّك وصيّ رسول الله صلى الله عليه وآله حقّاً، وإن لم تخبرني بهنّ علمتُ أنّك وهم شرعٌ سواء.

فقال له أميرُ المؤمنين عليه السلام: (سلني عمّا بدا لك).

فقال: أخبرني عن الرجل إذا نام أين تذهب روحه؟ وعن الرجل كيف يذكر وينسى؟ وعن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال؟

فالتفت أميرُ المؤمنين عليه السلام إلى أبي محمّد عليه السلام، فقال: (يا أبا محمّد، أجِبْه).

فقال أبو محمّد: (أمّا الإنسان إذا نام فإنّ روحه معلّقة بالريح، والريح متعلّقة بالهواء إلى وقتٍ يتحرّك صاحبها إلى اليقظة، فإذا أذن الله بردّ الروح جذبَتْ تلك

---

(١) دلائل الإمامة: ١٧٤ـ١٧٦ ح٢٦ـ٩٥

الروح الريح، وجذبت تلك الريح الهواء، فرجعتْ الروح فأسكنتْ في البدن، وإنْ لم يأذن الله بردِّ الروح إلى صاحبها جذبت الهواء الريح، وجذبت الريح الروح، فلم ترجع إلى صاحبها إلى أنْ يبعثه الله تبارك وتعالى.

وأمّا الذكر والنسيان فإنّ قلب الرجل في مثل حُقّ، وعليه طبق، فإن سمّى الله وذكره وصلّى عند نسيانه على محمّدٍ وآل محمّد انكشفت ذلك الطبق وهو غشاوة عن ذلك الحُقّ، وأضاء القلب وذكر الرجل ما كان نسي، وإنْ هو لم يصلِّ على محمّدٍ وآله بعد ذكر الله عزّ وجلّ، انطبقت تلك الغشاوة على ذلك الحُقّ، فأظلم القلب، فنسِيَ الرجلُ ما ذكر.

وأمّا المولود الذي يشبه الأعمام والأخوال، فإنّ الرجل إذا أتى أهله فوطئها بقلبٍ ساكن، وعروق هادية، وبدن غير مضطرب، استكنت تلك النطفة في جوف الرحم وخرج الولد يشبه أباه وأمّه، وإنْ هو أتاها بقلبٍ غير ساكن، وعروق غير هادية، وبدن مضطرب، اضطربت النطفة، فوقعت في اضطرابها على بعض العروق، فإنْ وقعت على عرقٍ من عروق الأعمام أشبه الولد أعمامه، وإنْ وقعت على عرقٍ من عروق الأخوال أشبه الولد أخواله).

فقال الرجل: أشهد أن لا إله إلا الله، ولم أزل أشهد بها، وأشهد أنّ محمّداً صلى الله عليه وآله رسول الله، ولم أزل أشهد بها، وأشهد أنّك وصيّه وخليفته والقائم بحجّته -وأشار إلى أمير المؤمنين عليه السلام-، وأشهد أنّك وصيّه والقائم بحجّته -وأشار إلى الحسن عليه السلام-، وأشهد أنّ أخاك الحسين وصيّ أبيك ووصيّك والقائم بحجّته بعدك، وأشهد أنّ عليّ بن الحسين القائم بأمر الحسين، وأنّ محمّد بن عليّ القائم بأمر عليّ بن الحسين، وأشهد أنّ جعفر بن محمّد بن عليّ القائم بأمر الله بعد أبيه وحجّته، وأشهد أنّ موسى بن جعفر القائم بأمر الله بعد أبيه جعفر، وأشهد أنّ عليّ بن موسى القائم بأمر الله بعد أبيه، وأشهد أنّ محمّد بن عليّ القائم بأمر الله بعد أبيه، وأشهد أنّ عليّ بن محمّد القائم بأمر الله بعد أبيه محمّد بن عليّ، وأشهد أنّ الحسن بن عليّ القائم بأمر أبيه عليّ بن محمّد، وأشهد أنّ رجلاً من وُلد الحسين بن عليّ لا يُسمّى

ولكن يُكنّى حتّى يظهر أمره، يملأها عدلاً كما مُلِئت جوراً، والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته.

ومضى، فقال أمير المؤمنين(عليه السلام): (اتبعه يا أبا محمّد، فانظر أين يقصد)

قال: فخرج الحسن بن عليّ(عليه السلام) في أثره، فلمّا وضع الرجل رجله خارج المسجد لم يُدرَ كيف أُخِذ من أرض الله، فرجع إليه فأعلمه، فقال: (يا أبا محمّد، أتعرفه؟)

قال: (الله ورسوله وأمير المؤمنين أعلم به).

قال: (ذاك الخضر(عليه السلام))[1].

١٤/٩

كتاب دلائل الإمامة

«وحدّثني أبو المفضّل محمّد بن عبد الله، قال: حدّثني أبو النجم بدر ابن الطبرستانيّ، قال: حدّثني أبو جعفر محمّد بن عليّ، قال: رُوي عن أبي خالد الكابليّ أنّه قال: كنتُ أقول بمحمّد بن الحنفيّة فلقيني يحيى بن أمّ الطويل، فدعاني إلى عليّ بن الحسين(عليه السلام)، فامتنعتُ عليه، فقال لي: ما يضرّك أن تقضي حقّي بأن تلقاه لَقيةً واحدة؟

فصرتُ معه إليه، فوجدتُه(عليه السلام) جالساً في بيتٍ مفروش بالمعصفر ملبس الحيطان وعليه ثياب مصبغة، فلم أطل عنده، فلمّا نهضتُ قال لي: (صِرْ إلينا في غدٍ إن شاء الله).

فخرجتُ من عنده، فقلتُ ليحيى: أدخلتني إلى رجلٍ يلبس المصبغات؟! وعزمتُ أن لا أرجع إليه، ثمّ فكّرت أنّ رجوعي غير ضائر، فصرتُ إليه في الوقت فوجدتُ الباب مفتوحاً، ولم أرَ أحداً فهممتُ بالرجوع، فناداني من داخل الدار: (ادخل) ثلاثة أصوات، فظننتُ أنّه يريد غيري، فصاح: (يا كنكر، ادخل).

وهذا الاسم كانت أمّي سمّتني به، ولم يسمعه منها أحدٌ غيري، فدخلتُ إليه فوجدتُه

---

(١) إثبات الوصيّة: ١٧٠ـ١٧٢.

جالساً في بيت مطيّن، على حصير بردي، وعليه قميص كرابيس، فقال لي: (يا أبا خالد، إنّي قريب عهد بعرس، وإنّ الذي رأيتَ بالأمس من آلة المرأة، ولم أحبّ خلافها).

فما برحتُ ذلك اليوم من عنده حتّى أراني الأعاجيب، فقلتُ بإمامته، وهداني الله به وعلى يديه»[1].

كتاب إثبات الوصيّة

«ورُوِي عن أبي خالد الكابليّ أنّه قال: كنتُ أقولُ بمحمّد بن الحنفيّة زماناً، فلقيني يحيى بن أمّ الطويل ابن داية عليّ بن الحسين عليه السلام، فدعاني إلى صاحبه، فامتنعتُ عليه، فقال لي: ما يضرّك أن تقضي حقّي بأن تلقاه مرّةً واحدة؟

فصرتُ معه إليه، فوجدتُه جالساً في بيتٍ مفروش بالمعصفر ملبس الحيطان، عليه ثياب مصبغة، فلم أطل عنده، فلمّا نهضتُ قال لي: (صِر إلينا في غدٍ إن شاء الله).

فخرجتُ من عنده، وقلتُ ليحيى: أدخلتني إلى رجلٍ يلبس المصبغات؟! وعزمتُ أن لا أرجع إليه، ثمّ فكّرت في أنّ رجوعي غير ضائر، فصرتُ إليه في الوقت فوجدتُ الباب مفتوحاً، ولم أرَ أحداً، فهممتُ بالرجوع، فناداني من داخل الدار ثلاثة أصوات، فظننتُ أنّه يريد غيري، حتّى صاح: (يا كنكر، ادخل).

وهذا الاسم سمّتني أمّي به، ولم يسمعه ولا علم به أحد غيري، فدخلتُ إليه فوجدتُه جالساً في بيت مطيّن، على حصير برديّ، وعليه قميص كرابيسيّ، فقال لي: (يا أبا خالد، إنّي قريب عهد بعرس، وإنّ الذي رأيتَ بالأمس من آلة المرأة، ولم أحبّ مخالفتها).

فما برحتُ ذلك اليوم من عنده حتّى رأيتُ العجائب، فقلتُ بإمامته، وهداني الله به وعلى يديه»[2].

---

(١) دلائل الإمامة: ٢٠٩ ح٢٢ـ١٣٢.

(٢) إثبات الوصيّة: ١٨٦ـ١٨٧.

١٥/١٠

كتاب دلائل الإمامة

«وبإسناده[١] قال أبو خالد الكابليّ: إنّ رجلًا أتى عليَّ بن الحسين عليه السلام وعنده أصحابه، فقال له: (مَن أنت؟)

فقال: أنا منجّم وأبي عرّاف.

فنظر إليه، ثمّ قال له: (هل أدلّك على رجلٍ قد مرّ منذ دخلتَ علينا في أربعة آلاف عالم؟)

فقال: مَن هو؟

فقال له: (إنْ شئتَ أنبأتُك بما أكلتَ وما ادّخرتَ في بيتك).

فقال له: أنبئني.

فقال له: (أكلتَ في هذا اليوم حيساً، وأمّا ما في بيتك فعشرون ديناراً، منها ثلاثة دنانير داريّة).

فقال له الرجل: أشهدُ أنّك الحجّة العظمى، والمثل الأعلى، وكلمة التقوى.

فقال له: (أنت صدّيق امتحن الله قلبك)»[٢].

كتاب إثبات الوصيّة

«ورُوي: أنّ رجلاً صار إليه وعنده أصحابه، فقال له: (مَن أنت؟)

فقال: أنا رجل منجّم قايف عرّاف.

فنظر إليه، ثمّ قال له: (هل أدلّك على رجلٍ قد مرّ منذ دخلت علينا في أربعة

---

(١) قلتُ: هذا المورد يتلو المورد السابق في (دلائل الإمامة)، فالسند نفسه، ولكنه لا يتلوه في (إثبات الوصيّة).

(٢) دلائل الإمامة: ٢١٠ ح٢٣ـ١٣٣.

عشر ألف عام؟)

قال: مَن هو؟

فقال له: (إنْ شئتَ نبّأتُك بما أكلتَ وما ادّخرتَ في بيتك).

فقال له: نبّئني.

فقال له: (أكلتَ في هذا اليوم حيساً، ولك في بيتك عشرون ديناراً، منها ثلاثة دنانير داريّة).

فقال له الرجلُ: أشهدُ أنّك الحجّة العظمى، والمثل الأعلى، وكلمة التقوى.

فقال له: (أنت صدّيق امتحن الله قلبه للإيمان فآمنتَ)»[1].

١٦/١١

كتاب دلائل الإمامة

«وحدّثنا أبو المفضّل محمّد بن عبد الله، قال: حدّثني أبو النجم بدر بن عمّار الطبرستانيّ، قال: حدّثنا أبو جعفر محمّد بن عليّ، رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام، قال: (إنّ حميدة أخبرتني بشيءٍ، ظنّت أنّي لا أعرفه، وكنتُ أعلم به منها).

قلنا له: وما أخبرتْك به؟

قال: (ذكرتْ أنّه لمّا سقط من الأحشاء سقط واضعاً يديه على الأرض، رافعاً رأسه إلى السماء، فأخبرتُها أنّ ذلك أمارة رسول الله صلى الله عليه وآله والوصيّ إذا خرج من بطن أمّه، أن تقع يداه على الأرض، ورأسه إلى السماء، ويقول: ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَـهَ إِلَّا هُوَ﴾ الآية [آل عمران:١٨]، أعطاه الله العلم الأوّل، والعلم الآخر، واستحقّ زيادة الروح في ليلة القدر، وهو أعظم خلقاً من جبرئيل)»[2].

---

(١) إثبات الوصية: ١٨٤ـ١٨٥.

(٢) دلائل الإمامة: ٣٠٥ ح٢ـ٢٥٩.

كتاب إثبات الوصيّة

«ورُوي عن أبي بصير، قال:... فقام أبو عبد الله عليه السلام فاحتبس هنيهة وعاد إلينا، فقمنا إليه وقلنا: سرّك الله وجعلنا فداك، ما صنعَتْ حميدة؟

فقال لنا: (سلّمها الله، ووهب لي منها غلاماً هو خير من برأه الله في زمانه، ولقد أخبرتني حميدة بشيءٍ ظنَّت أنّي لا أعرفه، وكنتُ أعلم به منها).

قلنا له: وما أخبرَتْك به؟

قال: (ذكرتْ أنّه لما سقط رأتْه واضعاً يديه على الأرض ورأسه إلى السماء، فأخبرتُها أنّ تلك أمارة رسول الله وأمير المؤمنين عليهما السلام، وأمارة الوصيّ إذا خرج إلى الأرض أن يضع يديه إلى الأرض، ورأسه إلى السماء، ويقول -من حيث لا يسمعه آدميّ-: ﴿**شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾[آل عمران:١٨]، فإذا قال ذلك أعطاه الله عزّ وجلّ العلم الأوّل، والعلم الآخر، واستحقّ زيارة الروح في ليلة القدر، وهو خلق أعظم من جبرئيل)»[1].

١٧/١٢

كتاب دلائل الإمامة

«حدّثني أبو المفضّل محمّد بن عبد الله، قال: حدّثني أبو النجم بدر بن عمّار الطبرستانيّ، قال: حدّثني أبو جعفر محمّد بن عليّ، رفعه إلى هشام بن أحمد، قال: قال لي أبو الحسن موسى عليه السلام: (قد قدم رجل من المغرب نخّاس، فامضِ بنا إليه).

فمضينا، فعرض علينا رقيقاً، فلم يعجبه، قال لي: (سله عمّا بقي عنده).

فسألته، فقال: لم تبقَ إلّا جارية عليلة.

فتركناه وانصرفنا، فقال لي: (عُدْ إليه وابتع تلك الجارية منه بما يقول لك، فإنّه يقول لك كذا وكذا).

---

(١) إثبات الوصيّة: ٢٠٢.

فأتيتُ النخّاس، فكان كما قال، وباعني الجارية، ثمّ قال لي: بالله، هي لكَ؟

قلت: لا.

قال: لمَن هي؟

قلتُ: لرجلٍ من بني هاشم.

قال: أخبرك أنّي اشتريتُ هذه الجارية من أقصى المغرب، فلقيتني امرأةٌ من أهل الكتاب، فقالتْ: ما هذه الجارية معك ؟

قلت: اشتريتُها لنفسي.

قالتْ: ما ينبغي أن تكون هذه إلّا عند خير أهل الأرض، ولا تلبث عنده إلّا قليلا حتّى تلد له غلاماً يدين له شرق الأرض وغربها.

فحملتُها، ولم تلبث إلّا قليلاً حتّى حملت بأبي الحسن عليه السلام.

وكان يقال لها: (تكتم)»[1].

كتاب إثبات الوصيّة

«ورُوي عن هشام بن حمران، قال: قال لي أبو إبراهيم عليه السلام: (قد قدم رجل نخّاس من مصر، فامضِ بنا إليه).

فمضينا، فاستعرض عدّة جوارٍ من رقيقٍ عنده، فلم يعجبه منهنّ شيء، فقال لي: (سله عمّا بقي عنده).

فسألته، فقال: لم تبقَ إلا جارية عليلة.

وتركناه وانصرفنا، فقال لي: (عُد إليه فابتع تلك الجارية منه بما يقول، فإنّه يقول لَك ثمانين ديناراً، فلا تماكسه).

فأتيتُ النخّاس، فكان كما قال، وباعني الجارية، ثمّ قال لي النخاس: بالله، اشتريتَها

(١) دلائل الإمامة: ٣٤٨ ح١ـ٣٠٣.

لنفسك؟

قلت: لا.

قال: فلمَن؟

قلت: لرجلٍ هاشميّ.

قال: فإنّي أخبرك أنّي اشتريتُ هذه الجارية من أقصى المغرب، فلقيتني امرأةٌ من أهل الكتاب، فقالت: مَن هذه الجارية معك؟

قلت: جاريةٌ اشتريتُها لنفسي.

فقالت: ما ينبغي أن تكون هذه إلّا عند خير أهل الأرض.

ولم تلبث عنده إلّا قليلاً حتّى حملت بأبي الحسن عليه السلام.

وكان اسمها (تكتم)»[1].

١٨/١٣

كتاب دلائل الإمامة

«وقال[2] أبو الحسن عليه السلام -لمّا ابتعتُ هذه الجارية-لجماعةٍ من أصحابه: (والله، ما اشتريت هذه الجارية إلّا بأمر الله ووحيه).

فسُئل عن ذلك، فقال: (بينا أنا نائم إذ أتاني جدّي وأبي، ومعهما شقة حرير، فنشراها، فإذا قميص وفيه صورة هذه الجارية، فقالا: يا موسى، لَيكوننّ لك من هذه الجارية خير أهل الأرض، ثمّ أمراني إذا ولدته أن أسمّيه (عليّاً) وقالا: إنّ الله عزّ

---

(١) إثبات الوصيّة: ٢١٣-٢١٤.

(٢) وردت هذه الرواية في (دلائل الإمامة) كأنّها تتمّة للرواية اللاحقة، ولكن عند مراجعة (إثبات الوصيّة) يلاحظ أنّها رواية أخرى تتلو السابقة.

وجلّ سيُظهر به العدل والرأفة والرحمة، طوبى لمَن صدّقه، وويل لمن عاداه وكذّبه وعانده)»[١].

كتاب إثبات الوصيّة

«فرُوي عن أبي إبراهيم، أنّه قال: لمّا ابتاعها جمعَ قوماً من أصحابه، ثمّ قال: (والله ما اشتريتُ هذه الأمة إلّا بأمر الله ووحيه).

فسُئل عن ذلك، قال: (بينما أنا نائم إذ أتاني جدّي وأبي عليهما السلام ومعهما شقّة حرير فنشراها، فإذا قميص وفيه صورة هذه الجارية، فقالا: يا موسى، ليكوننّ لك من هذه الجارية خير أهل الأرض بعدك، ثمّ أمرني إذا ولدته أن أسمّيه (عليّاً)، وقالا لي: إنّ الله جلّ وتعالى يُظهر به العدل والرأفة، طوبى لمَن صدّقه، وويل لمن عاداه وجحده وعانده)»[٢].

١٩/١٤

كتاب دلائل الإمامة

«حدّثني أبو المفضّل محمّد بن عبد الله، قال: حدّثني أبو النجم بدر، قال: حدّثني أبو جعفر محمّد بن عليّ، قال: روى محمّد بن عيسى، عن أبي محمّد الوشّاء -ورواه جماعة من أصحاب الرضا- عن الرضا عليه السلام، قال: (لمّا أردتُ الخروج من المدينة جمعت عيالي، وأمرتهم أن يبكوا عليّ حتّى أسمع بكاءهم، ثمّ فرّقت فيهم اثني عشر ألف دينار، ثمّ قلتُ لهم: إنّي لا أرجع إلى عيالي أبداً.

ثمّ أخذتُ أبا جعفر فأدخلتُه المسجد، ووضعت يده على حافّة القبر، وألصقتُه به واستحفظتُه رسول الله صلى الله عليه وآله، فالتفتَ أبو جعفر فقال لي: بأبي أنت وأمّي، والله تذهب إلى عادية.

وأمرتُ جميع وكلائي وحشمي له بالسمع والطاعة، وترك مخالفته، والمصير إليه

---

(١) دلائل الإمامة: ٣٤٨ـ٣٤٩ ذيل ح١ـ٣٠٣.

(٢) إثبات الوصيّة: ٢١٤.

عنـد وفاتـي، وعرّفتُهـم أنّه القيّـم مقامي).

وشخص على طريق البصرة إلى خراسان»[١].

كتاب إثبات الوصيّة

«فـروى محمّـد بن عيسـى، عن أبي محمّد الوشّـاء -وروى جماعة مـن أصحاب الرضا- قـال: قـال علـيّ الرضـا عليه السلام: (لمّـا أردتُ الخـروج مـن المدينة جمعـتُ عيالـي وأمرتهم أن يبكـوا علـيّ حتّـى أسـمع بكاءهم، ثـمّ فرّقت فيهم اثني عشـر ألـف دينار، لعلمـي أنّي لا أرجع إليهـم أبداً).

قـال: ثـمّ أخـذ أبـا جعفر عليه السلام فأدخله المسـجد، ووضع يـده على حافّة القبـر، وألصقه به واسـتحفظه رسـول اللـه صلّى الله عليه وآله، فقال لـه: (يا أبتِ، أنت واللـه تذهب إلى الله).

ثـمّ أمر أبو الحسـن عليه السلام جميع وكلائه بالسـمع والطاعة له، وتـرك مخالفته، ونصّ عليه عند ثقاته، وعرّفهـم أنّه القيّم مقامه.

وشخص عليه السلام على طريق البصرة كما سأله المأمون»[٢].

٢٠/١٥

كتاب دلائل الإمامة

«واسـتقبله[٣] المأمـون، وأعظمـه وأكرمه، وعـزم عليه في أمره، فقال لـه: (إنّ هذا أمر ليـس بكائن إلّا بعد خروج السـفيانيّ).

فألـحّ عليـه، فامتنـع، ثمّ أقسـم عليه فأبرّ قسـمه، وعقد له الأمر، وجلـس مع المأمون للبيعة.

---

(١) دلائل الإمامة: ٣٤٩ ح٢ـ٣٠٤.

(٢) إثبات الوصيّة: ٢٢٤.

(٣) وردت هكذا في (دلائل الإمامة) وكأنّها تتمّة للرواية السابقة، ولكنها وردت في (إثبات الوصيّة) كرواية مستقلّة تفصل بينها وبين السابقة رواية أجنبية، فليلاحظ.

ثمّ سأله المأمون أن يخرج فيصلّي بالناس، فقال له: (هذا ليس بكائن).

فأقسم عليه. فأمر القوّاد بالركوب معه، فاجتمع الناس على بابه، فخرج وعليه قميصان ورداء وعمامة، فأسدل ذؤابتها من قدام وخلف، مكحولاً مدهّناً، كما كان يخرج رسول الله صلى الله عليه وآله.

فلمّا خرج من بابه ضجّ الناس بالبكاء، وكاد البلد يفتتن، واتّصل الخبر بالمأمون، فبعث إليه: كنتَ أعلم منّي بما قلتَ، فارجع.

فرجع ولم يصلِّ بالناس.

ثمَّ زوّجه ابنته، وسأله أن يخطب»[1].

كتاب إثبات الوصيّة

«فرُوي: أنّ المأمون استقبله وأعظمه وأكرمه، وأظهر فضله وإجلاله، وناظره فيما عزم عليه في أمره، فقال له: (إنّ هذا أمر ليس بكائن فينا إلّا بعد أن يملك أكثر من عشرين رجلاً، بعد خروج السفيانيّ).

فألحّ عليه، فامتنع، ثم أقسم عليه، فأبرّ قسمه بأن يعقد له الأمر بعده، وجلس مع المأمون للبيعة.

ثمّ سأله المأمون أن يخرج فيصلّي بالناس في عيد الأضحى، فاستعفاه وامتنع عليه، فلم يعفِه، فأمر القُوَّاد والجيش بالركوب معه، فاجتمعوا وسائر الناس على بابه، فخرج عليه السلام وعليه قميصان وطيلسان وعمامة قد أسدل ذؤابتين من قدامه وخلفه، وقد اكتحل وتطيّب وبيده غزة، كما كان رسول الله صلّى الله عليه وآله يفعل في الأعياد.

فلما خرج وقف بباب داره وكبّر وقدّس وهلّل وسبّح فضجّ الناس بالبكاء، وهو يمشي فترجّل القُوَّاد، والجيش يمشون بين يديه، وكلّما خطا أربعين خطوةً وقف

(١) دلائل الإمامة: ٣٤٩ـ٣٥٠ ذيل ح٣٠٤.

فكبّر وهلّل والناس يكبّرون معه، وكاد البلد أن يفتتن، واتّصل الخبر بالمأمون، فبعث إليه: يا سيّدي، كنتَ أعلم بشأنك منّي فارجع. فرجع ولم يصلِّ بالناس.

ثمّ زوّجه ابنته، وسأله أن يخطب، وقالوا: أخته (أمّ أبيها)، والرواية الصحيحة: أخته (أمّ حبيبة)، وسأله أن يخطب لنفسه»[١].

٢١/١٦

كتاب دلائل الإمامة

«فقال[٢]: (الحمد لله الذي بيده مقادير الأقدار، وبمشيئته تتمّ الأمور، وأشهد أنَّ لا إله إلا الله، شهادة يواطئ القلب اللسان، والسرّ الإعلان، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، انتجبه رسولاً فنطق البرهان بتحقيق نبوّته، بعد أمر لم يأذن الله فيه، وقرب أمر مآب مشيئة الله إليه، ونحن نتعرّض بالدعاء لخيرة القضاء، والذي يذكر أمّ حبيب بنت أمير المؤمنين، صلة الرحم، وأمشاج للشبكة، وقد بذلتُ لها خمسمائة درهم، فزوّجْتني يا أمير المؤمنين؟)

قال: نعم.

قال: (قد قبلتُ ورضيتُ)»[٣].

كتاب إثبات الوصيّة

«فروى أحمد بن أبي نصر السكونيّ، قال: لمّا اجتمع الناس للأملاك، وخطب الرضا عليه السلام، فقال:

---

(١) إثبات الوصيّة: ٢٢٥ـ٢٢٦.

(٢) وردت هكذا في (دلائل الإمامة) وكأنّها تتمّة للرواية السابقة، ولكنها وردت في (إثبات الوصيّة) كرواية مستقلّة تتلو الرواية السابقة، فليلاحظ.

(٣) دلائل الإمامة: ٣٥٠ ذيل ح٣٠٤ـ٢.

(الحمد لله الذي بيده مقدار الأقدار، وبمشيئته تتم الأمور، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة يواطئ القلب اللسان، والسر والإعلان، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، انتجبه نبيّاً، فنطق البرهان بتحقيق نبوّته، بعد أمر لم يأذن الله فيه، وقرب أمر مآب مشيئة الله إليه.

ونحن نتعرض ببركة الدعاء لخيرة القضاء، والتي تذكر أمّ حبيبة أخت أمير المؤمنين عبد الله المأمون، صلة الرحم، وأمشاج الشبيكة، وقد بذلتُ لها من الصداق خمسمائة درهم، تزوّجني يا أمير المؤمنين؟)

قال: نعم، قد زوّجتك.

فقال: (قد قبلتُ ورضيتُ)»[1].

٢٢/١٧

كتاب دلائل الإمامة

«وحدّثني أبو المفضّل محمّد بن عبد الله، قال: حدّثني أبو النجم بدر بن عمّار الطبرستانيّ، قال: حدّثني أبو جعفر محمّد بن عليّ، قال: روى محمّد بن المحموديّ، عن أبيه، قال: كنتُ واقفاً على رأس الرضا عليه السلام بطوس، فقال له بعض أصحابه: إن حدثَ حدثٌ فإلى مَن؟

قال: (إلى ابني أبي جعفر).

قال: فإن استصغر سنه ؟

فقال له أبو الحسن: (إنّ الله بعث عيسى بن مريم قائماً بشريعته في دون السنّ التي يقوم فيها أبو جعفر على شريعته).

فلمّا مضى الرضا عليه السلام، وذلك في سنة اثنتين ومائتين، وسنّ أبي جعفر عليه السلام ست

(١) إثبات الوصيّة: ٢٢٦.

سنين وشهور، واختلف الناس في جميع الأمصار، واجتمع الريّان بن الصلت، وصفوان بن يحيى، ومحمّد بن حكيم، وعبد الرحمن بن الحجّاج، ويونس بن عبد الرحمن، وجماعة من وجوه العصابة في دار عبد الرحمن بن الحجّاج، في بركة زلزل، يبكون ويتوجّعون من المصيبة، فقال لهم يونس: دعوا البكاء، مَن لهذا الأمر يفتي بالمسائل إلى أن يكبر هذا الصبي -يعني أبا جعفر عليه السلام، وكان له ست سنين وشهور -؟ ثمّ قال: أنا ومَن مثلي.

فقام إليه الريّان بن الصلت، فوضع يده في حلقه، ولم يزل يلطم وجهه ويضرب رأسه، ثمّ قال له: يا بن الفاعلة، إنْ كان أمر من الله جلّ وعلا فابن يومين مثل ابن مائة سنة، وإن لم يكن من عند الله فلو عمّر الواحد من الناس خمسة آلاف سنةٍ ما كان يأتي بمثل ما يأتي به السادة عليهم السلام أو ببعضه، أو هذا ممّا ينبغي أن ينظر فيه.

وأقبلت العصابة على يونس تعذله.

وقرب الحجّ، واجتمع من فقهاء بغداد والأمصار وعلمائهم ثمانون رجلاً، وخرجوا إلى المدينة، وأتوا دار أبي عبد الله عليه السلام، فدخلوها، وبُسِط لهم بساط أحمر، وخرج إليهم عبد الله بن موسى، فجلس في صدر المجلس، وقام منادٍ فنادى: هذا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله، فمَن أراد السؤال فليسأل.

فقام إليه رجل من القوم فقال له: ما تقول في رجلٍ قال لامرأته: أنت طالق عدد نجوم السماء؟

قال: طُلِّقتْ ثلاث دون الجوزاء.

فورد على الشيعة ما زاد في غمّهم وحزنهم.

ثمّ قام إليه رجل آخر فقال: ما تقول في رجلٍ أتى بهيمة؟

قال: تُقطع يده، ويُجلد مائة جلدةٍ، ويُنفى.

فضجَّ الناس بالبكاء، وكان قد اجتمع فقهاء الأمصار.

فهمّ في ذلك إذ فُتِحَ باب من صدر المجلس، وخرج موفّق، ثمّ خرج أبو جعفر عليه السلام وعليه قميصان وإزار وعمامة بذؤابتين، إحداهما من قدّام، والأخرى من خلف، ونعل بقبالين، فجلس وأمسك الناس كلّهم، ثمّ قام إليه صاحب المسألة الأولى، فقال: يا ابن رسول الله، ما تقول فيمَن قال لامرأته: أنت طالق عدد نجوم السماء؟

فقال له: (يا هذا، اقرأ كتاب الله، قال الله تبارك وتعالى: ﴿**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ**﴾ [البقرة:٢٢٩] في الثالثة).

قال: فإنّ عمّك أفتاني بكيت وكيت.

فقال له: (يا عمّ، اتقّ الله، ولا تفتِ وفي الأمّة مَن هو أعلم منك).

فقام إليه صاحب المسألة الثانية، فقال له: يا بن رسول الله، ما تقول في رجل أتى بهيمة؟

فقال: (يُعزَّر ويُحمَى ظهر البهيمة، وتخرج من البلد، لا يبقى على الرجل عارها).

فقال: إنَّ عمّك أفتاني بكيت وكيت.

فالتفت وقال بأعلى صوته: (لا إله إلا الله، يا عبد الله، إنّه عظيم عند الله أن تقف غداً بين يدي الله فيقول لك: لمَ أفتيتَ عبادي بما لا تعلم وفي الأمّة مَن هو أعلم منك؟)

فقال له عبد الله بن موسى: رأيتُ أخي الرضا عليه السلام وقد أجاب في هذه المسألة بهذا الجواب.

فقال له أبو جعفر عليه السلام: (إنّما سُئِل الرضا عليه السلام عن نبّاشٍ نبش قبر امرأةٍ ففجر بها، وأخذ ثيابها، فأمر بقطعه للسرقة، وجلده للزنا، ونفيه للمثلة). ففرح القوم.

قال أبو خداش المهريّ: وكنتُ قد حضرتُ مجلس موسى عليه السلام، فأتاه رجل فقال له: جعلتُ فداك، أمّ ولدٍ لي، وهي عندي صدوق، أرضعت جاريةً بلبن ابني، أيحرم عليّ نكاحها؟

قال أبو الحسن: (لا رضاع بعد فطام).

فسأله عن الصلاة في الحرمين، فقال: (إنْ شئتَ قصّرتَ، وإنْ شئتَ أتممتَ).

قال له: فالخصيّ يدخل على النساء؟ فأعرض بوجهه.

قال: فحججتُ بعد ذلك، فدخلتُ على أبي الحسن الرضا عليه السلام فسألتُه عن المسائل، فأجابني بالجواب.

وقال: حضرتُ مجلس أبي جعفر عليه السلام في ذلك الوقت، قال: فقلت: جُعلت فداك، إنّ أمّ ولدٍ لي أرضعت جاريةً لي بلبن ابني، أيحرم عليّ نكاحها؟

فقال: (لا رضاع بعد فطام).

قلت: الصلاة في الحرمين ؟

قال: (إن شئت قصرت، وإن شئت أتممت).

قال: قلت: الخادم يدخل على النساء؟

فحوّل وجهه، ثمّ استدناني، فقال: (وما نقص منه إلّا الواقعة عليه)»[1].

كتاب إثبات الوصيّة

«وعن المحمودي[2]، قال: كنتُ واقفاً على رأس الرضا عليه السلام بطوس، فقال لي بعض أصحابه: إن حدثَ حدثٌ فإلى مَن؟

فالتفتَ عليه السلام وقال له: (إلى ابني أبو جعفر).

فكأنّ الرجل استصغر سنّه، فقال له أبو الحسن: (إنّ الله بعث عيسى بن مريم قائماً بشريعته وهو في دون السنّ التي يقوم فيها أبو جعفر على شريعتنا).

---

(١) دلائل الإمامة: ٣٨٨ـ٣٩١ ح٣ـ٣٤٣، ٤ـ٣٤٤.

(٢) الرواية التي تسبقها هكذا:«وعنه، عن محمّد المحموديّ، عن أبيه:..». ينظر إثبات الوصيّة: ٢٣٣.

فلمّا مضى الرضا عليه السلام، وذلك في سنة اثنتين ومائتين، كانت سنّ أبي جعفر نحو سبع سنين، واختلفت الكلمة من الناس ببغداد وفي الأمصار، واجتمع الريّان بن الصلت، وصفوان بن يحيى، ومحمّد بن حكيم، وعبد الرحمن بن الحجّاج، ويونس بن عبد الرحمن، وجماعة من وجوه الشيعة في دار عبد الرحمن بن الحجّاج، في بركة زلول، يبكون ويتوجّعون من المصيبة، فقال لهم يونس بن عبد الرحمن: دعوا البكاء، مَن لهذا الأمر؟ وإلى مَن يُقصد بالمسائل إلى أن يكبر هذا الصبي -يعني أبا جعفر عليه السلام-؟

فقام إليه الريّان بن الصلت، فوضع يده في حلقه، ولم يزل يلطمه، ويقول له: يا بن الفاعلة، أنت تُظهر الإيمان لنا وتُبطن الشكّ والشرك، إن كان أمره من الله جلّ وعلا فلو أنّه ابن يوم واحد كان بمنزلة ابن مائة سنة، وإنْ لم يكن من عند الله فلو عمّر ألف سنةٍ فهو كواحدٍ من الناس، هذا ما ينبغي ان يُفكّر فيه.

فأقبلت العصابة على يونس تعذله وتوبّخه.

وقرب وقت الموسم، واجتمع من فقهاء بغداد والأمصار وعلمائهم ثمانون رجلاً، وقصدوا الحجّ والمدينة ليشاهدوا أبا جعفر عليه السلام، فلمّا وافوا أتوا دار أبي عبد الله جعفر بن محمّد عليه السلام، فدخلوها، وأُجلسوا على بساط كبير، وخرج إليهم عبد الله بن موسى، فجلس في صدر المجلس، وقام مناد فنادى: هذا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله، فمّن أراد السؤال فليسأل.

فقام إليه رجل من القوم فقال له: ما تقول في رجل قال لامرأته: أنتِ طالق عدد نجوم السماء؟

قال: طُلِّقَتْ بثلاثٍ بصدر الجوزاء والنسر الواقع.

فورد على الشيعة ما حيّرهم وغمّهم.

ثمّ قام إليه رجل آخر، فقال: ما تقول في رجلٍ أتى بهيمة ؟

فقال: تُقطع يده، ويُجلد مائة، ويُنفى.

فضجَّ الناس بالبكاء، وقد اجتمع فقهاء الأمصار من أقطار الأرض بالمشرق والمغرب والحجاز ومكّة والعراقَين، واضطربوا للقيام والانصراف حتّى فُتح عليهم باب من صدر المجلس، وخرج موفَّق الخادم بين يدي أبي جعفر عليه السلام وهو خلفه، وعليه قميصان وإزار عدنيّ وعمامة بذؤابتين، إحداهما من قدّام، والأخرى من خلفه، وفي رجليه نعل بقبالين، فسلّم وجلس وأمسك الناس كلّهم، فقام صاحب المسألة الأولى، فقال له: يا ابن رسول الله، ما تقول في رجل قال لامرأته: أنتِ طالق عدد نجوم السماء؟

قال عليه السلام: «اقرأ كتاب الله عزّ وجلّ: ﴿**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ**﴾ [البقرة:٢٢٩]».

قال: فإنّ عمّك أفتانا أنّها قد طُلّقت.

فقال له: «يا عمّ، اتقِّ الله، ولا تفتِ وفي الإمامة مَن هو أعلم منك».

فقام إليه صاحبُ المسألة الثانية، فقال: يا بنَ رسول الله، ما تقول في رجلٍ أتى بهيمة؟

فقال لي: «يُعزَّر، ويُحمَى ظهر البهيمة، وتُخرَج من البلد، لئلّا يبقى على الرجل عارها».

فقال: إنّ عمَّك أفتى بكيت وكيت.

فقال: «لا إله إلا الله، يا عبد الله، إنّه عظيم عند الله أن تقف غداً بين يديه، فيقول لك: لمَ أفتيت عبادي بما لم تعلم، وفي الإمامة مَن هو أعلم منك؟»

فقال له عبد الله بن موسى: رأيتُ أخي الرضا وقد أجاب في هذه المسألة بهذا الجواب.

فقال له أبو جعفر عليه السلام: «إنّما سُئِل الرضا عليه السلام عن نبّاشٍ نبش قبر امرأةٍ وفجر بها، وأخذ أكفانها، فأمر بقطعه للسرقة، ونفيه لتمثيله بالميّت».

قال أبو خداش المهديّ: وكنتُ قد حضرت مجلس موسى عليه السلام، فأتاه رجل فقال له: جعلني الله فداك، أمّ ولدٍ لي، أرضعت جاريةً لي بالغة بلبن ابني، أيحلّ لي نكاحها أم تحرم عليّ؟

قال أبو الحسن: «لا رضاع بعد فطام».

وسأله عن الصلاة في الحرمين تتمّ أم تقصر؟

فقال: «إن شئت أتمم، وإن شئت قصر».

قال له: الخصيّ يدخل على النساء؟ فأعرض بوجهه.

قال: فحججت بعد ذلك، فدخلت على الرضا عليه السلام، فسألته عن المسائل، فأجابني بالجواب الذي أجاب به موسى عليه السلام.

وكان جالساً مجلس أبي جعفر في هذا الوقت، قال: فقلت لأبي جعفر: جُعلت فداك، أمّ ولدٍ لي أرضعت جاريةً بالغة بلبن ابني، أيحرم عليّ نكاحها؟

فقال: «لا رضاع بعد فطام».

قلت: الصلاة في الحرمين؟

قال: «إن شئت أتمم، وإن شئت قصّر، وكان أبي عليه السلام يتمّم».

قلت: الخصيّ يدخل على النساء؟

فحوّل وجهه، ثمّ استدناني فقال: (وما نقص منه إلّا الخناثة الواقعة عليه)[1].

---

(١) إثبات الوصيّة: ٢٣٤ـ٢٣٦.

٢٣/١٨

كتاب دلائل الإمامة

«ومكث[١] أبو جعفر عليه السلام مستخفياً بالإمامة، فلمّا صار له ستّ عشر سنة»[٢].

كتاب إثبات الوصيّة

«وبقي أبو جعفر عليه السلام مستخفياً بالإمامة إلى أن صارت سنّه عشر سنين»[٣].

٢٤/١٩

كتاب دلائل الإمامة

«وجّه[٤] المأمون من حمله، وأنزله بالقرب من داره، وعزم على تزويجه ابنته، واجتمعت بنو هاشم وسألوه أن لا يفعل ذلك، فقال لهم: هو والله لأعلم بالله ورسوله وسنّته وأحكامه من جميعكم.

فخرجوا من عنده، وبعثوا إلى يحيى بن أكثم، فسألوه الاحتيال على أبي جعفر بمسألةٍ في الفقه يُلقيها عليه.

فلمّا اجتمعوا وحضر أبو جعفر عليه السلام، قالوا: يا أمير المؤمنين، هذا يحيى بن أكثم، إن أذنت أن يسأل أبا جعفر عن مسألةٍ في الفقه، فينظر كيف فهمه.

فأذن المأمون في ذلك، فقال يحيى لأبي جعفر عليه السلام: ما تقول في مُحرمٍ قتل صيداً.

---

(١) ورد هذا المورد في (دلائل الإمامة) تلو المورد السابق مباشرة، ولكن تفصل بينهما في (إثبات الوصيّة) الرواية المتقدّمة تحت الرقم (١٢/٧).

(٢) دلائل الإمامة: ٣٩١ ح٥ـ٣٤٥.

(٣) إثبات الوصيّة: ٢٣٧.

(٤) ورد هذا المورد في (دلائل الإمامة) تلو المورد السابق مباشرة، ولكن في (إثبات الوصيّة) يفصل بينهما رواية.

قال أبو جعفر عليه السلام: (في حلّ أو في حرم، عالماً أو جاهلاً، عمداً أو خطأً، صغيراً أو كبيراً، حرّاً أو عبداً، مبتدئاً أو مُعيداً، من ذوات الطير أو غيرها، من صغار الصيد أو من كبارها، مصرّاً أو نادماً، رمى بالليل في وكرها أو بالنهار عياناً، محرماً للعمرة أو الحجّ؟)

فانقطع يحيى انقطاعاً لم يخفَ على أحدٍ من أهل المجلس، وتحيّر الناس تعجّباً من جوابه، ونشط المأمون فقال: تخطب أبا جعفر لنفسك؟

فقام عليه السلام فقال: (الحمد لله منعم النعم برحمته، والهادي لأفضاله بمنّه، وصلى الله على محمّدٍ خير خلقه الذي جمع فيه من الفضل ما فرّقه في الرسل قبله، وجعل تراثه إلى من خصّه بخلافته، وسلم تسليماً.

وهذا أمير المؤمنين زوجني ابنته على ما جعل الله للمسلمات على المسلمين من إمساكٍ بمعروف، أو تسريحٍ بإحسان، وقد بذلت لها من الصداق ما بذله رسول الله صلى الله عليه وآله لأزواجه خمسمائة درهم، ونحلتها من مالي مائة ألف درهم، زوجتني يا أمير المؤمنين؟)

فقال المأمون: الحمد لله إقراراً بنعمته، ولا إله إلا الله إخلاصاً لوحدانيّته، وصلى الله على محمّدٍ عبده وخيرته، وكان من فضل الله على الأنام أن أغناهم بالحلال عن الحرام، فقال: ﴿**وَأَنكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾[النور:٣٢].

ثمّ إنّ محمّد بن عليٍّ خطب أمّ الفضل بنت عبد الله، وبذل لها من الصداق خمسمائة درهم، وقد زوّجته، فهل قبلتَ يا أبا جعفر ؟

قال أبو جعفر عليه السلام: (قد قبلتُ هذا التزويج، بهذا الصداق).

ثمّ أولم عليه المأمون، فجاء الناس على مراتبهم، فبينا نحن كذلك إذ سمعنا كلاماً كأنّه كلام الملّاحين، فإذا نحن بالخدم يجرّون سفينة من فضة، مملوءة غالية، فصبغوا بها لحى الخاصّة، ثم مدّوها إلى دار العامّة فطيّبوهم.

فلمّا تفرّق الناس قال المأمون: يا أبا جعفر، إن رأيت أن تبيّن لنا ما الذي يجب على كلّ صنفٍ من هذه الأصناف التي ذكرت من جزاء الصيد.

فقال أبو جعفر عليه السلام: (إنّ المُحرِم إذا قتل صيداً في الحلّ، والصيد من ذوات الطير من كبارها، فعليه شاة. وإذا أصابه في الحرم فعليه الجزاء مضاعفاً.

وإذا قتل فرخاً في الحلّ فعليه حمل قد فُطم، وليس عليه قيمته، لأنّه ليس في الحرم. فإذا قتله في الحرم فعليه الحمل وقيمته.

وإذا كان من الوحش فعليه -إن كان حماراً ذكراً- بدنة، وكذلك في النعامة، فإن لم يقدر فإطعام ستين مسكيناً، وإن لم يقدر فليصُم ثمانية عشر يوماً، وإن كان بقرة فعليه بقرة، فإن لم يقدر فإطعام ثلاثين مسكيناً، فإن لم يقدر فليصُم تسعة أيامٍ. وإن كان ظبياً فعليه شاة، فإن لم يقدر فليصُم تسعة أيامٍ، فإن لم يقدر فصيام ثلاثة أيامٍ. فإن كان في الحرم فعليه الجزاء مضاعفاً، هدياً بالغ الكعبة، حقّاً واجباً عليه أن ينحره، إن كان في الحجّ، من حيث تنحر الناس. وإن كان في عمرةٍ ينحر في مكّة ويتصدّق بمثل ثمنه، حتّى يكون مضاعفاً.

وإن كان أصاب أرنباً فعليه شاة، ويتصدّق، فإذا قتل الحمامة بعد الشاة يتصدّق بدرهم، أو يشتري به طعاماً لحمام الحرم، وفي الفرخ نصف درهم، وفي البيضة ربع درهم.

كلّ ما أتى به المحرم بجهالةٍ أو خطأ فليس فيه شيءٌ، إلّا الصيد، فإنّ فيه عليه الفداء بجهالةٍ كان أو بعلم، بخطأ كان أو بعمد، وكذلك كل ما أتى به العبد، فكفّارته على صاحبه، مثل ما يلزم صاحبه، وكلّ ما أتى به الصغير الذي ليس ببالغٍ، فلا شيء عليه.

وإن كان ممّن عاد فهو ممّن ينتقم الله منه، وليس عليه كفّارة، والنقمة في الآخرة، فإنْ دلّ على الصيد وهو محرم فعليه الفداء، والمصرّ عليه يلزمه بعد الفداء عقوبة الآخرة، والنادم عليه لا شيء عليه بعد الفداء.

وإن أصاب الصيد ليلاً في وكره خطأ فلا شيء عليه حتّى يتعمّد، فإذا تصيّد بليل أو نهار فعليه الفداء.

والمُحرم للحجّ ينحر الفداء بمنى حيث تنحر الناس، والمُحرِم للعمرة ينحر بمكة).

فأمر المأمون أن يكتب ذلك عنه، ثمّ دعا من أنكر عليه تزويجه، فقرأ ذلك عليه، ثمّ قال لهم: هل فيكم أحد يُجيب بمثل هذا الجواب؟

قالوا: أنت كنت أعلم به منّا.

ثمّ أمر المأمون فنُثِرَ على أبي جعفر عليه السلام رقاع، فيها ضياع وطعم وعمالات، ولم يزل مُكرِماً لأبي جعفر عليه السلام بقيّة حياته»[1].

كتاب إثبات الوصيّة

«ثمّ وجّه المأمون فحمله، وأنزله بالقرب من داره، وأجمع على أن يزوّجه ابنته أمّ الفضل.

فرُوي عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الريّان بن شبيب خال المأمون، قال: لمّا أراد المأمون أن يزوّج أبا جعفر عليه السلام ابنته اجتمع إليه خواصّه الأدنون من بني هاشم، فقالوا: يا أمير المؤمنين، نشدناك الله أن لا تُخرج من هذا البيت أمراً قد ملّكناه الله وتنزع عزّاً قد ألبسناه، وقد عرفت ما بيننا وبين آل أبي طالب، وهذا الغلام صبيّ غرّ.

قال: فانتهرهم المأمون، وقال لهم: هو والله أعلم بالله وبرسوله وبسنّته وأحكامه من جماعتكم.

فخرجوا من عنده، وصاروا إلى يحيى بن أكثم، فسألوه الاحتيال على أبي جعفر بمسألةٍ مشكلة يُلقيها عليه.

---

(١) دلائل الإمامة: ٣٩١ـ ٣٩٤ ذيل ح٥ـ ٣٤٥.

فلمّا اجتمعوا وحضر أبو جعفر(عليه السلام)، قالوا: يا أمير المؤمنين، هذا يحيى بن أكثم، إن أذنت له أن يسأل أبا جعفر عن مسألةٍ في الفقه، فننظر كيف فهمه ومعرفته من فهم أبيه ومعرفته.

فأذن المأمون في ذلك، فقال يحيى لأبي جعفر(عليه السلام): ما تقول في محرم قتل صيداً؟

فقال أبو جعفر(عليه السلام): (في حل أم حرم، عالما كان المحرم أم جاهلا، قتله عمداً أو خطأ، صغيرا كان القاتل أم كبيراً، عبداً أم حرّاً، مبتدئاً بالقتل أم معيداً، من ذوات الطير كان الصيد أو من غيرها، من صغار الصيد كان أو من كبارها، مُصرّاً على ما فعل أو نادماً، بالليل كان قتله للصيد أم بالنهار، مُحرِماً كان بالعمرة أو بالحجّ؟)

قال: فانقطع يحيى عن جوابه.

وقال المأمون: تخطب يا أبا جعفر لنفسك.

فقام(عليه السلام)، فقال: (الحمد لله منعم النعم برحمته، والهادي إلى فضله بمنّه، وصلّى الله على محمّدٍ خير خلقه، الذي جمع فيه من الفضل ما فرّقه في الرسل قبله، وجعل تراثه إلى مَن خصّه بخلافته، وسلّم تسليماً. وهذا أمير المؤمنين زوّجني ابنته على ما جعل الله للمسلمات على المسلمين إمساك بمعروف، أو تسريح بإحسان، وقد بذلت لها من الصداق ما بذله رسول الله صلى الله عليه وآله لأزواجه، وهو خمسمائة درهم، ونحلتها من مالي مائة ألف درهم، زوجتني يا أمير المؤمنين؟)

(فرُوي أنّ المأمون قال:) الحمد لله إقراراً بنعمته، ولا إله إلا الله إخلاصاً لعظمته، وصلّى الله على محمّدٍ عبده وخيرته، وكان من قضاء الله على الأنام أن أغناهم بالحلال عن الحرام، فقال: ﴿**وَأَنكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾[النور:٣٢].

ثمّ إنّ محمّد بن عليٍّ خطب أمّ الفضل بنت عبد الله، وبذل لها من الصداق خمسمائة درهم، وقد زوّجته، فهل قبلتَ يا أبا جعفر؟

قال أبو جعفر عليه السلام: (قد قبلتُ هذا التزويج، بهذا الصداق).

ثمّ أولم عليه المأمون، فجاء الناس على مراتبهم، فبينا نحن كذلك إذ سمعنا كلاماً كأنّه كلام الملّاحين، فإذا نحن بالخدم يجرّون سفينة من فضة، مملوءة غالية، فخضّبوا بها لحى الخاصّة، ثمّ مدّوها إلى دار العامّة فطيّبوهم.

فلمّا تفرّق الناس، قال المأمون: يا أبا جعفر، إن رأيت أن تبيّن لنا ما الذي يجب على كلّ صنفٍ من هذه الأصناف التي ذكرتَ من جزاء الصيد.

فقال أبو جعفر عليه السلام: (إنّ المُحرِم إذا قتل صيداً في الحلّ، والصيد من ذوات الطير من كبارها، فعليه شاة. وإذا أصاب في الحرم فعليه الجزاء مضاعفاً.

وإذا قتل فرخاً من الحلّ فعليه حمل قد فُطم من اللبن، وليس عليه قيمته. وإذا قتله في الحرم فعليه الحمل وقيمة الفرخ.

وإذا كان من الوحش فعليه في حمار وحش بقرة، وفي النعامة بدنة، فإن لم يقدر فإطعام ستين مسكيناً، فإن لم يقدر فليصُم ثمانية عشر يوماً. وإن كان بقرةً فعليه بقرة، فإن لم يقدر فإطعام ثلاثين مسكيناً، فإن لم يقدر فليصُم تسعة أيامٍ. وإن كان ظبياً فعليه شاة، فإن لم يقدر فإطعام عشرة مساكين، فإن لم يقدر فصيام ثلاثة أيامٍ. وإن كان قتله في الحرم فعليه الجزاء مضاعفاً، هدياً بالغ الكعبة، حقّاً واجباً عليه أن ينحره، إن كان في الحجّ حيث تنحر الناس. وإن كان في عمرةٍ ينحر بمكّة وي تصدّق بمثل ثمنه، حتى يكون مضاعفاً.

وإن كان أصاب أرنباً فعليه شاة، ويتصدّق إذا قتل الحمامة بعد الشاة، يتصدّق بدرهم، أو يشتري به طعام الحمام في الحرم، وفي الفرخ نصف درهم، وفي البيضة ربع درهم.

وكلّ ما أتى به المُحرِم بجهالةٍ فليس فيه شيء إلا الصيد، فإنّ فيه عليه الفداء بجهالةٍ كان أم بعلمٍ، بخطأ كان أم بعمد.

وكلّ ما أتى به العبد فكفّارته على صاحبه مثل ما يلزم صاحبه.

وكلّ ما أتى به الصغير الذي ليس ببالغٍ فلا شيء فيه عليه. فإن عاد فينتقم الله منه، وليس عليه كفارة، والنقمة في الآخرة.

وإن دلّ على الصيد وهو مُحرم فقتل فعليه الفداء، والمُصرّ عليه يلزمه بعد الفداء العقوبة في الآخرة، والنادم عليه لا شيء عليه بعد الفداء.

وإذا أصاب الصيد ليلاً في وكره خطأ فلا شيء عليه إلّا أن يتعمّد، فإذا تصيّد بليلٍ أو نهار فعليه الفداء.

والمُحرِم للحجّ ينحر الفداء بمنى حيث تنحر الناس، والمُحرم للعمرة ينحر بمكّة).

فأمر المأمون أن يُكتب ذلك عنه، ثمّ دعا مَن أنكر عليه تزويجه، فقرأ عليهم، وقال لهم: هل فيكم من يجيب بمثل هذا الجواب؟

فقالوا: أمير المؤمنين كان أعلم به منّا.

ثم أمر المأمون، فنثر على أبي جعفر عليه السلام رقاعاً، فيها ضياع وطعم وعمالات، ولم يزل مُكرماً له»[1].

٢٥/٢٠

كتاب دلائل الإمامة

«حدّثني أبو المفضّل محمّد بن عبد الله، قال: حدّثني أبو النجم بدر بن عمّار الطبرستانيّ، قال: حدّثني أبو جعفر محمّد بن عليّ، قال: روى محمّد بن الفرج بن إبراهيم بن عبد الله بن جعفر، قال: دعاني أبو جعفر محمّد بن عليّ بن موسى عليه السلام فأعلمني أنّ قافلة قد قدمت، وفيها نخّاس، معه جوارٍ، ودفع إليّ سبعين ديناراً، وأمرني بابتياع جاريةٍ وصفها لي.

فمضيتُ وعملتُ بما أمرني به، فكانت تلك الجارية أمَّ أبي الحسن عليه السلام.

---

(١) إثبات الوصيّة: ٢٣٧ـ٢٤٠.

ورُوي أنَّ اسمها (سمانة)، وأنّها كانت مولّدة»[١].

كتاب إثبات الوصيّة

«ورُوي عن محمّد بن الفرج وغيره، قال: دعاني أبو جعفر عليه السلام، فأعلمني أنّ قافلةً قد قدمت، وفيها نخّاس معه رقيق، ودفع إليّ صرّة فيها ستّون ديناراً، ووصف لي جاريةً معه لحليتها وصورتها ولباسها، وأمرني بابتياعها.

فمضيتُ واشتريتُها بما أستام، وكان سومها بها ما دفعه إليّ، فكانت تلك الجارية أمَّ أبي الحسن، واسمها (جمانة)، وكانت مولّدة عند امرأةٍ ربّتها، واشتراها النخّاس ولم يقضِ له أن يقربها حتّى باعها، هكذا ذكرت»[٢].

٢٦/٢١

كتاب دلائل الإمامة

«وروى[٣] محمّد بن الفرج وعليّ بن مهزيار، عن السيّد عليه السلام أنّه قال: (أمّي عارفة بحقّي، وهي من أهل الجنّة، لا يقربها شيطان مارد، ولا ينالها كيد جبّارٍ عنيد، وهي مكلوءة بعين الله التي لا تنام، ولا تتخلّف عن أمّهات الصدّيقين والصالحين)»[٤].

كتاب إثبات الوصيّة

«وروى محمّد بن الفرج وعليّ بن مهزيار، عن أبي الحسن عليه السلام أنّه قال: (أمّي عارفة بحقّي، وهي من أهل الجنّة، ما يقربها شيطان مريد، ولا ينالها كيد جبّارٍ عنيد، وهي مكلوءة بعين الله التي لا تنام، ولا تتخلّف عن أمّهات الصدّيقين والصالحين)»[٥].

---

(١) دلائل الإمامة: ٤١٠ ح١ـ٣٦٨.

(٢) إثبات الوصيّة: ٢٤٢.

(٣) قلتُ: هذا الخبر معلّق على الخبر السابق، فيُعلم أنّه من طريق الشلمغانيّ. ويلاحظ أنّ الخبرين وردا متتالين في كلا الكتابين.

(٤) دلائل الإمامة: ٤١٠ ح٢ـ٣٦٩.

(٥) إثبات الوصية: ٢٤٢ـ٢٤٣.

٢٧/٢٢

كتاب دلائل الإمامة

«وحدّثني أبو المفضّل محمّد بن عبد الله، قال: حدّثني أبو النجم بدر بن عمّار، قال: حدّثنا أبو جعفر محمّد بن عليّ، قال: حدّثني عبد الله بن أحمد، عن صفوان، عن حكيمة بنت أبي الحسن موسى عليه السلام، قالت: كتبتُ لمّا علقت أمّ أبي جعفر عليه السلام به: خادمتك قد علقت.

فكتب إليّ: (إنّها علقت ساعة كذا، من يوم كذا، من شهر كذا، فإذا هي ولدت فالزميها سبعة أيام).

قالت: فلمّا ولدته قال: (أشهد أن لا إله إلا الله)، فلمّا كان اليوم الثالث عطس، فقال: (الحمد لله، وصلّى الله على محمّدٍ وعلى الأئمّة الراشدين)»[1].

كتاب إثبات الوصيّة

«وروى الحميريّ عن عبد الله بن أحمد، عن صفوان بن يحيى، عن حكيمة بنت أبي إبراهيم موسى عليه السلام، قالت: كتبت لما علقت أمّ أبي جعفر عليه السلام كتبت إليه: إنّ جاريتك سبيكة قد علقت.

فكتب إليّ: (إنّها علقت ساعة كذا، من يوم كذا، من شهر كذا، فإذا هي ولدت فالزميها سبعة أيام).

قالت: فلمّا ولدته وسقط إلى الأرض قال: (أشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمّداً رسول الله صلى الله عليه وآله)، فلمّا كان اليوم الثالث عطس، فقال: (الحمد لله، وصلّى الله على محمّدٍ وعلى الأئمّة الراشدين)»[2].

---

(١) دلائل الإمامة: ٣٨٣ـ٣٨٤ ح١ـ٣٤١.

(٢) إثبات الوصيّة: ٢٣١.

الكتاب الثالث: كتاب فرج المهموم لابن طاوس الحلّيّ

نقل السيّد رضيّ الدين ابن طاوس الحلّيّ في كتابه (فرج المهموم) روايةً من كتاب (الأوصياء) للشلمغانيّ، وقد نقلها الطبريّ في (دلائل الإمامة) أيضاً وتقدّمت تحت الرقم (١٠)، وقد وردت الرواية في كتاب (إثبات الوصيّة)، وهي:

٢٨/١

كتاب فرج المهموم

«ذكر محمّد بن عليّ مؤلّف كتاب (الأنبياء والأوصياء من آدم إلى المهديّ عليه السلام) في حديثٍ ما هذا لفظه:

ورُوي: أنّ رجلاً أتى عليّ بن الحسين عليهما السلام وعنده أصحابه، فقال عليه السلام: مَن الرجل؟

قال: منجّم، قائف، عرّاف.

فنظر إليه، ثمّ قال: هل أدلّك على رجلٍ قد مرّ منذ دخلت علينا في أربعة آلاف عالم؟

قال: مَن هو؟

قال: أمّا الرجل فلا أذكره، ولكن إنْ شئتَ أخبرتُك بما أكلتَ وادّخرتَ في بيتك.

قال: أخبرني.

فقال عليه السلام: أكلتَ في بيتك هذا اليوم حيساً، وادّخرتَ عشرين ديناراً منها ثلاثة دنانير وازنة.

فقال الرجل: أشهد أنّك الحجّة العظمى والمثل الأعلى وكلمة التقوى.

فقال عليه السلام له: وأنت صدّيق، امتحن الله قلبك بالإيمان، فاثبت»[1].

كتاب إثبات الوصيّة

«ورُوي: أنّ رجلاً صار إليه وعنده أصحابه، فقال له: مَن أنت؟

فقال: أنا رجل منجّم قايف عرّاف.

---

(١) فرج المهموم: ١١١.

فنظر إليه، ثمّ قال له: هل أدلّك على رجلٍ قد مرّ منذ دخلت علينا في أربعة عشر ألف عام ؟

قال: من هو؟

فقال له: إن شئت نبّأتك بما أكلت وما ادّخرت في بيتك.

فقال له: نبّئني.

فقال له: أكلت في هذا اليوم حيساً، ولك في بيتك عشرون ديناراً، منها ثلاثة دنانير دارية.

فقال له الرجل: أشهد أنّك الحجّة العظمى، والمثل الأعلى، وكلمة التقوى.

فقال له: أنت صدّيق امتحن الله قلبه للإيمان فآمنتَ»[١].

الكتاب الرابع: كتاب فرحة الغري لعبدالكريم ابن طاوس الحلّيّ

نقل السيّد عبدالكريم ابن طاوس الحلّيّ في كتابه (فرحة الغريّ) من كتاب (الوصيّة) للشلمغانيّ مصرِّحاً باسم الكتاب والمؤلِّف، ومعنى المنقول موجود في كتاب (إثبات الوصيّة) دون ألفاظه، والظاهر أنّه نقلها بالمعنى، وهي:

٢٩/١

كتاب فرحة الغري

«قال صاحب (الوصيّة) محمّد بن عليّ الشلمغانيّ: إنّه دُفن بظهر الكوفة، وقد كان فيما أوصى إلى الحسن أن يحفر حيث تقف الجنازة، فإنّك تجد خشبةً محفورة، كان نوح عليه السلام حفرها ليُدفن فيها»[٢].

كتاب إثبات الوصيّة

«وقد روى الناس بما أوصى به إلى الحسن عليه السلام: أن يحمل هو وأخوه الحسين عليه السلام

(١) إثبات الوصية: ١٨٤ـ١٨٥.

(٢) فرحة الغريّ: ١٥٣.

مقدّم الجنازة، فإذا وقفت الجنازة حفر في ذلك الموضع، فإنّهما يجدان خشبةً كان نوح عليه السلام حفرها له، فدفناه فيها»[١].

الكتاب الخامس: كتاب مختصر بصائر الدرجات للحلّيّ

نقل الشيخ حسن بن سليمان الحلّيّ في (مختصر بصائر الدرجات) روايةً من كتاب الشلمغانيّ دون التصريح باسم الكتاب، وعين الرواية مذكورة في كتاب (إثبات الوصيّة)، وهي:

٣٠/١

كتاب مختصر بصائر الدرجات

«ومن كتاب أبي جعفر محمّد بن عليّ الشلمغانيّ بإسناده إلى أبي هاشم، قال: كنتُ عند أبي محمّد عليه السلام -يعني العسكريّ-، فسأله محمّد بن صالح الأرمنيّ عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾ [الأعراف:١٧٢]، فقال أبو محمّد عليه السلام: (ثبتت المعرفة ونسوا الموقف وسيذكرونه، ولولا ذلك لم يدرِ أحدٌ مَن خالقه ولا مَن رازقه)»[٢].

كتاب إثبات الوصيّة

«وعنه، قال لي أبو هاشم قال: كنتُ عند أبي محمّد عليه السلام، فسأله محمّد بن صالح الأرمنيّ عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾ [الأعراف:١٧٢]، فقال أبو محمّد: (ثبتت المعرفة، ونسوا الموقف، وسيذكرونه، ولولا ذلك لم يدرِ أحد مَن خالقه ولا مَن رازقه)»[٣].

---

(١) إثبات الوصيّة: ١٦٥.

(٢) مختصر بصائر الدرجات: ١٦١.

(٣) إثبات الوصية: ٢٦٤.

الكتاب السادس: كتاب الجواهر السنيّة للحرّ العامليّ

نقل المحدّث الحرّ العامليّ روايةً عن كتاب الكافي، ثمّ ذكر أنّها مذكورة أيضاً في كتاب (الوصيّة) للشلمغانيّ، وهذه الرواية مذكورة أيضاً في كتاب (إثبات الوصيّة)، وهي:

٣١/١

كتاب الجواهر السنيّة

«وعن عدّةٍ من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن حديد، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (إنّ أوّل ما خلق الله العقل، فقال له: أدبر، فأدبر، ثمّ قال له: أقبل، فأقبل، فقال الله: خلقتك خلقاً عظيماً وكرّمتُك على جميع خلقي) الحديث.

ورواه البرقيّ في (المحاسن) عن عليّ بن حديد، والصدوق في (العلل) عن محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن الصفّار، عن البرقيّ، عن عليّ بن حديد، مثله.

ورواه محمّد بن عليّ الشلمغانيّ العزاقريّ في كتاب (الوصيّة) -الذي صنّفه في حال استقامته- مرسلاً»[1].

كتاب إثبات الوصيّة

«رُوي عن عالم أهل البيت عليهم السلام أنّه قال: (اعلموا العقل وجنوده، واعرفوا الجهل وجنوده تهتدوا).

فقيل له: إنّا لا نعرف إلا ما عرّفتنا.

فقال عليه السلام: (إنّ الله جلّ وعلا خلق العقل وهو أوّل خلقٍ خلقه من الروحانيّين من يمين العرش من نوره، فقال له: أدبر، فأدبر، ثمّ قال له: أقبل، فأقبل، فقال له: خلقتُك

(١) الجواهر السنيّة: ٣٣١.

خلقاً عظيماً وكرّمتك على جميع خلقي..)»[١].

الحاصل: إنّ الروايات والموارد التي استطرفها الأصحاب في كتبهم من كتاب (الأوصياء) للشلمغانيّ موجودة بعينها في كتاب (إثبات الوصيّة) المتداول، وأمّا الاختلافات الواقعة في تلك الموارد فهي ممّا تقتضيها طبيعة النقل بالمعنى، واختلاف النسخ، وسوء الطباعة والتحقيق؛ فإنّ منشأ الاختلافات عادة أمور عديدة، وهي:

الأوّل: اختلاف إبرازات الكتاب: إنّ إحدى موجبات الاختلاف في النقل عن الكتاب الواحد هو اختلاف النسخ المبرَزة للكتاب، بمعنى أنّ المصنّف يقوم بتصنيف كتابه ويقوم بإبرازه ونشره، ثمّ يعود على كتابه فيعدّل عليه بالزيادة والنقيصة والتغيير والتصحيح ويقوم بإبرازه مرّة أخرى، فتنتشر نسخة ثانية مغايرة للنسخة الأولى، ثمّ قد يقوم بتعديلات أخرى وهكذا. وعندما تصلنا الإبرازة الأولى مثلاً، وكان شخص قد نقل عن نفس الكتاب بإبرازته الثانية، فمن الطبيعيّ أن يحدث اختلاف في النقل عن الكتاب نفسه. وقد تنبّه لهذا نقدة الرجال؛ فهذه كتب الحسين بن سعيد الأهوازيّ قد اختلفت كتبه من حيث الإبراز، وتنوّعت الروايات عنه، فنبّه ناقد البصرة ابن نوح على أنّ لكتب الأهوازيّ خمس إبرازاتٍ تختلف فيما بينها، فلا يصحّ الخلط بينها.

فيُحتمل أنّ تكون إحدى أسباب الاختلاف بين المصادر التي نقلت عن كتاب (الأوصياء)؛ وبين كتاب (إثبات الوصيّة) هو اختلاف إبرازات كتاب (الأوصياء) حيث وصلت إحدى إبرازاتها لهم، ووصلت إلى الآخرين أو إلينا إبرازة أخرى، فظهرت الاختلافات.

ولكن قد يُدفع هذا الوجه بعدم الظفر بشاهدٍ يدلّ على وجود إبرازةٍ ثانية لكتاب (الأوصياء) للشلمغانيّ.

الثاني: اختلاف النسخ الخطيّة: من المعلوم أنّ إحدى أسباب اختلاف الروايات هو اختلاف النسخ الخطيّة للكتاب الواحد، وذلك بسبب غفلة النسّاخ وأخطائهم، أو تبرّعهم بالتصحيح القياسيّ، أو غير ذلك من المشاكل التي تعاني منها النسخ الخطيّة

(١) إثبات الوصيّة: ١١.

للمصنّفات، وكلّما تفرّعت بعض النسخ عن بعض ازدادت التصحيفات والتحريفات والأخطاء، ولا نجد فعلاً كتاباً سَلِم من اشتباهات النسّاخ.

ولذا نقول: إنّ إحدى أسباب الاختلاف بين كتاب (إثبات الوصيّة) وبين المصادر التي نقلت عن كتاب (الأوصياء) للشلمغانيّ هو اختلاف النسخ الخطيّة لنفس كتاب (الأوصياء)، حيث وصلت بعض نسخها لأيدي هؤلاء العلماء الذين نقلوا عنه في كتبهم، ووصلت إلينا نسخ أخرى تختلف عن تلك، فظهرت جملة وافرة من الاختلافات.

الثالث: سوء الطباعة والتحقيق: إنّ الكثير من تلك الاختلافات ناشئة من سوء الطباعة والتحقيق، فإنّ مطبوعة (إثبات الوصيّة) المنسوبة إلى المسعوديّ غير محقّقة، ومليئة بالأغلاط والاشتباهات والتصحيفات والتحريفات، ولا يكاد يخلو سطر منه من تحريفٍ أو تصحيفٍ أو سقط. كما أنّ جملة من المصادر التي نقلت عن كتاب (الأوصياء) للشلمغانيّ غير محقّقةٍ أيضاً تحقيقاً علميّاً يمكننا الاعتماد عليها، كما هو واضح.

الرابع: الاختصار والنقل بالمعنى: إنّ بعض الموارد التي نُقل فيها عن (الأوصياء) قد قام الناقل بالتصرّف في لفظ الرواية: إمّا بالاختصار، وإمّا بالنقل بالمعنى -كما في مورد فرحة الغريّ-، ولكن مع ذلك يتبيّن بشكلٍ واضح أنّ الوارد في (إثبات الوصيّة) هو عين المقصود في كتاب (الأوصياء) وإن كانت العبارات مختلفة فيهما.

وبالجملة، إنّ ملاحظة هذه الأدلّة والقرائن الأربعة يُورث الاطمئنان والظنّ المتاخم للعلم -إنْ لم يورث اليقين والقطع- بأنّ كتاب (إثبات الوصيّة) ليس في حقيقته إلّا كتاب (الأوصياء) للشلمغانيّ.

إشكالان على القول بالاتحاد

أقول: قد يمنع من حصول الجزم أو الاطمئنان باتّحاد كتاب (الأوصياء) مع (إثبات الوصيّة) المتداول أمران:

الأمر الأوّل: الاختلاف في المقدّمة: فقد تقدّم -في المقام الثاني-: أنّ كتاب

(الأوصياء) للشلمغانيّ كان موجوداً عند المحقّق محمّد بن عبد الفتاح السراب التنكابنيّ (ت١١٢٤هـ)، حيث قال: «هذا الكتاب الآن عندي وهو كثير الفوائد يشتمل على أخبار الأنبياء والأوصياء، وذكر في أوّله أنّه لم يذكر فيه من الأحاديث إلّا المشهور الصحيح الثابت، وذكر الرواة له أنّه صنّفه في حال استقامته»[1].

فيُلاحظ: أنّ للكتاب مقدّمةً تتضمّن التنصيص على التزامه بالأحاديث المشهورة الصحيحة الثابتة، ولكن هذه المقدّمة غير موجودة في مقدّمة كتاب (إثبات الوصيّة)، حيث ورد في تقدمة (إثبات الوصيّة) -بعد البسملة-: «الحمد لله ربّ العالمين والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلّا على الظالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّدٍ وآله الطيبين الطاهرين. رُوي عن عالم أهل البيت عليهم السلام أنّه قال لشيعته:...»[2].

الأمر الثاني: قرينة آخر الكتاب: فقد تقدّم: أنّ الشلمغانيّ قام بتصنيف كتاب (الأوصياء) -إضافة إلى كتاب (التكليف)-أيام استقامته، ولهذا صار مقبولاً لدى الأصحاب، وكان قد صدر اللعن والبراءة في حقّه عام (٣١٢هـ)، فيكون تاريخ تأليف الكتاب قبل ذلك. إضافةً إلى أنّ الشلمغانيّ قد قُتل عام (٣٢٢هـ) أو (٣٢٣هـ).

في حين ورد في نهاية كتاب (إثبات الوصيّة) أنّه تمّ الانتهاء منه عام (٣٣٢هـ) -أي بعد وفاة الشلمغانيّ بـ(١٠) أعوام-، حيث ورد: «وللصاحب عليه السلام منذ وُلد إلى هذا الوقت -وهو شهر ربيع الأوّل سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة-ست وسبعون سنةً وأحد عشر شهراً ونصف شهر... وقد تركنا بياضاً لمن يأتي بعدنا، والسلام».

فالملاحظ: أنّ كتاب (الأوصياء) تمّ تصنيفه قبل عام (٣١٢هـ)، في حين تمّ تصنيف كتاب (إثبات الوصيّة) بعده بعشرين عاماً، وذلك عام (٣٣٢هـ) بعد مقتل الشلمغانيّ بحدود عشر سنين.

وبالجملة، إنّ ملاحظة كلا الأمرين ينتج الحيلولة دون الجزم بل الظنّ باتّحاد

---

(١) إكليل المنهج في تحقيق المطلب: ٤٥٩.

(٢) إثبات الوصيّة: ١١.

الكتابين.

ويمكن أن يُجاب عن ذلك:

أمّا بخصوص إسقاط المقدّمة: فهذا أمر شائع ومألوف في استنساخ الكتب؛

بيان ذلك: عندما يقوم (زيد) بتأليف كتابٍ يتضمّن في أوّله مقدّمةً، فيأتي (عمرو) لاستنساخ الكتاب فيقوم -لبعض الدواعي-بإسقاط المقدّمة مثلاً أو يختصرها أو يستبدلها بمقدمة أخرى، ثمّ يأتي آخرون لاستنساخ الكتاب فيكتبون النسخة هذه الفرعيّة، وهكذا تتفرّع النسخ لهذا الكتاب عن نسخة (عمرو) وتشتهر، حتّى يصلنا الكتاب وقد تمّ إسقاط مقدّمته أو اختصارها أو استبدالها بمقدّمةٍ أخرى. كما يمكن أن يكون قد تلفت الصفحة الأولى من الكتاب -بالاختيار أو من غير اختيار-ثمّ استُنسخ الكتاب عن هذه المقدّمة، فوردت خاليةً عن المقدّمة، وربّما يقوم الناسخ بوضع مقدّمة مختصرة مناسبة للكتاب، ثمّ تتفرّع النسخ عن هذه النسخة وقد سقط عنها المقدّمة أو جُعل لها مقدمة. والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، نكتفي بثلاثة أمثلة:

الأوّل: إسقاط المقدّمة: فهذا كتاب (المزار الكبير) للشيخ المفيد، كتب الشيخ له تقدمة في ثمانية أسطر تقريباً كما في بعض النسخ الخطيّة، في حين تمّ إسقاط هذه التقدمة كلّيّاً من بعض النسخ الخطيّة.

الثاني: اختصار المقدّمة: كتاب (نزهة الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر) ليحيى بن سعيد الحلّيّ، له نسخ كثيرة جداً، والمقدّمة الواردة في أكثر النسخ الخطيّة لا تتجاوز السطرين أو الثلاثة أسطر، مع أنّ مقدّمته التي كتبها المصنف تقع في أربعين سطراً -كما ورد في إحدى النسخ الخطيّة-، وقد طُبع الكتاب واشتُهر بهذه المقدّمة المختصرة جداً.

الثالث: استبدال المقدّمة: كتاب (كفاية الأثر في النصوص على الأئمّة الاثني عشر) للشيخ الخزاز القمّيّ، كتب له المؤلّف تقدمة في ستّ صفحاتٍ تقريباً، وورد ذلك في أكثر النسخ الخطيّة، ولكن قام بعض النسّاخ بإسقاط مقدّمة المؤلف واستبدالها بمقدّمةٍ أخرى مناسبة للكتاب تقع في أربع عشرة صفحة.

إذن: إسقاط المقدّمة أو اختصارها أو استبدالها أمر مألوف وشائع في النسخ الخطيّة، ولا يضرّ ذلك بالجزم أو الاطمئنان باتّحاد كتاب (الأوصياء) مع كتاب (إثبات الوصيّة). يضاف إلى ذلك: ما تقدّم من أنّ روايات (إثبات الوصيّة) تنسجم تمام الانسجام مع ما ورد في المقدّمة من كونها روايات مشهورة صحيحة؛ حيث تقدّم أنّها روايات صحيحة وفق مباني القدماء.

وأمّا بخصوص الخاتمة، فيحتمل بل لا يبعد أن يكون الشلمغانيّ قد ترك البياض آخر الكتاب؛ ليضيف مَن يأتي بعده التاريخ الدقيق للغيبة، فقام الناسخ بتحديد ذلك وترك بياضاً لغيره، وذلك بأن يكون الشلمغانيّ قد ختم الكتاب بهذه الفقرة: «وبويع لأحمد بن الموفّق وهو المعتضد، وذلك في رجب سنة تسعٍ وسبعين ومئتين، وفي تسع وعشرين سنةً من الوقت تُوفّي المعتضد، وبُويع لابنه عليّ المكتفي في شهر ربيعٍ الآخر سنة تسعٍ وثمانين ومئتين، وفي خمسٍ وثلاثين سنة من الوقت تُوفّي المكتفي وبُويع لأخيه جعفر المقتدر في سلخ شوال سنة خمسٍ وتسعين ومئتين»، وترك بياضاً لمن يأتي بعده.

فقام الناسخ بإضافة هذه الفقرات: «وفي سنة ستين من الوقت قُتل جعفر المقتدر لليلةٍ بقيت من شوال سنة عشرين وثلاثمائة، وبُويع لأخيه محمّد القاهر بالله، وفي سنة اثنتين وستين من الوقت خلع القاهر ثمّ سُمل، ووقعت البيعة للراضي محمّد بن المقتدر في جمادى الأولى سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة، وبُويع لأخيه إبراهيم المتقي لعشرٍ خلون من ربيع الأول سنة تسعٍ وعشرين وثلاثمائة، وللصاحب عليه السلام منذ وُلد إلى هذا الوقت -وهو شهر ربيع الأوّل سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة- ستّ وسبعون سنةً وأحد عشر شهراً ونصف شهر، قام مع أبيه أبي محمّدٍ عليه السلام أربع سنين وثمانية أشهر، ومنها منفرداً بالإمامة اثنتان وسبعون سنةً وشهوراً، وقد تركنا بياضاً لمن يأتي بعدنا والسلام».

وقد تفرّعت النسخ الخطيّة للكتاب عن نسخة هذا الناسخ، مكتفين بما ضبطه هذا الناسخ لعمر الحجّة عجّل الله فرجه وتاريخ الخلفاء بدقّة تامّة، حيث أكفى بذلك مؤونة مَن يأتي بعده لفعل ذلك. ولا يخفى أنّ هذا الاحتمال عقلائي ووارد جداً، ولا

يضرّ بالقول باتحاد كتاب (الأوصياء) مع كتاب (إثبات الوصيّة).

ويتحصّل من ذلك: أنّ كتاب (إثبات الوصيّة) في الواقع ليس إلّا كتاب (الأوصياء)، وقد تمّ إسقاط مقدّمة الكتاب واختصارها، وإضافة عدّة سطورٍ في آخره، ويظهر من التأريخ المذكور في نهاية الكتاب أنّ هذا التصرّف تمّ بعد مقتل الشلمغانيّ بتسعة أعوام.

ويبدو أنّ النسخة التي وصلت للمتأخّرين حملت عنوان (الوصيّة)، فتُوهِّم أنّها كتاب (إثبات الوصيّة)؛ إذ إنّ التاريخ المذكور في حردتها يتناسب معه، ويحتمل أن يكون الناسخ اسمه (عليّ بن الحسين) فزاد التوهّم رسوخاً، ثمّ جرى مَن تأخّر على ذلك، والله العالم.

ومن المعلوم: أنّ ما حصل لكتاب (الأوصياء) قد حصل لكتابه الآخر الموسوم بـ(التكليف)، بيان ذلك:

لقد وقع الكلام لدى الأعلام والمحقّقين بخصوص الكتاب المعروف بـ(فقه الرضا)، واضطّربت كلماتهم، إلى أنّ جاء المحقّق السيّد حسن الصدر وكشف اللثام -بتحقيق أنيق وتدقيق رشيق-عن حقيقة الكتاب وأصله، وكتب رسالته الشهيرة الموسومة بـ(فصل القضا في الكتاب المشتهر بفقه الرضا)، وأثبت فيه أنّ هذا الكتاب المتداول المعروف بـ(فقه الرضا) ليس في واقعه وحقيقته إلّا كتاب (التكليف) للشلمغانيّ، وقد رواه عنه عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القميّ، وجاء في أوّله اسمه، فظُنّ أنّ المراد بـ(عليّ بن موسى) هو الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه السلام، وأقام على ذلك أدلّة وقرائن، ومَن شاء التفصيل فليراجع تلك الرسالة الشريفة. ثمّ استقرّ رأي أكابر المحقّقين من بعده على أنّ هذا الكتاب هو كتاب الشلمغانيّ.

والملاحظ: أنّ كتاب (التكليف) كان متداولاً بين الفقهاء، ونقلوا عنه في مدوّناتهم الفقهيّة، كالشيخ عليّ ابن بابويه القميّ، والشيخ الطوسيّ، وابن إدريس الحليّ، والعلّامة الحليّ، والشهيد الأوّل، والشهيد الثاني، وابن أبي جمهور الأحسائيّ، وغيرهم. ثمّ ظهر كتاب (فقه الرضا) في عهد التقيّ المجلسيّ، وهو أوّل مَن روّج الكتاب ونبّه

عليه في شرحه على الفقيه، وبعده ولده العلّامة.

تذييل: تحقيق سريع في أقوال أخرى

لقد ظهر -بما تقدّم-: أنّ كتاب (إثبات الوصيّة) ليس سوى كتاب (الأوصياء) للشلمغانيّ، وقد نُسب إلى المسعوديّ -صاحب (مروج الذهب)-اشتباهاً، وقد ذكر جملة من الباحثين والمحقّقين بعض الاحتمالات في نسبة كتاب (إثبات الوصيّة)، فلا بأس بالتعرّض السريع إليها:

الأوّل: عليّ بن الحسين المسعوديّ -صاحب (مروج الذهب)-: وهذا القول هو المشهور الشائع، ولكن تقدّم في المقام الأوّل: أنّ هذا القول ممّا لا يمكن المساعدة عليه، ولا دليل عليه، بل الأدلّة والقرائن على خلافه.

الثاني: عليّ بن الحسين المسعوديّ -غير صاحب (مروج الذهب)-: وهذا ما ذكره المحقّق السيّد الشبيريّ، حيث ذهب إلى أنّ عليّ بن الحسين المسعوديّ شخصان، أحدهما: صاحب المروج، وهو عاميّ، والآخر: صاحب إثبات الوصيّة، وهو إماميّ. وقد حصل خلطٌ لدى النجاشيّ فحكم عليهما بالاتّحاد.

أقول: لقد تقدّم جملة من القرائن -في المقام الأوّل-النافية لهذا الاحتمال؛ إذ عمدة ما يمكن التمسّك به لإثبات تعدُّد المسعوديّ هو اختلاف مسلك مروج الذهب عن مسلك إثبات الوصيّة، حيث إنّ مصنّف المروج عاميّ ومصنّف الوصيّة إماميّ. ولكنّ الكلام كلّ الكلام في إثبات صحّة النسخة الواصلة إلينا، وهل هذه النسخة التي بأيدينا لكتاب (إثبات الوصيّة) هي عين الكتاب المذكور في كلام النجاشيّ؟ هذا ممّا لا دليل عليه، بل القرائن تشهد على خلافه.

الثالث: العلّامة الحلّيّ: ذكر السلفيّ محمود الملّاح الموصليّ أنّ هذا الكتاب للعلّامة الحلّيّ، وليس للمسعوديّ[1].

أقول: لم يظهر لي وجه هذا القول ومستنده، ويمكن أن يكون منشؤه هو وجود

---

(١) ينظر: مجموع السنّة ١: ١٩٤، وأيضاً كتابه: تعليقات على كتاب إثبات الوصيّة لابن المطهّر.

كتاب للعلّامة الحلّيّ بعنوان (إثبات الوصيّة) وهو مطبوعٌ. ولكن هذا القول ضعيف جداً؛ لأنّ هذا الكتاب يختلف كليّاً مع الكتاب المطبوع بعنوان (إثبات الوصيّة لعليّ بن أبي طالب عليه السلام) منسوباً للعلّامة الحلّيّ، بتحقيق الشيخ محمّد هادي الأمينيّ، من منشورات دار الكتب التجاريّة في النجف الأشرف[1]، فإنّ ما نُسب إلى العلّامة هي رسالة صغيرة جداً. ولأنّ هذا الكتاب المطبوع نُسب إلى العلّامة الحليّ اشتباهاً كما نصَّ على ذلك جماعة من المحقّقين المعاصرين[2]، وقد ذكر الآقا بزرك الطهرانيّ -عند ذكره هذا الكتاب-: «ومِن نقلِ المؤلِّف عن البياضيّ في عدّة مواضع من الكتاب يظهر تأخّره عن البياضيّ المتوفّى ٧٨٨هـ، فنسبة الكتاب إلى العلّامة الحلّيّ إنّما صدرت ممّن لم يُراجع أثناء الكتاب»[3]. ولأنّ أسلوب هذا الكتاب -المنسوب إلى المسعوديّ- يختلف تماماً عن أسلوب العلّامة الحلّيّ، إذ إنّ هذا ليس أسلوبه ولا منهجه ولا طريقته في التصنيف والاحتجاج. ولأنّ صاحب (إثبات الوصيّة) يروي مباشرة عن جملةٍ من الأصحاب؛ كعبد الله بن جعفر الحميريّ -وهو من أعلام القرن الثالث الهجريّ-، ولا يعقل أن يروي عنه العلّامة الحلّيّ -وهو من أعلام القرن الثامن الهجريّ-.

الرابع: عليّ بن حبشيّ بن قونيّ: احتمل المحقّق الجواد الشبيريّ أنّ يكون كتاب (إثبات الوصيّة) له؛ لمجموعة من القرائن، منها: أنّه ورد في الكتاب «حدّثني العباس بن محمّد بن الحسن، قال: حدّثني محمّد بن الحسين»، وفيه تصحيف، والصحيح: «حدّثني العباس بن محمّد بن الحسين، قال: حدّثني أبي محمّد بن الحسين»، والعباس بن محمّد هذا معروف، يروي عنه عليّ بن حبشيّ. ومنها: أنّ عليّ بن قونيّ يروي عن جعفر بن محمّد بن مالك، وصاحب (إثبات الوصيّة) يروي عنه أيضاً. ومنها: أن التلعكبريّ سمع من عليّ بن حبشيّ عام (٣٢٢هـ) وهي سنة تصنيف كتاب (إثبات الوصية)، لذا يُحتمل أن يكون هو مصنّفه، وقد حُرِّف «عليّ بن حبشيّ» إلى «عليّ بن الحسين»، كما حُرِّف «بن قونيّ» إلى «المسعوديّ» لتقارب رسم الكلمات.

---

(١) ينظر معجم المطبوعات النجفيّة: ٦٤ ر١٩.

(٢) ينظر: مكتبة العلاّمة الحلّيّ: ٢٢٣، فهرس التراث: ١/ ٧٠٥.

(٣) الذريعة: ٦/ ٢٦٥ ر١٤٤٩.

ولكن، قال أخيراً: «ولكن كما قلنا، هذا مجرّد احتمال، ولا يمكننا الحكم بصحّته؛ لأنّا لم نعثر على رواية عليّ بن حبشيّ عن مثل الحميريّ وعلّان الكلينيّ وسعد بن عبد الله، الذين وردت أسماؤهم كثيراً في أوائل أسانيد (إثبات الوصيّة)»[1].

(١) ينظر مقاله: إثبات الوصية والمسعودي صاحب مروج الذهب.

الخلاصة

١ـ قد اشتهرت نسبة كتاب (إثبات الوصيّة) المتداول إلى عليّ بن الحسين المسعوديّ، وهذه الشهرة متأخّرة لا تنفع لإثبات صحّة النسبة، وقد قامت مجموعة من الأدّلة والقرائن على عدم صحّة النسبة، وهي: عدم ذكر المسعوديّ له في كتبه، ومناقضته لمبدأ المسعوديّ القائم على جعل الحصانة على كتبه، واختلاف عنوانه مع محتواه ومضمونه، وخلوّ الكتاب عن أيّ إشارةٍ إليه، ومغايرة هذا الكتاب مع كتابي المروج والتنبيه في المشرب العقدي، وفي المصادر المعتمدة، وفي المطالب العلمية، وفي الأسلوب الأدبي.

٢ـ الأقرب للصواب هو أنّ حقيقة كتاب (إثبات الوصيّة) هو كتاب (الأوصياء) للشلمغانيّ، الذي كتبه أيّام استقامته، وقد كان متداولاً بين الأصحاب إلى عدّة قرون قريبة، ويدلّ على ذلك عدّة أمور، منها: اتّحاد مضمون الكتابين إجمالاً، ومنها: تزامن ظهور نسخ كتاب (إثبات الوصيّة) مع اختفاء نسخ كتاب (الأوصياء)، ومنها -وهو عمدتها-: اتّحاد موارد كتابي (الأوصياء) و(إثبات الوصيّة)؛ حيث نقل جماعة من العلماء عن كتاب الشلمغانيّ في كتبهم -بدءاً بالشيخ الطوسيّ وصاحب الدلائل ثمّ السيّدين ابني طاوس، ثمّ الحسن بن سليمان الحليّ، ثمّ الحرّ العامليّ-، وعين تلك الموارد موجودة في كتاب (إثبات الوصيّة). وبهذا يحصل الاطمئنان والوثوق باتّحاد الكتابين، وهو المطلوب.

وأمّا ما يمنع عن القول بالاتّحاد -ممّا ورد في مقدّمة (الأوصياء)، وما ورد في خاتمة (إثبات الوصيّة)-فليس بضائر، وذلك بالصيرورة إلى أنّ أصل كتاب (إثبات الوصيّة) هو كتاب (الأوصياء)، ولكن قام الناسخ بالتصرّف فيه بإسقاط مقدّمته واختصارها، مع إضافة بعض السطور في خاتمته.

وقد فُرغ من تحبيره في يوم الخميس التاسع والعشرين من شهر جمادى الآخرة من عام ألفٍ وأربعمائة وأربعين من الهجرة المحمّديّة الغرّاء، بجوار باب مدينة العلم أمير المؤمنين عليه السلام.

وقد فرغ من إعادة النظر فيه والتعديل عليه يوم ميلاد بقيّة الله الأعظم عجّل الله فرجه الشريف، وهو يوم الأحد الخامس عشر من شهر شعبان المعظّم من عام ألفٍ وأربعمائة وأربعين من الهجرة المحمّديّة الغرّاء، بجوار باب مدينة العلم أمير المؤمنين عليه السلام.

المصادر والمراجع

الكتب

١. إثبات الوصيّة للإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام)، (المنسوب إلى) المسعوديّ، مطبوعات دار الأندلس، النجف الأشرف، ط١، ١٤٣٠هـ

٢. اختيار معرفة الرجال (رجال الكشّيّ): الشيخ الطوسيّ، مع تعاليق السيّد الداماد، تحقيق: السيّد مهدي الرجائيّ، مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) لإحياء التراث، قم المقدّسة، ١٤٠٤هـ

٣. إكليل المنهج في تحقيق المطلب: محمّد جعفر الكرباسيّ، تحقيق: السيّد جعفر الحسينيّ، دار الحديث، قم المقدّسة، ط١، ١٤٢٥هـ

٤. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: العلّامة المجلسيّ، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ

٥. تاريخ الأدب الجغرافيّ العربيّ: كراتشكوفسكي، ترجمة: صلاح الدين عثمان، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٣ م.

٦. التاريخ العربيّ والمؤرّخون: شاكر مصطفى، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٧٨ م.

٧. تأسيس الشيعة الكرام لفنون الإسلام: السيّد حسن الصدر، طُبع بأمر نجله السيّد محمّد الصدر، شركة النشر والطباعة العراقيّة المحدودة.

٨. تعليقات على كتاب إثبات الوصيّة لابن المطهّر، محمود الملاح.

٩. التنبيه والإشراف، المسعوديّ، دار صعب، بيروت.

١٠. تنقيح المقال في علم الرجال: عبد الله المامقانيّ، تحقيق: الشيخ محمّد رضا المامقانيّ، مؤسسة آل البيت(عليهم السلام) لإحياء التراث، قم المقدّسة، ط١، ١٤٣١هـ

١١. جرعهاى از دريا: السيّد موسى الشبيريّ، مؤسّسة تراث الشيعة، قم المقدّسة، ط١، ١٣٩٣هـ ش.

١٢. الجغرافية والرحلات عند العرب: نقولا زيادة، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٦٢م.

١٣. الجواهر السنيّة في الأحاديث القدسيّة: الحر العامليّ، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٤هـ

١٤. حضارة الإسلام: صلاح الدين خودا بخش، ترجمة: علي الخربوطليّ، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١ م.

١٥. خاتمة المستدرك: الميرزا النوريّ الطبرسيّ، تحقيق: مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) لإحياء التراث، قم المقدّسة، ط١، ١٤١٥هـ

١٦. دلائل الإمامة: الطبريّ الصغير، تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميّة في مؤسّسة البعثة، قم المقدّسة، ط١، ١٤١٣هـ

١٧. روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات: العلامة الخوانساريّ، الدار الإسلاميّة، بيروت، ط١، ١٤١١هـ

١٨. رياض العلماء وحياض الفضلاء: الميرزا الأفنديّ، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، باهتمام السيّد محمود المرعشيّ، مطبعة خيام، قم المقدّسة، ١٤٠١هـ

١٩. السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي: ابن إدريس الحلّيّ، تحقيق لجنة علميّة، منشورات مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، قم المقدسة، ط٢، ١٤١٠هـ

٢٠. سير أعلام النبلاء: الحافظ الذهبيّ، تحقيق: حسين الأسد، إشراف وتخريج: شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ

٢١. طبقات الشافعيّة الكبرى: تاج الدين السبكيّ، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية.

٢٢. العدّة في أصول الفقه: الشيخ الطوسيّ، تحقيق: الشيخ محمّد رضا الأنصاريّ، مطبعة ستاره، قم المقدّسة، ط١، ١٤١٧هـ

٢٣. الغيبة: الشيخ الطوسيّ، تحقيق: عباد الله الطهرانيّ وعلي أحمد ناصح، مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، قم المقدّسة، ط١، ١٤١١هـ

٢٤. فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم: السيّد علي ابن طاوس الحلّيّ، منشورات الرضي، قم المقدّسة، ١٣٦٣هـ ش.

٢٥. فرحة الغريّ في تعيين قبر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في النجف: السيّد عبد الكريم ابن طاوس الحلّيّ، تحقيق: السيّد تحسين آل شبيب الموسويّ، منشورات مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة، ط١، ١٤١٩هـ

٢٦. فهرس التراث: السيّد محمّد حسين الجلاليّ، تحقيق: السيّد محمّد جواد الجلاليّ، منشورات دليل ما، قم المقدّسة، ط١، ١٤٢٢هـ

٢٧. فهرس فنخا: إعداد: مصطفى درايتي، منشورات المكتبة الوطنية، طهران، ١٣٩٠هـ ش.

٢٨. الفهرست: ابن النديم البغداديّ، تحقيق: رضا تجدد الحائريّ، ١٣٩١هـ

٢٩. الفهرست (رجال النجاشيّ): النجاشيّ، تحقيق: السيّد موسى الشبيريّ الزنجانيّ، منشورات مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، قم المقدّسة، ط٥، ١٤١٦هـ

٣٠. فوات الوفيات: ابن شاكر الكتبيّ، تحقيق: علي محمّد وعادل أحمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠ م.

٣١. الكامل في التاريخ: ابن الأثير، دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ

٣٢. اللباب في تهذيب الأنساب: ابن الأثير، دار صادر، بيروت.

٣٣. لسان الميزان: ابن حجر العسقلانيّ، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ

٣٤. مجموع السنّة، محمود الملّاح، القاهرة.

٣٥. مختصر بصائر الدرجات: حسن بن سليمان الحلّيّ، منشورات المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف، ط١، ١٣٧٠هـ.

٣٦. المختصر في أخبار البشر: عماد الدين أبو الفداء، منشورات دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٣٧. مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعوديّ، قم المقدّسة، منشورات دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٣٨. المسعوديّ: علي الخربوطليّ، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠ م.

٣٩. المسعوديّ مؤرّخاً: عبد الرحمن العزّاويّ، منشورات اتّحاد المؤرّخين العرب، مطبعة الجامعة، بغداد، ط١، ١٤٠٢هـ.

٤٠. معجم الأدباء: ياقوت الحمويّ، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ.

٤١. معجم البلدان: ياقوت الحمويّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٤٢. معجم المطبوعات النجفيّة: محمّد هادي الأمينيّ، منشورات مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ط١، ١٣٨٥هـ.

٤٣. مكان المصلّي: السيّد مرتضى المهريّ، تقرير لأبحاث المرجع السيّد السيستانيّ، طبعة غير رسميّة.

٤٤. مكتبة العلّامة الحلّيّ: السيّد عبد العزيز الطباطبائيّ، إعداد: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم المقدّسة، ط١، ١٤١٦هـ.

٤٥. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: جمال الدين الأتابكيّ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة.

٤٦. نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة: القاضي التنوخيّ، تحقيق: عبود الشالجيّ المحامي، ١٣٩٣هـ.

٤٧. هديّة العارفين، أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين: إسماعيل باشا البغداديّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.

٤٨. وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلّكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

الرسائل والأطاريح الجامعيّة:

٤٩. منهج المسعوديّ في بحث العقائد والفرق الدينيّة: هادي حسين حمّود، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة درجة الماجستير من جامعة بغداد، ١٩٧٥ م.

٥٠. منهج المسعوديّ في كتابة التاريخ: سليمان السويكت، أطروحة مقدّمة لجامعة محمّد بن سعود بالرياض لنيل درجة الدكتوراه، ١٤٠٧هـ.

المجلات والدوريات:

٥١. إثبات الوصيّة والمسعوديّ صاحب مروج الذهب: السيّد محمّد جواد الشبيريّ، مجلّة انتظار الموعود، العدد الرابع، ١٣٨١هـ ش.

٥٢. موارد المسعوديّ: جواد علي، مجلة سومر، المجلد العشرون، الجزءان الأول والثاني، ١٩٦٤ م.

مصطفى جواد
حياته وفلسفة الشكّ في أبحاثه

Mutaafá Jawad
his life and the philosophy of doubt in his research

الدكتور عبدالله عبدالرحيم السوداني
كلية المستقبل الأهلية الجامعة/ بابل
العراق

Dr. Abdullah Abdul Rahim Al-Sudani
Al-Mustaqbal Private College University - Babylon - Hillah
Iraq

الملخّص

كان مصطفى جواد ذا فكر لمّاح ونظر دقيق، يحاكم النصوص التي يقرأها إلى العقل، فما وافق العقل أثبته وما خالفه اطَّرحه وأهمله، ومنهجه هذا واضح بيّن في كثير من دراساته وأبحاثه، وقد اخترنا منها دراساته الآتية :

١- (شرح ديوان المتنبيّ للعكبريّ)، فقد شكّ في نسبة الشرح إلى العكبريّ.

٢- (حكاية أبي القاسم البغداديّ) المنسوبة إلى أبي المطهر الأزديّ محمد بن أحمد . ونسبها إلى أبي حيّان التوحيديّ.

٣- شكّ في (معجم الأدباء لياقوت الحمويّ) الذي نشره مارغليوث وخلط فيه تراجم لياقوت من كتاب آخر له غير معجم الأدباء تخالف شرط المؤلّف، كما سقطت منه الكثير من التراجم واستطاع أن يجمع الدكتور مصطفى جواد ستاً وأربعين ترجمة منها من كتب التراجم الأخرى ممّا وجده منسوباً إليه صراحةً، وقد أثبتت الأيام صحة شكّه في كلّ ما عرضناه .

رحم الله الدكتور مصطفى جواد وأكرم مثواه وغفر له بما كتب .

Abstract

Mustafa Jawad had a precise mental attitude and a sharp mind. He judged texts that he read with his mind, thus whatever his mind accepted he approved of, and whatever his mind rejected he neglected. This method of his can be clearly seen in many of his studies and researches. From his works we have chosen the following studies:

1- (Explanation of Al-Mutanabbi's Anthology by Al-Akbari), as he doubted that this explanation was authored by Al-Akbari.

2- (The story of Abu Al-Qasim Al-Baghdadi attributed to Abu Al-Muthar Al-Azdi Muhammad bin Ahmed.), which the he attributes to Abu Hayyan Al-Tawhidi.

3- His doubts about (The Glossary of Writers by Al-Yaqut Al-Hamawi published by Margoliouth), as the publisher added biographies from other books into the glossary, violated the condition of the author, and did not mention many biographies originally available. Dr. Mustafa Jawad was able to gather forty-six of the unmentioned from other biography books in which they citied from Al-Yaqout. As days came and went the validity of his skepticism in everything we presented was proven.

May Allah have mercy on Dr. Mustafa Jawad, raise his status, and reward him for what he wrote.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الرجال الكبار يخلقون مستقبلهم بأيديهم ويُذلّلُون المصاعب ويقهرون المستحيل، لا يثنيهم الفقر ولا تردّهم الحاجة ولا تصدّهم العقبات، فيواصلون شوطهم حتى يصلوا إلى غاياتهم ويحقّقوا آمالهم وينالوا ما يبتغون، وكان شيخنا الدكتور مصطفى جواد من أولئك الأفذاذ والعظماء، إذ خطّ لنفسه منهجاً علميّاً فريداً فضلاً عمّا اشتهر به من موسوعيّة ثقافيّة تكاد تكون نادرة في عصرنا.

فكانت سيرته الشخصيّة، وانجازاته العلميّة حقلاً خصباً للدراسات والأبحاث، وقد دوّن فيها الباحثون كتباً وبحوثاً ومقالاتٍ عدّة، لكن هذا لا يمنعني من أن أدلي بدلوي في الكتابة عن هذه الشخصيّة المتميزة، وأحسب ذلك واجباً عليّ كحقّ من حقوق التلمذة على يديه.

وحينما عزمت أن أكتب عن علّامة العراق وددت أن أقف عند مزيّة بارزة التصقت بمنهج الدكتور مصطفى جواد بل بشخصيّته العلميّة، وهي الشكّ في عدد من النصوص ومحاكمتها، وذلك لا يتأتّى إلّا لمن حاز رصيداً علميّاً ثرّاً، إضافةً إلى مكنة فائقة في التحرّي والنقد، غايته في ذلك الوصول إلى الحقيقة العلميّة، ولا يضيره إن قاده الشك إلى نتائج غير دقيقة في بعض الأحيان، فنجده يصرّح بذلك، ويسعى مرّة أخرى سالكاً البحث والتحرّي سبيلاً للكشف عن الحقيقة، متوسّماً بذلك تواضعاً علميّاً ما عدنا نشهده في الكثير من أعلام هذا الزمان.

ولذلك أوجزت هذا البحث في محورين رئيسين هما:

أولاً: حياته:

وُلد مصطفى بن جواد بن مصطفى في محلّة (عقد القشل) بالجانب الشرقيّ من

بغداد، وكان أبوه (الأسطة جواد) خيّاط الجُبب في سوق الخيّاطين أحد اثنين اشتهرا بجودة خياطة الجُبب في العراق، وكان يقصده زبائنه من خارج بغداد، وظلّ يعمل في محلّه حتى كُفَّ بصرُه، واشتهر صُنّاعُهُ من بعده.

خَلَّفَ والده ابنين اثنين ؛ الأكبر (كاظم) والأصغر (جواد) الذي سماه إحياءً لاسم أبيه والتزاماً بوصيّته في إحياء ذكره.

واختُلف في سنة مولده ؛ فذُكر أن ميلاده بحساب الجُمَّل يكون العبارة التركيّة (أوج يوزا يكرمي أيكي) وتقابل سنة ١٣٢٢هـ، الموافقة لسنة ١٩٠٧-١٩٠٨م، وذكر الأستاذ سالم الآلوسيّ أنّه وُلد في سنة ١٩٠٤م.والصحيح أنّ الرجل لم يكن متثبّتاً من سنة ميلاده، وهي في العقد الأول من القرن العشرين.

وأصله من (قره تبة) من عشيرة سرايلي، وهي كما يقول الأستاذ أحمد زكي الخيّاط: إنّها من كلمة (آق سراي).

انتقل مع أبيه إلى دلتاوة (الخالص)، ودخل كُتّاب (المُلّة صفيّة)؛ ليتعلّم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم، ودخل المدرسة الابتدائيّة في دلتاوة، وظلّ مواظباً على الدراسة حتى دخول الجيش البريطانيّ ملاحقاً الجيش العثمانيّ المنسحب نحو الشمال، وكان يومها في الصف الثالث الابتدائيّ.

ويتوفى والده في سنة ١٩١٧م، ويكفله صهره الذي يُقيم في دلتاوة، ويستعمله في رعي غنمه، وتهيج حميّة أحد أبناء عمومته، فيبعث بمَن يأخذه إلى بغداد في سنة ١٩١٨م، ويرعاه أخوه الأكبر (كاظم)، ويدخل المدرسة الجعفريّة الأهليّة، ثمّ يتركها بسبب الفقر، ليدخل في مدرسة باب الشيخ الابتدائيّة الحكوميّة، ثمّ يعود بعدها ثانية إلى دلتاوة؛ ليكمل الدراسة الابتدائيّة فيها سنة ١٩٢٠م.

وشجعّه الأستاذ أحمد زكي الخيّاط مُدرّسه في المدرسة الجعفريّة على دخول دار المعلمين الابتدائيّة، وكان متهيّباً متلكّئاً حتى أقنعه، وقُبل بعد امتحانٍ ظهر فيه تفوّقه، فانتظم في عداد طلاب الصف الأول سنة ١٩٢١م، وفي دار المعلمين الابتدائيّة تولّاه

بالتوجيه والرعاية أساتذته: طه الراويّ، وسعيد فهيم المصريّ، وأميل ضومط اللبنانيّ، ومدير الدار الأستاذ يوسف عزّ الدين الناصريّ التكريتيّ.

تخرّج في دار المعلمين الابتدائيّة سنة ١٩٢٤م، ليُعيَّن معلّماً في مدرسة الناصريّة الابتدائيّة، وكان مديرها عبد المجيد زيدان، ويزور ساطع الحصريّ مدرسته -وكان مفتّشاً عامّاً في وزارة المعارف- فينصحه بترك نظم الشعر.

وفي السنة الثانية من سِني عمله كان مدير مدرسته عزيز سامي ؛ الذي اختلف معه في بداية الفصل الدراسي الثاني، وانتقل بسببه إلى مدرسة السيف بالبصرة ليُكمل فيها السنة الدراسيّة، ثمّ يُنقل بعدها إلى مدرسة الكاظميّة فمدرسة دلتاوة. واختاره أستاذه يوسف عزّ الدين الناصريّ للتحرير في وزارة المعارف؛ فينتقل للسكن ببغداد، وبعد ذلك نُقل معلّماً في المدرسة المأمونيّة بديلاً عن الشاعر المعروف محمّد مهدي الجواهريّ، وفي أثناء تدريسه في المدرسة المأمونيّة نشر كتاب (الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة) المنسوب إلى ابن الفُوَطيّ.

واستقر الأستاذ مصطفى في بغداد، وتعرّف إلى الأب أنستاس ماري الكرمليّ، فصاحبه وصار يكتب في مجلّته المعروفة (لغة العرب) التي كان يصدرها منذ سنة ١٩١١م، والتي احتجبت في سنوات الحرب العالمية الأولى، وعاودت الظهور بعد انتهاء الحرب، واستمرت في الصدور حتى سنة ١٩٣١م، فكان قد صدر منها تسع مجلّدات، وقد بدأ الكتابة فيها منذ سنة ١٩٢٨ م ؛ فكتب في مجالات اللغة والأدب والمصطلحات والتأريخ العراقيّ والبلدان، وانتُدب للكتابة في اللغة؛ ليُتمّم الكلام على اللغة العامّيّة العراقيّة بعد امتناع الشاعر معروف الرصافي من الكتابة في المجلّة، كما نشر في المجلّة روايةً عصريّة، وقصةً شعريّة، وقصةً قصيرة.

وفي أثناء عمله مع الأب أنستاس الكرمليّ انتفع بمكتبة الأب العامرة بنوادر الكتب المخطوطة، والمطبوعات النادرة، وأمّات المصادر والمراجع. فانكَبَّ عليها وأفاد منها، كما أفاد من خبرة الأب ومعارفه وعلمه وفضله حتى فات أستاذه وفاقه واستظهر عليه، وبان فضله في المناقشات اللغويّة التي تدور في مجلسه، وتجاوزت ذلك إلى

صفحات المجلّات والصُّحف.

كما كان من حُضّار مجلس الجمعة الذي يعقده الأب أنستاس في دير الآباء الكرمليِّين قرب سوق الغزل ببغداد، ويحضره صفوة رجال الفكر والأدب، وكان يزوره عدد من المستشرقين والرحّالة ممّن يزورون العراق ويقصدون الأب الكرمليّ؛ ومنهم المستشرق الفرنسي لويس ماسنيون، وكثيراً ما كان يستعين الأب أنستاس أو زُوّاره بالأستاذ مصطفى حين تعضل عليهم قضية في الأدب أو اللغة أو التأريخ ليحلّ مشكلها ويكشف غامضها.

ثمّ ينشر الجزء التاسع من تأريخ (الجامع المختصر من عيون التواريخ وعيون السير) لابن الساعي المؤرّخ البغداديّ المشهور، فيشتهر الرجل، ويشجّعه بعض أصدقائه في سنة ١٩٣٤م على الالتحاق بالبعثة العلميّة، فيلقى صعوباتٍ كادت تصدّه عنها لولا تشجيع الأساتذة جعفر الخيّاط وعبدالكريم الأزريّ، ومساعدتهم إيّاه، وتقديمه إلى وزير المعارف السيّد عبد المهدي المنتفكيّ، وكان مقرَّراً له أن يدرس الآثار في أميركا، فوجد الطريق طويلاً والبلد بعيداً، ثمّ إنّه قد تزوّج ورُزق بطفلين (جواد) و (نزهة)، فغيّر وجهة دراسته إلى فرنسا، وأُرسِل أولاً مستمعاً في كلية الآداب بجامعة القاهرة ليتعلّم الفرنسية.

وأراد الدخول إلى جامعة السوربون الفرنسية، فلم تلقَ شهادة دار المعلمين العراقيّة منهم قبولاً، فاستعان بمستندات علميّة أخرى؛ هي بعض جهوده في النشر والكتابة، فقدّمها بمساعدة المستشرق لويس ماسنيون، فقُبل ثمّ أعدّ رسالته بعنوان (سياسة الدولة العباسيّة في أواخر عصورها).

وفي باريس تعرّف على (الميرزا محمّد القزوينيّ) أحد رجال العلم الأعلام الذين سكنوا باريس منذ سنوات طويلة، والتفّ حوله المستشرقون يستفيدون منه وينهلون من علمه، وكان مُلمّاً باللغات الشرقيّة؛ من عربيّةٍ وفارسيّة وتركية، عارفاً بها، كما كان مُلمّاً بلغات أوربيّة كثيرة، وكان أحد أعضاء مؤتمر المستشرقين بـ(أكسفورد)، وأفاد منه المستشرق الإنكليزيّ (براون) في تأريخه المشهور، كما أفاد منه (ماسنيون)،

فاتّخذه الدكتور مصطفى جواد صديقاً؛ فكان يؤمّ مكتبته التي قرأ فيها أمّات المظانّ والمخطوطات النادرة.

إنّ رعاية (الميرزا محمّد القزوينيّ) جعلت منه اسماً علميّاً معروفاً في الأوساط الجامعيّة والعلميّة بباريس؛ فأفاد منه المستشرقون والباحثون فيما كان يستغلق عليهم في أبحاثهم، الأمر الذي دعا المستشرق ماسنيون إلى أنْ يكتب إلى وزارة المعارف العراقيّة، شاكراً لها أنّها أرسلت في بعثتها العلميّة رجلاً كمصطفى جواد تتعلّم منه الجامعة.

أنهى الدكتور مصطفى ثلاث سنوات وهي مدّة بِعثته في فرنسا، ولَمّا ينهِ دراسته فعاد إلى العراق، ولم تُمدّد وزارة المعارف بِعثته لولا وساطة السيّد عبد المهدي المنتفكيّ، فعاد وقد مدّدتْ بعثته سنتين أكمل بها دراسته، وتُعلن الحرب العالميّة الثانية، وتقبل الجامعة أطروحته إلّا أنّه لم يتمكّن من مناقشتها، ولا من طبعها وترجمتها.

وعاد إلى بغداد وبقي أشهراً من دون تعيين، وبعد عناء عُيّن مدرّساً في دار المعلمين العالية (كلية التربية) وذلك في سنة ١٩٣٩م، ودُعي لتعليم الملك فيصل الثاني اللغة العربية من القراءة الخلدونيّة، فعلّمه القراءة والكتابة، وفي أثناء ذلك انتقل إلى مديرية الآثار، ثمّ عاد بعدها إلى التدريس في دار المعلمين العالية.

وحين أُسّس معهد الدراسات العليا في تموز سنة ١٩٦٢م أُنيطت به عمادته، حتى سنة ١٩٦٣م؛ إذ أُعيد إلى كلية التربية التي بقي فيها حتى مرضه، فأُعفي من التدريس ليصبح أستاذاً متفرّغاً في نهاية سنة ١٩٦٧م.

وفي خلال عمل الأستاذ مصطفى جواد في كلية التربية كان يدرّس في كلية الشرطة ومعهد الدراسات الإسلاميّة العليا، وفي أثناء ذلك نشر عدداً كبيراً من الدراسات والأبحاث المهمّة في مجلّات: المعلم الجديد، و مجلّة غرفة تجارة بغداد، ومجلّة المجمع العلميّ العراقيّ، ومجلّة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، ومجلّات: الأستاذ، والمقتطف، والهلال، والمعرفة [المصريّة]، والرسالة، ومجلّة الجامعة

الأمريكيّة [بيروت]، والأقلام، والعربيّ، والمناهل، والتراث الشعبيّ، والاعتدال، والبيان [النجفيّة]، وغيرها.

وفي الصحف العراقية مثل: العراق، والعالم العربيّ، والنصر، والبلاد، والأخبار، وبغداد، والأيام، والفجر الصادق، والهاتف، والنهضة، فضلاً عن أحاديثه الإذاعيّة النفيسة والندوات التلفزيونيّة التي كان يساهم فيها، وغيرها ممّا يصعب الإحاطة والإلمام بها، إضافةً محاضراته وأحاديثه ومقالاته وتعقيباته التي يمكن أن تؤلّف كتباً كثيرة كبيرة مهمّة.

وأُصيب في أواخر أيامه بمرضٍ في القلب أنهاه، فودّع عشية يوم الأربعاء الثامن من شوال سنة ١٣٨٩هـ / السابع عشر من كانون الأول سنة ١٩٧٩م، وشيّعته إلى مثواه الأخير الحكومة العراقيّة وعلى رأسها أحمد حسن البكر، والوزراء ورجال العلم والأدب والفكر، وطُلّابه ومحبّوه من أبناء الشعب، ودُفن في مقبرة وادي السلام في النجف الأشرف، وحزنت عليه الأوساط العلميّة والأدبيّة، والمجامع العلميّة واللغويّة، ورثاه الشعراء والأدباء، وكُتبت عنه الرسائل العلميّة والكتب الكثيرة.

ثانياً: فلسفة الشك في أبحاثه:

وإذ أفكّر في الكتابة عن شيخي المرحوم مصطفى جواد أضع نصب عيني الببليواغرافيّات المتخصّصة التي رصدت آثاره المطبوعة والمخطوطة والكتب المؤلّفة عنه، وهي:

١- الجهود العلميّة للعلّامة الدكتور مصطفى جواد، إعداد: عبد الزهرة هامل غياض، مراجعة وتقديم: ناجية عبد الله إبراهيم. مطبعة شفيق، (منشورات بيت الحكمة)، بغداد، ٢٠١١م.

٢- مصطفى جواد،حياته وآثاره. تأليف: نافع عبد الجبار علوان، مطبعة دار التضامن، بغداد، د.ت.

٣- مصطفى جواد وجهوده اللغويّة. تأليف: محمّد عبد المطلب البكّاء. ط٢ مزيّدة، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد، ١٩٨٧م.

٤- مصطفى جواد فيلسوف بغداد وخُططيّ بغداد الفرد. تأليف: وحيد الدين بهاء الدين، ط١، المكتبة الأهليّة، بغداد، ١٩٧١م.

أقول: ولئن نرصد له وعنه ما نستطيع رصده خير من أن نتركه تتناهبه الأيدي ويطويه النسيان وتَعاقُب السنين، رحم الله أبا جواد بكلّ حرف كتبه في خدمة لغة القرآن الكريم.

كان الدكتور مصطفى ذا فكر لَمّاح ونظر دقيق، حاكَم النصوصَ التي كان يقرأها إلى العقل، فهو لا يقرأ النصّ حقيقة مُسلّماً بها، بل كان يعرضها على العقل فما وافق العقل أثبته، وما يبعث على الشك اطَّرَحَهُ ولَفظهُ، فهو من أتباع منهج ديكارت في الشكّ، و«الشكّ المنهجيّ عند ديكارت هو الطريقة الفلسفيّة الموصِلة إلى اليقين»[١]، قال ديكارت: «ينبغي لي أن أرفض كلّ ما يُخيّل إليّ أنّ فيه أدنى شكّ ؛ وذلك لأرى هل يبقى لدي بعد ذلك شيء لا يمكن الشكّ فيه أبداً».[٢]

وهذا شبيه بقول الغزاليّ: «فقلتُ في نفسي: أولاً إنّ مطلوبي العلم بحقائق الأمور، فلابدّ من طلب حقيقة العلم ما هي، فظهر لي أنّ العلم اليقينيّ هو الذي ينكشف فيه المعلوم انكشافاً لا يبقى معه ريب، ولا يقارنه بإظهار بطلانه، مثلاً من يقلب الحجر ذهباً والعصا ثعباناً لم يورث ذلك شكّاً وإنكاراً»[٣].

ومنهج الشكّ واضح في أبحاث الدكتور مصطفى ودراساته منذ شبابه، كما أنّ دراسته في فرنسا واطّلاعه على مناهج الغربيّين في البحث والدراسة، وبِمَلَكَةٍ كانت له، وصدق حدسه وفراسته فيما شكّ فيه وكتب عنه رسّخ هذا المنهج لديه، فلم يبنِ شكّه على وهمٍ أو فراغ بل بناه على حجج وقرائن أثبتت الأيام صدقها ورسوخها. وسنقف عند ثلاثة أبحاثٍ له اعتمد فيها هذا المنهج وصدَق فيها ظنّه، وهي:

١-شرح ديوان المتنبي للعكبريّ.

---

(١) المعجم الفلسفيّ: جميل صليبا: ١/ ٧٠٥.

(٢) المعجم الفلسفيّ: ١/ ٧٠٥.

(٣) المنقذ من الضلال: الغزاليّ: ٥٩، المعجم الفلسفيّ: ١/ ٧٠٥-٧٠٦.

٢-حكاية أبي القاسم البغداديّ.

٣-الضائع من معجم الأدباء لياقوت الحمويّ.

١-شرح ديوان المتنبي للعكبريّ:

كانت دراسة الأستاذ مصطفى جواد التي شكّ فيها بنسبة شرح (التبيان) المنسوب إلى العكبريّ من أوائل دراساته التي اتّخذ فيها الشكّ وسيلةً للوصول إلى الحقيقة، وقد نشرها وهو لمّا يزل طالباً للدكتوراه في باريس، ولم يبنِ شكّه على فراغ؛ فنشر مقالةً بعنوان (أشَرحُ الكورانيّ الإربليّ أم العكبريّ الأزجيّ؟) نشرها في مجلّة الثقافة [المصريّة] التي تصدرها لجنة التأليف والترجمة.(١)

ولنتابع مسيرة الدكتور مع عددٍ من دراساته التي اتّخذ فيها الشكّ وسيلةً للوصول إلى اليقين، فلم يُرزق ديوان شاعرٍ عربيّ ما رُزق به ديوان أبي الطيِّب المتنبي من اهتمامٍ وعناية وحظّ؛ لأنّه يلامس النفس البشريّة وأحاسيسها، حتى قال الثعالبيّ: «وقد ألّفت الكتب في تفسيره وحلّ مُشكله وعويصه، وكثُرت الدفاتر في ذكر جيّده ورديئه» وقال ابن خلّكان: «واعتنى العلماء بديوانه فشرحوه، وقال لي أحد المشايخ الذين أخذت عنهم: وقفتُ على أكثر من أربعين شرحاً ما بين مطوّلات ومختصرات، ولم يُفعَلْ هذا بديوان غيره، ولا شكّ أنّه كان رجلاً مسعوداً، ورُزق في شعره السعادة التامّة»، ويذكر حاجي خليفة في كتابه (كشف الظنون) خمسة عشر شرحاً لديوان المتنبي مع ذكر مؤلّفيها، ولم يذكر لأبي البقاء العكبريّ شرحاً لديوان المتنبي، وإنّما ذكر له تأليفاً في إعراب الديوان، قال: «وأبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبريّ الحنبليّ النحويّ المتوفّى سنة ٦١٦هـ ست عشرة وستمائة، ألّف في إعرابه كتاباً» فالتبيان إنّما هو في إعراب القرآن ليس غير.

وسرد الصفديّ تآليف العكبريّ؛ فعدّ بينها (شرح شعر المتنبي)، قال مصطفى جواد: «وكيفما كان الأمر فمن السهل أن يلتبس كتاب (إعراب شعر المتنبي) و (شرح

(١) ينظر أشَرح الكورانيّ الإربليّ أم العكبريّ الأزجيّ؟: مصطفى جواد: ٤٩-٥٢.

شعر المتنبي)؛ لأن الإعراب ربما يتناول المعنى، والشرح ربما يتناول الإعراب».

وينقل السيّد عليّ خان المعروف بابن معصوم مؤلّف (سلافة العصر) في باب التكرار من كتابه (أنوار الربيع في علم البديع) بعد أن يُورد قول المتنبي:

العارِضُ الهَتِنُ ابنُ العارضِ الهَتِنِ ابـ[م]
ـنِ العارِضِ الهَتِنِ ابنِ العَارِضِ الهتنِ

ما نصّه: «قال العكبريّ في شرحه: سمعتُ شيخي أبا الفتح [نصر الله بن محمّد بن الأثير الجزريّ] يقول: إن كان هذا من العيّ، فحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصله، فقد قال: (الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم)[١]، وهذا القول وارد في الشرح المعروف بشرح العكبريّ إلاّ أنّ ابن معصوم تصرّف به بعض التصرّف».[٢]

والظاهر أنّ ابن معصوم نقل من نسخة الشرح المنسوب إلى العكبريّ، وبقيتْ بعد ذلك حتى طُبعت في الهند سنة ١٢٦٠هـ ولا يظنّ الدكتور مصطفى أنّ الذي نسب الشرح إلى العكبريّ من الهنود ؛ لأنّ في دار الكتب الوطنيّة بباريس نسخةً من هذا الشرح رقمها (٣١٠٥) من العربيّات غفل من اسم المؤلّف؛ لأنّ الورقة الأولى من الكتاب قد سقطت أو قُطعت، وأنّ الشارح لم يقل في أوّله (قال فلان) يعني نفسه، فلعلّ بائعها أو مهديها اختار لها اسمَ عالمٍ كبير؛ هو أبو البقاء العكبريّ؛ لأنّه قرأ في ترجمة العكبريّ أنّه شرح شعر المتنبي[٣].

كما أنّ فريقاً من المؤلّفين كانوا يقَصّرون في إثبات أسمائهم في كتبهم وآثارهم، أو يذكرونها في أول الكتاب أو في أثنائه، فإنْ ذهب أول الكتاب جُهل اسم مؤلّفه، وقد يكون ذهاب اسم المؤلّف على يد منافسٍ أو خصم أو مبغض، فكان تراثنا نهباً مضاعاً[٤].

---

(١) أنوار الربيع في انواع البديع: ابن معصوم المدنيّ: ٣٤٨/٥.
(٢) شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: مصطفى جواد: ٤٠
(٣) ينظر شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: ٤٠.
(٤) ينظر شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ:٤٠.

وذهبت الظنون في الدكتور مصطفى فيمَن يكون المؤلِّف؛ فاتّخذ من القلب في الأسماء وسيلةً لمعرفته فلعلّه تصحّفٌ من (أبي عبدالله الإربليّ)، فهذا الاسم قريب من (عبدالله بن الحسين العكبريّ)، وكلاهما كان معنيّاً بديوان المتنبي، وينقل قول ابن جُماعة في التعليقة: «هو أبو عبدالله بن الحسين بن إبراهيم بن الحسن الهذبانيّ، وقيل الكورانيّ الإربليّ... وكان أديباً فاضلاً عالماً بالمقامات والحماسة وخُطب ابن نباتة وديوان المتنبي، مولده سابع عشر ربيع الأول سنة ثمان وستين وخمسمائة، وتُوفي يوم الجمعة ثالث ذي القعدة سنة ست وخمسين وستمائة بدمشق».

وقال الذهبيّ: «عُنِي عناية وافرة بالأدب، وحفظ ديوان المتنبي»[١].

لقد نفى الدكتور مصطفى نسبة شرح ديوان المتنبي إلى العكبريّ؛ لأنّ خلو النسخة من اسمه لا يستلزم أن لا يكون في المخطوطات نسخة أخرى أو نُسخ أخرى عليها اسم المؤلِّف، وهنا ذكر أدلّة النفي، وهي:

١-قال الشارح في أول الديوان: «أمّا بعد، فإنّي لَمّا أتقنتُ الديوان الذي انتشر ذِكره في سائر البلدان، وقرأته قراءة منهم وضبط على الشيخ الإمام أبي الحرم مكّي بن ريّان الماكسينيّ بالموصل سنة تسعٍ وتسعين وخمسمائة، وقرأته بالديار المصريّة على الشيخ أبي محمّد عبد المنعم بن صالح التيميّ النحويّ...»[٢].

وأبو الحرم مكّي الماكسينيّ الذي ذكره نحويّ ضرير مشهور تُوفّي بالموصل سنة ٦٠٣هـ، وترجمته في معجم الأدباء ووفيَات الأعيان وتأريخ الإسلام ونكت الهميان وبغية الوعاة، وغيرها من كتب التراجم، وكان معاصراً لأبي البقاء العكبريّ؛ هو بالموصل والعكبريّ ببغداد، ولم يكن شيخاً للعكبريّ في علمٍ من العلوم ولا سمع منه[٣].

والشيخ عبد المنعم بن صالح المعروف بالإسكندرانيّ كان علّامَة ديارِ مصر في النحو، وأكثر عن ابن بري، وروى ديوان ابن هانئ المغربيّ بسندٍ غريب، وُلد يوم

(١) تاريخ الإسلام: الذهبي: ٣٠٨/١٤.

(٢) شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: ٤٣.

(٣) ينظر شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: ٤٣.

الثلاثاء السادس عشر من شعبان سنة ٥٤٥هـ، وتُوفّي في ليلة الثالث والعشرين من ربيع الأول سنة ٦٣٣هـ،... ودُفن بقرب ضريح الإمام الشافعيّ.

قال مصطفى جواد: فيظهر من ترجمة الإسكندرانيّ أنّه يمكن أن يكون تلميذاً للعكبريّ؛ لأنّه وُلد سنة ٥٤٥هـ وتُوفّي سنة ٦٣٣هـ، والعكبريّ وُلد سنة ٥٣٨هـ وتُوفّي سنة ٦١٦هـ[١].

ثمّ إنّ الإسكندرانيّ لم يدخل العراق والعكبريّ لم يدخل مصر، فكيف يكون أبو البقاء العكبريّ شارحاً للديوان وشيخه عبد المنعم الإسكندرانيّ شيخاً لشارح الديوان؟ فهذا من الأمور المستحيلة.

٢-إنّ شارح الديوان المنسوب إلى العكبريّ ينقل في موضعٍ:«سمعت شيخي أبا الفتح نصر الله بن محمّد الوزير الجزريّ يقول في شرح البيت الذي مرّ ويحوي تكراراً: إن كان هذا عياً فحديثُ النبيّ (عليه الصلاة والسلام) أصلُه...»[٢]، وشيخ الشارح هذا هو ضياء الدين أبو الفتح محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشيبانيّ الجزريّ المعروف بابن الأثير مؤلّف (المثل السائر) ومولده سنة ٥٥٨هـ، وتُوفي سنة ٦٣٧هـ ترجم له: ابن خلّكان، وابن الفُوَطيّ، وابن تغري بردي، والسيوطيّ.

فكيف يكون ابن الأثير شيخاً لأبي البقاء العكبريّ، وقد وُلد بعد ولادة أبي البقاء بعشرين سنةً، وتُوفي بعد وفاته بثلاثٍ وعشرين سنةً ؟ ثمّ إنّه لم يُذكر في سيرة العكبريّ إشارة إلى أنّه أخذ من أحد أبناء الأثير الثلاثة، ولذا فمن المحال أن يكون أبو البقاء العكبريّ مؤلِّفاً لشرح الديوان[٣].

٣-والدليل الثالث قول الشارح في شرح بيت المتنبي:

يدبر الأمر من مصرٍ إلى عدنٍ إلى العراق فأرض الروم والنّوبِ

---

(١) ينظر شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: ٤٤.

(٢) شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: ٤٥.

(٣) ينظر شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: ٤٥.

قال مصطفى جواد: «والذي ذكره أبو الطيّب لم يملكه وما تأمّر فيه سوى الملك الكامل محمّد بن أبي بكر بن أيوب؛ فإنّه ملك اليمن كلّه، وكذلك مصر وأعمالها، والشام وأعمالها، وخطب له بالموصل وهو أول أعمال العراق، وكان أمره فيها ويدبرها، وملك آمد وهي أول أعمال الروم»[١].

وأسلوب الشارح في ذكر سعة ملك الملك الكامل يدلّ على أنّه متأخر زمانه عن زمن أبي البقاء العكبريّ.

٤-والدليل الرابع ذو صلة بسابقه ؛ فقد قال الشارح في شرح بيت المتنبي:

أَنساعُها ممغوطةٌ وخِفافُها

... قال الشيخ عبد المنعم بن صالح النحويّ عند قراءتي عليه هذا الديوان وقد وصلت إلى هذا البيت: «سألني الملك الكامل أبو المعالي محمّد بن أبي بكر بن أيوب ملك الديار المصريّة والشام والحرمين عن هذا البيت..» والملك الكامل وَلِيَ المُلكَ سنة ٦١٥هـ، أي قبل وفاة أبي البقاء العكبريّ بعدّة أشهر، وهذا لا يوافق مضمون الحكاية، وهذا يحيل أن يكون العكبريّ الشارح للديوان[٢].

٥-والدليل الخامس هو أنّ الشارح كان بصيراً ولم يكن ضريراً كأبي البقاء العكبريّ، فقد قال في الشرح: «قال الشريف هبة الله بن عليّ بن محمّد الشجريّ العلويّ في الأمالي له ونقلتُه بخطّي...» ومن المعلوم أنّ الضرير لا يقول: «ونقلتُه بخطّي»، فالشارح غير العكبريّ بموجب هذا الدليل[٣].

٦-والدليل السادس هو أنّه ورد في الديوان ما يدلّ على أن الشارح دخل إلى الموصل أو كان من أهلها، وانحدر إلى بغداد ثمّ انتقل إلى الكوفة طالباً للعلم أو

(١) شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: ٤٥، وينظر النجوم الزاهرة: ٦/ ٢٧٩.

(٢) ينظر شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: ٤٦

(٣) شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: ٤٦.

مسافراً إلى بلاد الشام أو بلاد الحجاز، قال في شرح قول المتنبي:

فإن يَكُنِ المَهديُّ مِنْ بَانَ هَديُهُ
فَهذا، وَإلّا فَالهُدَى ذَا، فَمَا المَهدِي ؟

ما نصّه: «وذهب قوم إلى أنه مُعَيَّن؛ وهو محمّد بن الحسن العسكريّ، وأنّه اختفى وهو صغير في سرداب دار أبيه بسرّ من رأى، والدار الآن مَشهد يُزار، وقد زرته في انحداري من الموصل إلى بغداد...»

وقال الشارح في قول المتنبي:

وَرَدْنَا الرُّهَيمَةَ فِي جَوزِه وَبَاقيهِ أكْثَرُ مِمّا مَضَى

والرُّهَيمَةَ: موضع بقرب الكوفة... وقال بعضهم: الرُّهَيمَةَ: قرية عند الكوفة، وهو الصحيح؛ لأنّي رأيت بالكوفة جماعة يُنسبون إليها، ولكنّها خربت في الأربعمائة...

ومن المعلوم أنّ أبا البقاء العكبريّ لم يكن من أهل الموصل، ولا دخلها ولا دخل الكوفة، فكيف يكون الشارح لهذا الديوان ؟[1]

٧- والدليل السابع على نفي الشرح للعكبريّ هو أنّ لمؤلِّفه كتابين في النحو لم يُذكرا في كتب أبي البقاء العكبريّ ولا في كتب غيره، وذلك ممّا يدلّ على أنّ شارح الديوان كان محدوداً في ذكر التأريخ لتآليفه ولم يذكرها، قال في الكلام على (كلا) ما نصّه: «وقد استوفينا هذا بأبسط منه في كتابنا الموسوم بـ(نزهة العين في اختلاف المذهبين)» وقال في الكلام على مسألةٍ أخرى: «وقد بيّناه في كتابنا الموسوم بالـ(روضة المزهرة)»[2].

قال مصطفى جواد: وهذان الكتابان لم يُذكرا في: (كشف الظنون)

قال الدكتور مصطفى جواد: هذه هي الأدلة التي استطعنا أن نقيمها على نفي

(١) ينظر شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: ٤٦-٤٧.

(٢) شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: ٤٧.

كون الشرح المعروف بـ(شرح العكبريّ) من تأليف العكبريّ، وهي أدلّة جمعناها في أثناء تصفّحنا للشرح المذكور، ولو كان ثَمّ متّسَعٌ من الوقت، وقرأناه قراءة ترتيب وتعقيب لزادت عندنا الأدلّة زيادة لا نعلم مقدارها[١].

بقي أن نعرف الأديب الذي يستحق أن يُنسب إليه هذا الشرح، ولا نقطع به قطعاً، فإنّ النفي قد استكملت أدلّته، ولعلّ الأيام والأعوام تُقدّم لنا تصريحاً قاطعاً ودليلاً ناصعاً على تحقيق اسم الشارح.

ويحسن بنا أن نعرض لأشهر الأدباء في هذا العصر، ثمّ نُبدي رأينا في نسبة الشرح لأحدهم، وقد قصرنا القول على الذين رأوا العراق والشام ومصر، وأمّا من أقام في بلده أو قطره فلن نعرض لحاله، لأنّ الشارح -كما مرّ بنا من القول- ساحَ أو ارتحل من الموصل وما يجاورها إلى الشام ومصر، أو فعل العكس.فنقول:

١- وأوّل الذين ظننا جواز نسبة الشرح إليهم: ابن الخباز شمس الدين أبو عبدالله أحمد بن الحسن بن أحمد الموصليّ النحويّ، المُتوفّى سنة ٦٣٩هـ.

ولكننا ننزل عن القول؛ لأنّ ابن الخباز كان ضريراً، مع أنّنا نقلنا في الأدّلة النافية أنّ الشارح كان بصيراً على الحقيقة ناقلاً بقلمه لما يقرأه[٢].

٢- إسماعيل بن حامد بن عبد الرحمن القوصيّ الأنصاريّ الخزرجيّ، قال الذهبيّ: «إنّه رَوى عن أبي الحرم مكّي بن ريّان النحويّ الماكسينيّ» استاذ شارح (ديوان المتنبي)، ولكن لم يذكر لنا أحدٌ أنّه ألّف في النحو، ولا اشتغل بديوان المتنبي، فلا تجوز نسبة الشرح إليه[٣].

٣- الكمال أبو البركات المبارك بن حمدان الموصليّ المُتوفّى سنة ٦٥٤هـ مؤلّف

---

(١) ينظر شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: ٤٧.

(٢) ينظر أشَرح الكورانيّ الإربليّ أم العكبريّ الأزجيّ؟: ٥٢.

(٣) ينظر أشَرح الكورانيّ الإربليّ أم العكبريّ الأزجيّ؟: ٥٢، شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: ١١٠.

(عقود الجمان في شعراء الزمان) قال اليافعيّ في تأريخه (مؤلِّف غربال الزمان في وفيَات الأعيان) قال في وفيَات سنة ٦٥٤هـ: «وفيها الكمال أبو البركات المبارك بن حمدان الموصليّ مؤلّف (عقود الجمان في شعراء الزمان)»، وزاد عليه ابن العماد أنّ وفاته كانت بحلب. ولم يُشرْ أحدٌ إلى أنّه ألّف في النحو ولاسيّما شرح شعر المتنبي، فكيف نستجيز نسبة شرح هذا الديوان إليه ؟

٤- الكورانيّ الإربليّ أبو عبدالله الحسين بن إبراهيم الشافعيّ الصرفيّ، ذكر السيوطيّ في (بغية الوعاة): أنّه وُلد في سنة ٥٦٨هـ، وتُوفّي في سنة ٦٥٦هـ بدمشق، وذكر ابن تغري بردي في (المنهل الصافي): أنّه تُوفّي في سنة ٦٥٣هـ، وذكر ابن جماعة الكنانيّ:«وكان أديباً فاضلاً عالماً بالمقامات، والحماسة، وخُطب ابن نُباتة، وديوان المتنبي»، كما أنّه أدرك الملك الكامل الذي ذكره في الشرح، ثمّ أن اسمه يمكن أن يلتبس باسم العكبريّ كما يأتي: (عبدالله... الحسين الكورانيّ الإربليّ) و(أبو عبدالله الحسين العكبريّ الأزجيّ)[١].

وأخيراً رجّح الدكتور مصطفى نسبة الشرح إلى ابن عدلان، اعتماداً على:

جاء في الشرح في بيان قول المتنبي:

تَتَقَاصَرُ الأَفهَامُ عن إدْرَاكِهِ مِثلَ الذي الأفْلاكُ فيهِ والدُّنا

قوله: «قال أبو الحسن عفيف الدين عليّ بن عدلان: الرواية الصحيحة (مثلُ) بالرفع..»[٢] فالشارح إذن هو هذا العالم الذي أثبت اسمه في آخر الشرح على التقريب، وسنرى عن طريق ترجمته أنّ الشرح لا تصحّ نسبته إلّا إليه.

فهو: عفيف الدين أبو الحسن عليّ بن عدلان بن حمّاد بن عليّ الربعيّ الموصليّ النحويّ الإمام العلّامة، وُلدَ بالموصل سنة ٥٨٣هـ أو قبلها، وبها أمضى صباه، ودرس الأدب على أبي الحرم مكّي بن ريّان الماكسينيّ النحويّ المشهور، وقرأ عليه ديوان

(١) ينظر أشَرح الكورانيّ الإربليّ أم العكبريّ الأزجيّ؟: ٥٢.

(٢) شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: ١١٢.

المتنبي، وارتحل إلى بغداد، ومرّ بمدينة سامراء، وكانت قد انتعشت في تلك الأيام كسائر مدن العراق على عهد الخليفة الناصر لدين الله العباسيّ[١].

وأدرك ببغداد محبّ الدين أبا البقاء العكبريّ النحويّ الذي نُسب إليه شرح ديوان المتنبي وهماً أو افتعالاً فأخذ عليه.

ومال إلى الزهد والعبادة، وكتب لنفسه جزءاً من كلام المشايخ والعارفين.

ثمّ ارتحل إلى بلاد الشام مارّاً بالكوفة، وكان يلمّ بدمشق ثمّ يرجع إلى حلب، ولقيَ شمس الدين ابن خلّكان وصاحَبَهُ، وقصد الديار المصريّة، ودرس فيها على عبد المنعم بن صالح التيميّ الإسكندرانيّ، وقرأ عليه ديوان المتنبي، وألّف ابن عدلان شرحاً جسيماً لديوان المتنبي سمّاه (التبيان في شرح الديوان) ؛ وهو مأخوذ من تسمية شيخه أبي البقاء العكبريّ لإعراب القرآن بـ (التبيان في إعراب القرآن)[٢]، وتُوفّي ابن عدلان يوم الجمعة العاشر من شوال سنة ٦٦٦هـ بعد العصر.

ونسبه الأستاذ حسن عريبي الخالديّ إلى زكيّ الدين أبي عليّ الحسن بن عليّ بن أحمد السعديّ العُباديّ الخزرجيّ الأنصاريّ الكوفيّ مولداً ونشأةً، ثمّ البغداديّ ثمّ الموصليّ، ثمّ القاهريّ توطّناً وداراً ووفاةً (٥٤٥ أو ٥٤٧-٦٣٣هـ / ١١٥٠ أو ١١٥٢-١٢٣٦ م)، فهو قد أدرك الملك الكامل الأيوبيّ، وذكر بسطه سلطانه على اليمن...إلخ، ترجم له: المنذريّ في (التكملة لوفيات النقلة) ط ٢، بيروت ٣ / ٥٧٩، والمقريزيّ في(المقفّى): ٣ / ٣٤٨-٣٤٩.

وتكاد تكون هاتان الترجَمَتان متطابقتين، وذكرت الترجَمة أنّه كان سنّي المُعتقد، وأنّه لَمّا أصعد إلى سامراء رأى مقام مَن يزعم الإمامية أنّه إمامهم أنّه اختفى هنا، وأشار إلى أماكن الكوفة ومواضعها، الأمر الذي يؤكّد أنّه كوفيّ، مثل كلامه عن الرُّهَيمَة.

وذكر المنذريّ والمقريزيّ أنّ هذا الشرح لا يتعدّى أن يكون مأخوذاً من شرح

---

(١) ينظر شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: ١١٢.

(٢) ينظر شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: ١١٤.

الواحديّ لديوان المتنبي، ومن المنصف لابن وكيع التنيسيّ، وأشارا إلى شيخين ينقل عنهما، وهُما:

١- ابن الأثير الجزريّ صاحب (المثل السائر) ت ٦٣٧هـ

٢- مكّي بن الريّان الماكسينيّ ت ٦٠٣هـ

وقد سبق إلى هذا الاستنتاج الباحث السعوديّ عبد الرحمن بن إبراهيم الهليل في دراسته المُعنوَنة (التبيان لا للعكبريّ ولا لابن عدلان) الذي نشره في مجلّة (الدراسات اللغويّة) الرياض، المجلد ٣ (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م) ٢ / ١٨٥-٢١٩. وقد اطّلع عليها الأستاذ حسن عريبي مؤخّراً، حين ألمح إليه الأستاذ كيان أحمد حازم يحيى أنّ بحثاً في الموضوع نفسه نُشر لأحدهم في مجلّةٍ جامعيّة سعوديّة، وتوصّل بالمصادفة إلى بحث الأستاذ الهليل.

ويظل الفضل للمتقدّم.

٢-حكاية أبي القاسم البغداديّ:

من الحكايات العجيبة والقصص والمقامات (حكاية أبي القاسم البغداديّ التميميّ)، وهي حكاية منسوبة إلى مؤلِّفٍ خياليّ اسمه: (أبو المطهّر الأزديّ محمّد بن أحمد) من أبناء القرن الرابع الهجريّ، حقّقها وأخرجها للناس المستشرق الألماني (آدم متز) سنة ١٩٠٢ م، وطبعها في هيدلبرج[1].

وهي رسالة قصَرها كاتبها البغداديّ على الحديث عن بغداد، فهي تكشف عن أخلاق البغداديّين على تباين طبقاتهم، وجعل أحداثها مقدّرة على أحوال يومٍ واحد

(١) نشر مصطفى جواد مقالًا بعنوان (حكاية أبي القاسم البغداديّ التميميّ هل هي لأبي حيّان التوحيديّ؟)، في مجلة (الأستاذ) الصادرة عن كلية التربية-جامعة بغداد، مج ١٢، ١٩٦٢-١٩٦٣ م، ص ٣٠٠-٣١٠، وله أيضاً مقال بعنوان: (حكاية أبي القاسم البغداديّ، هل ألّفها أبو حيّان التوحيديّ؟) نشره في مجلة (العرفان)، مج ٤٥، ج ٦،٥، ص ٧٧- ٨٢، وأُعيد نشره في العدد الخاصّ من مجلة العرفان الصادر بمناسبة أسبوع الإعمار في العراق سنة ١٩٥٥م، كما سيأتي ذكره.

من أوّله إلى آخره.

تحدث فيها عن رجل بغداديّ دخل إلى دار في إصفهان وقت الضحى، وقضى فيها نهاره وليله، وغادرها في صباح اليوم التالي، واتّخذ من المقارنة بين إصفهان وبغداد في المكان والحال وسيلةً للحديث عن بغداد، فامتدحها وأثنى على تأنّق البغداديّين في معيشتهم وأمور حياتهم، وهو في كلّ فصلٍ من الرسالة حين يُتمّ حديثاً عن بغداد يعود فيقارن ذلك بما يقابله في إصفهان التي أسرف في ذمّ أهلها، وأقحم بين هذه الفصول فصلاً عن الخيل العِراب في بغداد، وفصلاً عن الشطرنج، وآخر عن السباحة والملّاحين وألفاظهم[١].

قال مصطفى جواد: وكنت قرأت في كتاب (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) أنّ من الأقوال التي قيلت في ابتداع (أدب المقامات) قولاً يَنسب اختراعها إلى أبي حيان التوحيديّ الأديب الوضّاع الكبير، وقد فكرت فيما يجري من تآليف أبي حيّان مجرى المقامات فلم أجد غير (حكاية أبي القاسم البغداديّ)[٢].

وكان الأستاذ يوسف اليان سركيس قد عيّن عصر الحكاية ومؤلّفها بسنة (٣٦٠هـ)، وقد تصحّف عنده إلى (٣٠٦هـ)؛ فبدلاً من أن يكتب (سنة ستين وثلاثمئة) كتب (سنة ست وثلاثمئة) وهذا وَهمٌ ظاهر[٣].

وقد عزاها مؤلّفها إلى رجلٍ مجهول كنّى عنه باسم (أبي القاسم البغداديّ)؛ استنكافاً من أن يُنسب إليه هذا الكلام الماجن؛ كالذي ذكره فيها من شعر الحسين بن الحجّاج، وتلك التعابير البذيئة والسيرة العابثة وذلك العيش الدنيّ، فالمؤلّف مجهول لم تُفصح الكتب والفهارس عن اسمه الصريح، الأمر الذي دعا الأستاذ مصطفى جواد إلى الشكّ فيه، فنشر عنه مقالةً بعنوان:

١- حكاية أبي القاسم البغداديّ. هل ألّفها أبو حيّان التوحيديّ؟ في مجلة (العرفان)

---

(١) ينظر الرسالة البغداديّة: التوحيديّ: ٨.

(٢) ينظر حكاية أبي القاسم البغداديّ التميميّ هل هي لأبي حيّان التوحيديّ: مصطفى جواد: ٣٠٠.

(٣) ينظر حكاية أبي القاسم البغداديّ التميميّ هل هي لأبي حيّان التوحيديّ: ٣٠٠.

[صيدا]، مج ٤٢ (١٩٥٥م) ص٥٦١-٥٦٩.

٢- حكاية أبي القاسم البغداديّ التميميّ. هل هي لأبي حيّان التوحيديّ ؟ في مجلّة (الأستاذ) تصدرها: كلية التربية / جامعة بغداد، مج ١٢ (١٩٦٤م) ص٣٠٠-٣١٠.

وينتقل الدكتور مصطفى جواد بالبحث إلى إثبات نسبة (الحكاية) إلى أبي حيّان التوحيديّ، ويذكر عشرة أدلّةٍ على ما يقول؛ وهي:

١- إنّ كاتبها أديب واسع الاطّلاع على الأدب العربيّ المعروف بالمحاضرات على اصطلاحهم، وقد اشتهر أبو حيّان بطول باعه واتساعه فيه، كما رأينا في كتابه (الإمتاع والمؤانسة) و (البصائر والذخائر) و (الصداقة والصديق)[١].

٢- إنّ أبا حيان جاحظيّ الأسلوب، ميّال إلى الاقتباس من كلام الجاحظ، فهو يقول بعد البسملة بأسطر:«ولعلّي في ذلك كما قال أبو عثمان الجاحظ...» ثُمّ إنّ لأبي حيّان كتاب (تقريظ الجاحظ)[٢].

٣- إنّ كاتبها عاش عيشةً شعبيّة فقيرة وخالط العامّة، فهو يقول: «ثمّ إنّ هذه حكاية رجل بغداديّ كنت أعاشره برهة من الدهر، فيتفق منه ألفاظ مستحسنة ومستخشنة، وعبارات من أهل بلده مستفصحة ومستفضحة، فأثبتها خاطري لتكون كالتذكرة في معرفة أخلاق البغداديّين على تباين طبقاتهم، وكالأنموذج المأخوذ من عاداتهم»[٣].

٤- إن لأبي حيّان ولعاً بالتأليف فيما يصف الأخلاق؛ كالصداقة والصديق، ومثالب الوزيرين، يعني ابن العميد والصاحب بن عبّاد، كما أنّ كتابه (الإمتاع والمؤانسة) يحتوي على كثيرٍ من أخلاق الرجال الذين ذكرهم أبو حيّان[٤].

---

(١) ينظر حكاية أبي القاسم البغداديّ التميميّ هل هي لأبي حيّان التوحيديّ: ٣٠١.

(٢) ينظر: حكاية أبي القاسم البغداديّ التميميّ هل هي لأبي حيّان التوحيديّ: ٣٠١، معجم الأدباء: ياقوت الحمويّ: ١٩٢٣/٥.

(٣) حكاية أبي القاسم البغداديّ التميميّ هل هي لأبي حيّان التوحيديّ: ٣٠١، و حكاية أبي القاسم البغداديّ، هل ألّفها أبو حيّان التوحيديّ؟: ٧٧ .

(٤) ينظر حكاية أبي القاسم البغداديّ التميميّ هل هي لأبي حيّان التوحيديّ: ٣٠١.

٥- إنّ الوضع والاختلاق واضح في هذه القصة، فهو يقول: «هذه حكاية مُقدّرة على أحوال يوم واحد من أوله إلى آخره...»، فهي إذن حكاية مُقدّرة لا حقيقية؛ لأنّ من المحال أنْ يأتي إنسان من الأفعال ما ذكره المؤلّف فيها بيومٍ واحد، أو ليلة واحدة، أو يوم وليلة.

٦- استحالة وجود رجلٍ على الصفات التي ذكرها المؤلّف لرجل الحكاية، يقول: بسم الله الرحمن الرحيم: كان هذا الرجل المجليّ يُعرف بأبي القاسم أحمد بن عليّ التميميّ البغداديّ شيخاً بلحية بيضاء تلمع في حمرة وجهه، ويكاد يقطر منه الخمر الصرف، وله عينان كأنّه يبصر بهما من زجاج أخضر... عيّاراً نعّاراً، زعّاقاً شهّاقاً، طفيليّاً بابليّاً، أديباً عجيباً... هُمَزَةً لُمَزَةً، سبّاباً عيّاباً، معربِداً منذّداً،صِدّيقاً زنديقاً، ناسكاً فاتكاً... آسن من طين السمّاكين، وأنتن من ريح الدبّاغين[١].

٧- إنّ عدّةً من الناس المذكورين في القصة ذُكروا في كتاب (الإمتاع والمؤانسة)؛ كابن الحجاج، والسري الرفاء، والعمّيّ، وأبي صالح الهاشميّ، والعباس بن الأحنف، والواسطيّ وابن نُباتة، وصَلَف جارية ابن عائذ الكرخيّ، ورَوحة المُغنيّة، وحبّابة، وابن سمعون الواعظ، وأبي سليمان المنطقيّ..وغيرهم[٢].

٨- وجود الروح الفلسفيّ في القصة، ومن المعلوم أنّ أبا حيّان كان متفلسفاً أو كثير النقل والتذوق لكلام الفلاسفة ؛ قال: «ولذلك زعمتْ الأوائل أنّ الإنسان إنّما قيل له: (العالم الصغير) سليل العالم الكبير؛ لأنّه يصوّر بيده كلّ صورة، ويحكي بفمه كلّ صوت، ولأنّه يأكل النبات كما تأكل البهائم، ويأكل اللحم»[٣].

٩- إنّ حكاية أبي القاسم مبنية على الخيال والاختلاق، وكان أبو حيّان معروفاً بالاختراع والابتداع والاختلاق ؛ قال ابن حجر العسقلانيّ: «وقد نفاه الوزير المهلبيّ لسوء عقيدته، وكان يتفلسف».

---

(١) ينظر حكاية أبي القاسم البغداديّ التميميّ هل هي لأبي حيّان التوحيديّ: ٣٠٢.

(٢) ينظر حكاية أبي القاسم البغداديّ التميميّ هل هي لأبي حيّان التوحيديّ: ٣٠٢.

(٣) حكاية أبي القاسم البغداديّ التميميّ هل هي لأبي حيّان التوحيديّ: ٣٠٢.

١٠- العاشر وهو أقوى الأدلّة، اشتراك (الحكاية) وكتاب (الإمتاع والمؤانسة) في أمور وأخبار مُعينّة، ووجود تصريح فيهما كليهما، أو أنّ الكاتب أو المتحدّث هو شخص واحد بعينه.

ويقابل الدكتور مصطفى بين نصوص كثيرة من حكاية أبي القاسم البغداديّ وبين أشباهها من كتاب (الإمتاع والمؤانسة)، حتى وجدها مستنسخة منها ومنقولة عنها نقلاً حرفيّاً، مع تغيير طفيف في بعضها أحياناً، وهذه أمثلة على ما قال:

١- قال مؤلّف حكاية أبي القاسم:

أو تشاهد طرب ابن صبر القاضي على غناء دُرَّة جارية أبي بكر الجرّاحيّ من درب الزعفرانيّ إذا غنّت:

لست أنسى لها الزيارةَ لـمّ ... طرقتْنا وأقبلت تتثنّى
طرقتْ ظبيةُ الرُّصافة ليلاً ... فهي أحلى مَن جسَّ عُوداً وغنّى
كم ليالٍ بتْنا نلذّ ونلْهو ... ونُسقّى شرابنا ونُغنّى
هجرتْنا فما إليها سبيلٌ ... غير أنّا نقول: كانت وكنّا

وجاء في (الإمتاع والمؤانسة): ولا طرب ابن صُبْر القاضي قبل القضاء على غناء دُرَّة جارية أبي بكر الجرّاحيّ في درب الزعفرانيّ التي لا تغني في السنة إلّا في رجب إذا غنّت:

لست أنسى لها الزيارةَ لمّا ... طرقتْنا وأقبلت تتثنّى

ويذكر الأبيات الأربعة المذكورة.[1]

وورد في حكاية أبي القاسم: «ولا طرب ابن الحجّاج على غناء قَنْوَة القصريّة وهي جارته ومعشوقته، وله معها أحاديث ومشابكات، ومع زوجها أعاجيب وهتار،

(١) ينظر الإمتاع والمؤانسة: ١/ ٢٧٤.

ومكابدات ومعايرات إذا أنشدت:

يـا ليتنـي أحيـا بقربهمـو فـإذا فقدتُهـم انقضـى بختـي

وثنّت بصوتها الآخر:

هبينـي امـرأً إمّـا بريئـاً ظلمتِه وإمّـا مُسـيئاً قـد أنـاب وأعتبا

وكنـت كـذي داءٍ تبغّـى لدائه طبيبـاً فلمـا لـم يجـدده تطبَّبا

وقال أبو حيان في (الإمتاع والمؤانسة): ولا طرب ابن الحجّاج الشاعر على غناء قَنْوَة البصريّة، وهي جارته وعشيقته، وله معها أحاديث ومع زوجها أعاجيب وهتار ومكايدات، ورمي ومعايرات، وإفشاء نكات إذ أنشدت:

يـا ليتنـي أحيـا بقربهمـو فـإذا فقدتهـم انقضـى بختـي

وذكر الأبيات الثلاثة.[١]

ويخلص الدكتور مصطفى إلى أنّ كلتا الحكايتين حكاية رجل واحدٍ وأديب واحد، فالأسلوب فيهما واحد، والتأريخ كذلك، وفي مثل هذا يعتدّ بالجملة قبل التفصيل، فإنّ التفاريق قد تختلف بعض الاختلاف أحياناً[٢].

وأحسب ما قدّمتُ من الأدلّة والمقابلات كافياً في إثبات أنّ مؤلّف حكاية أبي القاسم البغداديّ هو مؤلّف كتاب (الإمتاع والمؤانسة) أعني أبا حيّان التوحيديّ؛ فإنّه في كلا الكتابين يذكر الأخبار والحوادث و هو حاضر مشاهِد ومعاصر معاين، فلا رواية ولا واسطة، ولا حدثنا ولا روينا عن فلان، ولا قيل ولا جاء في الأخبار[٣].

وأخيراً فقد حقّق المرحوم عبود الشالجيّ الكتاب باسم (الحكاية البغداديّة)

(١) ينظر الإمتاع والمؤانسة: ١/ ٢٧٤.

(٢) ينظر حكاية أبي القاسم البغداديّ، هل ألّفها أبو حيّان التوحيديّ؟: ٨٢.

(٣) ينظر حكاية أبي القاسم البغداديّ التميميّ هل هي لأبي حيّان التوحيديّ: ٣١٠.

وينشره سنة ١٩٧١م، معزواً لأبي حيّان التوحيدي، ويقدّم له بمقدّمة طويلة يعود فيها إلى كتاب الدكتور عبد الرزاق محيي الدين رحمه الله[١]؛ الذي اعتمد في ترجمة أبي حيّان على كتاب (معجم الأدباء) لياقوت الحمويّ، التي ذكرت أنّ من كتب التوحيديّ (الرسالة البغداديّة)[٢]، ولم يقطع بنسبتها إلى أبي حيّان التوحيديّ. ولم يذكر الشالجيّ دراسة الدكتور مصطفى جواد عنها، وقد نشرها في مجلّة (العرفان) اللبنانيّة، وأعادها مفصّلة موسّعة في مجلّة (الأستاذ) وهو الباحث المستقصي المنقّب، ولا أدري لذلك سبباً.

٣ الضائع من معجم الأدباء لياقوت الحمويّ:

ألّف ياقوت الحمويّ في مجالات المعرفة المختلفة، وقد رصد المترجمون له ستة عشر أثراً في مجالات عدّة، منها في باب المعاجم إثنان، هما:

١-أخبار الشعراء.

٢-معجم الأدباء.

وقد خصّ الأول منهما بتراجم الشعراء وأخبارهم وحدهم؛ قال ياقوت في مقدّمة معجم الأدباء: «وكنتُ قد شرعتُ عند شروعي في هذا الكتاب أو قبله في جمع كتاب في أخبار الشعراء المتأخرين والقدماء... فأودعتُ في هذا الكتاب كلّ مَن غلب عليه الشعر فدوّن ديوانه، فشاع بذلك ذكره، ولم يشتهر برواية الكتب وتأليفها والآداب وتصنيفها»[٣].

أمّا معجم الأدباء والمعروف بـ (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) فكتاب يخصّ به ياقوت ثماني فئات، الجامع بينها أن يكون الواحد من كلّ فئةٍ مؤلِّف أصلٍ أو مجموع ؛ وهم: النحويّون واللغويّون، والنسّابون، والقرّاء المشهورون، والأخباريّون والمؤرّخون، والورّاقون المعروفون، والكُتّاب المشهورون وأصحاب الرسائل المدوّنة،

---

(١) ينظر الرسالة البغداديّة: عبود الشالجيّ: ١٠-١١.

(٢) ينظر معجم الأدباء: ٥ / ١٩٢٣.

(٣) معجم الأدباء: ١ / ٨

وأرباب الخطوط[١].

وقد يترجم ياقوت لأدباء مع أنهم اشتهروا بالشعر مثل ابن بسّام البغداديّ فيقول: «وكان الغالب على ابن بسّام الشعر ومن حقّه أن يُذكر مع الشعراء، وإنّما حملنا على ذكره هاهنا رسائلُه وما له من تصانيف»[٢].

وحين يَخفى على القارئ السبب الذي حداه إلى ترجمة أحدهم كابن الخاضبة يقول: «وإنّما ذكرتُ ابن الخاضبة في كتابي هذا وإن لم يكن ممن اشتُهر بالأدب لأشياء، منها: أنّه كان قارئاً ورّاقاً، وله حكايات ممتعة، ولم يكن بالعاري من الأدب بالكليّة»[٣].

وإذا تشكّك أحد في ذكر يحيى بن خالد البرمكيّ دفع ياقوت عن ذلك بقوله: «وإنّما دخل في شرط كتابنا من جهة بلاغته وتقدّمه على أكثر أهل عصره؛ في الإنشاء، والكتابة، وما صدَّر من الحِكم والأقوال التي تداولها الرواة ومُلئت بها الدفاتر»[٤].

وقد بنى ياقوت ترتيب التراجم على حسب حروف الهجاء وبدقّة، ملتزماً أول حرفٍ من الاسم وثانيه وثالثه ورابعه، ثمّ يلتزم ذلك في الآباء، ومع ذلك فإنّ ما بأيدينا من معجم الأدباء مضطرب وبخاصّة في حرف الألف[٥].

وأخذ على نفسه أن لا يخلّ بأمور معينة إذا توافرت؛ وهي: ذكر سنة الوفاة، ذكر سنة المولد، تسمية ما لصاحب الترجمة من مصنّفات، إيراد ما يستحسنه المؤلّف من أخباره، إيراد نسبه ما أمكن، إيراد شيء من شعره إن كان له شعر.

وكانت خطّته في الدراسة حذف الأسانيد (إلّا القصيرة منها)؛ إيثاراً للإيجاز كما

(١) ينظر معجم الأدباء: ٧ / ٢٩٢١.
(٢) معجم الأدباء: ١٨٦٠/٤.
(٣) معجم الأدباء: ٢٣٥٨/٥.
(٤) معجم الادباء: ٢٨٠٩/٦.
(٥) ينظر معجم الأدباء: ٧ / ٢٩٢١.

يقول، وذِكرَ المصدرِ الذي ينقل منه إن بَعُدَ زمان المترجم به، أمّا الذين لقيهم أو لقي مَن لقيهم فإنّه يستقصي في السؤال عن أحوالهم، فالإيجاز لا يلحق إلّا بالسند[١].

وأمّا في رواية الأخبار فإنّ الإسهاب في النقل هو القاعدة، مهما تطُل الترجمة، وقد أطنب ياقوت في بعض التراجم؛ مثل ترجمة الصاحب بن عبّاد، وأبي حيّان التوحيديّ، وأبي الفتح ابن العميد، والوزير المهلّبيّ، والطبريّ، والشافعيّ، وغيرهم[٢].

كان المستشرق الإنكليزيّ (ديفيد صموئيل مرغليوث) قد طبع ما وجده من معجم الأدباء المعروف بـ (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، فأخرج الجزء الأول سنة (١٩٠٧م)، وأخرج الجزء الثاني سنة (١٩١٠ م) وكان ناقصاً، وطبع الجزء الخامس سنة (١٩١١م)، والجزء السادس سنة (١٩١٣ م)، وطبع الجزء السابع سنة (١٩٢٦ م) باعتبار أنّه الجزء السابع كاملاً، وطبع الجزء الرابع أو مختصره سنة (١٩٢٧ م).

اهتمّ الدكتور مصطفى جواد بـ(معجم الأدباء)، فنشر عنه مقالتين مطوّلتين في مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ بعنوان (الضائع من معجم الأدباء لياقوت الروميّ الحمويّ) ق ١، مج ٦ (١٩٥٩ م)، ص١٠١-١٧٣/ ق ٢، مج ٧ (١٩٦٠ م)، ص ٢٥٦ -٣٠٢.

وأُعيد نشره ثانية بكتاب مستقل بعنوان (الضائع من معجم الأدباء)، شركة المعرفة، بغداد، ١٩٩٠ م،١٨٦ ص.

وطُبع ملحقاً شهرياً لجريدة المدى، بغداد، ٢٠٠٦ م، ١٤٢ ص.

وأوضح فيما نَشر أمرين كبيرين:

١-أنّ هناك تراجم كثيرة قد ضاعت من معجم الأدباء ؛ والدليل على ذلك أنّ المؤلّف وعد بإيرادها ولم ترد.

٢-أنّ النقول عن ياقوت تناولت تراجم لا وجود لها فيما نشره مرغليوث.

---

(١) ينظر معجم الأدباء: ٧ / ٢٩٢١.

(٢) ينظر معجم الأدباء: ٧ / ٢٩٢١.

وقد جمع أستاذنا الدكتور مصطفى جواد (٤٦) ستاً وأربعين ترجمةً ضائعة، ملتزماً في النقل ما صرّحت به المصادر من منقولات من هذا المعجم؛ فالصفديّ مثلاً نقل كثيراً من التراجم من معجم الأدباء دون تصريح فأهملها المرحوم مصطفى، وكان عمله أكثر حيطة حين التزم بما وجده منقولاً مشفوعاً بالتصريح الواضح الدقيق.

كما أنّ هناك تراجم قد أُدرجت في معجم الأدباء وهي ليست من شرط المؤلّف (كما أوضحه في المقدّمة)، وإنّما هي مستمَدّة من كتاب آخر لياقوت اسمه (معجم الشعراء)، وقد رجّح أستاذنا أن يكون الجزءان الرابع والسابع من (معجم الشعراء) إن لم يكونا جزأين منه، إذ من المستبعَد أن يترجم في (معجم الأدباء) لحُمَيد بن ثور الهلاليّ، ومسكين الدارميّ، وأبي زُبيد الطائيّ، وحمزة بن بيض، ونُصَيب، والفرزدق، والخبزأرزيّ، وابن لنكك، ومحمّد بن مناذر، والقيسرانيّ، وابن عُنَين، وابن هاني الأندلسيّ، وغيرهم كثير.

وعقد الدكتور مصطفى جواد فصلاً فيما ضاع من التراجم من (معجم الأدباء) حسبُ، أورد فيه ستاً وأربعين ترجمةً لأدباء ممّا هي من شرط (معجم الأدباء) ممّا عثر عليها في مطالعاته وتصفّحاته، وأضاف إليها أشياء أخرى للإفادة، وهذا مثال ممّا عمل أستاذنا:

- الحسن بن القاسم الرازيّ أبو عليّ:

قال السيوطيّ في (البغية): قال ياقوت: «وكان لغويّاً نحويّاً، لازَم مجلس الصاحب بن عبّاد، وصنّف المبسوط في اللغة»[1].

- محمّد بن سعد الرازيّ الكاتب الأوحد:

قال الصفديّ في (الوافي): «لم يكن بعد ابن البوّاب من كَتَب الثُلث والمحقّق مثله، قال ياقوت: ورأيت جماعة يفضّلونه على جماعة من الكتّاب حتى قيل: إنّه كتب

(١) بغية الوعاة: السيوطيّ: ٢٢٦.

ذلك أصفى من ابن البوّاب»[1].

وحقق المرحوم إحسان عباس (معجم الأدباء)، وقد نوّه في مقدّمته بصحة رأي مصطفى جواد في ضياع كثيرٍ من التراجم منه، وتداخُل تراجم أخرى منها مع تراجم (معجم الشعراء)، وتعرّض البعض منها للحذف والاختصار، وذكر الأستاذ إحسان أنّ ياقوت أفرد في آخر كلّ حرفٍ فصلاً يذكر فيه من اشتهر بلقبه أو نسبه أو كنيته دون أن يترجم له؛ ليُطلب في موضعه، ولكن هذا غير موجود فيما وصل إلينا من الكتاب، كما ذكر ضياع فصلٍ بدأ به الكتاب يتضمن أخبار قومٍ من متخلّفي النحويّين والمتقعرين المجهولين.

وختاماً نقول لقد بنى الأستاذ مصطفى جواد عدداً من دراساته على منهج الشكّ العلميّ المنطقيّ وأكّد صحّة شكّه بدقيق تعقّبه ودقيق أدلّته، وقد أثبتت الأيام ثاقب نظرته وحسن رأيه وصوابه. رحم الله أستاذنا أبا جواد وأحسن ثوابه وغفر له بكل حرف كتبه في خدمة العربية.

(١) الوافي بالوفيات: ٩٠/٢.

المصادر والمراجع

الكتب

١. الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي، المكتبة العنصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٢. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.

٣. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

٤. الرسالة البغداديّة: أبو حيّان التوحيديّ، تحقيق: عبود الشالجيّ، بيروت، ١٩٧١م.

٥. معجم الأدباء: ياقوت الحمويّ، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٦. المعجم الفلسفيّ: جميل صليبا، دار ذوي القربى، قم، ط١، ١٣٨٥هـ.

٧. المنقذ من الضلال: أبو حامد محمّد الغزاليّ، بيروت، (د.ت).

٨. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري بردي، المؤسّسة المصريّة العامّة، القاهرة، (د.ت).

٩. الوافي بالوفيات: خليل بن آيبك الصّفديّ (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، النّاشر: دار إحياء التّراث، ط/١٤٢٠هـ.

المجلّات

١٠. أشرح الكورانيّ الأربليّ أم شرح العكبريّ الأزجيّ: مصطفى جواد، مجلة (الثقافة) المصريّة، مج١، ج١٧، ١٩٣٩م.

١١. شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبريّ: مصطفى جواد، مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ١-٢، ١٩٤٧م.

١٢. حكاية أبي القاسم البغداديّ هل ألّفها أبو حيان التوحيديّ؟: مصطفى جواد، مجلة إلعرفان، مج٤٥، ج٥ و٦.

١٣. حكاية أبي القاسم البغداديّ هل هي لأبي حيان التوحيديّ؟: مصطفى جواد، مجلة الأستاذ، كلية التربيّة جامعة بغداد، مج١٢، ١٩٦٤م.

وثائق المجوهرات والنفائس الموقوفة في خزانة مرقد أمير المؤمنين الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام بخطّ السياق ١٢٨٧هـ

Documents of jewelry and valuables Endowments in the treasury of the Commander of the Faithful Imam Ali bin Abi Talib's (a.s) shrine A Sayqet Scripture 1287 (A.H)

دراسة وإعداد: أسد الله عبدلي آشتياني/ خبير بخطّ السياق/ إيران

ترجمة وتقديم: محمّد الباقر موفّق فاخر الزبيديّ/ مركز تصوير المخطوطات وفهرستها في العتبة العباسيّة المقدّسة

العراق

Study and preparation: Asadollah Abdelli Ashtiani / Sayqet Scripture Expert/ Iran

Translation and presentation: Muhammad Al-Baqir Mowaffaq Fakher Al-Zubaidi / Manuscript Imaging and Indexing Center at the Abbasid Holy Shrine

Iraq

الملخّص

بحث يُسلّط الضوء على مجموعةٍ من الوثائق التاريخيّة المهمّة للمجوهرات، والنفائس، والمقتنيات، والهدايا الموقوفة في خزانة الحرم العلويّ المطهّر من قِبل الملوك، والسلاطين، والأمراء، وأُسرهم، ويعود تأريخها إلى سنة ١٢٨٧هـ، إبّان الحقبة القاجاريّة والعثمانيّة بين مملكة إيران والسلطنة العثمانيّة آنذاك.

وهو عبارة عن دراسة تحليليّة تكشف قِدم هذه الوثائق التاريخيّة وأهمّيتها، وماهِيّة المقتنيات والنفائس المُدوّنة فيها، والمجرودة عدديّاً بواسطة خطّ السياق؛ الذي هو من أقدم الخطوط الحسابيّة التي كانت تُستخدم قديماً في العمليات، والأنظمة الحسابيّة لدواوين السلاطين، والتجّار، والكسبة في الأسواق.

والبحث أعدّه باللغة الفارسيّة الأستاذ المختصّ بخطّ السياق أسد الله عبدلي آشتياني، ولأهميته ورغبتنا في اطّلاع أهل العربيّة عليه، والإفادة العلميّة منه، قمنا بترجمته، وقدّمنا له مقدّمةً مقتضبة؛ استعرضنا عن طريقها البعد العقائديّ والمعنويّ للمراقد المقدّسة عند سلاطين المسلمين وأمرائهم، ونهجهم في إهداء شيءٍ من مقتنياتهم الثمينة والخاصّة إلى خزائن المراقد المطهّرة، وفي نهاية البحث صنعنا فهرساً للأعلام والشخصيات التي ورد ذكر أسمائها في الوثائق مع سمتها الوظيفيّة، أو المرتبطة بالأسرة الملكيّة ؛ الذين كان لهم الدور في إهداء الهدايا والنفائس إلى خزانة الحضرة العلويّة المطهّرة .

Abstract

This study highlights a collection of important historical documents about jewelry, valuables, collectibles, and gifts that are held in the treasury of the Imam Ali shrine. These endowments were given by kings, sultans, princes, and their families, dating back to the year 1287 AH, during the Qajar and Ottoman era between the Kingdom of Iran and the Ottoman Sultanate at the time.

This work is an investigative study that reveals the importance of these historical documents, and what holdings and valuables are recorded in them. This information is numerically abstracted from a Sayqet text, which is one of the oldest texts that were used by the offices of the sultans and merchants in the past to calculate by.

The research was prepared in Persian, by professor Asadollah Abdelli Ashtiani, who specializes in the Sayqet scripts. The importance and scientific benefit of this study as well as our desire to enlighten Arabic speaking scholars on it, motivated its translation into Arabic. A brief introduction was added, which explores the topics of doctrinal and moral dimension of the holy shrines in the eyes of sultans, and their approach in gifting something from their private and valuable holdings to the purified shelters. At the end of the research, the reader can find an index of the figures whose names are mentioned in the documents along with their occupation and relation to the royal family; who had the role in gifting gifts and valuables to the treasury of the shrine.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة المترجم:

كم هو جميل أن نقلّب صفحات التأريخ ونرى بصماتٍ لأناس قد سبقونا، عاشوا في هذا الزمن ومرّوا على هذه الديار وتعايشوا مع الأحداث، أناس قد خلّدتهم أعمالهم وبقي ذكرهم إلى الآن يتجدّد في صفحات التأريخ. ومن هؤلاء الملوك والسلاطين والرؤساء والأمراء، إذ إنهم حكموا هذه الشعوب وذهبوا، ولكن تركوا لنا تَرِكةً قد تخلّد ذكراهم في هذه الدنيا. لقد كانت المراقد والعتبات المقدّسة قبل مئات السنين محطّ رحال أغلب الناس، وكانوا يقصدونها للزيارة والتقرّب لأولياء الله، والدعاء عند مراقدهم المشرَّفة، وكان الملوك والسلاطين من الجانب الآخر يقصدون تلك البقاع الطاهرة مع قوافلهم وخدمهم وحشمهم وعسكرهم كي يتزودوا من الزيارة، ولكي يُظهروا سلطتهم وقوتهم ومكانتهم ومقامهم بين الناس. وقد ساهم كثير منهم في بناء وتعمير المراقد المقدّسة في كربلاء والنجف وسامراء والكاظميّة؛ إذ كانوا يُغرقون خزائن تلك العتبات بالأموال؛ كي تكون عمارتها في أفضل حالها من ناحية البناء والإعمار، وقد كانت روح المنافسة واضحة وجليّة بين السلطات التي كانت تحكم تلك المناطق المقدّسة، وقد تصل المنافسة في البناء وتعمير المراقد المطهّرة إلى خارج الحدود عن طريق دول ورؤساء آخرين. ومن أبرز الأمثلة على ذلك المنافسةُ التي كانت بين الصفويّين والقاجاريّين من جهة والعثمانيّين من جهةٍ أخرى؛ فقد كانوا يتنافسون في إغراق خزائن البقاع المطهّرة بالأموال والهدايا والوقفيات؛ كي يكونوا هم الأبرز في العطايا. وقد كانت صفة الملوك والسلاطين آنذاك أن يقدّموا شيئاً من مقتنياتهم الثمينة والخاصّة إلى خزائن المراقد المطهّرة؛ كأن تكون مجوهراتٍ من الذهب، أو سيوفاً، أو لامةً حربيةً، أو كنزاً من كنوزهم المكتنزة، ويقصدون بها التقرّب، أو تخليد أسمائهم عبر التأريخ. وكانت تُجرى مناسبات خاصّة حين تقديم هذه الهدايا

من الملوك والسلاطين إلى خزائن المراقد المطهّرة، ومنهم من كانوا يعملون على وقف ممتلكاتهم ومقتنياتهم إلى البقاع المطهّرة، ومنهم من ساهم في تذهيب القبب الطاهرة أو المنائر الملكوتيّة، أو ساهم في بناء سورٍ أو جدارٍ أو غرفة ضمن أروقة المراقد المقدّسة. ومن ضمن ما سنتطرق إليه في هذه المقالة هو المقتنيات من المجوهرات الموقوفة والمهداة إلى مرقد أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام في وثائق خزانة الحضرة الحيدريّة المقدّسة، وقد كتب هذه المقالة الأستاذ في خطّ السياق الدكتور أسد الله آشتياني، وقمت بترجمتها وتنقيحها من اللغة الفارسيّة إلى اللغة العربيّة بعد أن طلبت الإذن بذلك. أتمنى من الله سبحانه وتعالى وببركات الأنفاس المقدّسة لسيدي أمير المؤمنين والمولى قمر بني هاشم عليهما السلام أن أكون قد وُفقت في ذلك؛ رغبةً مني لنشر تراث خزائن مراقد أهل البيت عليهم السلام، ومعرفة ما كان فيها من الهدايا الثمينة والنفيسة، إذ قد واجهتْ بعضها النهب والتخريب والسلب من قبل أعداء الله وأعداء أهل بيته الطاهرين؛ كما حصل في الحملة البربريّة التكفيريّة للوهابيّة على مدينة كربلاء المقدّسة، وقد تضرّرت المدينة بشكلٍ كبير، إضافة إلى إزهاق أرواح بريئة من النساء والأطفال. نتأمل في المستقبل أن نرى خزائن مراقد أئمّتنا محفوظةً، وأن يُسترجع ما نُهب منها وسُلب. نسأل الله تعالى أن يوفقنا لإعلاء كلمة أهل البيت عليهم السلام ورايتهم، وأن نكون من المساهمين في ذلك في كلّ وقتٍ وزمان، إنّه نعم المولى ونعم النصير

المترجم

محمّد الباقر موفّق فاخر الزبيديّ

المقدّمة

منذ بناء مراقد أئمّة أهل البيت عليهم السلام، كان الشيعة من الموالين والمحبّين يُهدون إلى مراقدهم المطهّرة هدايا ونفائس ثمينةً على شكل وقفيات وهبات. وكانت تلك الهدايا والوقفيات تُرسل من دولٍ مختلفة، وتشمل المجوهرات والأشياء الثمينة. ويُطلق على مكان خزن هذه النفائس (الخزانة)؛ حيث كانت الوقفيات والهدايا تُسجّل وتُثبّت في سجلاتٍ، وتُحفظ في هذا المكان. وكان مرقد أمير المؤمنين الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام في النجف الأشرف من ضمن هذه المراقد المقدّسة التي شهدت في طول التأريخ إهداء ووقف مجوهرات ونفائس ثمينة من قبل المحبّين والموالين من شيعة أمير المؤمنين عليه السلام.

الوثائق التي سنتطرق إلى الحديث عنها هي المجوهرات الموقوفة لخزانة الإمام عليّ عليه السلام، والتي كُتبت بخطّ السياق، ويعود تأريخها إلى ١٧ شهر رمضان سنة ١٢٨٧هـ عند زيارة ناصر الدين شاه القاجار إلى الحضرة العلويّة المطهّرة، وذلك في سفره لزيارة العتبات المقدّسة في العراق. وقد جرت المراسيم بحضوره وحضور الوالي العثمانيّ لبغداد مدحت باشا، ووزير أوقاف الدولة العثمانيّة كامل باشا، هذه الوثائق هي من الوثائق المهمّة والقابلة للاهتمام؛ لما فيها من معلوماتٍ في مجال معرفة الأشياء النفيسة، والمجوهرات الثمينة التي كانت موجودة في الحضرة العلويّة المطهّرة، وهي قابلة للدراسة في مجال تأريخ الخزائن لهذا المرقد المطهّر؛ تحديداً في أواسط حقبة العصر القاجاريّ.

هناك مجموعة كبيرة من النفائس والمجوهرات الثمينة موجودة في خزائن العتبات المقدّسة في النجف الأشرف وكربلاء المقدّسة، وهي حصيلة قرون أهديت فيها الهدايا والنذورات بأشكالٍ مختلفة إلى هذه البقاع المطهّرة، وفي حقبٍ مختلفة؛ فقد ابتدأت من الحقبة البويهيّة، مروراً منها إلى الحقبة الصفويّة والأفشاريّة والزنديّة والقاجاريّة.

تاريخ بناء الخزائن في العتبات المقدّسة:

إنّ أول من بنى بنايةً على مرقد الإمام عليّ(عليه السلام) هو محمّد بن زيد العلويّ، الملّقب بالداعي الصغير، وقد بنى عدّة بنايات أُخر في بقية المشاهد المشرّفة،[١] وبعد استلام الدولة البويهيّة لزمام المبادرة والحكم في القرن الرابع الهجريّ بدأ موضوع مراقد أئمّة أهل البيت(عليهم السلام) يدخل دائرة الرعاية والاهتمام، وكان لعضد الدولة الديلميّ -أحد أبرز قادة الدولة البويهيّة- الدور البارز والفاعل في بناء وتعمير هذه المراقد المطهّرة؛ إذ قام ببناء عماراتٍ شاهقة على قبور الأئمّة الأطهار؛ كمرقد الإمام عليّ(عليه السلام) في النجف الأشرف، ومرقدي الإمام الحسين وأخيه أبي الفضل العباس(عليهما السلام) في كربلاء المقدّسة، وإضافة إلى صرفه للمبالغ في بناء وتعمير المراقد المطهّرة فقد قام أيضاً بصرف مبالغ كبيرة في تزيين الأروقة والصحون الداخليّة للمراقد المطهّرة.[٢]

في المصادر التاريخيّة للحقبة الصفويّة، تمّ ذكر عدّة مواضع تتعلّق بتقديم وإهداء السلاطين والأسرة الصفويّة الهدايا والنفائس إلى البقاع المشرّفة؛ فعلى سبيل المثال قام الشاه إسماعيل الصفويّ الأول في أول سفرٍ له إلى العتبات المقدّسة في العراق بتقديم وإهداء قناديل مرصّعة بالذهب، وستائر ذهبيّة ثمينة إلى المراقد المطهّرة[٣]، وقام خليفته الشاه طهماسب الصفويّ الأول وابنته زينب بيكم أيضاً بتقديم الهدايا والنفائس المرصّعة والثمينة إلى العتبات المقدّسة.[٤]

وقام الشاه عباس الصفويّ الأول بوقف كلّ مجوهراته السلطانيّة لخزانة مرقد أمير المؤمنين الإمام عليّ بن أبي طالب(عليه السلام)، مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم وجود دليلٍ ملموس يُثبت أنّ كلّ ما أوقفه الشاه عباس الصفويّ قد تمّ إرساله إلى الحرم العلويّ المطهّر من عدمه، نعم، هنالك أدلّة ملموسة، تُظهر أنّ قسماً كبيراً لا يُستهان به من هذه

(١) ينظر تاريخ طبرستان: ابن اسفنديار: ٢٢٤/١.

(٢) ينظر كربلاء في الأرشيف العثمانيّ: ديلك قايا: ٢٥.

(٣) ينظر لب التواريخ: عبداللطيف القزوينيّ: ٢٧٩.

(٤) ينظر كربلاء في الأرشيف العثمانيّ: ١٥٣-١٥٥.

المجوهرات تمّ إرساله بواسطة الشاه عباس الصفويّ إلى خزانة الحرم العلويّ المطهّر.(١)

أمّا بقية السلاطين الصفويّين أمثال الشاه صفي، والشاه سليمان، والشاه سلطان حسين، فقاموا أيضاً بإرسال وتقديم هدايا نفيسة ومجوهرات لا تُقدّر بثمن لخزائن المشاهد والبقاع المشرّفة لأهل البيت عليهم السلام في العراق.(٢)

ومن ضمن ذلك ما تمّ أثناء زيارة ناصر الدين شاه لخزانة الحضرة العلويّة المطهّرة من تقديم وإهداء عددٍ كبير من قطع المجوهرات إلى خزانة أمير المؤمنين عليه السلام في مراسيم ملكيّة من قبل سلطان إيران آنذاك، ويُعتقد أنّ هذه المجوهرات كانت هي أغلى وأثمن مجوهرات تُقدّم إلى خزانة الحضرة العلويّة المطهّرة وباقي خزائن الأئمّة الأطهار في العراق.

بعد الانتهاء من تذهيب القبّة الشريفة العلويّة قصد نادر شاه زيارة النجف الأشرف لرؤية القبّة المذهّبة، وقد أهدى أثناء سفره هذا مجوهرات ثمينة حملها معه إلى العتبات المقدّسة في العراق.(٣)

في الحقبة الزنديّة أيضاً قام عليّ مرادخان زند بتقديم وإهداء قناديل مذهّبة ثمينة مع هدايا نفيسة أخرى إلى حرم أمير المؤمنين عليه السلام.(٤)

ومع استلام القاجاريّين سدّة الحكم في إيران، قام السلاطين في هذه الحقبة أيضاً بإرسال وإهداء هدايا قيّمة؛ شملت المقتنيات المذهّبة والفضيّة والمرصّعة إلى العتبات المقدّسة للأئمّة الأطهار في العراق. وقام آقا محمّد خان القاجار بتذهيب

---

(١) ينظر: قصص الخاقانيّ: ولي قلي بن داوود قلي شاملو: ١/ ١٩٤، تاريخ سلطاني: از شيخ صفى تا شاه صفى: ٣٨، تاريخ عباسيّ (روزنامه ملاجلال): ملا جلال الدين منجم: ٣٤٢.

(٢) ينظر: زبدة التواريخ: محمّد حسين مستوفي:١٣٧، شهريار جا ده ها، (رحلة ناصرالدين شاه إلى العتبات المقدّسة): ناصرالدين شاه: ٢٣٧، ٢٣٩و٢٤٨، مجمع التواريخ: المرعشيّ الصفويّ: ٢٧-٢٦.

(٣) ينظر: عالم آراى نادري: محمّد كاظم مروي: ٣/ ٨٩-٩٣٠، تاريخ جهانكشاى نادري: الاسترآباديّ: ٥٠٠، فوائد الصفويّة: أبو الحسن قزويني: ١٥٤.

(٤) ينظر: كلشن مراد: غفاري كاشاني: ٦٥٩، فارسنامه ناصري: حسيني فسائي: ١/ ٦٢٦، روزنامه ميرزا محمّد كلانتر فارس: ميرزا محمّد كلانتر فارس: ٨٢.

قبّة الإمام الحسين(ع) وصناعة الضريح الفضّي ونصبه على قبر الإمام عليّ(ع). وقام خليفته فتح عليّ شاه قاجار أيضاً بصناعة ضريحين فضّيين للمراقد المطهّرة للإمام الحسين و أخيه أبي الفضل العباس(ع) في كربلاء المقدّسة. وتمّ نصب ضريح الإمام الحسين(ع) بعد إكماله في حقبة فتح عليّ شاه نفسه، أمّا ضريح الإمام العباس(ع) فقد تمّ نصبه بعد إكماله في حقبة محمّد شاه قاجار.(١)

أثناء حملة الوهابيّين إلى كربلاء ونهبهم لخزانة الإمام الحسين(ع)، تمّ سرقة القسم الأعظم من الآثار والنفائس الثمينة للمراقد المطهّرة في كربلاء المقدّسة، أمّا خزانة الحرم العلويّ المطهّر في النجف الأشرف فكانت في مأمنٍ من الهجوم الوهابيّ.(٢)

أثناء سفر ناصر الدين شاه قاجار إلى العتبات المقدّسة، قام بتقديم وإهداء مجوهراتٍ ثمينة ونفيسة -هو وعائلته السلطانيّة التي كانت ترافقه- إلى البقاع المطهّرة في العراق.

وسنتطرق في هذه الدراسة إلى قراءة ومطالعة السجلّات المكتوبة التي تخصّ وثائق المجوهرات المُقدّمة والمُهداة إلى حرم أمير المؤمنين الإمام عليّ بن أبي طالب(ع).

تعريف بكُتَيِّب سجلّات مجوهرات الخزانة المباركة لأمير المؤمنين(ع)

الوثائق التي سيتمّ دراستها وتفسيرها في هذه المقالة هي عبارة عن كتيِّب سجلّات مجوهرات الخزانة المباركة للأموال والمقتنيات المحفوظة في المرقد المطهّر للإمام الهمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب(ع) في النجف الأشرف، التي تمّت كتابتها وتدوينها أثناء الزيارة الأولى لناصر الدين شاه قاجار للعتبات المقدّسة في ١٧ رمضان سنة ١٢٨٧هـ. هذا الكتيِّب من السجلّات هو بمثابة وثائق

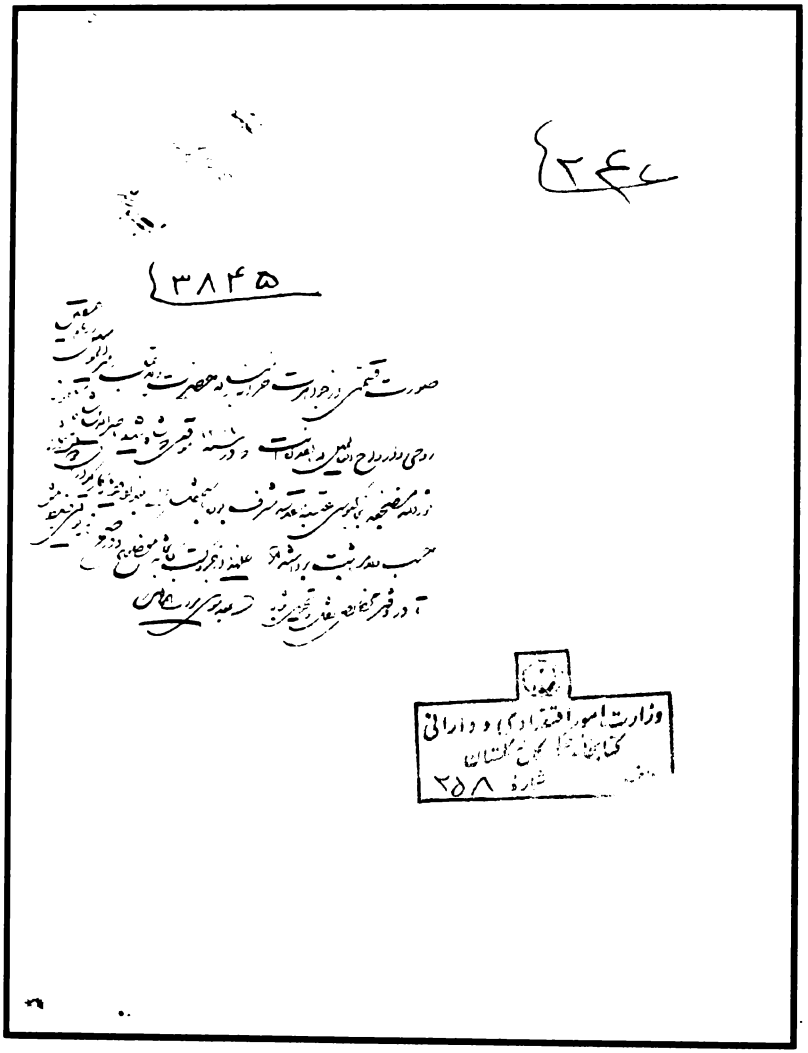
(١) ينظر: تاريخ ذوالقرنين: نامه خاقان: ٢/ ٩١٩، روضة الصفا: رضا قلي خان: ٩/٩١،١٠١و٢٤٦، تاريخ صاحبقراني: محمود ميرزا: ١٢٥، سفينة المحمود: محمود ميرزا:١٠.

(٢) ينظر روضة الصفا: ٩/ ٣٨١ و٣٨٢

ديوانيّة أو إداريّة للحقبة القاجاريّة التي تمّ تسجيلها و ثبتها بواسطة الميرزا زكي الجيلانيّ المسؤول عن مكتب الاستيفاء في الدولة القاجاريّة.

هناك ملاحظة ينبغي توضيحها؛ وهي أنّ العراق في هذه الحقبة كان تحت حكم الإمبراطوريّة العثمانيّة وكانت تُدار كلّ شؤونه بواسطة رجالات الدولة العثمانيّة، وبالإشارة إلى ما ورد في بداية الوثيقة فإنّ هذا الكتيِّب من السجلّات تمّ تنظيمه وتدوينه بحضور ناصر الدين شاه قاجار والوفد المرافق له المتمثّل بالميرزا حسين خان مشير الدولة وآخرين من الجانب الإيرانيّ، ومن الجانب العراقيّ حضر كلٌّ من مدحت باشا والي بغداد، وكامل باشا وزير الموقوفات الممثَّل من قبل الدولة العثمانيّة، وفي الواقع إن هذه السجلّات هي بمثابة وثيقة رسميّة ودوليّة. احتوت هذه الوثيقة على أربع أوراق (٨ صفحات)، ومقدّمة في الصفحة الأولى نُظمت بخطّ الميرزا موسى خان مرآة الممالك أشتياني رئيس المكتبة السلطانيّة؛ ويظهر أنّ المقدّمة كُتبت في حقبة مظفر الدين شاه قاجار، وكُتبت مقدّمة الميرزا موسى بعد إجراء التنظيم الأوليّ للوثائق المكتوبة، وقد ورد فيها: (... وحدث ذلك في سنة ١٢٨٧هـ عند حضور السلطان الشهيد ناصر الدين شاه المغفور له- نوّر الله مضجعه- وتشرفه بتقبيل تراب العتبات المقدّسة، وبحضور والي بغداد وآخرين من عاملي رجالات الدولة العثمانيّة، وتمّ ثبته حسب الأمر المقتضي، وعلى هذا تكون من جملة كتب المكتبة الموضوعة فيها، وضُبطت ضمن الوثائق الحكوميّة؛ لكي يتمّ تحويلها ونقلها إلى المكتب المختصّ) هذا الكتيِّب من السجلّات كان في البدء محفوظاً في مكتبة مخطوطات كاخ كلستان برقم ٢٥٨، و من بعدها تمّ نقله إلى دائرة الأرشيف الوطنيّ الإيرانيّ برقم ٢٤٣، و هو محفوظ هناك في الوقت الحاضر.

الوثيقة رقم ١



(ترجمة نصّ الوثيقة رقم ١)

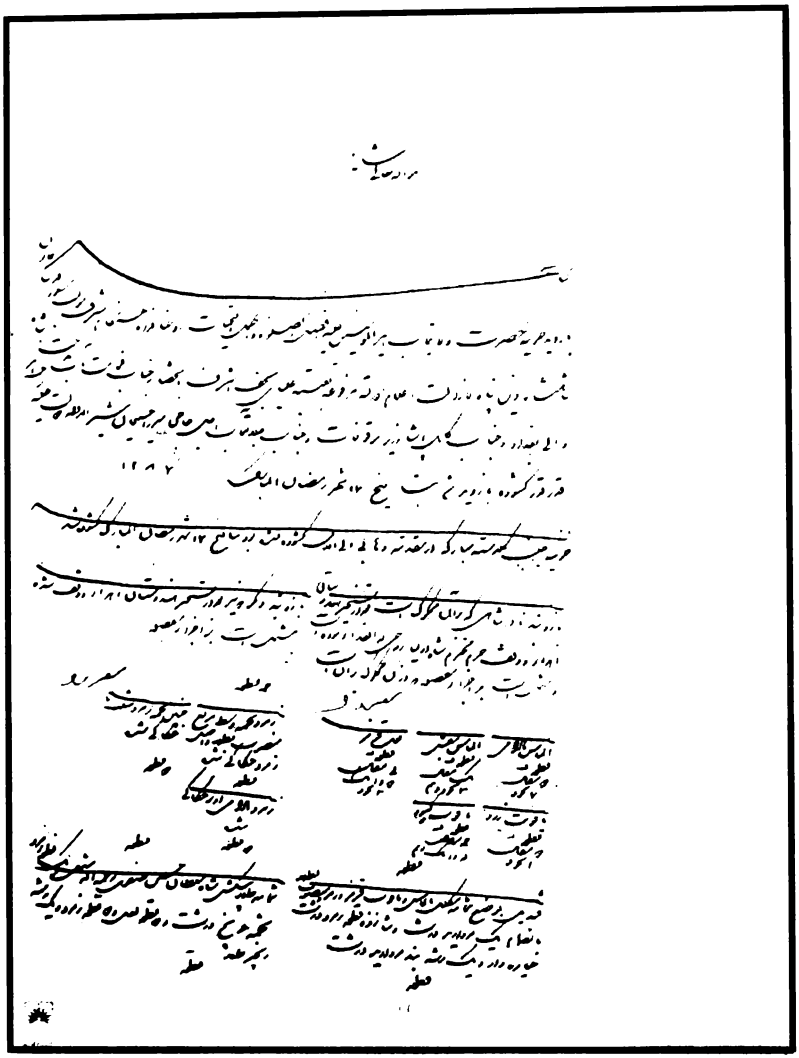
هي قسم وأجزاء من المجوهرات الخاصّة بالخزانة المباركة في حضرة أمير المؤمنين وإمام المتّقين روحي وأرواح العالمين له الفداء، والتي كان تأريخها في سنة ١٢٨٧هـ عند حضور السلطان الشهيد ناصر الدين شاه المغفور له -نوّر الله مضجعه- وتشرّفه بتقبيل تراب العتبات المقدّسة، وبحضور والي بغداد وآخرين من عاملي رجالات الدولة العثمانيّة، وتمّ ثبته حسب الأمر المقتضي، وعلى هذا تكون من جملة كتب المكتبة الموضوعة فيها، وضُبطتْ ضمن الوثائق الحكوميّة؛ لكي يتمّ تحويلها ونقلها إلى المكتب المختصّ. العبد موسى مرآة الممالك.

[أشتياني]، [رئيس المكتبة السلطانيّة].

(الختم: وزارة الاقتصاد، مكتبة مخطوطات كاخ كلستان، رقم ٢٥٨).

(الختم: دائرة الأرشيف الوطنيّ الإيرانيّ، خزانة الوثائق رقم ٣٨٤٥).

الوثيقة رقم ٢



(ترجمة نصّ الوثيقة رقم ٢)
هو الله تعالى شأنه
كتيّب السجلّات

زيارة خزانة حضرة الولاية أمير المؤمنين عليه أفضل الصلاة وأكمل التحيّات -أرواحنا له الفداء- عند تشرّف موكب المسعود الأقدس السلطان ملك الملوك حامي الدين الحنيف، الذي ما زالت أعلام دولته مرفوعةً بالعتبة العليا في النجف الأشرف، وبحضور جناب فخامة المآب الأجلّ مدحت باشا والي بغداد، وجناب كامل باشا وزير الموقوفات، وجناب جلالة المآب الأجلّ الحاج الميرزا حسين خان مشير الدولة للدولة العليّة، حسب الأمر المقدّر فُتحت الخزانة المشرّفة، وتمّ زيارتها بتاريخ ١٧ شهر رمضان سنة ١٢٨٧هـ.

(الدفعة الأولى)

هي محتويات ومقتنيات الخزانة الموجودة بجنب المنارة المباركة التي لم تُفتح منذ الهجوم الوهابيّ، وقد تمّ فتحها في هذه المراسيم بتاريخ ١٧ رمضان، واشتملت على: -

- **معضد (سوار) نادر شاه أفشار؛ نُقش عليه اسمه، وتمّ إحرازه إبّان غزوه للهند، وأوقفه لحرم ملك الأولياء روحي له الفداء، واشتمل على أجزاء مفصّلة مع أوزانها وما يعادلها.**

أجزاؤه:

- قطعة واحدة من الماس اللوزيّ الشكل؛ وزنها مثقالان، ما يعادل سبع حبات حمّص.
- قطعة واحدة من الماس ذي اللون البنفسجيّ؛ وزنها مثقال واحد، ما يعادل ثلاث حباتٍ ونصف من الحمّص.
- قطعة واحدة من اللاجورد الأحمر؛ وزنها ستة مثاقيل، ما يعادل دانقين وثلاث

حبّات حمّص.

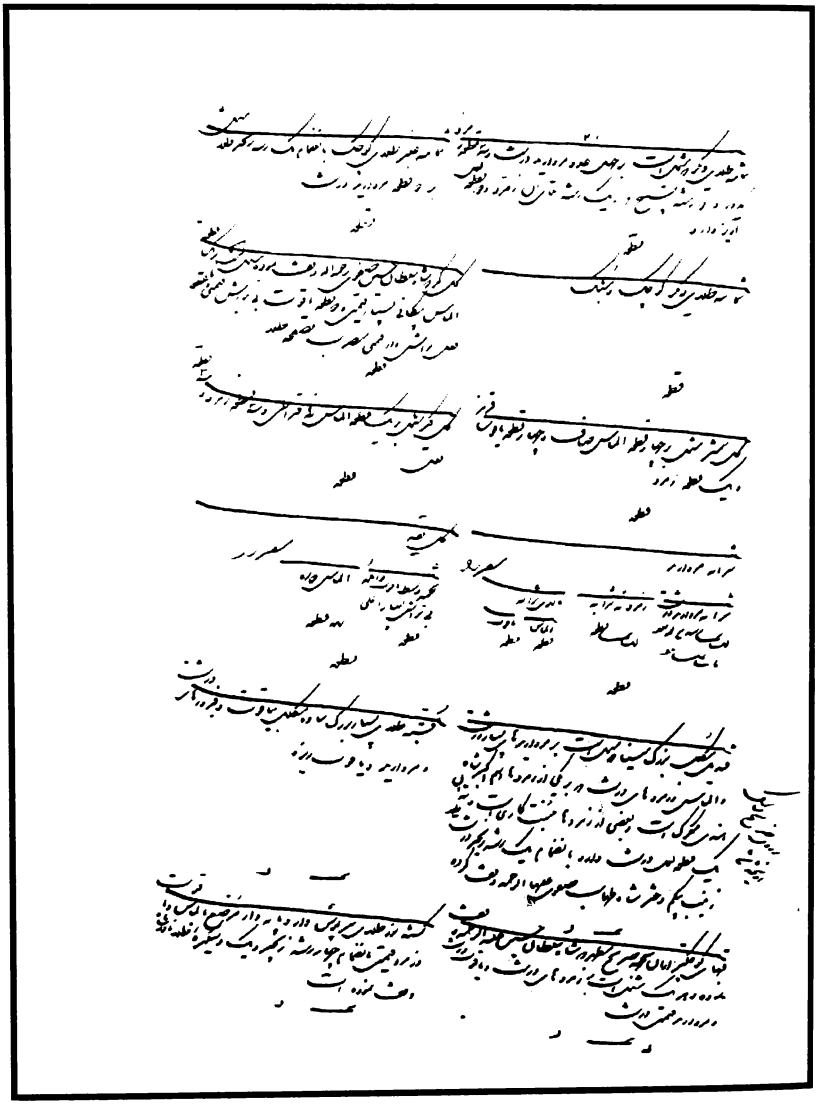
- قطعة واحدة من الياقوت الأصفر؛ وزنها مثقالان، ما يعادل حبّة واحدة من الحمّص.
- قطعة واحدة من الياقوت الأزرق؛ وزنها خمسة مثاقيل، ما يعادل أربعة دوانق ونصف.

- معضد (سوار) آخر، أيضاً لنادر شاه أفشار؛ تمّ إحرازه إبّان غزوه للهند، وأوقفه لحرم ملك الأولياء روحي له الفداء، واشتمل على خمس قطعٍ من الأجزاء المفصّلة.

أجزاؤه:

- قطعة واحدة من الزمرد وسط مربع من عين الذهب، وأصل الزمرد منقوش عليه كتابة.
- قطعتان من الزمرد مثلثتا الشكل، منقوش عليها كتابة.
- قطعتان من الزمرد لوزيتا الشكل، منقوش عليها كتابة.
- سبيكة ذهب قنديلية الشكل مع الماس، وياقوت أحمر، وزمرد مذهّب مع لؤلؤة خشنة، وست عشرة قطعة زمرد خشنة، خياريّة الشكل، وسلسلة واحدة من اللؤلؤ الخشن.
- سبيكة ذهب مقدّمة من السلطان حسين الصفويّ رحمه الله؛ مشتملة على قطعةٍ واحدة من الزمرد، سداسيّة الشكل خشنة، وقطعتين من الزمرد؛ خماسيتي الشكل خشنتين، وسلسلةٍ واحدة من الذهب الخالص.

الوثيقة رقم ٣



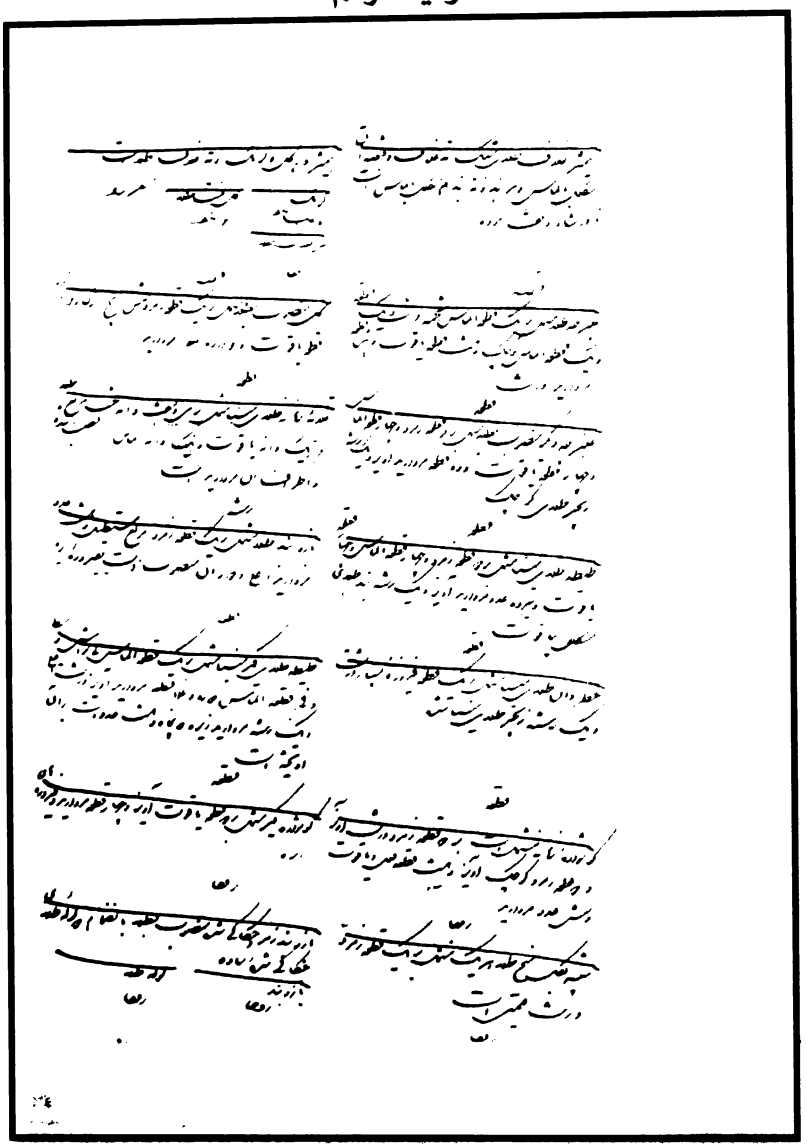
(ترجمة نصّ الوثيقة رقم ٣)

- سبيكة ذهب أخرى تشتمل على أربعين لؤلؤةً خشنة، وثلاث قطع زمرد دائريّة الشكل، ومسبحتين، ومسبحة فوق الزمرد، وقطعتين من اللاجورد المعلّق.
- سبيكة ذهب عنبريّة الشكل صغيرة مع سلسلة من الذهب، تحتوي على عددين من اللؤلؤ الخشن.
- سبيكة ذهب أخرى صغيرة مشبّكة الشكل عدد قطعة واحدة.
- الحزام المنقوش بالورد الذي أوقفه السلطان حسين الصفويّ؛ يشتمل على قطعة ماسٍ من النوع البيكانيّ ثمينة جداً، وقطعتين من الياقوت غير المصقول من النوع الثمين، وقطعة واحدة من اللاجورد المصقول الثمين المتّصل بصفيحة ذهبيّة.
- سيف منقوش بالورد يشتمل على أربع قطع الماس صافية، وأربع قطع من الياقوت الأحمر، وقطعة واحدة من الزمرد.
- تسع مشارب من اللؤلؤ الخشن، كلّ واحدة منها تحوي على أربع عشرة لؤلؤة، ممّا يجعل العدد الكلي للآلئ الموجودة في المشارب ١٢٦ لؤلؤة، يوجد في قاع كلّ مشربة ١٤ قطعةً من الزمرد، وفي سطح كلّ مشربة قطعة ماسٍ واحدة، وقطعة ياقوتٍ واحدة.
- الحزام المنقوش بالورد يشتمل على قطعة ماسٍ واحدة بوزن ٩ قيراط، وثلاث قطع من الزمرد، وثلاث قطع من اللاجورد.
- طوق منقوش بالورد يتخلله الياقوت من المنتصف، وقطعة واحدة من المرآة غير مصقولة ثمينة جداً، من ضمنها حلقة من الماس ذات ثماني قطع من الماس.
- قنديل ذو حجم كبير من مادّة المينا، يحتوي على لآلئ كبيرة جداً خشنة، وقطعٍ من الماس والزمرد الخشن، منقوش على إحدى قطع الزمرد اسم السلطان أكبر شاه الهنديّ، وهناك بعض من قطع الزمرد المنقوشة، تحوي

في أسفلها قطعة واحدة من اللاجورد الخشن، من ضمنها سلسلة ذهبيّة خشنة تعود إلى زينب بيكم ابنة السلطان طهماسب الصفويّ عليها الرحمة، حيث قد أوقفتها على الضريح. [وردت كلمة معلّقة في الوثيقة غير واضحة].

- كتيبة من الذهب كبيرة جداً مُزيّنة بالياقوت والفيروز الخشن، ولؤلؤة، وياقوتة صغيرة الحجم.
- هناك كتائب ذهبيّة أخرى أصغر حجماً، أوقفها السلطان حسين عليه الرحمة على الضريح المطهّر، وكلّ واحدةٍ منها تشتمل على زمردات خشنة، وياقوت خشن، وأربعة أعداد من اللؤلؤ الخشن الثمين.
- مشعل مُذهّب ذو رأس مُغطّى، وقاعدة مرصّعة بالماس والياقوت والزمرد الثمين، من ضمنها أربع سلاسل من الذهب، ومقبض واحد من الذهب عائد إلى نادر شاه، حيث قد أوقفه على الضريح المطهّر.

الوثيقة رقم ٤



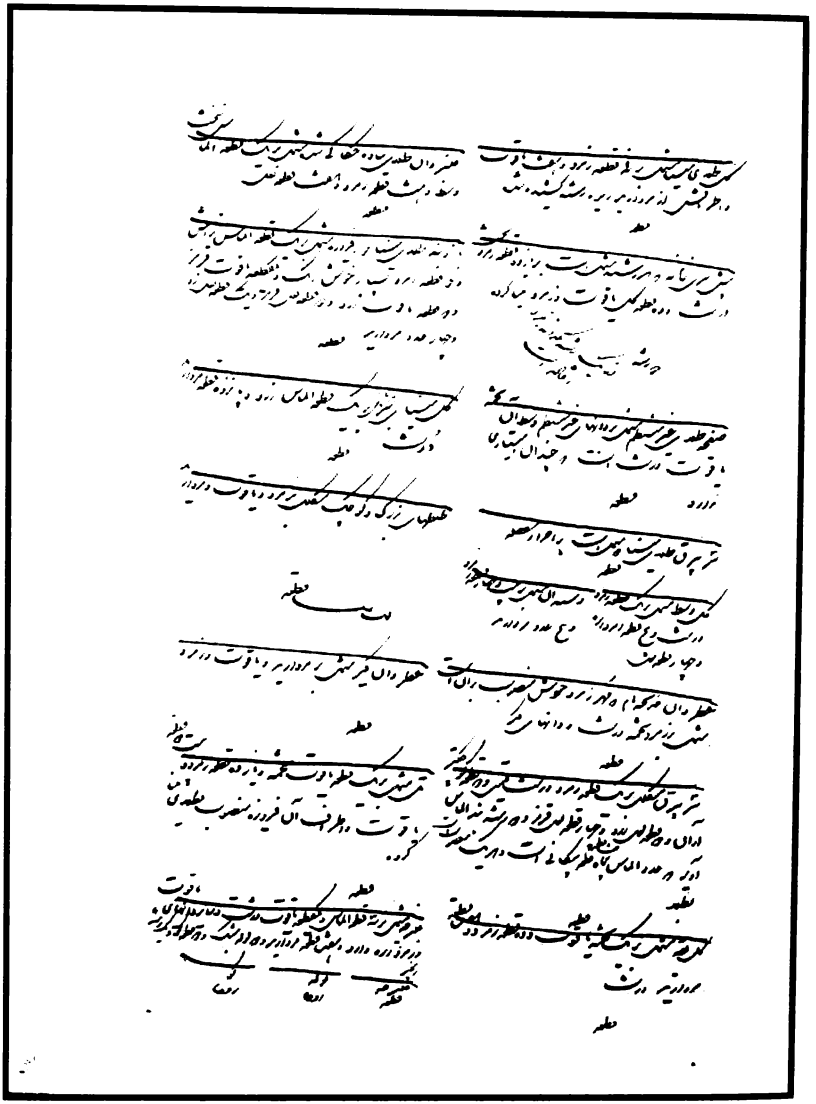
(ترجمة نصّ الوثيقة رقم ٤)

- غمد سيف مذهّب مشبّك الشكل، أسفل الغمد مزيّن بالماس، وكذلك قبضته، رأس مربط الغمد مزيّن بالماس، ونهايته أيضاً، وقد أوقفه نادر شاه على الضريح المطهّر.
- سيف قديم منقوش بالورد؛ أسفل غمده من الذهب، منقوشة عليه قطعتان من الورد المذهّب، ورأسه مغطّى بالذهب أيضاً.
- قطعة ذهب عنبريّة الشكل؛ تشتمل على قطعةٍ من الماس خشنة، وقطعةٍ أخرى صغيرة من الماس، وثماني قطعٍ من الياقوت، وثمانية أعداد من اللؤلؤ الخشن.
- قطعة ذهب منقوشة بالورد؛ تشتمل على قطعة زمرد واحدة، واثنتي عشرة قطعة ياقوت، واثنتي عشرة لؤلؤة.
- قطعة ذهب أخرى عنبريّة الشكل؛ تشتمل على قطعتين من الزمرد، وأربع قطعٍ من الماس، وأربع قطع من الياقوت، وعشرة أعداد من اللؤلؤ المعلّق، وسلسلةٍ واحدة صغيرة من الذهب.
- قلائد نسائيّة مغلّفة بالمينا؛ تشتمل على ٣٧ حبّةً من الطين مربّعة الشكل، كلّ حبّة منها تحوي على قطعةٍ من الياقوت، وقطعة من الماس، وأطرافها مزيّنة باللؤلؤ.
- قطعة من الذهب المطعّم بالمينا؛ تشتمل على قطعتين من الزمرد، وأربع قطعٍ من الماس، وأربع قطعٍ من الياقوت، وثلاث عشرة لؤلؤةً معلّقةً، وسلسلةٍ واحدة من الذهب المطعّم بالياقوت.
- معضد من الذهب؛ يشتمل على قطعةٍ واحدة من الزمرد مربّعة الشكل، واخرى مستطيلة، وثمانية أعداد من اللؤلؤ الثمين، مع قطعٍ صغيرة من الفيروز منقوشة حول المعضد.
- عُلبة عطرٍ من الذهب المطعّم بالمينا؛ تشتمل على قطعةٍ واحدة من الفيروز

الخشن، وسلسلةٍ واحدة من الذهب المطعّم بالمينا.

- قطعة من الذهب المطعّم بالمينا؛ تشتمل على قطعةٍ واحدة من الماس غير المصقول المتوسط، وتسع قطعٍ أخرى من الماس، مع حلقة مكونة من أربع عشرة لؤلؤة خشنة ثمينة معلّقة، وسلسلةٍ واحدة من اللؤلؤ الناعم والصغير؛ الذي يبلغ مقداره ثمانياً وخمسين لؤلؤةً، مطعّمة به.
- أقراط نسائيّة؛ تشتمل على قطعتين من الزمرد الخشن المعلّق، وقطعتين من الزمرد الناعم المعلّق، وثماني قطعٍ من اللاجورد والياقوت، وست لآلئ.
- قرط نسائيّ؛ يشتمل على قطعتين من الياقوت المعلّق، وأربعة أعداد من اللؤلؤ والفيروز الناعم.
- شكل شبيه بالمسمار الذهبيّ؛ يشتمل على قطعةٍ واحدة من الزمرد الخشن الثمين.
- معضد من الزمرد منقوش، متّصل بقطعةٍ ذهبيّة مع إسطوانتين ذهبيتين منقوشتين.

الوثيقة رقم ٥

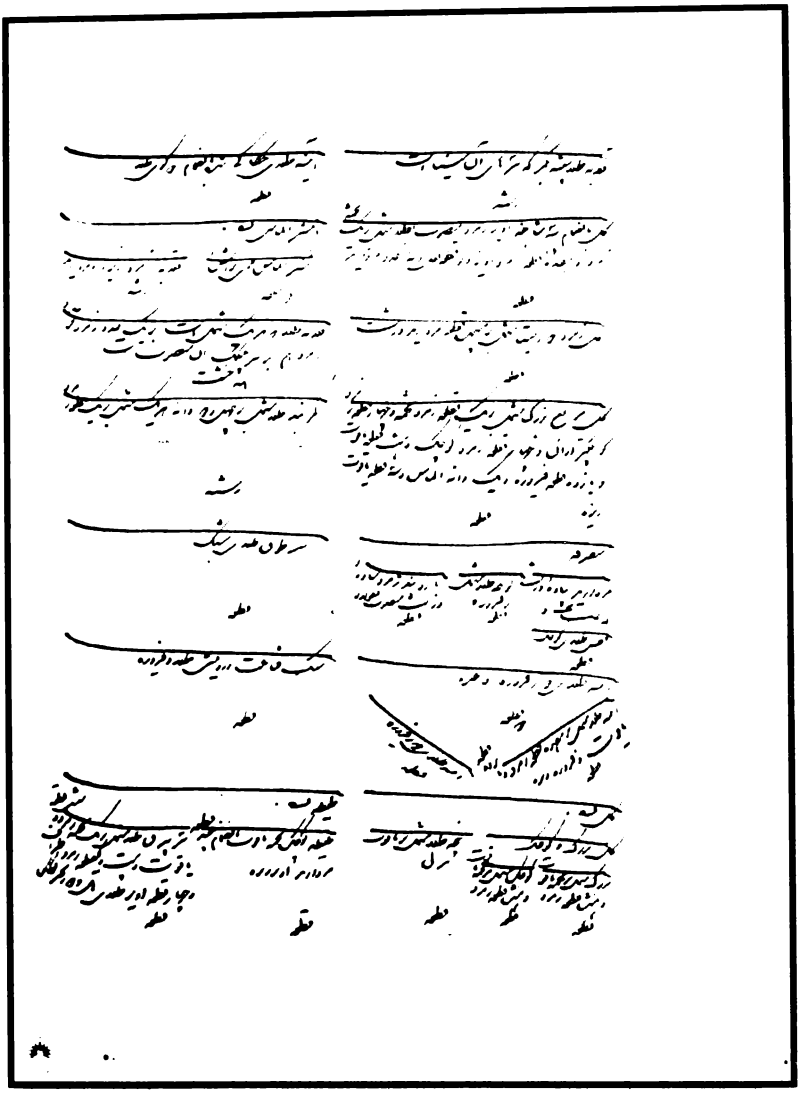


(ترجمة نصّ الوثيقة رقم ٥)

- قطعة ذهب منقوشة بالورد مطعّمة بالمينا؛ تشتمل على ست قطعٍ من الزمرد، وسبع قطع من الياقوت، مع قطعٍ صغيرة من اللؤلؤ المتوزع على جوانبها.
- عُلبة عنبر من الذهب؛ منقوشة، تشتمل على قطعةٍ واحدة من الماس المسطّح المتوسط، وثماني قطع من الزمرد، وسبع قطع من اللاجورد.
- سلسلة نسائيّة ذات سبع سلاسل؛ تشتمل على إحدى عشرة قطعة زمرد خشن مسطّح، وعشر قطع ورد، وزمرد مطعّم بالمينا، في كلّ سلسلتين منها توجد سلسلة واحدة فاقدة لحبّة زمرد واحدة.
- معضد ذهب مطعّم بالمينا؛ مُحاط بحلقةٍ من الفيروز، يشتمل على قطعة ماس واحدة مصقولة، وقطعتين من الزمرد الزاهر بلونه، وقطعة واحدة من الياقوت الأحمر، وقطعتين من الياقوت الأصفر، وقطعتين من اللاجورد الأحمر، وقطعة واحدة من اللاجورد الأصفر، وأربع لآلئ.
- صفيحة ذهبيّة غير منتظمة، تشتمل في وسطها على حبّات غير منتظمة من الياقوت الخشن، وليس فيها ميزة معينّة
- وردة مطعّمة بالمينا؛ تشتمل على قطعةٍ واحدة من الماس الأصفر، وخمس عشرة لؤلؤة خشنة.
- رأس بيرق مذهّب مطعّم بالمينا؛ يشتمل على أجزاء مفصّلة هي: وردة في وسط البيرق حاوية على قطعةٍ واحدة من الزمرد الخشن، وخمس قطع أخرى من الزمرد، وأربع قطع من اللاجورد، أمّا مقبض البيرق فيشتمل على أربع وعشرين قطعة زمرد، وخمس لآلئ.
- طبول كبيرة وصغيرة مزيّنة بالزمرد والياقوت، وأربع وعشرون لؤلؤة.
- عُلبة عطرٍ باسم الأميرة خديجة مع ختمها الزمرديّ المختوم عليها، تشتمل على زمرد خشن وحبّات أخرى.

- عُلبة عطرٍ تشتمل على اللؤلؤ والياقوت والزمرد.
- رأس بيرق؛ يشتمل على قطعةٍ واحدة من الزمرد الثمين، وقطعتين أصغر منها، وقطعتين من اللاجورد الأصفر، وأربع قطع من اللاجورد الأحمر، وسلسلتين من الماس المعلّق؛ حيث يبلغ وزن قطع الماس خمسين قطميراً وكلّ واحدة منها متّصلة بقطعة الذهب.
- تلّ يشتمل على قطعةٍ من الياقوت، وإحدى عشرة قطعةً من الزمرد، واثنتين وعشرين قطعةً من الياقوت، مع حلقة من الفيروز الموزّع على الذهب المطعّم بالمينا.
- طوق على شكل وردة؛ يشتمل على قطعةٍ واحدة من الياقوت، وعشر قطع من الزمرد، وسبع لآلئ خشنة.
- عُلبة عنبر؛ تشتمل على ثلاث قطع من الماس، وقطعة واحدة من الياقوت الخشن، وست عشرة حبّةً من الياقوت والزمرد الناعم ذي القطع الصغيرة، وسبع اعداد لآلئ، وإسطوانتين مشبّكتي الشكل، وقطعتين من الكرات، وسلسلة واحدة من الذهب.

الوثيقة رقم ٦



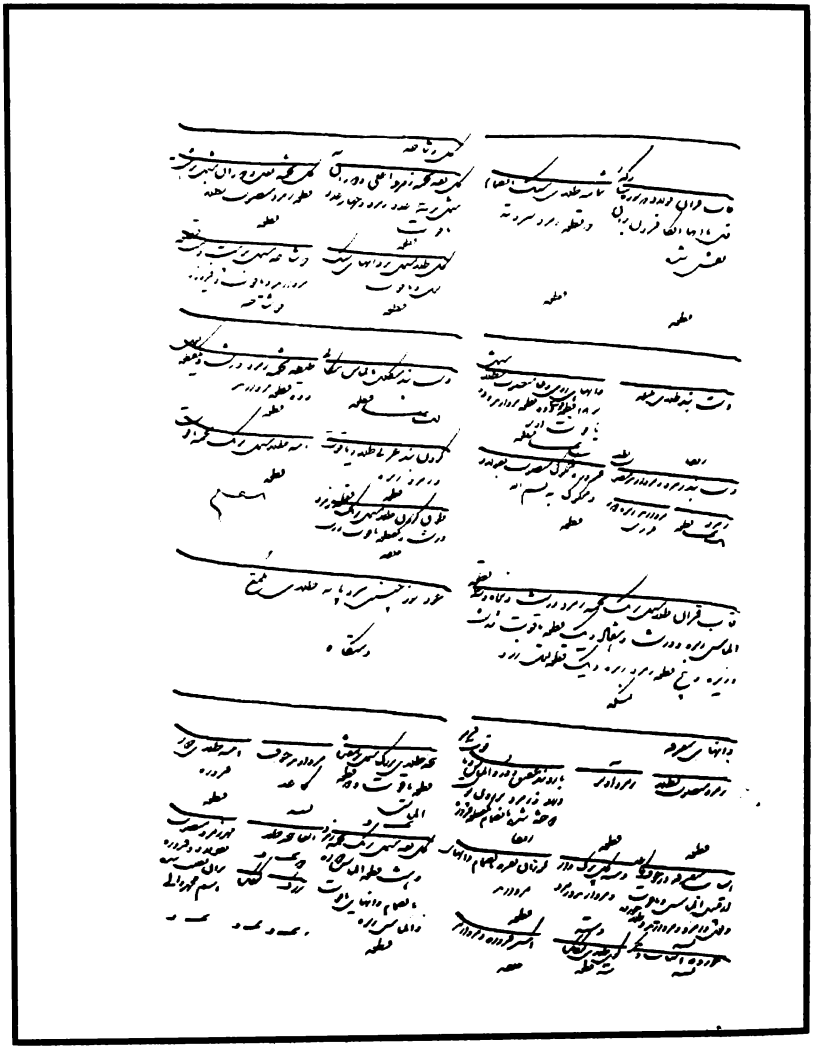
(ترجمة نصّ الوثيقة رقم ٦)

- قلادة ذهبيّة تشبه الحزام، ذات رؤوس مطعّمة بالمينا.
- مرآة ذهب منقوشة، من ضمنها كرتان من الذهب.
- وردة متّصلة بها ثلاثة أغصان معلّقة من الزمرد المتّصل بالذهب، ومشتملة على قطعة زمرد واحدة، وسبع عشرة قطعة زمرد معلّقة، وقطعتين من اللاجورد، وثلاث لآلئ.
- خاتمان من الماس الثمين المصقول، وقلادة من الزمرد الناعم ذي القطع الصغيرة، وسلسلة واحدة من اللؤلؤ.
- وردة من الزمرد محاطة بالمينا؛ تشتمل على ثماني عشرة لؤلؤة خشنة.
- قلادة ذهب تشتمل كلّ قطعةٍ منها على قطعة من الزمرد، وهناك قطعتان من الزمرد موجودتان على رأس مفتاح القلادة، مع سبع حبّاتٍ من الطين.
- وردة مربّعة الشكل كبيرة؛ تشتمل على قطعةٍ واحدة من الزمرد، وأربع قطع من الزمرد أصغر حجماً من سابقتها، وأربع قطع أخرى من الزمرد الناعم الصغير الحجم، وثماني قطع من الياقوت، وإحدى عشرة قطعةً من الفيروز، وحبّة واحدة من الماس، وثلاث قطع من الياقوت الناعم ذي القطع الصغيرة.
- حزام من الذهب؛ يشتمل على اثنتين وأربعين حبّة، كلّ حبّة منها تحتوي على قطعةٍ من الزمرد.
- مع أشياء أخرى متفرقة هي:
  - إحدى وعشرون لؤلؤة خشنة.
  - لوحة ذهبية مطعّمة بالفيروز.
  - معضد من الزمرد الخشن متّصل بالفولاذ.
  - قفل من الذهب صغير الحجم.
  - رأس طوق مذهّب مشبّك الشكل.
  - مرآة من الذهب محاطة بالفيروز؛ تشتمل على سبع عشرة قطعةً من

الزمرد والياقوت والفيروز الناعم، ومرآة أخرى من الذهب محاطة بالفيروز.

- قطعة من الحجر الدرويشيّ المطعّم بالذهب والفيروز.
- وردة صغيرة وكبيرة؛ الكبيرة تشتمل على قطعةٍ من الياقوت، وثماني قطع من الزمرد، أمّا الصغيرة فتشتمل على قطعةٍ من الياقوت، وقطعةٍ من الزمرد.
- كفّ من الذهب يشتمل على الياقوت.
- قطعة من الذهب صغيرة تحتوي على الياقوت، مع قطعٍ صغيرة من اللؤلؤ المعلّق الناعم.
- رأس بيرق مذهّب؛ يشتمل على قطعة واحدة من الزمرد، وست قطعٍ من الياقوت، وعلى أطرافه قطعة واحدة من الزمرد، وأربع قطع من الذهب المعلّق الثمين محاط بسلسلةٍ صغيرة.

الوثيقة رقم ٧



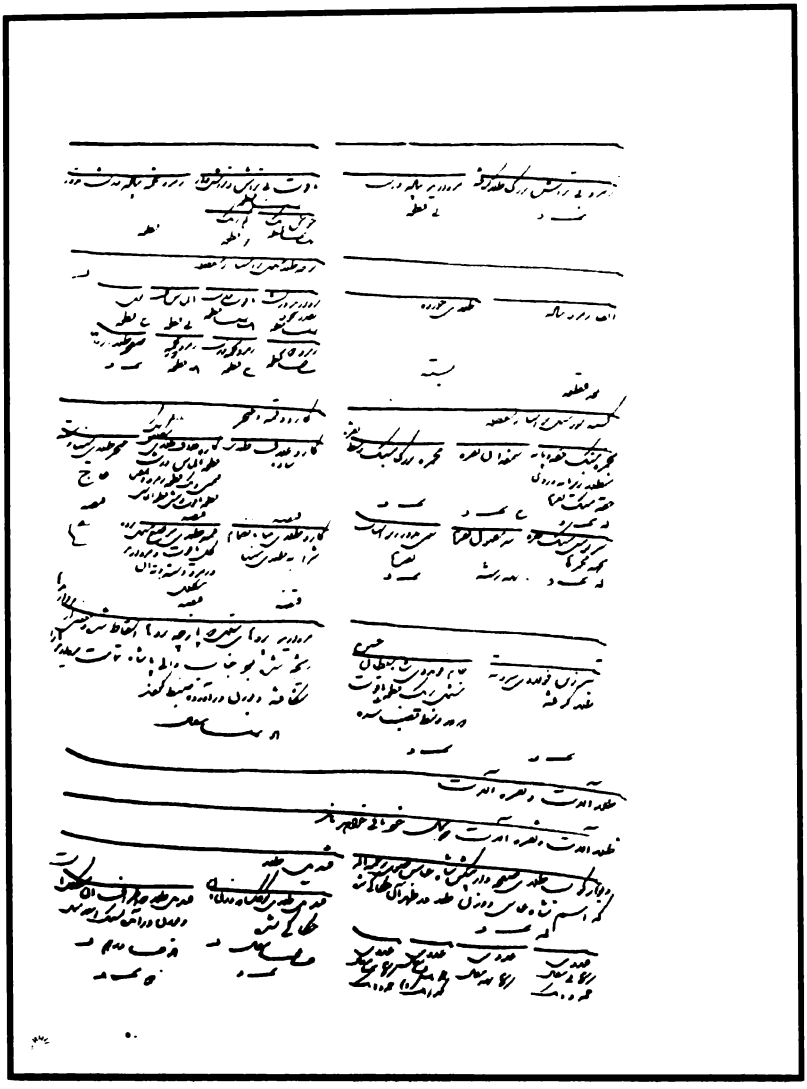
(ترجمة نصّ الوثيقة رقم ٧)

- إطار قرآن من الفولاذ منقوش عليه سورة الكافرون.
- قطعة من الذهب ذات شكل مشبّك مع قطعتين من الزمرد في الرأس والحافة.
- طوق من الزمرد الثمين على شكل وردة، محاط بثلاث قطع من الزمرد، وأربع قطع من الياقوت.
- قطعة من اللاجورد على شكل وردة، محاطة بثماني قطع من الزمرد متّصلة بقطعة ذهبيّة.
- قطعة ذهب على شكل وردة؛ تشتمل على حبّات حجر اللاجورد والياقوت.
- غصنان يشتملان على ثمانٍ وعشرين لؤلؤةً، وياقوت وفيروز.
- سوار مُنسّج بشريط ذهبيّ.
- سوار من اللؤلؤ المتّصل بالذهب؛ يحتوي على سبع عشرة قطعة من الزمرد، مع قطع من اللؤلؤ المحاط بقطع صغيرة من الفيروز.
- ست عشرة حبّة رمادية متّصلة بالذهب؛ تشتمل على ثماني عشرة قطعة من الياقوت، وعشرة أعداد من اللؤلؤ المعلّق.
- قطعة من الفيروز المنقوش المتّصل بالفولاذ ومنقوش عليه بـ(بسم الله).
- سوار يتكون من أربعٍ وعشرين قطعةً من الماس.
- قطعة من الزمرد الخشن، وقطعة من اللاجورد، وعشرة أعداد من اللؤلؤ.
- قلادة عربيّة من الذهب والياقوت والزمرد الناعم ذي القطع الصغيرة.
- طوق رقبة من الذهب؛ يشتمل على قطعةٍ واحدة من الزمرد الخشن، وقطعة واحدة من الياقوت الخشن.
- قطعة من البياض.
- إطار قرآن مذهّب؛ يشتمل على قطعةٍ واحدة من الزمرد الخشن، وثلاث

وخمسين قطعةً من الماس الناعم والخشن، وإحدى وسبعين قطعةً من الياقوت الخشن والناعم، وخمس قطعٍ من الزمرد الناعم، وقطعة واحدة من اللاجورد الأصفر.

- مبخرة عود مذهّبة وملمّعة من الرأس والنهاية.
- قطعة من الزمرد المتّصل بالذهب.
- قطعة من الزمرد المعلّق.
- معضد من العقيق والدرّ والماس والياقوت الأصفر والزمرد، تمّ خياطتها على جلد المعضد، من ضمنها قطعة واحدة من الفيروز.
- ورقة في داخلها قطع عديدة من الماس والياقوت واللاجورد، والزمرد واللؤلؤ والذهب.
- باقة من الورد من أوراق الشجر، مع قطع من اللؤلؤ والزمرد.
- هزّاز فضّيّ من ضمنه حبّات من اللؤلؤ.
- ثلاث قطع من الكرات الذهبيّة.
- خاتم من الفيروز واللؤلؤ.
- كفّ ذهبيّ كبير؛ يشتمل على سبع قطعٍ من الياقوت، وقطعتين من الماس.
- عدد من اللؤلؤ في داخل ورقة.
- قطيفة من الذهب؛ تمّ خياطة قطع من الفيروز عليها.
- طوق على شكل وردة؛ يشتمل على قطعة من الزمرد، ومحاطة بثماني قطع من الماس، من ضمنها حبّات من الياقوت والماس الناعم ذي القطع الصغيرة.
- كفّان من الذهب؛ أحدهما كبير والآخر صغير.
- ختم من الزمرد متّصل بالفولاذ والفيروز، منقوش عليه اسم محمّد والي.

الوثيقة رقم ٨

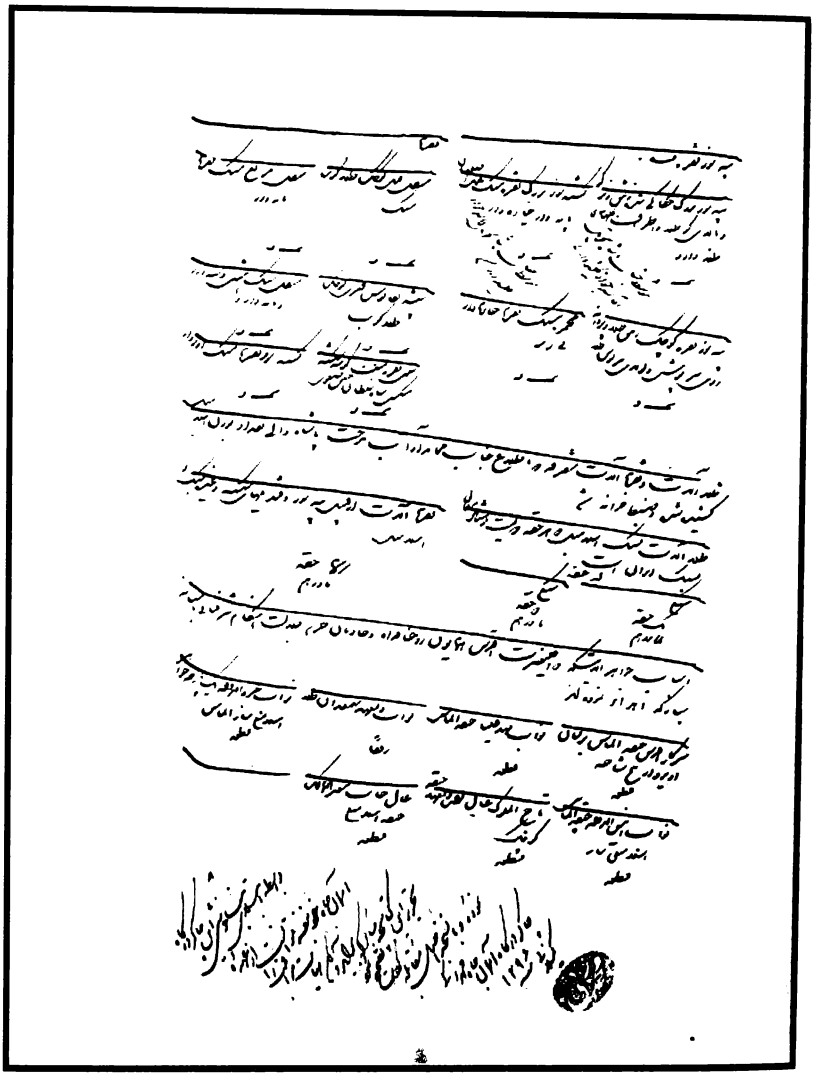


(ترجمة نصّ الوثيقة رقم ٨)

- قطعة من الزمرد غير المصقول كبير الحجم مذهّب.
- ست قطع من اللؤلؤ الخشن.
- عشرون قطعةً من الياقوت المصقول وغير المصقول، ثماني عشرة منها ذات ألوانٍ زاهية، وقطعتان منها ذواتا ألوانٍ خافتة.
- قطعة واحدة من الزمرد الخشن المدوّر.
- تسع قطع من الزمرد.
- قطعة واحدة من الذهب.
- لوحة من الذهب؛ تشتمل على عشرين قطعة من اللؤلؤ الخشن بحجم حبّة الحمص. سبع وعشرين قطعة من الياقوت. ست قطع من الماس، ثلاث قطع من اللاجورد. ست وخمسين قطعة من الزمرد. ثلاث قطع من الزمرد الخشن. سبع قطع من الزمرد النجميّ. وصفيحة ذهبيّة متّصلة بحبّات الأحجار.
- كيس تمّت خياطته يشتمل على الأجزاء الآتية: تسعة أعداد من موقِد مشبّك ذي رأس وقاعدة مذهّبة وسطح فضّيّ. ثلاثة أعداد من الشمعدان الفضّيّ. موقد كبير مشبّك فضّيّ. أربع قطع من الغطاء المشبّك الفضّيّ للموقِد. ثمانية أعداد من السلك الفضّيّ. صينية واحدة مدوّرة فضّيّة.
- غلاف وسيف وخنجر، وتشتمل على الأجزاء الآية: غلاف من الذهب. غلاف من الذهب المنقوش على ست قطع من الماس الخشن الثمين، وقطعة واحدة من الزمرد، وسبع قطع من الماس. خنجر من الذهب المطعّم بالمينا ذي مقبض عاجيّ. غلاف من الذهب المطعّم بالمينا من ضمنه مشربة ذهبيّة مطعّمة بالمينا. سيف من الذهب المرصّع؛ يشتمل على عشر قطع من الياقوت على شكل وردة، وقطع من اللؤلؤ والزمرد، مزيّن من المقبض إلى النهاية.
- قطعة من البياض.
- فأس فولاذيّ مذهّب من الرأس إلى النهاية.

- كأس فولاذيّ يعود إلى السلطان حسين؛ يشتمل على قطعة واحدة من الياقوت متّصلة في وسطه.
- اللآلئ المستعملة في الستائر؛ حيث انتُزعت الأقمشة عن الستائر، وبعض من اللآلئ كانت متساقطة، فعمد الوالي باشا إلى انتزاع كلّ اللآلئ من الستائر، واستخراج وزنها وضبطها، فكان مجموع وزن اللآلئ المستخرجة ٢٢٠ مثقالاً.
- مجوهرات من الذهب والفضة.
- المجوهرات من الذهب تشتمل على: صفيحة ذهبيّة عدد أربعة عائدة للسلطان عباس الصفويّ، منقوش عليها اسم السلطان عباس، ومنقوش على ظهرها أيضاً، وزن كلّ قطعة من الصفائح الذهبيّة وهي كما يأتي: (الصفيحة الذهبيّة الأولى ٤٠٦ مثاقيل. الصفيحة الذهبيّة الثانية ٤٠٨ مثاقيل. الصفيحة الذهبيّة الثالثة ٣٨٣ مثقالاً. الصفيحة الذهبية الرابعة ٤١٠ مثاقيل)
- قنديلان من الذهب؛ أحدهما صغير الحجم منقوش عليه وزنه البالغ ٩٥ مثقالاً، أمّا الآخر فأطرافه مرصّعة ومزيّنة، ويبلغ وزنه -استناداً إلى حجر إسلامبول (إسطنبول)- ٢٥٠ درهماً.

الوثيقة رقم ٩



(ترجمة نصّ الوثيقة رقم ٩)

- موقِد فضّيّ كبير الحجم؛ منقوش، ومشهور بالزنبق، كُراته العليا والسفلى من الذهب، وأطراف الورود من الذهب أيضاً، وتمّ تسليم قطعة واحدة منه من قبل السلطان إلى السيّد جواد الكليدار.
- موقِد فضّيّ كبير الحجم مشبّك، صناعة أصفهان، ذو مساند (قواعد)، تمّ تسليم قطعة واحدة منه من قبل السلطان إلى السيّد جواد الكليدار.
- موقِد فضّيّ صغير الحجم، المشهور بالزنبق، مذهّب، والفراشة واقعة على رأس الغطاء وداخل رأس الغطاء مذهّب أيضاً.
- موقِد مشبّك فضّيّ.
- مقتنيات فضّيّة تشتمل على: منقلة فيليّة صغيرة مذهّبة مشبّكة. منقلة مربّعة مشبّكة فضّيّة ذات مساند (قواعد). فانوس قيريّ صغير مذهّب. منقل مشبّك ثُماني، ذو مقابض ومساند. صينية من الفضّة مكسورة من أحد جوانبها، عائدة للسلطان حسين الصفويّ. موقِد فضّيّ مشبّك معلّق.
- بخصوص المجوهرات من الذهب والفضة المتفرقة التي تمّ استخراج وزنها، وضبطها في الخزانة بإشراف والي بغداد العثمانيّ استناداً إلى وزن إسلامبول (إسطنبول) شملت ما يأتي:

- المجوهرات من الذهب استناداً إلى حجر إسلامبول (إسطنبول)، والتي تعادل كلّ حُقة منها ٢٨٠ مثقالاً من حجر ايران، وشملت (حقّة واحدة من الحجر و٣٠٠ درهم، حقّتين من الحجر و١٠٠ درهم).
- المجوهرات من الفضة من جملة المواقِد والقناديل المكسورة وغيرها استناداً إلى حجر إسلامبول (إسطنبول) تعادل ٤٠٠ حُقّة و١٠٠ درهم.

- المجوهرات التي أهداها السلطان ناصر الدين شاه قاجار عند تشرّفه بزيارة

الحرم العلويّ المطهّر، وشملت ما يأتي:

- العُلبة الخاصّة بالسلطان؛ وتحتوي على ماسٍ من نوع البرليان المعلّق ذي الأغصان الخمسة.
- العُلبة الخاصّة بالاميرة مهد عليا الشاملة على الماس.
- زوج من الشمعدان المذهّب الخاصّ بوليّ العهد.
- قطعة قماش حاوية على جواهر من الماس، صناعة إسلامبول (إسطنبول)، عائدة لعزة الدولة.
- عُلبة من الماس، صناعة إسلامبول (إسطنبول)، عائدة لأنيس الدولة.
- عُلبة صغيرة من الماس، عائدة لتاج الملوك زوجة وليّ العهد.
- عُلبة من الماس، صناعة إسلامبول (إسطنبول)، عائدة لمعير الممالك.

الهوامش/السجلّات: - (نهاية الوثيقة) أو (إنهاء الكاتب)

بسبب سوء الحالة الصحيّة، لهذا الطارق لأبواب السماء، لم يستطع أن يحرّر هذا السجلّ المبارك، ولكن قد حافظ عليه جيداً؛ وقابله مع النسخة الأصليّة وصحّحه.

الطارق لأبواب السماء

محمّد زكي الجيلانيّ

سنة ١٢٩٦هـ (الختم: محمّد زكي)

توضيحات:

الدفعة: كلّ مطلب وارد وتحته خطّ في السياق يُقال له الدفعة الكبرى، ومن الممكن أن يكون هناك دفعات أصغر تقع تحتها مباشرةً، وهي من تشعّبات المطالب الأولى، حيث يقسم إلى أجزاء أصغر، وهنا تمّ استخدام إشارة (*) بدل أن يتمّ التكرار في الدفعات؛ لكي يتمّ قراءة المطالب والمحتويات بصورةٍ أسهل وتكون مفهومة للقارئ.

فهرس الأعلام:

١- ناصر الدين شاه قاجار: سلطان إيران في الحقبة القاجاريّة. (وثيقة رقم ١).

٢- موسى مرآة الممالك: رئيس المكتبة السلطانيّة. (وثيقة رقم ١).

٣- مدحت باشا: والي بغداد العثمانيّ. (وثيقة رقم ٢).

٤- كامل باشا: وزير الموقوفات في الدولة العثمانيّة. (وثيقة رقم ٢).

٥- الحاج الميرزا حسين خان: مشير الدولة في الدولة العثمانيّة (وثيقة رقم ٢).

٦- نادر شاه أفشار: سلطان إيران في الحقبة الأفشاريّة. (وثيقة رقم ٢).

٧- السلطان حسين الصفويّ: سلطان إيران في الحقبة الصفويّة. (وثيقة رقم ٢).

٨- السلطان أكبر شاه الهنديّ: أحد ملوك بلاد الهند. (وثيقة رقم ٣).

٩- زينب بيكم: ابنة السلطان طهماسب الصفويّ سلطان إيران في الحقبة الصفويّة. (وثيقة رقم ٣).

١٠- الوالي باشا: أحد ولاة الدولة العثمانيّة. (وثيقة رقم ٨).

١١- السلطان عبّاس الصفويّ: سلطان إيران في الحقبة الصفويّة. (وثيقة رقم ٨).

١٢- السيّد جواد الكليدار: أحد كليدارية الحضرة العلويّة المطهّرة. (وثيقة رقم ٩).

١٣- عزة الدولة: أحد رجال الدولة القاجاريّة في إيران. (وثيقة رقم ٩).

١٤- أنيس الدولة: أحد رجال الدولة القاجاريّة في إيران. (وثيقة رقم ٩).

١٥- تاج الملوك: زوجة ولي عهد السلطان ناصر الدين شاه سلطان إيران في الحقبة القاجاريّة. (وثيقة رقم ٩).

١٦- معير الممالك: أحد رجال الدولة القاجاريّة في إيران. (وثيقة رقم ٩).

١٧- محمّد زكي الجيلانيّ: أحد رجال وكُتّاب الدولة القاجاريّة في إيران. (وثيقة رقم ٩).

المصادر والمراجع

١. تاريخ ذو القرنين: ميرزا فضل الله نامه خاقان شيرازي(خاوري)، تنقيح: ناصر أفشارفر، نشريات وزارة الثقافة والارشاد الإسلامية، طهران، ٢٠٠١م.

٢. تاريخ سلطاني: از شيخ صفي تا شاه صفي، حسيني استرآبادي، مير حسين بن مرتضى، بإشراف: حسين إشراقي، علمي، طهران، ١٩٨٥م.

٣. تاريخ صاحبقراني: محمود ميرزا قاجار، تنقيح: نادره جلالي، مركز وثائق مكتبة مجلس الشورى الايرانيّ، طهران،٢٠١٠م.

٤. تاريخ جهانكشاي نادري، الاسترآبادي، ميرزا مهدي خان، طهران، عالم الكتاب، ١٩٩٠م.

٥. تاريخ عباسي(روزنامه ملاجلال)، ملا جلال الدين منجم، بإشراف: سيف الله وحيد نيا، بي جا، وحيد، ١٩٨٧م.

٦. تاريخ طبرستان، ابن اسفنديار، بهاء الدين محمد، تنقيح: عباس اقبال آشتياني، طهران، أساطير ٢٠١٠م.

٧. روزنامه ميرزا محمّد كلانتر فارس، ميرزا محمّد كلانتر فارس، تنقيح: عباس اقبال آشتياني، طهران، مكتبة طهوري وسنايي، ١٩٨٣م.

٨. روضة الصفا: رضا قلي خان هدايت، مكتبات خيام المركزية، بيروز، قم، ١٩٦٠م.

٩. زبده التواريخ: محمّد حسين مستوفي، مؤسسة موقوفات محمود أفشار، طهران، ١٩٩٦م.

١٠. سفينة المحمود: محمود ميرزا قاجار، تنقيح: عبد الرسول خيامپور، كلية الآداب جامعة تبريز، تبريز،١٩٦٧م.

١١. شهريار جا ده ها، (رحلة ناصر الدين شاه الى العتبات المقدّسة): ناصر الدين شاه، بإشراف: محمّد رضا عباسي وبرويز بديعي، دائرة الأرشيف الوطنيّ الإيرانيّ، طهران، ١٩٩٣م.

١٢. عالم آراى نادري: محمّد كاظم مروي، تنقيح: محمّد أمين رياحي، علمي، نشر علم، طهران، ١٩٩٥م.

١٣. فارسنامه ناصري، حسيني فسائي، حاج ميرزا حسن، تنقيح: منصور رستكار فسايي، أمير كبير، طهران، ١٩٨٨م.

١٤. فوائد الصفوية: أبو الحسن قزويني،تنقيح: مريم مير أحمدي، معهد الدراسات والبحوث الثقافية، طهران، ١٩٨٨م.

١٥. قصص الخاقاني: ولى قلي بن داوود قلي شاملو،تنقيح: سيّد حسن سادات ناصري، نشريات وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامية، طهران، ١٩٩٢م.

١٦. كربلاء في الأرشيف العثمانيّ: ديلك قايا، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٨م.

١٧. كلشن مراد: أبو الحسن غفاري كاشاني،بإشراف: غلام رضا مجد طباطبايي، زرين، طهران، ١٩٩٠م.

١٨. لبّ التواريخ: يحيى عبداللطيف القزوينيّ، تصحيح: مير هاشم محدّث، منتدى الآثار والمفاخر الثقافية، طهران، ٢٠٠٧م.

١٩. مجمع التواريخ: ميرزا محمّد خليل المرعشيّ الصفويّ، تنقيح: عباس اقبال، بي جا، نشريات مكتبة سنايي وظهوري، ١٩٨٣م.

الوِرَاقة في دمشق من القرن الرابع الهجريّ حتى القرن الرابع عشر الهجريّ

Papermaking in Damascus - from the fourth century until the fourteenth century (Hijri calendar)

الدكتور سعيد الجوماني

دكتوراه في علم المكتبات

باحثٌ زائرٌ في معهد الدراسات الإسلاميّة في جامعة برلين الحرة- ألمانيا.

Dr. Saeed Jawmani

PhD in library science

Visiting Scholar at the Institute of Islamic Studies in Freie Universität Berlin

Germany

الملخّص

تناول البحث تأريخ مهنة الوِرَاقة في دمشق عبر شقّين، أحدهما إنتاج الورق، والثاني أسواق الورّاقين، فناقش التاريخَ المزعوم لصناعة الورق بدمشق، وكذلك تعريفات ابن خلدون للوِراقة، كما عرَّج على قضية تأجير الكتب المسكوت عنها، وبعدها بيَّن أنّ أسواق هذه المهنة لم تبرح جوار الجامع الأمويّ حتى القرن الرابع عشر الهجريّ، أمّا خارج سور المدينة فتمَّ الكشف عن سوقٍ في منطقة (الصالحيّة) في جبل (قاسيون)، وأن لهذه المهنة شيخًا مسؤولًا عنها، كما كُشف عن مصطلح جديد من مصطلحات المخطوطات؛ وهو (الكرند) مع تبيان دلالته.

ثمّ ناقش البحث حركة تنقّل المخطوطات في دمشق في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريّين، متتبّعًا ما صدر من قوانين تُقنّن الإتجار بالمخطوطات، ومدى فاعلية هذه القوانين، حتى تمّت مناقشة قضية تغريب المخطوطات بشكل موضوعيّ بعيدٍ عن الانفعاليّة، وأخيرًا عرَّف البحث بمحمّد صادق فهمي المالح؛ أحد أواخر ورَّاقي دمشق، الذي أثرى المشهد الثقافيّ بما نسخه، وما أوقفه من مخطوطات، ورغم دوره ذاك بقي خارج كتب التراجم؛ فاستُخرِجَت سيرتُه من خوارج النصوص التي خطّها بيمينه.

Abstract

The research deals with the history of the paper manufacture line of work in Damascus through two parts, which are (paper production), and (the paper market). Thus this research discusses the alleged history of papermaking in Damascus, as well as Ibn Khaldun's definitions of papermaking. The research also observes the issue of renting books, which has not been researched, but rather kept silent. After that, it enlightens that the markets of this occupation did not leave the vicinity of the Umayyad Mosque until the fourteenth century (A.H). It also tells the discovery of a market outside of the city wall, in the Salehiyah area in Jabal Qasiyoun, and this profession had an elderly man in charge of it. It also reveals a new term for manuscripts, which is (Al-Karand) with an indication of its significance.

Then the research discussed the movement of manuscripts in Damascus in the thirteenth and fourteenth centuries (A.H), following the laws that were organized to traffic in manuscripts. In Addition to the that the research takes a look at the effectiveness of these laws, and discusses the concept of manuscripts isolation, far from emotionalism. Finally, the research defined Muhammad Sadiq Fahmi Al-Maleh, one of the last papermakers of Damascus, who enriched the cultural world with what he copied, and the manuscripts he ceased. His biography was extracted from the texts that he wrote himself; because despite his role, he was never mentioned in biographies.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

شَغَلَ تأريخُ مهنةِ الوراقةِ العربيّة الإسلاميّة ذِهنَ فريقين من الباحثينِ[١]؛ الأول مهتمٌّ بتاريخ الحضارة العربيّة الإسلاميّة؛ ومبرّره أنَّ هذه المِهنة لا تظهر إلّا في مجتمعٍ مُتحضِّر؛ فوجودها وازدهارها مُؤشرٌ على رُقيِّ القوم. وقد أكدَّ ابن خلدون هذه الحقيقة عندما قال: إنَّ الصنائع تكتمل بكمالِ العمرانِ الحضريّ؛ فالنّاس ما لم يُستوفَ العمران الحضريّ، وتتمدّن المدينة، فإنّما همُّهم الضروريُّ من المعاش وتحصيلُ الأقوات، فإذا ما تمدَّنت المدينةُ، وزادت فيها الأعمالُ، حينئذٍ ينصرف الجهدُ إلى الكمالات من المعاش، ومنها الصنائع[٢]. والوِرَاقة إحدى هذه الصنائع المختصّة بالأفكار التي هي خاصيّة الإنسان[٣]، وعلى نسبة العمران في الكثرة والقلّة، والحضارة والترف، تأتي نسبة الصنائع في الجودة والكثرة[٤]، ولهذا كان أبو المطهّر الأزديّ (النصف الثاني من القرن الخامس الهجريّ/ الحادي عشر الميلاديّ)[٥] يُفاخر أهل أصبهان بالصناعات الموجودة في بغداد فقال: «هل أرى عندكم من أرباب الصناعات والمهن مثل من أرى ببغداد من الورَّاقين، والخطّاطين، والخيّاطين، والخرّاطين، والزرّادين، والمزوِّقين، والطبّاخين، والطحّانين، والمطربين مَن لا يُحصى عدداً من الحذّاق ؟»[٦]. وعليه فإنَّ

(١) ينظر: تقاليد المخطوط العربيّ، البيليوجرافيّة: محمود زكي: ٣٨- ٤١، والوراقة دراسة في المفهوم والمصطلحات في صناعة المخطوط العربيّ الإسلاميّ من الترميم إلى التجليد: يحيى محمود بن جنيد الساعاتيّ: ٨٩ - ٩٣.

(٢) ينظر مقدّمة ابن خلدون: ١/ ٥٠٢.

(٣) ينظر مقدّمة ابن خلدون: ١/ ٥٠٢.

(٤) ينظر ابن خلدون: المقدمة: ١/ ٥٠٣.

(٥) ينظر حكاية أبي القاسم البغداديّ حول المؤلّف والعصر والنوع: محمّد بن تتا، مجلة مجمع اللغة العربيّة. مج ٨٥، ١١١٩- ١١٣٩.

(٦) حكاية أبي القاسم البغداديّ: الأزديّ: ٢٤.

رُقيّ مهنة الوِراقة في مجتمع ما دليلٌ على تحضّر ذاك المجتمع.

أمّا الفريق الثاني فَهُم المهتمّون بتاريخ الكتب والمكتبات، والمختصّون بعلم المخطوطات العربيّة الإسلاميّة، ومبرّرهم أنّ مهنة الوِرَاقة تُعدُّ ركناً رئيساً من أركان دراسة تاريخ الكتاب العربيّ المخطوط، ودورة الاتصال المعرفيّ في الحضارة العربيّة الإسلاميّة؛ لأنّ الورّاقين أسهموا بأمور:

١. إنتاج الكتب وتداولها، وفي نشر العلم.

٢. إتاحة الفرصة للأدباء والعلماء للالتقاء والتحاور[١]؛ فكانت حوانيتهم أشبه بنوادٍ علميّة وصالونات أدبيّة، فيروي أبو نصر الزجّاج: «كنت جالساً مع أبي الفرج الأصفهانيّ في دكانٍ في سوق الورّاقين، وكان أبو الحسن عليّ بن يوسف بن البقال الشاعر جالساً عند أبي الفرج الخرّاز الورّاق وهو يُنشد أبيات إبراهيم بن العباس الصوليّ التي يقول فيها:

رأى خَلَّتي من حيثُ يخفَى مكانُها
فكانت قذى عينيه حتى تجلَّتِ

فلما بلغ إليه استحسنه وكرّره، ورآه أبو الفرج فقال لي: قمْ إليه فقلْ له قد أسرفت في استحسان هذا البيت، وهو كذاك، فأين موضع الصنعة فيه؟ فقلت له ذاك، فقال: قوله: وكانت قذى عينيه. فعدت إليه وعرّفته، فقال: عدْ إليه فقل له: أخطأت الصنعة في قوله: من حيث يخفى مكانها»[٢].

والأمر ذاته يُروى عن عبد الله بن محمّد بن وداع بن زياد بن هانئ الأزديّ (كان حياً سنة ٢٣٠هـ/٨٤٥م)؛ فقد كان صاحب «دكان ببغداد يُورِّق فيه، ويجتمع إليه عامّة أهل الأدب، ويحصل فيه بينهم من المحاضرة والمذاكرة ما لا يحصل في غيره من

(١) ينظر: خزائن الكتب القديمة في العراق منذ أقدم العصور حتى سنة ١٠٠٠ للهجرة: كوركيس عوّاد: ٢٥، والوِراقة وأشهر أعلام الورّاقين دراسة في النشر القديم ونقل المعلومات: عليّ بن إبراهيم النملة: ٣٥، ونحو علم مخطوطات عربيّ: عبد الستّار الحلوجيّ:٤١.

(٢) معجم الأدباء: ياقوت الحمويّ: ٤/ ١٧١٣- ١٧١٤.

أندية الأدب»[١] وربما لذلك قيل: «جلوس الأدباء عند الورَّاقين، وجلوس المُخمِّنين عند النخّاسين[٢]، وجلوس الطفيليّين عند الطبّاخين»[٣]. ومن البدهي أنّ تلاقح الأفكار يُثمر أبحاثاً جديدة، أو يصقل فكرة، أو يُعدّل رأياً.

وعندما طُلِبَ إلى أبي الوفاء بن عقيل وصف بغداد، قال عن سوق الورَّاقين إنّها: «سوقٌ كبيرة؛ وهي مجالس العلماء والشعراء»[٤].

وفي حالة خاصّة كان بدر الدين الزركشيّ (ت ٧٩٤هـ/١٣٩٢م) يُكثر الجلوس في أحد حوانيت عبد الكريم بن إبراهيم بن أحمد كريم الدين المصريّ الحنبليّ الكتبيّ (ت٨١٩هـ/ ١٤١٦م) «التي بها ما لا يحتاج لبيعه غالباً، طوال النهار غالباً، للمطالعة والكتابة ونحو ذلك»[٥]، ويؤكّد هذا ما قاله عنه ابن حجر: أنّه «كان منقطعاً في منزله لا يتردّد إلى أحدٍ إلّا إلى سوق الكتب، وإذا حضره لا يشتري شيئاً، وإنّما يُطالع في حانوت الكتبيّ طول نهاره ومعه ظهور أوراقٍ يُعلّق فيها ما يُعجبه، ثمّ يرجع فينقله إلى تصانيفه»[٦].

٣. إتاحة الكتب ليس عن طريق البيع فقط، بل عن طريق الإكراء؛ أي الإجارة، وهذا الدور لم يأخذ حقّه من الاستقصاء والدراسة، وهنا محاولة لعرض بعض النصوص ذات الصلة مع التعليق عليها؛ بدايةً عُرِفَ عن الجاحظ (ت ٢٥٥هـ/٨٦٩م) أنّه كان يكتري حوانيت الورَّاقين ويبيتُ فيها للنظر[٧]، أي أنَّ الجاحظ كان يستأجر دكان الورَّاق؛ ليطالع ما حواه من كتبٍ، وينسخ منها ما يُعينه في تآليفه لاحقاً، وهذا الأسلوب قد يوفّر له الوقوع على تصانيف لم تخطر له على بال، إلّا أنَّ هذا الأسلوب يطرح سؤالاً؛

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطيّ: ٢/ ١٣٤.

(٢) النخّاسُ هو بائع الدواب.

(٣) العقد الفريد: ابن عبد ربه: ٤/ ٢٨١.

(٤) مناقب بغداد: ابن الجوزيّ: ٢٦.

(٥) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاويّ: ٤/ ٣٠٦.

(٦) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلانيّ: ٣/ ٣٩٨.

(٧) ينظر الفهرست: النديم: ٥/ ٢١٠١.

وهو كيف كان أصحاب الدكاكين يُسَلِّمُونها بما حوَت إلى الجاحظ؟ هل بعد عملية جرد واستلام وتسليم؟ أم أنّ الثقة كانت كافيةً بينهم؟

كما كان أحد وَرَّاقي بغداد يؤجّر كتبه لإسحاق بن نُصَير العِبَاديّ (ت ٢٩٧هـ/٩١٠م)[١]؛ وكان الأخير في بدايته فقيراً مُملقاً يأتي إلى دكان الورّاق راجلاً بثيابه الرّثة؛ فيستعير منه الكتاب تلو الآخر؛ فإذا طالبه الورَّاق بأجرةٍ ما أخذه لينسخه قال له: اصبرْ حتى تتيسّر حالي، والورَّاق يُصبِّره ولا يمنع عنه الكتب، ثمّ ابتسمت الأيام لإسحاق، وغدا كاتبَ الرسائل في ديوان أبي الجيش خمارويه بن أحمد بن طولون في مصرَ، وبلغت جرايته في الشهر ألف دينار.

وفي أحد الأيام أراد صديقٌ لإسحاق السفرَ إلى بغداد فأراد توديعه؛ فأعطاه إسحاق ثلاثة آلاف دينار وقال له: ادفع ألفاً لثعلب (ت ٢٩١هـ/٩١٤م)، وألفاً للمبرّد (ت ٢٨٦هـ/٨٩٩م)[٢]، وألفاً للورَّاق الذي كنتُ أستأجر منه الكتب؛ وقل له: (هذه ثمرة صبرك عليّ). ووصف له موضعَ دكان الورّاق في قصر (وضّاح)، فلما جاءه صديق إسحاق وجدَ دكانه خالياً من الكتب وصاحبه في حالٍ رثّةٍ، وقد أفضى به الأمر إلى التوريق للناس، فأعطاه الدنانير الألف فكاد يموت فرحاً[٣].

وهنا يتضح أنّ تأجير الكتب كان حلّاً ناجعاً لطلبة العلم الفقراء غير القادرين على شراء الكتب، ولمثل حالة (إسحاق) غير القادر على سداد أجرة الكراء نفسها، كما يتبيّن أنّ الورّاق صاحب الدكان الذي كان يبيع الكتب ويؤجرها وربما كان لديه من يُوَرِّق بالأجرة، اضطر للتوريق للناس حينما أملق، وهذه إشارة مهمة للموازنة بين الورّاق صاحب الدكان، والورَّاق الناسخ بالأجرة.

وكان ابن حجّاج الحسين بن أحمد بن محمّد بن جعفر الشاعر (ت ٣٩١هـ/١٠٠١م)

---

(١) كان كاتباً في ديوان خمارويه بن طولون في مصر. انظر ترجمته في معجم الأدباء: ياقوت الحمويّ: ٢/ ٦٢٨، والوافي بالوفيات: الصفديّ: ٨/ ٢٧٨.

(٢) أي أنّ هذه الحادثة جرت قبل سنة ٢٨٦هـ

(٣) ينظر المكافأة وحسن العقبى: ابن الداية: ١٧-١٨.

من أصحاب المجون والخلاعة، وإمامَ الشعرِ في هذا الباب، وقد جمع أخباره أبو بكر محمّد بن عبد الله بن حمدون في مجلدةٍ، ذكر في أوّلها: أنَّ صديقاً له قال: رأيتُ عند بعض الورَّاقين جزءاً من شعر ابن حجّاج، فسألته أن يبيعنيه بما شاء؛ فامتنع وقال لي: إنّ هذا الجزء في دكاني بمثابة جارية حسنة الصوت، جميلة المحيا، يكتريه حُرفاء لي، مُجَّانٌ إذا اجتمعوا للشرب، بأجرةٍ قد اتفقنا عليها[١].

وعندما احترق سوق الكتبيّين في دمشق سنة (٦٨١هـ/ ١٢٨٢م)[٢] طالت النيران دكان الفاشوشة الكُتُبيّ[٣]، فاحترق له خمسة آلاف مجلّد[٤]، ولم يبقَ له غير الكتب التي كانت عند الناس في العَرضِ[٥] أو في العارية[٦]. أي أنَّ الجزء الناجي من كتب الفاشوشة كان معروضاً عند غيره؛ إمّا في حوانيتهم، أو مع الدَّلالين، أو ما كان مُعاراً بالأجرة.

وكان محمّد بن عثمان بن عيسى البَرميّ، الصالحيّ، الكُتبيّ (ت٩٠٩هـ/١٥٠٣م) كثيرَ الكتب، عارفاً بها، وأكملَ بخطّه العديد منها، واشتُهِرَ بكراء الكتب الغزليّات، وكتب الحكايات، وكان المتفرِّغون يقصدونه لذلك[٧].

كذلك كان أبو حسن أحمد الرّبّاط الحلبيّ الشقيفاتيّ الشافعيّ (ت ١١٩٥هـ) - بعد

---

(١) ينظر الوافي بالوفيات: ١٢/ ٢٠٦.

(٢) ينظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الذهبيّ: ١٥/ ٧.

(٣) الفاشوشة الكتبيّ: إبراهيم بن أبي بكر بن عبد العزيز شمس الدين الجزريّ الكتبيّ (ت ٧٠٠هـ/ ١٣٠١م). (ينظر الوافي بالوفيات: ٥/ ٢٢٣)

(٤) وهي عند ابن العماد الحنبليّ خمسة عشر ألف مجلّد. (ينظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبليّ: ٧/ ٦٤٦)

(٥) «عرضتُ الكتابَ، وعرضتُ الجندَ عرضَ العينِ. إذا أمررتهم عليك ونظرتَ ما حالُهم». (لسان العرب: ابن منظور: ٢٨٨٥)

(٦) ينظر: الوافي بالوفيات: ٥/ ٢٢٣، وشذرات الذهب: ٧/ ٧٩٦.

(٧) ينظر السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: ١٠٠٠- ١٠٠١.

١٢٥٤هـ/١٨٣٨م)[١] صاحبَ مكتبةٍ لتأجير الكتب في دمشق[٢].

وإنّ الامتداد الزمنيّ لظاهرة تأجير الكتب منذ أيام الجاحظ في القرن الثالث الهجريّ حتى القرن الثالث عشر الهجريّ، يُبيّن أنّ تأجير الكتب يشكّل جانباً مهمّاً وأساسياً من عمل دكاكين الورّاقين؛ لأنّه مصدرُ رزقٍ لأصحاب الحوانيت، أمّا عن ضوابط تسعير الأجرة، ومدّة الاستئجار، وضمانات الاسترجاع فما زالت خفيّة. هذه المقدّمة رأيتها ضروريّة؛ للتفريق بين مصبّ أبحاث الفريقين، ولاعتماد بعض ما جاء فيها في مناقشة ابن خلدون في تعريفاته للوِرَاقة.

الوِرَاقَة عند ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ/١٤٠٦م):

أورد ابن خلدون ثلاثة تعريفاتٍ لمهنة الوراقة فقال: «الوراقة وهي معاناة الكتب بالانتساخ والتجليد»[٣]، ثم قال: «الورّاقين الذي يُعانون صناعة انتساخ الكتب وتجليدها وتصحيحها؛ فإنَّ هذه الصناعة إنّما يدعو إليها الترف في المدينة من الاشتغال بالأمور الفكريّة»[٤]، وأخيراً قال: «كانت العناية قديماً بالدواوين العلميّة والسجلّات في نسخها وتجليدها وتصحيحها بالرواية والضبط؛ وكان سبب ذلك ما وقع من ضخامة الدولة وتوابع الحضارة، وقد ذهب ذلك لهذا العهد بذهاب الدولة وتناقص العمران، بعد أن كان منه في الملّة الإسلاميّة بحرٌ زاخر بالعراق والأندلس؛ إذ هو كله من توابع العمران، واتساع نطاق الدولة، ونَفاق أسواق ذلك لديهما؛ فكثرت التآليف العلميّة والدواوين، وحرص الناس على تناقلهما في الآفاق والأعصار؛ فانتُسخت وجُلّدت، وجاءت صناعة الورّاقين المعانين للانتساخ والتصحيح والتجليد وسائر الأمور الكتبيّة والدواوين، واختصت بالأمصار العظيمة العمران»[٥].

---

(1) http://orient-digital.staatsbibliothek-berlin.de/receive/SBBMSSecentry_secentry_00001855

(2) Boris Liebrenz: Die Rifāʿīya aus Damaskus: 228-235. Boris Liebrenz: The library of Aḥmad al-Rabbāṭ: 17-59.

(٣) مقدّمة ابن خلدون: ١/ ٥٠٢.

(٤) مقدّمة ابن خلدون: ١/ ٥٠٣.

(٥) مقدّمة ابن خلدون: ١/ ٥٣٢.

قد يتبادر للذهن أنّ هناك استدراكاتٍ في تعريفات ابن خلدون حتى وصل إلى تعريفه الشامل، وأنّ تعريفَه هذا - حسب السياق الذي أتى به - خاصّ بحقبة ازدهار الدولة العربيّة الإسلاميّة؛ أي نهاية القرن الثاني الهجريّ حتى القرن الرابع الهجريّ.

لكن هناك من الشواهد ما يُفسِدُ هذا الظنَّ؛ ففي ترجمة علّان الشعوبيّ الورَّاق (ت بعد ٢١٨هـ/٨٣٣م): أنّه كان له دكانٌ يبيع فيه الكتب وينسخ، وكان يعمل عنده شخص اسمه (الفيرزان)، يُورِّق في دكانه[١].

وفي قصة ورَّاق إسحاق بن نُصير العِباديّ التي جرت قبل سنة(٢٨٦هـ/٨٩٩م) تبيّن أنّ هناك الورَّاق صاحب دكان الوِرَاقة، والورَّاق الذي يُوَرِّق للناس؛ وهو أقلّ من صاحب دكان الورَاقة رتبةً من حيث المردود الماديّ.

وهذان الشاهدان يؤكّدان أنّ لفظة (الورَّاق) في القرن الثالث الهجريّ كانت تضيق لتنحصر في الرجل الذي ينسخ بالأجرة، وتتّسع لتشمل صاحب دكان الوِرَاقة الذي كان ينسخ الكتب ويبيعها ويؤجرها، ويعمل عنده من يورّق بالأجرة.

وفي القرن السادس الهجريّ يُميّز السمعانيّ (ت٥٦٣هـ/١١٦٦م) بين الورَّاق الذي ينسخ الكتب ويبيع الورق[٢]، وبين الحبَّار الذي يصنع الحبر ويبيعه[٣]؛ أي أنّ بيع موادّ الكتابة وأدواتها -الذي عبَّرَ عنه ابن خلدون بسائر الأمور الكتبيّة والدواوين - كان مناطاً بمهنتين متمايزتين عن بعضهما.

وعليه يمكن القول: إنّ التعريف الشامل الذي أورده ابن خلدون لمهنة الوراقة غير مختصّ بحقبة ازدهار الدولة العربيّة الإسلاميّة من نهاية القرن الثاني الهجريّ حتى القرن الرابع الهجريّ فحسب، إنّما يتعلّق بفهم ابن خلدون لهذه المهنة منذ نشأتها حتى زمانه؛ لذا أراد أن يجمع كلّ المهن ذات الصلة في إطارٍ واحد، ولا يعني هذا بالضرورة اتّساقها في شخصٍ واحد يُقال له الورَّاق، خاصّة إذا علمنا أنّ صانع الورق

(١) ينظر معجم الأدباء: ٤/ ١٦٣١.

(٢) ينظر الأنساب: السمعانيّ: ١٣/ ٣٠٠.

(٣) ينظر الأنساب: ٤/ ٣٥.

الذي لم يُدرجه ابن خلدون ضمن تعريفه، كان اسمه (الورّاق) أيضاً. فيقول ابن الحاج (ت ٧٣٧هـ/١٣٣٦م): «يتعيَّن على الورّاق الذي في الورّاقة، أنّ لا يعمل شيئاً من الورق المكتوب إلّا بعد أن يعرف ما فيه»[١]، وقد أحسن كوركيس عوّاد عندما نبّه إلى أنّ للوِراقة معنىً أوسع من الورّاق[٢].

الوِرَاقة في دمشق:

سينقسم الحديث عن الوِرَاقة في دمشق إلى قسمين؛ الأول: هو إنتاج الورق، والثاني: هو أسواق الورّاقين.

القسم الأول: إنتاج الورق في دمشق:

ظهر الورق للمرة الأولى سنة (١٠٥م) على يد الصينيّ تساي لون[٣]، ولم يعرف هذا الصينيّ الدور الذي سيلعبه اختراعه في مسيرة الحضارة، ولو علم لألّه ذاته؛ فكان أثر الورق على إنتاج الكتب أثرَ أوّلِ طلقةٍ في الميدان؛ لينهض بعدها بركان التأليف والترجمة، حتى أصبحت الكتبُ أضعافاً مضاعفة.

ويتعرّف العرب على صناعة الورق في سمرقند سنة (١٣٣هـ/٧٥١م) عن طريق صينيّين من أسرى وقعة (أطلح) سباهم فيها زياد بن صالح؛ فيقول الثعالبيّ: «وقع من الصين إلى سمرقند في سبيٍ؛ سباهم زياد بن صالح في وقعة (أطلح) من اتخذ الكواغيد، ثمّ كثرت الصنعة واستمرت العادة حتى صارت متجراً لأهل سمرقند، فعمّ خبرها والارتفاق بها جميع البلدان في الآفاق»[٤].

و لم يرتحل الورق إلى حاضرة الدولة العباسيّة بغداد إلّا بعد قرابة نصف قرن؛

---

(١) المدخل: ابن الحاج: ٤/ ٨٢.

(٢) ينظر: خزائن الكتب القديمة: ٨، موسوعة الوراقة والورّاقين في الحضارة العربيّة الإسلاميّة: خير الله سعيد: ٢/ ٢٥٩.

(٣) ينظر تاريخ الكتاب: دي جروليه: ٢٥.

(٤) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: الثعالبيّ: ٥٤٣، و ينظر لطائف المعارف: الثعالبيّ: ١٢٦، وآثار البلاد وأخبار العباد: القزوينيّ: ٥٣٦.

والدليل على ذلك ما قام به وزير الخليفة هارون الرشيد الفضل بن يحيى بن برمك (١٤٧ - ١٩٣هـ/ ٧٦٤- ٨٠٨م)[١]؛ حيث أشار إلى صناعة الورق، وكتب فيه رسائل السلطان، وصكوكه[٢]، ويقول القلقشنديّ: إنّ النّاس بقيت تستخدم الجلود في كتاباتها إلى حين تولّى هارون الرشيد الخلافة[٣].

ومن بغداد تنتقل صناعة الورق إلى دمشق، ويبقى التاريخ الدقيق لدخول هذه الصناعة مجهولاً، إنّما الثابت حتى الآن أنّ القرن الرابع الهجريّ لم يكن يبدأ ربعه الأخير إلّا ودمشق تنتج الورق، بل تتاجر به أيضاً، هذا ما أكّده المقدسيّ (ت ٣٨٠هـ/ ٩٩٠م)[٤].

ورغم اتفاق المراجع العربيّة والأجنبيّة على أنّ بغداد أوّل مدينةٍ عربيّة عرفت صناعة الورق ومنها انتقل إلى دمشق؛ يُجاهر بعض العلماء بالقول: إنّ دمشق عرفت صناعة الورق قبل الإسلام[٥]؛ معتمدين على شرح القرَشيّ لبيت شعرٍ وَرَدَ في معلّقة طرفة بن العبد يصف فيه ناقته؛ حيث يقول:

وَخَدٌّ كقِرطَاسِ الشآمي ومِشفَرٌ
كَسِبْتِ اليَمانيّ قَدُّهُ لم يُجرَّدِ

بأنّ الشاعر يصف بياضَ خدّ ناقته، وأنّه بمنزلة القرطاس قبل أن يُكتب فيه[٦].

وقد أثار هذا الشرح وهذا التوظيف للبيت حفيظةَ حبيب الزيّات؛ فقال: إنَّ تطوّراً دلاليّاً أصاب لفظة (القرطاس) فأصبحت مرادفةً للفظة (الكاغد)؛ لذا لا بد للناظر في

(١) ينظر ترجمته في وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان: ٤/ ٣٦.
(٢) ينظر مقدّمة ابن خلدون: ١/ ٥٣٢.
(٣) ينظر صبح الأعشى في صناعة الإنشا: ٢/ ٥١٥.
(٤) ينظر أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: ١٨١.
(٥) ينظر معلقة طرفة بن العبد في محاضرات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق: المغربيّ عبد القادر: ١٠، و خطط الشام:، محمّد كرد عليّ: ٤/ ٢٤٢ - ٢٤٣.
(٦) ينظر جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: القرشيّ: ٣١٥ - ٣١٦.

كتابات المتقدِّمين من التمييز بين معاني لفظة (القرطاس)؛ فكلّ ما جاء منها في الجاهليّة حتى القرن الثالث الهجريّ إنّما يُقصد به صُحف البردي، وبه يجب تفسير ما قاله طرفة بن العبد في وصف ناقته[١].

ومع أنَّ كلامه صحيح فيما يخصّ التطوّر الدلاليّ للفظة (القرطاس)، إلّا أنّ تفسيره للـ(قرطاس) في هذا البيت جانَبَ الصواب؛ لأنّ معناه سيصبح: خَدّ الناقة بمنزلة البردي الشآمي، ولم تَعرف الشام يوماً صناعة ورق البردي، لا في الجاهليّة ولا بعدها.

والواضح أنّ الخلط آتٍ من تفسير كلمة (قرطاس) بمعنى (الورق/الكاغد، والبردي). كما فسّرتها معاجم اللغة وكتب التراث، ولكنّ المعاجم نفسها أعطت معانيَ أُخر لهذه الكلمة؛ منها «الجاريةُ البيضاءُ المديدةُ القامةِ»[٢] والمرأة الشاميّة موصوفة بجمال قدِّها وبياض بشرتها، وهذا يجاري معنى البيت ولا ينقضه، وعليه يصبح معنى البيت: بياضُ خدِّ الناقة كبياضِ المرأة الشاميّة، ومن ثمّ لا يجوز توظيف هذا البيت في الحديث عن تاريخ صناعة الورق في دمشق.

ومن دمشق يُصدَّر الورق إلى الأندلس ويُعرف فيها باسم Carta Damascena[٣]، ويقول القلقشنديّ (ت ٨٢١هـ/١٤١٨م) عن قطع هذا الورق ورتبته: إنّه دون القطع البغداديّ في الرتبة، وينقسم إلى نوعين؛ الأول: يُسمّى الحمويّ؛ وهو أقلّ من القطع البغداديّ، والثاني: يُسمّى الشاميّ؛ وهو أقلّ من القطع الحمويّ[٤]، ثمّ يخبرنا البدريّ (ت ٨٩٤هـ/١٤٨٩م) أنّ القرطاس (الورق) من صناعات مدينة دمشق، وهو متميّز بحسن صقالته، ونقيِّ أوصاله، كما أنّ هذا القرطاس كان يُصدّر إلى مصر[٥]. وممّا يؤكّد

(١) ينظر صحف الكتابة وصناعة الورق في الإسلام: حبيب الزيّات، مجلة المشرق، ع٤، ص٤٦٨.

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيديّ: ١٦/ ٣٦٦.

(3) Wilkinson, John Gardner: Manners and Customs of the ancient Egyptians. London: JOHN MURRAY, 1837. p 153.

وينظر تاريخ التمدّن الإسلاميّ: جورجي زيدان:مج١/ ١/ ٢٥١.

(٤) ينظر صبح الأعشى: ٢/ ٤٧٦.

(٥) ينظر نزهة الأنام في محاسن الشام: ٢١٤ - ٢١٥.

وفرة مادّة الورق حتى غدت من صادرات المدينة، ما ذكره بدر الدين العينيّ في حوادث سنة (٨٠٦هـ/١٤٠٣م): إذ تحسَّنت الأسعار جداً، ووصل دشت الورق الشاميّ؛ وهو خمسٌ وعشرون فرخةً، إلى ستة عشر درهماً، وفي سنة (٨٢٣هـ/١٤٢٠م) تحسّنت أسعارُ الكتب جداً، ورخصَ الورق الشاميّ بعض الرخص؛ فبِيعَ الكفُّ منه بثلاثين درهماً فلوساً، والكفّة منه بخمس وعشرين فرخةً[١].

وعندما يزور الرحّالة الفرنسيّ بيير بولون دمشقَ في المدّة ما بين ١٥٤٦-١٥٤٩م، يُسجّل مشاهداته الآتية: « في المدينة دكاكين يُصنع فيها كاغد الورق الدمشقيّ؛ يحلِجون القطن فيفصلون عنه البذور، ولديهم لهذا الغرض صفحة من الحديد طولها قدم واحد، وثخنها مقدار إصبعين، يضغطون بها القطن فوق السندان، فتخرج عندئذٍ البذور المكوَّرَة من أمام القطعة الحديديّة»[٢]، وهذا النصّ بالغ الأهميّة؛ لأنّه يؤكّد أنّ صناعة الورق كانت لها عدّة دكاكين - على حسب تعبيره - داخل مدينة دمشق في القرن العاشر الهجريّ/ السادس عشر الميلاديّ، وأنّ المادّة الأوليّة لهذا الورق هي القطن، مع تبيان جزءٍ من عملية التصنيع اليدويّ لعجينة الورق، وتسمية بعض أدوات العمل.

وهنا يجب التنويه بنقطةٍ مهمّة؛ وهي: أنَّ الكتب التي تحدثت عن صناعة الأحبار والمداد، والليق، والورق العربيّ، كانت تستخدم ضميرَ المخاطبِ؛ بمعنى أنّه يمكن لأيّ شخصٍ أن يُصنِّع هذه الأدوات والموادّ بشكلٍ فرديّ متى ما توافرت لديه الإرادة والموادّ؛ فقد جاء في كتاب عمدة الكتّاب: « صفة عمل الكاغد الطلحيّ: تأخذ القنَّب الجيِّد الأبيض، فتنقّيه من قصبه، وتبُلّه وتسرِّحه بمشط حتى يلين..»[٣].

وعلى الرغم من أنَّ هذه الطريقة مُجهدة وتستنزف وقتاً طويلاً إلّا أنَّ هناك

---

(١) نقلًا عن حبيب الزيّات، صحف الكتابة وصناعة الورق. مجلّة المشرق، ص ٦٣٧.

(٢) دفاتر شاميّة عتيقة، مذكرات ومرويات ونوادر من تاريخ دمشق: أحمد أيبش: ٩٢.

(٣) عمدة الكُتّاب وعدّة ذوي الألباب المنسوب إلى المعزّ بن باديس، مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، مج ١٧، ص١٤٧ - ١٤٨، وينظر إلى عنوان الباب الثاني عشر (في صناعة التجليد وعمل جميع آلاتها حتى يُستغنى عن المجلّدين). ص ١٥٣.

نفراً من العلماء رضيَ بهذا العناء؛ بغية ضمان الحصول على ورقٍ طاهر يَكتبُ فيه كلام الله عز وجلّ، فهذا عبد الرحمن بن عبد الله بن داود الخولانيّ الحرّانيّ (ت ١٠٠٣هـ/١٥٩٥م). صنّفَ تفسيراً، وكتبَهُ في مُصحفٍ جمع فيه صناعات المصاحف، وصيّره إماماً يُقتدى به، واصطنع ورقَهُ بيده؛ ليكون طاهراً بالإجماع، والحبر صنعه أيضاً للغاية ذاتها[١].

أماكن صناعة الورق في دمشق:

أُطلِقَ قديماً على أماكن صناعة الورق اسم (الوَرّاقة)[٢]، وأتى في النصوص التراثيّة أنّ دمشق توافر فيها أربع ورّاقات هي:

١. ورّاقة خارج باب الفراديس[٣]: جاء عند ابن عساكر (ت٥٧١هـ/١١٧٦م) في ترجمته لعليّ بن محمّد بن عليّ الأنطاكيّ (ت ٤٥١هـ/١٠٥٩م) «بلغني أنّ أبا الرضا تُوفّي ودُفن في الورّاقة خارج باب الفراديس»[٤].

٢. الورّاقة القديمة: وجاء عنده في تعداده للمساجد الكائنة شمالي المدينة «مسجد عند (عين كمشتكين)[٥] والورّاقة القديمة»[٦].

---

(١) ينظر خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: المحبيّ: ٢/ ٣٦٠.

(٢) ينظر خَططُ دمشق، نصوص ودراسات في تاريخ دمشق الطبوغرافيّ وآثارها القديمة: صلاح الدين المنجد: ١١١.

(٣) باب الفراديس: من أبواب دمشق الأصليّة في الجهة الشماليّة لسور المدينة، يُنسب إلى محلّة الفراديس الواقعة خارج السور. (ينظر معجم دمشق التاريخيّ للأماكن والأحياء والمشيّدات ومواقعها وتاريخها كما وردت في نصوص المؤرّخين: قتيبة الشهابيّ: ١/ ٢٦) فهذه (الورّاقة) تقع خارج مدينة دمشق؛ لأنّ سور المدينة بأبوابه كان بمثابة حدود المدينة.

(٤) تاريخ مدينة دمشق: ٤٣/ ١٩٤.

(٥) عين كمشتكين: عين ماء كانت في محلّة مسجد الأقصاب خارج باب السلام. (ينظر معجم دمشق التاريخيّ: ٢/ ٩٢) وباب السلام من أبواب دمشق، فهذه العين أيضاً تقع خارج مدينة دمشق.

(٦) تاريخ مدينة دمشق: ٢ / ٣١٣.

٣. ورّاقة العوينة: وُجد على عتبة المدرسة النوريّة الكبرى بدمشق[١] نقشٌ مؤرّخٌ عام (٥٦٧هـ/١١٧٢م) عبارة عن وقفيّة لهذه المدرسة وجاء فيه: « والورّاقة بعُوينة الحمّى»[٢].

٤. الورّاقة الواقعة تحت المدرسة العزيّة البرانيّة: أنشأ صاحب صرخد الأمير عزّالدين أستادار المعظميّ سنة (٦٢٦هـ/١٢٢٩م) مدرسةً فوق الورّاقة بالشرف الأعلى، شمالي ميدان القصر خارج دمشق[٣]، ويبدو أنّ هذه الورّاقة كانت ما تزال قائمةً سنة (٩٠٢هـ/١٤٩٧م)[٤].

ويُلاحظ ممّا سبق؛ أوّلاً: « إنّ هذه الورّاقات كانت في أماكن فيها عيون أو أنهار؛ فالأولى تقع عند (عين كمشتكين)، ونهر (العقربانيّ)، والثانية عند عين هي اليوم (عين عليّ)، والثالثة عند عين (الورّاقة) ونهر (بردى)؛ وذلك لاحتياجهم إلى الماء الكثير في صنع الورق»[٥]، وأغلب الظنّ لتسخير قوة الماء في تحريك الطواحين؛ لصناعة عجين الورق بكمياتٍ كبيرة وجهدٍ أقلّ[٦].

ثانياً: إنّ جميع هذه الورّاقات قامت خارج سور المدينة؛ وعليه فإنّ وصف الرحّالة الفرنسيّ بيير بولون (١٥٤٦- ١٥٤٩م) لدكاكين الورّاقين داخل المدينة لا ينطبق عليهن، والراجح أنّ الورّاقات الأربع – منذ هذا التاريخ - اختفت أو كادت، وتقهقرت صناعة الورق في دمشق خطوات، مرتدةً إلى التصنيع اليدويّ، ومن ثمّ إنتاج كمياتٍ محدودة.

---

(١) بشأن هذه المدرسة يُنظر الدارس في تاريخ المدارس: النعيميّ: ١/ ٤٦٦.

(٢) خَططُ دمشق: ١١٢. والعُوَينة: لفظة عامّيّة فصيحها العُيينَة بمعنى: العين الصغير، وعوينة الحمّى: موضع كان عند العقيبة، إلى الجنوب المجاور للطرف الشرقي من سوق صاروجا. أي خارج مدينة دمشق أيضاً.

(٣) ينظر الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٤٢٣.

(٤) ينظر مفاكهة الخلاّن في حوادث الزمان: ابن طولون: ١٤٢.

(٥) خَطط دمشق: ١١٢.

(٦) العلوم والهندسة في الحضارة الإسلاميّة، لبنات أساسية في صرح الحضارة الإنسانيّة: دونالد رهيل: ١٥٠.

ثمّ يقول محمّد كرد عليّ (١٨٧٦ - ١٩٥٣م): ولا نعلم في أيِّ زمنٍ انقرضت صناعة الورَاقة من الشام، ولكن بداية القرن العشرين قام رجل بيروتيّ من آل الباحوط بتأسيس معملٍ مهمٍّ لصناعة الورق، وأنتج ورقاً جيداً كورق النمسا وفرنسا، لكن معامل الورق في الغرب حاربته ورخّصت أسعار ورقها المُصدَّر إلى الشام؛ فاضطر لمجاراتهم وخفَّضَ سعره، لكنّهم ظلّوا يخفّضون من أسعارهم حتى اضطروه لإغلاق معمله[١].

القسم الثاني، أسواق الورّاقين في دمشق:

تحتاج كلّ صناعة في مرحلتها النهائيّة إلى سوقٍ لترويج منتَجها، والورَاقة أفرزت سوقاً عُرف بها سُمِّيَ سوق الورّاقين، وأقدم إشارة تخصّ هذا السوق بدمشق أوردها ابن عساكر (ت ٥٧١هـ/١١٧٦م) في ترجمته لأبي بكر الشبليّ (ت ٣٣٤ - ٣٣٥هـ/٩٤٦-٩٤٧م)؛ فقال: « وَجدَ الشبليّ في يوم الجمعة آخر ذي الحجة سنة أربعٍ وثلاثين وثلاثمائة خفّةً من وجعٍ كان به؛ فقال: تنشّط نمشي إلى الجامع، قلت: نعم، فاتّكأ على يدي حتى انتهيت إلى الورّاقين من الجانب الشرقيّ»[٢]، كما أورد خبراً يوضّح جانباً من جوانب لفظة (ورَّاق)[٣] في هذا الزمن في دمشق؛ عند ترجمته لأحمد بن محمّد بن سعيد بن عبيد الله الورَّاق المعروف بابن فطيس (ت٣٥٠هـ/٩٦١م)، فقال عنه: «كان ثقةً مأموناً، كان يُوَرِّق بدمشق، له خطٌ حسن»[٤].

وأورد المقدسيّ (ت ٣٨٠هـ/ ٩٩٠م) عند حديثه عن باب البريد - وهو الباب الغربيّ من أبواب الجامع الأمويّ- خبراً؛ حيث كان « له فرخان عن يمين وشمال... وعلى الباب والفرخين ثلاثة أروقة، كلّ بابٍ منها يفتح إلى رواق طويل... وفي هذه الأروقة موضع الورَّاقين، ومجلس خليفة القاضي»[٥].

---

(١) ينظر خَطط الشام: ٤/ ٢٤٤.

(٢) تاريخ مدينة دمشق: ٦٦/ ٧٨. وهو يقصد الجانب الشرقيّ من الجامع الأمويّ عند باب (جيرون).

(٣) أقول: جانباً؛ لأنّ ما مرَّ آنفاً بيّن أنّ هذه اللفظة يضيق مدلولها ويتّسع.

(٤) تاريخ مدينة دمشق: ٥/ ٣٦٠، وينظر معجم الأدباء: ١/ ٤٧٤.

(٥) أحسن التقاسيم: المقدسيّ: ١٥٨.

وفي ليلة الاثنين ١١ شهر رمضان سنة (٦٨١هـ/ ١٢٨٢م) لمّا احترق سوق اللبّادين[١]، والكتبيّين وغيرها من الأسواق[٢]، الكائنة عند باب جيرون - وهو الباب الشرقي من أبواب الجامع الأموي- ذهبتْ للخلق أموالٌ عظيمة؛ منهم الفاشوشة الكُتُبيّ الذي كان «تاجراً بسوق الكتب بدمشق، له فيها دكان كبير، وكتب كثيرة، وخبرة تامّة بالكتب، يُقال: إنّه لمّا احترقت اللبّادين احترق له خمسة آلاف مجلّد، ولم يبقَ له غير الكتب التي كانت عند النّاس في العَرضِ أو في العارية»[٣].

وقُدِّرَت خسارتُه في هذا الحريق بما يقرُب من مئة ألف درهم، أمَّا فخر الدين ابن الكُتبيّ فقد احترقت له كتب بقيمة عشرة آلاف درهم، وأثناء مدّة إعمار ما تهدّم واحترق تمَّ نقل الأسواق إلى أماكن أخرى؛ فكان سوق تجَّار (جيرون) على باب الخشب، وسكنَ الزجَّاجون عند حمَّام (الصحن)، والذهبيّون في أماكن متفرقة، إلى أن تكامل البنيان وذلك في مدّة سنتين[٤].

وهذا يبيِّن ما يأتي:

أ. أنَّ مكان سوق الورّاقين في الثلث الأول من القرن الرابع كان شرقي الجامع الأمويّ، ثمّ انتقل إلى غربه نهاية القرن، وأنَّ مكان سوق الكتبيّين في القرن السابع الهجريّ كان شرقي الجامع.

ب. أنَّ اسم السوق في القرن الرابع الهجريّ كان سوق الورَّاقين، أمّا في القرن السابع الهجريّ فقد أصبح اسمه سوق الكتبيِّين.

ج. أنّ حوانيت الكتبيّين كانت تعرضُ جزءاً من كتبها؛ إمّا في حوانيت أخرى، أو مع دلّالين جوَّابين، كما كانت تبيع الكتب وتُعيرها.

---

(١) «اللبّادين: نسبة إلى عمل اللبود من الصوف، وهكذا يتلفّظ به العامّة ملحوناً، وهو في موضعين؛ أحدهما بدمشق مشرف على باب جيرون» (معجم البلدان: ٥/ ١٠)

(٢) ينظر تاريخ الإسلام: ٥١ / ٧.

(٣) الوافي بالوفيات: ٥/ ٢٢٣، و ينظر شذرات الذهب: ٧/ ٧٩٦.

(٤) ينظر تاريخ الإسلام: ٥١/ ٨.

وفي القرن الثامن الهجريّ تكثر الإشارات التي حدَّدت مكان سوق الورّاقين، والكتبيّين، وبدايتها في رمضان سنة (٧١٥هـ/١٣١٥م) حيث « كَملَت عمارة القيساريّة المعروفة بالدهشة عند الورّاقين واللبّادين»[١]، ثمّ مُنيتْ هذه المنطقة بحريقٍ عظيم ليلة ٢٦ شوّال سنة (٧٤٠هـ/١٣٤٠م)، «شمِلَ اللبّادين القبليّة، وما تحتها وما فوقها إلى عند سوق الكتب، واحترق سوق الورّاقين»[٢]، و ممّن كان له دكان في سوق الكتب بدمشق محمّد بن مكّي بن أبي الغنائم الدمشقيّ (ت ٧٤٢هـ/١٣٤١م)[٣].

وهناك إشارة مهمّة إلى مكان سوق الكتبيّين في هذه الحُقبة؛ فقد ذكر الصفديّ في ترجمته لمحمّد بن عثمان بن أبي الوفاء (ت ٧٣٠هـ/١٣٣٠م) أنّه « كان كثير الملازمة بسوق الكتب بجسر[٤] اللبّادين يوم الجمعة، ويقتني الكتب النفيسة، وملكَ منها، ومن الكرند شيئاً كثيراً»[٥]. ويجدر بنا التوقف عند لفظة (الكرند) لتبيان معناها؛ وهنا نستعين بترجمة الصفديّ لمحمّد بن عثمان بن أبي الوفاء ذاته في كتاب (الوافي بالوفيات)؛ حيث قال عنه: « له عناية باقتناء الكتب نفيسةً كانت أو غير نفيسة، يُلازم الكتبيّين كلّ جمعةٍ، وخلَّف منها جملةً»[٦] وبمقارنة الترجمتين عن الشخص نفسه يتبيّن أنّ (الكرند): هي النسخ العاديّة، أو المخرومة، أو ذات الحالة الفنيّة السيئة، وهذا المعنى لم ينوّه به قبلاً.

كذلك ورد عند الصفديّ في ترجمته ليوسف بن محمّد بن عثمان (ت ٧٢١هـ/١٣٢١م) أنّه كان دلّالاً على الكتب بجسر (اللبّادين) بدمشق، وقد رآه غير مرّةٍ

---

(١) البداية والنهاية: ابن كثير: ١٤/ ٧٤.

(٢) ذيول العبر في خبر من غبر: الذهبيّ: ٤/ ١١٧. وينظر تاريخ ابن قاضي شهبة: ابن قاضي شهبة: ٢/ ١١٥، الدارس في تاريخ المدارس: ٢/ ٣٠٧.

(٣) ينظر ترجمته في الدرر الكامنة: ٤/ ٢٦٤- ٢٦٦.

(٤) في الأصل؛ (بحسر)، والصواب ما أُثبت. ويقع هذا الجسر في اللبّادين قرب حي (جيرون). (ينظر معجم دمشق: الشهابيّ:١/١٤٤)

(٥) أعيان العصر وأعوان النصر: الصفديّ: ٤/ ٥٥٩.

(٦) الوافي بالوفيات: ٤/ ٦٦.

يُنادي على الكتب[١].

وفي سنة (٧٥٧هـ/١٣٥٦م) يصف ابن بطوطة الدهليز القائم أمام باب (جيرون) فيقول: «وبجانبَي هذا الدهليز أعمدةٌ قد قامت عليها شوارع مستديرة؛ فيها دكاكين البزّازين وغيرهم، وعليها شوارع مستطيلة فيها حوانيت الجوهريّين، والكتبيّين... ودكاكين لكبار الشهود... وبمقربة من هذه الدكاكين سوق الورّاقين الذين يبيعون الكاغد والأقلام والمداد»[٢]، وهذا النصّ يوضِّح ما يأتي:

أ- أنّ هناك سوقين مختلفين؛ الأول: سوق الكتبيّين، والثاني: سوق الورّاقين.

ب- أنّ كلا السوقين يقع شرقي الجامع الأمويّ عند باب (جيرون).

ج- أنّ سوق الكتبيّين بجسر (اللبّادين) كان أيضاً مكاناً للمناداة على الكتب بطريقة المزاد.

د- أنّ سوق الورّاقين اختصّ ببيع الورق، والأقلام، والمداد.

وفي هذا القرن تردُ إشارة مهمّة إلى وجود سوقٍ للورّاقين خارج مدينة دمشق في منطقة (الصالحية)، وهذا غير مستبعدٍ؛ لأنَّ هذه المنطقة كانت «مشحونةً بالزوايا، والترب، والمدارس»[٣] إذ يذكر ابن حجر العسقلانيّ عن محمود بن عبد الحميد بن سلمان بن معالي المعرِّيّ ثمّ الدمشقيّ (ت ٧٥٧هـ/١٣٥٦م) أنّه كان صاحب حانوت بالورّاقين بالصالحية[٤]، وفي عام (٧٩٥هـ/ ١٣٩٣م) يتعرض الجامع الأمويّ لحريقه الثالث؛ نتيجة لاحتراق المنطقة الشرقيّة بما فيها سوق الورّاقين[٥].

---

(١) ينظر أعيان العصر: ٥/ ٦٦١. وأشكر الباحث المميّز Benedikt Reier الذي أرشدني إلى هذين النصّين.

(٢) رحلة ابن بطوطة أو تحفة النظّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار: ابن بطوطة: ١/ ٥٥.

(٣) نزهة الأنام: البدريّ: ١٩٢.

(٤) ينظر الدرر الكامنة: ٤/ ٣٢٧.

(٥) ينظر تاريخ البصرويّ: البصرويّ: ٩١.

ومن المفيد هنا ذكر تقسيم عبد الوهاب السبكيّ (ت ٧٧١هـ/١٣٦٩م) للمهن المنضوية تحت لواء الوِرَاقة؛ وهي: الناسخ: وهو الشخص الذي ينسخ الكتب بالأجرة، والورَّاق: وقد حصره ببيع الورق فقط، والمُجَلِّد، والمُذَهِّب: الذي يُذهِّب المصاحف وغيرها من الكتب[١].

وبالتعريج على القرن التاسع الهجريّ في شهر ربيع الأول سنة (٨١٤هـ/١٤١١م)؛ ينقل النعيميّ عن ابن قاضي شهبة أنّ سوق الورّاقين كان في باب البريد، لكنّ في شهر رمضان انتقل بيع الكتب من باب البريد إلى الجامع الأمويّ إلى باب مئذنة العروس، ثم أُنكر هذا بعد جُمَع، وأُعيد إلى مكانه آخر الشهر[٢].

وفي سنة (٨٨٣هـ/١٤٧٨م) يضع ابن عبد الهادي رسالته (نزهة الرفاق عن شرح حال الأسواق)، وفيها يُفرِّق أيضاً بين سوق الورّاقين، وسوق الكتبيّين، وسوق مجلِّدي الكتب، وجميعهم عند باب البريد[٣]، لكن ابن عبد الهادي نفسه نبّهنا إلى أنّه اشترى بعض كتبه من سوقٍ مختلف عمّا ذكره، ولم نكن نظنّ أنّها تُباع فيه؛ إذ سجل على أحد مجاميعه قيد التملّك الآتي: «غالبه اشتريته من سوق السقطية»[٤]، وسوق السقطية المذكور يقع جوار قلعة دمشق، وكان مخصّصًا لبيع سقط المتاع ورديئه[٥].

وبالانتقال إلى القرن العاشر الهجريّ، ترد في ترجمة ابن طولون الصالحيّ، لمحمّد بن عثمان بن عيسى البَرميّ الكُتبيّ (ت ٩٠٩هـ/١٥٠٣م) إشارةٌ مهمّة ونادرة؛ حيث قال عنه: « تسبَّبَ ببيعِ الكتبِ، وتولَّى مشيَخَةَ سُوقِها سِنينَ عديدة، إلى أن تُوفِّي ووُجِدَ عنده أحمالٌ كثيرة»[٦]، وهذا نصٌّ صريح أنّ لحرفة الوِرَاقة شيخاً يتولّى أمورَها.

---

(١) ينظر مُعيد النعم ومُبيد النقم: السبكيّ: ١٣١ - ١٣٣.

(٢) ينظر الدارس في تاريخ المدارس: ٢/ ٣٠٨.

(٣) ينظر نزهة الرفاق عن شرح حال الأسواق: ابن عبد الهادي: ٢٢- ٢٦.

(٤) كتاب العلم: أبي خيثمة زهير بن حرب: مخطوطة المكتبة الوطنية بدمشق، مج ٣٨٥٦ت: [١/أ].

(٥) ينظر: معجم دمشق التاريخيّ: قتيبة الشهابيّ: ٢/ ٣٨. وانظر أيضًا
Konrad Hirschler. A Monumentto to medieval Syrian: 72

(٦) نقلًا عن السحب الوابلة: ١٠٠٠- ١٠٠١.

ويحسن بنا التوقّف عند شيخ الحِرفة هذا؛ فمن جميل الحظّ أنّ أحد علماء دمشق في القرن التاسع عشر قدّم بحثاً لمؤتمر المستشرقين، المنعقد بـ(هولاندا) عام ١٨٨٣م، تناول فيه هيكلية إدارة الحِرف في دمشق، فجاء في كلامه عن رتبة شيخ الحرفة: أنّ لكلّ حرفةٍ شيخاً ينتخبه شيوخ الكار[١]، ممّن اشتهر بحسن الأخلاق والطويّة، وامتاز بمعرفة أصول الحرفة، ولا يُشترط به كونه أكبرهم سناً، أو كونه من الشيوخ فعلاً، فيجوز أن يكون شاباً إلّا أنّه حَسن الصفات، عالمٌ بأمور الكار، وجيهٌ عند أرباب الحكومة.

وفي بعض الحِرف تنتقل المشيخة بالإرث من الأب إلى الابن، وهذا لا يخالف مبدأ الانتخاب؛ لأنّ الوارث إنْ لم يكن مستوفياً للشروط لن يقرّ شيوخ الكار بمشيخته، وسينتخبوا غيره دون مراجعة، أمّا مدّة مشيخة الشيخ فغير محدّدة؛ يبقى فيها مادام لم يصدر منه ما يُوجب استبداله.

ومن حقوق الشيخ عقد مجالس لصالح الحرفة يترأسها ويسهر على حفظ ارتباط الكار، ويقاصّ من أخلَّ بحقّ الصنعة، ويُكلِّف بإيجاد شغلٍ للفَعَلَة؛ فيُوصي بهم عند المعلّمين، وله وحده الحقّ بأن يشدّ[٢] بالكار المبتدئين الماهرين فيصيرون صنَّاعاً أو معلّمين، ومعه تكون مخابرة الحكومة فيما يتعلق بحرفته.

وانتخابه يكون على الصورة الآتية: عندما يفرغ مركز المشيخة من الشيخ يجتمع شيوخ الكار، ويُعيِّنون من يخلفه بالمذاكرة والاستحسان، ولا بدّ أن يكون الانتخاب بموافقة جميع الأصوات لا بأكثريّتها، وفي حال لم يكن هناك إجماعٌ يُحال الأمر إلى شيخ المشايخ الذي يُعيِّن أحد المرشّحين.

أمّا تصديق شيخ المشايخ على شيخ الحرفة فيتمّ هكذا: يذهب أهل الحِرفة من الشيوخ والمعلمين والصنّاع المشدودين بشيخهم الجديد إلى شيخ المشايخ ويقولون

(١) كار (فارسيّة) وجمعها كارات: صناعة، حرفة، مهنة. (ينظر تكملة المعاجم العربيّة: رينهارت دوزي: ٩/ ١٤).

(٢) عن طقوس الشدّ ينظر نبذة تاريخيّة في الحِرف الدمشقيّة: إلياس عبده قدسي: ١٥.

لـه: إنّنا عيّنا فلاناً علينا؛ فيأخذ شـيخ المشـايخ بتلاوة بعض آيات القـرآن الكريم، ثمّ يُقدِّم إليـه بعـض النصائـح؛ لإدارة حِرفتـه بالعـدل والاسـتقامة، ثمّ يسـلِّمه العهد؛ بـأن يُمَدّ أمام الشـيخ بسـاطٌ أخضـر؛ تـذكاراً ببسـاط النبيّ ﷺ، وعليـه يُسـلّم العهد إلى الشـيخ الجديد أمـام الحضـور بصـوتٍ منخفـض، وبعد ذلك يُقال عن شـيخ الحِرفة الجديـد أنّه دخل على بسـاط الشـيخ[1]. وعلـى الرغـم مـن أنّ هـذا التوصيـف لمنصـب شـيخ الحِرفـة جـرى في القـرن الثالـث عشـر الهجريّ/التاسـع عشـر الميـلاديّ، إلّا أنّنـا نعتقـد بـأنّ كثيـراً ممّا جاء فيـه هـو مـوروث مـن القرون السـابقة، فـإنْ لم تكن الصـورة مطابقـةً تماماً لوضع شـيخ الورَّاقيـن فـي القـرن العاشـر الهجريّ فإنّهـا تعطي صـورةً تقريبيّة له.

كمـا وجـد عبـد الرحمن فرفور قيدَ تملّكٍ مهمٍّ على نسـخةِ (روضـة الطالبين) للنوويّ؛ جـاء فيـه: «انتقـل هـذا المبارك والـذي قبله... من الشـيخ شـمس الدين بن [كـذا] الحاج أحمـد حميـدة نزيل دمشـق بمدرسـة الصابونيّ إلـى مُلك عبد الله بن محمّـد العجلونيّ، من سـوق الكلاسـة[2] المباركة، بثمن للجزأين مبلغه سـتين درهم[كذا] عثمانيّة بتاريخها الجمعـة المباركة ثاني عشـرون[كذا] ذي الحجّة الحرام سـنة ٩٤٦هـ

الشـهود محمّـد محـبّ الديـن بـن أحمـد الحمصـيّ الـدّلّال بسـوق الكتـب (توقيـع). محمّـد إسـماعيل العجلونـيّ (توقيـع)»[3].

وتأتـي أهمّيـة هـذا القيـد مـن تأكيـده علـى أن زقـاق (الكلاسـة) الـذي يقـع شـمالي الجامـع الأمـويّ كان سـوقاً لبيع الكتب بطريقـة الدِلالة، وأنّه ذكر اسـم أحد دلّالي الكتب فـي دمشـق فـي القـرن العاشـر الهجريّ، كما كشـف عن سـعر الكتـاب في هـذا التاريخ، إضافـة إلـى توثيق عمليـة البيع علـى الكتاب.

---

(١) ينظر نبذة تاريخيّة في الحرف الدمشقيّة: ١٦.

(٢) زقاق الكلاسة: لا يزال في حيّ الكلاسة اليوم، شمالي الجامع الأمويّ، بين المدرسة الجقمقيّة وباب البريد. (ينظر معجم دمشق التاريخيّ: ١/ ٣٥٢)

(٣) قواعد تقييم المخطوطات القديمة في صناعة المخطوط العربيّ الإسلاميّ من الترميم إلى التجليد: عبد الرحمن فرفور: ٢٨١.

ويذكر أبو بكر بن منصور بن حسن العمريّ الدمشقيّ (ت ١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨م) حادثةً جرت معه في محرّم سنة (٩٨٩هـ/١٥٨١م) يحسن إيرادها ثمّ التعليق عليها؛ إذ قال: «دخلتُ إلى (الكلاسة) المُعدَّة لبيع الكتب وَرَاء الحَائِط الشماليّ من الجامع الأمويّ بدمشق، فرأَيْتُ بيدِ الدلّال مقامات الحريريّ، وكتاب (لَذَّة السّمع فِي وصف الدمع) للصلاح الصَّفَدِيّ يذكر فِيهِ محاسن العين ومعايبها؛ فزدت فِي الكتَابين واشتريتُهما من صَاحبهمَا؛ وهو القَاضي الشوبكيّ الحنبلِيّ، وجلستُ أعدّ لَهُ الثّمن؛ إِذْ دخل الشيخ إِسْمَاعِيل النابلسيّ الشَّافِعِيّ وكان شرس الأَخلَاق سريع الغضب؛ فَلَمَّا أبصر الكتَابين قَال: بكم صارا؟ فَقَال لَهُ: إنّ هَذَا الشَّاب اشتراهما بكذَا، ووقعَ إيجابٌ وقبولٌ بين البَائِع وَالمُشْتَرِي، قَالَ لَهُ: عَليّ بِقِطْعَةٍ زَائِدَة؛ فخاف الدلّالُ من حنقه وَسكت، فَلم يسعَني إِلَّا أَنِّي قلتُ: وَقطعَة أُخْرَى، فَقَالَ الشيخ: وثالثة، قلت: ورابعة، إِلَى أَن وصلت زيادَتي إِلى عشرة؛ فَأَغلظ لي الشيخ كلاماً قبيحاً؛ فاستخرتُ الله وَأخذت دراهمي وانصرفت وعندي ما عندي؛ فَإِنَّه شيخ الإِسلام، وذُو جاه عظيم عند الحُكَّام، وَلا أقدر على مقاومته، فَاشْترى الكتابين المذكورين»[1].

وهذا يعني استمرار وجود سوق بيع الكتب في زقاق (الكلاسة)، وأنّ البيع فيه عن طريق المزاد؛ إذ يُكلِّف صاحب الكتاب شخصاً ما، هو دلّالُ الكتب بالمناداة عليه، ويُعطى الكتاب لصاحب أعلى سعر، وهنا تنتهي مهمّة الدلّال وتُعقد الصفقة بين صاحب الكتاب والمشتري مباشرة، ومن الطبيعي بعد إبرام الصفقة أن يُنفَحَ الدلّالُ مبلغاً متّفقاً عليه.

وأغلب الظنّ أنّ هذا السوق بأسلوبه القائم على المزاد، والعرض بواسطة الدلّال، كان ملازماً لقيامَ حوانيت ثابتة في سوق الكتبيِّين، وربما كان أصحاب تلك الحوانيت يُرسلون جزءاً من كتبهم لتُعرض بسوق المزاد.

وبمقارنة ما تقدّم يتّضح أنّ مهنة الوِرَاقة تقاسمتها فروع أربعة لكلٍّ منها استقلاليته؛ فالورّاقون اختصّوا ببيع الورق والأقلام والمداد، والكتبيّون ببيع الكتب وإجارتها ونسخها

(١) خلاصة الأثر: المحبي: ١/ ١٠١ - ١٠٢.

أيضاً[١]، والمجلِّدون بتجليد الكتب، وهناك صانعو الورق. كما يتّضح أنّ سوق الورّاقين بدمشق لم يبرح جوار جامع بني أميّة؛ فتناوب ما بين باب (جيرون) في الجهة الشرقيّة، و(باب البريد) في الجهة الغربيّة، إضافة إلى سوقٍ لبيع الكتب بطريقة المزاد في زقاق (الكلاسة) شمالي الجامع الأمويّ، كما تمّ الكشف عن وجود سوق للورّاقين في منطقة (الصالحية) بجبل (قاسيون)، وأنّ لهذه المهنة شيخاً مسؤولاً عنها يقضي بالخلافات الناشئة فيها، ويمثّل صلة الوصل بين أهل المهنة وأرباب الحكومة.

الوِرَاقة في دمشق في القرن الثالث عشر الهجريّ حتى منتصف القرن الرابع عشر الهجريّ:

الباحث عن أخبار الوِرَاقة في دمشق في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، كالباحث عن الكبريت الأحمر؛ فالمصادر المتوافرة لهذه الدراسة لم تُسعف إلّا ببعض الشذرات عن أناسٍ باعوا كتبهم في دمشق، لكن من دون تحديدٍ لمكان البيع. فهل كان البيع في سوق الكتب، أم في البيوت؟[٢].

وبالانتقال إلى القرن الثالث عشر يُخبرنا محمّد كرد عليّ عن نشأة أستاذه طاهر الجزائريّ (١٨٥٢ - ١٩٢٠م) أنّه كان مغرماً منذ نشأته بجمع الكتب، وهو لَمّا يزلْ في المدرسة الإبتدائية؛ فكان يشتري الدشوت والرسائل الخطيّة من دُريهمات كان يُعطيها له والده، وكانت هذه الكتب والرسائل تُباع بـ(الكلاسة) شمالي الجامع الأمويّ؛ على مقربةٍ من ضريح صلاح الدين الأيوبيّ[٣].

وعندما أراد الشيخ طاهر تحبيب فقهاء دمشق بابن تيمية، قام بنشر كتب الأخير بينهم وهم لا يدرون؛ فكان يستنسخ رسائله وكتبه، ويرسلها مع من يبيعها إليهم في

---

(١) إذ كانت الحسبة على الكتبة: الجودة وعدم التعفيش. ابن عبد الهادي: كتاب الحسبة، مجلّة المشرق، ع ٣٥، ص٣٨٩. وعفشه عفشاً أي جمعه (ينظر لسان العرب: ٣٠٤)، والمقصود: على الكتبة تحرّي الدقة في النقل، والوضوح في الكتابة.

(٢) ينظر سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: المراديّ: ١/ ١٥٦، ١٦٣، و ٢/ ٤٩.

(٣) ينظر كنوز الأجداد: محمّد كرد عليّ: ٦.

سوق الورّاقين بأسعارٍ معقولة فيطالعونها، وبذلك وصل إلى غايته[١]. إلاّ أنّ محمّداً كرد عليّ، لم يُحدِّد مكان سوق الورّاقين هذا؛ أ هو سوق (الكلاسة) نفسه، أم سوقٌ آخر؟

إضافة إلى ذلك هناك نقطة مهمّة فيما يخصّ تجارة الكتب؛ إذ كثيراً ما كانت تجري عملية البيع في البيوت بعيداً عن الأسواق؛ وهذه العملية من الصعب ضبطها، أو قياس حجمها؛ وكمثالٍ على ذلك ما اعتاده جمال الدين القاسميّ (١٨٦٦ - ١٩١٤م) من شراء بعض نوادر المخطوطات من الشيخ طاهر الجزائريّ؛ فقد سجَّلَ في مذكراته اليوميّة بتاريخ (٢٢ جمادى الأولى ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م): « بعد العشاء زارنا الشيخ طاهر واشتريت منه تراجم الشيعة، والتبصرة بمجيدي»[٢]، وهنا إشارة إلى أسعار الكتب في ذاك الزمن[٣]. ثمّ يُشير جمال الدين القاسميّ إلى أنَّ الشيخ طاهر الجزائريّ باعَ جزءاً من كتبه في داره، قبل مغادرته دمشق إلى مصر[٤]، وذلك عام ١٩٠٧م.

ويسرد محمّد كرد عليّ (١٨٧٦ - ١٩٥٣م) قصةً حدثت له أيام شبابه المُبكِّر؛ فيقول:«أذكر أنَّ والدي ابتاع لي كتباً من إحدى التركات، وكانت تُباع التركات في الجامع الأمويّ بعد صلاة الجمعة، وغُرِّم فيها ألفاً وخمسمائة قرش»[٥]، وهذا النصّ يُبيِّن أنَّ الجامع الأمويّ ذاته، كان مكاناً لبيع التركات، التي تكوِّن المكتبات الخاصّة جزءاً

---

(١) ينظر كنوز الأجداد: ٩.

(٢) جمال الدين القاسميّ وعصره: ظافر القاسميّ: ٤٣٢. والمجيدي المصكوك عام (١٢٩٣هـ/١٨٧٦م) يوافق جلوس السلطانين مراد الخامس الذي استمر ملكه ثلاثة شهور وثلاثة أيام فقط، وعبد الحميد الثاني الذي خلفه، ومن ثمّ من الصعب تحديد العهد الذي ضُربت فيه هذه العملة، مع أنّ الراجح هو عهد عبد الحميد الثاني. والمجيدي يُعادل عشرين قرشاً. (ينظر أسواق دمشق القديمة ومشيداتها التاريخيّة: قتيبة الشهابيّ: ٣٢ - ٣٣)

(٣) ولمعرفة القيمة الشرائيّة للمجيدي يقول سعيد القاسميّ: إنّ الذراع من الحصرِ الملونة المنقوشة، النفيسة جداً، المجلوبة من قرية (بلودان)؛ إحدى قرى الشام، كان ما ينيف على عشرة قروش (ينظر قاموس الصناعات الشاميّة: ٩٩)؛ أي أنّ الحصيرة البلودانيّة بمساحة خمسة أذرع كان ثمنُها مجيديين ونصف؛ لأنّ المجيدي = ٢٠ قرشاً.

(٤) ينظر جمال الدين القاسميّ وعصره: ٤٣٧.

(٥) المذكرات: محمّد كرد عليّ: ١/ ٣٧.

منها في بعض الأحيان، ويمكن تقدير عدد الكتب التي حصّلها في ذلك اليوم بمئة وخمسين كتاباً؛ بناءً على أنّ كلّ كتابين بمجيدي.

ومن جميل الطالع أن يُسجِّل قاموس الصناعات الشاميّة[١] الحِرَف التي تقاسمت مهنة الوِرَاقة بدمشق نهاية القرن التاسع عشر؛ فكانت كالآتي:

١. الحبَّار: «ويُقال له حبريّ، وهو اسمٌ لمن يصنع الحبر ويبيعه في بلدنا، وهو المراد هنا، وثمنه على حسب حُسنه وجودته، ثمّ منه ما يكون مائعاً؛ وهو الأروج للمبيع، ومنه ما يُعمل جامداً يابساً محبّباً كرأس الأنملة أو الحصاة الصغيرة، يُوضع في نحو كيس؛ لأجل الختم به بلا مشقّة، ومنه ما يَردُ من البلاد كالمسمى بـ(الكوبيا)؛ فيُجلب من أوربا في حُققٍ صغيرة من خزف بنفسجيّ اللون، إلى الحُمرة أقرب. وهذا الجنس رائجٌ جداً، يستعمله التجّار للكتابة، ولطبع المكاتب.

وقد ينوّع الحبر ألواناً؛ فيكون أحمر، وأخضر، وأزرق، ومذهّباً، وشبيهاً بالذهب؛ كالنحاس، وغير ذلك. وبالجملة فهذه الصنعة من ضروريات الحضارة وغيرها غالباً، وأربابها يتعيّشون منها على حسب حالهم»[٢]، وهذه هي الحِرفة الوحيدة العائدة إلى القرن التاسع عشر من حِرف الوِرَاقة المذكورة في هذا القاموس؛ لأنّ مؤلّف القسم الأول تُوفّي سنة ١٩٠٠م، وانتهى عمله فيه إلى حرف السين[٣].

٢. الظرَّاف: هو «بائع ظروف المكاتيب، والأوراق المُعدَّة لها أيضاً، مع كافّة ما يلزم للكتابة؛ من أقلامٍ، وريَش حديد، وأقلام الرصاص، وأنواع الورق، وأشكال الحبر. وهي حِرفة ليست دنيئة تُكسب ربحاً حسناً يتعيّش منها كثيرون. ولها

---

(١) لقد بُدئ العمل بهذا القاموس سنة ١٨٩٢م، وانُتهي العمل منه سنة ١٩٠٧م. (ينظر قاموس الصناعات الشاميّة: ١/ ٢٨، ٣٨)

(٢) قاموس الصناعات الشاميّة: ١/ ٨٩.

(٣) ينظر قاموس الصناعات الشاميّة: ١/ ٢٨.

رواجٌ تـامّ، وحوانيتهـا عديـدة»[١]، لكنّـه لـم يُحـدِّد أماكـن هـذه الحوانيـت؛ فربما كانـت متفرّقة ولا تُشـكّل سـوقاً بنفسـها.

٣. المجلِّـد: «هـو مـن يجلِّد أصناف الكتـب والدفاتر، فيجمع منهـا كراريس، ويضمّها لبعضهـا، غِـب ضبطهـا، ويضعهـا ضمـن آلـة تُعـرف بالمكبـس فتكبسـها؛ فـإن زاد شـيء مـن الـورق عـن بعضـه يقصـه بالمقـراض، حتـى يسـاوي بعضـه، وإذا كان الزائـد قليـلاً ينحتـه فـي مبرد مـن حديد؛ حتى يسـاوي بعضه، وحينئـذٍ يضع ذلك المصنـوع ضمـن جلـد مـن ورق سـميك يُعـرف بـ(الكرتـون) ملصـوق عليـه مـن أصنـاف الـورق الملّـون، أو يصنـع جلداً رقيقـاً أو قماشـاً، وذلك بغايـة الضبط، ثمّ يحبكـه فـي بعضـه أو يخيطـه. ومـن الناس مـن يرغب فـي تذهيب جلـد الكتاب إذا كان نفيسـاً. وهـي حرفـة تنتـج ربحاً متوسـطاً، وأهلوها قليلـون»[٢]. هنا يُخبرنا عـن بعـض الآلات والمـواد المسـتخدمة في هـذه الحرفة في دمشـق نهاية القرن التاسـع عشـر وبدايـة القـرن العشـرين؛ وهـي: المكبـس، والمقـراض، والمِبـرد الحديـديّ، ثمّ يسـرد خطـوات هـذه العملية[٣].

٤. الـورّاق: «كان الـورّاق يُطلـق قديمـاً علـى المُجلِّـد، يُلصِـق الأوراق بعضهـا ببعـض بجانبـي الكتـاب، وذلـك قبـل أن يحدث هذا المقـوّى المجلوب مـن معامله. وقد يُطلـق الآن علـى الظـرّاف؛ وهو بائـع الظروف والـورق بأنواعه»[٤]، أي أنَّ تسـمية الـورّاق نهايـة القرن التاسـع عشـر وبداية القرن العشـرين، انضوت تحت تسـمية أخـرى؛ هـي: الظـرّاف، واقتصـرت على بيع مـوادّ الكتابـة وأدواتها.

٥. الصحّـاف: «هـو بائـع الكتب على أنواعهـا وأصنافها، خطّاً وطبعـاً. ولبائعي الكتب

(١) قاموس الصناعات الشاميّة: ٢/ ٣٠٠.

(٢) قاموس الصناعات الشاميّة: ٢/ ٤١٦ - ٤١٧.

(٣) قارن مع الباب الثاني عشر في صناعة التجليد وعمل جميع آلاتها في القرن الخامس الهجري في: عمدة الكتّاب وعدّة ذوي الألباب. المنسوب إلى المعزّ بن باديس: ١٥٣- ١٦٦.

(٤) قاموس الصناعات الشامية: ٢/ ٤٩٥.

بدمشق سوى[١] سوق مخصوص يُعرف بـ(المسكية)؛ وهو غربي جامع بني أمية الشهير، يتعاطون به بيع الكتب. وهي حرفة شريفة، تنتج ربحاً وافراً»[٢].

٦. الكُتبيّ: « بائع الكتب؛ وللكتب سوق بدمشق يُعرف بـ(المسكية) عند باب الجامع الأمويّ الشهير المعروف بباب (البريد)، يبيعون به الكتب؛ وهي حرفة قديمة شريفة، وقد ازداد رواجها بواسطة كثرة المطابع الحديثة في هذا العصر، ولباعتها أسلوب في الإتجار بها، والربح منها»[٣]. أي أنَّ بائع الكتب المخطوطة والمطبوعة في دمشق نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان له تسميتان؛ الكُتبيّ، والصحَّاف. وأنَّ سوق بيع الكتب كان في (المسكية)؛ وهو السوق الوحيد المخصّص لهذا الغرض. أي اختفى سوق (الكلاسة) الذي كان قائماً في الستين من القرن التاسع عشر، أمّا حوانيت بيع موادّ الكتابة وأدواتها فكانت كثيرة.

سوق المسكِيّة: وُصف سنة ١٩٨٩م بأنه سوق صغير مكشوف، يحتلّ منطقة معبد (جوبتر) الدمشقيّ عند الطرف الشرقيّ لسوق الحميديّة في باب البريد[٤]. وقد مرَّ ذكره آنفاً؛ وأنّ اسم هذا السوق منذ أواخر القرن الرابع الهجريّ حتى نهاية القرن التاسع الهجريّ كان سوق الورّاقين، أو الكتبيّين.

والغريب في الأمر أنّ تسمية سوق (المسكيّة) سُمِعت للمرّة الأولى في العهد العثمانيّ، وغلبتْ تسمية الكتبيّين والورّاقين، رغم أن هذا السوق مختصّ ببيع الكتب وموادّ الكتابة وأدواتها منذ نشأته؛ ويغلب على الظنّ أنّ مُزاحَمة باعة المسكِ -وهو طيبٌ من دم دابّة تسمّى غزال المسك- لأهل السوق، دفع بهذه التسمية إلى الشيوع

---

(١) هكذا في الأصل، وكي تستقيم العبارة يجب حذف كلمة (سوى)، أو إضافة ليس. لتصبح العبارة: «وليس لبائعي الكتب بدمشق سوى...».

(٢) قاموس الصناعات الشاميّة: ٢/ ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٣) قاموس الصناعات الشاميّة: ٢/ ٣٨٣- ٣٨٤.

(٤) ينظر أسواق دمشق: ١١٨.

على ألسنة الناس[١].

تجارة المخطوطات في دمشق في القرن الثالث عشر حتى منتصف القرن الرابع عشر:

بادئ ذي بدء لا بدَّ من التنويه بنقطة مهمّة؛ وهي: لم يصدر في سورية قانون يتطرق إلى حماية المخطوطات قبل شهر آذار عام ١٩٢٦م إبّان الانتداب الفرنسيّ؛ وهو المعروف بنظام الآثار القديمة في سورية ولبنان قرار رقم ٢٠٧، وتبعاً لهذا القرار تُعتبر جميع المنتوجات التي صنعتها يد الإنسان قبل ١٧٠٠م (١١٠٧هـ) « آثاراً قديمة... ؛ الآثار القديمة هي غير منقولة أو منقولة...، تعتبر آثاراً قديمة منقولة كلّ الآثار التي لا تدخل في الفئات السابقة؛ وعلى الأخصّ التماثيل، والنقوش الناتئة، والخطوط، والنقود، والإيقونات، والأسلحة، والحُليّ، والنقوش المحفورة، والأواني، والمخطوطات، والصور والنواميس..»[٢]. وعليه فإنّ المخطوطات المنسوخة بعد سنة (١١٠٧هـ/١٧٠٠م)؛ أي جميع مخطوطات القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريّين لا ينطبق عليها هذا القرار.

أمّا العقوبات الرادعة الخاصّة بالإتجار بالمخطوطات العائدة إلى ما قبل القرن الثاني عشر الهجريّ، المنصوص عليها في هذا القرار فهي: «المادّة العاشرة: على كلّ شخصٍ يكون لديه في تاريخ وضع هذا القرار موضع التنفيذ أشياء منقولة، لها صبغة الآثار القديمة كما هي محدّدة في المادّة الأولى، أن يُرسل في مدّة اثني عشر شهراً إلى رئيس الدولة صاحبة الشأن قائمةً على ورقٍ [بدون ورق بول][٣] عن نسختين؛ تحتوي على وصفٍ مفصّل لهذه الأشياء، تُعطى بعد التدقيق إلى صاحب البيان إحدى هاتين القائمتين المثبِتة لحقّ الملكيّة. **كلّ مبادلةٍ وكلّ بيعٍ أو تنازل تقبل به الدولة**

(١) ينظر أسواق دمشق: ١١٨ - ١١٩. ويورد المؤلّف نبذةً مهمّة عن نوعيّة الكتب التي كانت تُباع في هذا السوق سنة ١٩٨٩م، وجلّها موضوعات تتعلّق بالعفاريت والجانّ والشعوذة.

(٢) نظام الآثار القديمة في سورية ولبنان قرار ٢٠٧، مجلّة المجمع العلميّ العربيّ، مج٦، ع٨، ص٣٦٠.

(٣) هكذا العبارة في الأصل.

بخصوص أثرٍ قديم يجب أن يدوّن في شهادةٍ وصفيّةٍ محرّرة من نسختين؛ تُسلّم إحداهما إلى صاحب الشأن دون دفع مصاريف، وتُحفظ الثانية في أوراق الدولة... بعد انتهاء مدّة الاثني عشر شهراً المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادّة يجوز ضبط كلّ أثرٍ قديم منقول غير مقيّدٍ في قائمة مدقّقة مثبتة حقّ الملكيّة، ويعتبر أنّه ملكٌ للدولة إلى أن تُقام الحجّة بخلاف ذلك»[١].

أي أنَّ هذا القانون لم يجرِّم عملية الإتجار بالمخطوطات العائدة إلى ما قبل القرن الثاني عشر الهجريّ، إذا ما كان هذا الإتجار قد جرى بعد تسجيل المخطوط، وموافقة الدولة على عملية البيع. وعلى الرغم من أنَّ هذا القانون لم يكن حاسماً إلا أنَّ الوطنيّين الغيورين على هذا التراث وجدوا فيه بعض الخير؛ ولهذا قال محمّد كرد عليّ: « فالمأمول بعد القرار القاضي بأن لا تخرج الآثار والمخطوطات إلى خارج القطر إلّا بعد أن تنظر الحكومة فيها؛ لتأخذ منها ما يهمّ البلاد الاحتفاظ به، سيكون منه بعض النفع؛ لإكمال مجاميعنا من الأسفار والأثار، على أن تسمح موازنتا المجمع ودار الآثار بابتياع هذه النفائس من أصحابها فيما إذا حظرت الحكومة إخراجها»[٢].

أمّا القانون الصادر عام ١٩٦٣م فيجب التنويه بأنّ هذا القانون خاصٌّ بالآثار أيضاً، وأُدرجت المخطوطات ضمنه كنوعٍ من الآثار المنقولة، فجاء فيه:

المادة ٣/ الفقرة ب- «الآثار المنقولة: هي التي صُنِعت لتكون بطبيعتها منفصلة عن الأرض أو المباني التاريخيّة، والتي يمكن تغيير مكانها؛ كالمنحوتات، والمسكوكات، والصور، والنقوش، والمخطوطات، والمنسوجات، والمصنوعات، مهما كانت مادّتها، والغرض من صنعها، ووجوه استعمالها»[٣].

---

(١) نظام الآثار القديمة في سورية ولبنان قرار ٢٠٧، مجلّة المجمع العلميّ العربيّ، مج٦، ع٨ ، ص٣٦٣.

(٢) التقرير الخامس بأعمال المجمع العلميّ العربيّ في سنة ١٩٢٨م، محمّد كرد عليّ، مجلّة المجمع العلميّ العربيّ، مج٩، ع١، ص ٢.

(٣) قانون الآثار الصادر بالمرسوم التشريعيّ رقم ٢٢٢ تاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٦: ٦.

المادّة ٣٢- «للهيئات والأشخاص حقّ اقتناء الآثار المنقولة والاحتفاظ بها، على أن تُعرض على السلطات الأثريّة لتسجيل الهامّ منها. ويُعدّ حائز الأثر المسجّل مسؤولاً عن المحافظة عليه، وعدم إحداث أيّ تغييرٍ فيه؛ فإذا تعرّض الأثر للضياع أو التلف وجب على المقتني إخطار السلطات الأثريّة في الحال، أمّا الأثر غير الهامّ فيُسمح لصاحبه بالتصرّف فيه؛ بموجب تصريحٍ خاصّ تُعطيه السلطات الأثريّة، على أن تُنظّم قواعد التسجيل وعدمه بقرارٍ وزاري»[١].

المادة ٤٠ - «لا يجوز نقل الآثار من مكانٍ إلى آخر دون تصريحٍ من السلطات الأثريّة، وعلى السلطات أن تقدّم خبرتها لنقل هذه الآثار بالطريقة الفنيّة. ويُشترط بشأن حيازة الآثار ونقلها في النطاق الجمركيّ المحدّد أصولاً تنظيم المستندات الجمركيّة التي تقتضي بها النصوص النافذة، ويخضع نقل الآثار عبر القطر العربيّ السوريّ إلى موافقةٍ مسبقة من السلطات الأثريّة»[٢].

وهكذا يتّضح أنّ هذا القانون غير مختصٍّ بالمخطوطات بحدّ ذاتها، ولا يراعي خصوصيتها، وهو غير رادعٍ؛ إذ تتوقف مسؤولية مالك المخطوط بالإبلاغ عن تلفه أو فقده، دون إشارةٍ لمحاسبته. وفي حال كان الأثر غير مهمٍّ؛ فللفرد حرية التصرف فيه بموجب تصريح. فهل هناك مخطوط غير مهمّ؟ وما هي معايير أهميته؟ كلّ هذه الأسئلة لم يُجب عنها القانون، ومن ثمّ تُعدّ هذه الفقرة ثغرةً في القانون، ويمكن التلاعب من خلالها.

وربما هذا ما دعا (حلقة حماية المخطوطات العربيّة وتيسير الانتفاع بها)، التي عُقدت في بغداد برعاية المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم من ١٨ - ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٥م، بعد أن لمست قصوراً في القوانين العربيّة الخاصّة بحماية المخطوطات والإتجار بها إلى أن توصي بـ:«أنْ يقوم معهد المخطوطات العربيّة

(١) قانون الآثار الصادر بالمرسوم التشريعيّ رقم ٢٢٢ تاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٦: ١٣.

(٢) قانون الآثار الصادر بالمرسوم التشريعيّ رقم ٢٢٢ تاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٦: ١٥. معدل بالقانون رقم١ تاريخ ١٩٩٩/٢/٢٨.

بتكوين لجنةٍ فنيّة مشتركة من المتخصّصين في شؤون المخطوطات العربيّة والتراث العربيّ، ومن القانونيّين المتخصّصين في وضع التشريعات القانونية؛ وذلك لوضع مشروع قانونٍ عربيّ لحماية التراث العربيّ المخطوط، على أن تنطلق هذه اللجنة في عملها من الأسس والمنطلقات العامّة الموضّحة في الملحق رقم ١، كما تُوصي الحلقة بأن يعمل المعهد على حثّ الدول العربيّة على إصدار قوانينها الخاصّة بحماية المخطوطات فيها، مع الاسترشاد بالمشروع الذي تضعه هذه اللجنة الفنّية»[١].

وعليه يجب مراعاة هذه الحقيقة عند الكلام عن المخطوطات العربيّة التي غُرِّبَت خارج أوطانها، واستقرّت في مكتبات العالم، فمن باعَ وتاجرَ بالمخطوطات مع أيّ جهةٍ كانت قبل نهاية الربع الأول من القرن العشرين في سوريا هو شخصٌ لم يخالف القانون؛ لأنّ هذا القانون غير موجودٍ أصلاً - مع مراعاة المآخذ على قانون عام ١٩٢٦م- وإنْ كنّا نألم اليوم لهذا الفعل، لكن لم يكن باستطاعة أحدٍ أن يجرِّمه أو يعيبه في وقتها، طبعاً يخرج عن هذا التوصيف أُمناء المكتبات الوقفيّة، الذين خانوا الأمانة، وسرقوا المخطوطات التي تحت خِفارتهم وباعوها، وهم الوحيدون الذين تنطبق عليهم صفة السرقة والخيانة.

وكدليلٍ على ما سبق إليك هذه الحادثة التي جرت مع محمّد كرد عليّ عام ١٩١٩م؛ إذ قال: «قلتُ للركابيّ[٢]، وهو يعذلني على تعجّلي في شراء الآثار والمخطوطات وغيرها: إنّ من الأمور ما يجب عمله بسرعة، ومنها ما يتحتّم التريّث به، وشراء الآثار والمخطوطات من الأمور التي تستدعي العجلة؛ لأنّ تجارها آخذون بتلقّطها من كلّ مكانٍ، فلا يبقى إلّا التافه بعد برهة قصيرةٍ، ونحن عازمون أن نؤسّس متحفاً ودارَ كتبٍ تليقان باسم دمشق التاريخيّ»[٣].

وهذا يوضّح أنّ سوق الإتجار بالمخطوطات والآثار في دمشق بداية القرن

(١) التقرير النهائيّ والتوصيات. مجلّة المورد، ع١، ص ٢٣.

(٢) رضا باشا الركابيّ الحاكم العسكريّ في دمشق عام ١٩١٨م.

(٣) المذكرات: ١/ ٢٧٨.

العشرين، كان مفتوحاً على مصراعيه لمن أراد، بل إنَّ الوطنيّين الغيورين كانوا يُجدّون منافسةً في جمع تراث أمّتهم.

ومن المفيد إيراد ما قاله عن تجارة المخطوطات في دمشق؛ لأنّه يوضّح أنّ الأوربيّين كانت لهم مصالح في اقتناء التراث العربيّ المخطوط، ولكنّهم لم يكونوا ليدركوا هذه الغاية لولا أحد سماسرة الكتب الدمشقيّين، أو ضعاف النفوس من أبناء هذا التراث؛ فقال: «ومن المصائب التي أُصيبت بها الكتب أنّ بعض دول أوربا ومنها فرنسا وجرمانيا وبريطانيا العظمى وهولندا وروسيا أخذت تجمع منذ القرن السابع عشر كُتباً تبتاعها من الشام، بواسطة وكلائها وقناصلها والأساقفة والمبشّرين من رجال الدين، وكان بلغ الجهل ببعض من اتّسموا بشعار الدين، ومن كان يرجع إليهم أمر المدارس والجوامع أن يفضّلوا درهماً على أنفس كتاب؛ فخانوا الأمانة، واستحلّوا بيع ما تحت أيديهم أو سرقة ما عند غيرهم، والتصرّف به تصرّفهم بملكهم. حدثني الثقة أنّ أحد سماسرة الكتب في القرن الماضي كان يغشى منازل بعض أرباب العمائم في دمشق، ويختلف إلى متولّي خزائن الكتب في المدارس والجوامع، فيبتاع منها ما طاب له من الكتب المخطوطة بأثمان زهيدةٍ، وكان يبيعها على الأغلب، وأكثرها في غير علوم الفقه والحديث، من قنصل بروسيا إذ ذاك بما يساوي ثمن ورقها أبيض، وبقي هذا سنين يبتاع الأسفار المخطوطة من أطراف الشام حتى اجتمع له منها خزانة مهمّة رحل بها، فأخذتها حكومته منه وكافأته عليها، والغالب أنّ معظم الكتب العربيّة المحفوظة في خزانة (الأمّة) في برلين هي من هذا القطر»[1].

وكلامه السابق يأخذنا إلى ما كتبه يوليوس بيترمان في رحلته إلى الشرق؛ حيث قال: إنَّ القنصل البروسيّ في دمشق الدكتور فيتزشتاين (١٨٤٨- ١٨٦٢م)[2] كان صديقاً لأحد المسلمين الأكثر نفوذاً واحتراماً في المدينة، وأمِلَ أن يحصل منه على أيّة معلوماتٍ عن المخطوطات المسيحيّة في الجامع الأمويّ - في حال وجودها هناك

(١) خطط الشام: ٦/ ١٩٨ - ١٩٩.

(٢) ينظر ترجمته في موسوعة المستشرقين: عبد الرحمن بدوي: ٣٩٢، والأعلام: الزركليّ: ٢٦٤/٨.

- سواء للاقتناء أو للاطلاع، فأخبره الرجل أنّه بحث في جميع أرجاء الجامع ولم يرَ غير المخطوطات العربيّة، إلّا أنّ هناك غرفةً واحدة في القبة لم يدخلها من قبل، لكنّه يستطيع الدخول إليها؛ لذا سيبحث فيها ويُحيطنا علماً بنتائج بحثه، وبعد طول انتظار عاد إلينا خالي الوفاض قائلاً: لسوء الحظّ لم أتمكّن من العثور على ما تبحثون عنه؛ فالذي وجدته أربعة مصاحف كبيرة قديمة مكتوبة بالخطّ الكوفيّ تعود إلى حقبة الخلفاء الراشدين، وصناديق فيها قطع مكتوبة بالخطّ الكوفيّ تعود إلى حقبٍ مختلفة، لكن لا يوجد شيء مكتوب بلغة غير العربيّة[1].

وهذا النصّ يوضّح أنّ القنصل البروسيّ فيتزشتاين استطاع أن يدخل -معنوياً وليس فيزيقياً- إلى أقدس بقعة في المدينة، ويفتّش في مخطوطاتها، من خلال معارفه من النخبة، فمن السهل جداً أن يشتري من سوق الكتب أيّة مخطوطةٍ أرادها، أو أيّة مكتبةٍ شخصيّة عُرِضت للبيع.

كما يُبيِّن أنّ الرجل الوسيط في هذه المهمّة، إمّا أنّه لم يدخل القبة أبداً، وإمّا دخلها ولكنّه لم يبحث جيداً؛ لأنّ قسماً مهمّاً من مقتنيات القبة كان بلغاتٍ غير العربيّة[2].

وطبيعة الحياة أنّها ذات وجهين؛ فكما وُجِدَ أشخاصٌ عديمي الضمير، أو غير غيورين على تراثهم؛ وُجِدَ أيضاً أناسٌ على النقيض منهم. لذا ينفعُ هنا رصد نموذجٍ لواحدٍ من ألمع نُخب دمشق الفكريّة والعلميّة؛ هو الشيخ جمال الدين القاسميّ (ت١٣٢٢هـ/ ١٩١٤م)، الحريص على تراث دمشق الفكريّ المخطوط من التغريب،

---

(1) Petermann, Heinrich: Reisen im Orient, 1852-1855. Berichte und Ergebnisse einer Forschungsreise in der Levante, in Mesopotamien und Persien. Amsterdam: Philo Press, 1976. 99-100.

(٢) مثل العبريّة، واللاتينيّة، والفرنسيّة القديمة، واليونانيّة، والأرمنيّة، والجورجيّة، والسريانيّة، والقبطية. انظر

D'Ottone, A., 'Manuscripts as Mirrors of a Multilingual and Multicultural Society: The Case of the Damascus Find', in Negotiating Co-Existence: Communities, Cultures and Convivencia in Byzantine Society, a cura di B. Crostini-S. La Porta, Trier 2013, 63-88.

فأثناء زيارة الكتانيّ[١] المدينة في ربيع الأول سنة (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م)، وإلقائه الدروس فيها، احتفى به الدمشقيّون أيّما احتفال، وكان من شدّة إمعان بعضهم في إكرامه أن أهداه كُتباً مخطوطة؛ فلامَهُ القاسميّ وقال له: كان من الممكن استنساخُها له، وإبقاؤها في الشام، ثمّ أضاف: لا كرمَ في الكُتب. فقال المُهدِي: الرجلُ عزيزٌ؛ فأجابه: النفسُ أعزُّ، ولكن بمثل صنيعك يزداد الوطن فقراً من الكتب! في حين أنَّ بعض البلاد يَرَون المنَّة في إراءة الكتب فقط[٢].

ويشترك مع القاسميّ في هذه الدرجة من الوعي بأهميّة الحفاظ على المخطوطات الدمشقيّة محمّد أديب آل تقيّ الدين الحصنيّ؛ إذ علَّقَ على سلوك ورثة العالم الفقيه عبد المحسن بن صالح المراديّ (ت ١٣٣٢هـ/١٩١٤م) عندما باعوا جميع مكتبته النفيسة إلى دار الكتب الظاهرية قائلاً: «يا حبّذا لو مشى على هذه الحالة كثيرٌ من بيوت العلم؛ لاستفادت وأفادت، واكتسب المورِّثُ لهذه الكتب الذكرَ الدائمَ، والثناءَ الجميل، وحُفِظَت الكتبُ القديمة من الضياع والشتات، وبقيت في البلادِ المُحتاجُ أهلها لمطالعتها»[٣].

وخلاصة القول في هذه القضيّة: إنَّ مسؤولية تغريب جزءٍ كبيرٍ من المخطوطات الدمشقيّة يقع على عاتق أُمناء المكتبات الوقفيّة، الذين خانوا الأمانة الممنوحة لهم وتصرّفوا بما لا يملكون، أمّا أصحاب الكُتب المخطوطة التي باعوها فلا جرم عليهم؛ لعدم وجود القانون الضابط لهذه الجزئية في تلك الحقبة، ولا رادع لهم إلّا الوعي بخطورة نتائج هذا التصرّف على المدى البعيد، وهو ما لم يتوافر إلّا لقلّةٍ قليلة.

وإليك ما صَدَّرَ به الحصنيّ كتابه (منتخبات التواريخ)؛ في حديثه عن ضآلة المطبوعات العربيّة مقارنة بالتراث العربيّ المخطوط، ومدى تقدير الفرنجة لهذا

(١) هو العلاّمة عبد الحيّ بن عبد الكبير الكتانيّ الحسنيّ. انظر تاريخ انتهاء زيارته دمشق سنة ١٣٢٤هـ في قصيدة وداعه التي ألقاها الشيخ أبو الخير الطباع. (فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: عبد الحي بن عبد الكبير الكتانيّ: ١١)

(٢) ينظر جمال الدين القاسميّ وعصره: ٣٣٥.

(٣) كتاب منتخبات التواريخ لدمشق: الحصنيّ:٢/ ٧٥٣.

التراث؛ فيقول: « ولئن قالوا: إنّ وقعة التتر ببغداد، ووقايع إسبانيا بالأندلس وتونس قضت على الكتب العربيّة، فما أجلاب[1] جمعيات الكتب الإفرنجيّة على ما بقي من كتبنا بأقلّ نكايةً وأخفّ ضرراً من تلك الوقائع، وإنّ كان الفرق أن تلك الوقائع أتلفت أعيان الكتب، ومات بسببها كتاب (البارع في اللغة)... والإفرنج يأخذون كتبنا فيبالغون في حفظها وإكرامها والاستفادة منها؛ معرفةً بقدرها، وأيُنا الملوم يا ترى؟ نحن الملومون بلا شك، ونحن المغبونون بلا ريب، بل نحن الخاسرون، فرّطنا واجتهدوا، وضيّعنا وحفظوا، وجهلنا فعلموا»[2].

محمّد صادق فهمي المالح من أواخر ورّاقي دمشق:

إنَّ عصر المخطوطات هو عصر ما قبل الطباعة؛ سواء كانت طباعة حجرٍ أو طباعة بالحروف المتفرّقة، ولا ينبغي تصوّر أنّ ظهور الطباعة في أمّة من الأمم يعني نهاية حاسمة لعصر المخطوطات؛ فالتحولات الحضارية الكبرى لا تتم بين ليلةٍ وضحاها، ورغم ذلك فإنَّ التحوّل من عصر المخطوطات إلى عصر المطبوعات لم يستغرق كثيراً من الوقت؛ بسبب الميزات الكثيرة التي حملها هذا الاختراع، فالطباعة أتاحت إخراج آلاف النُسخ من الكتاب الواحد، وبأسعارٍ معقولة، بمقدور متوسطي الدخل اقتناؤها[3].

وقد دخلت الطباعة دمشق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلاديّ، وكانت أول مطبعة فيها هي المطبعة الحفنيّة؛ التي أحضرها من أوربا حنّا الدومانيّ سنة (١٢٧٢هـ/١٨٥٨م)، فاشتغل بها بضع سنين، ثمّ اشتراها منه الأديب سليم المدوَّر، ثمّ انتقلت إلى حنّا حداد، ثمّ إلى جناب محمّد أفندي الحفنيّ سنة (١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م)[4]،

---

(١) جلَبَ القوم: اجتمعوا وتألّبوا، أجْلَبَ الرجل: توعّده بشرٍ وجمع الجمع عليه. (ينظر المعجم الوسيط: ١٢٨)

(٢) منتخبات التواريخ: ١/ ٢٠.

(٣) ينظر نحو علم مخطوطات عربيّ:٩- ١٠.

(٤) ينظر تاريخ فنّ الطباعة في المشرق، فنّ الطباعة في الشام: لويس شيخو، مجلّة المشرق، ع١٩، ص ٨٧٨.

وعليه يمكن اعتبار نهاية القرن التاسع عشر نهاية عصر المخطوطات في دمشق، إلّا أنَّ ذلك لم يُغنِ علماء الربع الأول من القرن العشرين وباحثيه عن الاستعانة بأيديهم في نسخ ما يحتاجون إليه من مخطوطات، أو الاستعانة بنسَّاخٍ يُورِّقون لهم بالأجرة؛ خاصّة عندما تكون المخطوطات خارج نطاق مدنهم أو بلدانهم.

ولهذه الأسباب مجتمعة برزت في دمشقَ بداية القرن العشرين شخصيّةٌ دمشقيّة متميّزة، أثرَت الحراك الثقافيّ عبر ما نسخته من كتبٍ تراثيّة، وما أوقفته من مخطوطات للانتفاع العام، بل إنّ شهرتها في مجال النِّساخة تجاوزت حدود المدينة والإقليم لتصل إلى أوروبا والهند وبغداد والقاهرة، وعلى الرغم من هذه المكانة وهذا الدور إلّا أنّ هذه الشخصية لم يترجم لها أحدٌ من معاصريها، ولم تتناولها أيّة دراسةٍ أو بحث[1]، ولم يبقَ منها إلا ما خطّته هي بيدها؛ وهذه الشخصية هي: محمّد صادق فهمي بن أمين المالح الناسخ في المكتبة الظاهريّة بدمشق.

في الحقيقة لا نملك أيَّ تاريخ لمولده أو وفاته، ولكن صورته الفوتوجرافيّة المؤرّخة سنة (١٣٢٨هـ/١٩١٠م) توحي أنّه في العشرينيات من عمره، وعليه ربما يكون مولده في منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر الميلاديّ.

ولقد اتّخذ محمّد صادق فهمي من النِّساخة عملاً يتقوَّت منه طوال عمره، ولازم الجلوس في المكتبة الظاهريّة بدمشق، وكان يُعرِّف بنفسه على أنّه «المستقيم في المكتبة العموميّة بدمشق للنسخ خاصّة»[2].

وكلّ ما لدينا عن محمّد صادق فهمي المالح هي الملاحظات التي كتبها على

(١) بعد انتهائي من إعداد هذا البحث، أرسل لي الصديق الأستاذ المحقّق إياد خالد الطبّاع المطّلع على بحثي هذا؛ أنّ الأستاذ يوسف السناريّ يُعدّ مقالةً عنوانها (ورّاق المكتبة الظاهريّة والخِزانة التيموريّة محمّد صادق فهميّ المالح دراسة في وعي الناسخ ووعائه)، وأنّه قام بمشاركتها على مجموعة المخطوطات الإسلاميّة على WhatsApp ؛ وهي مجموعة خاصّة، بغية الاستزادة بأيّة معلومةٍ من زملائه، إلّا أنّني لم أقتبس منها أيّة فكرة، ولا حتى مجرد كلمة. ومع هذا تقتضي الأمانة العلميّة الإشارة إليها، وتوجيه الشكر للأستاذ يوسف السناريّ؛ لتفكيره في إبراز هذه الشخصية الدمشقيّة.

(٢) أربعون حديثاً من أصول مسموعات المؤلّف عبد الخالق بن زاهر الشحاميّ، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٩٥٥: الورقة [٣٨/ب]. انظر اللوحة رقم١.

النُّسخ التي نسخَ عنها، وقيود الفراغ التي كتبها نهاية المخطوطات التي نسخها، وقيود الإهداء والوَقْفِ على المخطوطات التي أهداها وأوقفها في المكتبة الظاهرية بدمشق، إضافة إلى الرسالة التي أرسلها ماسينيون إلى جمال الدين القاسميّ وذكر فيها المالح عرضاً، وسنتناول كلّ فئة من هذه الفئات على حده.

الملاحظات التي كتبها على النُّسَخ التي نسخَ منها:

قام محمّد صادق فهمي المالح بكتابة ملاحظات على المخطوطات التي نسخ منها، تفيد بأنّه نسخ نسخةً منها أو أكثر، مع تحديد تاريخ النسخ، وطلَبِ الرحمة له ولوالديه والدعاء لهم، وفي أحيانٍ يذكر البلد الذي ذهبت إليه النسخة، أو اسم الشخص التي نُسخت إليه، ففي نهاية كتاب (المصطفى بأكفّ أهل الرسوخ) كتب:«نسخَ عليها نسخةً ثانية صادق فهمي المالح الناسخ بالمكتبة الظاهريّة ١٣٤٦»[١].

في حين كتب على نسخة (الردّ على الزنادقة والجهميّة): « نسخ عليها صادق فهمي المالح الناسخ بالمكتبة الظاهريّة ٣ ذي[٢] ١٣٥٠»[٣]، في حين أنّه سجَّل على نسخة (علل الحديث ومعرفة الرجال): «نسخ عليه نسخةً ثانية إلى الهند الناسخ محمّد صادق فهمي المالح ٦ ذ١ [ذي القعدة] سنة ١٣٤٦»[٤] أمّا على نسخة (الإغتراب في أحكام الكلاب) فنراه سجَّل: «نسخ عليه النسّاخ محمّد صادق فهمي المالح نسخة إلى مصر في شوال سنة ١٣٣٨، المذكور مرة ثانية سنة ١٣٣٩. نسخ عليها صادق المذكور إلى بغداد سنة ١٣٥٧، ١٩٣٨»[٥] كما أنّه أثبت على نسخة (ترجمة الحلاج):

---

(١) المصطفى بأكفّ أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ: ابن الجوزيّ، مخطوطة المكتبة الوطنية بدمشق: مج ٣٨٥٢ ت١: الورقة [٣٤/ب].

(٢) لم يُذكر في الأصل الشهر المقصود ذو الحجة أم ذو القعدة. ينظر: اللوحة رقم (٢) في الملحق.

(٣) الردّ على الزنادقة والجهميّة فيما ادّعت به من متشابه القرآن: ابن حنبل، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٣٨٥٢ ت: الورقة [١٧/ب]. انظر اللوحة رقم٢.

(٤) علل الحديث ومعرفة الرجال: ابن حنبل، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٣٧٧٧: الورقة [٢/أ]. انظر اللوحة رقم٣.

(٥) الإغراب في أحكام الكلاب: ابن عبد الهادي، يوسف بن حسن، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٣١٨٦: الورقة [٥٩/أ]. أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور كونراد هيرشلر Konrad

«نسخ عليها إلى العلّامة ماسينيون[١] صادق فهمي المالح سنة ١٣٣٧هـ»[٢]. وصنع الشيء ذاته مع نسخة (الشمعة المضية) التي نسخها للعلّامة أحمد تيمور باشا؛ إذ جاء في ختامها: «كتبها الفقير صادق فهمي المالح الناسخ بالمكتبة الظاهريّة بدمشق على نفقة العلّامة أحمد تيمور باشا، وذلك في يوم الأحد ثاني جمادى الثانية سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة وألف ١٣٤٣».[٣]

وهنا يتبادر إلى الذهن التساؤل الآتي: لماذا قام محمّد صادق فهمي المالح بهذا الإجراء، ولماذا سمح له القيِّمون على المكتبة بالكتابة على المخطوطات؟ خاصّة أن مسلكه هذا امتدّ قرابة نصف قرن.

في الحقيقة إنّ ما قام به محمّد صادق فهمي المالح لا يخرج عن أسلوب بعض الناسخين القدامى، ولا بدَّ أنّه لاحظ أسلوبهم ذاك فيما طالعه من مخطوطات؛ إذ كان بعضهم يُسجِّل على النسخة التي نسخ منها قيداً يُفيد بأنه أكمل دراسة الكتاب، وتحصيل ما فيه بإحدى طريقتي تحمّل العلم؛ (قراءة أو سماعاً)، كما أنهى نسخه،

Hirschler الذي أرسل لي صورة هذه المخطوطة. انظر اللوحة رقم٤.

(١) لويس ماسينيون (١٨٨٣- ١٩٦٢م) مستشرق فرنسيّ عظيم. ينظر: موسوعة المستشرقين: ٥٢٩، المستشرقون: نجيب العقيقي: ١/ ٢٦٣- ٢٦٨، خواطر وسوانح وعبر في إحياء ذكرى مستشرق، سبح، حسنيّ، مجلّة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، مج ٥٩، ج٣، ص٤٤٧- ٤٦٢، و خواطر وسوانح وعبر في إحياء ذكرى مستشرق، مجلّة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٥٩، ص٦٧٧- ٦٩١: لويس ماسينيون والعولمة الروحيّة (١٩٨٣- ١٩٦٢م)، في محاضرات الموسم الثقافيّ لمركز تحقيق التراث: عِفت الشرقاويّ: ٢٦١- ١٨٠.

(٢) ترجمة الحلاّج من كتاب العِبر: الذهبيّ، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٣٧٤٩: الورقة [٢٠٢/ب].

(٣) الشمعة المضيّة في أخبار القلعة الدمشقيّة: ابن طولون، مخطوطة دار الكتب المصريّة (تاريخ تيمور ٢٠٥٨): [١٨/ب]. أتوجّه بالشكر إلى الأستاذ تورستن فولّينا Torsen Wollina الذي تكرّم بإرسال مجموعةٍ من صور المخطوطات التي نسخها صادق فهمي المالح للخزانة التيموريّة. انظر اللوحة رقم٥.

ومعارضته بأصل سماعه أو قراءته[١]. ومن الأمثلة على ذلك ما جاء على مخطوطة الجزء الثاني من حديث الإخميميّ؛ وهو «فرَّغه إسماعيل بن عبد الله عبد المحسن الأنصاريّ المعروف بابن الأنماطيّ، نسخاً وعرضاً وسماعاً»[٢]، وما جاء على مخطوطة فوائد الحرفيّ؛ وهو «فرَّغه نسخاً وسماعاً عليّ بن المفضّل بن عليّ المقدسيّ»[٣]، ومزية هذا القيد أنّه يقودنا إلى النُّسخ المتفرّعة عن النسخة التي جاء عليها، مؤكّداً أنّ هذه النسخة أضحت أصلاً لغيرها؛ سواء بالنسخ منها، أو بالمقابلة عليها، أو بكليهما.

وبناءً عليه يكون ما أثبته محمّد صادق فهمي المالح هو استكمالٌ لمنهج الناسخين القدامى؛ في تحديد النسخة الأصل التي نقل عنها، وترك بيانٍ ببيلوجرافيّ مهمٍّ فيه معلومات نادرة ؛ مثل: تحديد اسم الناسخ، وتاريخ النسخ، واسم المنسوخ له، والبلدان التي ذهبت إليها النسخ الفرعيّة.

قيود الفراغ التي كتبها في نهاية المخطوطات التي نسخها:

يُعدّ قيد الفراغ من نسخِ الكتابِ قيداً مهمّاً في صناعة المخطوطات، وله أدبيات يجب الالتزام بها، وقد نبَّه ابن جماعة إلى ذلك عندما نصح الناسخ أنَّ عليه في ختم الكتاب أو آخر كل جزء أن «يكتب آخر الجزء الأول أو الثاني، مثلاً، ويتلوه كذا وكذا، إن لم يكن كَمُلَ الكتاب، ويكتب إذا كمل: تمَّ الكتاب الفلانيّ؛ ففي ذلك فوائد كثيرة»[٤].

---

(١) وهذه خلاصة بحثٍ قمتُ به بعنوان: قيد تفريغ الكتب نسخاً ومعارضة في مخطوطات علم الحديث في القرون من الخامس حتى السابع الهجريّين. قدّمته لمجلّة Journal of Islamic Manuscripts ونُشر في عدد شهر آب ٢٠١٩. وهذه بيانات النشر:
قيد تفريغ الكتب نسخًا ومعارضةً في مخطوطات علم الحديث في القرون من الخامس حتى السابع الهجريّين: سعيد الجومانيّ، Journal of Islamic Manuscripts, ١٠ (٢٠١٩). ٢٥٩

(٢) حديث الإخميميّ: محمّد بن أحمد الإخميميّ، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق. مج ٣٨٢٥ت٣: الورقة [٤٩/ ب].

(٣) فوائد الحرفيّ: عبد الرحمن بن عبيد الله الحرفيّ، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق. مج ٣٧٤٧ت١٢: الورقة [١٦٤/ ب].

(٤) تذكرة السامع والمتكلّم في أدب العالم والمتعلم: ابن جماعة: ١٣٠.

ولا يخفى ما الفوائد المترتبة على المعلومات الواردة في قيد الفراغ؛ مثل التنبيه على أنّ الكتاب أُنجز، أو أُنجز الجزء كذا منه، وذكر اسم الناسخ، وتاريخ النسخ، وربما مكان النسخ، والتعرّف على خطوط الناسخين العلماء، وتتبّع تطور الخطّ عبر القرون.

وفيما يخصّ قيود الفراغ التي كتبها محمّد صادق فهمي المالح؛ فإنّها تتمتّع بملمحٍ خاصٍّ به، أشبه بالإمضاء الشخصيّ؛ إذ كان يستخدم ديباجة ثابتةً فيها جِناس ناقص تطرب لموسيقاه الأذن، وهذه الديباجة هي: « بقلم الفقير إلى ربّه المانح محمّد صادق فهمي بن السيّد أمين المالح»[1]، وهناك ملمحان آخران خاصّان بهذا الناسخ؛ الأول: ذِكرُ تاريخ النسخ باليوم والشهر والسنة، مع طلب الدعاء له ولوالديه بالرحمة والمغفرة، والثاني: إرفاق صورته الشخصيّة مع بعض النسخ، وكتابة بعض أبيات الشعر، كما ورد في ختام ديوان العفيف التلمسانيّ:

«نُسِخَ هذا الديوان المبارك يوم الأربعاء الواقع في خمسة وعشرون[2] جماد[3] الثاني سنة ألف وثلاثمائة وسبعة وعشرون[4] هجرية سنة ١٣٢٧، بقلم الفقير إلى ربه المانح محمّد صادق بن السيّد أمين المالح غفر الله لهما ولمن دعا لهما بخير ولجميع المسلمين آمين»[5] ثمّ جاء:

«أرسلت رسمي في الكتاب هديةً
ليكون بعدي عندكم تذكارا
يُنبيكم عنّي بأنّي صادقٌ
أرعى الوداد وإن بعدت مزارا

(١) مبادئ اللغة: الخطيب الإسكافيّ، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٥٩٧٤: الورقة [٩٥/ب].
(٢) كذا في الأصل.
(٣) كذا في الأصل.
(٤) كذا في الأصل.
(٥) ديوان العفيف التلمسانيّ: العفيف التلمسانيّ، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٤١٦٨: الورقة [١٠٩/أ].



بعثـــت لكـــم رســـمي ليحظـــى بقربكـــم
وقـــد حـــال مـــا بيـــن الجســـوم عوائـــق
فـــإنْ تجـــدوا بعـــض الرســـوم كواذبـــا
فرســـمي بمـــا يبديـــه كاســـمي صـــادق

محمّد صادق فهمي المالح المقيم لأجل النسخ بالمكتبة العموميّة بدمشق رحمه الله وغفر له ولوالديه وللمسلمين ١٣٢٨»[١]، ومثل ذلك فعله في النسخة التي كتبها من (الدرة المضيّة والعروس المرضيّة والشجرة النبوية المحمّديّة)، وأرسلها إلى مصر فأثبت صورته الشخصيّة في آخر النسخة، وفعلَ مثل هذا الأمر في أكثر من نسخةٍ موجودة بدار الكتب المصريّة حالياً[٢].

وهذا الملمح الأخير الخاصّ بإضافة صورته الشخصيّة في نهاية الكتاب يشي بأنّ

(١) ديوان العفيف التلمسانيّ: الورقة [١١٠/أ].

(٢) ينظر الفهرس الوصفيّ للنسخ الخطيّة لمؤلّفات الإمام العلاّمة المحدّث يوسف بن حسن بن عبد الهادي الدمشقيّ الصالحيّ المعروف بابن المبرّد المحفوظة بدار الكتب المصريّة: صالح بن محمّد الأزهريّ: ١١٢.

علاقته مع بعض زبائنه ربما تجاوزت نطاق علاقة العمل المهنيّ البحت إلى نوع من العلاقات الاجتماعية الوديّة، والصداقة المتبادلة.

ومن مميّزات هذا الناسخ ما فعله مع كُتب ابن عبد الهادي التي نسخها إلى مصر؛ فأرفق مع نسختي (الاغتراب في أحكام الكلاب) صفة خطّ المؤلّف على ورقٍ شفّاف، وأوصى عند طباعة الكتاب أن يُلتَزم بإثبات صفة خطّ الأصل[1]، وهذه لفتة ذكيّة منه، وقد بات هذا الإجراء عنصراً رئيساً في مناهج التحقيق الحديثة.

وكرّر الشيء ذاته مع نسخة (الاقتباس لحلّ مشكل سيرة ابن سيّد الناس)، وربما فعل ذلك مع كتب ابن عبد الهادي خاصّة؛ للتدليل على أنّه نقلها من الأصل[2]، أو ربما لصعوبة قراءة خطّ هذا المؤلّف، فقدّم بذلك مبرّراً لمن كلّفه بالنَّسخ عن بعض أخطاء القراءة، أو تبريراً للسعر الذي طلبه.

قيود الإهداء والوقف على المخطوطات التي أهداها وأوقفها في المكتبة الظاهريّة بدمشق:

إنّ علاقة محمّد صادق فهمي المالح مع المكتبة الظاهريّة بدمشق كانت استثنائيّة؛ إذ كانت المكتبة بالنسبة إليه بيتاً ثانياً، ولذلك عرَّف عن نفسه بالمقيم في المكتبة، أو المستقيم بالمكتبة، ولهذه العلاقة الخاصّة نجده يقوم بأمرين؛ الأول: إهداؤه بعض الكتب للمكتبة، أو وقفه بعض الكتب على المكتبة الظاهريّة. وهنا نلاحظ اختلاط مفهوم الإهداء عند المالح بمفهوم الوقف؛ فالإهداء يحمل معانيَ اجتماعيّةً فقط؛ كإظهار المحبّة للمُهدى إليه، أو توطيد العلاقات معه، أو ربما التملّق له، ولكنّ الوقف يحمل معنى روحيّاً؛ هو التقرّب إلى الله من خلال العمل الصالح. وإليك ما كتبه على نسخة (مطالع المسرات): « هدية صادق فهمي المالح الناسخ بالمكتبة الظاهريّة إلى المجمع العلميّ الموقّر والمكتبة الظاهريّة المعظّمة سنة ١٣٤٥. هدية الشيخ صادق المالح لدار الكتب العربيّة ٢ أيار ٩٢٧ [١٩٢٧]، أنّي اشتريته من أحد تجّار الكتب؛ وهو

(١) ينظر الفهرس الوصفيّ للنسخ الخطيّة: ٩٣- ٩٤.

(٢) ينظر الفهرس الوصفيّ للنسخ الخطيّة: ٩٦.

غير دمشقيّ، وقصدت بذلك وجه الله، وأحببت أن أجعل محلّه بالمكتبة الظاهريّة لحفظ الكتب فيها إلى الأبد إن شاء الله تعالى، وقصدت بذلك قراءة الفاتحة لروحي بعد مماتي والترحّم عليَّ. وأنا الناسخ بالمكتبة الظاهريّة صادق فهمي المالح في ٢٨ شوال سنة ١٣٤٥»[١].

أمّا الأمر الثاني فهو: تكليفه بملاحظة غرفة القراءة العامّة بالمكتبة الظاهريّة، أي المحافظة على الهدوء في القاعة، ومراقبة مرتادي المكتبة في تعاملهم مع المخطوطات، فلطول مقامه في المكتبة في قاعة القراءة لنسخ ما يطلبه زبائنه، وملازمته شبه اليوميّة للقاعة، أصبح عنصراً أساسياً من عناصر المكان، ونشأت بينه وبين إدارة المكتبة علاقة وثيقة؛ فأسندت الإدارة إليه هذه المهمّة، وأغلب الظنّ أنّ هذا التكليف لا يعني أنّه كان موظفاً براتب، وإنّما كان متطوّعاً. وقد صرّح المالح بهذا التكليف في قيد الإهداء الذي كتبه على الرسالة الحشريّة؛ إذ جاء فيه: «وضعها بالمكتبة الظاهريّة لأجل الثواب من الكريم الوهّاب، الناسخ وملاحظ غرفة القراءة العامّة صادق فهمي المالح ٢٤ ذو القعدة سنة ١٣٥٩هـ»[٢].

الرسالة التي أرسلها لويس ماسينيون إلى جمال الدين الدين القاسميّ وذكر فيها محمّد صادق فهمي المالح عرضاً:

يُعدّ لويس ماسينيون (١٨٨٣- ١٩٦٢م). واحداً من أعظم العلماء المستشرقين، غزير الإنتاج العلميّ، عميق النظر فيما يكتب ويبحث، وعُرف في الأوساط العلميّة بدراساته الرصينة عن الحلّاج الصوفيّ، وفي سعيه لتحقيق ما كتبه عن الحلّاج بعث برسالة من باريس بتاريخ ٨ آذار ١٩١٢م إلى علّامة دمشق جمال الدين القاسميّ (١٨٦٦- ١٩١٤م)، يطلب إليه فيها أن يرشده على كتابٍ لابن تيمية؛ ردَّ فيه ردّاً منفصلاً على الحلّاج، وقد سمع أنّ هذا الكتاب موجودٌ في مكتبة دار الحديث الأشرفيّة، كما شرح فيها للعلّامة

(١) مطالع المسرّات بجلاء دلائل الخيرات: محمّد المهدي بن أحمد، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٢١٣: الورقة [١/أ]. انظر اللوحة رقم٦.

(٢) الرسالة الحشريّة: الحسين المفتي، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٤١١٣: الورقة [١/أ].

القاسميّ منهجه في بحثه عن الحلّاج، والكتب التي اطّلع عليها؛ ومن بينها كتاب ما يقول العلماء في الحسين بن منصور الحلّاج، وسؤال إلى شيخ الإسلام ابن تيمية عن الحلّاج، وبيّن ماسينيون للقاسميّ أنّ هذين الكتابين استنسخهما «بإسعاد السيّد محمّد صادق المالح الدمشقيّ النسّاخ عند كتبخانة الظاهريّة، وجدها في جزء من أجزاء الكواكب الدرّيّة»[١].

وهذه الرسالة تبيّن أن محمّد صادق فهمي المالح كان شخصيّةً معروفة عند العلماء المهتمّين بالتراث العربيّ الإسلاميّ المخطوط، كما تبيّن أنّ المالح كان صاحب دُرْبَةٍ في مجاله، وخبرة فيما يخصّ مخطوطات المكتبة الظاهريّة؛ فماسينيون أرسل للمالح يُريد نَسْخَ نصوصٍ تتعلّق برأي العلماء، أو رأي ابن تيمية تحديداً بشخص الحلّاج، دون تحديدٍ لأرقام هذه المخطوطات، ولكنّ المالح هو من وجد هذه النصوص ضمن عملٍ آخر، وهذا باعتراف ماسينيون نفسه، يُضاف إلى ذلك أنّ النصّ الذي نسخه لماسينيون عن ترجمة الحلّاج في كتاب (العبر) عبارةٌ عن ورقةٍ وحيدة ضمن مجموعٍ من ٢٢٤ ورقةً، ومثل هذه الورقة لم تُفهرس في سجلّ المكتبة العموميّة[٢].

وفي الحقيقة لم يكن محمّد صادق فهمي المالح الورّاق الدمشقيّ الوحيد، بل كان له زملاء آخرون، ومن هؤلاء الورّاقين محمّد أفندي هاشم؛ ففي رسالة بعثها الشيخ طاهر الجزائريّ من القاهرة إلى العلّامة جمال الدين القاسميّ في دمشق مؤرّخة بـ (١٥ ذي القعدة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م)، ذكر له ملاحظةً جانبية جاء فيها: «أرجو أن تذكروا لمحمّد أفندي هاشم المبادرة إلى إرسال الرسائل التي نسخها لصديقنا الفاضل أحمد بيك تيمور؛ فقد مضى نحو سنةٍ على الوعد، وبلّغوه سلامنا»[٣].

ولم يكن هذا الحال في دمشق فقط في القرن الرابع عشر الهجريّ، بل في سواها

(١) جمال الدين القاسميّ وعصره: ٥٥٩.

(٢) انظر الجزء الخاصّ بالمجاميع في سجلّ المكتبة العموميّة في دمشق. دمشق: مطبعة الجمعيّة الخيريّة، ١٢٩٩هـ ٢٨ - ٣٢.

(٣) جمال الدين القاسميّ وعصره: ٥١١.

من المدن العريقة في الحضارة العربيّة الإسلاميّة، الزاخرة بالمخطوطات؛ فقد كان للورّاقين « في القاهرة مِنْضَدَة مُخصّصة لهم بالمكتبة؛ حيث كانوا يجلسون ومعهم علب الأقلام والمحابر، وينسخون المخطوطات بأقلام القصب التي كانوا يفضّلونها على ريشة الكتابة المعدنيّة، وكان عدد كبير منهم يكتبون مخطوطاتٍ مطابقة للأصل وواضحة»[1].

وخلاصة القول:

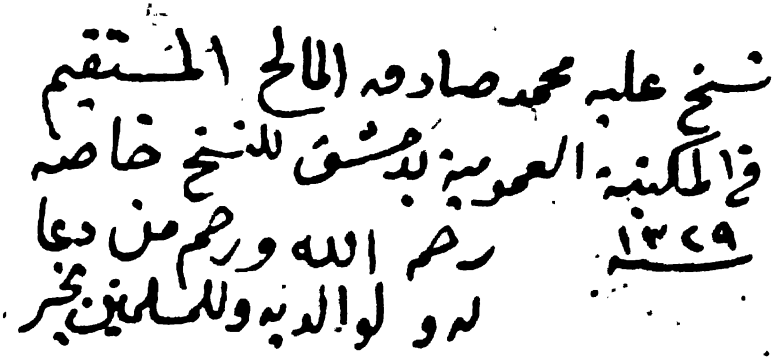
- إنّ سوق بيع الكتب في دمشق في القرن التاسع عشر كان في منطقة (الكلاسة) شمالي الجامع الأمويّ على مقربةٍ من ضريح صلاح الدين الأيوبيّ، وإضافة إلى هذا السوق كانت عملياتُ بيع الكتب والمخطوطات تجري ضمن المنازل بعيداً عن الأسواق، وفي أيام الجمعة بعد صلاة الظهر كانت التركات تُباع في الجامع الأمويّ، ويوجد في بعضها مكتبات خاصّة.
- في القرن التاسع عشر وبداية العشرين تقاسمت مهنة الوِراقة بدمشق ست مهن؛ اقتصر فيها دور الورّاق على بيع موادّ الكتابة وأدواتها، في حين اختص الكتبيّ أو الصحّاف ببيع الكتب، وفي بداية القرن العشرين انتقل سوق الكتب إلى منطقة (المسكيّة) أمام باب البريد.
- إنَّ مسؤولية تغريب جزءٍ كبيرٍ من المخطوطات الدمشقيّة يقع على عاتق أمناء المكتبات الوقفيّة؛ الذين خانوا الأمانة الممنوحة لهم، وتصرّفوا بما لا يملكون، أمّا أصحاب الكتب المخطوطة التي باعوها فلا جرم عليهم؛ لعدم وجود القانون الضابط لهذه الجزئية في تلك الحقبة، ولا رادع لهم إلّا الوعي بخطورة نتائج هذا التصرّف على المدى البعيد، وهو ما لم يتوافر إلا لقلّةٍ قليلة.
- إنّ دخول الطباعة إلى دمشق في منتصف القرن التاسع عشر لم يُخرج الورّاقين من الساحة بشكلٍ نهائيّ؛ فقد ظلّت الحاجة إلى خدماتهم مُلحّة، خاصّة للباحثين القاطنين خارج المدينة، ومادّتهم العلميّة توضع على رفوف

(١) الكتاب العربيّ منذ نشأته حتى عصر الطباعة: بيدرسون: ٧٦، نقلًا عن الوراقة وأشهر أعلام الورّاقين: ٢٦.

المكتبات الدمشقيّة، ويُعدّ محمّد صادق فهمي المالح ورّاقاً دمشقيّاً بارزاً؛ لعب دوراً مهمّاً في تيسير أبحاث العلماء، وتوفير مادّتهم العلميّة عِبر ما نسخه بيمينه، كما لعبَ دوراً مهمّاً آخر في الحفاظ على جانبٍ من التراث الفكريّ العربيّ الإسلاميّ عِبر ما نسخه من كتبٍ وما أوقفه منها، وأظهر البحث أنّ هذا الورّاق كان خبيراً بالمخطوطات المحفوظة في المكتبة الظاهريّة، عارفاً بمضامينها؛ فقد لازمها وعايشها ما يقرب من نصف قرن؛ فأقدمُ تاريخ نسخٍ له وقفتُ عليه كان سنة ١٣١٥هـ[1]، وأحدثُ تاريخ نسخٍ له كان سنة ١٣٥٩هـ، وهذه الخبرة جعلت كبار العلماء في العالم يقصدونه؛ ليمدّهم بمادّة أبحاثهم، كما كان له قصب السبق في جزئيّة إثبات خطّ المؤلّف الأصليّ على ورقٍ شفاف، وإرفاقها مع النسخة المنسوخة.

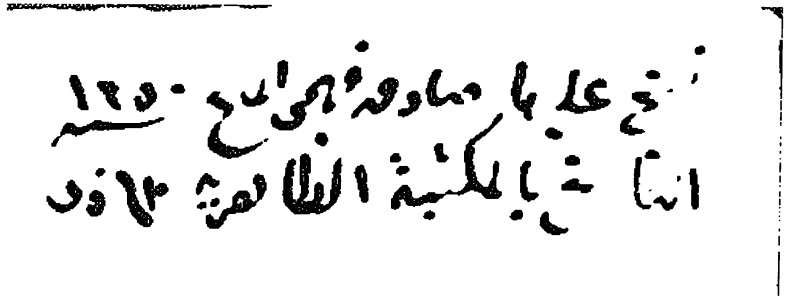
(١) ينظر بذل المجهود في إقناع اليهود: السموأل بن يحيى، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٣٦٢١ت.

ملحق بالبحث



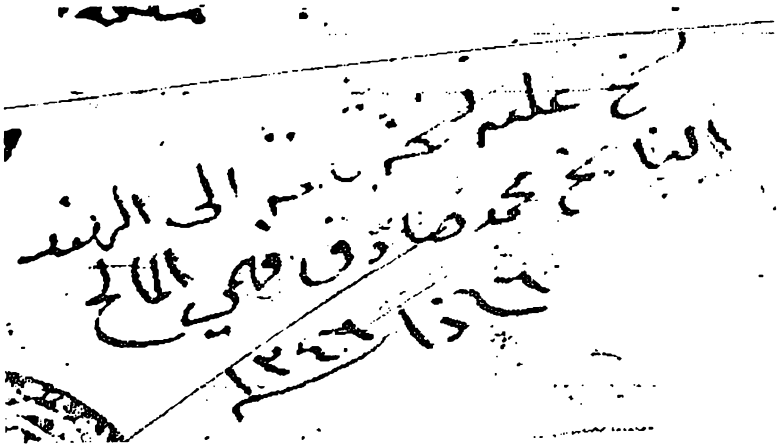
اللوحة رقم١

الشحامي، عبد الخالق بن زاهر. أربعون حديثاً من أصول مسموعات المؤلّف. مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق، مج ٩٥٥، الورقة [٣٨/ب].



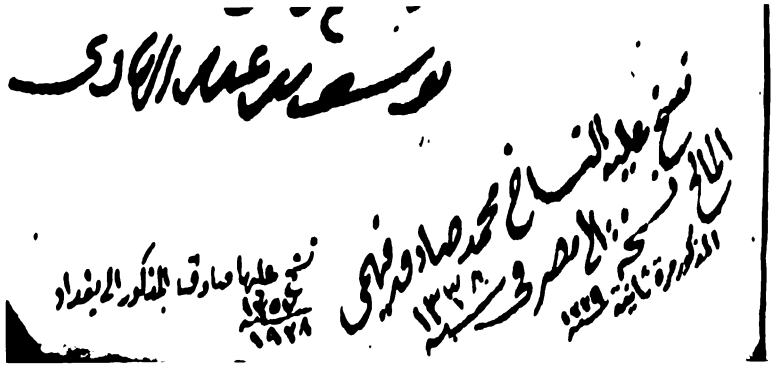
اللوحة رقم٢

ابن حنبل، أحمد بن حنبل. الردّ على الزنادقة والجهميّة فيما ادّعت به من متشابه القرآن. مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق، مج ٣٨٥٢ ت، الورقة [١٧/ب].



اللوحة رقم

ابن حنبل، أحمد بن حنبل. علل الحديث ومعرفة الرجال. مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق، مج ٣٧٧٧، الورقة [٢/أ].



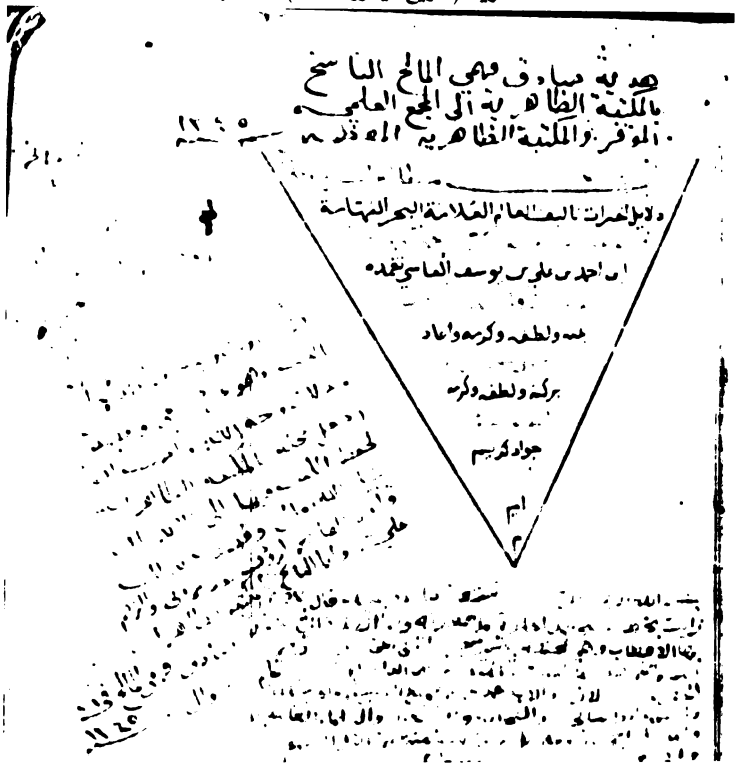
اللوحة رقم٤

ابن عبد الهادي، يوسف بن حسن. الإغراب في أحكام الكلاب. مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق، مج ٣١٨٦، الورقة [٥٩/أ].

كتبها الفقير صادق فهمي المالح الناسخ بالكتبة الظاهرية بدمشق
على نفقة العلامة احمد تيمور باشا وذلك يوم الاحد ثاني جمادى الثانية
سنة ثلاث واربعين وثلاثمائة والف
١٣٤٣

اللوحة رقم٥

ابن طولون، محمّد بن عليّ. الشمعة المضيّة في أخبار القلعة الدمشقيّة. مخطوطة دار الكتب المصريّة (تاريخ تيمور ٢٠٥٨)، [١٨/ب].



اللوحة رقم٦

محمّد المهدي، محمّد المهدي بن أحمد. مطالع المسرّات بجلاء دلائل الخيرات. مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق، مج ٢١٣، الورقة [١/أ].

المصادر والمراجع

المخطوطات

١. أربعون حديثاً من أصول مسموعات المؤلّف عبد الخالق بن زاهر الشحاميّ: مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٩٥٥.

٢. الإغراب في أحكام الكلاب: ابن عبد الهادي، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٣١٨٦.

٣. بذل المجهود في إقناع اليهود: السموأل بن يحيى، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج٣٦٢١ت.

٤. ترجمة الحلّاج من كتاب العِبر الذهبيّ: مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٣٧٤٩.

٥. حديث الإخميميّ: محمّد بن أحمد الإخميميّ، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق. مج ٣٨٢٥ت٣.

٦. ديوان العفيف التلمسانيّ: سليمان بن عليّ العفيف التلمسانيّ، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٤١٦٨.

٧. الردّ على الزنادقة والجهميّة فيما ادّعت به من متشابه القرآن: ابن حنبل، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٣٨٥٢ ت.

٨. رسالة الحشريّة: الحسين بن عليّ المفتي، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٤١١٣.

٩. الشمعة المضيّة في أخبار القلعة الدمشقيّة: ابن طولون، مخطوطة دار الكتب المصريّة (تاريخ تيمور ٢٠٥٨).

١٠. علل الحديث ومعرفة الرجال: ابن حنبل، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٣٧٧٧.

١١. فوائد الحرفيّ: عبد الرحمن بن عبيد الله الحرفيّ، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق. مج ٣٧٤٧ت١٢.

١٢. كتاب العلم: أبو خيثمة زهير بن حرب، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق، مج ٣٨٥٦ت.

١٣. مبادئ اللغة: محمّد بن عبد الله الخطيب الإسكافيّ، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٥٩٧٤.

١٤. المصطفى بأكفّ أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ: عبد الرحمن بن عليّ ابن الجوزيّ، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٣٨٥٢ ت١.

١٥. مطالع المسرّات بجلاء دلائل الخيرات: محمّد المهدي بن أحمد، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بدمشق: مج ٢١٣.

المطبوعات

١٦. آثار البلاد وأخبار العباد: زكريا بن محمّد بن محمود القزوينيّ، دار صادر، بيروت.

١٧. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: محمّد بن أحمد المقدسيّ المعروف بالبشاريّ، لايدن بريل، ط٢، ١٩٠٦م.

١٨. أسواق دمشق القديمة ومشيّداتها التاريخيّة: قتيبة الشهابيّ، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٠م.

١٩. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركليّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢م.

٢٠. أعيان العصر وأعوان النصر: الصفديّ، تحقيق علي أبو زيد وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٨م.

٢١. إنباه الرواة على أنباه النحاة: عليّ بن يوسف القفطيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ١٩٨٦م.

٢٢. الأنساب: السمعانيّ، مطبعة مجلس المعارف العثمانيّة، حيدر آباد الدكن، ١٩٧٧م.

٢٣. البداية والنهاية: ابن كثير، دار المعارف، بيروت، ط٧، ١٩٨٨م.

٢٤. تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيديّ، تحقيق: عبد الستار فراج، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٣م.

٢٥. تاريخ ابن قاضي شهبة: ابن قاضي شهبة، تحقيق: عدنان درويش، المعهد العلميّ الفرنسيّ للدراسات العربيّة، دمشق، ١٩٩٤ م.

٢٦. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٠م.

٢٧. تاريخ البصرويّ: البصرويّ، تحقيق: أكرم العلبيّ، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٨هـ

٢٨. تاريخ التمدّن الإسلاميّ: جورجي زيدان، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٩م.

٢٩. تاريخ الكتاب: دي جروليه، ترجمة: خليل صابات، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، ١٩٥٦م.

٣٠. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها: ابن عساكر، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦م.

٣١. تذكرة السامع والمتكلّم في أدب العالم والمتعلّم: ابن جماعة، اعتنى به: محمّد بن مهدي العجميّ، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط٣، ٢٠١٢م.

٣٢. تقاليد المخطوط العربيّ الببليوجرافيّة: إعداد: محمود زكي، معهد المخطوطات العربيّة، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٣٣. تكملة المعاجم العربيّة: رينهارت دوزي، نقله إلى العربيّة: جمال خياط، دار الشؤون الثقافيّة

العامّة، بغداد، ١٩٩٩م.

٣٤. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: الثعالبيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.

٣٥. جمال الدين القاسميّ وعصره: ظافر القاسميّ، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٩٦٦م.

٣٦. جمهرة أشعار العرب في الجاهليّة والإسلام: أبو زيد محمّد بن أبي الخطّاب، تحقيق: محمّد البجاوي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٨١م.

٣٧. حكاية أبي القاسم البغداديّ: أبو المطهّر محمّد بن أحمد الأزديّ، تحقيق: آدم ميتز هايدلبيرغ، ١٩٠٢م.

٣٨. خزائن الكتب القديمة في العراق منذ أقدم العصور حتى سنة ١٠٠٠ للهجرة: كوركيس عوّاد، دار الرائد العربيّ، بيروت، ١٩٨٦م.

٣٩. خَططُ الشام: محمّد كرد عليّ، مطبعة الترقّي، دمشق، ١٩٢٧م.

٤٠. خَططُ دمشق، نصوص ودراسات في تاريخ دمشق الطبوغرافيّ وآثارها القديمة: صلاح الدين المنجد، المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت، ١٩٤٩م.

٤١. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: المحبيّ، المطبعة الوهيبة، القاهرة، ١٢٨٤هـ

٤٢. الدارس في تاريخ المدارس: عبد القادر بن محمّد النعيميّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.

٤٣. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلانيّ، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣م.

٤٤. دفاتر شاميّة عتيقة، مذكّرات ومرويّات ونوادر من تاريخ دمشق: أحمد أيبش، دمشق، دار قتيبة، بيروت، ٢٠٠٢م.

٤٥. دمشق (المذكرات): محمّد كرد عليّ، دار أضواء السلف، ٢٠١٠م.

٤٦. ذيول العِبر في خبر من غَبر: الذهبيّ، تحقيق: محمّد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٥م.

٤٧. رحلة ابن بطوطة أو تحفة النظّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار: ابن بطوطة، المطبعة الأزهريّة، القاهرة، ١٩٢٨م.

٤٨. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: محمّد بن عبد الله النجديّ (ابن حميد)، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.

٤٩. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: محمّد خليل بن عليّ المراديّ، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة.

٥٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبليّ، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ١٩٩١م.

٥١. صبح الأعشى في صناعة الإنشا: القلقشنديّ، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٩٢٢م.

٥٢. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: محمّد بن عبد الرحمن السخّاويّ، دار الجيل، بيروت.

٥٣. العقد الفريد: ابن عبد ربه الأندلسيّ، تحقيق: عبد المجيد الترحينيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٣م.

٥٤. العلوم والهندسة في الحضارة الإسلاميّة لبنات أساسية في صرح الحضارة الإنسانيّة: دونالد ر هيل، ترجمة: أحمد فؤاد باشا، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٤م.

٥٥. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: عبد الحي بن عبد الكبير الكتانيّ، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٩٨٢م.

٥٦. الفهرس الوصفيّ للنسخ الخطّيّة لمؤلّفات الإمام العلّامة المحدّث يوسف بن حسن بن عبد الهادي الدمشقيّ الصالحيّ المعروف بـ(ابن المبرّد) المحفوظة بدار الكتب المصريّة: صالح بن محمّد الأزهريّ، لطائف لنشر الكتب والرسائل العلميّة، الكويت، ٢٠١٢م.

٥٧. الفهرست: أبو الفرج محمّد بن أبي يعقوب إسحق النديم، تحقيق: رضا تجدد، طهران، ١٣٩١هـ

٥٨. قاموس الصناعات الشاميّة: محمد سعيد القاسميّ، تحقيق: ظافر القاسميّ، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٨م.

٥٩. قواعد تقييم المخطوطات القديمة في صناعة المخطوط العربيّ الإسلاميّ من الترميم إلى التجليد: عبد الرحمن فرفور، مركز جمعة الماجد، جامعة الإمارات العربيّة المتحدة، المنظمة الإسلاميّة للتربية والعلوم والثقافة، دبي، ١٩٩٧م.

٦٠. الكتاب العربيّ منذ نشأته حتى عصر الطباعة: بيدرسون، يوهانس، نقلًا عن الوِراقة وأشهر أعلام الورّاقين: دراسة في النشر القديم ونقل المعلومات، عليّ بن إبراهيم النملة، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، الرياض، ١٩٩٥م.

٦١. كتاب منتخبات التواريخ لدمشق: محمّد أديب آل تقيّ الدين الحصنيّ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.

٦٢. كنوز الأجداد: محمّد كرد عليّ، دار أضواء السلف، دمشق، ٢٠١٠م.

٦٣. لسان العرب: ابن منظور، دار المعارف، القاهرة.

٦٤. لطائف المعارف: الثعالبيّ، تحقيق: ب. دي جونج. لايدن: بريل، ١٨٦٧م.

٦٥. لويس ماسينيون والعولمة الروحيّة (١٩٦٢-١٩٨٣م): عِفت الشرقاويّ، في محاضرات الموسم الثقافيّ لمركز تحقيق التراث، إعداد: حسام عبد الظاهر، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة: ٢٠١٤م.

٦٦. المدخل: ابن الحاج، مكتبة دار التراث، القاهرة.

٦٧. المستشرقون: نجيب العقيقيّ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.

٦٨. معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحمويّ، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٩٩٣م.

٦٩. معجم البلدان: ياقوت الحمويّ، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م.

٧٠. معجم دمشق التاريخيّ للأماكن والأحياء والمشيدات ومواقعها وتاريخها كما وردت في نصوص المؤرّخين: قتيبة الشهابي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٩م.

٧١. معلّقة طرفة بن العبد في محاضرات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق: عبد القادر المغربيّ، المطبعة الحديثة، دمشق، ١٩٢٥م.

٧٢. معيد النعم ومبيد النقم: السبكيّ، تحقيق: محمّد عليّ النجار وآخرين، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٤٨م.

٧٣. مفاكهة الخلّان في حوادث الزمان: ابن طولون، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨م.

٧٤. مقدّمة ابن خلدون: عبد الرحمن ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م.

٧٥. المكافأة وحسن العقبى: أحمد بن يوسف الكاتب ابن الداية، تحقيق: محمود محمّد شاكر، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٧٦. مناقب بغداد: ابن الجوزيّ، تحقيق: محمّد بهجة الأثريّ، مطبعة دار السلام، بغداد: ١٣٤٢هـ

٧٧. موسوعة المستشرقين: عبد الرحمن بدوي، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٣م.

٧٨. موسوعة الوراقة والورّاقين في الحضارة العربيّة الإسلاميّة: خير الله سعيد، مؤسسة الانتشار العربيّ، بيروت، ٢٠٠١م.

٧٩. نبذة تاريخيّة في الحرف الدمشقيّة: إلياس عبده قدسي، مؤسسة هنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة، ٢٠١٩م.

٨٠. نحو علم مخطوطات عربيّ: عبد الستّار الحلوجيّ، دار القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٨١. نزهة الأنام في محاسن الشام: أبو البقاء عبد الله البدريّ، دار الرائد العربيّ، بيروت، ١٩٨٠م.

٨٢. الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفديّ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٠م.

٨٣. الوراقة دراسة في المفهوم والمصطلحات في صناعة المخطوط العربيّ الإسلاميّ من الترميم إلى التجليد: يحيى محمود بن جنيد الساعاتيّ، مركز جمعة الماجد، دبي، ٢٠٠١م.

٨٤. الوراقة وأشهر أعلام الورّاقين دراسة في النشر القديم ونقل المعلومات: عليّ بن إبراهيم النملة،

مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٩٩٥م.

٨٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلّكان، تحقيق: إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨م.

المجلّات

٨٦. تاريخ فنّ الطباعة في المشرق: فنّ الطباعة في الشام: لويس شيخو، مجلّة المشرق، ع١٩ (أكتوبر ١٩٠١م).

٨٧. حكاية أبي القاسم البغداديّ، حول المؤلّف والعصر والنوع: محمّد بن تتا، مجلّة مجمع اللغة العربيّة. مج ٨٥، ج٤ (٢٠١٠م).

٨٨. خواطر وسوانح وعبر في إحياء ذكرى مستشرق: حسني سبح، مجلّة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، مج ٥٩، ج٣ (تموز ١٩٨٤)، و مج ٥٩، ج٤(تشرين الأول ١٩٨٤م).

٨٩. صحف الكتابة وصناعة الورق في الإسلام: حبيب الزيّات، مجلّة المشرق، ع٤ (أبريل ١٩٥٤م).

٩٠. عمدة الكتاب وعدّة ذوي الألباب المنسوب إلى المعزّ بن باديس، تحقيق: عبد الستار الحلوجيّ، وعليّ عبد المحسن زكي، مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، مج ١٧، ج١ (مايو ١٩٧١م).

٩١. قانون الآثار الصادر بالمرسوم التشريعيّ رقم ٢٢٢ تاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٦م.

٩٢. قيد تفريغ الكتب نسخًا ومعارضةً في مخطوطات علم الحديث في القرون من الخامس حتى السابع الهجريّين: سعيد الجومانيّ، Journal of Islamic Manuscripts, ١٠ (٢٠١٩).

٩٣. كتاب الحسبة: ابن عبد الهادي، تحقيق: حبيب الزيات. مجلّة المشرق، ع ٣٥ (١٩٣٧م).

٩٤. مجلّة المورد، ع١ (فبراير ١٩٧٦م).

٩٥. نزهة الرفاق عن شرح حال الأسواق: يوسف بن حسن ابن عبد الهادي،تحقيق: حبيب الزيّات، مجلّة المشرق ع٣٧ (١٩٣٩م).

٩٦. نظام الآثار القديمة في سورية ولبنان قرار ٢٠٧: مجلّة المجمع العلميّ العربيّ، مج٦، ع٨ (آب ١٩٢٦م).

المصادر الأجنبية

97. Petermann, Heinrich: Reisen im Orient, 1852-1855. Berichte und Ergebnisse einer Forschungsreise in der Levante, in Mesopotamien und Persien. Amsterdam: Philo Press, 1976.

98. D'Ottone, A., 'Manuscripts as Mirrors of a Multilingual and Multicultural Society: The Case of the Damascus Find', in Negotiating Co-Existence: Communities, Cultures and Convivencia in Byzantine Society, a cura di B. Crostini-S. La Porta, Trier.

99. Wilkinson, John Gardner: Manners and Customs of the ancient Egyptians. London: JOHN MURRAY, 1837. p 153.

100. http://orient-digital.staatsbibliothek-berlin.de/receive/SBBMSSecentry_secentry_

101. Boris Liebrenz: Die Rifâ'īya aus Damaskus. Eine Privatbibliothek in osmanischer Zeit und ihr kulturelles Umfeld, Leiden, Brill, 2016:

102. . Boris Liebrenz: The library of Ahmad al-Rabbat. Books and their audience in 12th to 13th / 18th to 19th century Syria. Elger, Ralf / Ute Pietruschka (eds.): Marginal perspectives on Early Modern Ottoman culture, Halle, 2013. pp. 17- 59.


الباب الثاني
نصوص محققة

تأييدات العلماء والمجتهدين
لأبي الخير عماد الدين محمّد حكيم
البافقيّ (كانَ حَيًّا سنة ١٠٨١هـ)

Scholars' and Mujtahids' Endorsements of Abu Al-Khair Imad Al-Din Muhammad Hakim Al-Bafiqi (alive in 1081 AH)

تحقيق: مَيثم سويدان الحِميَريّ

باحث تراثي

العراق

Document Examination: Maitham Suwaidan Al-Himyari

Iraq

الملخّص

أبو الخير عماد الدين محمَّد حكيم البافقيّ، عَلَمٌ من أعلام القرن الحادي عشر، بزغَ فجرُه واشتَهَرَ أمرُه في النجف الأشرف في غضون خمس سنواتٍ قضاها في مجالس العِلم والدرس، أستاذًا وتلميذًا ومؤلِّفًا، لكن لم يصل إلينا من تلك الشُّهرة التي نالَها إلّا القليل، إذ لم تذكره كتبُ التراجم بالنحو الذي يكشفُ أسرارَ تميُّزه بشكلٍ واضِحٍ صريح، فبقي أمرُه حبيسَ الرفوف التي حَوَت بعضًا مِن تراثِه الفكريّ الذي وصلَ إلينا، والذي ينتظرُ الأيادي البيضاء لتخرُجَ به إلى عالَم المطبوع، إذ لَم يرَ النُورَ بعدُ، ما خلا الوثيقة التي بين يدي القارئ الكريم، التي تدلُّ صريحًا على عظيم منزلتِه بين العلماء والفضلاء.

فلأجل إحياءِ ذِكرِه الشريف، بادَرتُ إلى نشر هذه التوثيقات، عسى أن تؤدِّي بعضًا مِن حقِّه على أهل البحثِ والتحقيق، ولتكونَ حافزًا لهم لنشر ما بقي من تراثِه المكتوب.

Abstract

Abu Al-Khair Imad Al-Din Muhammad Hakim Al-Bafiqi was a scholar in the eleventh century (Hijri calendar). He became famous during his five-year spell as a teacher, student, and author in the holy city of Najaf. However, very little of his reputation has reached us, as the biography books have not mention him in a detailed manner. This caused his character and scientific work to be trapped on selves and awaiting to be shed light upon. These endorsements between the reader's hands is an exception, which clearly indicate the high status Al-Bafiqi possessed in the eyes if the great scholars.

In his honor, I published these documents, hoping that it will fulfill some of his rights placed on the shoulders of researchers and investigators, and to be a motivation for them to publish the remainder of his written heritage

الإهداء

إلى بقيَّة الله الأعظم عجل الله فرجه الشريف.

إلى أرواح الذين قَضَوا في العاشـر من محرَّم في (ركضة طويريج) على أعتاب باب الرجاء، عند مَن لا يخيبُ لديه رجاء، سيِّدِ الشهداء عليه السلام.

إلى مَن جُمِعت هذه التوثيقاتُ اعترافًا بفضلِه؛ وأُخرِجَ هذا العملُ إحياءً لِذِكرِه؛ فقد وردَ في الأثر عن سيِّد البشـر أنَّ «مَن وَرَّخَ مؤمنًا فكأنَّما أحياه».

أرجو مِن الله تعالى القبول، ومِنهم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد الأنبياء والمرسلين، أبي القاسم المصطفى محمَّد، وآله الطيِّبين الطاهرين.

أمَّا بعدُ..

فإنَّ تاريخَنا العِلميَّ المُشَرِّفَ يزخرُ بأسماء أعلامٍ كان لهم دورٌ بارزٌ في مسيرة الحياة الفكريَّة على مرِّ القرون المتوالية، منهم مَن شَغَلَتْ سيرتُه حيِّزًا كبيرًا من كُتُب التراث، ومنهم مَن ذُكِرَ فيها لكن دونَ المستوى الذي يجبُ أن يكون عليه ذِكرُهُ، ومنهم مَن أغفَلَ التاريخُ ذِكرَه، فَلَم يَنَل المكانةَ التي يستحقُّها بين أقرانِه مِن الأعلام، وكان من أولئك الذين أُغفِلَ ذِكرُهم عماد الدين البافقيّ، عَلَمٌ من أعلام القرن الحادي عشر، بزغَ فجرُه واشتَهَرَ أمرُه في النجف الأشرف بعدَ أن أتمَّ خمسَ سنواتٍ أقامَها في مدارسها بين تدريس ومباحثة وتأليف، لكن أغفلَت كُتُب التراجم ذِكرَه، وهذا يجعلُ أمرَ الكشفِ عن جوانبِ حياتِه العلميَّة والاجتماعيّة عسيرًا، فكانت الإفادةُ في بيان تلك المنزلة العلميَّة منحصرةً في سلسلة توثيقات العلماء وشهاداتهم له بالفضل والاجتهاد، وكذلك عن طريق بعض رسائله التي حُفِظَت بعيدًا عن يدِ الزمن من أن تعبثَ بها، فوصلت إلينا بحمدِ الله تعالى سليمة.

وقد رتَّبتُ هذا البحث على مبحَثَينِ:

الأوَّل: في ذِكرِ ما تَيَسَّرَ مِن حَياة البافقيّ، وبيانِ ما يتعلَّق بالتوثيقات ونُسَخِها، وعملِنا في التحقيق.

والثاني: في النصِّ المحقَّق.

والتزامًا بواجِبِ الاعتراف بالفضل أتقدَّم بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى كُلٍّ مِن: سماحة المحقِّق الفاضل الشيخ قيس بهجت العطَّار، والباحثِ المحقِّق الدكتور محمَّد كاظِم رحمتي الطهرانيّ، والشيخ المحقَّق محمَّد حسين الواعِظ النجفيّ؛ لتفضُّلِهم عليَّ بترجمة النصوص الفارسيّة إلى العربيّة.

والشكرُ موصولٌ إلى الأخ الفاضل الأستاذ محمَّد الوكيل (أبي جعفر) مدير مركز إحياء التراث التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العبَّاسيَّة المقدَّسة، وإلى الإخوة العامِلين معه جميعًا؛ على سعيهم الجادِّ في خِدمة تراثِنا الكبير، فجزاهم اللهُ تعالى خيرَ جزاءِ المُحسنين.

وأرجو مِن أصحاب الفنِّ وأهلِه أن ينظروا إلى هذا العملِ بعينِ الرضا والقبول، وأن يُهدوا إليَّ ما قد يجدونه فيه مِن هفوات؛ إذ ما زلتُ متمثِّلًا بقولِ الشاعر:

فَإِن كَانَ فيهِ بَعضُ شَيءٍ يعيبُه فكُلُّ كتابٍ خُطَّ لم يَخلُ مِن عَيبِ

وأسألُ اللهَ تعالى التوفيقَ والسدادَ، وأن يتقبَّلَهُ سبحانَه بقبولِه الحسن، والحمد لله أوَّلًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، وعلى كُلِّ حال.

كتبهُ عبدُ آل النبيّ، أبو الحَسَنِ الحِميَريّ، في دَوحةِ العُلَماء، الحِلَّةِ الفيحاء صانَها اللهُ وأهلَها مِن كلِّ سوءٍ وبلاء، بمُحَمَّدٍ وآلِه الأتقياء

في يوم الجمعة ٢٠ محرَّم الحرام سنة ١٤٤١هـ

الموافق ٢٠١٩/٩/٢٠م

المبحثُ الأوّل

ترجمة محمّد حكيم البافقيّ

هو الميرزا عماد الدين أبو الخير محمَّد حكيم بن عبد الله البافقيّ مِن أعلام القرن الحادي عشر، فيلسوفٌ متوغِّلٌ في العلوم العقليَّة، معَ جمعِهِ أطراف العلوم والمعارف، وفقيهٌ إماميٌّ مجتهدٌ، تتلمذ على علماء عصره، وحصَّل علومًا جمَّة، فصارَ عالمًا كبيرًا، جامعًا للفنون العلميّة، والكمالات الصوريّة والمعنويّة، معروفًا بالورع والزهد، وقد ارتحَلَ إلى النجف الأشرف، عاكفًا على الإفادة والتدريس في فنون العِلم، وقد انتفَعَ به الجمُّ الغفيرُ، وكان يُدرِّسُ - مثلما يقول بعضُهم- خمسةَ عشر درسًا تقريبًا كلَّ يوم في المعقول والمنقول، وبرز في علوم الاجتهاد، وصارت له مكانة مرموقة بين كبار العلماء والأفاضل، فشَهِدَ طائفةٌ منهم - سنة ١٠٧١هـ- باجتهادِه وقدرته على استنباط الأحكام الشرعيّة، وتقدُّمِهِ في العلوم[١].

وكان المترجَمُ كثيرَ الصمت، زاهدًا، مُعرِضًا عن زخارف الدنيا، متقدِّمًا في العلوم والمعارف الإسلاميّة، قاطعًا أشواطًا بعيدةً في تهذيب النفس، والسَّير والسلوك، والزهد والتقوى، جامعًا للفنون، ذا خطٍّ حَسَنٍ، متبحِّرًا في أنواع الخطوط، يعيشُ في غِنى القناعةِ بأُجرَةِ نَسخِ المصحَفِ الشريف، ويتجنَّبُ الارتزاق بقبول الوظائف والمناصب الرسميّة[٢]، وهذا واضِحٌ بَيِّنٌ في نصوص شهادات العلماء وتوثيقاتِهم، كما سيأتي.

شيوخُه

قرأ على جُملَةٍ من أعلام الطائفة، ورَدَ ذِكرُ بعضِهم في هذه الوثيقة، منهم:

١. محمَّد باقر بن محمَّد مؤمن السبزواريّ (ت١٠٩٠هـ).

---

(١) وهذا ما سيتبيَّنُ قريبًا في نصوص تلك التوثيقات، إن شاء اللهُ تعالى.

(٢) يُنظَر: الذريعة: ١٣٠/٢١ رقم ٤٢٧١، وطبقات أعلام الشيعة: ١٨٩/٨، وتراجم الرجال: ٥٢٠/١، ٦٨٠/٢-٦٨١، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٣٢٥/١١-٣٢٦.

٢. آقا حسين بن محمَّد الخوانساريّ (ت١٠٩٨هـ).

تلامذتُه

وتتلمذَ عليه جُملَةٌ مِن طلبة العِلم والفضلاء، ذُكِرَ بعضُهُم في هذه الوثيقة، منهم:

١. السيِّد حسن بن سليمان بن حسين بن حديد الحسينيّ (حيًّا سنة ١٠٧١هـ).

٢. حسن بن شريف الديار بكريّ (حيًّا سنة ١٠٧١هـ).

٣. ملّا محمَّد چلبي الاستانبوليّ، الشهير بطاشجي زاده (حيًّا سنة ١٠٧١هـ).

تصانيفُه:

كان مِن الأعلام ذوي التصنيف والتأليف، ذكرَ ذلك تلميذُه الطاشجيّ بقولِه: «صَاحِبُ التّصَانِيفِ الكَثِيرَةِ النَّفِيسَةِ العَجِيبَةِ العَلِيَّةِ، في جَمِيعِ العُلُومِ العَقلِيَّةِ وَالنَّقلِيَّةِ»[1]، إذ صَنَّفَ رحمه الله عِدَّةَ كُتُب بالعربيَّة والفارسيَّة، وثمَّة مجموعةٌ موجودة في مكتبة آية الله المرعشيّ[2] في قم المقدَّسة، تحوي بين دفَّتيها سِتَّ رسائل مِن مؤلَّفات المترجَم، في ١٧٠ ورقة، في الفلسفة والمنطق والعقائد والخطِّ، وهي مُرتَّبة على النحو الآتي:

١. إثبات الواجب، (فلسفة/ فارسيّ).

٢. بيضة البيضاء، (عقائد/ عربيّ).

٣. قانون العصمة، (منطق/ عربيّ).

٤. در بحر الحياة، (عقائد/ فارسيّ).

٥. عين الحكمة، (فلسفة/ عربيّ).

٦. معلمه ميزان، (خطّ/ فارسيّ).

وقد كُتب في نهاية الرسالة الرابعة منها تاريخُ التأليف، وهو صفر سنة ١٠٨١هـ، وهذا يدلُّ على أنَّ محمَّد حكيم البافقيّ كان حيًّا في هذا التاريخ، فتنبَّه.

---

(١) يُنظَرُ: التوثيق رقم (٣٧) مِن هذا البحث.

(٢) يُنظَر: فهرس مخطوطات مكتبة المرعشيّ العامّة: ١٠/٣٤٨-٣٥١ رقم ٣٩٦٦.

وذَكَرَ الشيخ آقا بزرك الطهرانيُّ (ت١٣٨٩هـ) أنَّ مِن تصانيفِه كتابَ (مصفاة الحياة) في أصول الدين، فرغَ منه سنة ١٠٦٧هـ[١].

وفاتُه

لَم تُسعِفنا كُتُبُ التراجم بمعلوماتٍ تخصُّ تاريخَ مولِدِه، وكذا لم تذكُر شيئًا عن تاريخِ وفاتِه، لكن مِن المؤكَّد أنَّه كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ، وهو تاريخ انتهائِهِ من تأليف رسالة (در بحر الحياة) في العقائد.

ولَم أعثر في حدود تتبّعي القاصِر على ترجمةٍ وافية ومعلومات كافية تخصُّ المترجَم أكثر ممّا هو في هذه السطور، واللهُ العالِمُ بحقائق الأمور.

شهادات العلماء وتوثيقاتهم

لمّا ارتحلَ البافقيُّ إلى النجف الأشرف، استقرَّ فيها مدَّةَ خمس سنوات، مفيدًا ومستفيدًا في مختلَف العلوم والفنون، وهذه المدَّة ذكرها كلٌّ مِن:

١. محمَّد حسين بن محمَّد عليّ كتابدار (كان حيًّا سنة ١٠٩٨هـ)، في المقدِّمة التي كتبها لهذه التوثيقات.

٢. سيِّد عليّ رضا الطباطبائيّ الحسنيّ الشولستانيّ (كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ)، في التوثيق رقم (١٣).

٣. الحاج محمَّد القارئ النجفيّ (كان حيًّا سنة ١٠٧١هـ)، في التوثيق رقم (٢٥).

٤. الشيخ حسين بن عبد عليّ الخمايسيّ (كان حيًّا سنة ١٠٧٧هـ)، في التوثيق رقم (٢٦).

فذاع في هذه المدَّة جزيلُ فضلِه، وعظيمُ شأنِه بين أهل العِلم والفضل، حتَّى صار ذلك داعيًا إلى أن يقيِّدوا شهاداتهم له، وينزلوها مِن الشفاه على الورق؛ لتبقى شاهدًا حيًّا للعماد البافقيّ على علوِّ منزلتِهِ العلميَّة، فظهرَ من تلك الكلماتِ بالِغُ عِلمِهِ، وكريمُ مقامِه، بنحوٍ يدلُّ على براعتِه في العلوم، ورفعةِ منزلتِه في العَمل الصادِق.

---

(١) ينظر طبقات أعلام الشيعة: ١٨٩/٨.

أقوال العلماء فيه

وُصِفَ في أوَّل المجموعة التي فيها صورة توثيقات العلماء له وتأييد اجتهاده بـ«الفاضل الكامل الشهيم الألمعيّ، العادل العاقل الذكيّ المتّقيّ، لقمان الحال، [!]فلاطون الكمال، العلَّامة الفهَّامة، الحاوي للفروع والأصول، الجامع للمعقول والمنقول، سلطان المدقِّقين، برهان المحقِّقين، رشاد المعتضِدين، عماد المجتهدين»[1].

وفي التوثيقات الآتية مِن أقوال العلماء في مدحِه ما يُغني في بيان حالِه، فلتُنظَر هناك، فلا حاجةَ إلى إعادة ذِكرِها هنا.

الأعلام الذين ذُكرت توثيقاتهم في هذه الوثيقة

الأعلامُ الواردة أسماؤهم في هذه الوثيقة هم مِن أقطاب العِلم والفضيلة في النجف الأشرف في القرن الحادي عشر الهجريّ، إذ يُفادُ مِن هذه الوثيقة أنَّ كلَّ أولئك العلماء الأعلام كانوا في النجف الأشرف حين تصديقهم عليها[2] في تواريخَ مختلِفَة، فجميعُهم معاصرون لبعضهم، وربَّما قَرَأَ بعضُهم على بعض.

وقد بلَغَ عددُ العلماء الذين قُيِّدت شهاداتهم في هذه الوثيقة (٣٧) عالِمًا:

مِنهم مَن كانَ شيخًا للبافقيّ، ومِنهم مَن كان تلميذًا له، وقد تقدَّمَ ذِكرُ بعضهم.

ومِنهم مَن اطَّلعَ على بعضِ مُصنَّفاتِه، فَجادَ يَراعُه بالشهادةِ له على مَبلَغِ عِلمِه، ودقَّةِ طَرحِهِ وتفصيلِه للمطالبِ العلميّة، وأنَّه مِن المجتهدين، مثل: ميرزا رفيع الدين محمَّد بن حيدر الحسينيّ الطباطبائيّ (ت١٠٨٢هـ)، والشيخ عبد عليّ الخمايسيّ (ت١٠٨٤هـ)، والشيخ محمَّد صالح المازندرانيّ (ت١٠٨٦هـ).

ومنهم مَن اعتَمَدَ شُهرَةَ البافقيّ بين العلماء والمحصِّلين، والمخالِطين والمعاشِرين، مِن سكّان النجف الأشرف وغيرهم من العلماء والفضلاء والزهّاد والأتقياء، فَشَهِدَ له

(١) تراجم الرجال: ٥٢٠/١.

(٢) ينظر طبقات أعلام الشيعة: ٥٣٦/٨.

بالفضلِ والزهد والوَرَع، مثل: الشيخ خَلَف بن حردان الحِلِّيّ (كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ)، والشيخ فخر الدين الطريحيّ (ت١٠٨٥هـ)، والشيخ عبد المجيد بن عبد العزيز الحويزيّ (ت ١٠٨٨هـ).

فشهادات أولئك الأفذاذ لهذا العَلَم بالفضيلة، ووصفهم إيَّاه بـ(فريد دهره ووحيد عصره ..) وغيرها من كلمات المدح والثناء، تَشهدُ بعظيمِ فضلِه، وعلوِّ كعبِه، وطهارة نَفْسِهِ، وحُسنِ سيرَتِه وسلوكِهِ، وأنَّه جامعٌ لفنون العِلم والمعرِفَةِ، ومِن المُصَنِّفين والمجتهدين.

نُسَخ التوثيقات

لهذه التوثيقات نسختان نفيستان موجودتان في إيران:

الأولى: نُسخة مكتبة آية الله المرعشيّ العامَّة في قم المقدَّسة، تحملُ الرقم ٨٤٥١، عددُ أوراقِها (١٠)، نَسَخَها بيدِهِ أحدُ الأعلام المُصادقين عليها سنة ١٠٧١هـ، وهو محمَّد حسين بن محمَّد عليّ كتابدار[١]، إذ دَوَّن تصديقاتِ العلماءِ وتأييداتِهم عن خطوطِهِم[٢]، وعدُدها في هذه النسخة (٣٧) توثيقًا.

والثانية: نُسخة المكتبة المركزيَّة في تبريز، عددُ أوراقِها (٤٦)، لَم أهتدِ إلى معرفة نَاسِخَها، لكنَّها كُتِبت في سنة ١٠٨١هـ، وعددُ التوثيقات فيها (٣٦)، إذ ليس فيها توثيق مير محمَّد سعيد الحسنيّ كوبائي (القهبائيّ) (ت ١٠٩٢هـ)، وربَّما سقطَ سهوًا مِن قَلَم الناسِخ.

وأمَّا ترتيبُ التوثيقات فيختلفُ في النسختَين تقديمًا وتأخيرًا، فاعتمدتُ في ترتيبها على الموجود في نُسخة مكتبة السيِّد المرعشيِّ؛ لأنَّها بخطِّ محمَّد حسين الكتابدار

---

(١) سنأتي على ترجمتِه في التوثيق رقم (٢٤)، فراجِع.

(٢) يُنظر: طبقات أعلام الشيعة: ١٨٠/٨، وفهرس مكتبة السيِّد المرعشيّ العامّة: ٤٢/٢٢ رقم ٨٤٥١.

وترتيبه، صاحب التوثيق رقم (٢٤).

وقد زوَّدني بنسخَتَي التوثيقات متفضِّلًا الصديقُ الناصِحُ الشيخ محمَّد حسين الواعظ النجفيّ، فجزاهُ اللهُ خيرَ جزاء المُحسنين.

منهج التحقيق

١. اعتمدتُ نسخةَ مكتبة السيِّد المرعشيّ، ورمزتُ لها بالرمز (ش)، وعضدتُها بنُسخة مكتبة تبريز، ورمزتُ لها بالرمز (ت).

٢. قابلتُ بين النُسختين، وقيَّدتُ ما بينهما مِن اختلاف في الهامش.

٣. أثبتُّ ما في النسخة (ت) مِن كلمات أو تعليقات غير موجودة في (ش) بالنحو الذي يُسهِم في إخراج النصِّ بأفضل وجهٍ ممكن، وقد أشرتُ إلى ذلك كُلِّهِ في موضِعِه.

٤. عَرَّبتُ ما في النصِّ مِن عُجمة - وهي قليلةٌ- مِن دون الإشارة إلى ذلك، كالتطابق في التذكير والتأنيث عند استعمال حروف المضارعة، وغيرها.

٥. اعتمدتُ قواعدَ الخطِّ الحديثةَ في ضبطِ النصِّ.

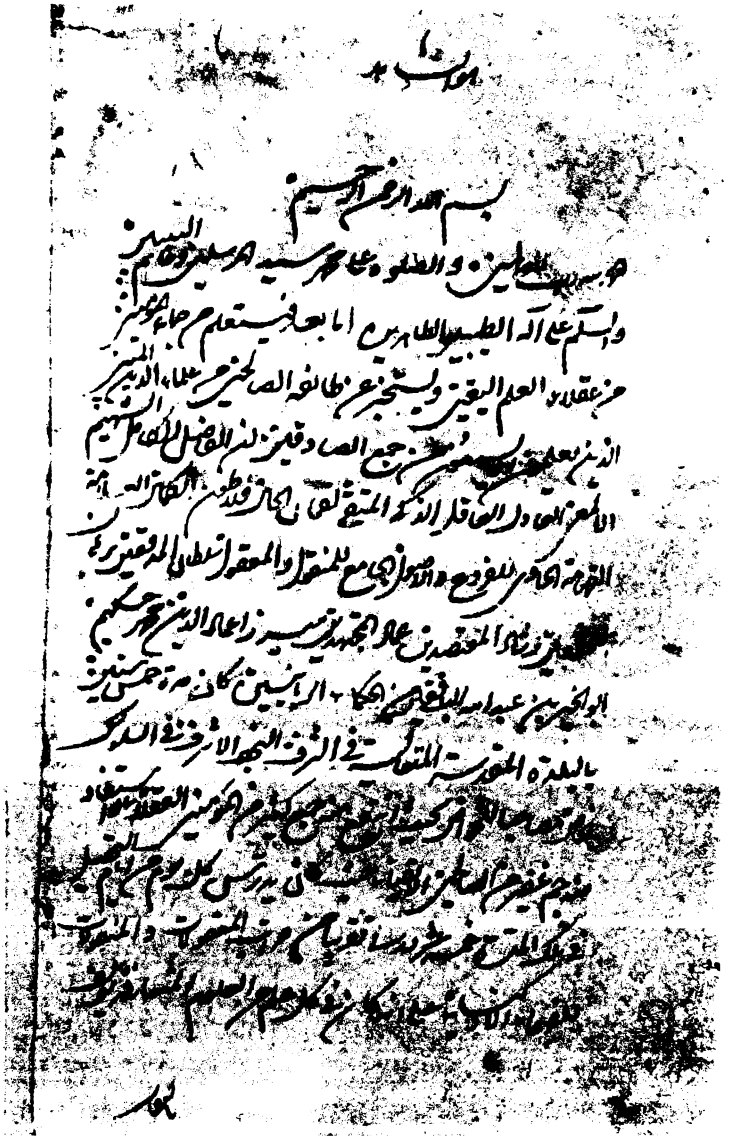
٦. أبقيتُ النصوصَ الفارسيَّةَ في المتن، وأثبَتُّ ترجمتَها - بالمعنى- إلى اللغةِ العربيَّة في الهامش.

٧. ما كان زيادةً مِنِّي يقتضيها السياقُ فقد وضعتُه بين معقوفَينِ [ ].

٨. ولَـمَّا لَم يكن لهذه التوثيقات عنوانٌ خاصٌّ بها، وضعتُ لها عنوانًا استفدتُهُ مِن مضمونها، وهو (تأييدات العلماء والمجتهدين لأبي الخير عماد الدين محمَّد حَكِيم البافقيّ).

وآخرُ دعوانا أن الحمدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ على بلوغِ ما قصدتُه، وحصولِ ما أردتُه، حمدًا كثيرًا، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ النَّبِيِّ وآلِه الطيِّبينَ الطاهرين.

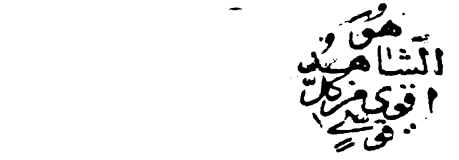
صور أوائل النسخ الخطية المعتمدة وأواخرها



الصفحة الأولى من نسخة مكتبة السيّد المرعشيّ



الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة السيّد المرعشي

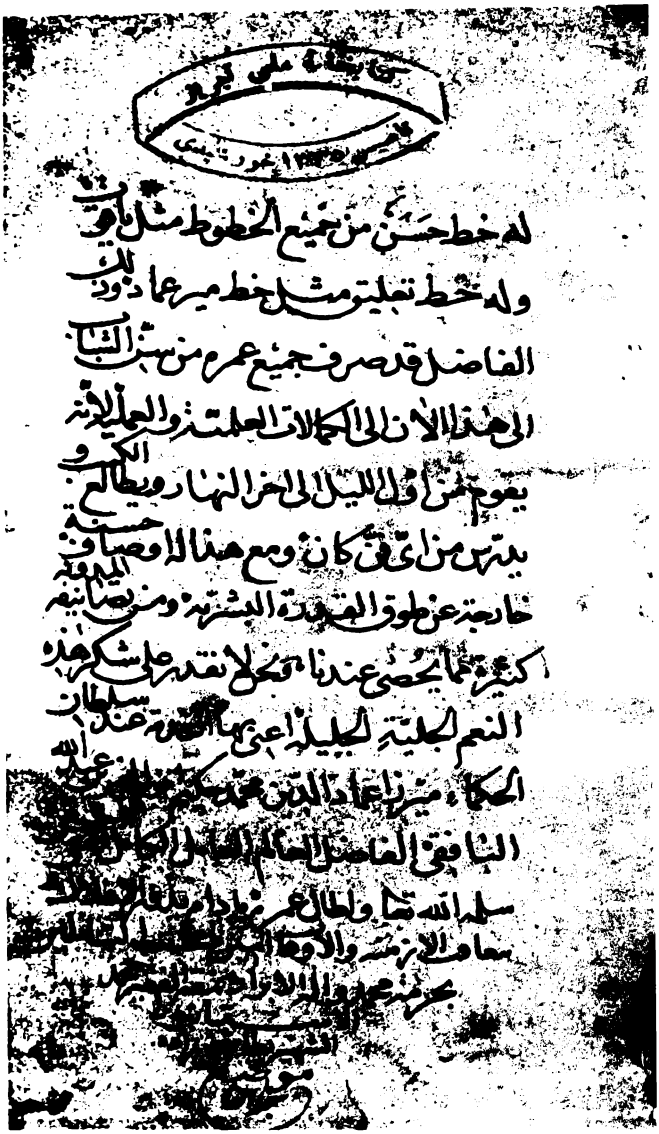


بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد سيد المرسلين
وخاتم النبيين والسلام على آله الطيبين الطاهرين
واصحابه الكاملين الاجبين اما بعد
فيستعلم من جماعة المؤمنين من عقلاء
العلم اليقين وليستخبر عن طائفة الصالحين
من علماء الدين المبين الذين يعلمون او
يسمعون من جمع الصادقين ان الفاضل
الكامل الشهيم الالمعي الصالح العاقل الزكي
المتقي لقمان الحال فلاطون الكمال العلامة
الحاوي الفروع والاصول الجامع للمنقول والمعقول
سلطان المدققين برهان المحققين رشاد

رشاد

الصفحة الأولى من نسخة المكتبة المركزية في تبريز



الصفحة الأخيرة من نسخة المكتبة المركزية في تبريز

المبحثُ الثاني
النَّصُّ المحقَّق

هو الشاهدُ
أَقوَى مِن كُلِّ قَوِيٍّ[١]
بسم الله الرحمن الرحيم
وَبِهِ ثِقَتي[٢]

الحَمدُ لله رَبِّ العالَمين، والصّلاةُ على مُحَمَّدٍ سيِّدِ المرسَلين، وخاتَم النبيِّين، والسلام على آلِهِ الطيِّبين الطاهرين، وَأَصحَابِهِ الكَامِلِينَ الأَنجَبِينَ[٣]، أمّا بعد.

فيُستَعلَمُ مِن جماعةِ المؤمنينَ، مِن عُقَلاءِ العِلمِ اليَقينِ، ويُستَخبَرُ عَن طائِفَةِ الصّالحِين مِن عُلماءِ الدِّين المَتين[٤]، الذينَ يَعلَمونَ أو يَسمَعُونَ مِن جَمعِ الصّادِقِين، أَنَّ الفاضِلَ الكَامِلَ، الشَّهِيمَ[٥] الأَلمَعِيَّ العَادِلَ[٦] العاقِلَ الذّكِيَّ المتَّقِي، لُقمانَ الحالِ،

---

(١) (أَقوى مِن كُلِّ قَوِيٍّ) زيادة من (ت).

(٢) (وَبِهِ ثِقَتِي) زيادة من (ت).

(٣) (وَأَصحَابِهِ الكَامِلِينَ الأَنجَبِينَ) زيادة من (ت).

(٤) في (ت): المُبِين.

(٥) الشَّهِيم: صِفةٌ مُشبَّهةٌ، مِن: شَهُمَ فهو شَهْمٌ وشَهِيم، أي جَلْدٌ ذَكِيُّ الفؤادِ، مِن باب (ظَرُفَ)، قال أبو القاسم الزجّاجيُّ (ت٣٣٧هـ): «وهذا مُطَّرِد فيما كان مِن الأفعال على (فَعُلَ)، إذ يأتي اسْمُ الفاعلِ منه على (فَعِيل)، وَهو فِعْلٌ غَيْرُ مُتَعَدٍّ»، فيبدو أنَّ إطلاقَ (اسْمِ الفَاعِلِ) على هذا البناءِ مَجازٌ؛ لأنَّ جميعَ الصِّفاتِ التي لَيست على زِنَةِ (فاعِل) هي صِفاتٌ مُشَبَّهَةٌ إن قُصِدَ بها الثُّبُوتُ، وكذا المقصودُ في (الشَّهِيم)، واللهُ العالِم.
يُنظَر: اشتقاق أسماء الله: ١٥٦، والصِّحاح: ١٩٦٣/٥، وأسرار العربيَّة: ٩٨، والممتع في التصريف: ٢٩٠، ٢٩٤، وحاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ: ٤٧٥/٢-٤٧٦.

(٦) في (ت): الصَّالح.

[إ]فلاطونَ الكَمالِ، العَلّامَةَ الفَهّامَةَ، الحَاوِي للفرُوعِ والأُصولِ، الجَامِعَ للمَنقُولِ والمَعقُولِ، سُلطانَ المُدَقِّقِينَ، بُرهَانَ المُحَقِّقِينَ، رَشَادَ المُقتَصِدِينَ، عِمادَ المجتَهِدِينَ، ميرزا عِمادَ الدِّين محمَّد حَكيم، أَبا[1] الخَيرِ بن عَبدِ الله البافِقِيّ، مِن الحُكَماءِ الرَّبَّانِيِّينَ، كَانَ مُدَّةَ خَمسِ سِنِينَ بِالبَلدَةِ المُبارَكَةِ[2] المقَدَّسَةِ المتَعالِيَةِ في الشَّرَفِ، النّجَفِ الأَشرَفِ في السّلُوكِ الخاصِّ، مُصاحِبًا للخَوَاصِّ، بحيثُ انتَفَعَ منهُ جَمعٌ كَثيرٌ مِن المؤمِنينَ العُقَلاءِ، واستَفادَ منهُ جَمٌّ غَفيرٌ مِن الصّالحينَ الأَتقِياءِ، حيثُ كانَ يُدرِّسُ كلَّ يَومٍ مِن أَيّامِ التّحصِيلِ - في تلكَ المدَّةِ- خَمسَةَ عَشَرَ دَرسًا تَقريبًا، مِن مَراتِبِ المعقُولاتِ والمنقُولاتِ للفُهَماءِ الأَذكِياءِ، على أَنَّهُ كانَ في كُلِّ عِلمٍ مِن العلومِ المتعارَفَةِ بَينَ العُلماءِ[3] يُؤَلِّفُ تَأليفاتٍ رَشِيقَةً، ويُصَنِّفُ تَصنيفاتٍ وَثيقَةً مَقبولَةً، مُحَسّنَةً لِمَن كانَ يَراها مِن الفُضَلاءِ النّجَباءِ، شائِعَةً مَقرُوءَةً لِكَثيرٍ مِن العُلماءِ الأَذكِياءِ، وكانَ يَنزَوِي على حَالِهِ، وَيَزهَدُ ويَعبُدُ رَبَّهَ بِقَدرِ طاقَةِ بالِهِ، ويَهدي طالِبَ الحَقِّ بِقَدرِ طَلَبِهِ وَقُوَّةِ حَالِهِ، وكانَ لا يُكَلِّمُ النّاسَ إلّا مَعَ الضَّرُورَةِ، ويَعيشُ في غِنى القَناعَةِ بِتِجارَةِ الكِتابَةِ مِن بَرَكَةِ الكَلامِ المَجيدِ، وَلَا يَحتاجُ إلى أَخذِ شَيءٍ مِنَ الوَظائِفِ وَغَيرِها مِن أَحَدٍ بِعِنايَةِ الله الملِكِ الحَميدِ، وكانَ دائِمًا يَقُولُ مَا فيهِ خَيرُ المؤمِنينَ، وَلَا يَفعَلُ ما فيهِ شَرُّ المسلِمينَ.

فَمَن كانَ يَعلَمُ حُسْنَ سُلُوكِهِ بهذِهِ الخصُوصِيّاتِ، أَو كانَ يَسمَعُ خَيرَ فِعَالِهِ بهذِهِ الجُزئِيّاتِ، وَيَرَى أَنَّهُ يَكونُ قَابِلًا لِتَوَجُّهِ قُلُوبِ المؤمِنينَ العُقَلاءِ بِدُعاءِ خَيرٍ في حَقِّهِ؛ لازْدِيَادِ البَرَكاتِ وَالتَّوْفيقَاتِ، ويَكونُ لَائِقًا بِإعانَةِ هِمَمِ الصّالِحِينَ الأَتقِياءِ بِأَداءِ حَقٍّ في صِدقِهِ؛ لازْدِيَادِ الفيُوضَاتِ وَالتَّأييدَاتِ، فَلْيُزَيِّن حَواشِيَ

(١) في (ش) و(ت): (أبو)، والأصحُّ ما أثبتُّه؛ لأنَّ احتمالَ أن تكون (أبو) هنا صحيحةً بناءً على القطع عن البدليّة بعيدٌ، فتأمَّل.

(٢) (المُبَارَكَة) زيادة من (ت).

(٣) (بَينَ العُلَماءِ) زيادة من (ت).

هـذِهِ الصّحِيفَـةِ بِخَطِّـهِ الشّـرِيفِ مِمَّـا عِنـدَهُ؛ لِتَكونَ شَـهادَتُهم وَسـيلَةً لِحُصـولِ خَيرِ الدّارَيـنِ، وَتَصيـرَ شَـفاعَتُهم ذَريعَـةً لِوُصـولِ فَيـضِ النّشـأَتَينِ.

حُـرِّرَ ذلِـكَ فـي العَشْـرِ الأُوَلِ مِـن شَـهرِ ذي القِعـدَةِ الحَـرَامِ، خُتِـمَ بالخَيـرِ والكِـرام، مِـن شُـهُورِ[1] سَـنَةِ [2]١٠٧١.

---

(١) ليس في (ت): شُهُور.

(٢) جـاء فـي هامـش (ت) مـا نصُّـه: «لاَ يَخفَـى عَلـى أَهـلِ العَـدلِ وَالإنصَـافِ مِـنَ العُقَـلاَءِ، أَنَّ مَـا كَتَـبَ عُـدُولُ المُؤمِنِيـنَ الأَتقِيَـاءِ فـي أَصـلِ هـذِهِ الصَّحِيفَـةِ، لِـمَن اجتَهَـدَ فـي تَحقِيـقِ حَـقِّ مَـا اسـتَفَادَ مِـنَ الآيَـاتِ وَالأَحَادِيـثِ، وَحَـلِّ مُشـكِلَاتِ المَسَـائِلِ، وَحَـقِّ عَـادِلَاتِ الدَّلَائِـلِ بِحَـقِّ البُرهَـانِ، فـي خَيـرِ الاسـتِيفَاءِ، مِـنَ الصِّفَـاتِ التـي شَـاهَدُوهَا بِالحَقِيقَـةِ فـي أَقوَالِـهِ وَأَفعَالِـهِ، بِمُعَايَنَـةِ العُيُـونِ وَإِمعَـانِ الآرَاءِ، هِـيَ الصِّفَـاتُ الوَاقِعَـةُ اللَّائِقَـةُ بِالاجتِهَـادِ، وَاليَقِيـنُ المَقـرُونُ بِالبُرهَـانِ العَقلِـيِّ وَالنَّقلِـيِّ عَلـى إِثبَـاتِ الحَقِّ بِالاسـتِعلَاءِ، لَا الاجتِهَـادِ الظَّنِّيِّ المَقـرُونِ بِالقَرَائِنِ المُرَجِّحَـةِ لِإِثبَـاتِ الـمُدَّعَى بِالاسـتِقرَاءِ، وَمَـا كَتَـبَ العُلَمَـاءُ وَالفُضَـلَاءُ مُفَصَّـلًا مَشـرُوحًا فـي حَوَاشِـي هـذِهِ الصَّحِيفَـةِ لَـهُ، بِالشَّـهَادَاتِ العَالِيَـةِ فـي الوَفَـاءِ، هِـيَ الصِّفَـاتُ التِـي عَايَنُوهَـا بِالحَقِيقَـةِ فـي عِلمِـهِ وَأَعمَالِـهِ، وَحِكَمِـهِ وَآمَالِـهِ، بِمُشَـاهَدَةِ عَينِ العُقُولِ، وَحُسـنِ إِقبَـالِ القُلُوبِ فـي الإِلقَـاءِ، وَهِـيَ تَـدُلُّ عَلـى كَمَـالِ فَضـلِ كُلِّ وَاحِـدٍ مِـنَ الفُضَـلَاءِ، وَجَمَـالِ عَقـلِ كُلِّ وَاحِـدٍ مِـنَ العُقَـلَاءِ، مِـن حَـقِّ مَعرِفَتِهِـم بِحَـقِّ العَـارِفِ وَالمَعرُوفِ عَلـى رُوحِ الـذَّكَاءِ، وَحُسـنِ مَحَبَّتِهِم لِـحُسنِ الكَاشِـفِ وَالمَكشُـوفِ عَلـى ذَروَةِ العَطَاءِ، وَكَمَـالِ قُربِهِم مِنَ الحَـقِّ بِالعَدلِ وَالإِنصَافِ وَخَيـرِ الوَفَـاءِ، بِحَـقِّ مَـا اسـتُفِيدَ مِـنَ الآيَـاتِ وَالأَحَادِيـثِ المَروِيَّـةِ عَـن النَّبِـيِّ وَالأَوصِيَـاءِ، صَلَّى اللـهُ عَلَيـهِ وَآلِـهِ الأَتقِيَـاءِ، فَـإِنَّ حُسـنَ أَدَاءِ كَلَامِ كُلِّ مُتَكَلِّـمٍ فـي حُسـنِ كَمَـالِ مَقَالِـهِ، يَـدُلُّ عَلى حَـقِّ مَعرِفَتِـهِ، وَكَمَـالِ فَضلِ حَالِـهِ، مِـن حَقَائِقِ الإِمعَـانِ، وَدَقَائِـقِ الآرَاءِ، فَهـذا مَحضَـرٌ لِكَمَالِ اجتِهَادِهِـم وَفَضلِهِـم أَيضًـا فـي الإِيفَـاءِ».

١. صُورَةُ خَطِّ سُلطَانِ النّجَباءِ، وَسَيِّدِ العُلَماءِ وَالحُكَماءِ، وَالأَصفِيَاءِ، مِيرزا رَفِيعَا[١]، أَدامَ اللهُ ظِلَّهُ الأَبهى[٢].

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ، أَمَّا بَعدَ حَمْدِ رَبِّ العَالَمينَ، وَالصَّلاةِ على سَيِّدِ المرسَلينَ،

---

(١) هو السيِّد رفيع الدِّين محمَّد بن حيدر الحسينيّ الطباطبائيّ، ذُكِرَ في (روضات الجنّات) و(موسوعة طبقات الفقهاء) أنّه حَسَنيّ، وفي (جامع الرواة) أنّه الحسينيّ الحسنيّ، وكذا في (خاتمة المستدرك) و(أعيان الشيعة)، وذَكَرَ الطهرانيّ في بعض المواضع من (الذريعة) أنّه حَسَنيّ، وذَكَرَ في موضعٍ آخر - نقلًا عن مخطوطة لكتابه (الشجرة الإلهيّة)- أنّه حُسَينيّ، وهذا يوافق ما ذكرَه السيِّد أحمد الأشكوريّ نقلًا عن هذا التوثيق، وكذا ذَكَرَهُ الشيخ عبّاس القمّيّ (ت١٣٥٩هـ) في (الكُنى والألقاب).

وصَفَهُ الشيخُ أسد الله الكاظميّ (ت١٢٣٧هـ) بقوله: «السيِّد الأجلّ الأسعَد، الأوفى الأمجَد، الفقيه المحدِّث، الحكيم المتكلِّم الأوحَد»، قرأ على بعض أعلام عصرِه، منهم: الشيخ بهاء الدين العامليّ (ت١٠٣٠هـ)، وعبد الله بن الحسين التستريّ (ت١٠٢١هـ)، وروى عنه كُلٌّ مِن: العلّامة المجلسيّ (ت١١١١هـ)، والحرّ العامليّ (ت١١٠٤هـ)، وغيرهما. له كتب، منها: شرح أصول الكافي، والشجرة الإلهيّة في أصول الدين، وحاشية على مختلَف الشيعة.

جاءَ في (سلافة العصر) أنّه تُوُفِّيَ سنة ١٠٨٠هـ، ونَقَلَ المحدِّثُ النوريّ (ت١٣٢٠هـ) في (خاتمة المستدرك) عن (جامع الرواة) للأردبيليّ (ت١١٠١هـ) أنّ وفاة المترجَم كانت سنة ١٠٩٩هـ، بينما الموجود في (جامع الرواة) أنّ وفاته كانت سنة ١٠٧٩هـ، فلاحظ. وكذا ذَكَرَ سيِّدُ الأعيان (ت١٣٧١هـ) أنّ تاريخَ وفاته سنة ١٠٩٩هـ، وهو سَهوٌ منهم جميعًا رحمهم الله؛ فَإنّ قبرَه موجودٌ ظاهرٌ في (تخت فولاد) بإصفهان، بُنيَ بأمر الشاه سليمان الصفويّ (ت١١٠٥هـ)، وقد أُرِّخَ على لوحته: (مَقامُ رَفِيعٍ مَقامٌ رَفيعٌ)، وهو يوافق بالتاريخ الشعريّ: ١٠٨٢هـ، وهي سنة وفاته قدس سره، وبهذا يندفعُ سهوُ سيِّدِ الأعيان رحمه الله، وكذا ما ذكره صاحبُ السلافة، والأردبيليّ، والمحدِّث النوريّ، فتنبّه.

يُنظَر: جامع الرواة: ٣٢١/١، وأمل الآمل: ٣٠٩/٢ رقم ٩٣٩، وسلافة العصر: ٤٩١، ومقابس الأنوار ونفائس الأسرار: ١٧، وروضات الجنّات: ٨٤/٧ رقم ٦٠٠، وخاتمة المستدرَك: ١٧٦/٢، والكنى والألقاب: ٢٧٣/٢، وأعيان الشيعة: ٢٧١/٩، والذريعة: ١٩٥/٦، و٢٨/١٣- ٢٩، ٩٦، وطبقات أعلام الشيعة: ٢٢٦/٨، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٢٦٩/١١.

(٢) قد تَلِفَ جزءٌ من هذا العنوان في (ش)؛ لأنّه مكتوب على هامش الورقة، فجاءَ هكذا: (صورة

وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطّاهِرِينَ، بر ضمائر اهل صفا، وواقفين موقف رضا، يوشيده نخوا هدبود كه درين اوقات واحوال بنده قليل البضاعه، رفيع الدين الحسينيّ، را فرصت ملاحظه جميع ما في الرسائل المذكوره نيست وانجه بر وفق مقتضاى حال بملاحظه اجمالى بنظر قاصر محاط كرديده اكثرش بر قوانين طرق تحصيل منطبق وبموازين فكرت سنجيده صابت بتحرير لايق محرر بنظر درمى ايد مساعى بليغه ارتضا مشكور باد، إنَّهُ يَسمَعُ وَيُجيبُ. كُتِبَ في غُرَّةِ شَعبانَ المعظَّمِ سَنَةَ [1] ١٠٧١.

[مَوْضِعُ مهرِهِ العالي]

خطِّ... العلماء والحكماء، سلطان... الفضلاء والعقلاء، ميرزا... دامَ ظِلُّه الأسنى)، فاعتمَدتُ في تقييده على (ت).

(١) ترجمتُه بالمعنى: بسم الله الرحمن الرحيم، أمَّا بعدَ حَمدِ ربِّ العالَمين، والصلاةِ على سيِّد المرسَلين، وآلِهِ الطيِّبين الطاهرين، لا يَخفى على ضمائرِ أهل الصَّفا، والواقفين مَوقِفَ الرِّضا، أنَّه في هذه الأوقات والأحوال لا تُوجَد لهذا العبدِ قليلِ البضاعةِ، رفيع الدين الحسينيّ، فُرصَةُ مُلاحَظَةِ جميعِ ما في الرسائلِ المذكورةِ وما أحاطَ به، وَفقًا لمقتضى الحالِ، وبملاحظةٍ إجماليَّةٍ مِن نَظَرِ القاصِر، أزعم أنَّ أكثرَهُ مُنطَبِقٌ على قوانينِ طُرُقِ التحصيلِ، ومُحَرَّرٌ بتحريرٍ لائقٍ بموازينِ الفِكرِ الصحيح الثاقب، شَكَرَ اللهُ مَساعي سَالِكي سَبيلِ الاهتداءِ البليغة، وطالِبي بُغيَةِ الرِّضا، إنَّهُ يسمَعُ ويُجيبُ. كُتِبَ في غُرَّة شعبانَ المعظَّم سنة ١٠٧١هـ.

٢. صُورَةُ خَطِّ سُلطانِ الفُضَلاءِ وَالصَّلَحاءِ، المجتَهِدِ الزَّمَانيِّ، مَولَانا مُحَمَّد صَالِح المازِندَرَانيِّ[١]، دَامَ ظِلُّهُ العَالي[٢]:

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ، الحَمدُ لله الذي أَكرَمَ العُلَماءَ بالفَضَائِلِ، وأَنعَمَ عَلَيهِم بالجَلَائِلِ، وَجَعَلَ العَالِمَ الكَامِلَ العَلَّامَةَ[٣] مِيرزا عِمادَ الدِّين، عِمادًا للمُتَّقِينَ، بارِعًا مِنَ العالَمِينَ، قارِعًا لُبَابَ اليقِينِ، صَادِعًا بالحَقِّ[٤] المُبِينِ، وَأَنا عَلى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ. كَتَبَهُ الفَقِيرُ إِلى الله الغَنِيِّ مُحمَّد صَالِح المازِندَرَانيّ.

مَوضِعُ سِجِلِّهِ العَالي[٥]

---

(١) هو حسام الدين محمَّد صالح بن أحمد المازندرانيّ، أحدُ الأُصوليِّين في العهد الأخباريّ، وُصفَ في (جامع الرواة) بـ: «الإمام العلَّامة، المحقِّق المدقِّق، الرضيّ الزكيّ، التقيّ النقيّ، جليل القدر، رفيع الشأن، عظيم المنزلة، دقيق الفطنة، فاضلٌ كاملٌ صالح، متبحِّرٌ في العلوم العقليّة والنقليّة، ثقةٌ ثبتٌ عينٌ، له أخلاقٌ كريمة وخصالٌ حسنة»، ووصَفَهُ الحرُّ العامليّ (ت١١٠٤هـ) بقوله: «فاضلٌ، عالمٌ، محقِّق». قرأ على الشيخ بهاء الدين العامليّ (ت١٠٣٠هـ)، وكذلك على المولى محمّد تقي المجلسيّ (ت١٠٧٠هـ)، وتزوّج بابنته الكبرى الفاضلة الصالحة المقدَّسة آمنة بيكم.

قرأ عليه الحرُّ العامليّ، والمولى المجلسيّ الثاني صاحبُ البحار، والميرزا عبد الله الأفنديّ (كان حيًّا سنة ١١٣١هـ)، وروى عنه الفيضُ الكاشانيّ (ت١٠٩١هـ). له كتبٌ، منها: شرح الكافي، وشرح الفقيه، وشرح المعالِم. تُوُفِّيَ سنة ١٠٨٦هـ وقيل ١٠٨١هـ

يُنظَر: جامع الرواة: ١٣١/٢، وأمل الآمل: ٢٧٦/٢ رقم ٨١٦، وملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار: ٢٨ المقدّمة، ورياض العلماء: ١١٠/٥، والإجازة الكبيرة للتستريّ: ٣٥، وروضات الجنّات: ١١٨/٤، وتكملة أمل الآمل: ٤٢٥/٥ رقم ٢٣٧٧، وطبقات أعلام الشيعة: ٢٨٨/٨، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٢ المقدّمة/٤٠٧، و٣٣٠/١١.

(٢) في (ت): صورة خطِّ سلطان الصلحاء، وسندِ الفقهاء والحكماء، مولانا محمَّد صالح، أدامَ الله ظلَّه الآخريّ.

(٣) ليس في (ت): العلّامة.

(٤) في (ت): بالحكم.

(٥) في (ت): موضع مهر عالي.

٣. صُورَةُ خَطِّ سُلطانِ العُلَماءِ، بُرهانِ الحُكَماءِ، مُجتَهِدِ الزَّمانِ، وَحيدِ الدَّوْرانِ، آقا حُسَينٍ[١]، أدامَ اللهُ ظِلَّهُ الأبهَى على رُؤُوسِ أهلِ الهُدَى[٢]:

وَبَعدُ، فَقَد[٣] طَالَمَا تَشَرَّفتُ بصُحبَةِ المَولى العَالِمِ الكامِلِ الفاضِلِ العَلَّامَةِ[٤] المُشَارِ إلَيهِ، وَكَثُرَ اختِلافُهُ لَدَيَّ[٥]، مُشتَغِلاً بِمُباحَثَةِ فنُونِ العُلُومِ، وصُنُوفِ المَعارِفِ، وَلَم نَجِدْ مِنهُ في هذِهِ المُدَّةِ المَدِيدَةِ إلَّا خَيرًا وَصَلَاحًا، وَزُهدًا وَعَفافًا، ثُمَّ بَعدَ ذَلِكَ قَد ازدَادَت خَيراتُهُ، وَتَمَّت سَعاداتُهُ، وَتَضَاعَفَت[٦] توفيقاتُهُ، وَكَمُلَت كَمالاتُهُ، حَسْبَ مَا ذُكِرَ في الكِتَابِ مَشرُوحًا، وَالآنَ آخِذٌ لِلكَمالِ بِمَجَامِعِهِ، جَامِعٌ لِلفَضَائِلِ بِجَوَامِعِهِ، قَد جُوزِيَ مِن حُسْنِ سَعْيِهِ أَحْسَنَ الجَزَاءِ، وَبُلِّغَ أَقْصَى مَا يَأمَلُهُ وَيَتَمَنّاهُ، بِمَعِيَّةِ الفَقِيرِ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالي[٧]

---

(١) هو الآقا حسين بن محمَّد الخوانساريّ، صاحبُ كتاب (مشارق الشموس في شرح الدروس)، أحدُ مشاهير علماء الإماميّة بالفقه والفلسفة والكلام، عُرِف بحدَّة ذكائه، وتقدُّمِه في العلوم، وصَفَهُ في (أمل الآمل) بقوله: «فاضلٌ عالمٌ، حكيمٌ متكلِّمٌ، محقِّقٌ مدقِّقٌ.. علَّامةُ العلماء، فريدُ العصر..». أخذ عن طائفة مِن العلماء، منهم: المولى محمَّد تقي المجلسيّ، وأخو زوجته محمَّد باقر السبزواريّ (ت١٠٩٠هـ)، وتتلمَذَ عليه ثُلَّةٌ مِن العلماء، منهم: عليّ رضا الأردكانيّ المعروف بالتجلّي (ت١٠٨٥هـ)، والسيِّد محمَّد صالح الخاتون آباديّ (ت١١٢٦هـ)، والميرزا عبد الله الأفندي، ويروي عنه بالإجازة الحرُّ العامليّ، وخواجة محمَّد (ق١١) المجاز منه في سنة ١٠٦٤هـ وغيرهم. له كتبٌ وحواشٍ، أورَدَها الطهرانيُّ في الذريعة والطبقات. تُوُفِّيَ سنة ١٠٩٨هـ
يُنظَر: أمل الآمل: ١٠١/٢ رقم ٢٧٦، وسلافة العصر: ٤٩١، ورياض العلماء: ٥٧/٢، والإجازة الكبيرة للتستريّ: ٣٥، وروضات الجنّات: ٣٤٩/٢ رقم ٢١٩، وأعيان الشيعة: ١٤٩/٦، والذريعة: ٢٠٠/٦، و٣٦/٢١ رقم٣٨٣١، وطبقات أعلام الشيعة: ١٦٦/٨، ٥١٥، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٩٠/١١- ٩١.

(٢) في (ت): صورةُ خطِّ سلطان الفضلاء، وسندِ العلماء والحكماء، آقا حسين، أدامَ اللهُ ظلَّهُ الأبهى.

(٣) في (ش): (لقد)، وما أثبتُّه من (ت) أنسَب؛ لأنَّها مقترنة بالفاء الواقعة في جواب (أمّا) المقدَّرة.

(٤) في (ت): الورع.

(٥) كذا في النُّسخَتَين، والصواب (إلَيَّ) أو (عَلَيَّ).

(٦) في (ت): وضاعفت.

(٧) (العالي) زيادة من (ت).

٤. صُورَةُ خَطِّ سُلطانِ الفُضَلاءِ، بُرهَانِ العُقَلاءِ، المجتَهِدِ الزّمَانِيّ، مَوْلانا مُحَمَّد باقِر السّبزَوَارِيّ[١]، أَدامَ اللهُ ظِلَّهُ العَالي[٢]:

بِسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحِيمِ، يَقُولُ المُفتَقِرُ إِلى رَحمَةِ اللهِ[٣] البَارِي، مُحَمَّد باقِر السّبزَوَارِيُّ: إِنّي قَد تَشَرَّفتُ مُدَّةً مَدِيدَةً مِنَ الزّمَانِ، وَقِسْطًا طَوِيلًا مِنَ الدّهرِ، بِصُحبَةِ المَولى الفَاضِلِ العَلّامَةِ[٤]، العَالِمِ العَامِلِ، المُشَارِ إِلى بَعضِ أَلقَابِهِ الشّرِيفَةِ، وَأَوصَافِهِ البَهِيَّةِ، وَتَكَرَّرَ وَكَثُرَ اختِلَافُهُ لَدَيَّ[٥] في مَجَالِسِ المُذَاكَرَةِ، وَمَحافِلِ المُبَاحَثَةِ وَالمُنَاظَرَةِ، في طُرُقِ العُلُومِ المُختَلِفَةِ، وَالصّناعَاتِ الاجتِهَادِيَّةِ، وَلَم أَجِدْ مِنهُ - مَعَ طُولِ الزّمَانِ وَتَقَادُمِ[٦] الدّهرِ - إِلاّ الخَيرَ وَالصّلاَحَ، وَالعَدلَ وَالعَفَافَ وَالفَلاَحَ، والفِقهَ وَالسّدَادَ، وَالتّقوَى وَالرّشَادَ، وَالفَضائِلَ السَّنِيَّةَ، وَالمَفَاخِرَ البَهِيَّةَ، وَالزّهدَ في الدّنيَا، وَالانقِطَاعَ إِلى المَولَى، وَقَد كَتَبْتُ ذلِكَ طَمَعًا في تَوَجُّهِهِ، وَدُخُولي في دَعَواتِهِ الصّالِحَةِ، وَكَتَبَ [مُحَمَّد باقِر السّبزَوَارِيُّ].

مَوْضِعُ مهرِهِ العالي[٧]

---

(١) هو محمَّد باقر بن محمَّد مؤمن السبزواريّ، أحدُ أعيان الإماميّة، وهو من معاصري العلاّمة المجلسيّ، تتلمَذَ على الشيخ البهائيّ وروى عنه، وروى عن المولى محمَّد تقيّ المجلسيّ، كتبَ عددًا مِن الإجازات والإنهاءات لبعض تلاميذه، وممّن تتلمَذَ عليه: زوجُ أختِهِ الآقا حسين بن محمَّد الخوانساريّ (ت١٠٩٨هـ)، والمولى محمَّد بن عبد الفتّاح التنكابنيّ، المشهور بسراب (ت١١٢٤هـ)، والمولى محمَّد شفيع بن فرج الجيلانيّ (ت١١٤٤هـ)، والميرزا عبد الله الأفنديّ صاحب (رياض العلماء). تُوُفِّيَ سنة ١٠٩٠هـ

يُنظَر: رياض العلماء: ٤٤/٥، وروضات الجنّات: ٦٨/٢ برقم ١٤١، وتراجم الرجال: ٤٧٠/١، وتلامذة المجلسيّ: ٣٧، ٥٦، ٦٦، ١٦٣، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٣١٧/١١- ٣١٨.

(٢) في (ت): صورةُ خطِّ سلطانِ العلماء، وسندِ الصلحاء والفقهاء، مجتهدِ الزمان، مولانا محمَّد باقر، أدامَ اللهُ ظلَّهُ الأسنى.

(٣) ليس في (ت): الله.

(٤) ليس في (ت): العلاَّمة.

(٥) كذا في النُّسخَتَين، والصواب (إِلَيَّ) أو (عَلَيَّ).

(٦) في (ش) و(ت): (تقاوم)، والظاهر أنَّ الصحيح ما أثبتُّه.

(٧) (عالي) زيادة من (ت).

٥. صُورَةُ خَطِّ سَيِّدِ الفُضَلاءِ، سُلطانِ العُقَلاءِ، المُجتَهِدِ في الزَّمانِ، مِيرِ مُحَمَّد سَعيد الكُوبائيّ[١]، دَامَ ظِلُّهُ العَالي:

هُوَ المُوَفَّقُ. بَعدَما تَشَرَّفتُ بِصُحبَةِ الفاضِلِ العَلَّامَةِ، البَارِعِ الزّاهِدِ، العَزيزِ المُشَارِ إِلى أَلقَابِهِ الشَّرِيفَةِ في هذِهِ الصَّحِيفَةِ، عِلمتُ أنّه كاسِمِهِ، وَالفَضلُ كُلُّهُ بِرَسْمِهِ، يَأخُذُ بالعِلْمِ أَطْوَرَيْه[٢]، وَبالفَضلِ حَرِيَّه، فَهوَ في الزُّهدِ وَالتَّقوَى بَلَغَ الغَايَة، وَأَجَادَ إِلى النِّهايَة، وَفَّقَهُ اللهُ تَعَالى بالبُلُوغِ إِلى أَعلَى مَا اشتَهَرَ، وَغَايَةِ مَا اقتَدَرَ، وَتَمنَّيتُ أَن لَا يَنسَاني في مَظانِّ استِجابَةِ الدَّعَوَاتِ، وَخَلَوَاتِهِ الصَّالِحاتِ[٣].

مَوْضِعُ مهرِهِ [العالي]

---

(١) هو محمَّد سعيد بن قاسم بن محمَّد الحسنيّ الطباطبائيّ القُهبائيّ، أحدُ أجلاّء الإماميّة، جليلُ القدر، رفيعُ المنزلة، عالمٌ فاضلٌ، كاملٌ ورعٌ، صالحٌ دَيِّنٌ، قرأ على والدِهِ كُتُبَ الحديث الأربعة، وكان ذا اعتناءٍ بكُتُب الحديث ومقابلَتِها وتصحيحِها وتدريسِها. قرأ عليه محمَّد معصوم العقيليّ الشيرازيّ (ق١١) كتابَ (مَن لا يحضرُهُ الفقيهُ)، وقرأ عليه غيرُه.

أَلَّفَ كُتُبًا عِدَّةً، منها: مفاتيح الأحكام في شرح آيات الأحكام، وهو شرحٌ على (زبدة البيان) للمحقِّق أحمد الأردبيليّ (ت٩٩٣هـ)، ورَوْضُ الجنان في حياة الأبدان، وحاشية على حاشية تهذيب المنطق للمولى عبد الله اليزديّ (ت٩٨١هـ)، وقد ذَكَرَ الشيخُ الطهرانيّ أنّه رَأى خطَّ المترجَم على ظَهر نسخة مِن (الروضة البهيّة) في الفقه، وفيه أنّه قَرأ على والدِه، وأنَّ والدَه قرأ على بهاء الدين العامليّ. تُوُفِّيَ سنة ١٠٩٢هـ.

يُنظَر: جامع الرواة: ١١٨/٢ وفيه أنَّه: محمَّد بن سعيد، وأعيان الشيعة: ٣٤٤/٩، والذريعة: ٦١/٦ رقم ٣١٠، و٣٠٢/١٣، و٢٩٩/٢١ رقم ٥١٦٧، وطبقات أعلام الشيعة: ٢٤٣/٨، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٣٢٨/١١.

(٢) (أَطوَرَيه) أي: غايته، والغَرَضُ بالتثنيةِ التوكيدُ، وقيل: طَرَفَيهِ وحَدَّيهِ، يعني أوَّلَهُ وآخِرَه، ومنه المثَلُ (بَلَغَ فِي العِلمِ أَطوَرَيهِ)، يُضرَبُ للمُتَناهِي في العِلمِ. ويُروى: (أَطوَرِيهِ) - بكَسرِ الرّاء- على معنى الجَمع، أي: ضُرُوبُهُ وَأَطرَافُهُ.

يُنظَر: مجمَع الأمثال: ٩٣/١ رقم ٤٥٢، والمستقصى في أمثال العرب: ١٤/٢ رقم ٤٦.

(٣) هذا التوثيق بتمامه غير مذكور في (ت).

٦. صُورَةُ خَطِّ سُلطانِ العُرَفاءِ، بُرهانِ الأَصفياءِ، مُجتَهِدِ الزَّمانِ، فَريدِ الدَّوْرانِ، مَولانا مُحَمَّد مُحسِن الكاشانيّ[١]، أَدامَ اللهُ ظِلَّهُ العالي[٢]:

بِسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحِيمِ، ﴿ذلِكَ الكِتابُ لَا رَيبَ فيهِ﴾[٣]، وَخَيرُ الكَلامِ مَا قَلَّ وَدَلَّ. وَكَتَبَ المُسِيءُ المَدعُوّ بِمُحسِن، مُحَمَّد[٤] بن مُرتَضى.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٥]

---

(١) هو المولى الجليل محمّد بن مرتضى، المدعو بمُحسن الكاشانيّ، والشهير بالفيض الكاشانيّ، كان فاضلًا عالمًا ماهرًا، حكيمًا متكلّمًا، محدّثًا فقيهًا محقّقًا، شاعرًا أديبًا، حسنَ التصنيف. قرأ على جملةٍ مِن أعلام عصرِه، منهم: بهاء الدين العامليّ، والشيخ مَحمّد بن الحسن بن الشهيد الثاني (ت١٠٣٠هـ) وأجيز منهما، وقرأ العلومَ العقليّةَ على الملّا صدر الدين الشيرازيّ (ت١٠٥٠هـ)، وروى عن محمّد صالح المازندرانيّ (ت١٠٨١هـ)، وتتلمذَ على السيّد ماجد بن هاشم البحرانيّ (ت١٠٢٨هـ). وقرأ عليه جملةٌ مِن العلماء، منهم: العلّامة المجلسيّ، والسيّد نعمة الله الجزائريّ (ت١١١٢هـ). صنّفَ كتبًا ورسائلَ، أشهرُها: كتاب الوافي، جمعَ فيه الكتبَ الأربعة مع شرح أحاديثها المشكِلَةِ. تُوُفِّيَ سنة ١٠٩١هـ.
يُنظَر: أمل الآمل: ٣٠٥/٢ رقم٩٢٥، وسلافة العصر: ٤٩١، ورياض العلماء: ١٨٠/٥، والإجازة الكبيرة للتستريّ: ٣٧، ولؤلؤة البحرين: ١٢١، وروضات الجنّات: ٧٩/٦ رقم٥٦٥، والكنى والألقاب: ٥٢١/٢، والذريعة: ١٢٤/٢ رقم٤٩٦، وطبقات أعلام الشيعة: ٤٩١/٨، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٣٣٩/١١.

(٢) في (ت): صورةُ خطّ سلطانِ العرفاء، وسندِ الأصفياء والفقهاء، مولانا محمّد محسن، أدامَ اللهُ ظلّه الأبهى.

(٣) سورة البقرة: ٢. وفي هذا الاقتباس إشارة إلى المقدّمة التي كتبها محمّد حُسَين الكتابدار لهذه التوثيقات، فلاحظ.

(٤) ليس في (ت): محمّد.

(٥) (عالي) زيادة من (ت).

٧. صُورَةُ خَطِّ الفَاضِلِ العَادِلِ، العَاقِلِ الصَّالِحِ المُتَّقِي، مِير مُرتَضَى قُلي البَختياريّ[١]، دَامَ ظِلُّهُ العَالي[٢]:

بِسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحِيمِ، الحَمدُ للهِ كه قريب بمدت ده[٣] دوازده سال بخدمت عالي حضرت مجتهد الزماني، ملك العلماء، شريف الجدَّين، نجيب الطرفين، ميرزا عماد علامه مشرف بودم وبقدر وسع وطاقت حقيقت تمام علوم از او استفاده نمودم، وبعد از انكه از همه علما ومجتهدين عرب وعجم كه بخدمت ايشان رسيدم تصديق اجتهاد او در علم يقين شنيدم چنانكه خود درين مدت او را در علم وعمل زياد ديدم اين حقيقت را درين صحيفه اجتهاد نوشتم.

دارد بحق علم يقين خير اجتهاد　　حلال مشكلات بيان ميرزا عماد

هست در اجتهاد علم يقين　　بيقين ميرزا عماد الدين

أَدَامَ اللهُ ظِلَّهُ العَالي عَلى رُؤوسِ عُقَلاءِ المُؤمِنينَ، حَرَّرَهُ العَبدُ

---

(١) لَم أقِف له على ترجمة، وذكَرَهُ الشيخُ الطهرانيّ بقوله: «مِن العلماء الذين كتبوا تصديقاتهم وإجازاتهم للميرزا عماد الدين محمَّد حكيم بن عبد الله البافقيّ في ١٠٧١هـ..».

يُنظَر طبقات أعلام الشيعة: ٥٦٠/٨.

(٢) في (ت): صورةُ خطِّ الفاضلِ العامل، المتَّقي العادل، العاقل المرتقي، جامع الفضل والصلاح الواقعيّ، مير مرتضى قلي، مُدَّ ظلُّه العالي.

(٣) (ده) زيادة من (ت).

مُرتَضَى قُلي البَختيارِيّ[1].

مَوضِعُ مهره[2] العالي

(١) ترجمتُه بالمعنى: بسم الله الرحمن الرحيم، بفضلِ الله مُنذُ ما يقرب مِن اثني عشر عامًا، كنتُ تشرَّفتُ بخدمة الحضرَةِ العالية لمجتهد الزمان، مَلِكِ العلماء، شريفِ الجَدَّينِ، نَجيبِ الطَّرَفَينِ، الميرزا عماد، واستفدتُ منه بقدر الوسع والطاقة حقيقةَ كلِّ العلوم، وبعدَ أن سمعتُ تصديقَ اجتهادِهِ بالعلم اليقين مِن العلماء العَرَب والعَجَم، الذين وصلتُ بخدمتهم، كما أنّني في هذه المدَّةِ رأيتُه كثيرًا في مَقام العِلم والعَمل، كتبتُ هذه الحقيقة في صحيفة الاجتهاد هذه.

عندَه بحقّ علم اليقين خير اجتهاد حلّال مشكلات البيان ميرزا عماد

هو في تقدير اليقين بالتأكيد ميرزا عماد البدين

أدامَ اللهُ ظلَّه العالي على رؤوس عقلاءِ المؤمنين. حرَّرَهُ العبدُ مرتضى قُلي البختياريّ.

(٢) (مهره) زيادة من (ت).

٨. صُورَةُ خَطِّ سُلطانِ الفُقَهاءِ، مُجتَهِدِ العَصرِ وَالزَّمانِ، الشَّيخِ الأَجَلِّ، الوَحيدِ في الدَّوَرانِ، الشَّيخِ فَخرِ الدِّينِ الطَّرَيحِيِّ[١] النَّجَفِيِّ[٢]:

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ، قَدِ اشتَهَرَ بَينَ العُلَماءِ وَالمُحَصِّلِينَ[٣] وَالمُخَالِطِينَ وَالمُعَاشِرِينَ، مِن سُكَّانِ النَّجَفِ الأَشرَفِ وَغَيرِهِم مِنَ العُلَماءِ وَالفُضَلاءِ وَالزُّهَّادِ وَالأَتقِيَاءِ[٤] أَنَّ الأَخَ الأَعَزَّ مِيرزَا عِمادَ الدِّينِ العَلاَّمَةَ[٥] في المرتَبَةِ العُلَيا مِنَ الفَضلِ وَالكَمالِ، وَالعِلمِ وَالاجتِهَادِ، وَأَنَّهُ مِمَّن يُثنَى عَلَيهِ في المَحَافِلِ وَالمَجَالِسِ، بَل رُبَّما زَادَ على ذلِكَ. وَكَتَبَ تُرَابُ أَقدَامِ المُؤمِنِينَ، الفَقِيرُ[٦] فَخرُ الدِّينِ طُرَيحٌ النَّجَفِيّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٧]

---

(١) هو فَخرُ الدين بن محمَّد عليّ بن أحمد الأسديّ، النجفيّ، الشهير بالطُّرَيحيّ، مِن أعلام الإماميّة، عالمٌ متفنِّنٌ، أخَذَ العِلمَ عن جماعةٍ، منهم السيِّدُ شرف الدين عليّ بن حجَّةِ الله الشولستانيّ (ت١٠٦٥هـ)، وقرأ عليه ثُلَّةٌ مِن الأعلام، منهم: المولى محمَّد تقي المجلسيّ، والسيِّد هاشم البحرانيّ الكتكانيّ (ت١١٠٧هـ)، والشيخ محمَّد أمين الكاظميّ (ق١١) صاحب المشتَرَكات. صنَّفَ في العلوم ما يربو على أربعين كتابًا، منها: مجمَعُ البحرين، والمنتخَب في جمع المراثي، والضياء اللّامع في شرح مختصر الشرائع، وجامع المقال فيما يتعلَّق بأحوال الحديث والرجال.
تُوُفِّيَ سنة ١٠٨٥هـ، وقيل١٠٨٧هـ - بعد أن طَعَنَ في السنِّ- بـ(الرمّاحيّة)، ونُقل إلى النجف الأشرَف، ودُفِنَ في ظَهر الغَرِيّ.
يُنظَر: أمل الآمل: ٢١٤/٢، ورياض العلماء: ٣٣٢/٤، والإجازة الكبيرة للتستريّ: ٣٧، ولؤلؤة البحرين: ٦٦، وروضات الجنّات: ٣٤٩/٥ رقم ٥٤١، وخاتمة المستدرَك: ٧٥/٢، والكنى والألقاب: ٤٣٨/٢، وأعيان الشيعة: ٣٩٤/٨، وماضي النجف وحاضرها: ٤٥٤/٢، والذريعة: ٧٤/٥ رقم ٢٨٧، و٢٢/٢٠ رقم ١٧٦٨، وطبقات أعلام الشيعة: ٤٣٤/٨ ففيه تفصيلُ الكلام في اسم والدِهِ، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٢٢١/١١.

(٢) في (ت): صورةُ خطِّ سلطان الفقهاء، وسيِّدِ الصلحاء والأمناء، شيخ فخر الدين طُرَيح، أدامَ اللهُ ظلَّه الأسنى.

(٣) في (ت): العلماء المحصِّلينَ.

(٤) في الأصل زيادة (هو).

(٥) ليس في (ت): العلاَّمة.

(٦) ليس في (ت): الفقير.

(٧) (العالي) زيادة مِن (ت).

٩. صُورَةُ خَطِّ سُلطَانِ الفُقَهَاءِ، المُجتَهِدِ الزَّمَانِيِّ، الشَّيخِ الأَجَلِّ المتَّقِي، الشَّيخِ عَبد عليّ الخَمَايسيّ[١] النَّجَفِيّ[٢]،

أَمَّا بَعدَ حَمدِ اللهِ، وَالصَّلاةِ وَالسَّلامِ على مُحَمَّد بنِ عَبدِ اللهِ وَعلى

---

(١) هو الشيخ عبد عليّ بن محمَّد بن يحيى النجفيّ، الشهير بالخمايسيّ. ذَكَر السيِّدُ حسن الصدرُ (ت١٣٥٤هـ) في ترجمة (يحيى) جدِّ آل الخمايسيّ ما نصُّه: «هو والدُ الشيخ عبد عليّ تلميذِ الشيخ محمَّد بن جابر»، فَيُفهمُ من ذلك أنَّ المترجَم هو ابنُ (يحيى) المباشر، وذكر الطهرانيّ أنَّ المترجَمَ ذَكَرَ في إجازته أنَّه ابنُ (محمَّد)، فاحتَمَلَ في نقل السيِّد الصدر تصحيفَ (يحيى) عن (محمَّد)، فاسمُ ابيه هو (محمَّد) لا (يحيى)، لا سيّما إذا عَلِمنا - زيادةً على المذكور في هذا التوثيق- أنَّ السيِّدَ الصدر قد ترجَم للشيخ المترجَم باسم (عبد عليّ بن محمَّد)، وذَكَرهُ عند ترجمة الشيخ (محمَّد بن جابر العامليّ) كأحَد الرّاوين عنه، بقوله: «ويروي عنه أيضًا الشيخ عبد عليّ بن محمَّد الخمايسيّ النجفيّ»، وبذلك يتَّضِحُ الاشتباهُ ويرتَفِعُ، فهو إذًا (عبد عليّ بن محمَّد بن يحيى). وسيأتي مزيدُ بيانٍ عند ذِكرِ الاشتباه في سنة وفاة الشيخ يحيى جدِّ آل الخمايسيّ عند ترجمة حسين بن عبد عليّ الخمايسيّ، فتنبَّه.

والشيخ عبد عليّ عالمٌ جليلٌ، وفقيهٌ كبيرٌ، مِن أجلّاء علماء عصره، مِن أسرة عُرفت بالعلم والتقوى، وَصَفَهُ التستريُّ (ت١١٧٣هـ) في إجازته الكبيرة بـ«الفاضل الكامل». قرأ على جملة من أعلام عصره، منهم فخر الدين بن محمَّد عليّ الطريحيّ، وأجاز له عددٌ من الأعلام، منهم: السيِّد الحسين بن كمال الدين الأبزر الحسينيّ الحلّيّ (حيًّا سنة ١٠٤٩هـ)، ومحمَّد بن جابر بن عبَّاس المشغريّ النجفيّ (حيًّا سنة ١٠٥٠هـ)، والسيِّد عليّ بن حجَّة الله الشولستانيّ النجفيّ (ت١٠٦٥هـ)، حازَ على درجة الاجتهاد، ودرَّس وصنَّف، وصار من مشاهير العلماء. مهر في الفقه والحديث وأُصول الفقه، وتتلمذ عليه ثُلَّةٌ من الأعلام، منهم: عبد الواحد بن محمَّد البورانيّ النجفيّ (حيًّا سنة ١١٠٣هـ)، وياسين بن الحسن الكاظميّ (ق١١)، ويوسف بن عبد الحسين الصفَّار النجفيّ (ق١١)، والحسن بن عبَّاس بن محمَّد عليّ بن محمَّد البلاغيّ الزَّبَعيّ (كان حيًّا سنة ١١٠٥هـ)، وقد أجازَ لبعضهم. له مُصنَّفات عدَّة. توُفِّيَ سنة ١٠٨٤هـ

ينظر: الإجازة الكبيرة للتستريّ: ٨٨، وتكملة أمل الآمل: ٣٠٦/١ رقم ٣٣٣، و٢٩٢/٣ رقم ١٠٣١، و٢٣٥/٦ رقم ٢٦٨٠، وأعيان الشيعة: ٣٠/٨»، وماضي النجف وحاضرها: ٢٥٣/٢- ٢٥٤، والذريعة: ٢٠٢/١ رقم ١٠٥٨ - ١٠٦٠، وطبقات أعلام الشيعة: ٣٣٠/٨، ٦٣٨، و٤٣٧/٩ ومعجم رجال الفكر والأدب في النجف: ٥٢٧/٢، وتراجم الرجال: ٨٦٥/٢ رقم ١٦٢٣، وموسوعة طبقات الفقهاء: ١٥٣/١١، و٩٤/١٢.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل الأجلِّ المتَّقي، المجتهد في عِلم الدين، الكامل المرتقي، شيخ

آلِهِ حُجَجِ الله، فَإِنَّهُ لَا شَكَّ وَلَا رَيبَ في عِلمِ الفَاضِلِ الكَامِلِ المُشَارِ إِلَيهِ، وَصَلاحِيّتِهِ، وَقُوَّةِ حَدَسِهِ وَشَهَامَتِهِ[1] وَإِدرَاكِهِ، وَأَهْلِيَّتِهِ لِلاجتِهَادِ وَالتّصنيفِ وَالتّدرِيسِ، وَبَذْلِ جُهدِهِ وَطَاقَتِهِ في المعقُولاتِ وَالمنقُولاتِ، على مَا يُشِيرُ إِلَيهِ الكِتابُ، بَل وَفَوقَ ذلِكَ.

وَأَمَّا زُهدُهُ وَرَغبَتُهُ عَن الدّنيَا وَأَهلِهَا فَإِنَّما هُوَ كَأَهلِ الصُّفَّةِ[2] وَسِيرَتِهِم، وَعِوَضَ عَن مُجَاهَدَةِ الكُفّارِ بِمُجَاهَدَةِ النّفسِ وَأَهلِ الزّمَانِ، البادِينَ وَالحُضَّارِ، وَلَقَد شَاهَدتُ العَالِمَ الرّبَّانِيَّ مِيرزَا عِمادَ الدّينِ في النّجَفِ الأَشرَفِ، وَطَالَعتُ بَعضَ مُصَنَّفَاتِهِ، فَإِذا هِيَ قَد بَلَغَتِ الغَايَةَ، وَتَجَاوَزَتِ النّهَايَةَ. وَأَنا الفَقِيرُ إِلى الله الغَنِيِّ عَبدُ عليِّ بنُ مُحَمَّدٍ النّجَفِيّ، المُشتَهِرُ بالخَمَايِسِيّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[3]

عبد عليّ الخمايسيّ، أدام الله ظلّه العالي.

(١) ليس في (ت): وشهامته.

(٢) الصُّفَّة -بضَمِّ الصاد وتشديد الفاء-: مكانٌ مُظَلَّلٌ يقعُ في المسجِد النبويّ الشريف، وقد أُعدَّ في زمانِ النبيّ صلى الله عليه وآله لنزول الغرباء مِن المهاجرين والوافدين الذين لا أهل لهم ولا مأوى، فعُرِفوا بأهل الصُّفَّة، وكان جُلُّ عَمَلِهم تعلُّمَ القرآن الكريم والأحكام الشرعيّة مِن رسول الله صلى الله عليه وآله أو ممَّن يأمرُه رسولُ الله صلى الله عليه وآله بذلك، فإذا جاءت غزوةٌ خَرَجَ القادرُ منهم للجهاد فيها. وجاءَ في تفسير قولِهِ تعالى مِن (سورة البقرة: ٢٧٣): ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال: «نَزَلَت الآيةُ في أصحابِ الصُّفَّة». يُنظَر: تفسير مجمَع البيان: ٢٠٢/٢، ولسان العرب: ١٩٥/٩.

(٣) (العالي) زيادة من (ت).

١٠. صُورَةُ خَطِّ سُلطَانِ فُقَهَاءِ الزَّمَانِ، المُجتَهِدِ في الدَّوَرَانِ، الشَّيخِ الأَجَلِّ الأَعرَفِ، الشَّيخِ خَلَفِ النَّجَفِيِّ[١]، دَامَ ظِلُّهُ العَالي[٢].

ما اشتَهَرَ بِهِ الفاضِلُ العَلّامَةُ المذكُورُ، وَفَاقَ بِهِ العَامِلُ الفَهّامَةُ المَزبُورُ، وَنَطَقَ بِهِ الكِتابُ المسطُورُ، وَحَكاهُ الرِّقُّ المنشُورُ[٣]، واستَهتَرَ[٤] بِهِ المَردُودُ وَالمَبرُورُ، عُمدَةُ الفُضَلاءِ وَالعُلَماءِ الأَخيارِ الأَبرَارِ الأَكرَمِينَ، مَولَانا مِيرزَا عِمادُ المِلَّةِ وَالحَقِّ وَالدِّينِ، أَدامَ اللهُ تَعالى فَوَاضِلَ فَضَائِلِهِ على العَالَمِينَ، مِن اقتِناصِ نَتائِجِ أَبكَارِ الأَفكَارِ، وَالاطِّلاعِ على رُمُوزِ أَسَاطِينِ الحِكمَةِ وَدَقائِقِ الأَسرَارِ، وَالخَوضِ في فنونِ العُلومِ أُصُولًا وَفُرُوعًا

---

(١) هو الشيخ محمَّد بن حردان الغطّاويّ، الشهير بـ(خلف بن حردان)، الحِلِّيّ أصلاً، النجفيّ مسكنًا، عالمٌ فقيهٌ، وأصوليٌّ كبيرٌ، مِن أفاضل عصرِه ومجتهديهم، قرأ على جُملة مِن الأعلام، منهم شمس الدين محمَّد الإصفهانيّ الشهير بملّا شمسا الجيلانيّ (حيًّا سنة ١٠٥٩هـ)، وقد أقرَأَ وأجازَ عددًا مِن تلامذتِه، منهم عبد الله بن عبّاس بن عيسى الرمّاحيّ النجفيّ (حيًّا سنة ١٠٧٧هـ) وله منه إجازة. له كتاب (تسلية العالِم في شرح المعالِم) في أصول الفقه، وُصف بأنَّه شَرحٌ جيِّد رَصين، يدلّ على قَدَم راسخة، وهو في طور التحقيق مِن قِبَلِ كاتب هذه السطور إن شاء اللهُ تعالى. كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ

ولكاتب هذه السطور بحثٌ مفصَّل عن شيخنا المترجَم، نُشِر في مجلّة (تراث الحِلّة): ع٤/٢٩٩، تناولَ فيه تصحيحَ ترجمتِهِ المذكورة في بعضِ المصادر، فراجع.

يُنظَر: أعيان الشيعة: ٦/٣٣٤، وماضي النجف وحاضرها: ١/٢٧٥، والذريعة: ٤/١٧٨ رقم٨٨١، وطبقات أعلام الشيعة: ١١/٥٠٣، ومعجم رجال الفكر والأدب في النجف: ٢/٩٢٣، وموسوعة طبقات الفقهاء: ١٣/٧١٨.

(٢) في (ت): صورةُ خطِّ الشيخ الجليل، الفاضل المتّقي، المجتهد الجامع، العادل الذكيّ، شيخ خلف الغطّاويّ، أدامَ اللهُ ظلَّه العالي.

(٣) في (ت): المنثور.

(٤) الاستهتارُ في اللُّغة: الولوعُ بالشيء والإفراطُ فيه، يُقال: اسْتُهْتِرَ بأمر كذا، أي: أُولِعَ به، لا يُتحَدَّثُ بغيرِه، ولا يُفعَلُ غيرُه. يُنظَر لسان العرب: ٥/٢٤٩.

بِحُسنِ النّظَرِ وَالاعتِبارِ، وَمِنَ الزّهدِ وَالصّلَاحِ، وَالكَمالِ وَالنّجَاحِ، هو[١] الشّائعُ الذّائعُ المستَفِيضُ بَينَ عُلَماءِ الإسلَامِ، الخاصِّ مِنهُم وَالعامِّ، وَلَم نَسمَعْ مِن جَانِبِ الرّجُلِ المُشَارِ إِلَيهِ في هذهِ المُدَّةِ المَزبُورَةِ إِلّا خَيرًا. وَالحَمدُ للهِ أَوّلًا وَآخِرًا، وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَعَلى كُلِّ حَالٍ.

وَكَتَبَ الجَاني الفَاني خَلَفُ بنُ حَردَان[٢]، الشّهِيرُ بالغَطّاوِيّ.

مَوضِعُ سِجِلِّهِ العَالي[٣]

(١) خبر للمبتدأ (ما).

(٢) في (ش) و(ت): جردان، والصواب ما أثبتُّه، اعتمادًا على ما كتبه الشيخ خلَف بخطِّه في إجازته التي كتبها لتلميذه عبد الله بن عباس الرمّاحيّ على نُسخة من كتابه (تسلية العالم في شرح المعالم)، وكذا بالاعتماد على ذِكرِ اسمه بقلم تلميذه الرمّاحيّ في أوّل هذه النسخة من كتابه المقروءة عليه، فتنبّه.

(٣) (سِجِلّه العالي) زيادة من (ت).

١١. صُورَةُ خَطِّ سُلطَانِ الصّلَحَاءِ، وَبُرهَانِ الفُقَهَاءِ، مُجتَهِدِ الزّمَانِ، الشّيخِ الجَلِيلِ السّعِيدِ، الشّيخِ عَبدِ المَجِيدِ النّجَفِيِّ[١]، أَدَامَ [اللهُ] ظِلَّهُ البَهِيَّ[٢].

الّذي بَلَغَ سَمعِي اشتِهَارُ الرّجُلِ الفَاضِلِ العَلّامَةِ[٣] المَزبُورِ في الصّحِيفَةِ بِما ذُكِرَ فِيهَا مِنَ الصّفَاتِ، فَالظّاهِرُ مُطَابَقَتُهُ للوَاقِعِ، أَدَامَ[٤] اللهُ فَضلَهُ وَكَمالَهُ. وَكَتَبَ أَقَلُّ العِبَادِ عَبدُ المَجِيدِ بنُ عَبدِ العَزِيزِ الحُوَيزِيُّ، نَزِيلُ النّجَفِ الأَشرَفِ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العَالي[٥]

---

(١) هو الشيخ عبد المجيد بن عبد العزيز الحويزيّ، ذَكَرَه الشيخ جعفر آل محبوبه في كتابه (ماضي النجف وحاضرها) في جملة أعلام (آل الحويزيّ)، وكذا ذكر الشيخ الطهرانيّ في طبقاته جملةً من أعلام هذه الأُسرة، عَدَّ منهم عبد المجيد الحويزيّ، فقال فيه: «عبد المجيد الحويزيّ ابن عبد العزيز، نزيل النجف، من العلماء الذين أجازوا وصدّقوا اجتهاد المير عماد الدين محمّد حكيم بن عبد الله البافقي في ١٠٧١هـ ووُصف هناك بـ(سلطان العلماء، وبرهان الفقهاء، مجتهد الزمان، الشيخ الجليل السعيد، الشيخ عبد المجيد بن عبد العزيز الحويزيّ، نزيل النجف الأشرف)». تُوُفِّيَ سنة ١٠٨٨هـ في النجف الأشرف.

ينظر: الإجازة الكبيرة للتستري:٥١، وماضي النجف وحاضرها: ١٨٤/٢، وطبقات أعلام الشيعة: ١٩٢/٨، ٣٥٧.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الجليل الرشيد، العادل النَّبيل السعيد، المجتهد بعون الله الحميد، الشيخ عبد المجيد، دام ظلُّه المديد.

(٣) ليس في (ت): العلاَّمة.

(٤) في (ش): دام، وما أثبتُّه من (ت).

(٥) (مهره العالي) زيادة من (ت).

١٢. صُورَةُ خَطِّ الشّيخِ الفَاضِلِ، الجَلِيلِ المُستَنَدِ، الشّيخِ مُحَمَّد قَاسِم القَندِيلِ[١]، أَدَامَ اللّه ظِلَّه العَالي[٢].

الّذي عَلِمتُهُ مِن حَالِ المَولى العَلّامَةِ الفَهّامَةِ، مِيرزَا عِمادِ الدّينِ البَافِقِيِّ أَنَّهُ في أَعلَى مَرَاتِبِ الكَمالِ، كَثَّرَ اللهُ مِنَ الفُضَلاءِ المُتَبَحِّرِينَ أَمثَالَهُ، وَأَدَامَ إِقبَالَهُ. حَرَّرَهُ العَبدُ مُحَمَّد قَاسِم ابنُ الشّيخِ عَبدِ الله قِندِيلِ الكَربَلائِيِّ.

مَوضِعُ مهرِهِ[٣] [العَالي]

(١) ذكره الشيخُ الطهرانيّ بقوله: «مِن العلماء الذين أجازوا وصدَّقوا اجتهادَ المير عماد الدين محمَّد حكيم بن عبد الله البافقيّ في النجف في ١٠٧١هـ .. ووُصف هناك بـ (الشيخ الفاضل، الجليل النبيل، الشيخ محمَّد قاسم القنديل)»، وذكر أنَّه ابن الشيخ عبد الله قنديل، شيخ الإسلام بالكاظميَّة، الذي يروي عن عبد النبيّ بن سعد الجزائريّ (ت١٠٢١هـ)، ويروي عنه السيِّد حسين المجتهد الكركيّ الإصفهانيّ ابن قمر (ت١٠٤١هـ) شيخ رواية محمَّد تقيّ المجلسيّ (ت١٠٧٠هـ). كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ

ينظر طبقات أعلام الشيعة: ٣٥٢/٨، ٤٥١.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل الجليل، الشيخ محمَّد قاسم قنديل، خلَّدَ اللهُ ظلَّه العالي.

(٣) (مهره) زيادة من (ت).

١٣. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّد الفَاضِلِ التَّقيِّ، المُجتَهِد ابن المُجتَهِد، المُتَّقِي، السَّيِّدِ عَلِيّ رِضَا ابنِ الأَمِيرِ شَرَفِ الدِّينِ عَلِيّ[١]، مُدَّ ظِلُّهُ العَالِي[٢].

لَا شَكَّ وَلَا رَيبَ فِي أَنَّ الفَاضِلَ العَلَامَةَ[٣] المُشَارَ إِلَيهِ فِي هذهِ الصَّحِيفَةِ، مِن أَهلِ زَمَانِنَا هذا، فَرِيدُ عَصرِهِ، وَوَحِيدُ دَهرِهِ، وُفِّقَ[٤] لِلمُجَاوَرَةِ فِي هذهِ العَتَبَةِ العَلِيَّةِ الغَرَوِيَّةِ قَرِيبًا مِن خَمسِ سِنِينَ مُشتَغِلًا، واستَفَادَ مِنهُ جَمٌّ غَفِيرٌ مِنَ الطَّلَبَةِ وَالمُجَاوِرِينَ، مَعَ انزِوَائِهِ وَعَدَمِ مُخَالَطَتِهِ لِأَكثَرِ النَّاسِ. وَفَّقَهُ[٥] اللهُ وَإِيَّانَا لِلارتِقَاءِ إِلى أَعلَى دَرَجَاتِ الكَمَالِ، وَأَنَا الفَقِيرُ إِلى اللهِ الغَنِيِّ عَلِيّ رِضَا ابنُ شَرَفِ الدِّينِ عَلِيّ الحَسَنِيُّ الحُسَينِيُّ[٦].

مَوضِعُ مهرِهِ[٧] [العَالي]

---

(١) هو السيِّد عليّ رضا ابن السيِّد شرف الدين عليّ ابن حجَّة الله الطباطبائيّ القزوينيّ الحسنيّ، الشهير بالشولستانيّ، عالِمٌ مجتهد، ذكر صاحبُ الرياض في ترجمة والده السيِّد شرف الدين عليّ، المتوفّى بالنجف حدود ١٠٦٠هـ أنَّه خلَّفَ ابنًا وهو السيِّد الأمير عليّ رضا، ووصفَه بأنّه: كان من عبّاد طلبة أهل العلم، وقال: «رأيتُه في النجف وأنا ابنُ خمس عشرة سنة تقريبًا»، ولذا استظهر الشيخُ الطهرانيّ أن تكون هذه الملاقاة في حدود سنة ١٠٨١هـ؛ لأنَّ ولادة صاحب (الرياض) كانت سنة ١٠٦٦هـ وذكر أنَّ والدَه ألَّفَ له شرحَ (الاثني عشريّة) الصلاتيّة، تصنيف صاحب (المعالم)، وسمّاه: (توضيح الأقوال والأدلّة) أو (الفوائد الغرويّة)؛ لأنّه ألّفه في النجف. وذكرَ أنّه ممَّن صَدَّقَ اجتهادَ الميرزا عماد الدين محمَّد حكيم في النجف سنة ١٠٧١هـ كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ
ينظر: رياض العلماء: ٣٩٠/٣، وطبقات أعلام الشيعة: ٣٩٩/٨، ٤٠٢، وموسوعة طبقات الفقهاء: ١٩٢/١١.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد الأنجَب، العالي النَّسَب، الفاضل العادل، المتَّقي مير عليّ رضا ابن مير شرف الدين عليّ، المجتهد الزمانيّ، مُدَّ ظلُّه العالي.

(٣) ليس في (ت): العلاّمة.

(٤) في (ت): ووفَّق.

(٥) في (ت): ووفَّقه.

(٦) في (ت): الحسينيّ الحسنيّ.

(٧) ليس في (ت): مهره.

١٤. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّدِ النَّجيبِ الأَنجَبِ، النَّاظِرِ في خَيرِ المَناظِرِ، السَّيِّدِ ناصِرِ مِن آلِ كَمُّونَة[١]، أَدامَ اللهُ ظِلَّهُ العَالي[٢].

قَد شَاعَ وَذَاعَ، وَخَرَقَ الأَسمَاعَ، فَضلُ الحَكِيمِ العَالِمِ العَامِلِ، الفَاضِلِ الكَامِلِ، العَلَّامَةِ[٣] المُشَارِ إِلَيهِ، وَزُهدُهُ وَقَناعَتُهُ، وَصَلاحُهُ وَسَعيُهُ، وَاجتِهَادُهُ في العُلُومِ المُتَعَارَفَةِ، وَاعتِنَاؤُهُ بالسُّلُوكِ الخَاصِّ الَّذي لَم يَقدِرْ عَلَيهِ أَحَدٌ مِن النَّاسِ غَيرُ الخَوَاصِّ، وَلَم يَطرُقْ سَمعَنَا في هذهِ المُدَّةِ مِن جَانِبِهِ إِلَّا خَيرٌ، وَكَذلِكَ هوَ، لَم يَظهَرْ مِنهُ في حَقِّ أَحَدٍ مِن المُؤمِنِينَ إِلَّا مَا فِيهِ الخَيرُ وَالصَّوَابُ، وَهوَ كَما هو المَذكُورُ، بَل وَفوقَ ذلِكَ. حَرَّرَهُ العَبدُ[٤] الأَقَلُّ نَاصِرُ بنُ حُسَين كَمُّونَة.

مَوضِعُ سِجِلِّهِ العَالي[٥]

---

(١) هو السيِّد ناصر ابن السيِّد حسين آل كَمُّونة، كان نقيبًا مِن العلماء، جليلاً محترمًا، مِن أسرَةٍ حُسينيَّةٍ، تولَّى أبناؤها نقابةَ النجف الأشرف لأعوام، وكانت لهم إمارة الحجِّ في ذلك العصر، لهم ذِكرٌ جميل، وفيهم علماء وفضلاء كثيرون. ذكرَ الشيخ الطهرانيّ أنّه من العلماء الذين شهدوا باجتهاد المير عماد الدين محمَّد الحكيم في النجف في سنة ١٠٧١هـ، وأنَّ له مشجَّرة ممضاة من نسَّابة عصره، وذكَرَ رحمه الله بعضَ مَن أمضى عليها في ترجمة (نعمة الله النسَّابة) نزيل المدينة في القرن الحادي عشر.

جاء في (طبقات أعلام الشيعة) أنَّه توفِّيَ في سنة ١٠٨٣هـ، وفي (ماضي النجف) أنَّ وفاته كانت في ١٠ رجب سنة ١٠٨٥هـ

ينظر: ماضي النجف وحاضرها: ٣٠٧/١، ٣١٠، طبقات أعلام الشيعة: ٦٠٧/٨، ٦١٩.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد الجليل الأنجَب، العادل النقيب العالي النَّسَب، السيِّد ناصر كَمُّونة، خَلَّد اللهُ ظلَّه العالي.

(٣) ليس في (ت): العلاّمة.

(٤) ليس في (ت): العبد.

(٥) في (ش): (موضع مهره) وما أثبتُّه من (ت).

١٥. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّدِ العَالِي النَّسَبِ، مِن نَسلِ النَّقِيبِ الأَنجَبِ، السَّيِّدِ عَلِيّ ابن السَّيِّدِ ناصِر كَمّونَة[١]، أَدَامَ اللهُ ظِلَّهُ العَالِي[٢].

مَا نَطَقَ بِهِ الكِتابُ المَسطُورُ مِن صِفَاتِ الفاضِلِ العَالِمِ، العَامِلِ[٣] الكَامِلِ العَلَّامَة[٤]، هُوَ الشَّائِعُ الذَّائِعُ بَينَ النَّاسِ مِنَ العَامِّ وَالخَاصِّ، وَهوَ فِي هذِهِ المُدَّةِ المَضرُوبَةِ لَم يُسمَعْ مِنهُ إِلَّا الخيرُ وَحُسنُ السُّلُوكِ، أَدامَ اللهُ تَعَالى أَيّامَ إِفادَاتِهِ، بِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَذُرِّيّاتِهِ. نَمَّقَهُ الفَقِيرُ إِلى الله، عليّ بن ناصِر كَمّونَة الحُسَينِيّ.

مَوْضِعُ مهرِه العالِي[٥]

---

(١) هو السيِّد عليّ ابن السيّد ناصر بن حسين النجفيّ آل كَمُّونة، فاضلٌ جليلٌ، كان أميرَ الحاجِّ في وقتِه، إذ يُرسلُه ولاةُ بغداد إلى إيران لاستصحاب الحاجِّ مَعه، حتّى أنَّه لم يكن عند وفاةِ والِدِه سنة ١٠٨٥هـ حاضرًا في النجف الأشرف لهذا السبب. قال فيه الشيخ الطهرانيّ: إنَّه «من العلماء المصدِّقين باجتهاد المير عماد الدين محمَّد حكيم في ١٠٧١هـ وكذا شهد وصدَّق أخوه زامل ووالدُهما ناصر». وقد تقدَّمت ترجمةُ والِدِه، وستلحقُه ترجمةُ أخيه. لَم أقِف على تاريخ وفاتِه، إلّا أنَّه كان حيًّا سنة ١٠٨٥هـ

ينظر: ماضي النجف وحاضرها: ٣١٠/١، وطبقات أعلام الشيعة: ٤١٢/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد العالي النسب، العادل العاقل الأنجَب، السيِّد عليّ كَمُّونة، خَلَّدَ اللهُ ظلَّه العالي.

(٣) (العامل): زيادة من (ت).

(٤) في (ت): (المزبور) بدل (العلّامة).

(٥) (العالي) زيادة من (ت).

١٦. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّد الفَاضِل العَالِي النَّسَب، مِن نَسل الأَنجَب، العَاقِل الكَامِل، السَّيِّد زَامِل[١] ابن السَّيِّد ناصِر كَمّونَة، أَدَامَ اللهُ ظِلَّهُ العَالِي[٢].

لَقَد اطَّلَعتُ على تَحقِيقَاتِ ذي الفَهمِ السَّاطِعِ، في إِتقَانِهِ الحِكمَةَ على مَا هِيَ عَلَيهِ في نَفسِ الأَمرِ وَالوَاقِعِ، وَاستِنبَاطِهِ الفُرُوعَ مِنَ الأُصُولِ، وَجَمعِهِ المَعقُولَ وَالمَنقُولَ، وَقَد اتَّبَعَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ، وَانتَهَى عَمّا أُمِرَ بِنَهيِهِ، فَعَلِمتُ أَنَّهُ مِن أَفضَلِ العُلَماءِ في التّبيِينِ، وَأَصلَحِهِم في الزّهدِ وَاليَقِينِ، صَاحِبُ الرّأيِ البَهِيِّ، العَلَّامَةُ[٣] الذَّكِيُّ[٤]، العَالِمُ العَامِلُ الأَلمَعِيُّ، أَدَامَ اللهُ أَوقَاتَ وُجُودِهِ، بِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحبِهِ. حَرَّرَهُ أَقَلُّ الخَلِيقَةِ، بَل لَا شَيءَ في الحَقِيقَةِ، زَامِلُ بنُ ناصِر كَمّونَة.

مَوضِعُ سِجِلِّهِ العَالِي[٥]

---

(١) هو السيِّد زامل ابن السيِّد ناصر آل كَمُّونة، فاضلٌ جليل، قال فيه الشيخ الطهرانيّ: «هو وأخوه عليّ، ووالدُهما ناصر، وغيرُهم من علماء العصر كتبوا إجازاتهم وتصديقهم باجتهاد المير عماد الدين محمّد حكيم البافقيّ في ١٠٧١هـ». كان حيًّا سنة ١٠٧١هـ
ينظر: ماضي النجف وحاضرها: ٣١٠/١، وطبقات أعلام الشيعة: ٢٣٢/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد الفاضل، العالي النسب، العادل الأنجَب، العاقل الكامل، السيِّد زامل، خلَّدَ اللهُ ظلَّه العالي.

(٣) ليس في (ت): العلاَّمة.

(٤) في (ت): الزكيّ.

(٥) (سجلّه العالي) زيادة من (ت).

١٧. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّدِ الفَاضِلِ الأَنجَبِ، السَّيِّدِ مَنصُور كَمُونَة[١]، مُدَّ ظِلُّهُ العَالي[٢].

لَقَد شَاهَدتُ مِن صِفَاتِ المُشَارِ إِلَيهِ مَا هُوَ زِيادَةٌ على مَا ذُكِرَ، مِنَ التَّحقِيقِ في العِلمِ، وَاليَقِينِ في الدِّينِ، أَدَامَهُ اللهُ، وَخَصَّصَهُ بِبَدِائعِ[٣] أَيَادِيهِ، وَرَوَائِعِ حَسَناتِهِ[٤]. حَرَّرَهُ أَقَلُّ عِبَادِ الله[٥]، مَنصُورُ بنُ حُسَين كَمُونَة.

مَوضِعُ سِجِلِّهِ العَالي[٦]

(١) هو السيِّد منصور آل كَمُّونة النجفيّ، ذكره الشيخُ الطهرانيّ بقوله: «من العلماء الذين شهدوا باجتهاد المير عماد الدين محمَّد حكيم في النجف في سنة ١٠٧١هـ». كان حيًّا سنة ١٠٧١هـ ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ٥٨٧/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد الفاضل العالي النسب، العادل العاقل الأنجَب، العالم المعمور، السيِّد منصور، خلَّدَ اللهُ ظلَّه العالي.

(٣) في (ش): ببديع، وما أثبتُّه من (ت).

(٤) في (ت): إحسانه.

(٥) في (ت): أقلُّ العباد.

(٦) في (ش): (موضع مهره) وما أثبتُّه من (ت).

١٨. صُورَةُ خَطِّ العَالِم الفَاضِل المُتَّقي، مِن أَعَالي الأَبرَار، وَأَهَالي الأَخْيَار، النَّاصِر، مَوْلَانا مُحَمَّد طَاهِر الكَلِيدَار[١]، دَامَ ظِلُّهُ العَالي[٢].

أَقَلُّ عِبَادِ اللهِ طَاهِرُ بنُ مُحَمَّد الكَلِيد دَارِ يَشهَدُ وَيَعتَقِدُ بِأَنَّ خُلَاصَةَ العُلَماءِ المُحَقِّقِينَ، وَالمُجتَهِدَ في المَرَاتِبِ العَالِيَةِ، وَالعُلُومِ الدِّينِيَّةِ المَورُوثَةِ مِن سَيِّدِ المُرسَلِينَ وَأَئِمَّةِ المُؤمِنِينَ، عَلَّامَةَ العُلَماءِ المُتَبَحِّرِينَ وَالمُحَقِّقِينَ، أَبا[٣] الخَيرِ مِيرزَا عِماد الدِّين مُحَمَّد بنَ عَبدِ اللهِ البَافِقِيّ، أَدَامَ اللهُ إِفَادَاتِهِ، وَحَرَسَهُ لِلمُستَفِيدِينَ، أَقَامَ[٤] في النَّجَفِ الأَشرَفِ عِدَّةَ سِنينَ، نَافِعًا وُجُودُهُ الشَّرِيفُ عُلَماءَ الدِّينِ، وَفَائِضًا فَيضُ فَضْلِهِ [على] فُضَلاءَ اليَقِينِ، وَقَانِعًا بِما رَزَقَهُ اللهُ، وَمُستَغنِيًا عَن عِبَادِ الله.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٥]

---

(١) محمَّد طاهر الكليدار، كان من علماء عصره، ذكره الشيخ الطهرانيّ في طبقاته فقال: «محمَّد طاهر كليدار -يعني خازن الحرم الشريف الغرويّ-.. ممّن كتبَ تصديقَ اجتهاد المير محمَّد حكيم البافقيّ سنة ١٠٧١هـ في جمعٍ كثيرٍ مِن علماء ذلك العصر.. ووُصف هناك.. بـ (العالم الفاضل الناصر، مولانا محمَّد طاهر)، ووصفه المجلسيّ الثاني في مزار البحار في آخر باب موضع قبر الأمير عليه السلام بقوله: (سمعتُ من المولى الصالح التقيّ، مولانا محمَّد طاهر الذي بيده مفاتيح الروضة..).. وجدُّه المولى محمود كان خازنًا للحضرة في ١٠٣٤هـ كما صرَّح به أيضًا المجلسيُّ الثاني في الباب المذكور».
ويُعلمُ من قول صاحب البحار أنّه كان خازنَ الحرم العلويّ في سنة ١٠٧٢هـ وله ابنٌ فاضلٌ اسمه (عبد الله) ترجَمه الطهرانيُّ في طبقاته. كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ
ينظر: بحار الأنوار: ٢٥٦/٩٧، وطبقات أعلام الشيعة: ٣٠٣/٨، ٣٥٣.

(٢) في (ت): صورة خطِّ العالِم الفاضل المتَّقي، مِن أعالي الأبرار وأهالي الأخيار، مولانا محمَّد طاهر الكليد دار، أدام الله ظلَّه العالي.

(٣) في (ش) و(ت): (أبو)، والأصحُّ ما أثبتُّه؛ لأنَّ احتمالَ أن تكون (أبو) هنا صحيحةً بناءً على القطع عن البدليَّة بعيدٌ، فتأمَّل.

(٤) جُملَةُ (أقامَ) هي خبرُ (أنَّ خلاصةَ..).

(٥) (مهره العالي) زيادة من (ت).

١٩. صُورَةُ خَطِّ الشَّيخِ الجَليلِ، الفَقيهِ الصَّالِحِ المُتَّقي الشَّيخِ إبرَاهِيم السُّكَّريّ[١]، دَامَ ظِلُّه[٢].

المَزبُورُ اسمُهُ السّامِي أَعْلَاهُ، كَما وُصِفَ وَأَجَلُّ مِن أَنْ يُوصَفَ، وَقَد انتَفَعَ مِنهُ جَمٌّ غَفِيرٌ مِنَ المُخلِصِينَ[٣] في أُمُورِ الدَّوْلَةِ[٤] وَالدِّينِ بِما يُوَافِقُ شَرِيعَةَ سَيِّدِ المُرسَلِينَ[٥] ﷺ. وَكَتَبَ إبرَاهِيمُ بنُ عليّ السّكَّرِيُّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العَالِي[٦]

---

(١) ذَكَرَ الشيخُ الطهرانيُّ ترجَمَةَ الشيخِ إبراهيم السكَّريّ بقوله: «مجاورُ الغريّ، شيخٌ، مِن العلماء الذين كتبوا إجازاتهم وشهاداتهم وتصديقاتهم باجتهاد المير محمَّد حكيم بن عبد الله البافقيّ في النجف ١٠٧١هـ. ووُصف هناك.. بـ(الشيخ الجليل الفقيه، الصالح المتّقي، الشيخ إبراهيم الشكريّ)»، كذا ذَكَرَهُ في هذا النصِّ بالشين المعجمة، ثمَّ ذَكَرَ أنَّه رأى الجزءَ المكتوبَ فيه الشهادات عند السيِّد شهاب الدين المرعشيّ، واستظهر رحمه الله أن يكون هو بعينه إبراهيم بن أحمد بن شهاب اليشكريّ، الذي كتب لنفسه في (جرفادقان) بتاريخ رمضان سنة ١٠٥٢هـ مجموعةً رجاليّة، فيها القسم الأوّل من (نهاية الآمال في ترتيب خلاصة الأقوال) و(رجال ابن داود)، وذكرَ أنَّ هذه النسخة عند جلال الدين المحدِّث الأرمويّ.

وهذا الاستظهارُ في غير محلِّه؛ لِما ثبتَ مِن اختلافٍ ظاهر في اسم الأب واللَّقب والبَلَد بين المترجَم له (إبراهيم بن عليّ السُكَّريّ الحلِّيّ)، وبين (إبراهيم بن أحمد بن شهاب اليشكريّ الجرفادقانيّ)، وذلك بالاعتماد على نصوصٍ جملةٍ من إجازات السيِّد حسين ابن الأبزر الحسينيّ الحلِّيّ (حيًّا سنة ١٠٤٩هـ) لتلميذه السُكَّريّ، التي ذَكَرَ فيها اسمَ أبيه (عليّ) ونِسبَتَهُ إلى الحلَّة صريحًا. وقد كتبَ الأستاذ أحمد عليّ الحِلِّيّ مقالًا عن حياتِه وإجازاتِه، نُشِرَ في مجلَّة (تراث الحلَّة) العدد الرابع لسنة ٢٠١٧م، فراجِع. كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ.

ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ٧/٨، ١٤، وفهرس مخطوطات مكتبة المرعشيّ العامّة: ١٨٩/١٢ رقم ٤٦٢٧، ومجلَّة (تراث الحلَّة): ع١٠٧/٤.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل الجليل الأجدَر، شيخ إبراهيم السّكر، مُدَّ ظلُّه الأنوَر.

(٣) في (ت): المحصِّلين.

(٤) في (ت): الدنيا.

(٥) هذه الصلاةُ زيادة من (ت).

(٦) (العالي) زيادة من (ت).

٢٠. صُورَةُ خَطِّ الشَّيخِ الفَاضِلِ الجَليلِ، بَهاءِ الدِّينِ مُحَمَّد النَّبَاطِيّ[١]، دَامَ ظِلُّه العَالي[٢].

لَا شُبهَةَ فِي مُجَاوَرَتِهِ الـمُدَّةَ [الـمَذكُورَةَ]، أَدَامَ اللهُ فَضْلَهُ وَكَمالَهُ، وَفي اشتِغَالِهِ بِالتّدرِيسِ الـمَذكُورِ عَلى وَجهِ التّحقِيقِ الأَحَقِّ، وَالتّدقِيقِ الأَدَقِّ، وَقَد شَاعَ وَاشتَهَرَ فِي الكَمالِ وَالفَضْلِ وَالعِلمِ، وَالصّلَاحِ وَالسّدَادِ وَالتّقوَى، وَالانفِرَادِ بِحَالِهِ مُشتَغِلًا بِالأُمُورِ الدّينِيَّةِ. وَكَتَبَ العَبدُ الخَاطِي، بَهاءُ الدِّينِ بنِ عليّ النَّبَاطِيّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٣]

---

(١) هو بهاء الدين محمَّد بن عليّ النباطيّ العامليّ، كان من الفضلاء الصلحاء الفقهاء، معاصرًا للحرِّ العامليّ (ت١١٠٤هـ)، وذكرَ أنَّه سكن النجف وتُوفِّيَ بالحلَّة، وتأليف (أمل الآمل) كان في سنة ١٠٩٧هـ كان أبوه عليّ بن أحمد النباطيّ من العلماء الذين تتلمذوا على الشيخ البهائيّ (ت١٠٣٠هـ) فأجازه بثلاث إجازات:

الأولى: على رسالته (القِبلة)، في صفر سنة ١٠١١هـ

والثانية: على شرحه لـ(الاثني عشريّة) لصاحب المعالم، في شهر صفر سنة ١٠١٢هـ

والثالثة: على رسالته (الاثني عشريّات)، في جمادى الأولى سنة ١٠١٢هـ

وله ولد اسمُه محمود، تملَّكَ في سنة ١٠٨٧هـ المجلَّدَ الأوَّلَ من (منهج المقال في علم الرجال) المعروف بـ(الرجال الكبير) للميرزا محمَّد بن عليّ الاسترآباديّ (ت١٠٢٨هـ)، وكان إمضاؤه فيه: (محمود ابن المرحوم المبرور الشيخ بهاء الدين ابن الشيخ عليّ النباطيّ)، فيظهر منه أنَّ والدَه بهاء الدين قد توفِّيَ قبل سنة ١٠٨٧هـ

ينظر: أمل الآمل: ٤٣/١، والذريعة: ٢٣٨/١ رقم ١٢٥٥، وطبقات أعلام الشيعة: ٨٨/٨، ٤١٦ وفيها تاريخ إجازة البهائيّ لوالد المترجَم على شرح (الاثني عشريّة) في سنة ١٠١٣هـ، ٥٤٦، ٥٥٦.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل الجليل الذكيّ، الشيخ بهاء الدين محمَّد النباطيّ، مُدَّ ظلُّه العالي.

(٣) (مهره العالي) زيادة من (ت).

٢١. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّدِ الفَاضِلِ الجَلِيلِ المَسعُودِ، السَّيِّدِ مَحمُود[١]، مُدَّ ظِلُّه العَالي[٢].

قَد اتَّضَحَ عِندِي فَضْلُ المُشَارِ إِلَيهِ، وَمُجَاوَرَتُهُ في النَّجَفِ الأَشرَفِ، وَانتِفَاعُ أَكثَرِ الطَّلَبَةِ مِن جَنَابِهِ، أَدَامَ اللهُ تَعَالى فَيضَهُ، بِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَحَرَّرَ ذلِكَ العَبدُ الأَقَلُّ مَحمُودٌ الحُسَينِيُّ.

مَوْضِعُ مهرِه العالِي[٣]

---

(١) ذكرَه الشيخ الطهرانيّ بقوله: «من العلماء الذين أمضوا اجتهادَ المير عماد الدين محمّد الحكيم في النجف في سنة ١٠٧١هـ»، واحتملَ رحمه الله أن يكون هو محمود بن فتح الله الحسينيّ الكاظميّ النجفيّ بعينِه، وهو احتمالٌ غيرُ بعيد. والكاظميُّ النجفيُّ سيِّدٌ جليل، فاضلٌ صالح، من علماء الإماميّة، وُلد في الكاظمية، ونشأ بها طالبًا للعلم، ثُمَّ انتقل إلى النجف الأشرف فسكنها، وأكمل دراسته بها. وَصَفَهُ الحرُّ العامليّ بقوله: «فاضل معاصر، له رسالة في أنَّ أبدان الأئمّة عليهم السلام في قبورهم».

قرأ على جملة من أعلام عصره، منهم: الشيخ محمّد جواد بن سعد الله الأسديّ الكوفيّ الشاعر الكاظميّ (ت١٠٦٥هـ)، وحسام الدين محمود بن درويش عليّ الحلّيّ النجفيّ (توفّي بعد سنة ١٠٧٠هـ)، وله منه إجازة كتبها له على كتاب (معالم الدين) للحسن بن الشهيد الثاني (ت١٠١١هـ)، وفخر الدين بن محمّد عليّ الطريحيّ النجفيّ (ت١٠٨٥هـ)، قرأ عليه (الاستبصار).

صنَّفَ كُتُبًا عدَّة، منها: رسالة في تقسيم الخُمس في عصر الغيبة، وكتابٌ في أُصول الدين، وتفريج الكربة في إثبات الرجعة، ورسالة في بقاء جسد الإمام والنبيّ صلى الله عليه وآله في قبورهم وعدم صعودهم بعد ثلاثة أيام. تُوُفِّيَ سنة ١٠٨٥هـ

ينظر: أمل الآمل: ٣١٦/٢، ورياض العلماء: ٢٠٤/٥، وتعليقة أمل الآمل للأفندي: ٣١٣، وروضات الجنّات: ٢١٦/٢، وأعيان الشيعة: ١٠٩/١٠، ومعارف الرجال: ١٨٥/١، والذريعة: ٩٤/١ رقم ٤٥٥، و١٩٣/٢ رقم ٧٣٦، و٢٣٠/٤، ٣٨٨ رقم ١٧٠٣، و١٣١/١١ رقم ٨١١، وطبقات أعلام الشيعة: ٥٥٠/٨، ٥٥٣، ٥٥٦، وتراجم الرجال: ٨٠٨/٢ رقم ١٥١٨، ومعجم رجال الفكر والأدب في النجف: ١٠٥٦/٣.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد الفاضل الجليل، النجيب المسعود، السيِّد محمود، مُدَّ ظلُّه الممدود.

(٣) (العالي) زيادة من (ت).

٢٢. صُورَةُ خَطِّ الشَّيخِ الفَاضِلِ الذَّكِيِّ، الشَّيخِ مُحَمَّد الكَاظِمِيِّ[١]، دَامَ ظِلُّه العَالي[٢].

خَيرُ الكَلَامِ مَا قَلَّ وَدَلَّ، إِنَّهُ فَرِيدُ عَصْرِهِ، وَوَحِيدُ دَهرِهِ، وَفَّقَنا اللهُ وَإِيَّاهُ، إِنَّهُ عَلى

---

(١) ذكرَهُ الشيخ الطهرانيّ بقوله: «من العلماء المجيزين المصدِّقين لاجتهاد المير عماد الدين محمَّد حكيم في النجف ١٠٧٠هـ [١٠٧١- ض]، موصوفًا هناك بـ(الشيخ الفاضل الذكيّ، الشيخ محمَّد الكاظميّ)».
واستظهَرَ -رحمه الله- أنَّ هذا المصدِّقَ هو غيرُ (محمَّد ابن شمس الدين القاري الكاظميّ)؛ لأنَّ الأخيرَ كان في إيران، بل في إصفهان خاصّةً، وصاحبُ الترجمة مجاور بالنجف مع سائر علماء الدِّين الذين كانوا بها في ذلك العصر، والذين صدَّقوا كلُّهم باجتهاد الميرزا عماد المذكور.
أقول: لأنَّ الصحيفةَ لم يُذكَر فيها اسمُ أحدٍ من الأعلام بتمامِه، واكتُفِي بِذِكر كلِّ واحِدٍ منهم بلقبِه واسمِه ونِسبَتِه، وربَّما زِيدَ اسمُ أبيه، أو بعض ذلك فحسب، فإنَّه يُحتمَل أن يكون (الشيخ محمَّد الكاظميّ) الوارد اسمُه في الصحيفة هو نفسُه (محمَّد أمين بن محمَّد عليّ بن فرج الله الكاظميّ)، صاحب كتاب (هداية المحدِّثين) المعروف بمشتركات الكاظميّ، فإنَّه لا يُعلَم عن تاريخ ولادته أو وفاته شيء، غير أنَّه مِن أعلام القرن الحادي عشر، وربَّما أدرك القرن الثاني عشر- كما سيأتي-؛ لأنَّه ممَّن قرأ وتتلمذ على الشيخ فخر الدين الطريحيّ، الذي تُوُفِّيَ سنة ١٠٨٥هـ بعد أنْ عُمِّرَ وطعن في السنِّ جدًّا، والوارد اسمُه في الصحيفة كأحد المصدِّقين عليها.
فإنَّ الكاظميَّ شرحَ كتابَ شيخِهِ الطريحيّ (جامع المقال) في سنة ١٠٧٩هـ، ووهم فيه الميرزا الأفندي فذَكَرَ أنَّ للكاظميِّ كتابًا اسمُه (جامع المقال)، والحال أنّه لشيخِهِ الطريحيّ، وللكاظميِّ شرحٌ عليه، وبعد هذا الشرح ألَّف كتابَه (هداية المحدِّثين) في سنة ١٠٨٥هـ.
ترجَمه الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ في أعيان القرن الثاني عشر، وذَكَرَ أنَّه رأى إجازته لتلميذه محمَّد حسين التبريزيّ بتاريخ ١٠٩١هـ على ظهر نسخة من (هداية المحدِّثين) يروي فيها عن شيخه فخر الدين الطريحيّ.
وذكره الحرُّ العامليُّ بقوله: «فاضل فقيه، صالح جليل، معاصر»، وكذا عبَّر عنه الميرزا الأفندي في رياضه، ومِن قول الشيخ الحُرِّ استظهرَ الشيخُ الطهرانيُّ حياةَ الكاظميِّ في سنة تأليف (أمل الآمل) وهي سنة ١٠٩٧هـ. وذكر الطهرانيُّ أيضًا أنّه رأى نسخةً من (نهاية التقريب في شرح التهذيب) عليها تملُّك سَمّيِّ الشيخ محمَّد أمين الكاظميّ بخطّه في سنة ١١١٨هـ، فيظهر منه أنّه كان حيًّا في هذا التاريخ، إذ ليس ببعدٍ أن يكون مِن المعمَّرين أيضًا كشيخه الطريحيّ، فلاحظ.
ينظر: أمل الآمل: ٢٤٦/٢، ورياض العلماء: ٣٧/٥، وروضات الجنّات: ١٣٨/١ (ضمن ترجمة محمَّد أمين الأستر آباديّ)، والذريعة: ١٧٢/١٣، و١٩٠/٢٥ رقم ٢٠٥، وطبقات أعلام الشيعة: ٥٣٦/٨، ٨١/٩، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٣٤٧/١٢.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الجليل، النبيل الفاضل الزكيّ، الشيخ محمَّد الكاظميّ، مُدَّ ظِلُّه العالي.

مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ. وَكَتَبَ مُحَمَّدٌ الكَاظِمِيُّ.

مَوضِعُ مهرِهِ[1] [العَالي]

(١) (مهره) زيادة من (ت).

٢٣. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّدِ النَّجِيبِ، الفَاضِلِ الذَّكِيِّ المُتَّقِي، مِير أَبُو[١] طَالِبٍ الحُسَينِيِّ[٢]، دَامَ ظِلُّهُ العَالِي[٣].

عَلِمْتُ وَشَاهَدتُ الأُستَاذَ الأَفضَلَ الأَعقَلَ، المُحَقِّقَ الأَلمَعِيَّ، مَالِكَ الكَمالِ الصَّورِيِّ وَالمَعنَوِيِّ، سُلطَانَ المُدَقِّقِينَ، عِمادَ المُجتَهِدِينَ[٤]، أَبا[٥] الخَيرِ مِيرزَا عِمَاد الدِّينِ العَلّامَةَ[٦] المُشَارَ إِلَيهِ، مِنَ الحُكَماءِ الرَّبّانِيِّينَ -أَدَامَ اللهُ ظِلَّهُ البَهِيَّ- فِي النَّجَفِ الأَشرَفِ، على كَمَالِ حُسنِ السّلُوكِ فِي سَبِيلِ الارتِقَاءِ، وانتَفَعَ مِن عِلمِهِ[٧] عَقلٌ كَثِيرٍ مِنَ العُقَلاَءِ وَالعُلَماءِ[٨]، بِأَيِّ عِلمٍ شَاءَ، وَشَاهَدتُ[٩] بَعضَ الفُضَلاءِ مِنَ النّجَباءِ -وَهوَ مِيرزا رَفِيعَا[١٠]- أَنَّهُ بَعدَ مُطَالَعَتِهِ تَصَانِيفَهُ

---

(١) كذا وردت (أبو) في النسختَين بالرفع، وحقُّها الخفض، ولأنّي لم أقِف له على ترجمة أبقيتُها على حالِها؛ لاحتمال أن يكونَ اسمُه (أبو طالب) فيلازم حالةً واحِدة.

(٢) أبو طالب بن أبي جعفر الحسينيّ (حيًّا سنة ١٠٧١هـ)، لَم أقِف له على ترجمة، ذَكَرَهُ الشيخُ الطهرانيّ بقوله: «هو أحدُ العلماء الذين صدَّقوا اجتهادَ المير عماد الدين محمَّد حكيم في النجف عام ١٠٧١هـ، ووُصف هناك بـ(السيِّد النجيب الفاضل، الزكيّ المتَّقي، المير أبو طالب بن أبي جعفر الحسينيّ)». ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ٣٠٠/٨.

(٣) في (ت): صورة خطِّ السيِّد الفاضل الفهيم الذكيّ، العادل العاقل المتَّقي، مير أبو طالب الحسينيّ، دام ظلُّه البهيّ.

(٤) في (ش): المجتهد.

(٥) في (ش) و(ت): (أبو)، والأصحُّ ما أثبتُّه؛ لأنَّ احتمالَ أن تكون (أبو) هنا صحيحةً بناءً على القطع عن البدليّة بعيدٌ، فتأمَّل.

(٦) ليس في (ت): العلامة.

(٧) في (ت): وانتفع منه.

(٨) في (ت): العلماء والعقلاء.

(٩) في (ت): وعاينتُ.

(١٠) يُنظَر توثيقُه بالرقم (١).

النَّجِيبَةَ، وَتَكَلُّمِهِ[١] مَعَهُ، رَجَّحَ تَحقِيقَاتِهِ العَلِيَّةَ على تَحقِيقَاتِ فُضَلاءِ[٢] السَّلَفِ مِنَ العُلَماءِ وَالحُكَماءِ[٣]، وَكَتَبَ لَهُ - في ضِمْنِ كِتَابِهِ[٤]- مَا يَدُلُّ عَلى كَمالِ فَضلِهِ في كُلِّ مَعلُومٍ، وَعُلُوِّ اجتِهَادِهِ في جَمِيعِ العُلُومِ، وَجَمَالِ عِلمِهِ، وَحُسْنِ اعتِقَادِهِ بالأُمُورِ الدّينِيَّةِ على العُمُومِ[٥]، بِبَرَكَةِ مُسَارَعَتِهِ في خَيرِ المُجَاهَدَاتِ على مَوْقِفِ الرّضَاء، ذلِكَ فَضْلُ الله يُؤتِيهِ مَن يَشَاء. حَرَّرَهُ العَبدُ المُحتَاجُ إلى رَحمَةِ الله[٦] الغَنِيِّ، أَبُو طَالِبِ بنُ أَبي[٧] جَعفَر الحُسَينِيُّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العَالِي[٨]

(١) في (ش): قد كلَّمه، وما أثبتُّه من (ت).

(٢) في (ت): الفضلاء.

(٣) ليس في (ت): من العلماء والحكماء.

(٤) (في ضمن كتابه) زيادة من (ت).

(٥) ليس في (ت): على العموم.

(٦) في (ت): (ربِّه) بدل (الله).

(٧) في (ش): (أبو)، وما أثبتُّه من (ت).

(٨) (العالي) زيادة من (ت).

٢٤. صُورَةُ خَطِّ العَالِم الفَصيح، الفَاضِلِ الذّكيّ، مَولَانا مُحَمّد حُسَين[١] الكِتَاب دَار[٢]، دَامَ ظِلُّهُ العَالي[٣].

قَد عَلِمتُ عِلمًا يَقِينًا، وَحَقَّقتُ تَحقِيقًا مُبِينًا، بِأَنَّ الحَكِيمَ المُحَقِّقَ، المُدَقِّقَ الفَاضِلَ، العَلّامَةَ[٤] النّحرِيرَ، المَذكُورَ اسمُهُ السّامِي في صَدرِ هذا الإنشَاءِ وَالتّحرِيرِ، قَد بَذَلَ جُهدَهُ وَطَاقَتَهُ في المُدَّةِ المَرقُومَةِ في هذا المَكَانِ المُقَدَّسِ الشّرِيفِ، في مَا هو مَذكُورٌ في هذا الكِتَابِ، مِنَ الزُّهدِ وَالقَنَاعَةِ، وَالتَّدرِيسِ وَالاشتِغَالِ بِالتَّصنِيفِ، لَم يُسمَعْ مِنهُ -دَامَ ظِلُّهُ- في هذِهِ المُدَّةِ في حَقِّ المُؤمِنِينَ إلّا قَولُ الخَيرِ وَالصَّوَابِ، مُجتَنِبًا عَن قَولِ الشَّرِّ في حَقِّهِم غَايَةَ

---

(١) في هامش (ش): وهو منشئُ أصلِ الصحيفةِ وراقِمُها.

(٢) هو محمَّد حسين بن محمَّد عليّ الكتابدار، ذَكَرَ الشيخ الطهرانيُّ أنَّ أباه كان خادمَ الحرم الغرويّ الشريف، وأنَّ المترجَم ممَّن صدَّق على اجتهاد البافقيّ سنة ١٠٧١هـ، فقال: «هو من العلماء المصدِّقين باجتهاد المير عماد الدين محمَّد الحكيم في النجف في ١٠٧١هـ، وكتَبَهُ - أي تصديقَه- بخطِّه في صحيفةٍ كتبَ فيها تصديقاتِ كلِّ هؤلاء عن خطوطهم، وهم نيِّف وثلاثون من كبار العلماء، والصحيفة كلُّها بخطِّ صاحب الترجمة..»، ثمَّ ذَكَرَ أنَّ هذه النسخةَ من الصحيفة موجودة عند السيِّد شهاب الدين المرعشيّ.
نَسَخَ بخطِّ يدِه كتابَ (الأنوار البدريّة في دفع شُبَه القدريّة)، فرغ منه بتاريخ سلخ ذي الحجَّة سنة ١٠٨٦هـ، وكان إمضاؤه عليها بقوله: «محمَّد حسين بن محمَّد عليّ القمِّيّ النجفيّ، أصلًا ومولدًا، الخادم الكتابدار في الغريّ». وذكر -رحمه الله- أنَّه كتَبَ إجازةً بخطِّه للسيِّد قوام الدين محمَّد لقراءة دعاء الاحتجاب، وإمضاؤه فيه: «العبد محمَّد حسين القمِّيّ النجفيّ الخادم الكتابدار في الغريّ، في شهر شعبان المعظَّم ١٠٩٨هـ». له تعليقات لطيفة على كتاب (عُمدة الطالب) لابن عِنبة (ت٨٢٨هـ)، طُبِعت في العدد الأوّل مِن مجلّة (مخطوطاتنا) الغرّاء، الصادرة عن العتبة العلويّة المقدّسة. وُلِدَ سنة ١٠٣١هـ، وكان حيًّا سنة ١٠٩٨هـ
ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ١٨٠/٨، ومجلّة مخطوطاتُنا: ع١١٢/١.

(٣) في (ت): صورة خطِّ العالم العادل، الذكيّ النظّار، مولانا محمَّد حسين الكتابدار، مُدَّ ظلُّه العالي.

(٤) ليس في (ت): العلاّمة.

الاجتِنَابِ، فَمَرتَبَتُهُ في هذِهِ الخصُوصِيّاتِ أعلَى الـمَرَاتِبِ، وَهـذِهِ مَوهِبَةٌ لَهُ مِن وَاهِبِ الـمَوَاهِبِ، رَزَقَهُ اللهُ سَعَادَةَ الدّارَينِ، وَحَبَاهُ بِمَا تَقَرُّ بِهِ العَينُ. وَكَتَبَ دَاعِيهِ أَقَلُّ الأَقَلِّينَ، فَقِيرُ عَفوِ رَبِّهِ الدّائِمِ، حُسَينُ بنُ مُحَمَّد عليّ الخَادِم، عُفِيَ عَنهُما.

مَوْضِعُ مهرِه العَالِي[1]

(١) (العالي) زيادة من (ت).

٢٥. صُورَةُ خَطِّ الفَاضِلِ المُتَّقِي، مَولَانا حَاجِي مُحَمَّد القَاري[١]، دَامَ ظِلُّهُ العَالي[٢].

المَعلُومُ المُشَاهَدُ عِندِي أَنَّ العَلَّامَ الفَهَّامَ، النَّجِيبَ الشَّرِيفَ، الفَاضِلَ الكَامِلَ، المُحَقِّقَ الأَلمَعِيَّ، المُؤمِنَ المُكَمَّلَ، الذَّكِيَّ المُتَّقِي، عِمادَ المُجتَهِدِينَ، مِيرزا عِماد الدِّين، العَلّامَةَ[٣] المُشَارَ إِلَيهِ -أَدَامَ اللهُ فَضَائِلَهُ وَإِفَادَاتِهِ عَلى العَامِلِينَ[٤]- كَانَ في مُدَّةِ إِقَامَتِهِ في النَّجَفِ الأَشرَفِ عَلى حُسنِ سُلُوكِهِ لَا يُتَصَوَّرُ مَا فَوقَهُ، وَكَانَ خَمسَ سِنِينَ تَقرِيبًا في هذِهِ المُدَّةِ[٥] -بِالتِمَاسِ المُؤمِنِينَ- مُشتَغِلاً بِالتَّدرِيسِ، وَمُبَاحَثَةِ أَيِّ عِلمٍ يُرَادُ، على كَمَالِ الاستِعدَادِ، فَاستَفَادَ مِن فَيضِ إِفَادَاتِهِ كَثِيرٌ مِنَ العُلَمَاءِ الأَذكِيَاءِ، بِوَاسِطَةٍ، أَو بِلَا وَاسِطَةٍ، وَكُلُّهُم كَانُوا شَاكِرِينَ لِنِعمَةِ وُجُودِهِ،

---

(١) محمَّد القارئ النجفيّ (حيًّا سنة ١٠٧١هـ)، ذكره الطهرانيّ بقوله: «ساكنُ النجف، من العلماء الذين كتبوا تصديقاتهم وشهاداتهم باجتهاد المير عماد الدين محمَّد حكيم في النجف في ١٠٧١هـ، ووُصف هناك بـ(الفاضل النقيّ، مولانا الحاج محمَّد) إلخ، والظاهر أنَّه غير محمَّد القاري علاء الدين».

أقول: علاء الدين محمَّد القارئ مِن أعيان القرن الحادي عشر، ذَكَرَ الطهرانيُّ أنَّ تلميذَه صفيَّ الدين بن محمَّد ظهير قد نَقَلَ في سنة ١٠٨١هـ في كتابه (السفينة) كثيرًا من الفوائد العِلميَّة عن خطِّ أُستاذه هذا، واصفًا إيَّاه بقوله: «.. لؤلؤ بحر الفضل والكمال، مولانا علاء الدين محمَّد القارئ، رحمه الله».

فلا يبعدُ أن يكون هو عينه (النجفيّ) الذي صدَّق باجتهاد البافقيّ، فإنَّ حياتَه في سنة ١٠٧١هـ محتمَلة؛ لأنَّه على كلِّ حال توفِّيَ قبل سنة ١٠٨١هـ، كما يظهَرُ مِن ترحُّمِ تلميذه عليه في السنة المذكورة، وربَّما تُوُفِّيَ في السنةِ نفسِها التي تَرحَّم عليه فيها تلميذُه، ونُسِخَت فيها هذه التوثيقات في نسخة تبريز، والله العالِم.

ينظر: الذريعة: ١٩٣/١٢ رقم ١٢٩٤، وطبقات أعلام الشيعة: ٥٣٣/٨، ٥٣٤.

(٢) في (ت): صورة خطِّ العالِم الفاضل المتَّقي، العابد الصالح الواقعي، الساجِد الخالص للباري، مولانا حاجي محمَّد القاري، دامَ ظلُّه العالي.

(٣) ليس في (ت): العلاّمة.

(٤) ليس في (ت): على العاملين.

(٥) ليس في (ت): المدَّة.

وَمُعتَقِدِينَ بِأَنَّ كُلَّ مَا لَهُ إِنَّما هُوَ مِن تَأْيِيدَاتِ الله تَعَالى وَجُودِهِ، وَمُؤَيِّدُ ذلِكَ مَا كَتَبَ لَهُ - في ضِمْنِ كِتَابِهِ[1]- بَعضُ الفُضَلاَءِ مِنَ النُّجَبَاءِ -وَهوَ مِيرزا رَفِيعَا[2]- مَا يَدُلُّ على عُلُوِّ حَالِهِ، وَفَضلِ كَمَالِهِ في مَرتَبَةٍ أَعلَى مِمّا فَوقَ الاجتِهَادِ[3]، وَدَرَجَةٍ أَقصَى مِن حُسنِ الاعتِقَادِ؛ لِكَثْرَةِ مُسَارَعَتِهِ في الخَيرَاتِ بالارتِقَاءِ، وَشِدَّةِ مُجَاهَدَتِهِ في الطّاعَاتِ على مَوقِفِ الرِّضَاءِ، ذلِكَ فَضلُ الله يُؤتِيهِ مَن يَشَاءُ. حَرَّرَهُ العَبدُ المُذنِبُ، حَاجِي مُحَمَّد القَارِي الإصفَهَانيُّ، المُجَاوِرُ بِالغَرِيّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[4]

(١) (في ضمن كتابه) زيادة من (ت).

(٢) (وهو ميرزا رفيعا) زيادة من (ت).

(٣) جاء في هامش (ت): (مِن) في (مِمَّا) بيانٌ لـ(أعلى)، والمراد بـ(ما فوق الاجتهاد) - المصطلح الظنّيّ البيانيّ- هو الاجتهاد اليقينيّ البرهانيّ، الذي هو تحت الاعتضاد العينيّ اللّدُنّي.

(٤) (مهره العالي) زيادة من (ت).

٢٦. صُـورَةُ خَـطِّ الشّيخِ الفَاضِـلِ الجَلِيّ، الـشّيخِ حُسَـين الخمايسِـيّ[١]، دَامَ

(١) هو الشيخ حسين بن عبد عليّ بن محمَّد بن يحيى النجفيّ الشهير بالخمايسـيّ، فاضلٌ محقِّق زاهد، مِن أجلّة العلماء الأفاضل، والفقهاء الأماثل، من أسـرة عُرِفت بالعلم والتقوى، أسَّسَ بنيانَها جدُّهم الأعلى الشيخ يحيى الخمايسـيّ (ق١٠) الذي هاجَـرَ كهلًا مِن قريتِهِ في (المكريَّة) مِن ضواحي الحِلّة إلى النجف الأشـرف، فجَدَّ في طلب العِلم حتَّى صارَ مِن العلماء المرموقين، فكان أوَّلَ المهاجـرين من الخمايسيِّين لطلب العِلم.

وصفه تلميذُه أحمد بن إسماعيل الجزائريّ (ت١١٥١هـ) صاحب (آيات الأحكام) في إجازته لولده بقوله: «شيخنا الأجلّ، الفاضل الأكمل»، ووصفه السيِّد عبد الله التستريّ (ت١١٧٣هـ) سبط السيِّد نعمة الله الجزائريّ (ت١١١٢هـ) في إجازته الكبيرة بـقوله: «العلَّامة الفهَّامة، المحقِّق الزاهد». يروي عن والدِه الشيخ عبد عليّ الخمايسـيّ (ت١٠٨٤هـ) الذي تقدَّمت ترجمتُه. وذكرَ الطهرانيُّ أنَّه رأى نسخةً من كتاب (الاستبصار) بخطِّه، فرغ منها في النجف الأشـرف بتاريخ يوم الثلاثاء سنة ١٠٧٧هـ تُوفِّيَ في حدود سنة ١١٠٧هـ

ترجم له الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ في موضعين من طبقاته، الأوَّل: في أعلام القرن الحادي عشـر، والثاني: في أعلام القرن الثاني عشـر، وتبعته في ذلك اللجنةُ العلميَّة في (موسوعة طبقات الفقهاء)، فلاحظ.

وللفائدة أقول: الظاهر أنَّ الشيخ حرز الدين قد وَهِمَ لَـمَّا ذَكَرَ في كتابه (معارف الرجال) أنَّ الجدَّ الأعلى لآل الخمايسـيّ -الشيخ يحيى- قد تُوُفِّيَ في سنة ١١٦٠هـ، وأنَّه قد تتلمذَ على الشيخ محمَّد بن جابر بن عبَّاس النجفيّ (حيًّا سنة ١٠٣٧هـ، وقيل ١٠٥٠هـ) وهو أيضًا شيخُ حفيدِهِ عبد عليّ الخمايسـيّ (ت١٠٨٤هـ)، وهذا الأمر غيرُ وارِدٍ مطلَقًا؛ إذ كيف يمكن أن تتَّفقَ وفاةُ الحفيد العالِم عبد عليّ قبل وفاة جدِّه الأعلى بحدود (٧٦) سنة؟! بل كيف يمكن للشيخ يحيى (الجدِّ) المتوفَّى -على زعمِه- سنة ١١٦٠هـ أن يتتلمذَ على الشيخ محمَّد بن جابر المتوفَّى حدود سنة ١٠٥٠هـ والفارقُ بينهما أكثر من (١١٠) سنة؟! فهذا غير صحيح كما سيأتي.

فمحمَّد بن جابر المذكور قرأ عليه جماعةٌ، وروى عنه آخـرون، منهم: فخر الدين الطريحيّ (ت١٠٨٥هـ)، وعبد عليّ الخمايسـيّ النجفيّ - والد المترجَم، وحفيد الشيخ يحيى الجدّ-، ومحمَّد طاهر بن محمَّد حسين النجفيّ القمّيّ (ت١١٠٠هـ)، والسيِّد مرتضـى الحسينيّ السـرويّ المازندرانيّ الذي أجاز له في سنة ١٠٣٧هـ فكيف يمكنُ أن يكون أحفادُ الشيخِ يحيى الجدِّ تلامذةً لمحمَّد بن جابر؟! وكيف يمكنُ أن يكون تلامذةُ ابن جابر من المتأخِّرينَ عنه بطبقة أو أكثر؟!

وَزِد على ما تقدَّم أنَّ تتلمذَ حفيدِه عبد عليّ الخمايسـيّ على ابن الأبزر الحسينيّ الحلّيّ (كان حيًّا

ظِلُّهُ الـوارِفُ[١].

قَـد عَلِمـتُ وَشَـاهَدتُ الأُسـتَاذَ الأَفضَـلَ، وَالأَجَـلَّ الأَكمَـلَ[٢]، سُـلطَانَ الـمُحَقِّقينَ، عِمادَ الـمُجتَهِدينَ، مِيـرزا عِمـاد الدّيـن العَلّامَـةَ[٣]، كَانَ فـي النّجَـفِ الأَشـرَفِ مُـدَّةَ خَمـسِ سِـنِينَ قَـد اسـتَفَادَتْ[٤] مِنـهُ جَماعَـةٌ مِـنَ الـمُؤمِنِينَ وَخِـلّانِ اليَقِيـنِ، وَأَنَّـهُ لَا شَـكَّ فـي زُهـدِهِ وَعِفَّتِـهِ، وَعِلمِـهِ وَبَرَاعَتِـهِ، وَقُـوَّةِ حَدَسِـهِ وَإِدرَاكِـهِ، وَتَحقِيقِـهِ

سنة ١٠٤٩هـ) يؤكِّدُ نفيَ صحَّةِ وفاةِ الشيخ يحيى جدِّ آل الخمايسـيّ في سنة ١١٦٠هـ ولم أجد أحدًا ذَكَرَ سنةَ وفاة الجدّ، لكن يبدو - بناءً على ما تقدَّم- أنَّه مِن أعلام أواخِرِ القرن العاشـر الهجريّ؛ لأنَّه أوَّل المهاجرينَ من الخمايسيِّينَ لطلب العلم في النجف الأشـرف وكان حينها كَهلًا، فصار غارسَ بذرةِ طلب العِلم عند آل الخمايسـيّ هناك.

نعم، قد يكون السببُ وراءَ هذا الوَهم الذي حصل عند الشيخ حرز الدين هو اشتراكُ اسمِ الجَدِّ مع اسم حفيدِ حفيدِهِ (يحيى بن حسين بن عبد عليّ)، المعروف بـ(محمَّد يحيى) للتفخيم والتبجيل، وكان له ولدٌ عالمٌ أيضًا اسمُه (عبد عليّ) كَاسمِ جدِّه، وهذا الحفيد (يحيى) قد تُوُفِّيَ سنة ١١٦١هـ، كما هو مثبت في التاريخ الشعريّ للسيِّد صادق الفحّام (ت١٢٠٥هـ): (العلمُ ماتَ لموتِ يحيى والأدب)، المكتوب على لوح قبـره بالنجف في الإيوان الثاني على يمين الداخل إلى الصحن الغرويّ الشـريف من باب القبلة، وهو يوافق سنة ١١٦١هـ وليس كما ذكرَ الشيخ جعفر محبوبة مِن أنَّه يوافق ١١٦٢هـ، ولا ما ذَكَرَه الشيخ حرز الدين مِن أنَّه يوافق ١٠٦٠هـ فتنبَّه.

ومِن ذلك يظهر أنَّ القبر والتاريخ الذي عليه هو للحفيد وليس للجدّ، خلافًا لما ذهب إليه حرزُ الدين، والله العالم.

ينظر: الإجازة الكبيرة للتستريّ: ٨٧- ٨٨، ولؤلؤة البحرين: ١١٢، وخاتمة المستدرك: ١٤٨/٢، وتكملة أمل الآمل: ٤٧٩/٢ رقم ٥٦٣، و٢٣٥/٦ رقم ٢٦٨٠، وديوان السيِّد صادق الفحّام: ٢٣٧، ومعارف الرجال: ٣ /٢٨٨- ٢٩٠ رقم ٥٤٠، وأعيان الشيعة: ٦٦/٦، وماضـي النجف وحاضـرها: ٢٥٢/٢- ٢٥٧، والذريعة: ١٤٠/١ رقم ٦٥٧، وطبقات أعلام الشيعة: ١٦٦/٨، ٣٣٠، ٦٣٨، و ٢٠٢/٩، ٤٣٧، ومعجم رجال الفكر والأدب في النجف: ٥٢٧/٢، ٥٢٨، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٤٠٠/١١، ٢٥٣، و٤٦١/١٢.

(١) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل الجليل المتَّقي، العادل العاقل النبيل الزكيّ، الشيخ حسين الخمايسـيّ، أدام الله ظلَّه العالي.

(٢) في (ت): الأستاذ الأعلم الأفضل الأكمل.

(٣) ليس في (ت): العلاّمة.

(٤) في (ت): استفاد.

لِلمَعقُـولَاتِ، وَتَدقِيقِـهِ فـي الـمَنقُولَاتِ[١]، وَأَنَّـهُ مِـنَ الحُكَمـاءِ الرَّبَّانِيِّيـنَ، وَالعُلَمـاءِ الـمُحَقِّقِينَ، كَمـا هُـوَ مَعْلُـومٌ عِنـدَ ذَوِي العُقُـولِ وَالآدَابِ، وَمُعَيَّـنٌ عِندَ أُولِي الإِدرَاكِ وَالأَلبَـابِ، وَهُـوَ كَمـا هُـوَ الـمَذكُورُ، وَفَـوقَ مَـا فـي هَـذا الـمَزبُورِ، وَأَنَـا الفَقِيرُ إِلى الله الغَنِـيِّ، حُسَـينُ بـنُ الـشَيخِ عَبـد عَلـيّ النَّجَفِـيّ، الشَّـهِيرُ بالخَمايْسِـيّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ الـعالِي[٢]

(١) في (ت): للمنقولات.

(٢) (العالي) زيادة من (ت).

٢٧. صُورَةُ خَطِّ الشَّيخِ الفَاضِلِ الجَلِيلِ، الشَّيخِ مُحَمَّد الخَمَايْسِيّ[١]، دَامَ ظِلُّهُ[٢].

أَيقَنتُ بِمَا عَلِمْتُ بِالمُعَاشَرَةِ فِي المُدَّةِ المَدِيدَةِ، وَالاسْتِفَادَةِ مِنَ التَّحقِيقَاتِ السَّدِيدَةِ، وَالتَّدقِيقَاتِ المُفِيدَةِ، الشُّموسَ الطَّالِعَةَ فِي آفَاقِ العُلُومِ الحِكْمِيَّةِ لِلشَّيخِ الأَجَلِّ الأَكبَرِ[٣]، الأَعقَلِ الأَسعَدِ، أَكمَلِ المُتَّقِينَ الصُّلَحَاءِ، أَفضَلِ[٤] الفَائِقِينَ العُلَماءِ، الذِينَ جَعَلَهُمُ اللهُ وَرَثَةَ الأَنبِيَاءِ، وَفَضَّلَ مِدَادَهُم عَلى دِمَاءِ الشُّهَدَاءِ، وَجَعَلَهُم كَأَنبِيَاءِ بَنِي إِسرَائِيلَ الأَصفِيَاءِ، وَرَفَعَهُم الدَّرَجَاتِ العُلَى، يَرفَعُ اللهُ الذِينِ أُوتُوا العِلمَ دَرَجَاتٍ، إِنَّهُ كَانَ فِي المُدَّةِ المَذكُورَةِ مُنفَرِدًا بَخَوَاصٍّ مِنَ السُّلُوكِ، وَحُسنِ السِّيرَةِ بِالإِفَادَةِ وَالتَّعلِيمِ عَلى نَهجِ قَانُونِ الحِكْمَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَضَبطِ القَاعِدَةِ[٥] العَقْلِيَّةِ، عَامَلَهُ اللهُ بِأَلطَافِهِ الخَفِيَّةِ، وَرَزَقَهُ السَّعَادَاتِ السَّرْمَدِيَّةَ، بِمُحَمَّدٍ سَيِّدِ البَرِيَّةِ، وَالحَمدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ، وَأَنَا العَبْدُ الأَحْوَجُ إِلى رَحمَةِ رَبِّهِ العَلِيِّ، مُحَمَّدُ بنُ الشَّيخِ عَبد عَليٍّ النَّجَفِيّ، الشَّهِيرُ بالخَمايْسِيّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٦]

---

(١) هو الشيخ محمَّد بن عبد عليّ بن محمَّد بن يحيى النجفيّ، الشهير بالخمايسيّ (كان حيًّا سنة ١٠٧١هـ)، كان من أهل العلم والفضل، وفي طبقة أخيه الشيخ حسين الخمايسيّ الذي تقدَّمت ترجمتُه، ولكن لم تكن له الشهرة التي كانت لأخيه، إلَّا أنَّه مِن العلماء، ويظهر من هذه الصحيفة التي كتب فيها كثيرٌ من المجتهدين أنَّه في عِدادهم.
ينظر: ماضي النجف وحاضرها: ٢٥٤/٢، وطبقات أعلام الشيعة: ٥١٥/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل الأرشد، القابل لفيضات الواحد الأحد، شيخ محمَّد - دام ظلُّه- الشهير بالخمايسيّ،أدام الله ظلَّه العالي.

(٣) في (ت): (الأمجد) بدل (الأكبر).

(٤) ليس في (ت): أفضل.

(٥) في (ت): قاعدة.

(٦) (العالي) زيادة من (ت).

٢٨. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّدِ الفَاضِلِ النَّجِيبِ، السَّيِّدِ حَسَنِ بنِ سُلَيمانَ[١]، دَامَ ظِلُّهُ[٢].

الـمَزبُورُ اسمُهُ السَّامِي أَعْلَاهُ - لَا زَالَتْ شُمُوسُ فَوَائِدِهِ مُضِيئَةً فِي[٣] أَفْلَاكِ ضَمَائِرِ الـمُستَفِيدِينَ، وَمُؤَلَّفَاتُهُ يَلزَمُهَا لِذَاتِهَا هِدَايَةُ الطَّالِبِينَ- كَمَا ذُكِرَ، وَفَوْقَ مَا ذُكِرَ، وَ[٤] مِن جُملَةِ مَن تَشَرَّفَ[٥] بِخِدْمَتِهِ وَالانتِفَاعِ مِن حِكْمَتِهِ[٦] - دَامَ ظِلُّهُ البَهِيُّ[٧]- فَقِيرُ رَحمَةِ رَبِّهِ الغَنِيِّ الحَمِيدِ[٨]، حَسَنُ بنُ سُلَيمانَ بنِ حُسَينِ بنِ حَدِيدٍ الحُسَينِيُّ، وَكَتَبَ بِيَدِهِ[٩].

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[١٠]

---

(١) لَم أقف له على ترجمة، وقد ذَكَرَه الشيخُ الطهرانيُّ في جُملَة مَن صدَّقَ للبافقيّ بالاجتهاد، وذكرَ أنَّه كان من الفضلاء، والظاهر أنَّه كان تلميذًا للبافقيّ. يُنظَر: طبقات أعلام الشيعة: ١٤١/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد العالم الفاضل الرشيد، الكيِّس العاقل العادل السعيد، السيِّد حسن حديد، دام ظلُّه المديد.

(٣) في (ش): (وفي) بزيادة الواو، وما أثبتُّه من (ت).

(٤) (الواو) زيادة من (ت).

(٥) في (ش): (تشرَّفتُ)، وما أثبتُّه من (ت) وهو أوفقُ للسياق.

(٦) في (ت): (منه) بدل (من حكمته).

(٧) ليس في (ت): البهيّ.

(٨) (الحميد) زيادة من (ت).

(٩) ليس في (ت): الحسينيّ وكتب بيده.

(١٠) (العالي) زيادة من (ت).

٢٩. صُورَةُ خَطِّ الفَاضِلِ الذَّكِيِّ، نَجَف قُلي الأَلْمَعِيِّ[١]، دَامَ ظِلُّهُ[٢].

كُلُّ مَا وَقَعَ فِي الصَّحِيفَةِ مِنَ الفَضَائِلِ وَالفَوَاضِلِ -أَعْنِي النَّفْسِيَّةَ وَالخُلُقِيَّةَ- وَجْهٌ مِن وُجُوهِهِمَا الذَّاتِيَّةِ، بَل عُشْرٌ مِن عُشْرِ رُسُومِهِمَا الطَّبِيعِيَّةِ؛ لِأَنَّ إِدْرَاكَهُمَا -كَمَا هُوَ حَدُّهُمَا وَحَقِيقَتُهُمَا- لَا يَكُونُ مُيَسَّرًا، بَلْ يَكُونُ مُتَعَسِّرًا، بَلْ مُتَعَذِّرًا. وَأَنا الفَقِيرُ الحَقِيرُ وَإِنْ كُنتُ رَأَيتُهُ فِي مُدَّةٍ قَلِيلَةٍ وَلكِنِّي استَنبَطْتُ مِن شَمَائِلِ كَمَالِهِ النَّفسِيَّةِ وَالخُلُقِيَّةِ كَمَالَاتٍ وَفَضَائِلَ إِنْ أَرَدنَا[٣]أَن نَشْرَحَهَا [فَ]لَيسَتْ مَقْدُورَةً لَنَا، وَلَسْنَا فِي قَولِنَا هَذا مِنَ المُتَكَلِّفِينَ، كَمَا هُوَ دَأْبُ بَعضِ أَهْلِ زَمَانِنَا، بَلْ نَشَأَ ذَلِكَ عَن كَمَالِ اعتِقَادِنَا، وَخلُوصِ عَقِيدَتِنا. زَادَ اللهُ تَوفِيقَاتِهِ فِي مَرْضَاتِهِ، بِحَقِّ الأَنبِيَاءِ [و] المَعْصُومِينَ[٤]، خُصُوصًا خَاتِمَ النَّبِيِّينَ، وَالأَئِمَّةَ الطَّاهِرِينَ. اللَّهُمَّ وَفِّقنِي فِي مَرضَاتِكَ كَمَا وَفَّقتَ المُخْلِصِينَ مِن عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ. حَرَّرَهُ وَكَتَبَهُ الفَقِيرُ المُستَخِيرُ مِن كُلِّ طُلَّابِ اليَقِينِ، العَبدُ نَجَف قلي.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٥]

---

(١) لَم أقف له على ترجمة، وقد ذَكَرَه الشيخُ الطهرانيُّ في جُملَة مَن صدَّقَ للبافقيّ بالاجتهاد. يُنظَر: طبقات أعلام الشيعة: ٦٠٩/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ العالم الفاضل الذكيّ، الحكيم الفهيم العادل المتّقي، نجف قلي بيك، خَلَّدَ الله ظلَّه السنيّ البهيّ.

(٣) في (ت): أراد.

(٤) في (ت): (والمرسلين) بدل (المعصومين).

(٥) (مهره العالي) زيادة من (ت).

٣٠. صُورَةُ خَطِّ زُبدَةِ الفُصَحَاءِ وَالبُلَغَاءِ، مِيرزا أَسَدِ اللهِ[١] الجَوهَرِيِّ[٢].

أَقَلُّ خَلقِ الله، وَأَحقَرُ عِبَادِ الله أَسَدُ الله را علم قطعی حاصل است که انجه صاحب نظران معنی بناه ودیده وران از حقیقت اکاه که هریك یکانه عصر ووحید زمان خودند در باب کیفیت احوال وحقیقت حال حضرة مخدوم الفضلاء واستاذ العلماء ودستور الحکماء قدوة السالکین وزبدة العارفین عالم مرتاض وتربیت یافته مبدا فیّاض برهان قوانین دانائی وببنائی عماد الدین محمد الحکیم البافقی بقلم حقیقت رقم مرقوم ساخته اند هر جند درادای حق شهادات اغماض جایز نداشته اند لیکن اختصار کلام بمقتضای قانون فصاحت منطق برداشته اند بمنشتی از خرمنی قناعت نموده اند الله تعالی ببرکت نفوس قدسیّة همکی را توفیق حق کوهی وحق کنی وحق جوئی نصیب کناد بمحمَّد وآله الأمجاد[٣][٤].

مَوضِعُ سِجِلِّهِ العَالي[٥]

---

(١) أسد الله الجوهريّ، لَم أقف له على ترجمة، وقد ذكرَ الشيخُ الطهرانيُّ أنَّه من الفضلاء الأدباء الشعراء، وهذا ظاهرٌ مِن وصفِ جامع هذه التوثيقات له بـ(زُبدَة الفصحاء والبلغاء)، وكذا يبدو من النُسخة الثانية لهذه التوثيقات أنَّه كان مِن العلماء الأتقياء. كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ يُنظَر طبقات أعلام الشيعة: ٤٢/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ العالم الفطن من زبدة الأذكياء، والعاقل الكيِّس من زمرة الأتقياء، ميرزا أسد الله، أدام الله ظلَّه على السناء.

(٣) (بمحمَّد وآله الأمجاد) زيادة من (ت).

(٤) ترجمتُه بالمعنى: حَصَلَ لأقلِّ خَلقِ الله، وأحقَر عبادِ الله، أسدِ الله العِلمُ القطعيُّ بأنَّ ما رَقَمَهُ بقَلَم الحقيقة أُولُو النظر لِكُنْهِ المعنى، والمشاهِدون المطَّلِعون على الحقيقة، والذين كلُّ واحدٍ منهم فريدُ عَصرِه ووحيدُ زمانِهِ، في بابِ أحوال مخدومِ الفضلاءِ وأستاذ العُلَماءِ ودستورِ الحكماءِ، قدوةِ السالكين، وزبدةِ العارفين، العالِم المرتاض والمربَّى لدى المبدَأ الفيَّاض، برهانِ قوانينِ العِلم والشهود، عماد الملَّة والدين، أبي الخير الميرزا عماد الدين محمَّد الحكيم البافقيّ وحقيقةِ حالِه، وإنَّهم وإن لم يجوِّزوا الإغماضَ في أداء حقِّ الشهادة، إلّا أنَّهم عَمِلوا بمقتضى قانون الفصاحة، وقنعُوا بغَرفة من البحر. رزقَ اللهُ الجميعَ ببركةِ النفوسِ القدسيَّةِ عليهم السلام قولَ الحقِّ والعَملَ بالحقِّ، والبحثَ الكثيرَ عن الحقِّ، بمحمَّدٍ وآلِهِ الأمجاد.

(٥) (موضع سجلِّه العالي) زيادة من (ت).

٣١. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّدِ الفَاضِلِ المُتَّقِي، السَّيِّد مُحَمَّد[١] عليّ[٢].

قَد اشتَهَرَ بَينَ العُلَماءِ وَالمُحَصِّلِينَ، وَالمُخَالِطِينَ وَالمُعَاشِرِينَ، مِن سُكَّانِ النَّجَفِ الأَشرَفِ وَغَيرِهِم، مِنَ العُلَماءِ وَالفُضَلاءِ، وَالزُّهَّادِ وَالأَتقِيَاءِ، أَنَّ[٣] الأَخَ الأَعَزَّ مِيرزا عِماد الدِّينِ العَلَّامَةَ[٤] في المَرتَبَةِ العُليَا مِنَ الفَضلِ وَالكَمالِ، وَالعِلمِ وَالاجتِهَادِ، وَأَنَّهُ ممَّن يُثنَى عَلَيهِ في المَحَافِلِ وَالمَجَالِسِ، بَل رُبَّما زَادَ عَلى ذلكَ. حَرَّرَهُ أَقَلُّ[٥] عِبَادِ الله مُحَمَّدُ عليٍّ بنُ عَبدِ الله الحُسَينِيّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٦]

---

(١) السيِّد محمَّد عليّ بن عبد الله الحسينيّ، لم أقف له على ترجمة وافية، وقد ذكره الشيخ الطهرانيُّ في جُملة العلماء المصدِّقين باجتهاد البافقيّ في هذه الوثيقة. ويُحتَمَل أنَّ هذا السيِّدَ هو عينُه صاحب (فهرست أبواب الكافي وأحاديث كلِّ باب) الذي ذكَرَه السيِّد إعجاز حسين (ت١٢٨٦هـ) وقد وصفَهُ بـ(الفاضل العالِم). كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ

يُنظر: كشف الحُجُب والأستار: ٢٧٧ رقم ١٤٨٦، والذريعة: ٣٨٧/١٦ الرقم ١٨٠١، وطبقات أعلام الشيعة: ٣٩٢/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد الجليل، الفاضل المتَّقي، السيِّد محمَّد عليّ، دام ظلُّه العالي.

(٣) في (ش) و(ت): (هو أنَّ الأخ..) بزيادة الضمير (هو) فيهما، وليس ثمَّت وَجهٌ لوجودِهِ.

(٤) ليس في (ت): العلاّمة.

(٥) في (ت): حرَّرَه العبد أقلُّ..

(٦) (مهره العالي) زيادة من (ت).

٣٢. صُـورَةُ خَـطِّ الشَّـيخِ الفَاضِـلِ الجَليـلِ الـشَّيخِ مَجـدِ الدّينِ[١] ابنِ الشَّـيخِ فَخـرِ الدّين[٢].

مَـا وَقَـعَ فـي هـذهِ الصَّحِيفَةِ مِـنَ الفَضَائِـلِ وَالفَوَاضِـلِ لِلشَّـيخِ الجَليـلِ النَّبيلِ، ذِي النَّفسِ السَّـخِيَّةِ[٣]، وَالشِّـيَمِ الـمَرضِيَّةِ، لاَ شُـبهَةَ فيهِ، وَلاَ شَـكَّ يَعتَـريهِ، حَيثُ حَصَلَ عِنـدي ذلـكَ بالـمُبَاشَـرَةِ البَاطِنَـةِ. حَـرَّرَهُ أَقَـلُّ عِبَـادِ اللـه، مَجـدُ الدّيـنِ وَلَـدُ فَخـرِ الدّيـنِ طُرَيْح.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٤]

(١) بعد بذل الجهد في البحث، لَم أقف على أيِّ ذِكرٍ لـ(مجد الدين) في أولادِ فخرِ الدين الطُريحيّ، ولِذا يُحتَمَل: إمَّا أنَّه أُغفِلَ ذِكرُه في كُتُب التراجم، أو أنَّ (مجد الدين) لقبٌ ثانٍ غير معروف لأحدِ أولادِ فخر الدين المعروفين، واللهُ العالِم.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل الجليل، الرشيد بين المحصِّلين، وهو خير نتائج عُمدَةِ المجتهدين، الشيخ مجد الدين، دام ظلُّه.

(٣) في (ت): النجيبة.

(٤) (مهره العالي) زيادة من (ت).

٣٣. صُورَةُ خَطِّ الفَاضِلِ الجَليلِ، الشَّيخِ الذَّكِيِّ، عَبدِ الحُسَينِ[١] النَّجَفِيِّ[٢].

الـمَزبُورُ اسمُهُ السَّامِي قَد ظَهَرَ عِندي أَنَّهُ عَلَّامَةٌ[٣] مِن أَهلِ الفَضِيلَةِ[٤] وَالاجتِهَاد، وَمِن أَهلِ الصَّلاحِ وَالتَّقوَى وَالسَّدَادِ، باشتِغَالي عَليه، وَمُعَاشَرَتي إِيَّاهُ. كَتَبَ الفَقِيرُ عَبدُ الحُسَينِ بنُ مَنصُورٍ النَّجَفِيّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٥]

---

(١) لم أقف له على ترجمة، وقد ذكره الشيخ الطهرانيّ بقوله: «من العلماء الذين كتبوا تصديقهم وشهادتهم باجتهاد المير عماد الدين محمّد حكيم البافقي في النجف في ١٠٧١..»، وظنّ -رحمه الله- أنَّ المترجَم هو نفسُه عبد الحسين النجفيّ تلميذ فخر الدين الطريحيّ، الذي قابل نسخة من أُصول الكافي وصحَّحها في سنة ١٠٨٦هـ واللهُ العالِم.
يُنظَر طبقات أعلام الشيعة: ٣١٤/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل الفهيم، المنظور لذوي الأنظار في الغيب والحضور، الشيخ عبد الحسين ابن شيخ منصور، دام ظلُّه.

(٣) ليس في (ت): علاّمة.

(٤) في (ت): الفضيلة الفُضلى.

(٥) (مهره العالي) زيادة من (ت).

٣٤. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّدِ الفَاضِلِ الجَلِيلِ النَّبِيلِ، السَّيِّدِ إِسْماعِيل[١] الشّولسْتَانيّ[٢].

لَا شَكَّ وَلَا شُبهَةَ في أَنَّ العَلَّامَةَ الكَامِلَ الفَاضِلَ، المُشَارَ إِلَيهِ، مُوَحِّدٌ مُتَّقٍ مُرتَاضٌ، مَاهِرٌ في أَكثَرِ العُلُومِ، خُصُوصًا في الإِلهِيِّ وَالطَّبِيعِيِّ وَالرِّيَاضِيِّ بِأَقسَامِهِ، وَجَمِيعِ مَا تَتَوَقَّفُ هذِهِ العُلُومُ عَلَيهِ. كَتَبَهُ العَبدُ إِسْماعِيل الحُسَينِيّ الشّولسْتَانيّ[٣].

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٤]

---

(١) هو السيِّد إسماعيل الحسينيّ الشولستانيّ النجفيّ، ذَكَرَه الشيخُ الطهرانيّ في جُملَة العلماء الذين صدَّقوا باجتهاد البافقيّ، وذَكَرَ أنَّ السيِّد أبا الحسن بن محمَّد باقر الحسنيّ الحسينيّ (ق١٢) ممّن تتلمَذ عليه، إذ كتب بخطِّه في منتصف ذي الحجَّة سنة ١١٠٦هـ كتابَ (إثبات الواجب) للسيِّد نظام الدين أحمد بن إبراهيم الحسينيّ الدشتكيّ (ت١٠١٥هـ)، وذَكَرَ أنَّه قرأهُ على الشولستانيّ في عنفوان الشباب.
يُنظَر: الذريعة: ١٠٣/١، وطبقات أعلام الشيعة: ٤٧/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد الحكيم، الفاضل الجليل، السيِّد إسماعيل، دام ظلُّه الظليل.

(٣) (الشولستانيّ) زيادة من (ت).

(٤) (مهره العالي) زيادة من (ت).

٣٥. صُورَةُ خَطِّ الشَّيخِ الفَاضِلِ، النَّاظِرِ في خَيرِ المَنَاظِرِ الشَّيخِ نَاصِر[١][٢].

عَاشَرْتُ الأُستَاذَ القَيّاضَ الأَنجَبَ، الأَعلَمَ الأَعمَلَ، الأَفضَلَ الأَعقَلَ العَلّامَةَ[٣]، مُدَّةَ اثنَتي عَشَرَةَ سَنَةً تَقرِيبًا، مُعَاشَرَةً تَامَّةً، نَاكِبًا[٤] أعمالَهَ في أحوَالِهِ، مُجرِبًا أَفعَالَهُ في أَقوالِهِ، أَدامَ اللهُ تَعَالى فَضلَ خَيرِ وُجُودِهِ وَكَمالِهِ، وَفَيضَ حُسْنِ جُودِهِ وَإِقبَالِهِ، بِحَقِّ مُحَمَّدٍ المُصطَفَى وَآلِهِ، وَشَاهَدتُهُ في جَمِيعِ الأَوْقَاتِ وَالأَحْوَالِ مَحْضَ الخَيرِ وَالحَقِّ في الأَفعَالِ، وَصِرفَ نَفسِ الأَمْرِ[٥] وَالصِّدقِ في الأَقوَالِ، وَعَلِمتُ عِلمًا[٦] يَقِينًا -على قَدرِ قُوَّةِ الحَالِ- أَنَّهُ في كُلِّ عِلمٍ مِنَ العُلُومِ المُتَعَارَفَةِ وَحِيدُ زَمَانِهِ، وَفي كُلِّ[٧] كَمالٍ مِنَ الكَمالاتِ الإِنسَانِيَّةِ فَرِيدُ أَوَانِهِ، وَرَأَيتُ كُلَّ عَاقِلٍ عَارِفٍ بِحَالِهِ[٨]، اطَّلَعَ على خُصُوصِيَّاتِ أَحوَالِهِ، حَكَمَ بِأَنَّهُ مَجمَعٌ لِكَمالاتِ[٩] الأَكمَلِينَ، وَمَنبَعٌ لِحَيثِيّاتِ الأَعقَلِينَ، حَيثُ مَا رَأَى أَحَدٌ

---

(١) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل، الكيِّس الناظر، الشيخ ناصر، دام ظلُّه الظاهر.

(٢) لَم أقف له على ترجمة، وقد ذَكَرَه الشيخ الطهرانيُّ بما لا مزيد على ذِكر اسمِه، وأنَّه ممَّن شهدوا للبافقيّ. ينظر طبقات أعلام الشيعة: ٦٠٧/٨.

وأغلبُ الظنّ أن يكون (الشيخ ناصر) المذكور هو نفسه (ناصر بن الحسين الخطيب النجفيّ) الذي ترجم له الشيخ الطهرانيُّ في طبقاته، فهو في طبقة الأعلام المؤيِّدين الواردة أسماؤهم في هذه التوثيقات، واللهُ العالِم. يُنظر: طبقات أعلام الشيعة: ٨/ ٢٠٨.

(٣) ليس في (ت): العلاّمة.

(٤) نَكَبَ: بمعنى كَبَّ، وفي الحديث (نَكَبَ كِنَانَتَه فعَجَمَ عيدَانَها) أي كَبَبتُها، يُنظر لسان العرب: ٧٧٠/١ (مادّة نَكَبَ).

(٥) أي: الحقيقة بما هي هي.

(٦) (عِلمًا): زيادة من (ت).

(٧) ليس في (ت): كلّ.

(٨) (بحاله) زيادة من (ت).

(٩) في (ش): الكمالات، وما أثبتُّه عن (ت).

أَحَـدًا[١] بهـذِهِ الجَمعِيَّـةِ وَالكَمِّيَّـةِ فـي الفَضـلِ وَالكَمـالِ، وَمَـا سَـمِعَ أَحَـدٌ مِـن أَحَـدٍ بهـذِهِ الخُصُوصِيَّـةِ وَالكَيفِيَّـةِ فـي الخَيـرِ وَالخِصَـالِ، فَاعتَقَـدتُ أَنَّـهُ مِـن أَولِيَـاءِ اللـه فـي مَوقِـفِ الارتِضَـاءِ، مَؤَيَّـدٌ مِـن عِنـدِ اللـه فـي مَعـرَجِ الارتِقَـاءِ، وَانتِخَابٌ مِـن عَطَاءِ اللـه علـى سَـرِيرِ الرّضَـاءِ، وانتجـابٌ[٢] مِـن غَنَـاءِ اللـه فـي تَـاجِ الاعتِـلاَءِ، ذلـكَ فَضْلُ اللـه يُؤتِيـهِ مَـنْ يَشَـاءُ. نَمَّقَـهُ العَبـدُ نَاصِـرُ بـنُ حُسَـينٍ الكَاظِمِـيُّ الكَربَلاِئـيُّ مَولِـدًا وَمَسـكَنًا[٣].

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٤]

(١) ليس في (ت): أحدًا. ولا يبدو أنَّ ناسخَ (ت) كتب (رأى) بصيغة ما لم يُسَمَّ فاعِلُه، ليكون (أحد) نائبًا عن الفاعل؛ لأنَّه رَسَمَ (رأى) بنحوِ ما كتبتُها هنا، وأعربَ (أحدًا) بالنصب على المفعوليّة، وكذا بقرينة ما سيأتي مِن قولِه (وما سَمِعَ أحدٌ مِن أحدٍ..)، وعليه يكون (أحدٌ) الفاعلُ قد سقطَ مِن قلمِه. فتنبَّه.

(٢) في (ش): وانتخاب.

(٣) في (ت): الكاظميّ أصلاً، الكربلائيّ موطنًا، النجفيّ مسكنًا.

(٤) (مهره العالي) زيادة من (ت).

٣٦. صُورَةُ خَطِّ الرَّجُلِ الفَاضِلِ الذَّكِيّ، مُلّا حَسَن الدّيار بَكريّ[١][٢].

وَلَـمَّا وَصَلَـتْ أَخبَـارُ هـذا الرَّجُـلِ الـمَوصُوفِ بهـذهِ الصِّفـاتِ[٣] الجَمِيلَةِ إِلـى بِلادِنَا، وَكَانَ عُلَمـاءُ عَصـرِنَا مُتَعَجِّبِيـن مِـن[٤] جَمعِيَّـةِ هـذهِ الكَمـالاَتِ فـي شَـخصٍ وَاحِـدٍ، إِذ لَم يَسـمَعُوا إِلـى الآن أَنْ يَجتَمِـعَ أَمثَالُ هذِهِ الأَوصَافِ على حَدِّ الكَمـالِ في أَحَدٍ مِنَ الحُكَماءِ الـمُتَقَدِّمِينَ وَغَيـرِهِم مِن أَهلِ كَمالِ الحَالِ، أَرَدْتُ[٥] أَن أُشَـاهِدَ وَأَتَيَقَّنَ على قَدرِ القُدرَةِ هـذا الأَمـرَ الغَرِيـبَ، وَالفَضـلَ العَجِيبَ، فَلَقِيتُهُ وَسَـأَلتُهُ[٦] عـن التَّحقِيقَاتِ، فَـإِذا[٧] وَجَدتُهُ بَحـرًا مَوَّاجًـا، مُحِيطًـا بَلَآلِـئ جَمِيعِ العُلُـومِ، كَما هو حَقُّهُ علـى الوَجهِ[٨] الخَـاصِّ، وَمُتَّصِفًا بالصِّفَـاتِ الحَمِيـدَةِ، وَالأَخلَاقِ الـمَرْضِيَّةِ، الـمُختَصَّةِ بِخَاصِّ الخَوَاصِّ، فَاختَـرتُ التَّتَلمُذَ[٩] عِنـدَهُ، وَصِـرتُ مُشـتَغِلًا بِتَحصِيلِ الكَمالَاتِ الغَـرِيبَةِ النَّجِيبَـةِ الوَحِيدَةِ الـمُختَصَّةِ بِهِ في أَحسَـنِ الحَـالَاتِ، ذلـكَ فَضـلُ اللـه يُؤتِيـهِ مَـن يَشَـاءُ، زَادَ اللـهُ فَضَائِلَـهُ وَكَمالَاتِـهِ، وَوَفَّقَنَـا لِلاستِفَاضَةِ[١٠] مِن فيُوضَاتِ إِفَادَاتِهِ، بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَأَصحَابِهِ وَذُرِّيَّاتِهِ. كَتَبَهُ الفَقِيـرُ الحَقِيـرُ حَسَـنُ بنُ شَـرِيف[١١] الدّيار بَكرِيّ.

مَوضِعُ مهرِهِ[١٢] [العَالي]

---

(١) في (ت): صورة خطِّ الفاضل الفهيم الذكيّ، مُلاّ حسن الديار بكريّ، دام ظلُّه السَّنِيّ.

(٢) لَم أقِف له على ترجمة، وظنَّ الشيخُ الطهرانيُّ أنَّه من أبناء العامَّة، فلاحظ. يُنظَر طبقات أعلام الشيعة: ١٨٩/٨.

(٣) في (ت): الأوصاف.

(٤) في (ش) و(ت): (عن)، والصواب ما أثبتُّه.

(٥) جواب لـ(لَـمَّا).

(٦) في (ت): وسألتُ منه.

(٧) في (ت): فإذن.

(٨) في (ش): وجه، وما أثبتُّه عن (ت).

(٩) في (ش) و(ت): التلمُّذ، والصواب ما أثبتُّه.

(١٠) في (ت): للاستفادة.

(١١) في (ت): الشريف.

(١٢) (مهره) زيادة من (ت).

٣٧. صُورَةُ خَطِّ الرَّجُلِ الفَاضِلِ الذَّكِيِّ، مُلّا مُحَمَّد جَلَبِي الاستَانبُولِيِّ[١][٢].

بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ، الحَمدُ للهِ الحَكِيمِ الخَبِيرِ، العَلِيمِ القَدِيرِ، الذي تَفَرَّدَ بِوُجُوبِ الوُجُودِ لِذَاتِهِ، وَتَخَصَّصَ بِأَسمائِهِ الحُسنَى وَصِفَاتِهِ، وَالصَّلَاةُ على مُحَمَّدٍ خَيرِ مَن نَطَقَ بالصَّوَابِ، وَأَفضَلَ مَن أُوتِيَ الحِكمَةَ وَفَصْلَ الخِطَابِ، وَعَلى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ أَجمَعِينَ، أَمّا بَعدُ، فَقَد شَرَّفَنا اللهُ تَعَالى بِخَدمَةِ مَن هُوَ أَفضَلُ أَهلِ زَمَانِنَا، وَأَعبَدُ خَوَاصِّنَا، بَل هُوَ أَعلَمُ وَأَخَصُّ بِخَوَاصِّ الخَوَاصِّ، مُزَيِّنُ العُلُومِ كُلِّهَا، مُبَيِّنُ[٣] الفُنُونِ بِأَسرِهَا، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الكَثِيرَةِ النَّفِيسَةِ العَجِيبَةِ العَلِيَّةِ، فِي جَمِيعِ العُلُومِ العَقلِيَّةِ وَالنَّقلِيَّةِ، وَهُوَ فِي الحِكمِيَّاتِ أَبٌ لأَبِي عليٍّ ابنِ سِينا[٤]، وَفِي الرِّيَاضِيَّاتِ جَدٌّ لَهُ، وَفِي المَعَانِي وَالبَيَانِ وَالبَدِيعِ مِثلُ السَّكَّاكِيِّ[٥]

---

(١) في (ت): صورة خطِّ الفاضل الفطن الذكيّ، الطاشجيّ محمَّد جلبي الاستانبوليّ.

(٢) لَم أقِف له على ترجمة، وقد ظنَّ الشيخُ الطهرانيُّ أنَّه من أبناء العامَّة، فلاحظ. يُنظَر طبقات أعلام الشيعة: ١٨٩/٨.

(٣) في (ت): مؤيِّد.

(٤) هو الشيخ أبو عليّ الحسين بن عبد الله بن الحسين (أو الحسن) بن عليّ بن سينا، المعروف بـ(الشيخ الرئيس)، فيلسوفٌ رياضيٌّ طبيب، وهو أشهر مِن أن يُعرَّف، اشتغل بالعلوم صغيرًا، ولَـمَّا بَلَغَ عشر سنين من عُمُره كان قد أتقن علوم القرآن الكريم والأدب، وحفظ أشياء من أصول الدين، وحساب الهندسة والجبر. ثمَّ قرأ علم المنطق وإقليدس والمجسطي، واشتغل بعد ذلك بتحصيل العلوم كالطبيعيّ والإلهيّ، ورغب في علم الطبِّ فأتقنه وعالج تأدُّبًا لا تكسُّبًا، حتّى فاقَ فيه الأوائل والأواخر، وأصبح فيه عديمَ القرين وله مِن العُمُر آنذاك ستَّ عشرة سنة. وفي مدَّة اشتغاله لم ينم ليلةً واحدة بكمالها، بل كان يضعُ السراجَ بين يديه ويشتغل بالقراءة والكتابة. قرأ الطبَّ على الحسن القمريّ الطبيب (توفِّيَ قبل ٤٢٨هـ)، وتتلمذَ عليه جُملة من الأعلام، منهم: عبد الواحد الجوزجانيّ (ق٥)، والحسين ابن زيلة (ت٤٤٠هـ)، وبهمنيار (ت ٤٥٨هـ) صاحب كتاب (التحصيل) في المنطق. و له تصانيفُ كثيرة، منها: القانون في الطب، والشفاء، والنجاة في المنطق والإلهيات، وغيرها. تُوُفِّيَ سنة ٤٢٨هـ
يُنظَر: الوافي بالوفيات: ٢٤٢/١٢، وأعيان الشيعة: ٦٩/٦، ومعجم المؤلِّفين: ٨١/٣، ٢٩٩، و١٣/٤، ٢٠، و٢٠٧/٦، ومعجم المطبوعات العربيَّة: ١٢٧/١.

(٥) هو سراج الدين، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمَّد بن عليّ السكّاكيّ، الخوارزميّ،

بِلَا اشتِبَاهٍ، وَمَعَ هذا الفَضلِ لَهُ خَطٌّ حَسَنٌ مِن جَميعِ الخُطُوطِ مِثلُ يَاقُوت[1]، وَلَهُ خَطٌّ تَعلِيقٍ مِثلُ خَطِّ مير عِماد[2].

وَذلكَ الفَاضِلُ قَد صَرَفَ جَميعَ عُمُرِهِ الشَّرِيفِ[3] -مِن سِنِّ الشَّبَابِ إلى

إمامٌ عالِمٌ في النحو والتصريف، والمعاني والبيان، والعَروض والشعر، وله نَصيبٌ وافرٌ في عِلم الكَلام، وسائر الفنون. قرأ عليه مختار بن محمود الزهديّ (ت٦٥٨هـ) عِلمَ الكلام. له مصنَّفات، أشهرها: مفتاح العلوم، ورسالة في عِلم المناظرة. وُلِد سنة ٥٥٥هـ، وتُوُفِّيَ بخوارزم في أوائل رجب سنة ٦٢٦هـ.

يُنظَر: تاريخ الإسلام: ٢٧٣/٤٥، و٣٧١/٤٨، وروضات الجنّات: ٢٢٠/٨، ومعجم المؤلِّفين: ٢٨٢/١٣، والأعلام: ٢٢٢/٨.

(١) هو جمال الدين ياقوت بن عبد الله الروميّ المستعصِميّ، مِن مَوَالي المستعصِم بالله العبّاسيّ (ت٦٥٦هـ)، مِن أهل بغداد، كان عارفًا بعلوم العربيّة، كاتبًا، أديبًا ناثرًا، ولَه شِعر رقيق، اشتهر بحُسن الخطِّ. نشأ بدار الخلافة، وأحبَّ الكتابةَ والأدبَ، فَلَمّا أُخِذَت بغدادُ سَلِمَ، وَحَصَّلَ خُطُوطًا منسوبةً إلى ابنِ البوَّابِ الكاتب (ت٤١٣هـ) وغيرِه، وكان يعرفُها بخزانة كُتُبِ الخلفاء، فَجَوَّدَ عليها، وَعُنِيَ بذلك عِنايةً لا مزيدَ عليها، وَقَوِيَت يدُهُ، وَرَكِبَت أسلوبًا غريبًا في غاية القوّة، وصار إمامًا بالخطِّ يُقتَدى به.

تعلَّمَ الخطَّ على صفيِّ الدين عبد المؤمن الأرمويّ (ت٦٩٣هـ). وأخذَ عنه (الخطَّ) الكثيرُ مِن أبناء الأكابر ببغداد. وروى عنه آخرون. كتبَ بخطِّه كُتُبًا عديدة ومصاحفَ كثيرة. وصنَّفَ كُتُبًا، منها: أخبار وأشعار، وأسرار الحكماء، ورسالة في عِلم الخطِّ، ورسالة في الآداب والحِكم والأخبار. تُوُفِّيَ سنة ٦٩٨هـ

يُنظَر: الحوادث الجامعة: ٥٤١، وتاريخ الإسلام: ٣٧٣/٥٢، وفوات الوفيات: ٥٩٢/٢، والأعلام: ١٣١/٨، ومعجم المؤلِّفين: ١٨٠/١٣، وفهرس التراث: ٦٧٩/١. وقد بحثَ فيه مفضّلًا الدكتور صلاح الدين المنجِد في كتابه (ياقوت المستعصِميّ).

(٢) هو مير عماد الحسين القزوينيّ، الخطّاط المشهور، كان بارعًا في خطِّ (النستعليق) إلى حدِّ الإعجاز، حتّى قيلَ إنَّه رُكنُ هذا الخطِّ. تتلمذَ عليه: أبو تراب الإصفهانيّ الخطّاط الشاعر (ت١٠٧٢هـ)، وتقي قورجي الخطّاط الشاعر (ق١١) حفيد شاه عبّاس الأوّل (ت١٠٣٨هـ). له ابنٌ اسمُه إبراهيم أيضًا كان خطّاطًا ماهرًا، وكذا ابنتُه (گوهرشاد) وجملة من أحفاده وأقاربه.

خطَّ بيدِه كثيرًا مِن الكتب والرسائل، منها مختصر بالفارسيّة لكتاب (بحر المناقب في فضل عليّ بن أبي طالب)، نَسخَه سنة ٩٨٤هـ له ديوان شعر. قُتِلَ في سَلخ رجب سنة ١٠٢٤هـ

يُنظَر: أعيان الشيعة: ١٥١/٨، الذريعة: ٩ق١٦٩/١ رقم ١٠٦٦، و٩ق٧٦٧/٣ رقم ٥١٨٦.

(٣) ليس في (ت): الشريف.

الآن[١]- إلـى الكَمـالاَتِ العِلميَّـةِ وَالعَمَليَّـةِ؛ لَأنَّـهُ يَقُـومُ مِـن أَوَّلِ اللَّيـلِ إلـى آخِـرِ النَّهَارِ، وَيُطَالِـعُ الكُتُـبَ وَيُـدَرِّسُ مِـن أَيِّ فَـنٍّ كَانَ، وَمَـعَ هَـذا لَـهُ أَوصَـافٌ حَسَـنَةٌ خَارِجَـةٌ عَـن طَـوقِ القُـدرَةِ البَشَـرِيَّةِ، وَمِـن تَصَانِيفِهِ الـمُدَوَّنَةِ كَثِيـرٌ[٢] ممّا يُحصَـى عِندَنـا، وَنَحـنُ لَا نَقـدِرُ علـى شُـكرِ هـذهِ النِّعَـمِ الجَلِيَّـةِ الجَليلَـةِ، أَعنـي بهـا الخِدمَـةَ عِنـدَ سُـلطَانِ الحُكَمـاءِ مِيـرزا عمـادِ الدّيـنِ العَلَّامَـةِ[٣] مُحَمَّـد حَكِيـم أبـي الخَيـرِ بـنِ عَبـدِ اللـه البَافِقِـيِّ، الفَاضِـلِ العَالِـمِ العَامِـلِ الكَامِـلِ[٤] التَّقِـيِّ النَّقِـيِّ، سَـلَّمَهُ اللـهُ تَعَالـى، وَأَطَـالَ عُمُـرَهُ مَـادَامَ يَـدُورُ الأَفـلَاكُ، وَيَتَعَاقَـبُ الأَزمِنَـةُ وَالأَوقَـاتُ، آمِيـنَ يَـا مُجِيـبَ السّـائِلِينَ، بِحُرمَـةِ مُحَمَّـدٍ وَآلِـهِ الأَبـرَارِ.

نَمَّقَهُ الفَقِيرُ مُحَمَّدٌ الاستَانبُولِيّ، الشّهِيـرُ بِطَاشجِي زَادَه.

مَوضِعُ سِجِلِّهِ العَالي[٥]

(١) في (ت): إلى هذا الآن.

(٢) في (ت): كثيرة.

(٣) ليس في (ت): العلاَّمة.

(٤) (الكامل) زيادة من (ت).

(٥) (سجلّه العالي) زيادة من (ت).

قائمة المصادر

الكتب

١. الإجازة الكبيرة: السيّد عبد الله الموسويّ الجزائريّ التستريّ (ق١٢)، تحقيق: محمّد السماميّ الحائريّ، مكتبة آية الله المرعشيّ العامّة، قم المقدّسة، ط١، ١٤٠٩هـ.

٢. أسرار العربيّة: أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، دار الأرقم، ط١، ١٩٩٩م.

٣. اشتقاق أسماء الله: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين المبارك، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٤. الأعلام: خير الدين الزِّرِكْليّ (ت١٣٩٦هـ)، دار العِلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٠م.

٥. أعيان الشيعة: السيّد محسن الأمين العامليّ (ت١٣٧١هـ)، تحقيق: سيّد حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط٥، ١٩٨٣م.

٦. أمل الآمل: محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ (ت١١٠٤هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، دار الكتاب الإسلاميّ، قُم المقدّسة، ١٣٦٢ش.

٧. بحار الأنوار: العلّامة محمّد باقر المجلسيّ (ت١١١٠هـ)، مؤسّسة الوفاء، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٨. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمريّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٩. تراجم الرجال: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، مكتبة آية الله المرعشيّ العامّة، قمّ المقدّسة، ط١، ١٤١٤هـ.

١٠. تعليقة أمل الآمل: ميرزا عبد الله بن عيسى الأفنديّ الإصفهانيّ (حيًّا سنة ١١٣١هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، مكتبة آية الله المرعشيّ العامّة، قمّ المقدّسة، ط١، سنة ١٤١٠هـ.

١١. تكملة أمل الآمل: السيّد حسن بن هادي الموسويّ الصدر، (ت١٣٥٤هـ)، تحقيق: د. حسين عليّ محفوظ، وآخرون، دار المؤرِّخ العربيّ، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

١٢. تلامذة المجلسيّ: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، مكتبة آية الله المرعشيّ العامّة، قمّ المقدّسة، ط١، ١٤١٠هـ.

١٣. جامع الرواة: محمّد بن عليّ الغرويّ الحائريّ الأردبيليّ (ت١١١١هـ)، مكتبة آية الله المرعشيّ العامّة، قمّ المقدّسة، ١٤٠٣هـ.

١٤. حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك: أبو العرفان محمّد بن عليّ الصبّان الشافعيّ (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

١٥. خاتمة مستدرك الوسائل: الميرزا الشيخ حسين النوريّ الطبرسـيّ (ت١٣٢٠هـ)، تحقيق ونشـر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

١٦. ديوان السيّد صادق الفحّام الأعرجيّ (ت١٢٠٥هـ): تحقيق الدكتور مُضَـر سليمان الحِلِّيّ، (د.ط)، ٢٠١٣م.

١٧. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرك الطهرانيّ (ت١٣٨٩هـ)، دار الأضواء، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

١٨. روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات: ميرزا محمّد باقر الموسويّ الخوانساريّ (ت١٣١٣هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.

١٩. رياض العلماء وحياض الفضلاء: ميرزا عبد الله بن عيسى الأفنديّ الإصفهانيّ (حيًّا سنة ١١٣١هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، مؤسّسة التاريخ العربيّ، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.

٢٠. سلافة العصـر في محاسن الشعراء بكلّ مصـر: السيّد عليّ بن أحمد الحسينيّ الحسنيّ ابن معصوم المدنيّ (ت١١٢٠هـ)، المكتبة المرتضويّة لإحياء الآثار الجعفريّة، قمّ المقدّسة، ط٢، ١٣٨٣ش.

٢١. الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة: أبو نصـر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد غفور عطّار، دار العِلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

٢٢. طبقات أعلام الشيعة: آقا بزرك الطهرانيّ (ت١٣٨٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.

٢٣. فهرس التراث: السيّد محمّد حسين الحسينيّ الجلاليّ، تحقيق: محمّد جواد الحسينيّ الجلاليّ، دليل ما، قم المقدّسة، ط١، ١٤٢٢هـ

٢٤. فهرست نسخه هاى خطى كتابخانه عمومى آية الله النجفيّ المرعشـيّ: إعداد: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، إشراف: السيّد محمود المرعشـيّ، مكتبة آية الله المرعشـيّ العامّة، قمّ المقدّسة، ط٢، (د.ت).

٢٥. فوات الوفيات: محمَّد بن شاكر الكتبيّ (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، نشـر: دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٣م.

٢٦. كتاب الحوادث: لمؤلِّفٍ من القرن الثامن الهجريّ، وهو الكتاب المُسمّى وَهمًا بـ(الحوادث الجامعة والتجاوب النافعة) المنسوب لابن الفوطيّ (ت٧٢٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشّار عوّاد معروف والدكتور عماد عبد السلام رؤوف، نشـر انتشارات رشيد، قم المشـرَّفة، ط١، ١٤٢٦هـ

٢٧. كشف الحُجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار: السيِّد إعجاز حسين النيسابوريّ الكنتوريّ (ت١٢٨٦هـ)، مكتبة آية الله العظمى المرعشـيّ النجفيّ، قم المقدَّسة، ط٢، ١٤٠٩هـ

٢٨. الكُنى والألقاب: الشيخ عبّاس القمّيّ (ت١٣٥٩هـ)، تحقيق ونشـر: مؤسّسة النشـر الإسلاميّ، قم المقدَّسة، ط٢، ١٤٢٩هـ

٢٩. لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث: الشيخ يوسف بن أحمد البحرانيّ (ت١١٨٦هـ)،

تحقيق: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قمّ المقدّسة، ط٢، (د.ت).

٣٠. لسان العرب: جمال الدين محمّد بن مكرم ابن منظور الإفريقيّ المصريّ (ت٧١١هـ)، أدب الحوزة، قم المقدّسة، ١٤٠٦هـ

٣١. ماضي النجف وحاضرها: الشيخ جعفر باقر آل محبوبه (ت١٣٧٧هـ)، نشر: دار الأضواء، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٣٢. الممتع الكبير في التصريف: لابن عصفور الأشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، نشر: مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٣٣. مجمع الأمثال: أحمد بن محمّد الميدانيّ النيسابوريّ (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، أعادة طبعه مكتبةُ المثنّى في بغداد بالأوفسيت على الطبعة الثانية بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٥٩م.

٣٤. مجمع البيان في تفسير القرآن: الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ق٦)، حقّقَهُ وعلّقَ عليه: لجنة من العلماء والمحقّقين، تقديم: السيّد محسن الأمين العامليّ، مؤسَّسَة العلميّ للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ

٣٥. المستقصى في أمثال العرب: محمود بن عمر الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

٣٦. معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء: محمّد حرز الدين (ت١٣٦٥هـ)، علّقَ عليه: محمّد حسين حرز الدين، مكتبة آية الله المرعشيّ العامّة، قم المقدّسة، ١٤٠٥هـ

٣٧. معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام: الدكتور الشيخ محمّد هادي الأمينيّ، ط٢، ١٩٩٢م.

٣٨. معجم المؤلّفين: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، (د.ت).

٣٩. معجم المطبوعات العربيّة في إيران: عبد الجبّار الرفاعيّ، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميّ، إيران، ط١، ١٤١٤هـ

٤٠. مقابس الأنوار ونفائس الأسرار في أحكام النبيّ المختار وآله الأطهار: الشيخ أسد الله الكاظميّ (ت١٢٣٧هـ)، تصحيح: السيّد محمّد عليّ الحسينيّ اليزديّ، (د.ط)، (د.ت).

٤١. ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار: العلّامة محمّد باقر المجلسيّ (ت١١١٠هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائيّ، مكتبة آية الله المرعشيّ، قم المقدّسة، ١٤٠٦هـ

٤٢. موسوعة طبقات الفقهاء: اللّجنة العلميّة في مؤسَّسة الإمام الصادق عليه السلام، إشراف: الشيخ جعفر السبحانيّ، مؤسَّسة الإمام الصادق عليه السلام، قمّ المقدّسة، ط١، ١٤٢٩هـ

٤٣. الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفديّ (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، (د.ط)، ١٤٢٠هـ

٤٤. ياقوت المستعصميّ: الدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٨٥م.

الدوريّات

٤٥. تراث الحِلَّة: نشـرَةٌ فصليَّة محكَّمة تُعنى بالتراث الحِلِّيّ، تصدر عن العتبة العبّاسيّة المقدَّسة، قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة، مركز تراث الحِلَّة، الحِلَّة الفيحاء، السنة الأولى، العدد الرابع، ٢٠١٧م.

٤٦. مخطوطاتنا: مجلَّة فصليَّة متخصِّصة تعنى بشؤون المخطوطات والوثائق وتاريخها، تصدر عن العتبة العلويَّة المقدَّسة في النجف الأشـرَف، قسم الشؤون الفكريَّة والثقافيَّة، العدد الأوَّل، ١٤٣٥هـ

رسالة في حلّ عبارة من كتاب (قواعد الإحكام) للعلّامة الحلّيّ

تأليف: الشيخ البهائيّ محمّد بن الحسين بن عبد الصمد الهَمدانيّ العامليّ (ت١٠٣٠هـ)

A clarification of a phrase from the Al-Allama Al-Hilli's book "Qawa'id Al-Ahkam"

By: Al-Sheikh Al-Baha'i, Muhamad ibn Al-Hussein ibn Abd Al-Samad Al-Hamdani Al-Amili (d. 1030 AH)

تحقيق: السيّد حسين بن عليّ أبو الحسن

الحوزة العلميّة - النجف الأشرف

العراق

Document Examination By: Al-Sayed Hussein bin Ali Abu Al-Hassan

Islamic Seminary - Holy Najaf

Iraq

الملخّص

للطهارة من الحدث الأصغر مسائل وفروع متعدّدة، منها موارد الشكّ فيها، ولها مصاديق وفروض كثيرة، ولعلّ من أبرزها ما لو علم المكلّف المتوضّئ خمسة وضوءات للصلوات الخمس من يوم واحدٍ أنّه أخلّ بعضوٍ من طهارتين لا على التعيين، ففي هذا الفرض عدّة أقوال وآراء تناولها العلماء بالبحث والاستدلال.

وبحثنا هذا معقودٌ في تحقيق رسالة تبنّت بين طيّاتها توضيح هذه المسألة بشيء من التفصيل، وجاءت الرسالة شارحةً لعبارةٍ تعدّ من مشكلات عبارات العلّامة الحلّيّ في كتابه (قواعد الإحكام)، وهي من تأليف الشيخ البهائيّ قدس سره (ت١٠٣٠هـ).

وقد ركّز الشيخ في منهجه على بيان الألفاظ وشرحها، ومناقشة بعض الأعلام كالمحقّق الثاني والسيّد عميد الدين الأعرج.

Abstract

The topic of "minor ritual purity and impurity" (Al-Tahara min Al-Azghar & Al-Hadath Al-Azghar) has many issues and discussions researched in the jurisprudence books of our great scholars. One of the discussions is the issue of "uncertainty of impurity", which also has different scenarios. Perhaps the most prominent of those scenarios is: if a person did five ablutions (Wudu) for the five prayers (Salat) in one day [one ablution for every prayer], and was certain that they violated a condition of washing or wiping a body part of two ablutions without knowledge of which two precisely. This case the great scholars have several verdicts and opinions.

In this piece we discussed this case by examining a document - which was written by Sheikh Al-Baha'i (d. 1030 AH. - that adopted the clarification of this issue in some detail, as the document explains what is considered to be one of the most complex phrases in Al-Allam Al-Hilli's book (Qawa'id Al-Ahkam). In the document the author focuses on clarifying and explaining words, and discussing some scholars such as Al-Muhaqiq Al-Thani and Al-Sayed Amid Al-Deen Al-A'raji.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة التحقيق

تمهيد:

الحمد لله العزيز الكريم جاعل الدين القويم لِمن أراد خيرَ النّعيم، والصلاة والسلام على خير الخلق وأفضل الحجج محمّد وآله الطيبين الطاهرين.

أمّا بعد، فإنّ الفرقة الناجية قد تمتّعت بعناية ربّانية لا ينكرها إلّا جاحد أو متعصّب أو جاهل، فمن تأمّل العصور ونظر إلى ما بعد غيبة الإمام المنتظر عجل الله فرجه لَمَا تردّد في الإقرار بوجود يدٍ غيبيّة ترعى علماء الطائفة، وتُسدّد خطاهم، حتّى صار يبرز منهم الفقيه بعد الفقيه، والمحقّق بعد المحقّق، وكان في كلّ زمانٍ ومكانٍ لعظيمِ الحوادث مَن يناسبها منهم، والسابق يبذل قصارى جهده لجمع ما يجده مِن التراث، ولِوضع لَمَساته الكريمة عليه، ثمّ يُسلّمه إلى اللّاحق منهم حتى تطوّرت الأمور علميًّا، وفي كلّ مجال وصولًا إلى يومنا هذا، لذا نجد في كلّ عَقْدٍ من الأزمان أقلامًا وأفواهًا قد قدّمت ما يُبهر برغم كلّ ما كان يحيطهم من تضييق وخناق، شأنُهُم يقرُب شأنَهم صلوات الله عليهم في الإيمانيّات كتبوا، وسبقوا، وناظروا، وبَهتوا. وفي الفقه، والأصول، والتفسير، والنحو، والفلسفة، وغيرها قدّموا وما قصّروا، بل تفوّقوا وما تقاعسوا.

صحيح أنّ سيرة العقلاء ومقتضى العلوم أن تتحلّى بالتطوّر؛ لتراكم ما لحق على ما سبق، هذا بِضميمة تقدّم شؤون الحياة على كلّ الصُّعُد، إلّا أنّ اللافت عند علماء الإماميّة أنّ أمورهم وتطوراتهم كانت مُنظّمة، مرتّبة، تتحلّى الأخلاق والآداب فتعلو مباركةً أمام الأعين المُنصِفة؛ ففي كلّ حُقبةٍ كان يسمو فقيه مجدّد بأفكار مبتكرة، ولمسات مسدّدة تسير عليها العقول إلى أن يسمو آخر لا يتخلّى عمّا سبق؛ بل يُبقي طرَفًا منه عليه والطرف الآخر إلى الأمام، السابقون مثلًا قد جادت يمينهم

بالكلمات والتدقيقات؛ ما جعلت اللاحقين يتّخذون منها العبارات والمتون لحلّها وتحليلها وتطويرها؛ ربطًا بين ما كان لعصر النصّ أقرب، وهكذا الأقرب فالأقرب - ربطا بينه وبين العصور اللاحقة - لعلّهم يُصيبون بذلك مرادات السماء، والله من وراء قصودهم.

ننظر العلماء من الغيبة الصغرى حتى علماء الغيبة الكبرى كالمفيد ابن المعلّم إلى الشريف المرتضى إلى الطوسيّ إلى المحقّق إلى العلّامة إلى ابنه إلى الشهيد بعد الشهيد إلى الكركيّ إلى السيّد محمّد العامليّ إلى البحرانيّ إلى النجفيّ إلى الأنصاريّ إلى الهمدانيّ إلى النائينيّ ووصولًا إلى السيّد الخوئيّ أستاذ الفقهاء المعاصرين رضوان الله تعالى عليهم، كلّ هؤلاء محطات مهمّة ينعم بها الفقه الجعفريّ.

كان السابقون - كما أشرنا - قد دقّقوا وقدّموا المائدة الفكريّة والسلوكيّة للّاحقين حتّى ما تزال أسماؤهم وألقابهم تعيش بين أكناف العلماء إلى عصرنا الحاضر، بل تبقى ولا تزول برعاية إمام الزمان عجل الله فرجه، ومِن هؤلاء العلّامة الحلّيّ قدّس الله روحه الطاهرة (ت ٧٢٦ هـ)- هو العلّامة بِحقّ- له في العلوم على أصنافها باعُ المدقّق، وهذه آثاره المتنوعة تُمثّل محورًا لا يتخلّى عنه العلماء، بل يسهرون عليها الليالي يتفكّرون فيها ويتدبّرون.

وهذا عالم من علماء الجعفريّة، ونادرة من نوادر العقول البشريّة، فحلٌّ مِن فحول (عامِل)؛ أعني به الشيخ البهائيّ قدّس الله روحه الطيّبة، هو مِن أعلام القرنين العاشر والحادي عشر، صاحب المؤلَّفات الدقيقة في شتّى العلوم الحكمية، قد سار على درب مَن سبق، فانتخب - على سبيل المثال - عبارةً مِن عبارات قواعد العلّامة رحمه الله؛ ما أعيت الفحولَ الأعلام، فسعى لِحلّها بعد سعيِ السابقين لِفكّها.

وهكذا هي سيرة الإماميّة في العلم والعمل. ومِن هنا لا يُنكر أحدٌ ما تتمتّع به الخزينة العلميّة الجعفريّة مِن مخطوطات متنوّعة لا يسع الزمان لإخراجها، لا نبالغ وإنّما نَصِف الحال والجمال في مكتبات علمائنا الأعلام.

وممّا تقدّم نعلم أهمّية بذل الوسع من أجل تحرير هذه المخطوطات من كتمان المكتبات؛ فهي أوّلاً عزٌّ وتراث وهويّة، والعاقلُ يدري ما التراث، وثانيًا هي إحياء لِكرامٍ بذلوا وساهموا في إحياء الشريعة، ومنهم المسجون بل الشهيد المقتول، وثالثًا هي أفكار تُنير دربَ الفكر والعِلم، فهي نبْعٌ يرتوي منه أهلُ التحقيق، ورابعًا هي قنطرة رابطة بين ما تقدّم مِن الأفكار وما يستجدّ منها، وفي ذلك الكفاية عند أولي النّهى.

ومِن هذا المنطلق سعَيْنا -بِتوفيق الله ومنِّه- لإخراج رسالة من الرسائل الفقهيّة الدقيقة، وهي في حَلِّ عبارةٍ من عبارات قواعد الإحكام للعلّامة الحلّيّ رحمه الله، ومصنّفها المتبحّر الشيخ محمّد بن الحسين بهاء الدين العامليّ قدّس الله روحه الطاهرة.[1]

(١) ومِن سعيد الحظّ اجتماع فحلَين مُتبحّرَين وقُدوَتَين عظيمَتَين على مائدة واحدة!

ترجمة مختصرة عن حياة المصنّف البهائيّ قدس سره:

اسمه ونسبه ولقبه:

هو الشيخ الجليل محمّد بن حسين بن عبد الصمد بن محمّد بن عليّ الحارثيّ الهمْدانيّ[١] العامليّ الجُبَعيّ[٢].

والدُه الشيخ عزّالدين الحسين بن عبد الصمد (ت ٩٨٣ هـ) المعروف، وهو مِن فضلاء تلامذة الشهيد الثاني رحمه الله (ت ٩٦٥ هـ)، ومِن مؤلّفاته كتاب الأربعين حديثًا.[٣]

نشأته العلميّة ورحلاته وما قيل في حقّه:

في المقام إن أردنا الإلمام قد يطول الكلام، إلّا أنّ الحال يفرض علينا الإجمال، فنقول: وُلِد الشيخ البهائيّ قدس سره في بعلبك شمال لبنان سنة [٤]٩٥٠ هـ أو ٩٥١ هـ أو

---

(١) نسبة إلى الحارث بن عبدالله الأعور الهمْدانيّ رضي الله عنه من خواصّ أمير المؤمنين عليه السلام. والهمْدانيّ نسبة إلى همْدان: قبيلة من اليمن. (ينظر الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة: ٩٧/١).

(٢) نسبة إلى جُبَع (أو جباع)؛ وهي قرية معروفة في جبل عامل -في جنوب لبنان- وفيها مدفن العالِمَين صاحبَي المدارك والمعالم رضي الله عنهما (ينظر معجم قرى جبل عامل: الشيخ سليمان ظاهر: ١/ ١٦٨)

(٣) ينظر أمل الآمل: ٧٤/١.

(٤) ذَكَر ولادتَه قدس سره سنة ٩٥٣هـ غيرُ واحد: منهم الآقا بزرك في (مصفّى المقال: ٤٠٤)، والمامقانيّ في (التنقيح: ١٠٧/٣)، والحرّ العامليّ في (الأمل: ١٥٧/١)، والميرزا آفندي الأصبهانيّ في (رياض العلماء: ١١٠/٢) عند ترجمة الشيخ عزّ الدين الحسين والد البهائيّ؛ حيث نقل أنّه رأى بخطّ يد الوالد بعض التواريخ منها: «ولدت المولودة الميمونة بنتي ... وأخوها أبو الفضائل محمّد بهاء الدين أصلحه الله وأرشده عند غروب الشمس يوم الأربعاء سابع عشرين ذي الحجّة [يعني ١٧ منه]* سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة..»، وهذا مختار السيّد عليّ المدنيّ في (سلافة العصر: ٢٩٠)، وكذلك اختيارالشيخ البحرانيّ في (اللؤلؤة: ٢٠) إلّا أنّه ذكر الولادة في غروب الخميس لثلاث عشرة بقين من محرّم، وعلى ذلك اعتمد الأمينيّ في (الغدير: ٣٧١/١١) .
نعم نجد الآقا بزرك في (الذريعة: ٣/١٠) نفسَه ينقل ولادة البهائيّ في سنة ٩٥٠هـ. وكذلك نجد الميرزا الأفندي نفسَه في (رياضه: ٩٧/٥) عند ترجمة البهائيّ يقول: «رأيت بخطّ بعض الأفاضل

٩٥٣هـ، ثمّ انتقل مع أبيه رحمه الله إلى بلاد العجم، وكان السلطان آنذاك شاه طهماسب (ت ٩٨٤ هـ) . هناك بدأ تلقّي العلوم على يد والده وغيرِه من الأعلام، حتّى ذاع صيته وعيّنه الشاه عباس -سلطان ذلك الوقت- شيخَ الإسلام في إصفهان[1]، وكان بعدُ لم يتجاوز الأربعين[2]. وبعد مدّةٍ وجيزة طلب الإقالة من المنصب والرّئاسة، وشمّر عن ساعديه يريد رُقيًّا فوق رقيّه، وتوجّه أوّلاً إلى زيارة بيت الله في مكّة المكرّمة، ثمّ يمّم ناحية المدينة المنوّرة؛ ليتشرّف بزيارة النبيّ الأعظم ومَنْ فيها مِن أهل بيت الوحي صلوات الله عليهم، ثمّ أكمل المسير إلى حيث المراقد المشرّفة والبركات المُوفّرة؛ أعني، والكاظميّة، والنّجف، وكربلاء، وسامرّاء، على ساكنيها آلاف التحايا والسلام.

ثمّ دخل مصر مستخفيًا، وهناك كان لقاؤه بمحمّد بن محمّد بن أبي الحسن عليّ البكريّ الشافعيّ الذي صار مِن مشايخه، وبعدها استمرّ في رحلته ونزل فلسطين حيث حَطّ بجوار المسجد الأقصى، وهناك بعد أن وجد رضيّ الدين يوسف بن أبي اللطف المقدسيّ الحنفيّ فيه قدس سره سيماء الصلاح وهيبة الأعاظم، فطلب منه قدس سره أن يقرأ عليه في بعض العلوم، وكان ذلك باشتراط الكتمان مِنه قدس سره، فقرأ عليه مجموعة مطالب في الهيأة والهندسة.

وبعدها توجّه إلى دمشق، ثمّ دَخل حلب مُستخفيًا في زمن السلطان مراد بن

نقلًا عن خطّ البهائيّ أنّ مولده سنة ٩٥١...» ثمّ ختم الميرزا ترجمةَ البهائيّ قدس سره بما ذكرناه أخيرًا ولم يُعقّب.

وأمّا المجلسيّ الأوّل -وهو مِن تلامذة البهائيّ قدس سره- فينقل في (روضة المتّقين: ٦١٥/٢٠) عن المُترجَم له نفسَه ما ظاهرُه كون ولادته سنة ٩٥٠ هـ أو ٩٥١هـ، ويأتي النقل عند الحديث عن وفاة البهائيّ قدس سره.

ومِن هذا كلّه -اطّلاع البهائيّ على تَوْريخ والده بِحسب النقل السابق، ونقل الثقة أنّ البهائيّ قد أرّخ ولادته في ٩٥٠هـ، وما أشرنا إليه نقلًا عن تلميذه في روضة المتّقين- يُحْتمل جدًا أن تكون ولادته في أواخر سنة ٩٥٠ هـ، والله أعلم .

(١) وذلك بعد وفاة عمّه والد زوجته؛ أعني الشيخ عليّ منشار بن هلال الكركيّ، حيث كان هو شيخ الإسلام.

(٢) وذلك بحسب التأمّل في المنقولات والقرائن.

سليم، حيث كانت اللقاءات، والمباحثات، والمناظرات التي كشفت عن رفعة الشيخ البهائيّ قدس سره[١]، والحالُ هذه عَلمَ أهلُ جبل عامل بوجود ابنِ بَلَدِهم في حلب، فَتواردوا عليه أفواجاً أفواجًا، فخاف قدس سره ظهورَ الحال فقرّر الخروج من حلب والعودة إلى نقطة الانطلاق؛ أعني بلاد العجم[٢]، فاستقرّ في إصفهان، وكان محَطّ إكرام السلطان عباس الأول الصفويّ.

كان البهائيّ قدس سره في أثناء رحلته التي قد تُقدّر بثلاثين سنةً على حدّ قول السيّد عليّ خان رحمه الله[٣] يزيد ويستزيد، ويكتب ويؤلّف، وكذلك بعدها فأفاض الله عليه بالتأليف، والتدريس، وذيوع الصّيت حتى انتهت إليه زعامة الطائفة قدّس الله روحه الطاهرة.[٤]

إنْ نظرتَ إلى جنبةٍ من سيرته ومؤلّفاته لَقُلتَ كان عالمًا متخصّصًا في الرياضيات والهيأة، وإنْ نظرت إلى جنبةٍ أخرى لَقلت كان أديبًا وشاعرًا، وإنْ نظرت إلى جنبةٍ ثالثة لَقُلت كان أصوليًّا ومِن أهل المعقول، وإنْ نظرت رابعًا لَقلت كان فقيهًا مبدِعًا، والحقُّ أنّه كان «جليل القدر، عظيم المنزلة، رفيع الشأن، كثير الحفظ، ما رأيت بكثرة علومه ووفور فضله وعلوّ مرتبته أحدًا في كلّ فنون الإسلام كَمَن كان له فنٌّ واحد»[٥]، فهو بِحقّ نادرةٌ من نوادر الزمان «عديم النظير في زمانه في الفقه، والحديث، والمعاني، والبيان، والرياضيّ، وغيرها»[٦].

وننقل وصف السيّد عليّ ابن ميرزا أحمد المدنيّ؛ إذ قال في المترجَم له قدس سره:

---

(١) نشير إلى أنّه قد نقل غيرُ واحد أنّ الشيخ البهائيّ قدس سره قد سافر وتنقّل وزار ثمّ رجع إلى بلاد العجم، وقبل وفاته كانت له رحلة أخرى لزيارة بيت الله الحرام، ومن هنا قد تتداخل بعض الحوادث، إذ إنّه قدس سره قد مرّ بحلب وغيرها من البلدات. ألمح أبو المعالي الكلباسيّ رحمه الله إلى آخر ما ذكرته في (ينظر الرسائل الرجاليّة: ٥١٣/٢).

(٢) ينظر: الرسائل الرجاليّة: الكلباسيّ: ٥١٢/٢-٥١٣، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٢٦٤/١١.

(٣) ينظر فاتحة كتاب الحدائق الندية في شرح الصمدية: علي خان المدنيّ: ٩٦/١.

(٤) ينظر موسوعة طبقات الفقهاء: ٢٦٤/١١.

(٥) نقد الرجال: التفرشيّ: ١٨٦/٤.

(٦) أمل الآمل: ١٥٥/١.

«علَم الأئمّة الأعلام، وسيّد علماء الإسلام، وبحر العلم المتلاطمة بالفضائل أمواجُه، وفحل الفضل الناتجة لديه أفراده وأزواجه، وطود المعارف الراسخ، وفضاؤها الذي لا تُحدّ له فراسخ، وجوادها الذي لا يُؤمل له لحاق، وبدرها الذي لا يعتريه محاق، الرُّحلة[1] التي ضربت إليه أكباد الإبل، والقبلة التي فُطر كلّ قلبٍ على حبّها وجُبل، فهو علّامة البشر، ومجدّد دين الأُمّة على رأس القرن الحادي عشر، إليه انتهت رئاسة المذهب والملّة، وبه قامت قواطع البرهان والأدلة، جمع فنون العِلم فانعقد عليه الإجماع، وتفرّد بصنوف الفضل فبَهر النّواظر والأسماع، فما مِن فنٍّ إلّا وله فيه القِدْح المُعلّى، والمورد العذب المُحلّى، إنْ قال لم يدع قولًا لقائل، أو طال لم يأت غيرُه بِطائل، وما مثله ومَن تقدّمه من الأفاضل والأعيان إلّا كالملّة المحمّديّة المتأخرّة عن الملل والأديان، جاءت آخرًا ففاقت مفاخرَ، وكلُّ وصفٍ قلتُ في غيره فإنّه تجربة الخاطر»[2]

بعض أساتذته ومشايخه:

بعد ما ذكرناه من رحلة الشيخ البهائيّ قدس سره في البلدان وبين الحواضر، وبعد اجتماعه مع أهل العلوم المختلفة، ورغبته في التحصيل والاغتنام، يكون مِن الطبيعيّ أن يَكثُر مشايخه وأساتذته مِمّن قرأ عليهم أو أخذ منهم، وكذلك بالنسبة إلى تلامذته قدس سره. وفي المقام نشير إلى بعضِ مَن ذُكرت أسماؤهم في السِّير والتراجم:

١. السيّد حسين ابن السيّد حسن الموسويّ المشتهر بسيّد المحقّقين، وأعلم المدقّقين، ووارث علوم الأنبياء والمرسلين.

٢. الشيخ حسين بن عبد الصمد والد المُترجَم له قدس سره المتوفّى سنة ٩٤٨هـ

٣. الشيخ عبد العالي الكركيّ المتوفّى سنة ٩٩٣ هـ، ابن المحقّق الكركيّ المتوفّى سنة ٩٤٠ هـ

٤. الشيخ المولى عبد الله اليزديّ المتوفّى سنة ٩٨١ هـ صاحب الحاشية، أخذ منه

---

(١) الرُّحلة: الوجه التي تريده (ينظر المزهر: السيوطيّ: ٢/٢٥٠)

(٢) سلافة العصر في محاسن أعيان العصر: ٢٨٩.

كما في (خلاصة الأثر) وغيرها[١].

٥. الشيخ الفاضل الفقيه محمّد بن أحمد بن نعمة الله بن خاتون العامليّ، صاحب شرحي الإرشاد والألفية، وغيرهما.

٦. الشيخ محمّد بن محمّد بن أبي اللطيف المقدسيّ الشافعيّ، يروي عنه الشيخ البهائيّ قدّس سرّه، وله منه إجازة نجدها في إجازات البحار ص ١١٠ مؤرّخة بسنة ٩٩٢هـ

٧. الشيخ الفاضل نجيب الدين عليّ بن محمّد بن مكّي العامليّ الراوي عن صاحبَي المعالم والمدارك.

بعض طلّابه وتلامذته:

١. الشيخ جعفر بن محمّد بن الحسن الخطيّ البحرانيّ المتوفّى سنة ١٠٢٨هـ

٢. الشيخ زكيّ الدين عناية الله ابن شرف الدين عليّ القمپانيّ (القهبائيّ) النجفيّ صاحب (مجمع الرجال)، توفّي بعد سنة ١٠٢٦ هـ

٣. الشيخ زين الدين بن محمّد حفيد الشهيد الثاني المتوفّى سنة ١٠٦٤هـ

٤. المولى سلطان حسين ابن المولى سلطان محمّد الأسترآباديّ مؤلّف (تحفة المؤمنين)، استُشهد سنة ١٠٧٨هـ

٥. السيد ظهير الدين إبراهيم بن قوام الدين الهمدانيّ، المتوفّى سنة ١٠٢٠ هـ وله إجازة من الشيخ البهائيّ قدّس سرّه.

٦. المولى محمّد تقيّ المجلسيّ الأول كما يتّضح من كلماته نفسها في كتابه (روضة المتّقين)[٢]، توفي سنة ١٠٧٠هـ[٣].

٧. المولى محمّد محسن المعروف بالفيض الكاشانيّ، توفي سنة ١٠٩١هـ

---

(١) ينظر: روضات الجنات:٧/٥٤-٥٥، موسوعة الغدير: ١١/٣٢٨-٣٢٩.

(٢) ينظر روضة المتقين: ٢٠/٦١٣.

(٣) ينظر موسوعة الغدير: ١١/٣٣١-٣٤٠.

مؤلّفاته:

لقد كان للشيخ البهائيّ قدس سره -ذلك العالم المتبحّر المبارك- العديد من المؤلّفات؛ من رسائل، وتعليقات، وكتب[١] في الفقه، والأصول، والتفسير، والحديث، والرياضيات، وغيرها، وقد اشتهر عددٌ منها لا سيّما في العقليّات والحسابات حتّى صارت مرجعًا لكثيرٍ مِن علماء المشرق والمغرب؛ كالرسالة الهلاليّة، وتشريح الأفلاك، والرسالة الأسطرلابيّة، وخلاصة الحساب. ونحن في هذه المقدّمة، وطلبًا للاختصار نذكر مِن مؤلّفاته الفقهية ما يتناسب مع موضوع رسالتنا، أعني خصوص علم الفقه، وهي كما يأتي:

١. الحبل المتين .

٢. الاثنا عشريّة في الطهارة، وفي الصلاة، وفي الصوم، وفي الزكاة، وفي الحج.

٣. شرح اثني عشريّة الصلاة لصاحب المعالم رحمه الله.

٤. رسالة في جهة القبلة، ورسالة في الكُرّ، وغيرها.

وتحسن الإشارة إلى أنّ عددًا من مؤلّفاته قدس سره كانت محطَّ نظرٍ لعديدٍ من الشروحات، والبيانات، والتعليقات[٢]، والتدريس، بل بعضها كـ(خلاصة الحساب) قد تُرجم إلى عدّة لغات كالألمانيّة، وكان محطَّ نظر بعض علماء الشرق[٣]، قدّس الله روحَه المباركة.

وفاة الشيخ البهائيّ قدس سره ومرقده:

توفّي بإصفهان في شوّال سنة ١٠٣٠ هـ أو ١٠٣١هـ[٤]، وتمّ نقل جسده الشريف

---

(١) يفوق عددها السبعين، وهي في طور الطبع والتحقيق وستصدر قريباً في مجموعة كاملة إن شاء الله تعالى.

(٢) ينظر موسوعة الغدير: ٣٤٧/١١.

(٣) ينظر موسوعة طبقات الفقهاء: ٢٦٥/١١ الهامش.

(٤) ينقل في (روضات الجنات: ٥٧/٧) عن تلميذ البهائيّ السيّد عزّ الدين حسين ابن السيّد حيدر الكركيّ العامليّ الذي كتب عن وفاة أستاذه أنّه تُوفّي في شوّال سنة ١٠٣٠ هـ حين رجوعهما من زيارة بيت الله الحرام، وكذلك ما في نَقل (روضة المتقين: ٦١٥/٢٠). وينقل صاحبا (السُّلافة: ٢٩١)

إلى طوس عند مشهد أنيس النفوس صلوات الله عليه، حيث دُفن في داره القريب مِن الحضرة المباركة، وقبره هناك معروف يزوره الخاصّة والعامّة، وكان ذلك تنفيذًا لوصيّته قدّس الله روحه الطاهرة.

والآن نذكر نقل المجلسيّ الأوّل -رحمه الله- وقد ألمحنا إليه في الهامش بشأن تاريخ ولادة البهائيّ -قدّس سرّه-: «و ذكرت بعض أحواله سابقًا، و مات -رحمه الله- في شوّال لسنة ثلاثين بعد الألف الهجريّة في أصبهان، ونُقل إلى المشهد الرضويّ صلوات الله على صاحبه، ودُفن في داره جنب الروضة المقدّسة، والآن يُزار هناك، وكان عمره بضعًا وثمانين سنة، إمّا واحدًا أو اثنين، فإنّي سألت عن عمره -رضي الله عنه- فقال: ثمانون أو أنقص بواحدة، ثمَّ تُوفّي بعده بسنتين[1]. وسمع قبل وفاته بستة أشهر صوتًا من قبر بابا ركن الدين -رضي الله عنه- وكنتُ قريبًا منه، فنظر إلينا وقال: سمعتم ذلك الصوت؟ فقلنا: لا، فاشتغل بالبكاء والتضرّع والتوجّه إلى الآخرة، وبعد المبالغة العظيمة قال: إنه أُخبرت باستعداد [كذا] الموت، وبعد ذلك بستة أشهر تقريبًا تُوفّي -رحمه الله- و تشرّفتُ بالصلاة

و(اللؤلؤة: ٢٢) أنّه تُوفّي سنة ١٠٣١هـ، وينقل الأول أنّه سمع من المشايخ أنّه مات سنة ١٠٣٥هـ وقد نقل ذلك عنه الحرّ في (أمل الآمل: ١٥٨/١)، غير أنّ الأمينيّ في (الغدير: ٣٧١/١١) نقلها عن الأمل أنّ المسموع من المشايخ وفاته سنة ١٠٣٠هـ فتَمسّك بهذا النقل، كما أنّ المعروف إذن عندهم وفاته سنة ١٠٣٠ ليُرجّح هذا القول، إلّا أنّه بحسب الظاهر قد وقع الاشتباه أو السهو أو نحوهما في أثناء النقل، إذ إنّ المسموع عنهم بحسب ما نقله غير واحدٍ أنّه تُوفّي سنة ١٠٣٥هـ وهذا قول مرفوض.

نَعود ونُعيد ونشير إلى ما ذكرناه عن رياض العلماء سابقًا ونكمله: ٩٧/٥: «ورأيت بخطّ بعض الأفاضل نقلًا عن خطّ البهائيّ أنّ مولده سنة ٩٥١هـ، وقال ذلك الفاضل أنّ وفاته سنة ١٠٣٠هـ توفي بأصبهان ودُفن في المشهد الرضويّ في بيته الذي كان في رجلي الضريح المقدّس، فكان مدّة عمره ٧٩ سنة، وقيل ست وسبعين سنة».

(١) فالفرض أنّ عمره كان ٧٩ أو ٨٠ سنة تقريبًا، وأنّه تُوفّي بعد سنتين تقريبًا في شوّال، فمع فرض كون الأرقام السابقة تقريبيّة كما هو دَيدن العرف في مثل المقام، ومع مراعاة الأشهر الهجريّة بالنسبة إلى الولادة والوفاة، يكون عمره بين٨٠ و٨١ سنة تقريبًا، وهو الموافق مع كون ولادته سنة ٩٥٠ هـ أو ٩٥١هـ، ووفاته سنة ١٠٣٠هـ أو ١٠٣١هـ، والأرجح كونها سنة ١٠٣٠ هـ لا سيّما مع وجود قصيدة مؤرِّخة لوفاته من بعض طلبته تتوافق مع القول الأخير والأبيات في أمل الآمل وغيره.

عليه مع جميع الطلبة والفضلاء وكثيرٍ من الناس يقربون من خمسين ألفًا»[١].

رحم الله العالمَ القدوةَ الذي بارك له، وفيه، وفي أوقاته، وآثاره، الشيخَ بهاء الدين العامليّ، وحشره مع النبيّ وآله الأبرار صلوات الله عليهم.

كلام يرتبطُ بالرسالة وموضوعها:

عادةُ الكتب الفقهيّة أنّها تعرض أوّلًا لكتاب الطهارة، فتبحث عن أنواع الطهارة، ثمّ أسبابها، ثمّ تجد المناسبة فتعرض لآداب الخلوة، وكيفيّة الاستنجاء، ثمّ يقع الكلام على المياه، ثمّ تبحث عن النجاسات والمطهّرات وصولًا إلى الوضوء، فيقع الكلام على أجزائه وشروطه وكيفياته وسُننه، وبالختام تعرض لأحكام الشكّ والخلل في الطهارة، وهكذا إلى باقي مسائل الكتاب. نعم في بعض المصنّفات يقع شيء من التقديم والتأخير بالنسبة إلى الأبحاث المطروحة والأمرُ سهل.

وفيما يرتبط بأحكام الوضوء خاصّة هناك عدّة صور وفروع يتمّ الكلام عليها؛ فيُذكر حكم الشكّ في أفعال الوضوء عادةً، ومنها: مَن أخلّ في أفعال الوضوء كما لو شكّ في شيء مِنها أعليه الاستئناف أم لا؟ مَن جدّد الوضوء ندبًا ثمّ ذكر إخلال عضوٍ من أحد الوضوءين أيعيد الطهارة والصلاة أم لا؟ مَن أخلّ في طهارةٍ واحدة وشكّ بين طهارات صلاة يومٍ كامل فماذا يجب عليه مِن صلوات؟ ونحوها من الصور.

ومن تلك الفروض ما لو توضّأ المكلّف خمسة وضوءات للصلوات الخمس مِن يوم واحد -كلّها عن حَدث- ثمّ علم وتيقّن أنّه أخلّ بِعضوٍ من طهارتَين بِشكلٍ يكون هذا الإخلال مجهولَ المحلّ؛ أي أنّه لا يعلم أيّ صلاتين قد وقعتا فاسدتَين بسبب الإخلال في طهارتَيهما، هنا ما هو حكم المكلّف؟ أعليه إعادة خمس صلوات كما ذكر الشيخ الطوسيّ رحمه الله[٢] أم أنّه يُعيد فقط ثلاث صلوات أو أربع على تفصيلٍ يظهر

---

(١) روضة المتقين: ٦١٥/٢٠.

(٢) ينظر المبسوط: ٤٧/١-٤٨، يُعرف ذلك مِن حكمه على صورةِ مَن توضأ خمسة وضوءات عن حدثٍ للصلوات الخمس، ثمّ علم بالإخلال في وضوءٍ واحد، فقد حكم رحمه الله بإعادة الطهارة والصلوات الخمس.

في الرسالة الآتية؟

في مقام الجواب عن هذا السؤال ذكر العلّامة الحلّيّ ﵀ في قواعده ما يأتي: «ولو كان الإخلال من طهارتين أعاد أربعًا: صبحًا ومغربًا وأربعًا مرّتين، والمسافر يجتزي بالثنائيّتين والمغرب بينهما، والأقرب جواز إطلاق النيّة فيهما والتعيين؛ فيأتي بثالثة ويتخيّر بين تعيين الظهر أو العصر أو العشاء، فيُطلق بين الباقيتين مراعيًا للترتيب، وله الإطلاق الثنائي فيكتفي بالمرّتين».[1]

وإن سأل القارئ الكريم عن مقصود العلّامة ﵀ مِن هذه العبارة لَما تردّدتُ في نقل كلام الفقيه المتتبّع السيّد محمّد جواد الحسينيّ العامليّ ﵀، حيث قال في (مفتاح الكرامة) عند التعرّض للعبارة السابقة: «هذه العبارة مِن مشكلات عبارات القواعد وقد تَصدّى جماعة مِن الفضلاء لِحَلّها».[2]

نعم-أوّلًا- هناك مصنَّفات عديدة كان محطّ نظرها كتابَ (القواعد) للعلّامة ﵀؛ نحو (كنز الفوائد) لابن أخت العلّامة السيّد عميد الدّين الأعرجيّ (ت٧٥٤هـ)، و(إيضاح الفوائد) لابن العلّامة فخر المحقّقين (ت ٧٧١هـ)، وشرح القواعد (الحاشية النجّاريّة) للشهيد الأول (ت ٧٨٦هـ)، و(فوائد القواعد) للشهيد الثاني (ت ٩٦٦هـ)، و(جامع المقاصد) للمحقّق الثاني الكركيّ (ت٩٤٠هـ)، و(كشف اللّثام) للفاضل الهنديّ (ت١١٣٧هـ)، و(مفتاح الكرامة) للسيّد محمّد جواد العامليّ (ت حدود ١٢٢٦هـ)، وغيرها كثير من الشروحات والتعليقات، فهذه الكتب إجمالًا قد تعرّضت للعبارة السابقة، والناظر إلى المطبوع منها يرى الاختلاف الواقع بشأنها، وكيف أنّ بعض المتأخّرين قد اعترضوا على بعض المتقدّمين، كما أنّ بعضهم قد ذكر احتمالات عديدة في تفسير بعض فقرات العبارة المطروحة.

وثانيًا: هناك كتب فقهيّة أخرى لم يقم بحثها على ضوء (القواعد) ونراها قد تعرّضت للفرض المذكور في ضمن أحكام الوضوء، وعرّجت على عبارة العلّامة ﵀،

(١) قواعد الإحكام: ٢٠٦/١.

(٢) مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلّامة: ٥٨٦/٢.

وأشارت أو ألمحت[١] إلى الخلاف الواقع بشأنها.

وثالثًا: قد ألّف الشيخ البهائيّ قدس سره رسالةً مستقلّة بشأن هذه العبارة بهدف حلّها، فكان منه التعرّض لكلمات بعض الناظرين في العبارة.

وسيتناول البحث إخراج هذه الرسالة المذكورة آنفًا.

وتحسُن الإشارة إلى أنّ الشيخ البهائيّ قدس سره لم يتعرّض لتنقيح كلّ ما يرتبط بموضوع العبارة، وإنّما ركّز في الرسالة على خصوص إيضاح ألفاظها، ومناقشة ما ذكره بعضٌ من الأعلام؛ كالمحقّق الكركيّ رحمه الله - على وجه الخصوص - والسيّد عميد الدين رحمه الله.

فمثلًا من المطالب المرتبطة بموضوع العبارة ما يتعلّق بالنيّة، وهل يجوز إطلاقها بين عدّة فرائض؟ أو أنّ ذلك غير جائز، كونه يتنافى مع الجزم وعدم التردّد المعتبر في النيّة؟

وننقل للفائدة عبارة الشهيد الثاني في المقام؛ حيث قال رحمه الله: «أشار بالأقربيّة إلى الخلاف الواقع فيمن فاتته فريضة مجهولة؛ فإنّه هل يَجزيه إطلاق النيّة بين كلّ متماثلين عددًا، أم لابدّ من تعيين الفريضة فيصلّي من فاته بعض الخَمسِ الخَمسَ؟ ورجّح المصنف جواز الإطلاق؛ لحصول البراءة، وأصالة عدم وجوب الزائد، والتعيين؛ لحصول البراءة به كذلك - فكانا طريقين إلى براءة الذمّة فيتخير فيهما. وقد ورد النصّ[٢] بجواز الإطلاق فيمن نسي فريضةً مجهولة من الخَمس. و الطريق واحد، و تخيُّل عدم جواز الترديد - لعدم جواز التردّد في النيّة مع إمكان الجزم - معارَضٌ بمُدَّعاه؛ لعدم الجزم عند نيّة كلّ فريضةٍ أنّها الواجبة، ونمنع اشتراط الجزم مطلقًا حيث يكون للمكلّف طريق إليه هاهنا ليس كذلك»[٣].

---

(١) ينظر كتاب الطهارة: الشيخ الأنصاريّ: ٥١١/٢-٥١٢.

(٢) «أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن عليّ الوشا عن عليّ ابن أسباط عن غير واحدٍ من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: مَن نسي صلاةً من صلاة يومه واحدة، ولم يدرِ أيّ صلاةٍ هي صلّى ركعتين وثلاثًا وأربعًا». (التهذيب: ١٩٨/٢: ٧٧٤)

(٣) حاشية القواعد: ٦٦-٦٧.

ومن المطالب المرتبطة -مثلًا- هو أنّه بعد الشكّ المذكور ولزوم إعادة مجموعة من الصلوات تفرَغ معها الذمّة تعويضًا عن الفاسد الفائت، وعلى جميع الاحتمالات -لعدم العلم بمحلّ الخلل- يُسأل كيف تكون النيّة من جهة الأداء والقضاء؟ وماذا عن الجهر والإخفات؟

وننقل للفائدة أيضًا كلام الشهيد الثاني في المقام؛ حيث قال ﵀: «واعلم أنّه إنْ كان في وقت المغرب والعشاء يجب عليه نيّة الأداء في المغرب، والجمع بينه وبين القضاء في الرباعيّة الثانية، ويتحتّم القضاء في الأولى. وأمّا الجهر والإخفات فما تعيّنت لحِقَها حكمها فيهما، وما أُطلِقت بين متّفقي الحكم يُبقي حكمها، وبين مختلفَين يتخيّرُ أيَّهما شاء. وكذا الحكم في جميع المسائل السابقة والآتية»[1].

كما تحسُن الإشارة إلى أمرٍ استظهرناه مِن متابعة الكلمات -سواء كلمات صاحب العبارة أعني العلّامة ﵀، أو كلمات الأعلام بشأن العبارة- وهو أنّ العبارة نفسها قد يترجّح لها تفسير ما بعد ملاحظة شيءٍ من كلمات العلّامة ﵀، وأمّا محاولات الأعلام بشأن العبارة فقد اندمج فيها ما يرتبط بذكر الاحتمالات الممكنة في مقام توضيح عبارة القواعد -من جهة- مع إدخال شيءٍ من الآراء والاجتهادات الفقهيّة المرتبطة بموضوع العبارة نفسه -من جهةٍ أخرى-، ونجد أنّ اللاحق الناظر إلى القواعد يتعرّض للسابق ويزيد ويستظهر؛ مِمّا أسهم كثيرًا في عدّ العبارة المذكورة من العبارات المشكلة؛ فتأمّل قارئي الكريم[2].

وفي الختام وقبل أن أذكر كلام العلّامة ﵀ من غير (القواعد)[3] أحببت نقلَ كلامٍ لطيف -حين التأمّل- للشيخ الأنصاريّ ﵀ عندما تعرّض لصورة الشك موضوع العبارة؛ فقد نقل كلام العلّامة ﵀ من (القواعد) ثمّ اكتفى وقال: «ولعلّ بملاحظة كلامه في سائر

---

(١) حاشية القواعد: ٦٦.

(٢) لا يشتبه على القارئ أنّني أريد نفي التعقيد عن عبارة العلّامة ﵀ نفسها في المقام، وإنّما أحببت الإشارة إلى ما قد ظهر لك.

(٣) وينبغي على القارئ الكريم مراجعة هذه الكلمات -التي سنذكرها- بعد قراءة محاولة الشيخ البهائيّ قدس سره لتتّضح عنده الأمور ويُصيب في التصويب.

كتبه في هذا المقام مَدخلًا في حلّ هذه العبارة، والتوفيق بيد الله يؤتيه مَن يشاء»[١].

قال العلّامة رحمه الله في (التذكرة): «لو توضّأ للخَمس خَمسًا عن حدث وتيقّن الإخلال المجهول مِن طهارتين، أعاد أربعًا، صبحًا ومغربًا، وأربعا مرتين، **فله**[٢] إطلاق النيّة فيهما والتعيين، فيأتي بثالثةٍ ويتخيّر بين تعيين الظهر أو العصر أو العشاء، فيطلق بين الباقيتين **وله الإطلاق الثاني، فيكتفي بالمرتين**»[٣].

وقال رحمه الله في المنتهى: «السابع: لو تيقّن ترك العضو من طهارتين وكان قد صلى الخَمس بخَمس طهارات عقيب الأحداث، فالتقادير عشرة، ويكتفي بصبح، ومغرب، وأربع مرتين، ينوي بكلّ واحدة إحدى الثلاث. ولو نوى بواحدة منها الظهر أو العصر، وبالأخرى العصر أو العشاء أو الظهر أو العشاء صح. **ولو نوى بواحدةٍ منهما الظهر مثلًا، لم يكتف في الإطلاق الثاني بأخرى، بل لا بدّ مِن أربع مرتين، إمّا بِأن يُعيّن كلّ واحدةٍ من الباقيتين فتُوزَّع المرتين عليهما، أو يأتي بالإطلاق الثاني فيهما**»[٤].

وأخيرًا قال رحمه الله في نهاية الأحكام: «السابع: لو ذكر الإخلال مِن طهارتين في يوم، أعاد صبحًا ومغربًا وأربعًا مرتين، **فله** أن ينوي بكلّ واحدةٍ منهما ما في ذمته، **فإن عيّن وجبت ثالثة**، وله الإطلاق الثاني[٥] مع مراعاة الترتيب على الأقوى، فيكتفي بالمرتين»[٦].

النُسخ المعتمدة وعملُنا في التحقيق:

بدايةً تحسُن الإشارة إلى أنّه حينما شرَعت في العمل بشأن هذه الرسالة كانت

---

(١) كتاب الطهارة: ٥١٢/٢.

(٢) ما هو باللون الغامق يساعد فعلاً في تحديد المراد من عبارة القواعد بالنسبة إلى بعض ما وقع فيه الخلاف، كما يظهر عند التأمّل بالنقاشات الحاصلة في بعض كلماتهم رضوان الله تعالى عليهم.

(٣) تذكرة الفقهاء: ٢١٤/١.

(٤) منتهى المطلب: ١٤٨/٢.

(٥) ذكر مَن حقّق كتاب (النهاية) أنّ العبارة في الموضع المُشار لم تكن واضحة فعمَد إلى المنتهى لتكميله.

(٦) نهاية الأحكام: ٦٢/١.

في حوزتي نسخة مخطوطة واحدة، تفضّل بها عليّ أستاذي سماحة الشيخ مسلم رضائيّ (رعاه الله)، ثمّ التفتّ بعدها إلى نقل هذه الرسالة مِن قبل السيّد محمّد الجواد العامليّ رحمه الله في (مفتاح الكرامة)؛ وبعد المقارنة بين المخطوطة وبين ما في (المفتاح) اطمأننتُ باعتماد السيّد العامليّ رحمه الله في نقله على غير ما وصلني، وقد صرّح الآقا بزرك رحمه الله باطّلاعه على عدّة نسخ للرسالة[1].

ثمّ بعد تنضيد الرسالة والعمل عليها والانتهاء منها وصلتني نسخ أخرى لهذه الرسالة من المتتبِّع جناب الشيخ محمد تقي الشيخ محمّد جواد الفقيه صاحب مركز الفقيه العامليّ لإحياء التراث، فأعدتُ المقارنات من جديد ولله الحمد.

نسخُ المخطوطات التي عثرنا عليها:

عثرت على أربع نسخ مصوّرة لهذه الرسالة:

١. النسخة الأولى موجودة في مكتبة جامعة برينستون في أمريكا ورقمها هناك 2/538Y. أمّا النسخة عنها فمكانُها مكتبة ابن مسكويه في إصفهان ورقمها ٣٧٠٢ تحت عنوان (حلّ عبارة من كتاب قواعد الإحكام).

الناسخ لها عليّ الحسينيّ التونيّ، وتاريخ النسخ ١٠٢٢ للهجرة، وعدد صفحاتها ١١. نرمز إليها بـ (ب).

من الملاحظ أنّ في هذه النسخة سقطًا من نهايات الرسالة، وفي الصفحة الأخيرة بيتين من الشعر. وبحسب الترقيم الموجود على المخطوط من الواضح أنّ هناك صفحتين ساقطتين قبل الصفحة التي ورد فيها البيتان لا نعلم ما فيها. وأمّا البيتان فهما:

سَأَلْتُهَا عَن فُؤَادِي أينَ مسكنهُ فإنّه ضَاعَ منِّي عِندَ مَسرَاهَا

قَالَتْ: لَدَيَّ قُلوبٌ جَمّةٌ جُمِعتْ فأيُّهَا أنتَ تعْنِي،قُلْتُ: أشقَاهَا

---

(١) ينظر الذريعة: ٦٦/٧.

٢- النسخة الثانية موجودة في مكتبة المرعشيّ في قمّ المقدّسة، ورقمها ٤٩٤٩/١٠. حصلنا على مصوّرتها من مركز الفقيه العامليّ، ورقمها ٣٩٩٠ تحت عنوان (حلّ عبارة القواعد). لم يُعرف الناسخ ولا تاريخ النسخ إلّا أنّ القدر المتيقّن كونها في حياة الشيخ البهائيّ قدس سره؛ إذ إنّ الناسخ يعقّب هوامش المصنّف قدس سره نفسه بقوله: (منه مُدَّ ظلُّه)، عدد صفحاتها ثمان، نرمز إليها بـ (ع).

٣- النسخة الثالثة موجودة في مكتبة ابن مسكويه في إصفهان، ورقمها ٤٠٦/١٢. حصلنا على مصوّرتها من مركز الفقيه العامليّ، ورقمها ٤٢٩١ تحت عنوان (رسالة في حلّ عبارةٍ مِن قواعد الإحكام). الناسخ لها محمّد مطيع بن عبد الحميد، وتاريخ النسخ ١٠٣٠ للهجرة (سادس شهر جمادى الآخرة)، وعدد صفحاتها خمس[1]، نرمز إليها بـ (س).

٤- النسخة الرابعة موجودة في مكتبة مجلس الشورى في إيران في ضمن مجموعة من الرسائل؛ منها للبهائيّ قدس سره ومنها لوالده رحمه الله، رقم الرسالة ١٠ ورقم المجموعة ٤٨٥٠، حصلنا على مصوّرتها من مركز تصوير المخطوطات وفهرستها التابع لدار مخطوطات العتبة العبّاسيّة المقدّسة. الناسخ لها محمّد عليّ بن محمود التبريزيّ، وتاريخ النسخ محرّم الحرام سنة ١٠٣٤ للهجرة[2] ومكان النسخ في دار السلطنة إصفهان في مدرسة الشيخ لطف الله قدّس الله روحه ونوّر ضريحه، وعدد صفحاتها أربع، نرمز إليها بـ (ش).

٥- نظرًا لوجود بعض الاختلافات بين ما في مفتاح الكرامة وما ذكرناه من نُسخٍ للرسالة سنعدُّ نقلَ (المفتاح) نُسخةً خامسة نُلاحظها ونرمز إليها بـ (ك)، وإن كنتُ أظنّ أنّ بعض الإضافات عبارة عن توضيحات؛ إمّا مِن السيّد العامليّ رحمه الله نفسه أو من ناسخ النسخة التي اعتمد عليها رحمه الله. ومِن الملاحظ أنّ السيّد رحمه الله بدأ في نقل الرسالة مِن

(١) حسب الظاهر هذه المخطوطة صار في أطرافها شيء من التقطيع لعدم اتضاح بعض الهوامش من الشيخ البهائي قدس سره نفسه والمستفادة من بعض النسخ الأخرى.

(٢) في هذه النسخة كان صاحبُها المذكور يُعقّب الحواشي بقوله: «قدّس سرّه» مِمّا يزيد النور نورًا على أنّ الشيخ البهائي قدس سره لم يكن وقتَها حيًا فلا يتم القول بوفاته سنة ١٠٣٥.

عبارة (القواعد) من دون ذكر خُطبة المصنِّف قدس سره.

ملاحظة: هناك بعض الاختلافات يقتضيها -عادةً- تعدّدُ المخطوطات للمصنَّف الواحد، إلّا أنّ المتأمِّل سيجد أنّه بالنظر في المتن والحواشي المنسوبة إلى المؤلّف قدس سره فإن النسختين (ب) و(ع) في غاية القرب من عصر المؤلِّف، وكذلك معهما النسخة (س) - كلّها في الجملة -، فلفقّنا بين هذه النسخ الثلاث في المتن، أمّا النسخة (ش) فتختلف شيئًا ما عن السابقات، وتنسجم أكثر مع ما نقله السيّد العاملي رحمه الله في (مفتاح الكرامة).

عملنا في التحقيق:

١- ضبط نصّ الرسالة بأكمل وجهٍ ممكن.

٢- تقطيع النصّ بحسب الموضوعات والنقاط المُثارة، واستعمال أدوات الترقيم من الفوارز وغيرها بحسب ما يحتاج إليه النصّ.

٣- حلّ الرموز والمختصرات.

٤- الإشارة إلى الاختلافات بين النسخ في الهامش.

٥- ذكر تهميشاتِ الماتن قدس سره نفسه مَذيَّلةً بعبارة: (منه قُدّس سرّه)، أو نحوه.

٦- تخريج الأقوال من الكتب الفقهيّة ونحوها.

٧- نقل بعض العبارات في الهامش بحسب ما هي في الأصل للتوضيح الزائد.

٨- إيراد بعض الإضافات تحكي شَرحًا لبعض الفقرات، أو تفسيرًا لبعض المفردات، أو نحو ذلك.

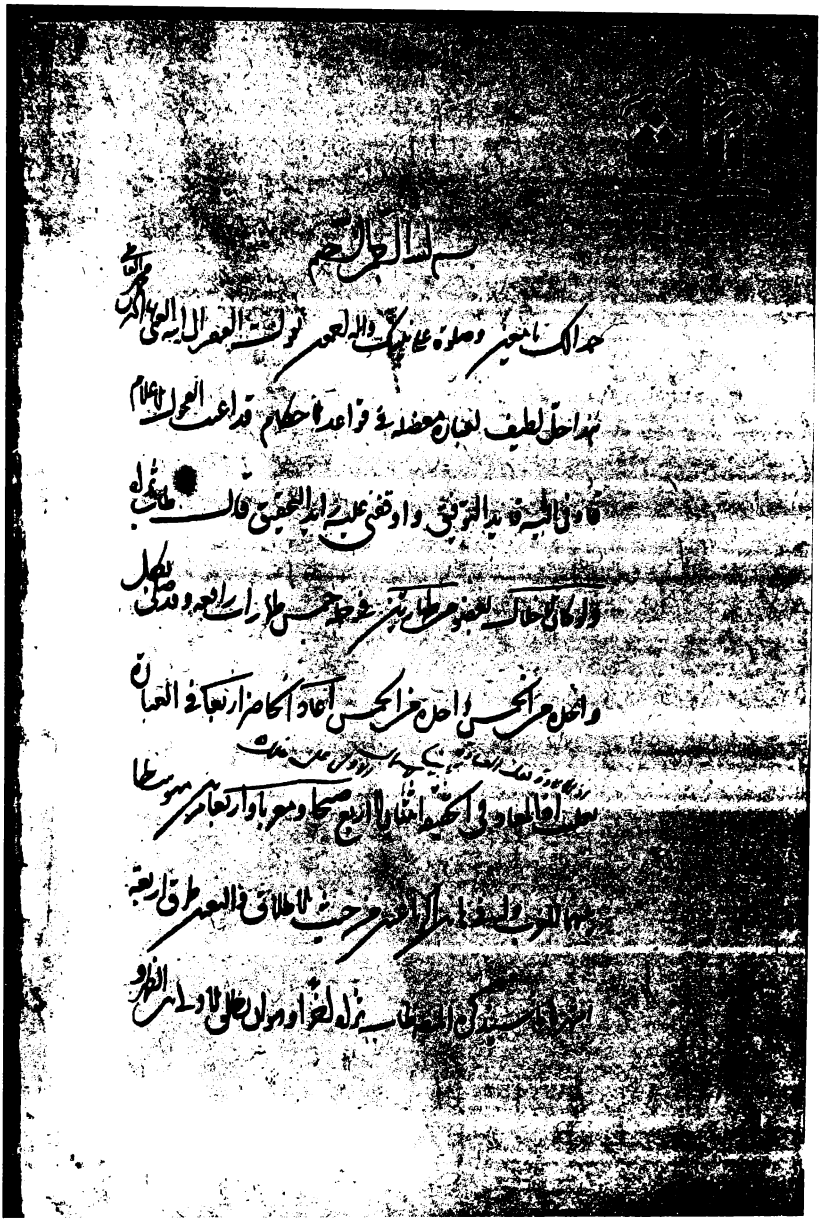
شكر وثناء:

وفي الختام بعد الحمد لله جلّ جلاله وبعد الصلاةِ على محمّد وآله أولياء النّعم، أتقدّم بالشكر إلى أستاذي العامل سماحة الشيخ مسلم رضائيّ حفظه الله إذ أحسن

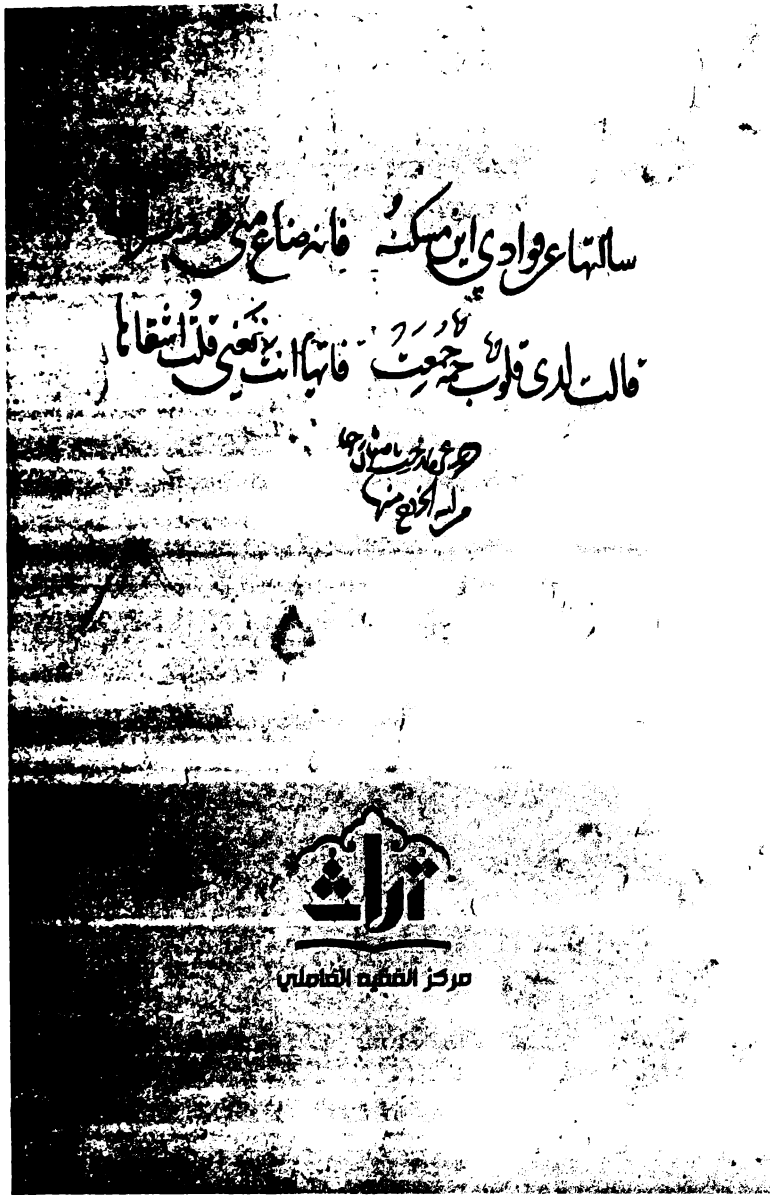
فِيّ الظنّ، وكان له بالغ الأثر في تشجيعي ونصحي لإنجاز مثل هذا العمل خدمةً للتراث الشيعيّ الغنيِّ وللفقه الجعفريّ المعطاء، وهو مَن وفّر لي النسخة (ش) مِن مركز تصوير المخطوطات وفهرستها التابع لدار مخطوطات العتبة العبّاسيّة المقدّسة، ولما أدلاه لي من متابعة في معرفة نسب الإنجاز في العمل دون ملَلٍ إلى أن أنهيتُ المطلوب بشكلٍ متواضع، فجزاه الله خيرًا ووفّقه، ونسأله التوفيق لنا في حسن النيّة في السكنات والحركات.

وفي المقام أيضًا أقدّم امتناني الحارّ لمركز الفقيه العامليّ لإحياء التراث -أغناهم الله-؛ إذ كان منهم السعي في تحصيل باقي النّسخ التي أشرنا إليها. نرجو من الله سبحانه القبول والرحمة.

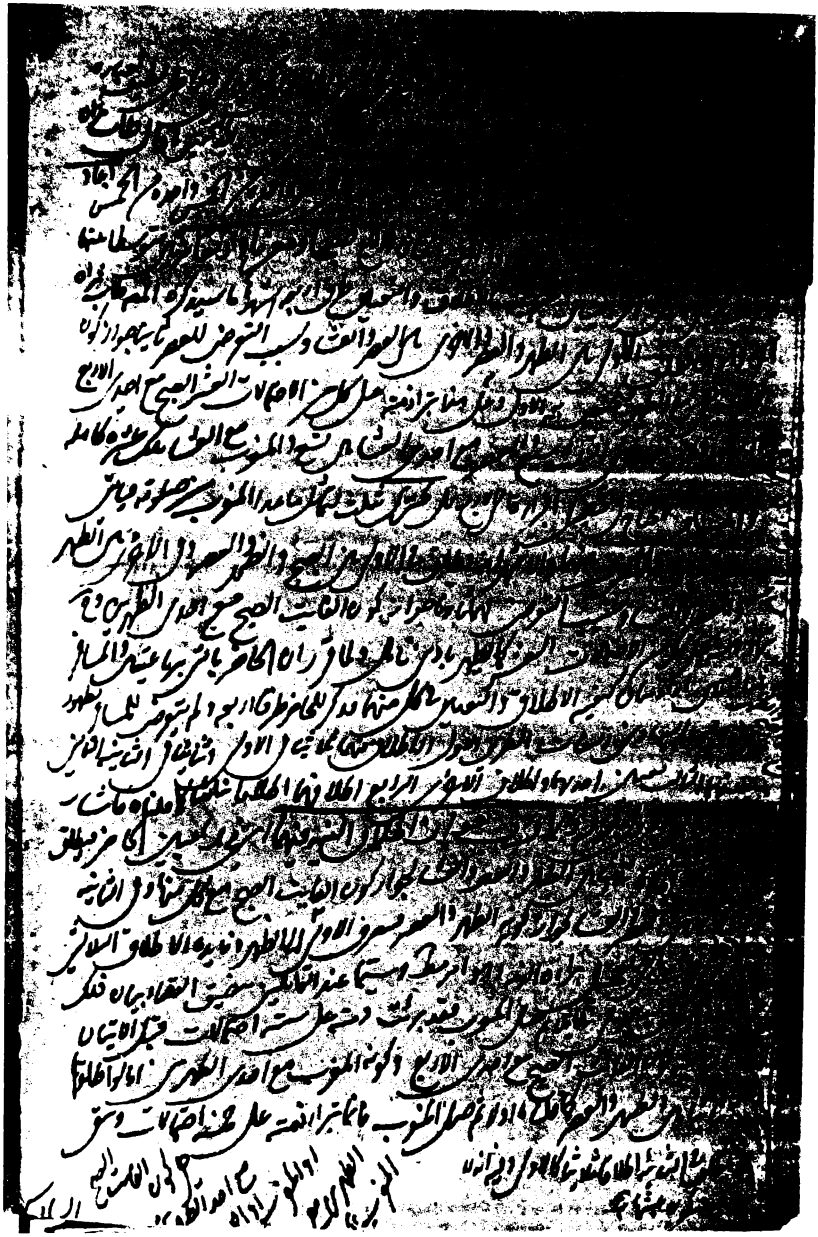
صور أوائل النسخ الخطيّة المعتمدة وأواخرها



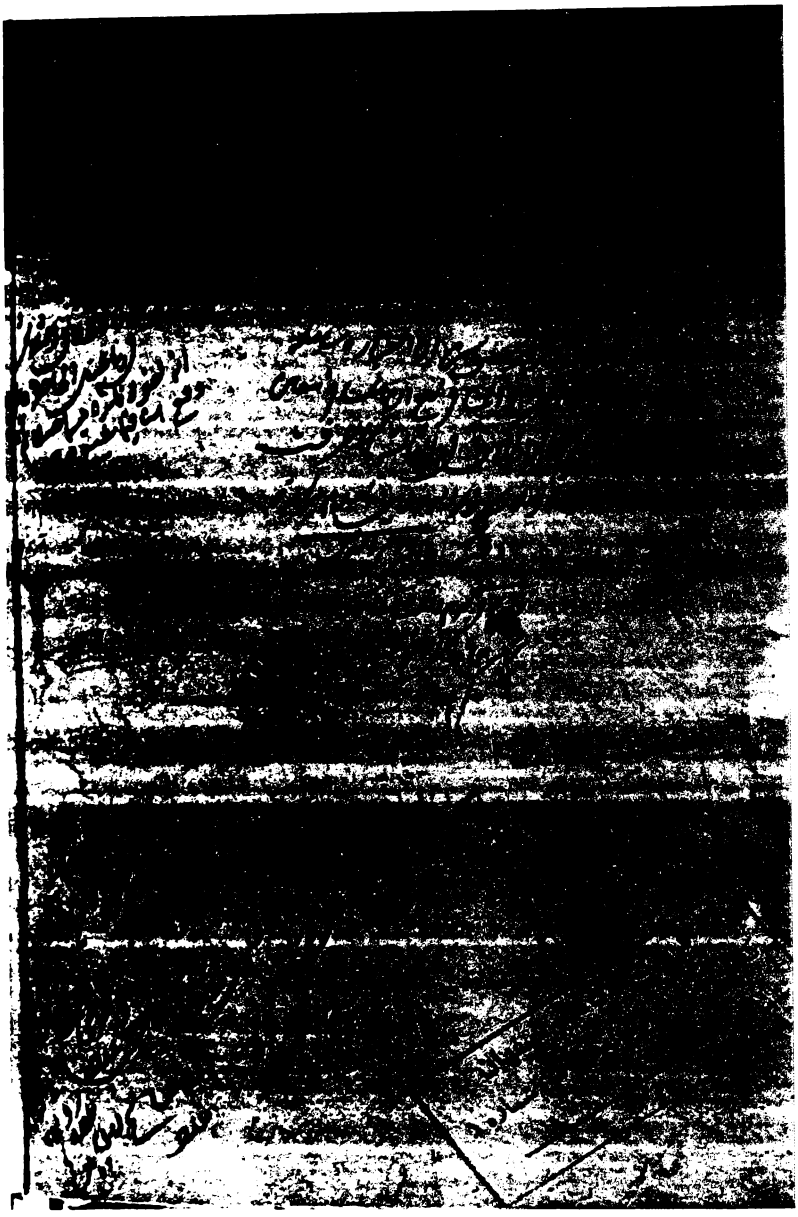
الصفحة الأولى من النسخة ب



الصفحة الأخيرة من النسخة ب



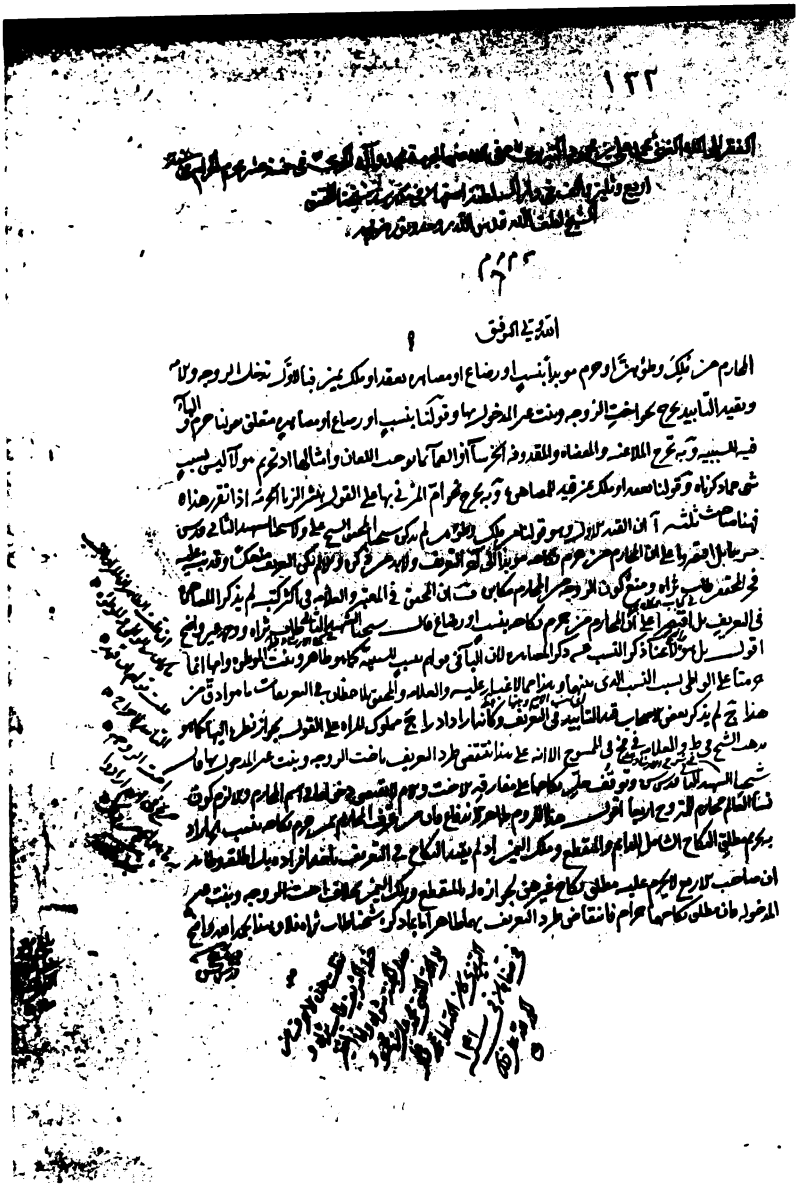
الصفحة الأولى من النسخة س



الصفحة الأخيرة من النسخة س



الصفحة الأولى من النسخة ش

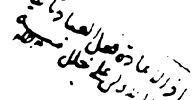


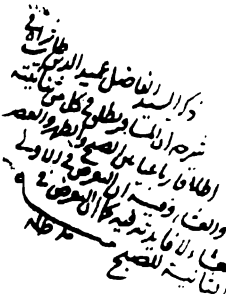
الصفحة الأخيرة من النسخة ش

١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

حمدًا لك يا معين وصلوةً على نبيك وآله أجمعين يقول الفقير إلى الله الغني بهاء الدين محمد العاملي هذا جمل لطيف بعبارة معضلة في قواعد الأحكام قد أعيت الفحول الأعلام فأدنى إليه قائد التوفيق وأوقفني عليه رائد التحقيق فأطاب براه ولو كان الأحلال بعض من الطهارتين فجملة خمس طهارات رافعة وقد صلى بكل واحدة من الخمس واحدة من الخمس أعاد الحاضر أربعًا فالعبارة تغليبًا لما عاد والخمسة اثنتان للأربع صبحًا ومغربًا والأربعًا مرتين متوسطًا بينهما المغرب وله في هاتين الرباعيتين حيث الإطلاق الوجيه طرق أربعة أشهرها ما سيذكره المصطاه آخرًا وهو أن يطلق الأولى من الظهر والعصر والأخرى من العصر والعشاء وسبب التعرض للعصر ثانيًا جواز كون الغاية هي مع الظهر فتختص به الأولى وعلى هذا تبرأ ذمته على كل الاحتمالات العشر الصبح مع إحدى الأربع أربع والظهر مع إحدى الثلاث سبع والعصر مع إحدى الثلاثين تسع والمغرب مع العشاء تلك عشرة كاملة والمسافر للحاضر تحصل البراءة إلى الأربع بل بخمسي ثلث لتماثل ما عدا المغرب صلوة فيأتي بالثنائيتين والمغرب بينهما والأحوط أن يطلق الأولى من الصبح والظهر والعصر وفي الآخرين من الظهر والعصر والعشاء وسبب التعرض ثانيًا جواز كون الغاية الصبح مع إحدى الظهرين





الصفحة الأولى من النسخة ع

الرباعيتين واطلاق الاخرى لا بد من الاتيان بثالثة للعشاءين
الظهر والعصر ومطلقة بينها وبين العصر والعشاءين
ولسنا في العبادة نعرض بذلك والشارع لم يعين
وحيث بينه وبين الاطلاق من العصر والعشاء مطلقا وادعى ان المراد في الجبا
هو الاطلاق المذكور فانه قال ولا يتعين عليه الفريضة الثالثة
اطلاق ولا يعين وان كان المراد في العبارة الاولى حيث قال مطلقتين بين
الظهر والعصر اي الفريضتين الباقيتين بعد المعين من الرباعيتين فضيمة
الثانية اولى لان المنصف ان العبارة بمعزل عن هذا الكمال وان
المراد الباقي من الثلث اعني الظهر والعصر والعشاء كما هو الظاهر المتبادر
وان العبارة غير دالة على ان الثالثة مطلقة او معينة بل هي فيها مطوية
الذكر رأسا ولو كان مراد المصنف ما ذكره لكان حقه ان يقول مطلقتين
الباقيتين لا مطلقتين من الباقيتين فانه صريح في المعنى الذي قلناه اولا
كما لا يخفى ويستمر على احد وايضا فاطلاق الحاضر الثالثة بين العصر والعشاء
فيما اذا عين الظهر او العصر لا غاية له اصلا لان العصر قد برئت ذمته
منها بالاطلاق السابق فكان ذكرها عبثا محضا كما لو صلى الظهر بعينها
ثم بينها وبين العصر واطلق العجب انه شنع على الفاضل عبد الرحمن
في قوله في شرحه بالاطلاق السابق في رباعيتي الحاضر وقال انه
زاده فيه اصلا ثم انه وقع هنا شنع عليه ثم وايضا فقد قرر وكرر في العبارة
الحكم الحاضر وهو ان المسافر مع ان المسافر يتعين عليه الاطلاق في الثالثة كما عرفت ولا يجوز له
من لعدم براءة ذمته به والله ولي التوفيق هذا ما خطر بالبال مع كثرة الحال وضيق المجال

الصفحة الأخيرة من النسخة ع

النص المحقق

حمدًا يا مُعين وصلاةً على نبيّك وآله أجمعين.

يقول الفقيرُ إلى الله الغنيِّ بهاءُ الدين محمّد العامليّ: هذا حَلٌّ لطيف لِعبارةٍ مُعضِلةٍ في (قواعد الإحكام)، قد أعيَتِ الفحولَ الأعلام، قادني إليه قائد التوفيق، وأوقفني عليه رائد التحقيق[1]:

قال العلّامةُ[2] طاب ثراه: (ولو كان الإخلالُ بِعضوٍ من طهارتين في جملة[3] خمسِ طهاراتٍ رافعة وقد صلّى بكلِّ واحدةٍ من الخَمسِ واحدةً من الخَمس[4] أعاد الحاضرُ أربعًا)[5].

في العبارةِ تغليبٌ؛ إذ المُعادُ[6] في الحقيقة اثنتان لا أربع[7]، صبحًا ومغربًا وأربعًا

---

(١) عبارة «قادني إليه قائد التوفيق وأوقفني عليه رائد التحقيق» ليس في (ش).

(٢) «العلاّمة» في (ش).

(٣) «جملة» ليس في (ش) و (ك).

(٤) «واحدةً من الخمس» ليس في (ش) و (ك).

(٥) ينظر قواعد الإحكام:٢٠٦/١: ونصّ كلامه: «ولو كان الإخلال من طهارتين أعاد أربعًا صبحاً ومغربًا وأربعًا مرتين، والمسافر يجتزئ بالثنائيتين والمغرب بينهما، والأقرب جواز إطلاق النيّة فيهما والتعيين، فيأتي بثالثةٍ، ويتخيّر بين تعيين الظهر أو العصر أو العشاء، فيطلق بين الباقيتين مراعيًا للترتيب، وله الإطلاق الثنائي فيكتفي بالمرتين».

(٦) إذ الإعادة فعل العبادة ثانيًا؛ لاشتمال الأولى على خلل. (منه قُدِّس سرُّه).
الفرض أنّ المكلّف قد صلّى صلاتَين في طهارتَيهما خلل، فتجب عليه إعادتُهما -فالمطلوب إعادة صلاتَين- ولكن بما أنّه يجهل أيّ صلاتين هما بين الصلوات الخمس، وبما أنّ الفرض كون ذمّته مشغولةً بفَرضَين، وبما أنّ الصلوات الخمس غير متوافقة من جهة عدد الركعات- حينها وجب عليه الإتيان بعدّة صلوات لِيَتيَقّن حصولَ إعادة الصلاتَين الفائتتَين فتفرغ ذمّته، وفيما ما يأتي شيء من التفصيل.

(٧) في (ش) «لا غير» بدل «لا أربع».

مرّتين متوسّطًا بينهما المغرب[١][٢].

وله[٣] في هاتين الرباعيّتَين[٤] مِن حيث الإطلاق والتعيين[٥] طُرقٌ أربعة:

أشهرها: ما سيذكره المصنّف -طاب ثراه- آخرًا؛ وهو أن يُطلِق الأُولى بين الظهر والعصر، والأُخرى بين العصر والعشاء، وسبب التعرّض للعصر ثانيًا جواز كون الفائت هي مع الظهر فيختصّ به الأُولى[٦]، وعلى هذا تبرأ[٧] ذمّته على كلٍّ مِن الاحتمالات العشر[٨]: الصبحُ مع إحدى الأربع أربعٌ، والظهرُ مع إحدى الثلاث سبعٌ، والعصرُ مع إحدى العشائين تسعٌ، والمغربُ مع العشاء[٩]، تلك عشرة كاملة.

والمسافر لا يحتاج في تحصيل البراءة إلى الأربع[١٠]، بل يجتزئ[١١]

---

(١) في (ش) زيادة «كما سيجيء».

(٢) طبعًا توسّط المغرب إشارة إلى لزوم المحافظة على الترتيب بين الصلوات المُستأنفة بقدر الإمكان. قد يطرأ في الذهن تساؤل يحتاج إلى الجواب ونستفيدهما من عبارة (جامع المقاصد:١/٢٤٣): «فإن قيل: إيجاب الترتيب هنا ينافي سقوط الترتيب المنسي. قلنا: لا منافاة؛ لأنّ للمكلف هنا طريقة إلى تحصيله، من غير زيادة تكلّف، لأنّ العدد الواجب لا يتغير بالترتيب».

(٣) في حاشية (ك) «أي للمصنّف في قوله: أربعًا مرّتين» (منه قُدّس سرُّه).

(٤) طبعًا إيجاب الرباعيّتين للحاضر؛ لجواز فساد طهارتَي رُباعيّتين، ولابدّ معهما من الصبح والمغرب؛ لجواز فساد طهارتَيهما أو طهارة أحدهما مع طهارة رباعيّةٍ من الرباعيّات الثلاث للحاضر.

(٥) المقصود هو الإطلاق والتعيين في النيّة؛ إذ تارةً ينوي ما يدور أمره بين الظهر والعصر مثلاً، وأخرى يُعيّن وينوي خصوص الظهر مثلًا، على تفصيلٍ سيتّضح إن شاء الله.

(٦) وتقع الثانية للعصر.

(٧) في (ش) و(ك) «فتبرأ» بدل «تبرأ».

(٨) في (ش) و(ك) «الممكنة»، وفي (ش) و(ك) «العشر».

(٩) في (ك) زيادة «يوم».

(١٠) في حاشية (ب) و(ع) و(ش) و(ك) «ذكر السيّد الفاضل عميد الدّين -طاب ثراه- في شرحه: أنّ المسافر يطلِق في كلٍّ من ثُنائيّتيه إطلاقًا رباعيًا بين الصبح والظهر والعصر والعشاء، وفيه أنّ التعرّض في الأُولى للعشاء لا فائدة فيه، كما أنّ التعرّض في الثنائيّة الثانية للصبح كذلك» (منه قُدّس سرُّه).

(١١) في (ب) و(ش) «يجزي» بدل «يجتزئ».

بثلاث[١]؛ لتماثل ما عدا المغرب من صلاته، فيأتي بالثنائيّتين[٢] بينهما المغرب[٣]، ولابدّ في كلٍّ من رباعيّتي الحاضر وثنائيّتي المسافر من توسّط المغرب بينهما؛ ليحصل الترتيب، أمّا الحاضر فلاحتمال فساد مغربه وعشائه أو أحد ظهرَيه مع مغربه، فلا بدّ من تأخّر رباعيّته عن مغربه على الأوّل، وتقدّمها على الثاني، وأمّا المسافر فلجواز فساد كلٍّ من الثلاث الّتي قبل مغربه، أو مغربه مع عشائه، فلهذا قال قدّس اللهُ سرَّه: «والمغرب بينهما» أي بين كلٍّ من رباعيّتي الحاضر وثنائيّتي المسافر.[٤]

والأشهر أنّه[٥] يُطلِق في الأولى بين الصبح والظهر والعصر، وفي الأخرى[٦] بين الظهر والعصر والعشاء. وسبب التعرّض لهما ثانيًا جواز كون الفائت الصبح مع إحدى الظهرين[٧]، وحينئذٍ تبرأ ذمّته على كلٍّ من الاحتمالات العشرة كما يظهر بأدنى تأمّل.

ولمّا قرّر أنّ الحاضر يأتي برباعيّتين والمسافر بثنائيّتين أراد بيان كيفيّة الإطلاق والتعيين في كلٍّ منهما، فَذَكر للحاضر طُرقًا أربعة[٨]، ولم يتعرّض للمسافر؛ لِظهور حاله

---

(١) هنا لا بدّ من التنبيه على أمر تَفاديًا مِن الاشتباه: المقصود مِن قول الماتن قدس سره: «والمسافر لا يحتاج في تحصيل البراءة إلى الأربع، بل يجتزئ بثلاث» أنّ الحاضر كما ذكرنا يحتاج إلى رباعيّتين مع الصبح والمغرب؛ أي يحتاج إلى أربع صلوات، أمّا المسافر فيجتزئ بثلاث صلوات -ثنائيّتين والمغرب-؛ وذلك لِتماثل الموجود عدَدًا بين صلواته ما عدا المغرب، وهو المراد بقوله إنّه: «لا يحتاج في تحصيل البراءة إلى الأربع»، فليست «الأربع» -إشارةً إلى إطلاق النيّة بين أربعٍ مِن الصلوات، وأنّ هذا لا يحتاج إليه المسافر- تَعريضًا بالسيّد عميد الدّين رحمه الله كما قد يُوهِمُه التعليق المنسوب إلى الماتن قدس سره في المقام. نعم مع فرض صحّة موضع التعليق فهو إشارةٌ واعتراضٌ مُستَبَق على ما ادّعاه السيّد عميد الدّين رحمه الله بالنسبة إلى المسافر.

(٢) في (ش) «بثنائيتين» بدل «بالثنائيّتين».

(٣) «بينهما المغرب» ليس في (ش) و(ك).

(٤) قوله: «ولابدّ في كلّ» إلى «رباعيّتي الحاضر وثنائيّتي المسافر» زيادة من (ش) و(ك).

(٥) في (ش) و(ك) «أنّ المسافر» بدل «أنّه».

(٦) في (ع) «وفي الآخرين» والصحيح ما أثبتناه من باقي النسخ.

(٧) فَتنصرف الثانية إلى الظهر مثلاً، وهكذا على باقي الاحتمالات.

(٨) لِبراءة الذمّة من الفائتَتين.

بالمقايسة إليه[١] بأدنى التفات:

الطريق الأوّل: الإطلاق فيهما؛ ثلاثيًّا في الأولى وثنائيًّا في الثانية.

الثاني: تعيينهما.

الثالث: تعيين إحداهما وإطلاق الأخرى.

الرابع: إطلاقهما إطلاقًا ثنائيًّا كما قلناه أوّلًا[٢].

فأشار إلى الطريق الأوّل بقوله: «والأقرب جواز إطلاق النيّة فيهما»[٣]؛ أي في رباعيّتي الحاضر، فيُطلِق في الأولى إطلاقًا ثلاثيًّا بين الظهر والعصر والعشاء؛ لجواز كون الفائت الصبح مع كلٍّ منهما[٤]، وفي الثانية ثنائيًّا[٥] بين العصر والعشاء؛ لجواز كونه[٦] الظهر والعصر، فتنصرف الأولى[٧] إلى الظهر[٨].

وفائدة الإطلاق الثلاثيّ كونه أقرب إلى تعجيل براءة الذمّة، وهو أمر مطلوب و[لا] سيّما عند القائلين بِتضيُّق القضاء.

بيان ذلك: إنّه إذا أطلق الأولى ثلاثيًّا ثمّ صلّى المغرب فقد برئت ذمّته على ستة احتمالات قبل الإتيان بالثانية[٩]؛ كون الفائت الصبح مع إحدى الأربع، وكونه المغرب

---

(١) في (ش) «يُعلم منها حالُ المسافر بالمقايسة إليه» بدل: «ولم يتعرض للمسافر لِظهور حاله بالمقايسة إليه».

(٢) في (ش) و(ك) زيادة «أوّلًا».

(٣) قواعد الإحكام: ٢٠٦/١.

(٤) «لجواز كون الفائت الصبح مع كلٍّ منهما» ليس في (ش).

(٥) في حاشية جميع النسخ «وقال السيّد عميد الدين: يُطلِق في الثانية إطلاقًا ثلاثيًّا كالأولى. وفيه أنّه لا فائدة فيه فيكون عبثًا» (منه طاب ثراه).

(٦) في (ش) «لجواز فوت» بدل «لجواز كونه».

(٧) أي الرباعيّة الأولى المطلقة بين الظهر والعصر والعشاء.

(٨) في (ك) «فينصرف إلى الظهر» بدل «فتنصرف الأولى إلى الظهر».

(٩) أي بالرباعيّة الثانية بعد المغرب.

مع إحدى الظهرين، أمّا لو أطلقها ثنائيًّا بين الظهر والعصر -كما قلناه أوّلًا- ثمّ صلّى المغرب فإنّما تبرأ ذمّته على خمسة احتمالات[١]، ويبقى السادس؛ وهو كون الفائت الصبح مع العشاء إلى أن يأتي بالثانية. ولعلّ هذا هو النكتة في تقدّم هذا الطريق على باقي الطرق[٢].

وأشار إلى الطريق الثاني بقوله: «والتعيين» بالجرِّ عطفًا على «إطلاق»؛ أي: وجواز التعيين في كلٍّ مِن الرباعيّتين، لا بالنصب على المفعول معه كما قرّره الشارح المحقّق الشيخ عليّ رحمه الله[٣]؛ لِما سيجيء.

وإذا اختار التعيين فيهما فيأتي بثالثة[٤]؛ لاحتمال كون الفائتين غير ما أتى به[٥]؛ ولا بدّ من كونها معيّنة.

وأمّا الطريق الثالث وهو أن يُعيّن إحدى الرباعيّتين ويُطلِق الأخرى؛ فقد أشار

---

(١) في حاشية جميع النسخ «مِن كون الفائت الصبح مع إحدى الظهرين أو المغرب، أو إحدى الظهرين مع المغرب» (منه قُدّس سرّه).

(٢) حيث إنّ الاحتمالات المصيبة واحتمال براءة الذمّة أكبر بمجرّد الإتيان بالرباعيّة الأولى وقبل الإتيان بالثانية.

(٣) ينظر جامع المقاصد: ٢٤٥/١.

(٤) في حاشية جميع النسخ «قوله: (فيأتي بثالثة) تفريع على التعيين لا على الأقرب وما في حيّزه كما قرّره الشارح المحقّق» (منه قُدّس سرّه). والحاشية في (ش) «... لا على الأقرب ولا خبره ..» بدل «لا على الأقرب وما في حيّزه».
والكلام إشارة إلى ما ذكره المحقّق الكركيّ قدس سره في جامع المقاصد: ٢٤٥/١ بعد أن اختار قراءة (التعيين) بالنصب على المفعول معه: «فلأن الفاء في قوله: (فيأتي بثالثة) تقتضي كون الإتيان بفريضة ثالثة متفرّعًا على الأقرب، وما في حيّزه، ولا يستقيم إلّا إذا أُريد الجمع بين الأمرين معًا؛ لأنّ الإطلاق لا يقتضيه».
فالحاشية على الصيغة الأولى أوفق لكلام الجامع، وإن كان يستقيم المعنى مع صيغة الحاشية في (ش)، والمراد: في قول القواعد (والأقربُ جوازُ إطلاق النيّة فيهما والتعيين فيأتي بثالثة) يرى الشيخ البهائيّ رحمه الله أنّ التفريع هو على خصوص (التعيين) لا على (الأقرب)، ولا على خبر الأقرب؛ أي جملة (جوازُ إطلاق النيّة فيهما والتعيين).

(٥) في (ك) «لاحتمال كون الفائتة من غير ما أتى به» بدل «لاحتمال كون الفائتين غير ما أتى به» والمعنى صحيح مع كلّ من العبارتين غايته أنّ لكلّ منهما تأويله.

إليه بقوله: «ويتخيّر بين تعيين الظهر أو العصر أو العشاء»، فيُطلق الرباعيّة الأخرى بعد تعيين الأولى لإحدى الثلاث بين الباقيتين من الثلاث المذكورة مراعيًا للترتيب[١]، فيُطلِقها بين العصر والعشاء مع تعيين الظهر، وبين الظهر والعشاء مع تعيين العصر، وبين الظهر والعصر مع تعيين العشاء.

وعلى التقديرات الثلاثة يأتي بثالثة معيّنة للعشاء في الأُوليين[٢][٣][٤]، ومُطلَقة بينها وبين العصر في الأخير[٥]؛ فإذا عيّن إحداهما للظهر أطلق الأخرى بين العصر والعشاء، ثمّ صلّى المغرب، فيكون قد حصّل ثمانية احتمالات قبل صلاة العشاء: الصبح مع كلٍّ من الأربع[٦]، والظهر مع كلٍّ من الثلاث[٧]، والعصر مع المغرب، ويبقى له احتمالان

---

(١) في (ش) و(ك) زيادة «مراعيًا للترتيب».

(٢) في (ش) «في الأوّلين» بدل «الأُوليين».

(٣) إشارة إلى فرض تعيين الظهر وإلى فرض تعيين العصر، والأخير الآتي إشارة إلى فرض تعيين العشاء.

(٤) «وجوّز الشارح المحقّق الشيخ عليّ -طاب ثراه- إطلاقهما فيهما بين العصر والعشاء، وسيجيء الكلام عليه» (منه قُدّس سرّه).
في (ك) أورد الحاشية الأخيرة في الموضع بعد قول المصنّف قدّس سرّه: «مع تعيين العشاء» والصحيح ما أثبتناه.
والمذكور إشارة إلى قول المحقّق الثاني رحمه الله في (جامع المقاصد: ٢٤٤/١): «ويجب رعاية الترتيب؛ فالمقيم إذا عيّن الظهر بعد الصبح، ردّد ثنائيّةً بين العصر و العشاء مرّتين، إحداهما قبل المغرب، والأخرى بعدها، ولا يجوز تواليها؛ لاختلال الترتيب بين المغرب و العشاء، وإن عيّن العصر أطلق ثنائيّةً بين الظهر والعشاء مرّتين، إحداهما بعد الصبح و قبل العصر، والأخرى بعد المغرب، ولا يجوز تواليها بعد العصر، ولا بعد المغرب؛ لفوات الترتيب بين الظهرين، وبين العشاءين، وإن عيّن العشاء، أطلق ثنائيّةً مرّتين متواليتين، بين الظهر والعصر بعد الصبح، وقبل المغرب».

(٥) في (ش) «الآخر» بدل «الأخير»، وفي (ك) «في الأخرى» بدل «الأخير».

(٦) أي الصبح مع الظهر، والصبح مع العصر، والصبح مع العشاء، والصبح مع المغرب.

(٧) في (ك) «والظهر مع العصر أو مع المغرب» بدل «والظهر مع كلٍّ من الثلاث»، والصحيح ما أثبتناه، إذ إنّه بعد تعيين الظهر في الرباعيّة الأولى، ثمّ إطلاق الثانية بين العصر والعشاء، ثمّ الإتيان بالمغرب، تكون الاحتمالات كالآتي: الظهرمع العصر، والظهر مع العشاء، والظهر مع المغرب، فهو الظهر مع كلٍّ من الثلاث.

من العشرة هما[١]: العشاء مع كلٍّ من العصر والمغرب، فإذا صلّى العشاء حصّلهما.

وإذا عيّنها للعصر أطلق الأخرى بين الظهر والعشاء، ثمّ يأتي بالمعيَّنة وهي العصر[٢]، ثمّ بالمغرب، فيكون قد حصّل بذلك سبعة احتمالات: الصبح مع كلٍّ من الأربع، والظهر مع العصر أو مع المغرب، والعصر مع المغرب، ويبقى له ثلاثة: هي الظهر أو[٣] العصر أو المغرب مع العشاء، فيأتي عليها إذا صلّى العشاء.

وإذا عيّنها للعشاء أطلق الأخرى بين الظهر والعصر، ثمّ صلّى رباعيّة مُطلَقة[٤][٥] بين العصر والعشاء ثمّ المغرب، فيكون قد حصّل بذلك تسعة احتمالات: الصبح مع كلٍّ من الأربع، والظهر مع كلٍّ من الثلاث، والعصر مع كلٍّ من العشاءين، ويبقى له صورة واحدة هي المغرب مع العشاء، فإذا صلّى العشاء أتى عليها.

وثمرة الإطلاق في هذه الصور مع تحقّق الإتيان بالخمس[٦] تعجيل تفريغ الذمّة على نهج ما سبق؛ لحصوله بالأربع على ثمانية احتمالات[٧] في الأولى[٨]، وسبعةٍ في

---

(١) في (ش) «احتمالان لا غير» بدل «احتمالان من العشرة»، وفي (ب) و(ع) علّق صاحبا النسختين: إنّ قوله: «من العشرة» زيادة من نفس المصنف قدّس سرّه.

(٢) «وهي العصر» ليس في (ش) و(س) و(ك)، وفي (ب) و(ع) علّقا: إنّ قوله: «وهي العصر» زيادة من نفس المصنف قدّس سرّه.

(٣) في (ش) كان المكتوب «ع» بدل «أو»، ثمّ حُذف وكُتب مكانَه «و»، والصحيح ما أثبتناه وهو الموافق لباقي النسخ.

(٤) «مطلقة» ليس في (ك).

(٥) «وهي الرباعيّة الثالثة فتأمّل» (منه قُدّس سرّه).

(٦) الفرض أنّ المكلّف أتى بصلواتٍ خمس، ثمّ علِم بفوات اثنتين مجهولتَين، في هذا الطريق الثالث نجد أنّ الحاضر يأتي بالصبح والمغرب وبثلاث رباعيّات؛ أي أنّه يأتي بخمس صلوات، وهذا يوازي في العدد مَحلّ الشكّ والخلل، فلِماذا لا يأتي رأسًا بالصلوات الخمس مُرتّبةً ومعيَّنةً مِن دون الحاجة إلى الإتيان برباعيّة مطلقة، وإلى صيرورة الفُروض ثلاثة؟ على مِثل هذا التساؤل يُجيب المصنِّف قدّس سرّه في المقام.

(٧) في (ش) «على ثمان الاحتمالات»، وفي (ب) و(ع) و(س): «على ثمان احتمالات» و ما أثبتناه من (ك).

(٨) أي في الصورة الأولى مع تعيين الظهر، والصورة الثانية كان التعيين للعصر، وفي الصورة الثالثة كان التعيين للعشاء.

الثانيـة، وتسـعةٍ فـي الثالثـة، ولـو عيّـن الأربـع[١] لم يحصـل بهـا إلاّ على سـتة احتمالات، وتبقـى لـه أربعـة إلـى أن يأتي بالعشـاء، هذا حكـم الحاضر.

وأمّـا المسـافر فـإن عيّن الصبح أطلـق الثنائيّة الثانيـة[٢] بين الظهر والعصر والعشـاء، ثـمّ صلّـى المغـرب[٣]، ثـمّ أتـى بثنائيّـة مُطلَقـة بيـن العصـر والعشـاء لا مُعيّنـة للعشـاء كالحاضـر؛ لجـواز فسـاد الظهـر والعصـر فتختـصّ الثنائيّـة[٤] الثانيـة بالظهر.

وإن عيّـن الظهـر أطلـق في الثنائيّـة الّتي قبلها بين الصبح والعصـر[٥]، ثمّ أتى بالظهر، ثـمّ بالمغـرب، ثمّ بثنائيّة مطلَقة بين العصر والعشـاء.

وإن عيّــن العصـر أتـى قبلهـا بثنائيّــة مطلَقــة بيـن الصبــح[٦] والظهــر، ثـمّ أتـى

---

(١) يعني لو عيّن الصلوات الأربع؛ أي الثنائيّة والرباعيّتين والمغرب قبل تعيين الخامسة بالعشاء يحصل على ستة احتمالات؛ كما لو عيّن الصبح ثمّ الظهر ثمّ العصر ثمّ المغرب تكون الاحتمالات: الصبح مع الظهر، أو العصر، أو المغرب، والظهر مع العصر أو المغرب، والعصر مع المغرب، فهذه ستة.

(٢) في (ع) و(ش) و(ك) «أطلق الثانية» بدل «أطلق الثنائية الثانية».

(٣) قد حصّل بذلك ستة احتمالات وبقي له أربعة؛ الظهر مع العصر، أو مع العشاء والعصر، والمغرب مع العشاء (منه قُدّس سرّه). هذه التعليقة ليست في (س) و(ش) و(ع) و(ب)، ومذكورة في (ك) في غير هذا الموضع كما ستعرف.

(٤) «الثنائيّة» ليس في (ش).

(٥) » ذكر العصر ههنا لجواز كونها أوّل الفائتين مستعجل القضاء. ولا يُتعرّض في هذا الإطلاق للعشاء لعدم إمكان كونها أولى الفائتين كما هو ظاهر» (منه قُدّس سرّه). هذه التعليقة المؤلّفة من جملتين نجدهما في (ب) و(س) و(ش) متفرّقتين وموزّعتين، وفي (ع) مجتمعتين، إلّا أنّ الظاهر والمناسب كونهما تعليقةً واحدة، موضعها حيث ذكرنا عند الكلام على الثنائيّة الأولى المطلقة؛ إذ معها يصحّ كون أولى الفائتَتين العصر دون العشاء لما ذُكر.

(٦) في حاشية (ك) «قد حصّل بذلك ستة احتمالات وبقي أربعة؛ الظهر مع العصر أو مع العشاء، والعصر والمغرب مع العشاء» (منه)، إلّا أنّنا لا نتعقّلها في الموضع المذكور؛ إذ إنّه مع تعيين العصر وإطلاق الثنائيّة التي قبلها بين الصبح والظهر يكون احتمال الظهر مع العصر متحقّقا، وأنّ احتمال الصبح مع العصر كذلك، فيبقى عندنا احتمال الصبح مع المغرب، أو الظهر أو العشاء، واحتمال الظهر مع المغرب أو العشاء، واحتمال العصر مع المغرب أو العشاء، واحتمال المغرب مع العشاء. نعم هذه التعليقة تصلح بامتياز مع الصورة الأولى للمسافر عند قول الماتن: «ثم صلّى المغرب» كما هو الحال في بعض النسخ، فليُتأمّل.

بها[١]، ثـمّ صلّـى المغرب، ثمّ بثنائيّة مطلَقة بين الظهر[٢] والعشـاء، وإن عيّن العشـاء أتى أوّلًا بثنائيّـة مطلَقـة بيـن الصبح والظهـر والعصر، ثمّ بأخرى بين الظهر والعصر والعشـاء، ثـمّ يأتـي بالمغـرب ثمّ بالعشـاء، وفائدة هـذه الإطلاقات لا تكاد تخفى بعـد ما مرّ.[٣]

وأمّـا الطريـق الرابـع[٤] وهـو مـا ذكرنـاه أوّلاً[٥] فقـد أشـار إليـه بقولـه: «ولـه -أي للحاضـر[٦][٧] الإطـلاق الثنائـيّ» فـي كلٍّ مـن الرباعيّتيـن؛ بـأن يُطلِـق الأولـى بيـن الظهـر والعصـر، والثانيـة بيـن العصر والعشـاء كمـا قلناه، وحينئـذٍ لا يحتاج إلى الإتيـان بالثالثة، فيكتفـي بالمرّتيـن كمـا فـي الطريـق الأوّل.

ووجـه مـا اسـتقربه المصنّـف (طـاب ثـراه)[٨] مـن تخييـر المكلّـف بيـن هـذه الطـرق الأربعـة[٩] أنّ كلاًّ منهـا طريـق إلـى بـراءة ذمّتـه[١٠]، والمخالف فـي ذلك أبو

---

(١) في (ب) بين السطور «أي العصر»، وذيّلها بإشارةٍ تدلّ على نسبة هذه التعليقة إلى المصنف قدّس سرّه.

(٢) في (ش) «ثم بثنائيّة مطلقة بين العصر والعشاء» والصحيح ما أثبتناه؛ إذ قد يكون الفائت هو الصبح والظهر؛ حينها -مراعاةً للترتيب- تنصرف الثنائيّة الأولى المطلقة بين الصبح والظهر إلى الصبح خاصّة، ولا يبقى محلّ للظهر إلّا مع الثنائيّة الأخيرة بعد فرض تعيين الثنائيّة الوسطى بالعصر، فتأمّل. وما أثبتناه هو ما نجده في بقية النسخ.

(٣) في حاشية (ش) «قد اعترف الشارح المحقّق الشيخ عليّ -طاب ثراه- بأنّ الإطلاق الثنائيّ لا ينطبق على المسافر، ثمّ قال: إنّ المصنّف اقتصر على بيان حكم المقيم وتركَ حكم المسافر؛ لأنّه يُعلَم بالمقايسة بِأدنى تأمّل، انتهى، فتأمّل ولا تغفل» (منه قُدّس سرّه). ينظر جامع المقاصد: ٢٤٧/١. وفي حاشية (ب) و(ع) و(س) «ولا يضرّ ما يأتي من العشاء المعيَّنة؛ لأنّ هذه لأجل تعجيل البراءة، ولكَ إجراء مثل هذا في الحاضر» (منه قُدّس سرّه)

(٤) وهو ما أشار إليه الماتن قائلاً: «الرابع: إطلاقهما إطلاقًا ثنائيًّا».

(٥) ذكره قدّس سرّه في بداية الرسالة وأشار إلى أنّه أشهر الطرق.

(٦) «أي للحاضر» موجودة فقط في (ش) و(ك).

(٧) في حاشية (ك) «قلت: وأمّا المسافر فإنْ أطلق الثنائيّة لم يكن له بدّ من ثنائيّتين أُخريتين [كذا]» (منه قُدّس سرّه).

(٨) «طاب ثراه» موجودة في (ش)، وفي (ك) «رحمه الله» بدل «طاب ثراه».

(٩) وذلك بِحسب بيان المصنّف قدّس سرّه وحَلِّه للعبارة.

(١٠) في (ش) «الذمّة»، وفي (س) العدول من «الذمّة» إلى «ذمّته» بعد حذف اللام، وهو ما موجود

الصلاح[١] وابن زهرة[٢]؛ حيث أوجبا التعيين و لم يُجوّزا[٣] الإطلاق، مُحْتَجّين بعدم جواز الترديد في النيّة مع إمكان الجزم.

هذا، واعلم أنّ الشارح المحقّق الشيخ عليًّا (قدّس الله روحه)[٤] نزّل عبارة الكتاب على بيان الطريق الثالث والرابع فقط[٥]، وجعل الوجوه الثلاثة الأُوَل[٦] وجهًا واحدًا؛

في بقية النسخ.

(١) أبو المكارم حمزة بن علي بن زهرة الحسينيّ الحلبيّ العالم الفاضل الجليل الفقيه الوجيه صاحب المصنفات الكثيرة في الإمامة والفقه والنحو وغير ذلك منها: غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع، وقبس الأنوار في نصرة العترة الأطهار. هو وأبوه وجده وأخوه أبو القاسم عبد الله بن علي صاحب التجريد في الفقه وابنه محمد ابن عبد الله كلّهم من أكابر فقهائنا وبيتهم بيت جليل بحلب. توفي أبو المكارم بن زهرة سنه ٥٨٥ هـ في سن أربع وسبعين وقبره بحلب بسفح جبل جوشن عند مشهد السقط . (ينظر: الكنى والألقاب: ٣٥١/١، الكافي في الفقه: ١٥٠) وقد أفتى أبو الصّلاح بإعادة الخمس حصرا.

(٢) هو الشيخ تقيّ بن النجم الحلبيّ الشيخ الأقدم الفاضل الفقيه المحدث الثقة الجليل من كبار علمائنا الإمامية، كان معاصرًا للشيخ أبي جعفر الطوسيّ وقرأ عليه وعلى السيّد المرتضى علم الهدى، ويروي عنه ابن البراج، له تقريب المعارف، والبداية، وشرح الذخيرة للسيّد، وله الكافي في الفقه، والبرهان على ثبوت الايمان. (ينظر: الكنى والألقاب: ١٤٠/١، غنية النزوع: ٩٩)

(٣) في (ش) «أوجب» و«جوّز» بصيغة المفرد.

(٤) في (ع) و(ك) «قدس سرُّه» بدل «قدّس الله روحه».

(٥) ينظر جامع المقاصد: ٢٤٣/١-٢٤٤، ٢٤٧.

(٦) الوجه الأول والطريق الأول كان عبارة عن الإطلاق الثلاثيّ في إحدى الرباعيّتين مثلاً والإطلاق الثنائيّ في الرباعيّة الثانية، والطريق الثاني عبارة عن تعيينهما، والثالث عبارة عن تعيين إحداهما وإطلاق الأخرى، والرابع عبارة عن إطلاقهما إطلاقًا ثنائيًّا، والمحقّق الكركيّ رحمه الله بيّن الطريقين الثالث والرابع، ولكن بَدْوًا لا نفهم قول المصنّف قدّس سرّه أنه رحمه الله قد جعل الطُرق الثلاثة الأُوَل وجهًا واحدًا؛ لأنّ الطريق الأول لم يرتضه المحقّق الكركيّ رحمه الله -ينظر جامع المقاصد: ٢٤٤/١ و ٢٤٦- إلّا أن يكون نظر المصنّف قدّس سرّه إلى الطريق الأول أنّه يدور حول خصوص الإطلاق -وبغض النظر عن التفصيل بين الثلاثيّ والثنائيّ- والطريق الثاني يدور حول خصوص التعيين، والثالث حول الإطلاق مع التعيين، وما ذكره المحقّق الكركيّ رحمه الله هو الجمع بين الإطلاق والتعيين، والذي يؤدي مضمونَ هذا الأخير هو الجمع بين الطُرق الثلاثة الأُوَل التي مفادها مفاد الطريق الثالث مِن الجمع بين الإطلاق والتعيين، وقد بيّن المحقّق رحمه الله -كما قلنا- الطريق الرابع، وخلاصة ما يريد المصنّف قدّس سرّه إيضاحه هو أنّ المحقّق الكركيّ رحمه الله قد بيّن طريقين وهما الثالث والرابع،

للجمع بين الإطلاق في إحداهما والتعيين في الأخرى[١]، فأوجب أن يقرأ «التعيين» في قول المصنّف:«والأقرب جواز إطلاق النيّة فيهما والتعيين» بالنّصب[٢] على أنّه مفعول معه، والواو بمعنى (مع) لا عاطفة، وجعل قوله: «ويتخيّر..» إلى آخره من تتمّة وجه الجمع. قال: وليس المراد جواز الإطلاق وجواز التعيين؛ ليكون ردًّا على أبي الصلاح كما ذكره الشارحان الفاضلان[٣]، أمّا أوّلاً فلأنّ خلاف أبي الصلاح جارٍ في مسائل الباب كلّها، فتخصيص ردّه بهذا الموضع لا وجه له[٤].[٥]

أقول: لا يكاد يخفى على المنصف كثرة التكلّف فيما ذكره طاب ثراه، ولا أظنّك تمتري في أنّ تنزيل عبارة الكتاب[٦] على بيان الوجوه الأربعة كما ذكرناه[٧] أولى

وأمّا الثالث فهو عبارة عن الجمع بين الطُرق الثلاثة الأُوَل في وجهٍ واحد. فتأمّل.

(١) في حاشية (ش): «وقال -أي المصنّف-: (تَرْك ذكر التعيين في الجميع؛ لأنّ جواز الإطلاق والتعيين يقتضي جوازه بطريق أولى، ولأنّا لا نعلم في جوازه مخالفًا، فكان الأهمّ بيان ما هو مختلف فيه) انتهى كلامه وفيه ما فيه؛ فإنّ شدّة الاهتمام بذكر ما هو أهمّ لا تُوجب عدم التعرّض لما ليس بأهمّ، كيف وفي التعرّض له مع غيره تصريح بعدم الانحصار فيه وحده بخلاف تركه بالكليّة. فتدبّر» (منه قُدّس سرّه). ينظر جامع المقاصد: ٢٤٧/١.

(٢) في (ك) «فأوجب أن يقرأ (التعيين) بالنّصب في قول المصنّف: (والأقرب جواز إطلاق النية فيهما والتعيين) على أنّه مفعولٌ معه» بدل ما أثبتناه.

(٣) «الفاضلان» إشارة إلى إيضاح الفوائد لابن العلاّمة: ٤٤/١: «أقول: الخلاف مع أبي الصلاح؛ حيث أوجب فيمن فاتته صلاة لا يعلمها بعينها إعادة الخَمس، وهو قول ابن زهرة؛ فإنّه على قولهما لا يجوز له إطلاق النيّة، بل يجب عليه التعيين، فيلزم على قولهما أنّه لا يكتفي بالرباعيّتين..»،وإلى كنز الفوائد للسيّد عميد الدّين: ٦٠/١: «والأقرب عنده جواز إطلاق النيّة في الرباعيّتين للحاضر؛ فيقول في كلّ واحدة من الرباعيّتين ... و التعيين بأن يقول ... و وجه القرب: أنّ كلّ واحدٍ من الفعلين طريق لتحصيل براءة ذمّة المكلّف من الواجب عليه فكان مخيّرًا فيهما..».

(٤) الموجود في (ب) و(ع) و(س): «وليس المراد جواز الإطلاق وجواز التعيين ليكون ردًّا على أبي الصلاح، لأنّه جارٍ في المسائل كلّها، فتخصيص ردّه بهذا الموضع لا وجه له» بدل «وليس المراد جواز» إلى «لا وجه له». وما أثبتناه ينسجم أكثر مع كلمات المحقّق الكركيّ رحمه الله نفسه.

(٥) ينظر جامع المقاصد: ٢٤٥/١.

(٦) في (ك) «الكاتب» بدل «الكتاب».

(٧) في (ش) «كما ذكرناه أوّلاً أولى»، وفي (ك) «كما ذكرنا أوّلاً أولى» بدل «كما ذكرناه أولى».

مـن تنزيلهـا علـى بيـان وجهَيـن[١] فقط كما ذكره، كيف والعطـف مع الإمـكان أولى من النصـب؛ لِأصالـة (الـواو) في ذلك كما صرّح[٢] به جمهور النحـاة [٣]، وتخصيص الردّ[٤] بهذا الموضـع أولـى مِمّـا بعده -وهـو ظاهر- ومِمّا قبله[٥]؛ لأنّ المذكـور قبله ما لو كان الفائت فريضـة واحـدة[٦] ولا يجـري فيها وجوه الإطلاق الثلاثة، فـكان التنبيه على ردّه فيما يجري فيـه الوجـوه الثلاثـة أنسـب، فكأنّه قـال: (لا يتعيّن عليـه التعيين)[٧] كما هـو مذهب أبي الصـلاح، بـل لـه طرق ثلاثـة أخرى فضلًا عمّا دونهـا، وهذا القدر كافٍ فـي التخصيص بهذا الموضع كمـا لا يخفى.

ثـمّ قـال نـوّر اللّـه مرقـده: «وأمّـا ثانيًا فـلأنّ (الفاء) فـي قولـه (فيأتي بثالثـة) تقتضي كـون الإتيـان بفريضـة ثالثـة متفرّعًا على (الأقـرب) وما في حيّزه، ولا يسـتقيم إلّا إذا أُريد الجمـع بيـن الأمرين معًـا؛ لأنّ الإطـلاق[٨] لا يقتضيه»[٩].

---

(١) في (ك) «على بيان الوجهين» بدل «على بيان وجهَين».

(٢) قال في شرح الرضيّ على الكافية: ٥١٥/١: «وأمّا تعيُّن (عمرًا) في المثال المذكور (ضربت زيدًا وعمرًا) للعطف، فلأنّ أصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف، وإنّما يعدل ما بعدها عن العطف إلى النصب، نصّاً على المعنى المراد، من المصاحبة..».

وقال في شرح المفصّل: ٤٤٠/١: «إنّ الواو لا تعمل؛ لما ذكرناه من أنّها في مذهب العطف، وذلك لأنّها في الأصل عاطفة، والعاطفة فيها معنيان: العطف والجمع، فلمّا وُضعت موضع (مع) خُلعت عنها دلالة العطف، وبقيت دلالة الجمع فيها».

(٣) «وأيضا لو كان مراد المصنّف ما ذكره -رحمه الله- لم يكن للواو فيما بعد قوله: (ويتخيّر) مجال، بل كان المناسب (فيتخيّر) بالفاء التفريعية كما تقتضيه اللهجة العربيّة» (منه قُدّس سرّه).

وهي ليست في (س)، لعلّه للتقطيع الذي أصاب المخطوط نفسه كما هو واضح لمن اطّلع.

(٤) أي الردّ على أبي الصّلاح رحمه الله.

(٥) إشارة إلى صورتين مِن صور الإخلال في الطهارة بعد الإتيان بشيءٍ مِن الصلوات، وقد ألمحنا إليه في المقدّمة بشأن ما يرتبط بموضوع الرسالة.

(٦) لا فريضتين كما هو في موضوع الرسالة.

(٧) في (ك) «فكأنّه قال: لا تعيين كما» بدل «فكأنّه قال: لا يتعيّن عليه التعيين كما»

(٨) في (ع) «لأنّ إطلاق» بدل «لأن الإطلاق».

(٩) جامع المقاصد: ٢٤٥/١.

أقول: اقتضاء (الفاء) التفريع المذكور غير ظاهر، بل الظاهر أنّه متفرّع على التعيين كما أسلفناه، وهو أقرب[١] من التفريع على (الأقرب)[٢]، وهذا ممّا لا غبار عليه ولا مرية فيه[٣].

ثمّ قال (أعلى الله قدره): «وأمّا ثالثًا فلأنّ قوله: (ويتخيّر بين تعيين الظهر...) إلى آخره لا ينطبق إلّا على ما ذكرناه؛ لأنّه جَمَع فيه بين التعيين والإطلاق، ولا يستقيم ذلك مع الإطلاق وحده ولا مع التعيين وحده[٤].

أقول: عدم استقامته إنّما نشأ من جعله تتمّةً لما قبله، أمّا إذا جُعل إشارةً إلى بيان طريق ثالث كما ذكرناه فاستقامته غنيّة عن البيان كما لا يخفى.

ثمّ قال قدّس سرّه: «ولأنّ معنى قوله: (فيُطلق بين الباقيتين) إطلاقه بين الفريضتين الباقيتين من المزيد عليهما الثالثة[٥] بعد تعيين[٦] واحدةٍ منهما، ولا ينتظم هذا إلّا على ذلك التقدير. ولأنّ الضمير في (يتخيّر) لا مرجع له بدون ما ذكرناه؛ إذ لا يستقيم عوده إلى المكلّف[٧] باعتبار جواز الإطلاق له وهو ظاهر، ولا باعتبار التعيين؛

---

(١) في (ب) و(ع) و(س): «لأنّه أقرب» بدل «وهو أقرب».

(٢) في (ك) «وهو أقرب من تفريعه على الأقرب..».

(٣) في (ش) «ولا مزيد فيه» بدل «ولا مرية فيه».

(٤) ينظر جامع المقاصد: ٢٤٥/١.

(٥) في حاشية (س) «نائب فاعل المزيد»، وقد جعل الناسخ إشارةً قد تكون ظاهرة في إرادة نسبة العبارة إلى المصنف قدّس سرّه نفسه.

والمراد: قال العلّامة رحمه الله: «ويتخيّر بين الظهر أو العصر أو العشاء، فيُطلِق بين الباقيتين» ويفسّر المحقّق الكركيّ رحمه الله أنه بعد تعيين إحدى الثلاث تُطلق الرباعيّة الثانية بين الباقيتين التي زيدَت عليهما الثالثة المُعيّنة؛ أي التي بِضميمتهما إلى الثالثة المعيّنة تكون عندنا الخيارات الثلاثة مِن الظهر والعصر والعشاء، كما لو عيّنت الظهر فتُطلق الرباعيّة الأخرى بين العصر والعشاء.

(٦) في (ب) و(ع) و(س) «متعلّق بالباقيتين» (منه قُدّس سرّه).

والمراد: (فيُطلق بين الباقيتين) إطلاقه بين الفريضتين الباقيتين -أيُّ (باقيتين)؟- يعني الباقيتين بعد تعيين واحدة منهما.

(٧) «لِمَ لا يجوز أن يعود إلى المكلّف من حيث هو لا باعتبار الإطلاق فيهما ولا التعيين؟» (منه

لأنّ[١] المتبادر تعيين الجميع فلا يطابق، ولو جعل أعمّ من تعيين الجميع أو البعض لكان فيه - مع اختلاف مرجع الضمير فيه وفيما قبله - فوات النظم العربيّ؛ لأنّ التقدير حينئذٍ: والأقرب جواز الإطلاق فيهما له، وجواز التعيين الصادق بتعيين الكلّ وتعيين البعض خاصّة. فيأتي على تقدير التعيين (بمَعْنيَيه) بثالثة[٢]، ويتخيّر مَن أراد التعيين في (البعض)[٣] خاصّة.. إلى آخره، وهذا كلام متهافت منحطّ عن درجة الاعتبار»[٤].

أقول: قد عرفت معنى قوله: «فيُطلق بين الباقيتين». وسنشبع الكلام فيه[٥] أيضًا. وقوله رحمه الله: «إنّ الضمير لا مرجع له بدون ما ذكرناه» عجيب؛ فإنّه على ما قرّرناه يعود إلى الحاضر المذكور سابقًا،[٦] فكأنّه قال: (إنّ له في القضاء طُرقًا أربعة) كما ذكرناه. وهذا جيّد النظم، ظاهر الاستقامة، خالٍ عن التهافت، والمحذورات الّتي ذكرها لا داعي إلى ارتكابها[٧]؛ إذ لنا عنها سعة وأيّ سعة.

ثمّ قال طاب ثراه: «وأمّا رابعًا، فلأنّ قوله: (وله الإطلاق الثنائيّ فيكتفي بالمرّتين) يكون مستدركًا على تقدير أن يُراد جواز كلٍّ منهما، مع ما فيه من اختلال النظم؛ لأنّ الإطلاق الثنائيّ[٨] هو المراد بقوله: (والأقرب جواز إطلاق النيّة فيهما)»[٩].

قُدّس سرّه).

(١) في (ش) «ولأن» بدل «لأنّ».

(٢) في (ش) «بمعيّنية»، وفي (ك): «بمعيّنة ثالثة»، والصحيح ما أثبتناه من بقيّة النّسخ، وهو الموافق للمصدر.

(٣) «البعض» ليس في (ع) و(ش) بخلاف ما في باقي النسخ المُوافق لما في (جامع المقاصد) المطبوع.

(٤) جامع المقاصد:١/٢٤٦.

(٥) في (ش) «منه» بدل «فيه».

(٦) في (ش) زيادة «فإنّ الكلام من أوّل البحث إنّما كان فيه».

(٧) «إلى ارتكابها» من (ش)، وفي بقية النسخ «لارتكابها».

(٨) في (ش) «لأنّ الإطلاق الثاني» وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما في الجامع المطبوع.

(٩) جامع المقاصد: ١/٢٤٦.

أقول: التكرار إنّما يلزم لو أُريد بقوله: «والأقرب[١] جواز الإطلاق فيهما» الإطلاق الثنائيّ، أمّا إذا أُريد به الإطلاق الثلاثيّ كما ذكرناه فلا.

ثمّ اعلم أنّه على تقدير تعيين إحدى الرباعيّتين وإطلاق الأخرى لا بدّ من الإتيان بثالثة معيِّنة للعشاء إن عيَّن الظهر أو العصر[٢]، ومطلَقة بينهما وبين العصر[٣] إن عيّن العشاء[٤] كما ذكرناه[٥]، وليس في العبارة تعرّض لذلك[٦]. والشارح المحقّق (أعلى الله قدره) لم يوجب التعيين في الثالثة[٧]، وخيّر بينه وبين الإطلاق بين العصر والعشاء مطلقًا[٨]، وادّعى أنّ المراد في العبارة هو الإطلاق المذكور؛ فإنّه قال: «ولا يتعيّن عليه في الفريضة الثالثة إطلاقٌ ولا تعيين، وإنْ كان المراد في العبارة الأوّل[٩]، حيث قال[١٠]: (فيُطلق بين الباقيتين)؛ أي الفريضتين الباقيتين[١١] بعد المعيّنة في الرباعيّتين أو

---

(١) في (ك): «فالأقرب».

(٢) يعني يصلّي ثنائيّة ثمّ يصلّي رباعيّة (معيّنة للظهر) ثمّ رباعيّة مطلَقة بين العصر والعشاء ثمّ المغرب، ثمّ رباعيّة معيّنة للعشاء، أو يصلّي ثنائيّة ثمّ رباعيّة مطلَقة بين الظهر والعشاء ورباعيّة معيّنة للعصر ثمّ المغرب، ثمّ رباعيّة معيّنة للعشاء.

(٣) في (ك) «ومطلَقة بينهما وبين العصر في الثالثة» وهذا يصحّ مع حمل الثالثة على رباعيّة ثالثة من جهة التعداد، وذلك في فرض تعيين الرباعيّة الأخيرة بالعشاء كما بيّن الماتن قدس سره سابقًا، وسيتّضح ذلك في الهامش اللاحق.

(٤) ليس المراد أن يطلق رباعيّة بين الظهر والعشاء (بينهما) وبين العصر معًا، وإنّما المراد أنّه مع تعيين العشاء يُطلق رباعيّةً أولى بين الظهر والعصر (يمكن اعتبارها الثالثة من جهة التعداد والآتية تكون الثانية)، ثمّ رباعيّة ثانية بين العشاء والعصر (يمكن اعتبارها الثالثة والسابقة تكون الثانية).

(٥) ينظر في أواخر فقرة بيان الطريق الثالث قبل التعرّض للمسافر.

(٦) في (ع) و(س) تعليقة صغيرة منسوبة إلى المصنف قدس سره لكنّها مقطوعة في الجملة.

(٧) في (ش) «في الثالثة» ساقطة.

(٨) أي سواء عيّن الظهر أو العصر أو العشاء (منه قُدّس سرّه).

(٩) «أي الإطلاق» (منه قُدّس سرّه) كما في حاشية (ب) و(ع) و(س).

(١٠) في (ك) «أي المصنّف».

(١١) قوله: «أي الفريضتين الباقيتين» ليس في (ش)، وذكر محقّق (جامع المقاصد) المطبوع أنّ العبارة ليست في بعض نسخ الجامع.

الثنائيّتين بضميمة الثالثة[1]»[2].

أقول: لا يخفى على المنصِف أنّ العبارة بمعزلٍ عن هذا الحمل[3]، وأنّ المراد (الباقيتين) من الثلاث[4]؛ أعني: الظهر والعصر والعشاء كما هو الظاهر المتبادر[5]، وأنّ العبارة غير دالّة على أنّ الثالثة مطلَقة أو معيَّنة، بل هي فيها مطويّة الذكر رأسًا[6]، ولو كان مراد المصنّف ما ذكره لكان حقّه أن يقول: فيُطلق في الباقيتين، لا (فيُطلق بين الباقيتين)؛ فإنّه صريح في المعنى الّذي قلناه أوّلًا، كما لا يكاد يستتر على أحد، وأيضًا فإطلاق الحاضر الثالثة بين العصر والعشاء فيما إذا عيّن الظهر أو العصر لا غاية له أصلًا؛ لأنّ العصر قد برئت ذمّته منها بالإطلاق السابق، فكان ذكرها عبثًا محضًا؛ كما لو صلّى الظهر معيَّنة ثمّ أطلق[7] بينها و بين العصر.

والعجب أنّه شنّع[8] على السيّد الفاضل عميد الدين رحمه الله في قوله في شرحه بالإطلاق الثلاثيّ في رباعيتي الحاضر[9]، وقال: إنّه لغو[10] لا فائدة فيه أصلًا، ثمّ إنّه وقع هنا فيما[11] شنّع فيه به عليه ثمّة[12]، وأيضاً فقد قرّر قدّس سرّه أنّ العبارة شاملة لحكمي

---

(١) في حاشية (ب) و(ع) «متعلّق بالباقيتين».

(٢) جامع المقاصد: ٤٣/١.

(٣) في (ش) «هذا الأمر» بدل «هذا الحمل».

(٤) في (ك) «وأنّ المراد من الباقيتين من الثلاث» بدل «وأنّ المراد الباقيتين من الثلاث».

(٥) إلى هنا ينتهي ما وصل إلينا من النسخة (ب).

(٦) قوله: «بل هي فيها مطويّة الذكر رأسًا» ليس في (ش).

(٧) «أطلق» ليس في (ع).

(٨) ينظر جامع المقاصد: ٢٤٦/١.

(٩) ينظر كنز الفوائد: ٦٠/١.

(١٠) «لغو» ليس في (ع)، والظاهر وجودها في أصل المخطوط وسقوطها من الصورة عنها، كما هو الحال في بعض الكلمات الآتية.

(١١) «فيما» ليس في (ع).

(١٢) في (ع): «فيما شنّع عليه ثمّة»، وفي (ك): «فيما شنّع به عليه نفسه».

الحاضر والمسافر مع أنّ المسافر يتعيّن عليه الإطلاق في الثالثة كما عرفت، ولا يجوز له التعيين لعدم براءة ذمّته به[١]، والله وليُّ التوفيق.[٢]

(١) «به» ليس في (س).

(٢) وهنا انتهت الرِسالة في (ع) وخُتمت بحسب البيّن في النسخة: ((هذا ما خطر بالبال مع سوء الحال وضيق المجال ... على قواعد الأحكام بخطّ مولانا الأعظم مؤلّف ذلك دام ظلّه إلى يوم ...)).
-وهنا كذلك انتهت الرسالة في (س)، وكتب النّاسخ مطيع بن عبد الحميد ((قد تمّ في يوم الثلاثاء سادس شهر جمادي الآخر سنة ثلاثين وألف)) أي سنة ١٠٣٠.
-وهنا كذلك انتهت الرسالة في (ش) وكتب النّاسخ ((تمّت على يد الفقير إلى الله الغنيِّ محمّد عليّ بن محمود التبريزيّ عفا الله عنهما بِحرمة محمّد وآله ... في خمسة عشر محرّم الحرام في سنة أربع وثلاثين وألف في دار السلطنة إصفهان في مدرسة شيخنا المحقّق الشّيخ لطف الله قدّس الله روحه ونوّر ضريحه)).
-وكذلك هنا انتهت الرسالة بحسب مُعتَمد سيّد مفتاح الكرامة رحمه الله وقال: ((انتهى ما أفاد الفاضل المقدّس البهائيّ قدّس الله تعالى نفسه)).

مصادر التحقيق

القرآن الكريم.

١. أعيان الشيعة: السيّد محسن الأمين (ت ١٣٧١ هـ)، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت .

٢. أمل الآمل: الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٤٠٣ هـ

٣. إيضاح الفوائد في شرح إشكالات القواعد: الشيخ أبي طالب محمّد بن الحسن (العلّامة الحلّيّ) المعروف بفخر المحقّقين وابن العلّامة (ت ٧٧١ هـ)، تحقيق: السيّد حسين الكرمانيّ والشيخ علي بناه الاشتهارديّ والشيخ عبد الرحيم البروجرديّ، المطبعة العلميّة، قم، ١٣٨٧هـ

٤. تأريخ عالم آراء عبّاس: المؤرّخ الإيرانيّ الميرزا اسكندر بيك تركمان (ت ١٤٦٨م)، مطبعة موسوي، طهران.

٥. تذكرة الفقهاء: العلّامة الحليّ الحسن بن يوسف بن المطهّر (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ١٤١٤ هـ

٦. تكملة أمل الآمل: السيّد حسن الصدر (ت ١٣٥٤ هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، مكتبة آية الله المرعشيّ، قم، ١٤٠٦ هـ.

٧. تنقيح الرجال: الشيخ عبدالله المامقانيّ (ت ١٣٥١ هـ)، الطبعة الحجريّة.

٨. تهذيب الأحكام: الشيخ محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيّد حسن الخرسان، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ١٣٩٠ هـ

٩. جامع المقاصد في شرح القواعد: الشيخ عليّ بن الحسين الكركيّ (ت ٩٤٠ هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، ١٤٢٩ هـ

١٠. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمّد أمين المحبّي (ت ١١١١ هـ)، دار صادر، بيروت.

١١. الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة: السيّد عليّ خان بن أحمد المدنيّ (ت ١١٢٠ هـ)، تحقيق: السيّد حسين الخاتميّ والسيّد عليّ الخاتميّ، مؤسّسة دار الهجرة، قم، ١٤٣٩ هـ

١٢. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الآقا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩ هـ)، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٣ هـ

١٣. الرسائل الرجالية: أبو المعالي محمّد بن محمّد إبراهيم الكلباسيّ (ت ١٣١٥ هـ)، تحقيق: محمّد حسن الدرايتيّ، دار الحديث، قم، ١٤٢٢ هـ

١٤. روضة الجنّات في أخبار العلماء والسادات: الميرزا محمّد باقر الخوانساريّ (ت ١٣١٣ هـ)، الدار الإسلامية، بيروت، ١٤١١ هـ

١٥. روضة المتّقين في شرح من لا يحضره الفقيه: الشيخ محمّد تقيّ المجلسيّ (ت ١٠٧٠ هـ)، تحقيق ونشر: دار الكتاب الإسلاميّ، قم، ١٤٢٩ هـ

١٦. رياض العلماء: الميرزا عبدالله أفندي الأصبهانيّ (ت قبل ١١٣٠ هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، منشورات مكتبة آية الله المرعشيّ، ١٤٠٣ هـ

١٧. سلافة العصر في محاسن أعيان العصر: السيّد علي خان بن أحمد المدنيّ(ت ١١٢٠ هـ)، المكتبة الرضويّة لإحياء الآثار الجعفريّة، طهران.

١٨. شرح كافية ابن الحاجب: الرضيّ محمّد بن الحسن الأستراباديّ (ت ٦٨٤ أو ٦٨٦هـ)، تحقيق وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨ هـ

١٩. شرح المفصّل: يعيش بن عليّ بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٢ هـ

٢٠. الطّراز الأول والكِناز لِما عليه مِن لغة العرب: السيّد علي خان بن أحمد المدنيّ (ت ١١٢٠ هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ١٤٢٦ هـ

٢١. غنية النزوع إلى علميّ الأصول والفروع: السيّد حمزة بن زهرة الحلبيّ (ت ٥٨٥ هـ)، تحقيق: إبراهيم البهادري، إشراف: الشيخ جعفر السبحانيّ، مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، ١٤١٧ هـ

٢٢. فوائد القواعد: الشهيد الثاني الشيخ زين الدين الجبعيّ (ت ٩٦٦ هـ)، ج١٥ من موسوعة الشهيد الثاني، تحقيق: مركز إحياء التراث الإسلامي، المركز العالي للعلوم والثقاف الإسلاميّة، قم، ١٤٣٤ هـ

٢٣. القاموس المحيط: مجد الدين محمّد بن يعقوب الفيروزباديّ (ت ٨١٧ هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٤١٢ هـ

٢٤. قواعد الإحكام: العلّامة الحلّيّ الحسن بن يوسف بن المطهّر (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، ١٤١٣ هـ

٢٥. الكافي في الفقه: الشيخ أبو الصلاح تقيّ الدين بن نجم الحلبيّ رحمه الله (ت ٤٤٧ هـ)، تحقيق: رضا الأستاديّ، نشر بوستان كتاب، ١٤٣٤ هـ

٢٦. كتاب الطهارة: الشيخ مرتضى الأنصاريّ (ت ١٢٨١ هـ)، ج٢ من تراث الشيخ الأعظم الأنصاريّ، تحقيق ونشر: مجمع الفكر الإسلاميّ، قم، ١٤٣١ هـ

٢٧. الكنى والألقاب: الشيخ عباس القمّيّ (ت ١٣٥٩ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، قم، ١٤٣٤ هـ

٢٨. كنز الفوائد في حلّ مشكلات القواعد: ابن أخت العلّامة السيّد عميد الدين بن عبد المطّلب الأعرجيّ (ت ٧٥٤ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، ١٤١٦ هـ

٢٩. لؤلؤة البحرَين في الإجازات وتراجم رجال الحديث: الشيخ يوسف البحرانيّ (ت ١١٨٦ هـ)، تحقيق: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام للطباعة والنشر، قم.

٣٠. المبسوط في فقه الإمامية: الشيخ محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة

النشر الإسلاميّ، قم، ١٤٣٨ هـ

٣١. المزهرفي علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٣٢. مستدركات أعيان الشيعة: السيّد حسن الأمين (ت ٢٠٠٢ م)، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٤١٨ هـ.

٣٣. مصفّى المقال: الآقا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩ هـ)، دار العلوم للتحقيق والطباعة، بيروت، ١٤٠٨هـ

٣٤. معجم قرى جبل عامل: سليمان الظاهر (ت١٣٨٠هـ)، دار التعارف للمطبوعات - مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام للبحوث في تراث علماء جبل عامل، ط١، ٢٠٠٦م.

٣٥. مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلّامة: السيّد محمّد جواد العامليّ (ت ١٢٢٦ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، قم، ١٤٣٣ هـ

٣٦. موسوعة طبقات الفقهاء: اللجنة العلميّة في مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، إشراف: الشيخ جعفر السبحانيّ، مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، ١٤٢٠ هـ

٣٧. موسوعة الغدير: العلّامة عبد الحسين الأمينيّ (ت ١٣٩٠ هـ)، تحقيق: مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة، مؤسّسة دائرة معارف الفقه الإسلاميّ، قم، ١٤٣٦ هـ

٣٨. منتهى المطلب في تحقيق المذهب: العلّامة الحلّيّ الحسن بن يوسف بن المطهّر (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلاميّة، نشر مجمع البحوث الإسلاميّة، مشهد، ١٤٣٠ هـ

٣٩. نقد الرجال: السيّد مصطفى التفرشيّ (كان حيّا سنة ١٠٤٤ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ١٤١٨ هـ

٤٠. نهاية الإحكام في معرفة الأحكام: العلّامة الحلّيّ الحسن بن يوسف بن المطهّر (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائيّ، مؤسّسة اسماعيليان، قم، ١٤١٠ هـ

فائدة رجاليّة في أصحاب الإجماع

تأليف: السيّد حسن بن أبي طالب الطباطبائيّ (ت١١٦٩هـ)

Biographical Evaluation Benefits About The People of Consensus

By: Al-Sayed Hassan Ibn Abi Talib Al-Tabatabai (passed away 1169 A.H)

تحقيق: الشيخ أحمد شعيب العاملي

الحوزة العلميّة - النجف الأشرف

العراق

Document examination by: Al-Sheikh Ahmad Shuaib Al-Amili

Islamic Seminary - Najaf

Iraq

الملخّص

تعالج هذه الرسالة عبارة الكشيّ رحمه الله بحقّ أصحاب الإجماع: «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح من هؤلاء» و حاول المصنف رحمه الله أن يستظهر المراد من كلمة «تصحيح».

وقد تبنّى المصنّف قول المشهور في معنى العبارة وهو: (كون المراد منها أنّها كناية عن كونهم ثقات في أنفسهم)، في قبال قول الأقلّ الذين ذهبوا إلى الأخذ بالروايات التي يرويها هؤلاء، وكون رواياتهم مستوفيةً لشرائط الحجّيّة إذا صح السند إليهم، ولا ينظر إلى حال الرواة بينهم وبين المعصوم عليه السلام. وجاء المصنف بقرائن داخليّة وخارجيّة لتأييد ما استظهره، ودفع الإشكالات الواردة على هذا الرأي، كلّ ذلك بأسلوبٍ علميّ متين، وعبارة علميّة رصينة و مقتضبة، كباقي المتون القديمة.

ثمّ تعرّض رحمه الله لعدّة فوائد رجاليّة؛ كثمرات رواية الحديث الضعيف، وسبب الإضمار، وبيان جهة تعارضه.

ونظراً لأهمية مسألة أصحاب الإجماع في علم الرجال، وأنّه في تنقيحها وتحريرها يظهر حال المئات من الروايات من حيث الاعتبار و عدمه، تأخذ هذه الرسالة أهمية خاصّة، و من ثمّ تكون جديرةً بالقراءة. وقد ذكرت في مقدّمة التحقيق عدّة شواهد روائيّة كصغريات لهذه المسألة.

في الختام أسأل الله السداد، والتجاوز عن الزلّات، فإنّه وليّ النعمة والتوفيق، والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمّدٍ وآله الطاهرين.

Abstract

This study deals with the word "reliability" in the statement put forward by Al-Kashshi about the people of consensus, "The group (Imamiyya) have consensus over the reliability of hadiths which accurately narrated by them, as well as the truth of their sayings".

The author adopts the famous opinion about the meaning of the phrase, which is: The reliability of the People of Consensus only. The author gives - in his usual scientific and discreet scientific style - internal and external evidence to support his claim and eliminate any doubts placed on his view. On the other hand, there are few scholars who believe that the meaning of the phrase is: The authenticity of all hadiths narrated by these men, thus as long as the chain of narrators to these men was reliable then the rest of the saying to the Imam is considered reliable.

Then, the author – may Allah (s.w.t) have mercy on his soul- stated the benefits of "weak sayings" and "Al-Mudmar".

The factor which makes this treatise special and worth reading is the importance of the issue it studies (the people of consensus) in the science of biographical evaluation, and the role it plays in the authenticity of hundreds of sayings. In the introduction to the examination, I mentioned several examples of sayings that depend on this issue to be considered reliable.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

و الحمد لله ربّ العالمين و الصلاة و السلام على أشرف الخلق و أعزّ المرسلين سيّدنا و نبيّنا محمّد وآله الطيبين الطاهرين.

أمّا بعد:

فإنّ من أشرف الغايات و منتهاها عند الفقيه هو الوصول إلى الحكم الشرعيّ و معرفة الحلال من الحرام، و هي من أحبّ الأمور إلى الله سبحانه و تعالى، وعلم الفقه هو من يتكفّل بهذه النتيجة العمليّة.

و من المعلوم أنّ الفقه متوقّف على مبادئ تصديقيّة تؤخذ من علومٍ عدّة متقدّمة رتبة عليه، ومن أهمّ هذه العلوم علما الأصول و الرجال، و بحمد الله تعالى فإنّ علم الأصول قد استوفى علماؤنا البحث فيه بما يكفي.

و من المعلوم أيضاً أنّ المستند الأساس الذي يعتمد عليه الفقيه في استنباط الحكم الشرعيّ و بيان الوظيفة العمليّة هو هذا التراث الروائيّ الهائل المنقول إلينا عن طريق آحاد الرواة؛ إذ إنّ الأحكام المعلومة بالضرورة -أي المستغنية عن الكسب و النظر- و الأحكام المستنبطة من الآيات الكريمة أو من الخبر المتواتر قليلة أو نادرة إذا ما قيست بالباقي.

فيبقى بين أيدينا أخبار آحاد؛ وهي بنفسها لا تفيد سوى الظنّ الذي لا يُغني من الحقّ شيئاً، ولا ينفع في إثبات حكم الله تعالى، و لكن قد ثبت بالدليل القطعيّ حجيّة خبر الثقة أو الخبر الموثوق من أخبار الآحاد، وعلم الرجال- الذي هو العلم الباحث عن الراوي من حيث اتّصافه بشرائط قبول خبره وعدمه- هو الذي يتكفّل بتنقيح هذه الصغرى؛ إمّا لتحقيق موضوع الحجيّة للخبر على الأول، أو لكونها - أي

وثاقة الراوي- من أهمّ القرائن التي تفيد الاطمئنان و الوثوق بالصدور.

وهنا تبرز أهميّة علم الرجال مع هذا البعد عن عصر النصّ؛ لاسيّما بعد أن غابت القرائن التي كان يعتمد عليها الأصحاب للأخذ بالرواية واضمحلّت، ففيه يُبحث عن نوعين من التوثيقات :

١- التوثيقات الخاصّة: كالنصوص الشريفة المادحة لأشخاص بأعيانهم، أو شهادات الرجاليّين في آحاد الرواة .

٢- التوثيقات العامّة : و هي توثيق لعنوان معيّن؛ كالوكيل عن الإمام، أو مصاحبه، أو مشايخ الإجازة، وغيرها من العناوين العامّة، ومنها الواقع في سند أصحاب الإجماع. فقد ذهب بعضهم إلى وثاقة كلّ من يروي عنه أصحاب الإجماع كما سيأتي إن شاء الله، وذهب المشهور إلى الحكم بصحة كلّ حديثٍ رواه أحد هؤلاء إذا صح السند إليه، فلا ينظر إلى ما بعده.

و الأصل في دعوى الإجماع هذه هو الكشّيّ في رجاله؛ إذ قال في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام: « أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء و تصديقهم لما يقولون...»[١].

و اختلفت أقوال العلماء في فهم المراد من هذه العبارة: «تصحيح ما يصحّ عنهم»؛

إذ المعاني المحتملة للتصحيح ثلاثة:

الأول: المعنى اللغويّ و العرفي: وهو الحكم بالصحّة؛ أي مطابقة الواقع، فيكون أصحاب الإجماع متكفّلين بنقل الأخبار التي تطابق الحكم الواقعيّ، و لعلّ هذا المعنى هو الذي قصده الكلينيّ رحمه الله في مقدّمته للكافي[٢]، و الصدوق رحمه الله في من لا يحضره الفقيه[٣].

---

(١) اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٥٠٧.

(٢) ينظر الكافي: ١٦/١.

(٣) ينظر من لا يحضره الفقيه: ٢٥٩/٤.

الثاني: بمعنى الحكم بصحّة صدوره من دون التعرّض إلى أنّ هذا الحديث لبيان الحكم الواقعيّ أم لا، إنّما الملاحظ فقط جهة السند لا جهة الصدور؛ لتقيّة أو لبيان الواقع. وهذا هو مصطلح المتقدّمين في الرواية، و مُرادهم: الوثوق بصدورها و صلاحيتها من حيث السند للنهوض بها كحجّة شرعيّة.

الثالث : الصحّة بمصطلح المتأخرين في علم الدراية؛ أي توثيق كلّ رجال السند وتعديلهم.

و سيأتي من المصنّف رحمه الله استبعاد المعنى الثالث، وكذلك قول المشهور الذي هو المعنى الثاني، واختيار كون المراد بالتصحيح نوعاً من الكناية عن الوثاقة لنفس أصحاب الإجماع، و سيأتي بالقرائن المؤيِّدة لفهمه مع دفع الدخول المحتملة فانتظر.

و من هنا تأتي أهميّة الرسالة التي بين يديك؛ كونها تعالج هذه المسألة الرجاليّة؛ إذ على القول بمقالة المشهور في فهم عبارة الكشّيّ يصحّ كمٌّ من المراسيل و الروايات التى رواها أصحاب الإجماع عن الضعفاء أو المجاهيل، وتصبح صالحة للاستدلال بها على الحكم الشرعيّ، يُضاف إلى ذلك توثيق عددٍ من المجاهيل وعلى قول بعض العلماء.

و لكي تتضح أكثر أهميّة هذا البحث و الثمرة الفقهيّة الجليلة المُبتنية عليه، أُحيل القارئ العزيز إلى كلام صاحب المستدرك؛ إذ يقول: « في ذكر أصحاب الإجماع، وعِدَّتهم. و المراد من هذه الكلمة الشائعة، فإنّه من مهمّات هذا الفنّ، إذْ على بعض التقادير تدخل آلاف من الأحاديث الخارجة عن حريم الصحّة إلى حدودها، أو يجري عليها حكمها».[1]

وإلى كلام الميرداماد: «فلو تابت[أي المرأة المرتدّة] قُبلت منها، و إن كان ارتدادها عن فطرة عند الأصحاب؛ لصحيحة الحسن بن محبوب: عن غير واحدٍ من أصحابنا عن أبي جعفر عليه السلام و أبي عبد الله عليه السلام، و نظائر ذلك[2] فى كتبهم و أقاويلهم كثيرة لا

(١) مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل: النوريّ: ٥/٢٥.

(٢) أي الحكم بالصحّة على ما يرويه هؤلاء النفر دون النظر إلى الواسطة بينهم وبين المعصوم عليه السلام.

يحويها نطاق الإحصاء».[١]

ويعثر الباحث على موارد عديدة في الفقه تظهر فيها الثمرة العمليّة لهذا النزاع، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

المورد الأول في كتاب الطهارة:

اختلفت الأقوال في حدّ سنّ اليأس بين الخمسين و الستين تبعاً لاختلاف الروايات و تعارضها، ولكن هناك رواية تحسم النزاع وتصلح شاهداً لحلّ التعارض، وهي «عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد عَنِ اَلْحَسَنِ بْنِ ظَرِيفٍ عَنِ اِبْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: **إِذَا بَلَغَتِ الْمَرْأَةُ خَمْسِينَ سَنَةً لَمْ تَرَ حُمْرَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً مِنْ قُرَيْشٍ**»[٢]، ولكن المشكلة فيها ضعفها بالإرسال. إذ يرويها محمّد بن أبي عُمير عن بعض أصحابنا عن الصادق عليه السلام.

وهذا كلام الأعلام فيها:

قال صاحب الحدائق: «حجّة القول الثالث الجمع بين الأخبار[٣]، و مستند هذا الجمع مرسلة ابن أبي عُمير التي هي في عداد المسانيد عندهم»[٤]. وقال الشهيد الثاني: «والقول بالتفصيل لابن بابويه، وتبعه عليه المتأخّرون بعد المصنّف رحمه الله، و مستنده صحيحة ابن أبي عُمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: **إذا بلغت المرأة خمسين سنةً لم ترَ حمرةً إلّا أن تكون امرأةً من قريش**»[٥].

وطريق التصحيح المحتمل يكون من وجهين: الأول كون ابن أبي عُمير من أصحاب الإجماع الذين يُصحّح ما يصحّ عنهم، مع صرف النظر عن ثبوت كونه لا

(١) الرواشح السماويّة في شرح الأحاديث الإماميّة: ٤٧.

(٢) تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: ٢/ ٣٣٥.

(٣) أي التفصيل بين كون الحدّ ستين للقرشيّة و خمسين لغيرها.

(٤) الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: يوسف البحرانيّ: ٣/ ١٧٢ .

(٥) مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام: ٩/ ٢٣٥.

يُرسل إلّا عن ثقة.

والثاني: أنّ مسانيده كمراسيله، وأنّه لا يُرسِل إلّا عن ثقة، وهذا متوقّف على الكلام في رجوع هذا الأصل إلى كونه من أصحاب الإجماع[1]، أو أنّه تبانٍ مستقل من رأس.

المورد الثاني في باب أصناف المستحقّين للزكاة:

جرى البحث في تحديد الفقير الشرعيّ المستحقّ للزكاة؛ والأقوال فيه ثلاثة:

الأول: هو مَن لا يملك أحد النُّصُب الزكويّة.

الثاني: مَن لا يملك نفقته طوال عمره.

والأخير وهو قول المشهور: من لا يملك نفقة سنته.

و هناك رواية تنصّ على أنّها نفقة السنة، ولكن الراوي عن الإمام عليه السلام هو الدغشي؛ وهو مجهول، وفيها أحد أصحاب الإجماع والسند إليه صحيح، وهذه الرواية هي: «عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدٍ عَنْ محمّد بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الدَّغْشِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ السَّائِلِ وَ عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمٍ أَ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ وَ إِنْ أُعْطِيَ شَيْئاً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَسْأَلَ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَقْبَلَهُ؟ قَالَ: **يَأْخُذُ وَ عِنْدَهُ قُوتُ شَهْرٍ مَا يَكْفِيهِ لِسَنَتِهِ مِنَ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا هِيَ مِنْ سَنَةٍ إِلَى سَنَةٍ**»[2].

ننقل كلام السيّد الخوئيّ في التعليق على هذه الرواية؛ إذ قال: «و عليه، فهي صريحة الدلالة في أنّ الاعتبار بمؤنة السنة؛ لقوله عليه السلام: إنّما هي من سنة إلى سنة.

إلّا أنّها ضعيفة السند، فلا تصلح إلّا للتأييد؛ نظراً إلى جهالة الدغشيّ.. وإن عبّر عنها بالصحيحة في بعض الكلمات. اللّهمّ إلّا أن يُقال: إنّ الراوي عنه صفوان، و هو من

---

(١) كما ذهب إليه السيّد الخوئيّ إذ قال: «فمن المطمأن به أنّ منشأ هذه الدعوى [أي أنّ مراسيل ابن أبي عُمير وصفوان و البيزنطيّ كمسانيدهم] هو دعوى الكشّيّ الإجماع على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء». (موسوعة الإمام الخوئيّ: ٤٩/ ٤٦)

(٢) تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: ٩/ ٢٣٣.

أصحاب الإجماع الذين لا ينظر إلى مَن وقع بعدهم في السند. لكنّك عرفت غير مرّة في مطاوي هذا الشرح عدم استقامة هذه القاعدة و أنّه لا أساس لها، فلا نُعيد»[١].

فلاحظ كيف لم يعمل رحمه الله بالرواية؛ لعدم قبوله فهم المشهور في أصحاب الإجماع مع قبوله دلالتها صريحاً على المطلوب، في حين عدّها صاحب الجواهر صحيحة بقوله: «و في الصحيح المروي عن العلل عن علي بن إسماعيل»[٢].

المورد الثالث في باب موجبات سجود السهو:

ذهب صاحب العروة رحمه الله إلى أنّه يجب سجود السهو لكلّ زيادةٍ و نقيصة لم تُذكر في محلّ التدارك[٣]؛ والمستند لهذا القول ما رُوي عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ سُفْيَانَ بْنِ السِّمْطِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: «تَسْجُدُ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ فِي كُلِّ زِيَادَةٍ تَدْخُلُ عَلَيْكَ أَوْ نُقْصَانٍ»[٤].

وهذه الرواية فيها مشكلة من جهتين: الإرسال، و جهالة سفيان بن السمط، فلو كنّا قائلين بمقالة المشهور، يكفينا صحّة السند إلى ابن أبي عُمير، فنحكم بصحّتها و لا ننظر إلى ما بعده من إرسالٍ و جهالة الواسطة. ولعلّه لهذا عبّر صاحب الجواهر عنها بقوله: «لقول الصادق عليه السلام: تسجد سجدتي السهو...»[٥]، فنسب الرواية إلى الصادق عليه السلام وعلّل الحكم بها، وكذلك قول العلّامة المجلسيّ: «مثل ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن أبي عُمير، عن بعض أصحابنا، عن سفيان بن السمط»[٦].

و مَن لا يقول بمقالة المشهور كالسيّد الخوئيّ، يحكم بضعفها[٧]، و عدم صلاحيتها

---

(١) شرح العروة الوثقى: ٢٤/ ١١

(٢) جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام: محمّد حسن النجفيّ: ١٥/ ٣٠٤ .

(٣) ينظر شرح العروة الوثقى : ٨ /٣٦١.

(٤) تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: ٨/ ٢٥٠.

(٥) جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام: ١٢/ ٢٧٣ .

(٦) روضة المتّقين: ٢/ ٤٢١.

(٧) ينظر شرح العروة الوثقى : ٨ /٣٦٥.

حجّة على الحكم. فتبقى موجبات سجود السهو مختصّة بالمنصوصة، و لا يكون بين يدينا عموم نتمسك به.

المورد الرابع في باب صلاة المسافر:

ذهب المشهور إلى أنّ مَن شُغْله السفر يُشترط في بقائه على التمام أن لا يُقيم في بلده أو غيره عشرة أيام، وإلّا أصبح كسائر المسافرين.

والروايات التي استُدل بها على ذلك ثلاث؛ في اثنتين منها مناقشات دلاليّة، و إن كانت تامّة سنداً. والثالثة وإن كانت تامّة دلالةً، إلّا أنّها من صغريات هذا البحث؛ إذ أحد رواتها- وهو يونس بن عبد الرحمان الذي هو من أصحاب الإجماع- يُرسل الرواية ولا يذكر اسم الواسطة بينه و بين الإمام الصادق عليه السلام.

وهذه الرواية هي ما رواه الشيخ بإسناده عن يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن حدّ المُكارِي الذي يصوم و يُتمّ، قال:أيّما مُكارٍ أقام في منزله أو في البلد الذي يدخله أقلّ من مقام عشرة أيام وجب عليه الصيام و التمام أبداً، و إن كان مقامه في منزله أو في البلد الذي يدخله أكثر من عشرة أيّام فعليه التقصير و الإفطار»[1] .

فهي -كما ترى- نصٌّ في المطلوب، ولكن وَفقاً لمذهبه يناقشها السيّد الخوئيّ: «..فإنّ يونس يرويها عن بعض رجاله، وهو مجهول، و دعوى أنّه [أي يونس بن عبد الرحمن] من أصحاب الإجماع الذين أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم قد تقدّم الجواب عنها مراراً، و قلنا إنّه ليس المراد من معقد هذا الإجماع الذي ادّعاه الكشّيّ عدم النظر إلى مَن بعد هؤلاء ممّن وقع في السند؛ بحيث يُعامل معه معاملة الصحيح و إن كان الراوي مجهولاً أو كذّاباً، فإنّ هذا غير مراد جزماً.

بل المراد اتفاق الكلّ على جلالة هؤلاء ووثاقتهم، بحيث لم يختلف في ذلك اثنان، و بذلك يمتازون عن غير أصحاب الإجماع، فلا يُتأمل في الرواية من ناحيتهم،

(١) تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: ٤٨٨/٨.

لا أنّه يُعمل بالرواية و يُحكم بصحّتها على الإطلاق»[١].

و المورد الأخير:

لمّا كان العلّامة المجلسيّ قد استوضح ظهور العبارة في صحّة الرواية التي يرويها هؤلاء- خلاف فهم السيّد الخوئيّ- نجده يرتب الأثر الفقهيّ على ذلك .أذكر شاهداً على سبيل المثال لا الحصر، وإلّا فروضة المتّقين مليئة بذلك:

قال رحمه الله: « قال الصادق عليه السلام: إذا كان الماء قدر قلّتين لم ينجّسه شيء، و القلّتان جرّتان. هذا الخبر رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن المغيرة عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام، و الشيخ طرحه بالإرسال أولاً، و الظاهر أنّه لا يضرّ؛ لإجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عن عبد الله بن المغيرة»[٢].

وبهذه الشواهد وغيرها الكثير، تتّضح أهميّة هذه الرسالة التي نقدّم لها؛ كونها تعالج هذه المسألة الرجاليّة العظيمة الفائدة و الكثيرة الثمرة. و قد حاول المصنّف جاهداً استظهار المقصود من عبارة الكشّيّ رحمه الله معتمداً على قرائن لفظيّة و مؤيّدات خارجية بعبارة علميّة مضغوطة ومقتضبة كعادة القدماء في العبارات العلميّة المتينة.

إضافةً إلى ذلك ذكر رحمه الله عدّة فوائد لطيفة في رواية الأخبار الضعيفة، وهذا ما يجعل هذه الرسالة جديرة بالقراءة و التأمل.

نبذة عن المؤلّف

المؤلّف رحمه الله هو السيّد حسن بن أبي طالب الطباطبائيّ، من أعلام القرن الثاني عشر، تُوفّي رحمه الله في شهر رمضان من عام ١١٦٩هـ.

قال عنه الشيخ عبد النبيّ القزوينيّ في كتابه (تتمّة أمل الآمل): «السيّد حسن بن السيّد أبي طالب الطباطبائيّ الفاضل ابن الفاضل، العالم ابن العالم، الكامل ابن

---

(١) شرح العروة الوثقى: ٢٠/١٧١-١٧٢.

(٢) روضة المتّقين : ١/٤١.

الكامل، فخر السادة، وزين أرباب السيادة، وشرف أولى السعادة.

كان فاضلاً مكرّماً، وعالماً معظماً، وفقيهاً نبيهاً، وأصوليّاً فخيماً، ومفسّراً عظيماً، وحكيماً جليلاً، ومتكلّماً فائقاً، ومحدثاً بارعاً.

وبالجملة استوفى خلال الفضل واستقصى خصال التحقيق، ومع ذلك كان مقدّساً نزيهاً، ذا أخلاق حسنة وشيم مستحسنة.

تبرّكتُ بلقائه وتشرّفتُ بلقيائه في كازرون في سنة ١١٦٦، وتُوفّي رحمه الله بعد ذلك لسنة أو سنتين.

رأيت منه مقالةً في تحقيق قولهم: (أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه)»[١].

مؤلّفاته:

١. الرجال: ذكره العلّامة الآغا بزرگ الطهرانيّ بقوله: «رجال السيّد حسن بن أبي طالب الطباطبائيّ، ترجمه الشيخ عبد النبيّ القزوينيّ في (تتميم أمل الآمل) بعد قوله: العالم ابن العالم الفاضل ابن الفاضل، وقال: إنّه كان فاضلاً فقيهاً أصوليّاً مفسّراً حكيماً متكلّماً محدّثاً نزيهاً مقدّساً، لقيتُه في كازرون وتُوفّي بعدها بسنة أو سنتين. وله مقالة في (أصحاب الاجماع). أقول: هي رسالة مبدوءة بخطبة مختصرة توجد بخطّ السيّد رضا ابن السيّد بحر العلوم الطباطبائيّ ضمن مجموعة الفوائد الرجاليّة في مكتبة السيّد جعفر بحر العلوم، ذكر السيّد رضا أنّ المؤلّف خال والدته، وأنّه تُوفّي بالبصرة عازماً للزيارة في (رمضان - ١١٦٩)، وذكرناه في (ج ٢ ص ١١٩) بعنوان أصحاب الإجماع»[٢].

٢. رسالة في أصحاب الإجماع، و هي التي بين يديك، وقد ذكرها الشيخ عبد النبيّ القزوينيّ كما تقدّم، و ذكرها الآغا بزرك الطهرانيّ مرتين: الأولى عند ذكره لكتاب (الرجال)، والثانية بقوله: « رسالة في أصحاب الإجماع للسيّد حسن بن

(١) تتميم أمل الآمل: ١٢٢.

(٢) الذريعة: ١٠ / ١٠٩.

أبـي طالـب الطباطبائـيّ المتوفّى بالبصرة عازماً للزيارة في شـهر رمضان (١١٦٩)، أوّلها بعـد الخطبـة المختصـرة (ذكـر الكشّـيّ في شـأن جماعـةٍ من أصحـاب أبي عبـد اللـه وجماعـةٍ مـن أصحاب أبـي إبراهيم وأبي الحسـن إجمـاع العصابة على تصحيـح مـا يصـحّ عنهـم، واختُلـف في معناه، فاشـتهر بيـن المتأخريـن أنّ المراد صحّـة مـا يرويـه هـؤلاء إذا صحّت عنهم، فـلا يُلاحظ مـن بعدهم إلـى المعصوم...).

والنسـخة بخـطّ السـيّد رضـا ابـن سـيّدنا بحر العلـوم، وصرّح بـأنّ المؤلّف خـال أمّه. وترجـم الشـيخ عبـد النبـيّ القزوينـيّ للمؤلّـف، وعبّر عـن الرسـالة بـ«مقالةٍ فـي أصحاب الإجماع»[1].

ولـم أعثـر فـي بحثي عن حيـاة المصنّف رحمه الله على تراجم له من أسـاتذته أو طلّابه، أو أنّ لـه مؤلّفات أخـرى غير ما ذُكر.

الخاتمة في النسخة المعتمدة و منهج التحقيق:

النسخة المعتمدة:

وقفـتُ علـى نسـخةٍ واحـدة لهـذه الرسـالة، تمتـاز بخـطّ واضـح غالبـاً، مؤلّفـة مـن خمـس ورقـات، زودنا بمصورتها مركـز تصوير المخطوطات وفهرسـتها التابع لمكتبة ودار مخطوطـات العتبـة العباسـية المقدّسـة، فللقائميـن عليـه منـا خالـص الدعـاء والامتنان.

منهج التحقيق:

قمـتُ بتنضيـد المخطوطـة، و مقابلـة المنضّـد مـع الأصـل، وضبـط الرسـالة بقراءتهـا بدقـة، وتقطيعهـا وتنسـيق فقراتهـا؛ لتسـهيل قراءتهـا و فهمهـا، ووضـع علامـات الترقيم، وتخريـج الأحاديـث الشـريفة و الأقـوال، و حاولـت قـدر المسـتطاع بيان مـراد المصنف، وفـكّ مغلقـات العبـارة، و شـرح مقتضباتها.

كمـا ارتأيـت أن أنقـل الـرأي مع ذكر صاحبه؛ تسـهيلاً علـى القارئ، وإفسـاحاً بالمجال

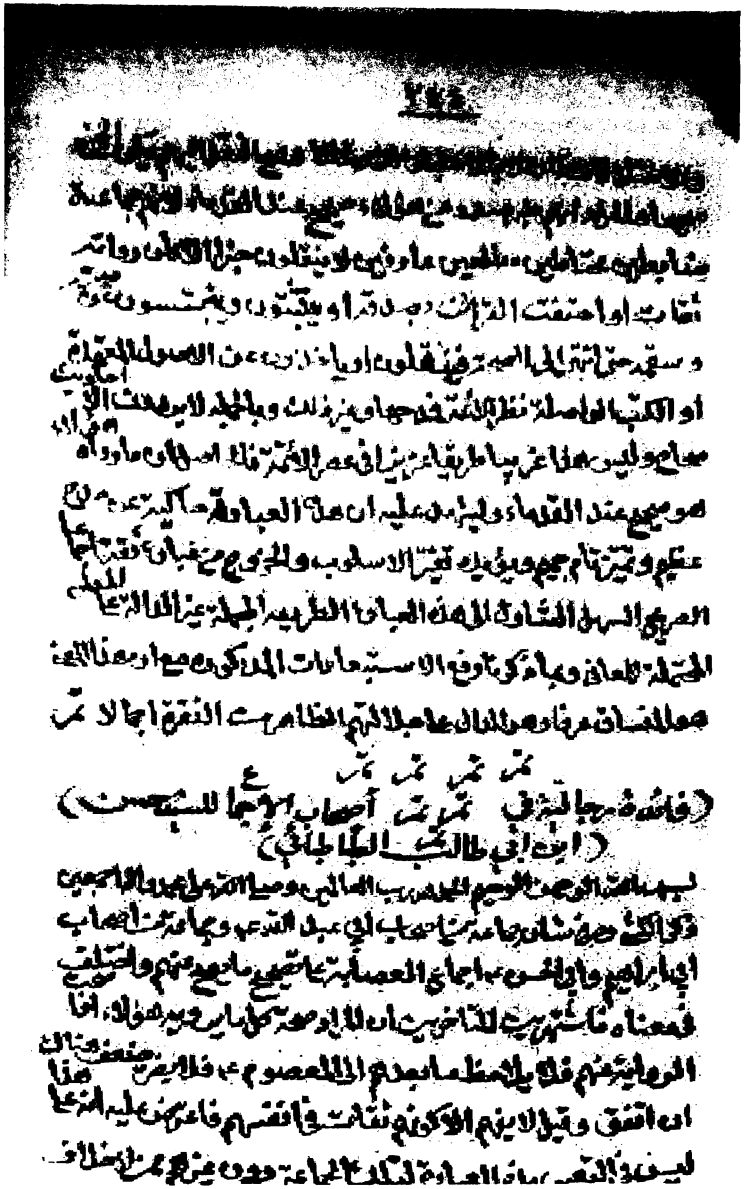
(١) الذريعة: ١١ / ٨١ - ٨٢.

لـه كـي يحكـم بصحّـة الرأي المنسـوب إلـى العالم محـلّ النّظر و هـو يطالع الرسـالة؛ إذ إنّ جـلّ هـذا البحـث يعتمد على اسـتظهار كلمات الأعـلام و تجميع القرائن و الشـواهد؛ فيتجـه إلـى أن تكـون المتـون والأقوال مجتمعـة أمام نظر القـارئ العزيز .

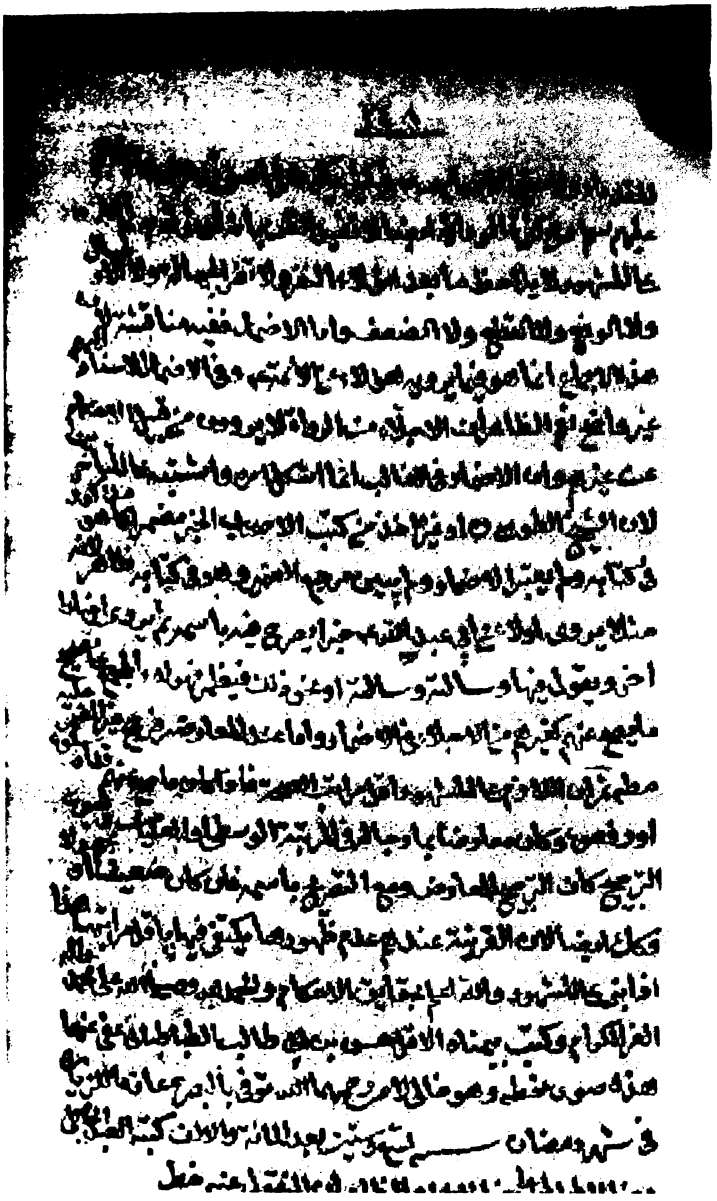
و لا يسـعني و لا تطيب نفسـي إلّا أن أتقدّم بجزيل الشـكر لسـماحة الشـيخ مسـلم الرضائـيّ لمـا بذلـه مـن جهد، و سـعة صدر فـي مراجعـة الرسـالة المنضّدة كلمـة كلمة، وتسـجيل ملاحظـات و توصيـات كان لهـا بالـغ الأثـر فـي إكمال الرسـالة بأحسـن وجه.

وفـي الختـام، أسـال الله السـداد، وبه العصمـة والتوفيق بحقّ جـدّة المصنّف و جدّة سـادات الـورى الصدّيقـة الكبـرى فاطمـة الزهراء، صلـى الله عليهـا، و على أبيهـا، و على بعلهـا، و بنيهـا، و لعن اللـه ظالميها.

صورة أول النسخة الخطية المعتمدة وآخرها



الصفحة الأولى من النسخة المعتمدة



الصفحة الأخيرة من النسخة المعتمدة

فائدة رجاليّة في أصحاب الإجماع
للسيّد حسن بن أبي طالب الطباطبائيّ

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمّد وآله أجمعين.

ذكر الكشّيّ رحمه الله في شأن جماعةٍ من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام[1]، وجماعةٍ من أصحاب أبي إبراهيم، وأبي الحسن عليهما السلام إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم[2]. واختُلف في معناه فاشتهر بين المتأخرين[3] أنّ المراد: صحّة كلّ ما يرويه هؤلاء

---

(١) اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٧٣ وفيه:
«تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام:
أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ من هؤلاء، و تصديقهم لما يقولون، و أقرّوا لهم بالفقه، من دون أولئك الستة الذين عددناهم و سمّيناهم، ستة نفر:
جميل بن دراج، و عبد الله بن مسكان، و عبد الله بن بكير، و حمّاد بن عيسى، و حماد بن عثمان، و أبان بن عثمان. قالوا: و زعم أبو إسحاق الفقيه -يعنى ثعلبة بن ميمون-: أنّ أفقه هؤلاء جميل ابن دراج، و هم أحداث أصحاب أبي عبد الله عليه السلام».

(٢) اختيار معرفة الرجال: ٢/٨٣٠.
تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم و أبي الحسن الرضا عليهما السلام وتمام النصّ هو:
«أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء، و تصديقهم، و أقرّوا لهم بالفقه و العلم: وهم ستة نفر آخر دون الستّة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، منهم يونس بن عبد الرحمن، و صفوان بن يحيى بياع السابريّ، و محمّد بن أبي عمير، و عبد الله بن المغيرة، و الحسن بن محبوب، و أحمد بن محمّد بن أبي نصر. و قال بعضهم: مكان الحسن بن محبوب الحسن بن عليّ بن فضال و فضالة بن أيوب، و قال بعضهم، مكان ابن فضال عثمان بن عيسى، وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن، و صفوان بن يحيى».

(٣) منهم:
الحرّ العامليّ إذ قال: «فيحصل بوجودهم في السند قرينة تُوجب ثبوت النقل و الوثوق، و إن رووا بواسطة» (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: ٣٠/ ٢٢٠)

إذا صحّت الرواية عنهم، فلا يُلاحظ ما بعدهم إلى المعصوم عليه السلام، فلا يضرّه ضعفٌ

وكذلك قال: «و ناهيك بهذا الإجماع الشريف -الذي قد ثبت نقله و سنده- قرينة قطعية على ثبوت كلّ حديثٍ رواه واحد من المذكورين، مرسلاً، أو مسنداً، عن ثقةٍ، أو ضعيفٍ، أو مجهولٍ؛ لإطلاق النصّ و الإجماع، كما ترى». (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة : ٣٠ /٢٢٤).

ونسب هذا الفهم إلى القدماء فقال: «هذا الاصطلاح لم يكن معروفاً بين قدمائنا، كما هو ظاهر لمن مارس كلامهم، بل المتعارف بينهم إطلاق (الصحيح) على ما اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه، أو اقترن بما يوجب الوثوق به، و الركون إليه و ذلك بأُمور:

...منها: وجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة، الذين أجمعوا على تصديقهم؛ كزرارة، و محمّد بن مسلم، و الفضيل بن يسار.

أو على تصحيح ما يصح عنهم؛ كصفوان بن يحيى، و يونس بن عبد الرحمن، و أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطيّ. أو العمل برواياتهم، كعمّار الساباطيّ، و غيرهم، ممّن عدّهم شيخ الطائفة في (العدّة)، كما نقله عنه المحقّق، في بحث التراوح من (المعتبر)». (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: ٣٠/ ١٩٨-١٩٩)

منهم أيضاً الشهيد الأول كما يظهر من عبارته: «و لما رواه الشيخ في الحسن عن ابن محبوب عن خالد بن جرير-بالجيم و المهملتين- عن أبي الربيع الشاميّ قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: (كان أبو جعفر عليه السلام يقول:إذا بيع الحائط فيه النخل و الشجر سنة واحدة فلا يباعن حتّى تبلغ ثمرته،و إذا بيع سنتين أو ثلاثاً فلا بأس ببيعه بعد أن يكون فيه شيء من الخضرة) و قد قال الكشّي:أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عن الحسن بن محبوب». (غاية المراد في شرح نكت الإرشاد:٤١/٢)

و منهم العلّامة المجلسيّ إذ صرّح قائلاً: «و لا ينظر في الصورتين إلى ما بعدهما أيضاً، [لا] سيّما في المُجْمع عليهم، و لهذا كانوا يقبلون مراسيل ابن أبي عُمير، و البزنطيّ، و صفوان بن يحيى، و حمّاد بن عيسى؛ لأنّ فائدة الإجماع ذلك على الظاهر، و إلّا كان يكفي حكمهم بتوثيقه». (روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه (ط - القديمة): ١٢/١٤)

وقال أيضاً: «اعلم أنّ الظاهر من إجماع الأصحاب على تصحيح ما يصحّ عنه أنّهم لم يكونوا ينظرون إلى ما بعده؛ فإنّهم كانوا يعلمون أنّه لا يروي إلّا ما كان معلوم الصدور عن الأئمّة عليهم السلام، و من تتبّع آثارهم يعلم أنّ مرادهم هذا، لا أنّه لا يروي كاذباً على مَن يروي عنه و يكون عبارة أخرى عن التوثيق؛ فإنّه إذا كان كذلك فأيّ اختصاص لهذا المعنى بهؤلاء الثمانية عشر؟». (روضة المتّقين في شرح من لا يحضره الفقيه (ط - القديمة) :١٤ / ١٩)

ومنهم: الميرداماد إذ قال: «وبالجملة هؤلاء على اعتبار الأقوال المختلفة فى تعيينهم أحد وعشرون بل اثنان و عشرون رجلاً، و مراسيلهم، و مرافيعهم، و مقاطيعهم، و مسانيدهم إلى مَن

هنـاك إن اتفق.

وقيـل[١]: لايُفهـم إلاّ كونهـم ثقـاتٍ فـي أنفسـهم، فاعتُـرض[٢] عليه أنّه علـى هذا ليس فـي التعبيـر بهـذه العبـارة لتلـك الجماعـة دون غيرهم ممّـن لا خلاف في عدالتـه فائدة.

فحيـث كانـت هذه المسـألة ممّا يعـمّ به البلـوى[٣]، وكان المقصود من هـذه العبارة لا يخلـو عـن خفـاء، فلا بدّ أن يُبحث عن مضمونها، ويُكشـف عن مكنونهـا، فنقول وبالله التوفيـق وبيـده أزمّـة التوفيـق : الظاهـر أنّ هـذه العبـارة تدلّ علـى كونهم في أنفسـهم

يسمّونه من غير المعروفين معدودة عند الأصحاب (رضوان الله عليهم) من الصّحاح، من غير اكتراث منهم؛ لعدم صدق حدّ الصّحيح على ما قد علمته عليها»، ثمّ علّق قائلاً: «الحقّ الحقيق بالاعتبار عندي أنْ يُفرّق بين المندرج فى حدّ الصّحيح حقيقة و بين ما ينسحب عليه حكم الصّحة؛ فيصطلح على تسمية الأوّل: صحيحاً، و الثّاني: صحيّاً؛ أي منسوباً إلى الصّحة و معدوداً في حكم الصّحيح، و لقد جرى ديدني و استمرّ سنّتي فى مقالاتي على إيثار هذا الاصطلاح، و إنّه بذلك لحقيق».(الرواشح السماويّة في شرح الأحاديث الإماميّة : ٤٨)

ومنهم السيّد بحر العلوم إذ قال: «إنّ رواية ابن أبي عُمير لهذا الأصل [أيّ أصل زيد النرسيّ] تدلّ على صحّته، واعتباره والوثوق بمن رواه»، وقال في تعليل هذا التصحيح: «وحكى الكشّيّ في رجاله : إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، و الإقرار له بالفقه و العلم، ومقتضى ذلك صحّة الأصل المذكور، لكونه ممّا يصّح عنه». (الفوائد الرجاليّة: ٣٦٦/٢)

ومنهم : الوحيد البهبهانيّ حيث صرّح بذلك قائلاً:« فالمشهور: أنّ المراد صحة كلّ ما رواه حيث تصحّ الرواية إليه، فلا يُلاحظ ما بعده إلى المعصوم عليه السلام وإن كان فيه ضعف، وهذا هو الظاهر من العبارة» . (الفوائد الرجاليّة: ٢٩)

و منهم الشيخ البهائيّ كما يظهر من عبارته: « كان المتعارف بينهم[أي المتقدّمين] إطلاق الصحيح على كلّ حديث..[ثمّ عدّد شروطاً لذلك]، ومنها وجوده في أصلٍ معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين أجمعوا على تصديقهم؛ كزرارة، ومحمّد بن مسلم، والفضيل بن يسار، أو على تصحيح ما يصحّ عنهم؛ كصفوان بن يحيى، ويونس بن عبد الرحمن، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر، أو على العمل بروايتهم؛ كعمّار الساباطيّ و نظرائه» . (مشرق الشمسين: ٢٦)

(١) منهم الفيض الكاشانيّ كما سيأتي في الحاشية القادمة إن شاء الله.

(٢) ممّن اعترض بهذا العلاّمة المجلسيّ، (ينظر روضة المتّقين في شرح من لا يحضره الفقيه : ١٩/١٤)

(٣) ذكرت في المقدّمة بعضَ هذه الموارد الكثيرة التي يُبتلى بها المستنبِط، ولهذه المسألة صلة في تحريرها، و نقلت فيها كلام صاحب المستدرك والميرداماد في بيان أهميتها.

ثقات؛ وذلك؛ لأنّ تعليق الحكم بالتصحيح على وصف الصحّة عنهم مُشعِر بكونه معلّلاً بالوثوق بهم، خصوصاً مع ملاحظة عموم ما يصحّ، والتعبير بلفظ المستقبل، فتأمّل[1].

والظاهر[2] أنّ المراد من العصابة: جماعة من العلماء النقّاد الذين يُعتمد على جَرحهم وتعديلهم بين زمان هؤلاء النفر و زمان الكشّيّ، أو مَن يروي عنه الكشّيّ رحمه الله من مشايخه،لا كلّ العلماء في ذلك العصر، فلا ينافي وجود القَدح من بعضهم في بعضهم[3].

---

(١) يحسن شرح هذه العبارة المضغوطة التي هي بيت القصيد والركيزة الأساس التي استند إليها المصنّف رحمه الله في إثبات فهمه، فأقول: لعلّ مراد المصنّف رحمه الله أنّ هذا من قبيل التعبير الكنائيّ؛ إذ علّق الكشّيّ رحمه الله الحكم بالتصحيح على كونه يصحّ عنهم دون أي قيود أو شروط ذاتيّة لهم، و مطلِقاً في الحكم باستعماله ما يدلّ على العموم وهي(ما) الموصولة، واستعمال المضارع وهو يدلّ على الحضور والاستقبال والتجدّد والاستمرار؛ كلّ ذلك ليُكنّي به عن أنّهم ثقات في غاية الوثاقة، وإلّا يَرد عليه أنّ هذا التعليق هو تصريح من الكشّيّ بالتوثيق لا إشعار لو كان يريد المعنى المطابقيّ. وبعبارةٍ أوضح : إنّ هذا التركيب- أي الحكم بصحّة الصدور عن المعصوم عليه السلام لكلّ ما يروونه حتى عن الضعفاء والمجاهيل إذا صحّ السند إليهم- يصعب أن يكون مقصوداً بالذات والمطابقة؛ فهو مشعر -إنْ لم يكن ظاهراً- بأنّ المراد الجدّي: أنّه لا خلاف ولا تردّد في وثقاتهم وجلالتهم، فهو يريد الملزوم لا اللازم، وقرينة الكناية هو حكمه بالصحّة مطلَقاً باستعمال (ما) الموصولة والفعل المضارع، ليصير متعلّق الحكم شاملاً لكلّ ما يصدر عنهم. وهذا نظير حين تريد أن تزكّي وتوثّق فلاناً فتقول: كلّ ما يقوله فهو صادق فيه وأنا أوافق عليه، فتصريحك بقبول كلّ إخباراته الحالية والمستقبليّة تعبير كنائيّ بليغ، على أنّ المُزكّى في أعلى مراتب الوثاقة لا المعنى المطابقيّ جزماً. وفائدة المعنى الكنائيّ لا تخفى؛ لأنّها تتضمّن البرهان والشاهد على الملزوم الذي هو المراد جداً، فيصير أوقع في النفس وأبلغ. وإلى هذا الفهم ذهب الفيض الكاشانيّ إذ قال: «وأنت خبير بأنّ العبارة ليست صريحة في ذلك ولا ظاهرة؛ فإنّ ما يصحّ عنهم هو الرواية لا المرويّ، بل كما يُحتمل ذلك يُحتمل كونها كنايةً عن الإجماع على عدالتهم، وصدقهم، بخلاف غيرهم ممّن لم يُنقل الإجماع على عدالته ». (كتاب الوافي: ١ / ٢٧)

(٢) هنا يشرع رحمه الله في دفع إيراد مقدّر على دعوى الكشّيّ للإجماع؛ وهو: عدم وجود الإجماع عليهم بأجمعهم، ووجود غمزٍ وجَرحٍ ببعضهم.

(٣) فقد غمز النجاشيّ في عثمان بن عيسى فقال: «وكان شيخ الواقفة ووجهها، وأحد المستبدّين بمال موسى بن جعفر عليه السلام»، (رجال النجاشيّ: ٣٠٠)
كما غمز فيه العلّامة : «والوجه عندي التوقّف فيما ينفرد به»،(خلاصة الأقوال:٣٨٣)
وكذلك المحقّق في عبدالله بن بكير بقوله: «...والثانية: فرواية عبدالله بن بكير، وهو فطحيّ لا

ثـمّ إنّ «مـا يصحّ عنهـم» الظاهر أنّها موصولة[١] ؛ والمـراد بها، إمّا الحديث، وإمّا الأمر أي من قبيل الإخبار، والأول[٢] يناسـب المعنى المشـهور، والثاني[٣] يناسـب قول القيـل؛ وذلـك لأنّ مفـاد الأول: الإجماع على كون الرواية التي يرويها هؤلاء النفر في نفسـها صحيحـة، و مفـاد الثانـي : الإجماع على كون الأمر الذي يصـحّ عن هؤلاء صحيحاً.

والـذي يصـحّ عنهـم ليـس إلّا أنّ علـيّ بـن أبـي حمـزة البطائنـيّ -مثـلاً- روى له هذه الروايـة عنهـم عليهم السلام، فإجماعهـم وقـع لنـا على أنّه صـادق في إخبـاره بذلـك، وإن كان ابن أبـي حمـزة في روايتـه عنهم عليهم السلام كاذباً. ولعلّ الأول[٤] هو المسـتفاد من هـذه العبارة عند الأكثـر[٥]، ولي فيـه تأمل .

ويمكـن الاعتـذار[٦] لمـن ادّعـى أنّ هذه العبـارة لا تـدلّ إلاّ على كونهم أنفسـهم ثقات بـأن يُقـال: إنّ التعديل والتوثيق قد يكونان بصريح الشـهادة، وقد يكونان بغيره؛ كأن يعمل بفتـواه و روايتـه، ولعـلّ الغالب في تحقيق كون شـخصٍ عند جماعة عـدلاً إنّما يكون بتتبُّع أحوالهـم و أطوارهـم معه مـن العمل بروايته، وتوقيـره، وتعظيمه، ونحو ذلك.

فلعـلّ الـراوي لهـذه العبـارة إنّمـا اطّلع علـى اعتقاد علـى[٧] العصابة في هـؤلاء النفر الثقـة، والصـدق بتتبُّـع أحوالهم معهـم، فعبّر عن توثيقهـم لهم بهذه العبـارة ليُنتقَل منها إليـه[٨]، فذكـر طريـق علمه بذلك، ولم يصـرّح بتوثيقهم لهم؛ لأنّه أبعد عـن التدليس؛ لأنّ

أعمل بما ينفرد به».(المعتبر في شرح المختصر: ٨٦/٢)

(١) لم يبيّن رحمه الله كيف استظهر ذلك، ولا الثمرة المعنويّة لهذا التفريق

(٢) أي أنّ المراد بما هو الحديث؛ أي نفس المرويّ.

(٣) أي الأخبار بالمعنى المصدريّ.

(٤) أي كون (ما) الموصوفة المراد بها المرويّ لا الإخبار بالمعنى المصدريّ.

(٥) أي رأي المشهور.

(٦) ابتدأ رحمه الله في دفع الإيراد السابق بقوله: «فاعترض عليه أنّه ليس في هذا التعبير...فائدة» وبيان وجه القائلين بإفادتها التوثيق فقط.

(٧) كذا في الأصل ولا يناسب سياق الكلام فتأمل.

(٨) أي إلى التوثيق

ظاهر قولك: (أجمعوا على توثيقهم)، أنّهم صرّحوا بذلك، ولأنّ ذكر طريقة العلم أقرب إلى القبول، قبول السامع، وآكد فيه، و لأنّه أحوط ؛ حيث لم يحكم صريحاً بالظنّ الحاصل له بهذا الطريق، بل ذكر الطريق ليُنتقَل منه إليه على حسب مذاق المستدلّ الناظر، وفيه إيقافٌ للمتعلّم على طريق من الاستنباط.

فإن كانت «في ما يصحّ عنه» عبارة عن الحديث، فالمراد الأحاديث التي يرويها هؤلاء النفر عن الأئمّة عليهم السلام بلا واسطة، بقرينة قوله:«من أحداث أصحاب أبي عبد الله عليه السلام»[١] و نحو ذلك، ولأنّ الغالب في رواياتهم ذلك[٢].

و يؤيّد هذا أنّا لم نرَ في موضعٍ من هذه المواضع بعد هذه العبارة تصريحاً بأنّ هؤلاء النفر لا يروون إلّا ما يصحّ عندهم صدوره عن المعصوم عليه السلام، بل ذكروا بعد هذه العبارة قولهم: «وتصديقهم والإقرار لهم بالفقه»[٣]، وفي بعضها: «وتصديقهم فيما يقولون»[٤]، فلعلّهم يريدون به توضيح المرام من هذه العبارة.

و يؤيّده أيضاً قول الكشّيّ في ترجمة أبان بن عثمان: «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ من هؤلاء، و تصديقهم لما يقولون، وأقرّوا لهم بالفقه من دون أولئك الستة الذين عددناهم وسمّيناهم، ستة نفر: جميل بن دراج..»[٥]، وعدّ الستة، ومراده بالستة الذين[٦] أشار إليهم بقوله: «أولئك الستّة الذين عددناهم و سمّيناهم » الستّة الذين ذُكر في شأنهم إجماع العصابة على تصديقهم؛ وهم قدماء أصحاب أبي عبدالله: بُريد بن معاوية، وإخوته[٧].

---

(١) اختيار معرفة الرجال: ٦٧٣/٢.

(٢) فتقع المصالحة بين القولين؛ لأنّ القول بوثاقتهم مساوق لصحّة الرواية؛ إذ لا واسطة بينهم وبين الإمام عليه السلام، فلا توقّف في الأخذ بها.

(٣) اختيار معرفة الرجال: ٨٣٠/٢.

(٤) اختيار معرفة الرجال: ٦٧٣/٢.

(٥) لم أجد العبارة في : ترجمة أبان بن عثمان، (ينظر اختيار معرفة الرجال: ٦٤٠/٢)، بل وجدتها في باب: تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، (اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٧٣)

(٦) في الأصل: (التي)، والمثبت يقتضيه السياق.

(٧) وتمام النصّ: في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام :

فإنّ ظاهر قوله: «من دون أولئك الستّة» مساواة شأنهم لشأن أولئك الستّة فيما أُجمع عليه، ولا ريب أنّ ما أُجمع عليه من شأن أولئك[١] ليس إلاّ تصديقهم، فينبغي أن يكون المراد من تصحيح ما يصحّ عنهم أيضاً تصديقهم؛ إذ لا يجوز العكس، فتأمّل[٢].

ويؤيّده أيضاً قول العلّامة في الخلاصة في ترجمة جميل بن درّاج: «قال الكشّيّ: إنّه ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه فيما يقول»[٣]، فإنّ قوله: «فيما يقول» إنّما يناسب كون المراد بها التصديق[٤]، فتأمّل. فيدلّ على أنّ العلاّمة فهم من هذه العبارة أيضاً هذا المعنى.

ويؤيّده أيضاً قول ابن داود -على ما نُقل عنه- مكان هذه العبارة في جميل وإخوته: «أَجمعوا على تصديقهم، وثقتهم، و فضلهم»[٥] فإنّه يدلّ[٦] على أنّه أيضاً فَهم من كلام الكشّيّ من هذه العبارة هذا المعنى.

واعلم أنّ التزام أن لا يروي إلّا عن ثقةٍ أو ما يصحّ بالقرينة رجحانه في نفسه غير

«قال الكشّيّ: أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأوّلين من أصحاب أبي جعفر عليه السلام و أبي عبد الله عليه السلام، و انقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأوّلين ستة:
زرارة، و معروف بن خربوذ، و بريد، و أبو بصير الأسديّ، و الفضيل بن يسار، و محمّد بن مسلم الطائفيّ، قالوا: و أفقه الستة زرارة، و قال بعضهم: مكان أبي بصير الأسديّ أبو بصير المراديّ؛ و هو ليث ابن البختريّ». (اختيار معرفة الرجال : ٥٠٧/٢)

(١) أي قدماء أصحاب الباقر و الصادق عليهما السلام.

(٢) بيان مراده (قُدّس سرّه): أنّه لمّا كان معقد الإجماع في قدماء أصحاب الإمام الباقر والصادق عليهما السلام هو تصديقهم فقط، فلا يمكن لأحداث الأصحاب أن يزيدوا عليهم ويمتازوا عنهم بتصحيح المرويّ عنهم، وهو -أي الحكم بتصحيح كلّ رواية سندها إليهم صحيح، ولا يُنظر لحال الرواة بينهم وبين الإمام عليه السلام- ما لم يثبتوه للقدماء؛ كزرارة وأضرابه، مع ما ورد في حقّهم من التجليل والتعظيم و تضافر النصوص و الكلمات في تقدّمهم على مَن سواهم، فكيف يثبتونه لجميل وإخوانه وهم دونهم؟.

(٣) خلاصة الأقوال: ٩٣ .

(٤) أي التصديق في الإخبار المساوق لكونه ثقةً مُصدَّقاً.

(٥) رجال ابن دواد: ٢٠٩.

(٦) حيث جعل معقد الإجماع على التصديق والوثاقة و الفضل لَمّا أبدل عبارة الكشّيّ «تصحيح...».

واضح ؛ لأنّ الرواية عن غير الثقة إذا ذكر الاسم، وخلا عن تدليس [لا]سيّما إذا كان المرويّ[1] له عالماً بحاله -لا مانع منه، ولا ضرر فيه.

وفيه[2] تفويت بعض المنافع؛ لأنّ الرواية الضعيفة تصلح شاهداً و مؤيّداً، وربّما يتّفق مثلاً أن يروي لك غير الثقة عن بعضهم عليهم السلام فرعاً من الأحكام لم يكن سمعته منهم عليهم السلام، فلا ريب في أنّك إن ذكرته لبعض الطلاب ليفحص- فلعلّه يعثر على ما يصحّحه أو يُبطله - لم يكن بأساً، بل كان حسناً .

وأيضاً رواية مثل الحكم والمواعظ والأدعية بطريقٍ غير صحيح لاريب في أنّه لا مانع منه، وأنّه حسن.

وأيضاً التزام هذا الأمر لا يخلو عن مشقّة، وهو أمر نادر أيضاً، فَحملُ هذه العبارة عليه مع عدم شاهدٍ من خارج عليه لا يخلوعن شيء.

وبالجملة هذه العبارة ليست بظاهرة -فيما هو المشهور من معناها- ظهوراً مصحّحاً للبناء عليه.

ثمّ إنّه يجب على المشهور الفرق بين الستّة الأوّلين من أصحاب أبي جعفر، وأبي عبدالله وهم: بريد بن معاوية، والخمسة الباقية الذين ذكر في شأنهم الإجماع تصديقهم، وبين غيرهم ممّن ذكر في شأنهم إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم، فلا يشكّ في أنَّ الإجماع المُدّعى في شأن هؤلاء الستّة لا يدلّ إلّا على توثيقهم في أنفسهم و صدقهم في روايتهم حسْبُ، ولعلّ الأكثر لم يتفطّن لهذا الفرق فلا تغفل.

[من ثمرات المسألة]:

ثمّ اعلم أنّه ربّما يستدلّ بعض مشايخنا[3] (قدّس الله سِرّهم) على توثيقٍ ما لآحادٍ

---

(١) مراد المصنّف رحمه الله أنه لا ضير بل هناك فائدة في أن تروي خبراً ضعيفاً بسنده إلى مَن يعلم حال السند، فقد لا يكون عنده ضعيفاً أو يستفيد منه بفوائد لا تتوقف على صحة السند، كما سيأتي منه رحمه الله.

(٢) أي التزام أنّ لا يُروى إلاّ عن ثقة أو ما يصحّ كما هو مذهب المشهور.

(٣) تقدم ذكر بعض عباراتهم في الحواشي السابقة.

مـن الرجـال يُجهـل حالهـم بروايـة بعضٍ ممّـن أجمعت العصابـة على[١] تصحيـح ما يصحّ عنـه، وهـو علـى إطلاقه محلّ تأمّـلٍ؛ لأنّ غاية ما يلزم التزام هؤلاء النفـر أن لا يرووا إلّا ما يصحّ عندهـم عنهـم صدوره عن المعصوم، وهذا لا يسـتلزم أن يكـون[٢] للوثوق بالراوي، لِمَ لا يجـوز أن يكون بالقرينة.

نعـم إذا كثـرت الروايـة ربمـا أفـاد ظنّـاً بأنّه لوثوقهـم به، وفيـه أيضاً تأمّـل؛ لأنّ العلم بالصحـة للقدمـاء- ولاسـيّما أصحابهـمﷺ فـي كثيـرٍ- يكـون فـي أصـل قـد عـرض علـى أحدهـمﷺ، وحينئـذٍ كثـرة الروايـة أيضـاً لا تفيـد الظـنّ بأنّـه لوثوقـه به.

ثـمّ إنّـه علـى المشـهور لا يلاحظ ما بعـد هؤلاء النفـر، ولا تضرّ الجهالة، ولا الإرسـال، ولا الرفـع، ولا القطـع، ولا الضعف.

وأمّـا الإضمـار[٣] ففيـه مناقشـة؛ لأنّ هـذا الإجمـاع إنّمـا هـو فيمـا يرويـه هـؤلاء عـن الأئمّـةﷺ، و فـي الإضمـار الإسـناد إليهـم غيـر واضـح.

نعـم، الظاهـر أنّ الأجـلّاء مـن الـرواة لا يـروون مـن قبيـل الأحكام عـن غيرهـم[٤]، وأنّ الإضمـار فـي الغالب إنّما أشـكل أمره و اشـتبه على المتأخرين؛ لأنّ الشـيخ الطوسـيّ رحمه الله أو غيـره أخـذ مـن كتـب الأصحـاب الخبـر مضمـراً كمـا هـو مذكـور فـي كتابه، ولـم يعتبر الإضمـار ولـم يُبيّـن مرجـع الضميـر، وهو في كتابـه ظاهر؛ لأنّـه -مثلاً- يـروي أولاً عن أبي عبدالله‌ﷺ خبراً يُصرّح فيه باسـمه، ثمّ يروي أخباراً أُخر، ويقول فيها: و سـألته وسـألته[٥]،

---

(١) في الأصل (عنّ) وما أثبتناه يقتضيه السياق.

(٢) اسم يكون مقدر وهو: رواية أحد أصحاب الإجماع عن بعض الآحاد الذين يُجهل حالهم.

(٣) الإضمار المقصود هنا هو: عدول الراوي إلى ذكر المسؤول بالضمير بدل الاسم الظاهر، كقول زرارة مثلاً سألته بدل أن يقول سألت الإمام الصادقﷺ فتنشأ هنا مشكلة الإضمار ومجهولية المجيب لاحتمال كونه غير الإمام المعصومﷺ، و من ثَمَّ تفقد الرواية حجيّتها. وقد تصدى الفقهاء لعلاج هذه المعضلة.

(٤) أي غير المعصومينﷺ.

(٥) من باب المثال على ذلك: «وَ بِهَذَا الإِسنَادِ عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمّدٍ عَن عَلِيّ بنِ الحَكَمِ عَن أَبِي أَيّوبَ الخَزّازِ عَن مُحَمّدِ بنِ مُسلِمٍ قَالَ سَأَلتُهُ عَنِ المَاءِ تَبُولُ فِيهِ الدّوَابّ وَ تَلَغُ فِيهِ الكِلَابُ وَ يَغتَسِلُ

أو نحو ذلك فيضمر[١]، فهؤلاء المُجمَع على تصحيح ما يصحّ عنهم كغيرهم من الأجلاّء في الإضمار.

وأمّا عند المعارضة فيرجح غير المضمر عليه مطلقاً.

ثمّ إنّ اللازم على المشهور أقلّ مراتب الصحة[٢]، فإذا كان صحّ عنهم وقد أرسلوه[٣] أو رفعوه، وكان معارَضاً بما رجاله في المرتبة الوسطى أو العليا من وجوه الترجيح، كان الترجيح للمعارَض.

ومع التصريح باسمه[٤]، فإن كان ضعيفاً أو مجهولًا فكذلك أيضاً[٥]؛ لأنّ القرينة عند[٦] عدم ظهورها يُكتفى فيها بأقلّ مراتبها، هذا إذا بُنِي على المشهور.

والله أعلم بحقائق الأحكام والحمد لله وصلّى الله على محمّد و آله الغرّ الكرام.

وكتب بيمناه الأقلُّ حسن بن أبي طالب الطباطبائيّ عُفِي عنهما.

هذه صورة خطّه وهو خالي لأمّي (رحمهما الله)، تُوفّي بالبصرة عازماً للزيارة في شهر رمضان سنة تسع وستين بعد المائة و الألف. كتبه العبد الأقلّ رضا الطباطبائيّ، والظاهر أنّ المنقول عنه خطّه.

فِيهِ الجُنُبُ، قَالَ: إِذَا كَانَ قَدرَ كُرٍّ لَم يُنَجّسهُ شَيءٌ» (الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: ١٥/١ أبواب المياه وأحكامها باب ٩)

(١) في الأصل (فيظمر) أو (فيظهر)، وما أثبتناه يقتضيه السياق.

(٢) أي اللازم على مبنَى المشهور أن يُحمل التصحيح للرواية على أقلّ مراتب الصحّة.

(٣) أي أرسل أحد أصحاب الإجماع الحديث عن الإمام عليه السلام، ولم يسمّ الواسطة.

(٤) أي لو صرّح أحد أصحاب الإجماع باسم الواسطة.

(٥) أي الترجيح للمعارَض.

(٦) في الأصل: (عندهم)، وما أثبتناه هو الصواب.

قائمة المصادر و المراجع

١. اختيار معرفة الرجال: محمّد بن عمر الكشّيّ، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط٣، ١٤١٦هـ

٢. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: محمّد بن حسن الطوسيّ، دار الكتب الإسلاميّة، تهران، ١٣٦٣هـ.ش.

٣. تتميم أمل الآمل: الشيخ عبد النبي القزوينيّ، مكتبة آية الله المرعشيّ، قم، ط١، ١٤٠٧هـ

٤. تفصيل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: محمّد بن حسن الحرّ العامليّ، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئيّ، قم، ط١، ١٤١٨هـ

٥. جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام : الشيخ محمّد حسن النجفي (ت١٢٦٦هـ)، حقّقه وعلّق عليه: الشيخ عبّاس القوچانيّ، دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٧هـ .

٦. الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: الشيخ يوسف بن أحمد البحرانيّ، جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة، قم، ط١، ١٣٦٣هـ ش.

٧. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: العلّامة الحليّ، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ

٨. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرك محمّد حسن الطهرانيّ، دار الأضواء، لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ

٩. رجال ابن داود: ابن داود الحلّيّ، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤٠٤هـ

١٠. رجال السيّد بحر العلوم المعروف بـ(الفوائد الرجاليّة): السيّد محمّد مهدي بحر العلوم، مركز الدراسات و الأبحاث الإسلاميّة، قم، ط١، ١٣٧٣هـ ش.

١١. روضة المتّقين في شرح من لا يحضر الفقيه: محمّد تقي المجلسيّ، علّق عليه: السيّد حسين الموسويّ الكرمانيّ والشيخ عليّ پناه الإشتهارديّ، بنياد فرهنك إسلامي حاج محمّد حسين كوشانپور.

١٢. العمل الأبقى في شرح العروة الوثقى: السيّد علي الحسينيّ شبر، مطبعة النجف، النجف الأشرف، ١٣٨٣هـ .

١٣. غاية المراد في شرح نكات الإرشاد: محمّد بن مكّيّ العامليّ(الشهيد الأول)، مكتبة الصادق عليه السلام، طهران، ط١، ١٣٦٣هـ ش.

١٤. فهرست أسماء مصنّفي الشيعة المشتهر بـ(رجال النجاشيّ): أبي العباس أحمد بن عليّ بن أحمد بن العباس النجاشيّ الأسديّ الكوفيّ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٥. الكافي: ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب الكلينيّ، مؤسسة دار الحديث، قم، ط١، ١٣٨٧هـ ش.

١٦. مسالك الإفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام: زين الدين بن عليّ العامليّ (الشهيد الثاني)، مؤسسة المعارف الإسلاميّة، قم،ط ١، ١٤١٧هـ.

١٧. مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل: المحدّث حسين بن محمّد تقي النوريّ، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، ط١، ١٣٩٢هـ.

١٨. المعتبر في شرح المختصر: المحقّق نجم الدين جعفر بن الحسن الحلّيّ، مؤسسة المعارف الإسلاميّة، قم، ط١، ١٤١٣هـ.

١٩. من لا يحضره الفقيه: أبي جعفر محمّد بن علي بن بابويه القمّيّ الصدوق (ت٣٨١هـ)، صحّحه وعلّق عليه: عليّ أكبر الغفاريّ، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة، ط٢.

٢٠. موسوعة الإمام الخوئيّ: السيّد أبو القاسم الخوئيّ، مؤسسة سيّد الشهداء عليه السلام، قم، ط١، ١٣٦٤هـ.ش.

٢١. الوافي: محمّد محسن المشتهر بالفيض الكاشانيّ، تحقيق: ضياء الدين الحسينيّ الأصفهانيّ، مكتبة الامام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة، ط١، ١٤٠٦هـ.

كتاب ترسُّل

تأليف: الشيخ مجد الدين الحنفيّ الإربِليّ المعروف بابن الظهير (ت٦٧٧هـ)

A Tutorial On Writing

By: Sheikh Majd Al-Din Al-Hanafi Arbil known as Ibn Al-Dhuhair (d. 677 A.H)

تَحقِيق وَتَعليق: الدكتور عبد الرَّازق حويزي

جامعة الأزهر

مصر

Dr. Abdulrazak Hawizi

Al-Azhar University

Egypt

الملخّص

يتناول هذا البحث بالتحقيق والشرح والتعليق مخطوطاً (لابن الظهير الإربليّ ت٦٧٧هـ) لم يُكتَشَف من قبل، ومن خلاله عُرف مؤلّفه بأنّه مارس الكتابة الفنيّة بجانب ممارسته للإبداع الشعريّ، ولم يكن يُعرف من قبل بأنّه جمع الاثنين معاً، وتكمن أهمية المخطوط في أنّه يُلقي الضوءَ على الحياة التدريسيّة في عصر المؤلّف، ومدى اهتمام المجتمع بالتحبير الإنشائيّ.

Abstract

This research examines, explains, and comments on a manuscript written by Al-Sheikh Majd Al-Din Al-Hanafi Arbil known as Ibn Al-Dhuhair (677 AH) not previously discovered. This work informs that the author practiced both the art of writing alongside his poetic work, which was not known before. The importance of the manuscript is that it sheds light on the concept of teaching in the author's era, and the extent of society's interest in the art of writing and structured writing.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ابنُ الظَّهيرِ الإِرْبِلِّيّ[١]

هو (محمَّد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن شاكر الإربليّ)، الملقَّب بـ (مجد الدِّين)، والمكنَّى بـ (أبي عبدالله)، الإربليّ المَولِد والنِّسبة، والمعروف (بابن الظهير)،

(١) للتوسّع ينظر: مقدّمة تحقيقي لديوان ابن الظهير الإربليّ، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٦م، وقد اعتمدت في ترجمته على المصادر الآتية: عقود الجمان في شعراء هذا الزمان: ابن الشعار الموصليّ: ٧١/٧- ٨٩، التذكرة الفخريّة: بهاء الدين المنشئ الإربليّ: ٧١، ذيل مرآة الزمان: القطب اليونينيّ: ٣٨٦/٣- ٤٠٥، العبر: الذهبيّ: ٣١٦/٥، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: ابن فضل الله العمريّ: ٨٧/١٦، فوات الوفيات: ابن شاكر الكتبيّ: ٣٥٦/٢ – ٣٦٦، عيون التواريخ: ابن شاكر الكتبيّ: ١٨٥/٢١، الوافي بالوفيات: صلاح الدين الصفديّ: ١٢٣/٢- ١٢٧، تاريخ علماء بغداد: محمد بن رافع السلاميّ: ١٤١- ١٤٢، الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة: القرشيّ: ٥٢/٣- ٥٤، ٤٩٢/٤- ٤٩٥، البداية والنهاية: ابن كثير: ٢٨٢/١٣- ٢٨٣، عقود الجمان وتذييل وفيات الأعيان: الزركشيّ، مخطوطة بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت، بالمدينة المنورة، رقم ٤٥٩ تاريخ، تاريخ ابن الفرات: ١٢٧/٧، ١٣٧، المقفّى الكبير: المقريزيّ: ٢٣٧/٥، السلوك: المقريزيّ: مج١/ق٢/ ٦٥١، طبقات النحاة واللغويّين: ابن قاضي شهبة: ٤٨، عقد الجمان: بدر الدين العينيّ: ٢٠٩/٢، النجوم الزاهرة: ابن تغري بردي: ٢٨٤/٧، بغية الوعاة: السيوطي: ٣٧/١، الدارس في تاريخ المدارس: النعيميّ الدمشقيّ: ٥٧٤/١- ٥٧٥، كشف الظنون: حاجي خليفة: ٧٦٧/١، شذرات الذهب: ابن العماد: ٣٥٦/٥، الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام: العباس بن إبراهيم: ٢٨٥/٤، تاريخ الأدب العربيّ: كارل بروكلمان ٢٢/٥، الأعلام: خير الدين الزركلي: ٣٢٣/٥، معجم المؤلّفين: عمر رضا كحالة ٣٠٢/٨، أربيل مدينة الأدب والعلم والحضارة: عثمان أمين صالح: ١٩٦- ١٩٨، ٤٥، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٠، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٦٨، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥٠، وغيرها في مواطن الاستشهاد بنماذج من شعره، شعر ابن الظهير الإربليّ(دراسة تحليليّة ناقدة): حسن النجّار، ماجستير، كلية اللغة العربيّة، القاهرة، ٢٠٠٦م، الصورة البيانيّة في شعر ابن الظهير الإربليّ (ت ٦٧٧هـ): فارس الحمدانيّ، آداب الرافدين، العراق، ع٦٩، ٢٠١٤م، بلاغة العدول التأليفيّ في ديوان الظهير الإربليّ: فوزية عساسلة، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، الجزائر، ع ٣٧، ٢٠١٤م.

أَدِيبٌ بارزٌ، وَعَالِمٌ كبيرٌ مِن أعلام الفِكر العربيّ، وشاعرٌ عَظيم من فحول الشُّعراء المتأخرين، وأحدُ أقطاب المذهب الحنفيّ، كان دَيِّنًا فاضِلًا، له اليدُ الطُّولَى في الأدب، والقِدْح المعَلَّى في النَّحو وسائرِ العُلوم العربيّة.

وُلِد في مدينةِ (إربل)، إِحْدَى المُدُنِ العِرَاقِيَّةِ في الثَّاني من شهر صفر، عام (٦٠٢هـ - ١٢٠٥م)[١]، في أسرة كان لها إسهامٌ في الحياة الثَّقافيّة آنذاك؛ حيث كان والده وأخوه الأكبر من القائمين على أمر المدرسة (القيمازيّة أو القايمازيّة)[٢].

رحل (ابن الظَّهير) إلى (بغداد) لطلب العلم، وهناك أخذ عن كثير من مشايخ عصره، ثمَّ استقر به المقامُ في (دمشق)، كما أخذ عن كبار مشايخها، حيث تَوَلَّى التَّدريس والإشراف على المدرسة المذكورة آنفًا حتى ألقى قيثارةَ الشِّعر من يده، وبادر إلى تلبية نداء بارئه ﷻ وقد أخذ عنه كثيرٌ من طلاب العلم، وهم من الكثرة بمكان، وقد أحصيتُ موثقًا كثيرًا من مشايخه وتلاميذه في مقدّمة ديوانه.

تمتع (ابن الظَّهير الإربليّ النّشابيّ) بكريم الخُلق، وحُسنِ الشِّيم؛ فكان صالحًا زاهدًا، محسنًا إلى الفقراء، رحيمًا بالضعفاء، عطوفًا على كلِّ مَن يتصلون به بسبب، رفيقًا بتلاميذه، يوجِّههم في تواضُع جَمٍّ، ويرشدهم إلى الصَّواب في أدب رفيع، وقد شهد بذلك أحد تلاميذه، وهو(اليونينيّ ت ٧٢٦هـ) في قوله: «كان وافرَ الديانة، كريم الأخلاق، واسع الصدر، محتملًا للأذى، يتصدّق دائمًا، يُحسن إلى معارفه، وتلاميذه،

---

(١) ينظر: ذيل مرآة الزمان: ٣٨٦/٣، وفوات الوفيات: ٣٠١/٣، والوافي بالوفيات: ٤٧١/٢، وتاريخ علماء بغداد: ١٤١-١٤٢، والبداية والنهاية: ٢٨١/١٣، وعقود الجمان (في ترجمة ابن الظهير في حرف الميم)، والمقفّى الكبير: ٢٣٧/٥، وعقد الجمان: ٢٠٩/٢، وطبقات النحاة واللغويّين: ٤٨، والنجوم الزاهرة: ٢٨٣/٧، وبغية الوعاة: ٣٧/١، والدارس: ٥٧٤/١-٥٧٥، والإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام: ٤/ ٢٨٥، والأعلام: ٣٢٣/٥.

(٢) ينظر الدارس في تاريخ المدارس: ٥٧٤/١- ٥٧٥.
وفيه ما يفيد بأنّ المدرسة القايمازيّة: من مدارس الحنفيّة بدمشق، داخل بابي الفرج والنصر، منسوبة إلى منشئها صارم الدين قايماز النجميّ المتوفّى سنة (٥٩٦هـ)، كان خيّرًا عاقلًا، يتولّى أعمال السلطان صلاح الدين، ويعمل أستاذ الدار، وكلّما فتح السلطان بلدةً سلّمها إليه ليروضها، وكانت هذه المدرسة بالمناخلية ثمّ دُرست عندما جرى توسيع الطريق.

ويكارم أصحابه وإخوانه، صَحِبْتُه في طريق الحجاز سنة ثلاث وسبعين، ورأيت من مكارمه، وحسن عشرته، وجميل أوصافه ما لم يُجْمَعْ في غيره - رحمه الله تعالى ورضي عنه-، وكان رقيق الحاشية، دمث الأخلاق، حلو النادرة»[١]، كما شهد له بدماثة الخُلق (ابن رافع السلاميّ ت ٧٧٤هـ) في قوله: «له دِين وعبادة، وطريقةٌ حسنة، ومكارمُ وظَرْف... وكان عالمًا فاضلًا، وشاعرًا، مجيدًا، متديِّنًا، مواظبًا على تلاوة القرآن، وصلاةِ الجماعة»[٢].

ألَّف بعضَ المؤلَّفات القيِّمة التي أحيت اسمه، وخلّدت ذكره، وأفاد منها مَن طالعها وقرأها بعده، وهذه أسماء بعض مؤلّفاته التي وقفتُ عليها:

(١) مختصر أمثال الشريف الرضيّ (ت ٤٠٦هـ)، قام بتحقيقه نوري القيسيّ، وهلال ناجي، ونشرته دار الشؤون الثقافيّة، بغداد، ١٩٨٦م.

(٢) محقّق الأمل في المنتخب من المنتخل، قام (ابن الظهير) في هذا الكتاب باختصار كتاب (المنتخل) المنسوب إلى أبي الفضل الميكاليّ (ت ٤٣٦هـ)، لا يزال مخطوطًا، توجد نسخته في دار الكتب المصريّة برقم ٣٠٧ أدب تيمور، وفي معهد المخطوطات صورة منها برقم ٢٢٢١ أدب.

(٣) ديوان شعر ضخم، يقع في جزأين، كان متداولًا حتى القرن التَّاسع الهجريّ، نسبه إليه عدد من المؤرِّخين[٣]، ثمّ اختفى الدِّيوان، ولعلّه في عداد المفقود من التراث العربيّ، وقد بُذِلَتْ بعضُ المحاولات لجمعه والاستدراك عليه، ذكرتُها في مقدمة طبعتي لما جمعتُه من شعره، واستدركتُ عليه في مجلّة

(١) ذيل المرآة: ٣٨٦/٣، وفيه علو النادرة.

(٢) تاريخ علماء بغداد: ١٤١، الترجمة رقم ١٤٩.

(٣) منهم: الذهبيّ في كتابه العبر: ٣٣٦/٣، وابن شاكر الكتبيّ في فوات الوفيات: ١٢٣/٢، وابن كثير في البداية والنهاية: ٢٨١/١٣- ٢٨٣، وابن الفرات في تاريخه: ١٣٩/٧، وابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويّين: ٤٨، وبدر الدين العينيّ في عقد الجمان: ٢٩٠/٢، وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة: ٢٨٤/٧، والنعيميّ في الدارس: ٥٧٤/١- ٥٧٥، وابن العماد الحنبليّ في شذرات الذهب: ٣٥٩/٥.

العرب، الرياض، مج ٤٧، ع ١١، ١٢، سنة ٢٠١٢ م، وتحت النشر استدراكٌ جديدٌ، وقيد الإعداد طبعة جديدة للدِّيوان أكمل ممَّا سبق نشره.

(٤) كتابُ تَرَسُّل؛ وهو النصّ الماثل بين أيدينا، لم يتمّ الإفصاح عنه من قبلُ في كتب القدماء والمعاصرين؛ ربما لأنه ظلَّ مختفيًا بإدراجه داخل مجموع مخطوط، وقد تأكَّد لي أنّ هذا المخطوط له من إثبات اسمه على الورقة الأولى منه.

لابن الظَّهير الإربليّ مكانة لا تُنكَر في الميدان الأدبيِّ، لمحتها أعينُ النُّقاد الجهابذة، وأدركتها ألبابُ الأدباء اللوذعيِّين، فألمحوا إليها، ونَصُّوا عليها، وتمخَّضت عن ذلك طائفة من المطارحات النَّقدية التي تُفصح عن منزلته في موكب الإبداع الأدبيّ، فقد قال عنه أحد معاصريه، وهو (ابن الشعّار الإربليّ ت ٦٥٤هـ) إنّه: «شاعر طويل اللسان، ذو إحكام في قوله وإتقان، يُجيد معانيه في الهجاء، ويتصرّف فيهنّ كيف شاء، سَمِح الخاطر منقاده، ذكيّ الطبع وَقّاده»[١] وقال عنه (الصاحب بهاء الدين المنشئ الإربليّ ت ٦٩٢هـ) إنّه: «الفقيه النحويّ المُجيد المبرَّز، ضرب في قالب الإحسان فبذَّ الأقران، وجرى في حلبة البيان فأحرز قَصَبَ الرِّهان، هاجرَ من وطنه إلى الشَّام، وآثر به المقام، وشنَّف أسماع أهلها بما هو أحسن من الدرّ في النظام، وروّض معالمها بما هو أزهى من حوْك الغَمَام»[٢]. وقال (ابن فضل الله العمريّ ت ٧٤٩هـ) عنه إنَّه: «إمام الأدب إذا أتى كلّ أحد بإمامه، وملك البيان الآخذ بزمامه، وبدر السَّماء الذي لا يغتاله النَّقص عند تمامه، وبحر العلم الذي يسير في الآفاق بغَوْثِ غمامه، ويسري في الخواطر التي لا تسري خطراتها إلّا بزمامه»[٣]. وقال (صلاح الدين الصَّفَديّ ت ٧٦٤هـ) عنه إنّه: «من أعيان شيوخ الأدب، وفحول المتأخرين في الشِّعر، له ديوان موجود»[٤]،

(١) عقود الجمان: ٧٢/٧.

(٢) التذكرة الفخريّة: ٧١.

(٣) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: ١٣٥/١٦.

(٤) الوافي بالوفيات: ١٢٣/٢، وذكر هذا النصّ أيضًا ابن شاكر الكتبيّ في فوات الوفيات: ٣٠١/١، وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة: ٢٨٤/٧.

وقال عنه (ابن كثير ت ٧٧٧هـ) إنّه: « كان بارعًا في النَّحو واللُّغة، وكانت له يد طولى في النظم، له ديوان مشهور»[١].

وفاته:

تضاربت الآراء، واختلفت الأقوال في شأن تحديد السنة التي تُوفّي فيها (ابن الظهير)؛ وكان من نتيجة هذا الاختلاف أن وقفنا على خمسة آراء هي:

(١) ليلة الجمعة، ١٢ من ربيع الأول، سنة(٦٧٦هـ). ذهب إلى هذا الرأي (بدر الدين العينيّ) في عقد الجمان: ٢٠٩/٢، و(السيوطيّ) في بغية الوعاة: ٣٧/١.

(٢) ليلة الجمعة، ١٢ من ربيع الآخر، سنة (٦٧٦هـ). ذهب إلى هذا الرأي(المقريزيّ) في كتابه المقفى الكبير: ٢٣٧/٥.

(٣) ١٢ من ربيع الآخر، سنة(٦٧٧هـ). ذهب إلى هذا الرأي (اليونينيّ)في ذيل مرآة الزمان: ٣٨٦/٣، و(الذهبيّ) في العبر: ٣٣٦/٣، و(ابن الفرات) في تاريخه ١٢٩/٧، و(أبو الوفاء القرشيّ الحنفيّ) في الجواهر المضيّة: ٥٢/٣-٥٤، و(ابن كثير) في البداية والنهاية: ٢٨٢/١٣-٢٨٣، و(ابن قاضي شهبة) في طبقات النحاة واللغويّين: ٤٨.

(٤) ١٨ من ربيع الآخر، سنة (٦٧٧هـ).ذهب إلى هذا الرأي (ابن شاكر الكتبيّ)في عيون التواريخ: ١٨٥/٢١.

(٥) سنة (٦٧٧هـ). ذهب إلى هذا الرأي دون تحديد يوم - ما عدا ابن العماد الذي حدد الشهر فقط بأنه ربيع الآخر-: (ابن شاكر الكتبيّ) في فوات الوفيات: ٣٠١/٣-٣٠٢، و(الصفديّ)في الوافي بالوفيات: ٤٧١/٢، و (ابن تغري بردي)في النجوم الزاهرة: ٨٣/٧، و(ابن العماد) في شذرات الذهب: ٣٥٩/٥، و(الزركليّ) في الأعلام: ٣٢٣/٥، و(عمر رضا كحالة) في معجم المؤلّفين: ٣٠٢/٨.

---

(١) البداية والنهاية: ٢٨٢/١٣.

هـذه خمسـة آراء مختلفـة فـي شـأن تحديـد التاريخ الـذي تُوفّي فيه الرجـل، أصوبها مـن وجهـة نظـري، ونظر البحـث الدقيق ذلك الـرأي الذي يقطع بأن وفاتـه كانت في ١٢ مـن ربيـع الآخـر سـنة (٦٧٧هـ)؛ والسـبب في صحة هـذا الرأي هـو أنّه صـادر عن بعض الأفـراد الذيـن عايشـوا الرجـل، وعاينوه، وتتلمذوا على يديه كما سـبق أن أشـرنا.

بين يدي المخطوط:

ذكـرتُ أن هـذا المخطـوطَ لـم يُشَـر إليـه مـن قبـلُ، ولـولا شَـغَفِي بتقليـب صفحات المخطوطـات، ولـولا اهتمَامـي بـ(ابن الظهير) من قبل ما التَفَتُّ إليـه، فبينما كنت أطالعُ فـي المجاميـع المخطوطـةِ وجـدتُ مجموعًا يضمُّ بعضَ الفوائد والرَّسـائل الإنشـائيَّة التي تنصـبّ علـى تعليـم التَّرسُّـل، وأسـعدني العثـور في ضمن هـذا المجموع علـى مخطوط (لمجـد الديـن الحنَفِـيّ الإربلـيّ)، وأعرف من قبـل أنّ (ابـن الظَّهير الإربليّ) يُعـرَف بهذا؛ لـذا لـم أتوانَ في سـبيل الاهتمـام بإخراجه.

نعـم هنـاك شـخصيَّةٌ مبدعـة أخـرى غيـر (ابـن الظَّهيـر) معروفـةٌ بـ (مجـد الدِّيـن الإربلـيّ)، وقـد يتبـادر إلى الذِّهن نسـبةُ هذا الأثر إليها، ولكن يدحضُ هذا التَّبادرَ سـريعًا أنَّ صاحبنـا معـروفٌ بأنَّـه (حَنَفِـيّ) غير (النَّشـابيّ).

وممَّـا يُؤسَـفُ لـه أنَّ هذا المخطوطَ لـم يَرِدْ إلينا كاملًا، فالموجـود منه في ضمن هذا المجمـوع جـزءٌ ضئيلٌ، ولكنه في غايةِ الأهميـة؛ لعدَّة أمورٍ هي:

١- أنَّـه يُلقِـي الضَّـوء علـى مـا كانَ القدماء يهتمُّون به فـي حياتهم التَّدريسـيَّة، فيبدو أنَّ (ابـن الظَّهيـر) ألَّفه ليدرِّسَـه لطُلابه.

٢- أنَّه يعطي انطباعًا عن مدى اهتمامِ القدماء بتعليم التَّرسُّلِ والمكاتبات.

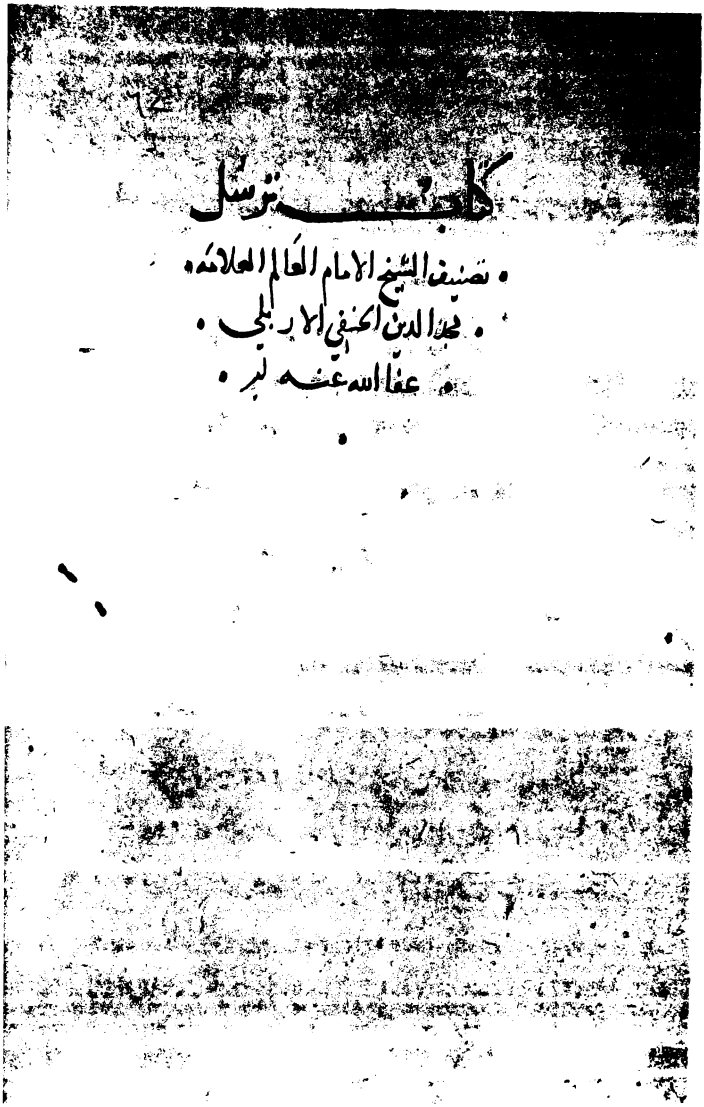
٣- وأهـمُّ مـن هـذا أنّـه يعرِّفُنـا بكاتبٍ له باعٌ في مجـال الكتابة الإنشـائيَّة، إلى جانب إبداعـه الشِّـعريّ، وبـدا مـن خـلال هذا الأثـرِ النَّفيـس أن الرَّجـلَ كان شـاعرًا أكثر منه منشـئًا!

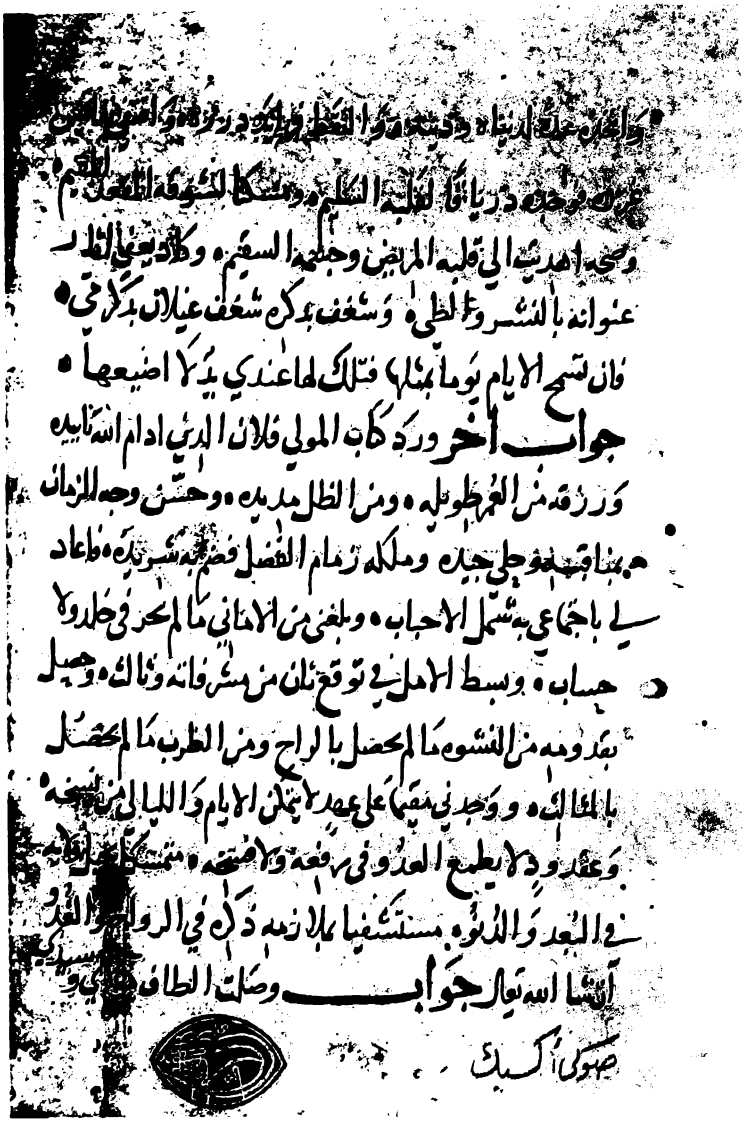
٤- أنَّه أضاف أثرًا لتراثِ الرجل خاصَّةً، وللتُّراثِ العربيِّ في تلك الحقبة عامَّة.

وقدْ وضع المؤلِّفُ مؤلَّفَه للأخذِ بيد شُدَاة الأدب ولاسيّما المهتمِّين بأمرِ التَّحبير النَّثريّ نحو إتقان الأسلوب، وتنويعِه في فَواتحِ رسائلهم خصوصًا الإخوانيَّة.

أمّا عن المجموع الَّذي ضمَّ هذا المخطوط فهو من مُقتنيات مكتبة آيا صوفيا، ويقع المجموع فيها تحت رقم (٤٢٧٠)، ويحتَلُّ نَصُّ (ابن الظَّهير الإربليّ) فيه من الورقة ٦٢ إلى الورقة ٦٩ أ.

صورة أول النسخة الخطية المعتمدة وآخرها


كتاب توسل
تصنيف الشيخ الإمام العالم العلامة
مجد الدين الحنفي الإربلي
عفا الله عنه لبر



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ[١]

كِتَابُ تَرَسُّلٍ

تَصنيفُ الشَّيخِ الإِمَامِ العَالِمِ العَلَّامَةِ مَجدِ الدِّينِ الحَنَفِيّ الإِرْبِلِيّ (ت ٦٧٧هـ)

عَفَا اللهُ عَنْهُ

ابْتِدَاءٌ:

أَسْعَدَ اللهُ جِدَّ مَوْلَانَا الأَجَلِّ، بَدْرِ الدِّينِ، وَأَعْذَبَ مَوَارِدَهُ، وَأَنْجَحَ مَقَاصِدَهُ، وَجَعَلَ اليُمْنَ سَائِقَهُ، وَالتَّوْفِيقَ قَائِدَهُ، وَحَرَسَ مِن التَّغَيُّرِ عَهْدَهُ، وَمِنَ الغِيَرِ مَعَاهِدَهُ، وَلَا زَالَتْ أَوْقَاتُهُ بِالبَرَكَاتِ مَغْمُورَةً، وَمَنَازِلُهُ بِتَوَالِي النِّعَمِ مَعْمُورَةً، وَمَنَاقِبُهُ عَلَى أَلْسُنِ حَسَدَتِهِ مَشْهُورَةً، وَمَسَاعِيهِ عِنْدَ اللهِ وَالنَّاسِ مَشْكُورَةً.

أَصْدَرَهَا المَمْلُوكُ عَنْ شَوْقٍ رَاحَ لَهُ الصَّبْرُ سَلِيبًا[٢]، وَأَلَمٍ بِعَادٍ لا يَجِدُ لَهُ إِلاَّ قُرْبَهُ طَبِيبًا. مُنْهِيةً[٣] دَوَامَهُ عَلَى قِدَمِ الوَلَاءِ وَالتَّعَبُّدِ، وَشَكْوَى الفِرَاقِ الَّذِي أَفْضَى بِهِ إِلَى عُدْمٍ[٤] الجَلَدِ وَالتَّجَلُّدِ، وَإِنْ قَصَّرَتْ عِبَارَتُهَا عَنْ وَصْفِ حَالِهِ، فَبَرَاعَةُ[٥] المَشُوقِ إِلَى إِجَابِهِ فِي التَّبَلُّدِ[٦]،

---

(١) ما سبق ورد مؤخرًا عن جملة: «عفا الله عنه».

(٢) سليب: فعيل بمعنى مفعول، أي مسلوب.

(٣) في الأصل: «ومنهية». بزيادة الواو قبل الكلمة، ولا محل لها منهية: مبلغة. أَنْهَى الشَّيءَ: أَبْلَغَهُ وأَوْصَلَهُ. تاج العروس: الزبيديّ: ١٥١/٤٠.

(٤) العُدْمُ والعُدُمُ: فِقدان الشيءِ وَذَهَابُهُ. لسان العرب: ابن منظور: ٣٩٢/١٢.

(٥) في الأصل: «فبراعه».

(٦) كذا ورد النصّ، والمعنى - والله أعلم - أنّ الكاتب لم يملك ناصية بيان التعبير عن شوقه؛ لذا نهاية شوقه كامنة في العجز عن التعبير عن أشواقه.

وَمُسْتَطْلِعَةً[1] مِن سَارِّ أَنْبَائِهِ مَا يَكُونُ آسِيًا لِجِرَاحِهِ، وَمُذْهِبًا لِلَيْلِ هَمِّهِ عِنْدَ طُلُوعِ صَبَاحِهِ، وَمَا أَجْدَرَ مَنْ أَعْلَقَ كَفَّ أَمَلِهِ بِمَكَارِمِهِ بِبُلُوغِ نَجَاحِهِ. إِنْ شَاءَ اللهُ.

ضَاعَفَ اللهُ عِزَّ مَوْلَانَا الأَجَلِّ بَدْرِ الدِّينِ، وَأَضْعَفَ عِدَاهُ، وَمَتَّعَهُ بِمَا أَوْلَاهُ مِنْ نِعَمِهِ، فَمَا أَحَقَّهُ بِهَا وَأَوْلَاه، وَثَبَّتَ أَرْكَانَ مَجْدِهِ وَشَيَّدَ عُلَاهُ، وَمَلَأَ أَوْقَاتَهُ بِتَوَاتُرِ إِحْسَانِهِ وَوَالَاهُ، وَأَدَامَ شَغَفَهُ بِأَبْكَارِ المَكَارِمِ وَلَا أَسْلَاهُ.

وَلَا زَالَتْ آيَاتُ مَحَامِدِهِ بِكُلِّ لِسَانٍ مَتْلُوَّةً، وَأَخْبَارُ المَكَارِمِ عَنْهُ مَرْوِيَّةً، وَإِلَيْهِ مَعْزُوَّةً، وَقُلُوبُ حَسَدَتِهِ بِجَيْشِ الكَمَدِ وَالكَبْتِ مَغْزُوَّةً، وَشُمُوسُ مَحَاسِنِهِ فِي كُلِّ نَادٍ مَجْلُوَّةً، وَلَا بَرِحَ زَمَانُهُ رَبِيعًا، وَمَحَلُّهُ رَفِيعًا، وَجَارُهُ مَنِيعًا، وَجُودُهُ مُتَطَفِّلًا عَلَى رَاجِيهِ، فَلَا يَتَّخِذُ مَعَهُ شَفِيعًا.

أَصْدَرَهَا[2] المَمْلُوكُ نَائِبَةً عَنْهُ فِي تَقْبِيلِ البَاسِطَةِ[3]، وَلَوْلَا سُوءُ الحَظِّ لَمَا نَابَ القَلَمُ عَنِ القَدَمِ، وَلَا احْتَاجَ المَمْلُوكُ إِلَى الوَاسِطَةِ، وَمُنْهِيةً اسْتِمْرَارَهُ[4] عَلَى العَهْدِ القَدِيمِ، وَمَا يَجِدُهُ لِفَقْدِ الصَّبْرِ الرَّاحِلِ لِبُعْدِهِ وَالشَّوْقِ المُقِيمِ، والغَرَامِ المُلَازِمِ لَهُ لُزُومَ الغَرِيمِ، وَسَائِلَةً كَرَمَهُ أَنْ لَا يُخْلِيهِ مِنْ مُشَرِّفَاتِهِ الَّتِي هِيَ فِي غَيْبَتِهِ غَايَةُ غَرَضِهِ. وَإِذَا أُشْفِيَ مِنْ أَلَمِ الشَّوْقِ شُفِيَ مَرَضُهُ. وَحَاشَاهُ أَنْ يَخِيبَ فِيمَا أَمَّلَهُ، وَهُوَ سَيِّدُ الكِرَامِ، أَوْ أَنْ يُضَيِّعَ حُرْمَةَ مُحِبِّهِ وَذِمَامَهِ[5]، وَلِلْمُحِبِّ حُرْمَةٌ وَذِمَامٌ. إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

قَالَ:

رَفَعَ اللهُ قَدْرَ المَوْلَى الأَجَلِّ، قُطْبِ الدِّينِ، وَأَعْلَى مَحَلَّهُ، وَأَسْكَنَهُ أَسْنَى مَرَاتِبِ

---

(١) في الأصل: «مستطلعه». تحريف. والضمير عائد على رسالته إلى مولاه.

(٢) الضمير في «أصدرها» عائد على الرسالة.

(٣) يقصد يده التي تبسط المعروف وتُسديه.

(٤) أي أنّ مبلغ رسالته وهدفها هو الإفصاح عن استمراره على الودّ الثابت. وسيتكرر هذا الأسلوب كثيرًا.

(٥) الذمام: العَهْد والأَمَانِ والضَّمان والحُرمَة والحقّ. النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير: ١٦٨/٢.

الشَّـرَفِ وَأَجَلَّـهُ، وَسَـدَّدَ فِـي كُلِّ مَا يَأْتِيـهِ قَوْلَهُ وَفِعْلَـهُ، وَأَدَامَ بِالخَيْرِ خِلْوَهُ[١]، وَالبِرِّ شُـغْلَهُ، وَلَا زَالَـتْ حَضْرَتُـهُ بِالبَـرَكَاتِ مَحْفُوفَـةً، وَبِأَلْطَـافِ اللـهِ - تَعَالَـى - وَكَرَمِهِ مَكْنُوفَةً، وَنَفْسُـهُ النَّفِيسَـةُ عَلَـى أَنْـوَاعِ التُّقَى وَالبِـرِّ مَوْقُوفَةً، وَبِإِسْـدَاءِ[٢] المَعْـرُوفِ إِلَى كُلِّ قَاصِـدٍ مَعْرُوفَةً.

خَـدَمَ بِهَا[٣] المَمْلُوكُ عَنْ شَـوْقٍ مُقْلِقٍ، وَحَنِينٍ مُؤَرِّقٍ، وَصَـدْرٍ لِفِرَاقِ ذَلِكَ الصَّدْرِ ضَيِّقٍ، حَامِلَـةً مِـنْ تَحِيَّاتِـهِ مَـا هُوَ أَرَقُّ مِنْ الصَّبَـا، وَأَوْرَقُ مِنْ غُصْنِ الصِّبَا، وَأَزْهَرُ مِـنْ نَوْرِ[٤] الرُّبَا. وَمُنْهِيَـةً اسْـتِمْرَارَهُ عَلَـى مَـا عَهِـدَ مِـنَ الإِخْـلَاصِ، وَدَوَامَـهُ عَلَى تَعَبُّـدِهِ الَّـذِي لَا يَطْلُبُ مِنْه الخَلَاصَ، وَمُسْـتَطْلِعَةً[٥] رَأْيَهُ الجَمِيلَ فِي التَّشْـرِيفِ بِتَعْرِيفِ سَـارِّ أَخْبَارِهِ، وَالتَّقَدُّمِ بِالقِيَامِ بِمَـا يَسْـنَحُ مِنْ مَهَمَّاتِـهِ وَأَوْطَارِهِ. إِنْ شَـاءَ اللهُ تَعَالَى.

أَكْـرَمَ اللـهُ حَضْـرَةَ سَـيِّدِنَا وَمَوْلَانَا الأَجَلِّ، سَـعْدِ الدِّيـنِ، وَحَرَسَـهَا، وَبَنَى قَوَاعِـدَ مَجْدِهَا عَلَـى الثَّبَـاتِ، وَأَسَسَـهَا، وَجَعَـلَ التَّقْـوَى زَادَهَـا، وَالعَفَـافَ مَلْبَسَـهَا، وَأَلْقَـى مَحَبَّتَهَـا فِـي القُلُوبِ وَغَرَسَـهَا.

وَلَا زَالَـتْ أَجْيَـادُ الأَيَّـامِ بِبَقَائِهَـا حَالِيَـةً[٦]، وَهِمَمُهَـا عَـنْ هِمَـمِ الأَكَارِمِ رَفِيعَـةً مُتَعَالِيَةً، وَنِعَـمُ اللـهِ عَلَيْهَـا آنَاءَ اللَّيْـلِ وَأَطْـرَافَ النَّهَـارِ مُتَوَالِيَةً.

أَصْدَرَهَـا المَمْلُـوكُ عَـنْ أَشْـوَاقٍ مُبَرِّحَـةٍ، وَأَدْمُـعٍ لِأَلَـمِ البُعْـدِ مُنْسَـفِحَةٍ، وَقَلْـبٍ يُجَارِي البَـرْقَ فِـي خُفُوقِـهِ[٧]، وَسَـهَرٍ مَنَـعَ الخَيَالَ مِـنْ طُرُوقِـهِ، وَوَجْدٍ ضَلَّ عَـنِ الصَّبْـرِ طَرِيقَهُ[٨]،

---

(١) خلوه: أي فراغ باله من الهموم.

(٢) في الأصل: وبأسد.

(٣) الضمير في «بها» عائد على الرسالة.

(٤) النَّوْر: الزَّهْر. تاج العروس: ٣٠٦/١٤.

(٥) في الأصل: «ومستطلعه». تحريف يفسد السياق.

(٦) «الحالي: هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحلِيّ؛ ضد العاطل».(الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة: ٤٠٨)

(٧) في الأصل: «حفوقه».

(٨) في الأصل: «أضل... وطريقه». تحريف.

نَائِبَةً عَنْهُ فِي بَثِّ مَا يَجِدُهُ، شَاهِدَةً لِضُمْرِهَا[١] بِمَا يَنْطَوِي عَلَيْهِ مِنَ الوَلَاءِ وَيَعْتَقِدُهُ، رَاجِيَةً قَبُولَ شَاهِدِ ضَمِيرِهَا، مُزَكِّيَةً التَّصَدُّقَ[٢] بِجَوَابٍ يَرِقُّ لِشَكْوَى مُرْسِلِهَا مِنَ البَيْنِ فَيشْكِيهِ[٣]، وَاللهُ المَسْؤُولُ أَلَّا يَعْدَمَ أَوْلِيَاؤُهَا مَا اعْتَادُوهُ مِنْ إِنْعَامِهِ، وَأَلَّا يُخَلِّيهِمْ مِنَ التَّمَلِّي بِسُرُورِ أَيَّامِهِ[٤] وَدَوَامِهِ. إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

زَادَ اللهُ إِقْبَالَ المَجْلِسِ السَّامِي المَوْلَوِيِّ الجَلَالِيِّ، وَأَعْلَا جِدَّهُ، وَأَطْلَعَ سَعْدَهُ، وَقَمَعَ ضِدَّهُ، وَلَا زَالَ جَمَالًا لِلأَيَّامِ، وَتَاجًا لِلكِرَامِ، مَشْكُورَ المَسَاعِي بِأَلْسُنِ الرِّجَالِ، وَأَلْسُنِ الأَقْلَامِ مُبَلِّغًا مِنْ مَرَاتِبِ الشَّرَفِ مَا لَمْ يَنَلْهُ غَيْرُهُ فِي الأَحْلَامِ، وَلَا بَرِحَتْ آيَاتُ فَضْلِهِ مُحْكَمَةً، وَسُيُوفُ عَزَائِمِهِ فِي أَعْنَاقِ أَعْدَائِهِ مُحَكَّمَةً، وَالمَكَارِمُ طَوْعَ هِمَّتِهِ العَالِيَةِ، فَلَا يَعْدَمُ مِنْهَا مَكْرُمَةً، وَأَمْوَالُهُ دَائِمَةَ التَّظَلُّمِ مِنْ جُودِهِ، وَلَا تُرْفَعُ لَهَا مَظْلَمَةٌ.

أَدَامَ اللهُ حِرَاسَةَ المَجْلِسِ السَّامِي المَوْلَوِيِّ الفُلَانِيِّ وَأَسْمَاهُ، وَوَفَّرَ قِسْمَهُ مِنْ مَكَارِمِ الشِّيَمِ وَأَسْنَاهُ، وَبَلَّغَهُ مِنْ رَفِيعِ المَحَلِّ مَا[٥] يَحْسُنُ أَنْ يَتَمَنَّاهُ، وَجَعَلَ اليُسْرَ مَقْرُونًا بِيَسَارِهِ وَاليُمْنَ مَقْرُونًا بِيُمْنَاهُ.

وَلَا بَرِحَتِ الأَهْوَاءُ المُخْتَلِفَةُ عَلَى وَلَائِهِ مُؤْتَلِفَةً، وَأَيْدِي الرَّجَاءِ مِنْ بَحْرِ جُودِهِ مُغْتَرِفَةً، وَالأَعْنَاقُ بِتَفَضُّلِهِ مُثْقَلَةً، وَالحَسَدَةُ بِفَضْلِهِ مُعْتَرِفَةً، وَالسَّعَادَةُ إِلَيْهِ مُقْبِلَةً، وَعَنْ أَعْدَائِهِ مُنْحَرِفَةً، مَا عَانَقَ الأَلِفُ لَامَهُ، وَاللَّامُ أَلِفَهُ.

خَدَمَ بِهَا المَمْلُوكُ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى قَدَمِ وَلَائِهِ، مُقِيمٌ عَلَى مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ رَفْعِ صَالِحِ دُعَائِهِ، مُفِيضٌ فِي بَثِّ شُكْرِهِ وَنَشْرِ[٦] ثَنَائِهِ، مُتَطَلِّعٌ إِلَى مَا يَرِدُ مِنْ

---

(١) في الأصل: «شاهدة لضمرها...الولا».

(٢) في الأصل: «والتصدق».

(٣) أَشكى الرجلَ: أَتى إليه ما يَشْكو فيه به . لسان العرب: ٤٤٠/١٤.

(٤) في الأصل: «إنهامها... أيامها».

(٥) في الأصل: «ما لا». تحريف يفسد المعنى.

(٦) كلمة «نشر» مكرّرة في النسخ. وأرجح زيادة إحدى الكلمتين وهمًا من الناسخ، وهذه الزيادة لا تحقق التناسب مع قول المؤلف: «بث شكره».

مَرَاسِمِهِ[١]، وَسَارٍّ أَنْبَائِهِ، نَائِبَةً عَنْهُ فِي تَقْبِيلِ البَاسِطَةِ الكَرِيمَةِ، كَافِلَةً بِوَصْفِ مَسَرَّاتِهِ النَّازِحَةِ -لِبُعْدِه- وَأَشْوَاقِهِ المُقِيمَةِ. إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

ضَاعَفَ اللهُ سَعَادَةَ المَوْلَى فُلانِ الدِّينِ وَجَلَالَهُ، وَشَيَّدَ مَبَانِي مَجْدِهِ، وَزَادَ إِقْبَالَه، وَسَدَّدَ بِالتَّوْفِيقِ وَاليُمْنِ أَقْوَالَهُ وَأَفْعَالَهُ، وَأَسْبَلَ عَلَيْهِ ظِلَّ نِعْمَتِهِ، وَأَسْبَغَ عَلَى أَوْلِيَائِهِ ظِلَالَهُ.

وَلَا زَالَتِ الأَيَّامُ بِوُجُودِهِ مَوَاسِمَ، وَثُغُورُهَا بِجُودِهِ بَوَاسِمَ، وَمَعَالِيهِ بَادِيَةَ المَعَالِمِ، وَمَكَارِمُهُ شَارِعَةً سُنَنَ المَكَارِمِ، مُنْسِيَةً بِخَيْرِهَا مَا يُرْوَى مِنْ أَخْبَارِ كَعْبٍ وَحَاتِمٍ[٢]، وَلَا بَرِحَ إِحْسَانُهُ لِكُلِّ رَائِدٍ رَوْضًا، وَلِكُلِّ وَارِدٍ حَوْضًا، وَكَرَمُهُ كَفِيلًا بِتَبْلِيغِ كُلِّ أَمَلٍ حَتَّى يَكُونَ النَّاسُ فِيهِ فَوْضَى[٣]. خَدَمَ بِهَا المَمْلُوكُ -لِتَعَبُّدِهِ[٤]- كَامِلَةً، لأَنَّها لِمَا[٥] يَجِدُهُ مِنْ أَلَمِ الشَّوْقِ كَافِلَةٌ، وَفِي تَشْرِيفِهِ -بِمَا يَهْدِي القُرَّةَ إِلَى العَيْنِ[٦]، وَالقَرَارَ إِلَى القَلْبِ[٧]- سَائِلَةٌ. وَمَا يَخِيبُ مَنِ اتَّخَذَ مَكَارِمَهُ إِلَى بُلُوغِ أَوْطَارِهِ وَسَائِلَهُ. الحَمْدُ للهِ وَحْدَهُ.

ابْتِدَاءٌ:

جَدَّدَ اللهُ سَعَادَةَ المَجْلِسِ السَّامِي المَوْلَوِيِّ الفُلَانِيِّ، وَضَاعَفَ جَلَالَهُ، وَأَسْبَغَ عَلَيْهِ ظِلَالَهُ، وَوَفَّرَ لَدَيْهِ نَوَالَهُ، وَعَجَّلَ كَبْتَ عَدُوِّهِ وَإِذْلَالَهُ. وَمَتَّعَهُ بِتَوَالِي نِعَمِهِ، فَلَمْ يَكُ

---

(١) مراسمه: ما يُؤثَر عنه..

(٢) كعب هو: كعب بن مامة بن عمرو بن ثعلبة الإياديّ، أبو دؤاد: كريم، جاهليّ. يُضرب به المثل في حسن الجوار، فيُقال: أجود من كعب بن مامة، وجار كجار أبي دؤاد!. قال أبو عبيدة: «أجواد العرب ثلاثة: كعب بن مامة، وحاتم طيِّئ، وهرم بن سنان» ينظر الأعلام: ٢٢٩/٥.

(٣) قومٌ فَوْضى: شركاء في المال والأمر. ينظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة: الجوهريّ: ٣ /١٠٩٩.

(٤) لتعبده: من العبودية. وتكرّر هذا في أكثر من موضع.

(٥) في الأصل: «وبانها ما». تحريف.

(٦) في الأصل:«الغير». تحريف.

(٧) ورد في الأصل: «بِمَا يَهْدِي إِلَى الغير القُرَّةَ، وَالقَرَارَ إِلَى القَلْبِ». تقديم وتأخير، لعلّه من وهم الناسخ. وتكرّرت العبارة في هذا النحو: «وَأَهْدَى إِلَى القَلْبِ القَرَارَ، وَإِلَى العَيْنِ القُرَّةَ».

يَصْلُحُ إِلَّا لَهَا، وَلَمْ تَكُ تَصْلُحُ إِلَّا لَهُ.

وَلَا بَرِحَ جِيدُ الدَّهْرِ بِمَحَاسِنِهِ مُحَلًّى، وَرَحْبُ جَنَابِهِ لِلْوُفُود مَحَلًّا، وَلَا بَرِحَ - وَإِنْ كَان غَرِيبَ الصِّفَاتِ - لِغَرَائِبِ المَكَارِمِ أَهْلًا، وَجَامِعًا لِمَا يُفَرِّقُ فِي الكِرَامِ مِنْهَا شَمْلًا.

لَوْ أَفَاضَ المَمْلُوكُ فِي وَصْفِ بَعْضِ أَشْوَاقِهِ لَأَضْجَرَ مَوْلَاهُ، وَلَوْ أَطْلَقَ عِنَانَ القَلَمِ فِي مَيْدَانِ الشُّكْرِ لَقَصَّرَ عَنْ وَصْفِ بَعْضِ مَا أَوْلَاهُ.

فَاللهُ المَسْؤُولُ أَنْ يَتَوَلَّى مُكَافَأَتَهُ بِكَرَمِهِ وَيَتَوَلَّاهُ، وَيَقِي كَمَالَهُ العَيْنَ[1]، فَإِنَّهُ لَمْ يَفُتْهُ وَصْفٌ فَيُقَالُ فِيهِ لَوْلَاهُ.

ابْتِدَاءٌ:

وَالَى اللهُ إِحْسَانَهُ إِلَى المَوْلَى الأَجَلِّ فُلَانِ الدِّينِ وَزَادَهُ، وَجَعَلَ التَّوْفِيقَ قَرِينَهُ وَالتَّقْوَى زَادَهُ، وَسَرَّ أَوْلِيَاءَهُ، وَكَبَتَ أَضْدَادَهُ، وَأَجْرَاهُ مِنْ جَمِيلِ عَوَائِدِهِ عَلَى أَجْمَلِ عَادَةٍ، وَرَفَعَ عَلَى كُلِّ قَدْرٍ قَدْرَهُ، وَعَلَى كُلِّ عِمَادٍ عِمَادَهُ.

وَلَا زَالَ جِدُّه بِالثُّرَيَّا مَنُوطًا، وَمَجْدُهُ بِعِنَايَةِ اللهِ وَكَرَمِهِ مَحُوطًا، وَالأَمَلُ فِي كَرَمِهِ مُحَقَّقًا، فَلَا يَخَافُ آمِلُهُ قُنُوطًا، وَبَحْرُ إِنْعَامِهِ زَاخِرًا فَلَا يَبْرَحُ رَاجِيهِ مُحِيطًا، وَأَغْرَى هِمَّتَهُ وَيَدَهُ بِالعُلُوِّ وَالجُودِ، فَلَا يُعْدِمَانِ إِفْرَاطًا وَتَفْرِيطًا.

أَصْدَرَ[ها][2] المَمْلُوكُ عَنْ صَدْرٍ أَحْرَجَه[3] أَلَمُ البِعَادِ، وَقَلْبٍ أَزْعَجَهُ الشَّوْقُ، فَفَارَقَ

---

(١) هذا مثل قول أبي الحسن التهاميّ:

أَقُولُ إذا مَلَأْتُ العَينَ مِنْه وَقَاكَ اللهُ مِنْ عَينِ الكَمَالِ

قال الثَّعالبيّ في عين الْكَمَال: «إذا انْتهى الشَّيءُ إِلَى مُنتهاه، وَبلغ غَايَتُه، وَوَافَقَ ذَلِك إعجاب من يرَاهُ ثمَّ عرض لَهُ بعض أَعْرَاض الدُّنْيَا، قيل: قد أَصَابَته عين الْكَمَال».ثمار القلوب: ٣٢٧.

(٢) في الأصل: «أصدر». تحريف.

(٣) في الأصل: «أجرحه». أحرجه: ضيَّقه. وحَرِجَ صَدْرُه يَحْرَجُ حَرَجًا: ضاقَ فَلم يَنْشَرِحْ لخَيرٍ. ينظر تاج العروس ٤٧٣/٥.

قَـرَارَهُ وَمَقَـرَّهُ أَوْ كَاد، وَعَيْـنٍ غَسَـلَتْ بِمَـاءِ دُمُوعِهَا مَيِّـتَ الرُّقَادِ، وَعَوَّضَتْ عَـنْ لَذِيذِ نَوْمِهَا كُحْـلَ السُّـهَادِ، نَائِبَـةً عَنْـهُ فِي تَقْبِيلِ اليَـدِ الكَرِيمَةِ أَلْفًا. وَمُنْهِيةً يَسِـيرًا مِنْ أَشْـوَاقِهِ الَّتِي لَا تَقْبَـلُ حَـدًّا وَلَا وَصْفًـا، وَحَامِلَـةً مِـنْ ثَنَائِهِ مَا أَزْرَى بِنَشْـرِ المِسْـكِ الأَذْفَرِ عَرْفًا، وَسَـائِلَةً مِنْ أَجْوِبَتِـهِ مَـا يُحْيِـي لَـهُ مَيِّـتَ صَبْـرِهِ الرَّمِيمِ، وَيُعِيـدُ أُنْـسَ زَمَانِهِ الذَّاهِـبَ، وَعَهْـدَهُ المُقِيمَ، فَفِـي الكُتُـبِ نَجْـوَى مَنْ يَعِـزُّ لِقَاؤُهُ، وَتَقْرِيـبُ مَنْ لَمْ يَدْنُ مِنْـهُ مَزَارُهُ، فَـلَا تُخَلِّنِي[1] مِنْهَا، فَـإِنَّ وُرُودَهَـا لِعَينِي وَقَلْبِي قُـرَّةٌ وَقَرَارٌ.

رَفَـعَ اللـهُ مَنَـارَ المَجْلِـسِ الكَرِيـمِ، وَأَدَامَ لَهُ السَّـعَادَةَ، وَأَلْهَمَ الأَلْسِـنَةَ شُـكْرَهُ، وَالأَفْئِدَةَ وِدَادَهُ، وَبَلَّغَـهُ فِـي نَفْسِـهِ وَنَفَائِسِـهِ مُـرَادَهُ، وَجَعَـلَ التَّوْفِيـقَ قَرِينَـهُ، وَالتُّقْـوَى زَادَهُ، وَأَعَزَّ أَوْلِيَـاءَهُ، وَأَذَلَّ أَضْـدَادَهُ، وَعَمَّـرَ بِـهِ بَيْتَ المَـكَارِمِ وَرَفَـعَ عِمَادَهُ.

وَلَا زَالَـتْ ثُغُـورُ الزَّمَـنِ بِمَسَـرَّاتِهِ بَاسِـمَةً، وَالأَقْـدَارُ فِـي مُسَـاعَدَتِهِ عَلَى مُـرَادِهِ قَائِمَةً، وَعُيُـونُ آرَائِـهِ مُتَيَقِّظَـةً، وَعُيُـونُ الأَحْـدَاثِ عَنْهُ نَائِمَـةً، وَلَا بَرِحَ مَجْـدُهُ بِكَلَأِ اللـهِ مَحْفُوظًا، وَقَـدْرُهُ بِعَيـنِ الإِجْـلَالِ وَالإِعْظَـامِ مَلْحُوظًـا، وَحَسُـودُهُ فِي حَضِيـضِ الخُمُـولِ مَلْفُوظًا.

خَـدَمَ بِهَـا المَمْلُوكُ عَنْ شَـوْقٍ لَوْلَا عَائِقُ القَـدْرِ لَطَارَ بِجَنَاحِهِ، وَلَـوْلَا غَرَقُهُ بِمَاءِ دُمُوعِهِ لَأَحْرَقَـهُ بِنَـارِ التِيَاحِـهِ، مُنْهِيَـةً قِيَامَـهُ عَلَـى قَدَمِ الـوَلَاءِ، وَرَافِعَـةً آنَاءَ اللَّيْـلِ وَأَطْـرَافَ النَّهَارِ صَالِـحَ الدُّعَـاءِ، وَنَائِبَـةً عَنْـهُ فِـي تَقْبِيـلِ الأَرْضِ، وَأَدَاءِ مَـا عَلَيْهِ فِـي دَيْنِ الوِدَادِ مِـنْ وَاجِبِ الفَـرْضِ، وَسَـائِلَةً تَشْـرِيفَهُ بِكِتَـابٍ يُبَشِّـرُهُ بِيَـوْمِ التَّلَاقِـي، وَيُطْلِـقُ عَيْنَـهُ مِنْ أَسْـرِ السُّـهَادِ، وَيُعْتِـقُ قَلْبَهُ مِنْ رِقِّ الأَشْـوَاقِ. وَالسَّـلَامِ.

مِثْلُهَا:

أَدَامَ اللـهُ رِفْعَـةَ المَجْلِـسِ وَحِرَاسَـتَهُ، وَحَمَى مِنَ الغِيَرِ نَفْسَـهُ وَنَفَائِسَـهُ، وَجَعَـلَ قُدْوَةَ الكِـرَامِ فِـي الرِّئَاسَـةِ رِئَاسَـتَهُ، وَلَا حَـرَمَ خَدَمَـهُ تَدْبِيـرَهُ وَسِيَاسَـتَهُ، وَلَا زَالَـتْ أَبْـكَارُ مَنَاقِبِـهِ مَجْلُـوَّةً فِـي مَحَافِـلِ الكِرَامِ، وَأَعْـدَاءُ حَضْرَتِهِ مَغْـزُوَّةً بِجَحَافِلِ الحِمَامِ، وَبُدُورُ سَـعَادَتِهِ غَيْرَ عَادِمَـةٍ لِلتَّمَـامِ، وَلَا بَرِحَتْ أَيَادِيـهِ الجَمِيلَةُ مُؤَمَّلَةً، وَصَنَائِعُهُ مَوْضُوعَةً فِـي مَحَالِّهَا مُكَمَّلَةً،

(١) في الأصل: «فلا نحلني».

وَسُيُوفُ جَدِّهِ[١] فِي نُحُورِ أَعْدَائِهِ مُعْمَلَةً.

أَصْدَرَهَا المَمْلُوكُ عَنْ شَوْقٍ مَقْرُونٍ بِالحَنِينِ وَالزَّفِيرِ، وَقَلْبٍ غَيْرِ قَارٍّ، وَطَرْفٍ غَيْرِ قَرِيرٍ، وَوِدَادٍ لَا يَنْقُضُهُ[٢] البِعَادُ، مُبْرَمٌ حَبْلُهُ، وَلَا تُخْفِي الوَحْشَةُ[٣] وَاضِحَ سُبُلِهِ، وَعَهْدٍ أَحْكَمَ الإِخْلَاصُ أَسْبَابَهُ، وَأَنَارَ الصِّدْقُ بُرْهَانَهُ، وَيَسَّرَ حِسَابَهُ، وَنَائِبَةً عَنْهُ فِي تَقْبِيلِ كَفِّهِ، وَبَثٍّ مَا يَجِدُهُ مِنْ أَلَمِ الشَّوْقِ وَوَصْفِهِ، وَلَو طَاوَعَهُ القَدَرُ لَمَا نَابَ الخَطُّ عَنِ الخُطَا، وَلَا كَانَ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ السَّعْيِ مُفَرِّطًا.

مِثْلُهُ:

جَدَّدَ اللهُ إِقْبَالَ المَجْلِسِ السَّامِي المَوْلَوِيِّ الفُلَانِيِّ، وَشَكَرَ مَسَاعِيَهُ، وَأَجَابَ دَاعِيَ اللهِ وَأَجَابَ اللهُ دَاعِيَهُ، وَلَا بَرِحَ عَزِيزًا جَانِبُهُ، ذَلِيلًا[٤] مُجَانِبُهُ، مَحْفُوفًا بِمَوَدَّاتِ القُلُوبِ شَاهِدُهُ، وَبِثَنَاءِ الأَلْسُنِ غَائِبُهُ.

أَرْسَلَهَا المَمْلُوكُ فِي تَقْبِيلِ البَاسِطَةِ عَنْهُ نَائِبَةً، وَقَاضِيَةً حُقُوقَ إِحْسَانِهِ الوَاجِبَةَ، وَشَاكِيَةً جَوْرَ الشَّوْقِ الَّذِي لَا يُعْزَى جَيْشُهُ إِلَّا بِكَتَائِبِ كُتُبِهِ، وَأَلَمَ البِعَادِ الَّذِي لَا تَزُولُ مَرَارَتُهُ إِلَّا بِحَلَاوَةِ قُرْبِهِ، وَإِذَا حَكَمَ القَدَرُ بِالبَيْنِ، وَتَعَذَّرَ حُصُولُ لحظِ[٥] العَيْنِ، فَلَا يُخْلِينِي مِن مُشَرِّفَاتِهِ؛ لأُقَبِّلَ مِنْهَا مَوَاقِعَ يَرَاعِهِ[٦]، وَأُجَدِّدَ الاعْتِرَافَ، وَإِنْ لَمْ أَزَلْ مُعْتَرِفًا بِاصْطِنَاعِهِ. إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

أَعْلَى اللهُ قَدْرَ المَجْلِسِ وَهِمَّتَهُ، وَأَرْهَفَ فِيْ صَوْنِ جَارِهِ وَذِمَامِهِ[٧] عَزْمَتَهُ، وَحَرَسَ

---

(١) كذا في الأصل، ولعلّ الصواب: «وحدّ سيوفه».

(٢) في الأصل: لا ينقص». تصحيف.

(٣) كذا في الأصل.

(٤) في الأصل: «دليلا». تصحيف.

(٥) في الأصل: «حط». تصحيف.

(٦) اليراعة: القلم الذي تُرك دون بَرْي، جمعه: يراع. ينظر التَّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء: أبي هلال العسكريّ: ٤١٣.

(٧) في الأصل: «ودمامه». تصحيف. رَهُف رهافة: إذا رَقَّ حدُّه، فهو رهيف. ينظر شمس العلوم ودواء

مِـنَ المَـكَارِهِ نَفْسَـهُ وَنِعْمَتَـهُ، وَأَزَالَ بِنُـورِ عَدْلِهِ الظُّلْـمَ وَظُلْمَتَـهُ، وَلَا زَالَتِ القُلُـوبُ بِوَلَائِهِ مَعْمُـورَةً، وَالنُّفُوسُ بِسَـارِّ أَنْبَائِهِ مَسْـرُورَةً، وَأَحَادِيـثُ مَكَارِمِهِ الغَرِيبَةُ مَعَ النَّاسِ مَشْـهُورَةً، وَلَا بَـرِحَ مُسْـتَظِلًّا بِلِـوَاءِ حَمْـدِهِ، مُتَحَمِّلًا بِتَوَاضُعِهِ فِـي رَفِيعِ مَجْدِهِ، مَحْبُوًّا بِسَـعَادَةٍ تَجْعَلُ قُلُـوبَ عِدَاهُ مِـنْ جُنْدِهِ.

أَصْدَرَهَـا المَمْلُوكُ حَاسِـدًا لَهَا عَلَـى حُظْوَتِهَا دُونَه بِتَقْبِيلِ قَدَمِـهِ، مُقْتَضِيَةً دُيُونَ مَكَارِمَ أَلْزَمَهَـا المَوْلَـى ذِمَّةَ[1] كَرَمِهِ، مُسْـتَدْعِيَةً جَوَابًا بِتَحْقِيقِ أَمَلِهِ بِتَخْفِيفِ أَلَمِهِ. وَالسَّـلَامُ.

فَصْلٌ فِي الأَجْوِبَةِ:

جَوَابٌ: [من مجزوء الكامل]

وَافَـــى كِتَابُـــكَ وَافِيًا فَـــأَرَاهُ بَعْـــدَ وَفَاتِـــهِ
فِـــي قُرْبِـــهِ وَبِعَـــادِهِ بِالشَّـــوْقِ يَـــوْمَ مَعَادِهِ

وَرَدَتِ المُشَـرِّفَةُ الكَرِيمَـةُ المَوْلَوِيَّةُ الأَجَلِّيَّةُ[2] الفُلَانِيَّةُ، أَسْـبَغَ اللـهُ ظِلَّهَا، وَأَعْلَى مَحَلَّهَا، فَـأَوْرَدَتِ الأُنْـسَ الوَافِرَ، وَسَـكَّنَتِ القَلْـبَ النَّافِرَ، وَتَلَافَـتْ[3] مُهْجَةً رَقَّ لِتَلَفِهَـا قَلْبُ اللَّيْلِ[4] عَلَـى أَنَّـهُ كَافِـرٌ[5]، وَشَـجَّعَتِ القَلْـبَ عَلَـى لِقَـاءِ جَيْـشِ الشَّـوْقِ، وَكَانَ أَجْبَنَ مِـنْ صَافِرٍ[6]، فَأَنْشَـدْتُهَا عِنْـدَ قُدُومِهَـا، وَسَـرَحَ نَاظِرِي فِي نَاضِرِ[7] رُسُـومِهَا.

كلام العرب من الكلوم ٢٦٦٠/٤.

(١) في الأصل: «دمة». تصحيف.

(٢) المشرَّفة: أي الرسالة القادمة إليه من سيّده، المولويّة الأجلّيّة: المنسوبة إلى المولى الأجلّ.

(٣) تلافت: أدركت. ينظر تاج العروس: ٢٤٥/١٦.

(٤) قلب الليل: نصفه. ينظر موسوعة كشّاف مصطلحات الفنون والعلوم: ١٠٩٣/٢. وذكره الكاتب على سبيل المجاز.

(٥) الليل الكافر: المغطي الساتر بظلامه، ومعنى كافر: أي مظلم. ينظر لسان العرب: ١٤٦/٥.

(٦) في الأصل: «أحين» تصحيف، والصافر «طائر ينكس رأسه ليلاً ويتعلّق برجليه، وهو يُصفّر؛ خيفة أن ينام فيُؤخذ».أساس البلاغة: الزمخشريّ: ٥٥٠/١.

(٧) في الأصل: «وشرح ناظري في ناظر». تصحيف.

أَلَيْسَ لِأَخْبَارِ الأَحِبَّةِ فَرْجَةٌ وَلَا فَرْحَةُ الظَّمْآنِ بَلَّلَهُ القَطْرُ

وَتَمَلَّأْتُ مِنْهَا بِأَبْكَارِ الأَفْكَارِ[1] وَنَفَحَاتِ الأَزْهَارِ غِبَّ القِطَارِ[2]، وَتَمِلْتُ[3] مِنْ خَمْرِ مَعَانِيهَا سُكْرًا، وَسَجَدْتُ للهِ - تَعَالَى - عَلَى سَلَامَةِ مُهْدِيهَا شُكْرًا، حِينَ نَاجَانِي مَوْلَايَ فِي سِرِّي وَهُوَ غَائِبٌ، وَطَرَدَ عَنِّي جَيْشَ الهَمِّ مِنْ كَتَائِبِهِ بِكَتَائِبَ، وَأَحَلَّنِي مَحَلًّا مَا كُنْتُ أَطْمَعُ فِي الطَّمَعِ فِيهِ، وَأَنْزَلَنِي مَنْزِلًا لَمْ أَكُنْ لِأَبْلُغَهُ إِلَّا بِجَمِيلِ كَفِّيهِ، فَاللهُ - تَعَالَى - يَتَوَلَّى حِيَاطَةَ مَوْلَايَ مُقِيمًا وَظَاعِنًا، وَيُبَوِّئُهُ مِن كَلَاءَتِهِ[4] وَأَلْطَافِهِ حَرَمًا آمِنًا. إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

جَوَابٌ إِلَى صَدِيقٍ:

وَرَدَ كِتَابُ مَوْلَايَ الأَجَلِّ فُلَانِ الدِّينِ، فَأَوْرَدَ أَنْوَاعَ المَسَرَّةِ، وَأَهْدَى إِلَى القَلْبِ القَرَارَ، وَإِلَى العَيْنِ القُرَّةَ، وَأَحْلَى عِيشَةَ المَمْلُوكِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مُرَّةً، وَكَانَ نَهَارُهُ لِغَيْبَتِهِ بَهِيمًا[5]، فَعَادَ لَيْلُهُ بِوُرُودِهِ ذَا غُرَّةٍ، فَتَمَتَّعَ مِنْهُ بِعَرَائِسَ مِنْ أَبْكَارِ الأَفْكَارِ، وَتَمَلَّى[6] بِنَفَائِسَ مِنْ أَنْفَاسِ الأَزْهَارِ، وَشَاهَدَ كُلَّ سَطْرٍ مِنْهُ أَحْسَنَ مِنْ سَطْرَى[7]، وَكَانَ نَاظِرُهُ صَائِمًا عَنِ الفِطْرِ لِبُعْدِهِ، فَأَوْجَبَ عَلَيْهِ عِنْدَ قُدُومِهِ فِطْرًا، فَسَرَّحَ[8] طَرْفَهُ فِي رَوْضِهِ المَطْلُولِ[9] بِأَنْفَاسِهِ،

---

(١) لرشيد الديوان الوطواط مؤلَّف بعنوان: أبكار الأفكار في الرسائل والأشعار.

(٢) القِطارُ: جَمْعُ قَطْرٍ وَهُوَ المَطَرُ. ينظر لسان العرب: ١٠٥/٥.

(٣) في الأصل: «وتملت». تصحيف.

(٤) الكلاءة: الحفظ والصيانة. ينظر تاج العروس: ٤٠٣/١.

(٥) البَهِيمُ: الأَسودُ. ينظر لسان العرب: ٥٩/١٢.

(٦) في الأصل: «وتملأ». تصحيف.

(٧) سطرى: من قرى دمشق الجميلة في عهد ياقوت الحمويّ، وابن الظهير الإربليّ. ينظر معجم البلدان: ٢٢٠/٣.

(٨) في الأصل: «فشرح». تصحيف.

(٩) المطلول: الذي أصابه الطل، وهو المطر الضعيف، قال الشاعر بهاء الدين زهير في ص(٢٠٣) من ديوانه:

هَذا هُوَ الأَدَبُ الَّذي أَنشَأتُهُ فَاهتَزَّ مِنهُ رَوضُهُ المَطلولُ.

المُـزْرِي بِأَرَجِـهِ[١] عَلَـى وَرْدِ الرَّبِيـعِ وَآسِـهِ. وَرَدَّ فِكْـرَهُ فِـي بَدَائِعِـهِ الرَّائِقَـةِ الرَّائِعَـةِ، وَرَأَى التَّشْـرِيفَ بِإِرْسَـالِهِ مِـنْ جُمْلَةِ صَنَائِعِهِ الشَّـائِعَةِ، لَا زَالَ بِرُّهُ عَامًّا عُمُـومَ اللَّيْلِ، وَظِلُّهُ طَوِيلَ الذَّيْـلِ، وَجُـودُهُ مُخْجِـلَ السَّـيْلِ، وَعُمْرُهُ رَسِـيلَ[٢] الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِـي فِي البَقَاءِ، وَقَـدْرُهُ زَمِيلَ[٣] الكَوَاكِـبِ فِـي الارْتِقَاءِ. إِنْ شَـاءَ اللهُ تَعَالَى.

جَوَابٌ:

وَرَدَ كِتَـابُ المَوْلَـى الأَجَـلِّ نُورِ الدِّينِ، شَـرَّفَ اللهُ قَدْرَهُ، وَشَـرَحَ بِالتَّوْفِيقِ صَـدْرَهُ، وَرَفَعَ فِـي المَـلَأِ الأَعْلَـى ذِكْـرَهُ، وَأَصْلَـحَ دِينَـهُ وَدُنْيَاهُ، وَسِـرَّهُ وَجَهْـرَهُ، فَوَقَفْتُ لَـهُ وَعَلَيْـهِ، وَكُنْتُ مُتَشَـوِّقًا قَبْـلَ قُدُومِـهِ إِلَيْـهِ، فَمَـلَأَ قَلْبِـي سُـرُورًا وَأَمْنًـا، وَمَـلَأَ عَيْنِـي صُـورَةً وَمَعْنًـى، وَأَطْفَأَ مِـنْ لَهِيـبِ الشَّـوْقِ سَـعِيرًا، وَأَعَادَ الطَّرْفَ بَعْدَ السُّـخُونَةِ قَرِيـرًا، وَعَايَنْتُ مِـنْ أَلْفَاظِهِ رَوْضًا نَاضِـرًا[٤]، وَمُثِّـلَ لِـي المُنْعِمُ بِإِرْسَـالِهِ حَاضِرًا، فَيَا لَهُ مِـنْ كِتَابٍ فَكَّ كَتَائِـبَ الهُمُومِ، وَأَهْدَى إِلَـى المَمْلُـوكِ أُنْمُوذَجًـا مِـنْ حَـلَاوَةِ القُـدُومِ، فَاللـهُ - عَـزَّ وَجَـلَّ - يَتَوَلَّـى جَزَاءَهُ عَـنْ فَكِّ مُهْجَتِـهِ مِـنْ أَسْـرِ الأَشْـوَاقِ وَتَكْلِيفِهَـا مِنْهَا[٥] جَهْدَ الطَّاقة بَعْـدَ تَكْلِيفِهَا مَا لاَ يُطَاقُ. إِنْ شَـاءَ اللـهُ تَعَالَى.

جَوَابُ كِتَابٍ وَاسْتِدْعَاءُ جَوَابٍ:

وَصَـلَ كِتَـابُ مَـوْلَايَ الأَجَـلِّ فُـلَانِ الدِّيـنِ، وَصَـلَ اللـهُ بِـهِ جَنَـاحَ الأَمَـلِ، وَوَفَّقَـهُ لِصَالِحِ القَـوْلِ وَالعَمَـلِ، فَوَقَـفَ المَمْلُـوكُ مِنْـهُ عَلَـى التَّفَاصِيـلِ وَالجُمَلِ، وَالسَّـعَةِ مِنَ الصَّبْـرِ ثَوْبًا

---

(١) في الأصل غير معجمة.

(٢) رسيل: فعيل بمعنى مفعَل: أي عمره مُرسَل ممتدّ على مدار الأيام والسنين، ورد في تاج العروس: ٢٩/٧٦: «اسْتَرْسَلَ: أَي قالَ: أَرْسِلِ الإِبـلَ أَرْسالًا، بفَتْحِ الهَمْزَةِ، أَي رَسَلًا بَعْدَ رَسَلٍ، والإِبِلُ إِذا وَرَدَتِ الماءَ».

(٣) في الأصل: «رميل». تصحيف.

(٤) في الأصل: «ناظرًا». تصحيف.

(٥) كذا ورد النصّ! أي حمّل المهجة من الأشواق ما لا يُطاق، إضافة إلى ما تحمله من همومٍ أخرى. والله أعلم وأحكم.

جَدِيدًا، وَكَانَ مُتَرَدِّيًا مِنْهُ بِثَوْبٍ سَمَلٍ[١]، وَفَسَحَ أَمَلَهُ فِي رَجَاءِ أَمْثَالِهِ، بَعْدَ أَنْ كَانَ قَانِعًا بِطَيْفِ خَيَالِهِ. وَجَدِيرٌ بِالكَرِيمِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ حُسْنِ الظَّنِّ بِهِ، ويَصِلَ حَبْلَ مَنْ وَصَلَ حَبْلَهُ بِسَبَبِهِ، فَلَا يُخْلِيهِ[٢] مِنْ مُشَرِّفَاتِهِ، فَإِنَّهُ سَيِّدُ الكِرَامِ، لِيُخَلِّصَ قَلْبًا، هُوَ سَاكِنُهُ مِنْ غَرِيمِ الغَرَامِ، لَا أَخْلَاهُ اللهُ مِنْ بِرٍّ يُولِيهِ وَيُوَالِيهِ، وَمَعْرُوفٍ يُنِيرُهُ وَيُسْدِيهِ، وَلِسَانِ شُكْرٍ يُظْهِرُ مِنْ إِحْسَانِهِ مَا يُكَثِّرُهُ وَيُخْفِيهِ. إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

جَوَابٌ آخَرُ:

وَرَدَ الكِتَابُ الكَرِيمُ الصَّادِرُ عَنْ حَضْرَةِ المَوْلَى الأَجَلِّ نُورِ الدِّينِ، جَمَّلَ اللهُ بِحَيَاتِهِ الوُجُودَ، وَأَبْقَى مُهْجَتَهُ لِإِبْقَاءِ الفَضْلِ وَالجُودِ، وَحَرَسَ أَخْلَاقَهُ الَّتِي هِيَ كَالنَّسِيمِ لَطَافَةً إِذَا هَبَّ عَلَى الرَّوْضِ المَجُودِ[٣]، فَتَلَقَّاهُ المَمْلُوكُ تَلَقِّيَ الحَبِيبِ، وَقَبَّلَهُ أَلْفًا عَلَى التَّحْقِيقِ لَا عَلَى التَّقْرِيبِ، وَأَخَذَهُ بِيَمِينِهِ، وَظَهَرَ سُرُورُهُ بِهِ عَلَى جَبِينِهِ[٤]، وَاتَّخَذَهُ عُدَّةً لِدُنْيَاهُ وَدِينِهِ، وَالتَقَطَ فَرَائِدَ دُرَرِهِ، وَاقْتَفَى نَفَائِسَ غُرَرِهِ، فَوَجَدَهُ دِرْيَاقًا لِقَلْبِهِ السَّلِيمِ[٥]، وَمَسْكَنًا لِشَوْقِهِ المُقْعِدِ المُقِيمِ، وَصِحَّةً أُهْدِيَتْ إِلَى قَلْبِهِ المَرِيضِ وَجِسْمِهِ السَّقِيمِ، وَكَادَ يُعْفِي آثَارَ عُنْوَانِهِ بِالنَّشْرِ وَالطِّيِّ[٦]، وَشَغِفَ بِذِكْرِهِ شَغَفَ غَيْلَانَ بِذِكْرِ

---

(١) الثوب السمل: الخَلَق البالي. ينظر تاج العروس: ٤٧٨/٢٩.

(٢) في الأصل: «نحل». تحريف.

(٣) رَوْضٌ مَجُودٌ: صُبَّ عَلَيْهِ مِنْ جَودِ المَطَر، وَهُوَ الكَثِير مِنْهُ. ينظر تاج العروس: ٥٣٠/٧.

(٤) في الأصل: «حبيبه».

(٥) الدِّرْيَاق: مِقدار لِمَا يُشرب يُكتال بِهِ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ. والدِّرَّاقُ والدِّرْياقُ والدِّرْياقةُ، كُلُّهُ التِّرْياق، مُعَرَّبٌ. ينظر لسان العرب: ٩٦/١٠.
والسليم: إنّما قيل لِلّديغ سليم؛ لأنّه أُسْلِمَ إلى ذلك الأمر، والأصل فيه مُسْلَمٌ فصُرف عن مُفْعَل إلى فعيل كما قالوا مُحْكَمٌ وحَكِيمٌ. ينظر الزاهر في معاني كلمات الناس: ٣٨٤/١.

(٦) الطيّ والنشر، أو اللف والنشر من المحسنات البديعيّة، «وهو ذكر الشيئين على جهة الاجتماع مطلَقين من غير تقييد، ثمّ يرمى بما يليق بكلّ واحد منهما اتكالًا على قريحة السامع؛ بأن يلحق بكلّ واحد منهما ما يستحقه، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾-القصص ٧٣- فجمع أولًا بين الليل والنهار بواو العطف، ثمّ إنّه بعد ذلك

مَـيٍّ[١]، فَـإِنْ تَسْـمَحِ الْأَيَّـامُ يَوْمًـا بِمِثْلِهَـا فَتِلْكَ لَهَـا عِنْدِي يَـدٌ لاَ أُضَيِّعُهَا.

جَوَابٌ آخَرُ:

وَرَدَ كِتَـابُ الْمَوْلَـى فُـلَانِ الدِّيـنِ، أَدَامَ اللـهُ تَأْيِيـدِهِ، وَرَزَقَـهُ مِـنَ الْعُمْـرِ طَوِيلَـهُ، وَمِـنَ الظِّـل مَدِيـدَهُ، وَحَسَّـنَ وَجْـهَ الزَّمَـانِ بِمَنَاقِبِهِ، وَحَلَّى جِيـدَهُ، وَمَلَّكَهُ زِمَامَ الفَضْـلِ، فَضَمَّ بِهِ شَـرِيدَهُ، فَأَعَـادَ لِـي بِاجْتِمَاعِي بِهِ شَـمْلَ الأَحْبَـابِ، وَبَلَّغَنِي مِنَ الأَمَانِي مَا لَـمْ يَجْرِ فِي خَلَدٍ وَلَا حِسَـابٍ، وَبَسَـطَ الأَمَلَ فِي تَوَقُّعِ ثَانٍ مِنْ مُشَـرِّفَاتِهِ وَثَالِثٍ، وَحَصَلَ بِقُدُومِهِ مِنَ النَّشْـوَةِ مَـا لَـمْ يَحْصُـلْ بِالـرَّاحِ، وَمِنَ الطَّرَبِ مَا لَـمْ يَحْصُلْ بِالمَثَالِـثِ[٢]، وَوَجَدَنِي مُقِيمًـا عَلَى عَهْدٍ لَا تَتَمَكَّـنُ الأَيَّـامُ وَاللَّيَالِـي مِـنْ نَسْـخِهِ، وَعَقْـدِ وُدٍّ لَا يَطْمَعُ العَـدُوُّ فِي دَفْعِهِ[٣] وَلاَ فَسْـخِهِ، مُتَمَسِّـكًا بِحَبْـلِ وَلَائِـهِ فِي الْبُعْـدِ وَالدُّنُوِّ، مُسْتَشْـفِيًا بِمُلَازَمَةِ ذِكْـرِهِ فِي الـرَّوَاحِ وَالغُدُوِّ. إِنْ شَـاءَ اللهُ تَعَالَى.

جَوَابٌ:

وَصَلَتْ أَلْطَافُ مَوْلَايَ وَسَيِّدِي...[٤]

أضاف إلى كلّ واحد منهما ما يليق به، فأضاف السكون إلى الليل، من جهة أنّ تصرّف الخلق يقل ليلًا لأجل ما يعتريهم من النوم، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ أضافه إلى النهار؛ لأنّ ابتغاء الأرزاق إنّما يكون نهارًا بالتصرّف والاحتيال، واكتفى فى البيان والتفصيل بما يظهر من قرينة الحال في معرفة حكم كلّ واحد منهما كما مرّ بيانه». الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ١٩٩/٣.

(١) غيلان: هو غيلان بن عقبة، الشاعر الأمويّ الشهير المعروف بذي الرِّمة (ت ١١٧هـ)، ومي هي محبوبته التي تغزّل بها في شعره. ينظر في أخبارهما كتاب ذو الرِّمة: شاعر الحبّ والصحراء ليوسف خليف.

(٢) المثالث: جمع مثلث، وهو من أسماء أحد أوتار العود. ورد في التَّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء: ٤٢١: «لِلعودِ الأوتارُ. وأسماؤهُا: الزِّيرُ والبمُّ والمِثْلَثُ والمثنَى. وفيهِ المَلاوِي، والواحدُ على القيَاسِ ملواةٌ».

(٣) في الأصل: رفعه. تحريف.

(٤) إلى هنا إنتهى النصّ المخطوط في النسخة التي عثرنا عليها.

المصادر والمراجع

المصادر المخطوطة:

١. عقود الجمان في شعراء هذا الزمان: ابن الشعّار الموصليّ (ت ٦٥٤هـ)، مخطوط طبعه بالتصوير الدكتور فؤاد سزكين، إصدار: معهد تاريخ العلوم العربيّة والإسلاميّة، فرانكفورت، ألمانيا الاتحاديّة ١٩٩٠م.

٢. عقود الجمان وتذييل وفيات الأعيان: الزركشيّ، مخطوطة بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت، بالمدينة المنورة، رقم ٤٥٩ تاريخ.

المصادر المطبوعة:

٣. أربيل مدينة الأدب والعلم والحضارة: عثمان أمين صالح، منشورات ئاراس، كردستان، ط١، ٢٠٠٩م.

٤. أساس البلاغة: محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٥. الأعلام: خير الدين الزركليّ الدمشقيّ (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٦. الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام: العباس بن إبراهيم، تحقيق: عبدالوهاب منصور، المطبعة الملكيّة، الرباط، ١٩٧٦م.

٧. البداية والنهاية: ابن كثير الدمشقيّ(ت ٧٧٧هـ)، دار الفكر العربي، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبيّ، القاهرة، ط١، ١٩٦٤م.

٩. تاج العروس من جواهر القاموس: المرتضى الزبيديّ (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: لفيف من المحقّقين، وزارة الثقافة، سلسلة التراث العربيّ، الكويت.

١٠. تاريخ ابن الفرات (ت ٧٠٨هـ)، تحقيق: قسطنطين زريق، المطبعة الأمريكانيّة، بيروت، ١٩٤٢م.

١١. تاريخ الأدب العربيّ: كارل بروكلمان، ترجمة: رمضان عبدالتواب، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٨٣م.

١٢. تاريخ علماء بغداد: محمّد بن رافع السلاميّ (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: عباس العزاويّ، الدار العربيّة للمطبوعات، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٣. التذكرة الفخريّة: بهاء الدين المنشئ الإربليّ (ت٦٩٢هـ)، تحقيق: نوري القيسيّ، وحاتم الضامن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٨٧م.

١٤. التّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ (ت نحو ٣٩٥هـ)، عُني بتَحقيقِه: الدكتور عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط٢، ١٩٩٦ م.

١٥. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: أبو منصور الثعالبيّ (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

١٦. الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة: عبد القادر بن محمّد القرشيّ (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

١٧. الدّارس في تاريخ المدارس: النعيميّ الدمشقيّ (ت ٩٢٧هـ)، تحقيق: جعفر الحسني، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة.

١٨. ديوان ابن الظهير الإربليّ (ت ٦٧٧هـ)، جمع وتحقيق: عبد الرازق حويزي، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٩. ديوان بهاء الدين زهير (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد طاهر الجبلاويّ، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٢م.

٢٠. ذيل مرآة الزمان: القطب اليونينيّ (ت ٧٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلاميّ القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.

٢١. الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأنباريّ، محمد بن القاسم، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٢٢. السلوك لمعرفة دول الملوك: أحمد بن عليّ بن عبد القادر، أبو العباس الحسينيّ العبيديّ، تقي الدين المقريزيّ (ت٨٤٥هـ)، وضع حواشيه: محمّد زيادة، القاهرة، ١٩٥٧م.

٢٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبليّ (ت ١٠٨٩هـ)، طبعة دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

٢٤. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميريّ اليمنيّ (ت ٥٧٣هـ)، تحقيق: حسين بن عبد الله العمريّ وغيره، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٩م.

٢٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهريّ (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

٢٦. طبقات النحاة واللغويين: ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النجف الأشرف، بغداد، ١٩٧٤م.

٢٧. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن عليّ بن إبراهيم، الحسينيّ العلويّ الطالبيّ الملّقب بالمؤيّد باللّه (ت ٧٤٥هـ)، المكتبة العصريةّ، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ

٢٨. العِبَر في خبر من غَبَر: شمس الدين الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمّد السعيد، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٢٩. عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان: بدر الدين العينيّ (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمّد أمين، الهيأة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٨م.

٣٠. عيون التواريخ: ابن شاكر الكتبيّ (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: فيصل السامر، ونبيلة عبد المنعم داود،

وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٤م.

٣١. فوات الوفيات: ابن شاكر الكتبيّ (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٣٢. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، دار الفكر، ١٩٨٢م.

٣٣. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة: أبو البقاء الحنفيّ (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش و محمّد المصريّ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٤. لسان العرب: محمّد بن مكرم بن منظور الأفريقيّ المصريّ (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.

٣٥. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: ابن فضل الله العمريّ (ت ٧٤٩ه)، مخطوط أشرف على طباعته مصوراً فؤاد سزكين، معهد تاريخ العلوم العربيّة والإسلاميّة فرانكفورت، ألمانيا الغربية، ومطبوع، بتحقيق محمّد حور، المجمع الثقافيّ، أبو ظبي، ٢٠٠٣م.

٣٦. معجم المؤلّفين: عمر رضا كحّالة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٧. المقفّى الكبير: أحمد بن عليّ بن عبد القادر، أبو العباس الحسينيّ العبيديّ، تقيّ الدين المقريزيّ (ت ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمّد اليعلاويّ، دار الغرب الإسلاميّ، ١٩٩١م.

٣٨. موسوعة كشاف مصطلحات الفنون والعلوم: محمّد بن علي ابن القاضي محمّد حامد بن محمّد صابر الفاروقيّ الحنفيّ التهانويّ (ت بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: عليّ دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٣٩. النجوم الزاهرة: ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، طبعة دار الكتب.

٤٠. النهاية في غريب الحديث والأثر: مبارك بن محمّد الجزريّ ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاويّ، محمود محمّد الطناحيّ، المكتبة العلميّة، بيروت، ١٩٧٩م.

٤١. الوافي بالوفيات: صلاح الدين الصفديّ (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: س ديدرينغ، دار نشر فرانز شتاينز، ڤيسبادن، ط٢، ١٩٨١م.

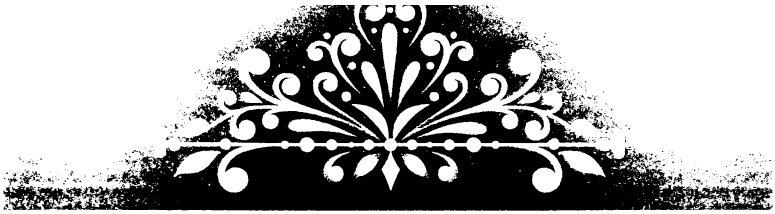
الرسائل والأطاريح الجامعية:

٤٢. شعر ابن ظهير الإربليّ(دراسة تحليليّة ناقدة): حسن النّجار، كلية اللغة العربيّة، القاهرة، ٢٠٠٦م. (رسالة ماجستير).

المجلات والدوريات:

٤٣. بلاغة العدول التأليفي في ديوان الظهير الأربليّ: فوزيّة عساسلة، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، الجزائر، العدد٣٧، ٢٠١٤م

٤٤. الصورة البيانية في شعر ابن الظهير الإربليّ: فارس الحمدانيّ، آداب الرافدين، العراق، العدد٦٩، ٢٠١٤م.



الباب الثالث

نقد النتاج التراثي



نقد مقدّمة كتاب (معرفة الحديث) للبهبوديّ رواية حمّاد عن الصادق عليه السلام أنموذجاً

Criticizing Bahbudi's Introduction In His Book (Ma'rifat Al-Hadith -Knowledge of Hadith) - Hammad's Reports About Al-Sadiq (a.s) An Example

الشيخ محمّد موسى حيدر

أستاذ في الحوزة العلميّة - النجف الأشرف

العراق

Sheikh Muhammad Musa Haider

Teacher in Islamic Seminary - Najaf

Iraq

الملخّص

يعالج هذا البحث إحدى الشبهات التي أثارها الشيخ محمّد باقر البهبوديّ في مقدِّمة كتابه (معرفة الحديث) بشأن تراثنا الروائيّ؛ والتي ترتبط بما رواه أحد مشاهير الرواة الشيعة -وهو حمّاد بن عيسى الجُهَنيّ (ت ٢٠٩ هـ)- عن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام؛ حيث جزم الكاتب المذكور بكون أكثر ما في تراثنا الروائيّ من أحاديث لهذا الثقة الجليل عنه عليه السلام هي من الموضوعات عليه، حتى لو صحَّت أسانيدها وعلَت، وكانت مثبتة في أجلِّ كتبنا الحديثيَّة وأكثرها اعتباراً كـ(الكافي) الشريف. جاعلاً النتيجة التي توصّل إليها سبباً للطعن في سيرة علمائنا الأوائل في الكفاح عن هذا التراث، وذريعةً لسلب الوثوق به برُمَّته. وقد حاول الباحث مناقشة البهبوديّ فيما استدلّ به على دعواه تلك؛ مبيِّناً أنّه لم يستند فيما ذهب إليه إلى منهجيّة علميّة صحيحة، ووسائل إثباتٍ كافية، مثبتاً بذلك نقاوة تراثنا الروائيّ، وفلاح سيرة علمائنا الأوائل في حفظه وصونه من عبث العابثين، ووضع الكذّابين، خلافاً لما حاول صاحب الشبهة أن يصمه به.

Abstract

This study addresses one of the doubts put forward by Al-Sheikh Muhamad Baqir Al-Bahbudi in the introduction to his book (Ma'rifat Al-Hadith -Knowledge of Hadith) regarding our narration heritage. The author stated that most of the hadiths reported by Hammad bin Issa Al-Juhani (d. 209 AH) about Imam Abu Abdullah Al-Sadiq (a.s) are false and fake, even if the hadith was an authentic hadith and was available in our most important books such as (Al-Kafi). He used the result as evidence to belittle our early scholars and their work for this heritage, and as an excuse to deny the authenticity of our narrations. Therefore, I discussed Al-Bahbudi with what he inferred, stating that he did not rely on a correct scientific methodology nor did he have sufficient means of proof. Thus, our study proves the purity of our narration heritage, as well as the success of our early scholars in preserving our heritage and protecting it from tampers and liars, contrary to the author's false claim.

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

لا يكاد يخفى على من له أدنى اطِّلاعٍ على كتب الحديث وكيفيَّة جمعها وتدوينها عند الشيعة الإماميَّة -أعلى الله كلمتهم-ما بذله علماءُ هذه الطائفة الحقَّة رضي الله عنهم من جهودٍ مضنيةٍ، وتضحيات جسيمةٍ في هذا السبيل؛ حتى أنّ الواحد منهم كان يُثبت في كتابه ما انتخبَه من أحاديث بعد سنواتٍ عديدة من الفحص والتأكّد والترحال في طلب الحديث، وبعد التثبّت من بين عشرات الآلاف من الأحاديث المتوافرة، فلا يُودِع كتابَه إلّا ما لا يُرتاب في صحته، ويكون حجّةً بينه وبين ربِّه، وحسبُك مثالاً على ذلك ما بذلَه شيخنا الكلينيّ قدس سره المتوفّى سنة ٣٢٩هـ من جهدٍ في تأليف كتاب (الكافي) الشريف، وكيف أنّه استغرق في تأليف هذا الكتاب عشرين سنةً، جاب خلالها مؤلِّفه البلدان طلباً للحديث، وآخذاً له من منابعه الأصليَّة.

ولَنِعم ما قال المحقِّق البحرانيّ قدس سره في مقدِّمة حدائقه من أنَّ: «هذه الأحاديث التي بأيدينا إنّما وصلت بعد أن سهرت العيون في تصحيحها، وذابت الأبدان في تنقيحها، وقطَعوا في تحصيلها من معادنها البلدانَ، وهجروا في تنقيتها الأولادَ والنسوان، كما لا يخفى على من تتبّع السِيَر والأخبار، وطالع الكتب المدوّنة في تلك الآثار»[1].

هذا، وقد كانت ثمرة تلك الجهود المباركة أن خلَّف لنا هؤلاء الروّاد الأوائل رضي الله عنهم كنوزاً، وذخائر عظيمة من التراث الحديثيّ المنقَّح والمنظَّم؛ على رأسها الكتب الأربعة وغيرها من المجاميع الحديثيّة التي صارت قطب رحى الاستنباط عند الشيعة في زمن الغيبة الكبرى لإمام زمانهم المهدي المنتظر عجل الله فرجه، فجزاهم الله عنّا وعن الإسلام خير جزاء المحسنين.

---

(١) الحدائق الناضرة: ١/ ٨.

إلّا أنَّ ما فعلوه -شكر اللهُ مساعيهم-على أهميَّته، وكونه قمَّةً في التفاني والإخلاص، وغايةً في الضبط والإتقان، لا يعني أنهم سدّوا أمامنا باب البحث في تراثنا الروائيّ بالكليَّة، أوأنّهم ارتقَوا به إلى مستوى الكتاب العزيز من حيث قطعيَّة صدوره بالجملة؛ بل لا يزال بابُ المناقشة لبعض ما جاؤوا به ونقده وتصويبه مفتوحاً أمامنا، وقد قيل: كم ترك الأول للآخر؟!

مسؤولية الباحث في التراث:

إنَّ ما ذكرناه من بقاء باب المناقشة والنقد لما جاء به الأوَّلون من علمائنا الأبرار رضي الله عنهم مفتوحاً أمامنا لا يعني بوجهٍ أنَّ بوسعِ من يتصدّى لمهمّة تحقيق التراث الروائيّ الشيعيّ اليوم -أيّاً كان ومهما علا شأنه-الجحودَ للجهود العظيمة لهؤلاء السلف الصالح، والتنكُّر لتضحياتِهم الجسيمة، والانتقاصَ من فضلِهم، والإزراءَ بسيرتِهم في سبيل حفظ التراث الروائيّ الشيعيّ وتنقيته وتنظيمه.

فإنَّ الجهود التي تطلَّبها من هؤلاء الكِرام النهوضُ بهذه المهمَّة الشريفة الصعبة، والتضحيات التي استلزمها ذلك منهم، إنَّما يعرفها من سار على نهجهم وكابد ما كابدوه في سبيل حفظ الدين وإبقاء الشريعة، فلا يكاد يصدر مثل هذا الجحود والإنكار إلّا من جاهلٍ أو عاقّ.

بل إنَّ من يتصدَّى من أهل العلم والتحصيل للتراث الروائيّ الشيعيّ بالمناقشة والنقد عليه أن يتَّسِم بالموضوعيَّة، والمسؤولية العلميّة في تعامله مع هذا المصدر الثرِّ الغني من مصادر الفكر الإماميّ، وأن يعتمد موازين الفنّ فيما يوجِّهُه إلى ما جاء به الأوَّلون من انتقاداتٍ، ويسجّله عليهم من إشكالات.

فلا يبادر إلى اتِّهامهم والطعن فيهم، ولا إلى تضعيف الروايات وإسقاطها عن الحجّيّة، ويتسرَّع في ردِّها لأدنى شبهة، ومن دون تأمُّلٍ وإعمال رويّةٍ فكريَّة، ولا يكون همُّه إثارة الشبهة وتشييدها من دون أن يكترث لما يُذكر لها من أجوبة، ويُقدَّم لها من حلول، ولعلنا نجد مثل هذه الأوصاف في بعض الكتابات المعاصرة التي يصدق

بحقٍّ على أصحابها أنَّ حالهم ﴿كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً﴾[1]؛ ومنها مقدِّمة كتاب (معرفة الحديث) للشيخ محمّد باقر البهبوديّ، على ما سنوقفك عليه في بحثنا هذا.

كما أنَّه لا ينبغي أيضاً لمن يتصدّى لمهمَّة الدفاع عن التراث والذبِّ عن حياضه أن يعتمد الخطابيّات، وتحريك العواطف، وإثارة الغرائز، والمبادرة إلى اتِّهام كلِّ من يُخطِّئ أحدَ روّاد الحديث الأوائل هنا وإسقاطه، أو يُضعِّف ما صحَّت به الرواية عندهم هناك؛ فعلماؤنا رضي الله عنهم -مهما علا شأنُهم ورسخ في العلم كعبُهم- ليسوا بفوق أن يخطئوا، وليست العصمة إلّا لأهلها؛ بل اللازم على من يتصدّى لهذه المهمَّة الشريفة من أهل العلم إزالة الشبهة، ودفع الإشكال -إنْ وجِد- ببيانٍ علميّ رصين، يُظهر قوة تراثنا الروائيّ بأبهى صُوره، ولا يدع مجالاً لتسرُّب الشكّ إليه.

وجملة القول: إنَّ أبرزَ مظاهر الشكر والوفاء لجهود الماضين من علمائنا الأعلام رضي الله عنهم في حفظ التراث إنَّما يكون بالاعتراف بفضلهم، وعدم التنكّر لجهودهم المباركة من جهة، والإخلاصِ للعلمِ الذي تفانَوا من أجله، والدفاع عن الحقيقة التي بذلوا أعمارهم الشريفة في سبيل حفظها وإيصالها إلينا؛ وإن استلزم ذلك تخطئتهم أحياناً، من جهة أخرى؛ فإنّ احترام العلم أولى من احترام العلماء، بل إنَّما يُحترم العالمُ لأجل العلم الذي يحمله.

لماذا كان هذا البحث؟

من المنطلقَ المتقدِّم جاء هذا الجهد العلميّ المتواضع الماثِل بين يدي القارئ الكريم؛ ليعالج إحدى الشبهات التي أثارها بعض الكُتّاب المعاصرين[2]، بشأن تراثنا

---

(١) النحل: جزء من الآية ٩٢.

(٢) أعني به الشيخ محمّد باقر البهبوديّ (ت ١٤٣٦هـ) في مقدِّمة كتابه (معرفة الحديث وتاريخ نشره وتدوينه وثقافته عند الشيعة الإماميّة) الذي طُبع منه ٥٠٠٠ نسخة في إيران سنة ١٤٠٤هـ من قِبَل مركز الانتشارات العلميّة والثقافيّة، وجُدِّد طبعه من قِبَل دار الهادي في بيروت -لبنان سنة ١٤٢٧هـ، وهي الطبعة التي اعتمدنا عليها في بحثنا هذا.

الروائيّ؛ والتي ترتبط بما رواه أحد مشاهير الرواة الشيعة -وهو حمّاد بن عيسى الجُهَني رحمه الله (ت ٢٠٩هـ)-عن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام؛ حيث جزم الكاتب المذكور -رحمه الله وغفر له- بكون أكثر ما في تراثنا الروائيّ من أحاديث لهذا الثقة الجليل عنه عليه السلام هي من الموضوعات عليه، وأنّها إنّما نُسبت إليه بهتاناً وزوراً من دون أن يكون قد حدَّث بها عنه عليه السلام، حتى لو صحَّت أسانيد هذه الروايات وعلَت وكانت مثبتة في أجلِّ كتبنا الحديثيَّة وأكثرها اعتباراً كـ(الكافي) الشريف لشيخنا الأجلّ الكليني قدس سره.

ولمّا كانت الدعوى المذكورة -لو صحَّت-من الخطورة بمكان؛ لما تستلزمه من سقوط عددٍ معتدّ به جدّاً[1] من الروايات المبثوثة في كتبنا الحديثيّة لهذا الثقة الجليل عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام عن الحجيّة والاعتبار.

والأخطر من ذلك جعلُ الكاتبِ المذكور هذه الشبهةَ سبباً للطعن في سيرة علمائنا الأوائل في الكفاح عن هذا التراث، وذريعةً لسلب الوثوق به برُمَّته؛ إذ مع افتراض تطرُّق يد الدسّ والتزوير لما رُوي في أجلِّ كتب الحديث الشيعيَّة على الإطلاق -وهو (الكافي) الشريف-وبأسانيد صحيحةٍ عالية -على ما سيأتي بيانه-فأيُّ وثوقٍ يبقى لنا بما رُوي في غيره من الكتب، وبأسانيد لا ترقى إلى تلك الأسانيد من حيث الصحّة والعلوّ؟!!

ولأنَّ بعض ما ذكره قد يبدو له وجه صحّةٍ في بادئ النظر لغير صاحب الاختصاص في هذا المجال من عامَّة النّاس والمبتدئين، وغير ذوي التحصيل من طلبة العلم؛ فيخطر في ذهنهم أنَّ لما استنتجه الكاتب المذكور ممّا نقله من نصوصٍ تاريخيَّة ورجاليَّة، ومهَّده من مقدِّماتٍ لمسةَ حقيقةٍ، أو مسحةَ صدقٍ، فيُفتَتنوا بكلامه، ويسيئوا الظنَّ بعلمائنا، وتنعدم ثقتهم بتراثنا؛ جهلاً منهم بما في كلامه من خلط وإغفال وأخذٍ بما يؤيِّد مرامه، وتركٍ لما لا يوافقه، وغير ذلك ممّا ينافي المنهجيَّة العلميّة الصحيحة وموازين الفنّ.

---

(١) بما يُعادل أكثر من الثُّلُثَين، على ما اعترف به صاحب الشبهة نفسُه على ما سيأتي نقلُه عنه.

لأجل ذلك كلّه وغيره -ممّا لا حاجة بنا إلى ذكره فعلاً- ارتأيتُ بسطَ الكلام في الجواب عن هذه الشبهة، وبيان مجافاتها للحقّ، ومجانبتها للواقع، وعدم خلوِّها من تجنٍّ على تراثنا الروائيّ، وتنكُّرٍ لجهود علمائنا الأوائل؛ في حفظه، وصيانته من كلّ ما يُشينه ويُزري به.

رجاء ودعاء:

أرجو أن أكون بمحاولتي هذه قد أسهمتُ في تجلية الحقيقة فيما يتعلَّق بهذه الشبهة، وساعدتُ في حلِّها، وتقديم جوابٍ علميّ عنها؛ ولو بإضافة فكرةٍ جديدة على ما ذكره من سبقني في التعرّض إليها[1]، أو تفصيلٍ لما أجملوه، وتوضيح لما أغمضوه، أو تدعيمٍ له بذكر مؤيّداتٍ له وشواهد عليه، فضلاً عمّا توخّيته من مراعاة التسلسل المنطقيّ، والترتيب الفنيّ فيما طرحته من أجوبة، وما ابتغيته من وضوح البيان، واجتنبتُه من تعقيدٍ في العبارة وإغلاقها، إلى غير ذلك من مزايا يقف عليها القارئ الأريب أثناء مطالعته هذا البحث.

كما أدعو القارئ الكريم أن ينظر إلى بحثي هذا بعين الموضوعيّة والإنصاف؛ فما كان فيه من خطأ منّي عليَّ بتصويبه، وما كان فيه من نقصٍ منّي عليَّ بتكميله، وما كان فيه من وهنٍ في مضمون، أو رداءةٍ في تعبيرٍ منّي عليَّ بإحكامه وتجويده، وأن يعذرني في ذلك كلّه، فإنّه لا يكاد يخلُص مصنّف من مثل هذه الهفوات، وينجو مؤلِّف من مثل تلك العثرات، وأن يحملَني على محامل حسنةٍ ما أمكنه ذلك، والله سبحانه من وراء القصد، وهو الموفّق للصواب، وإليه المرجع والمآب.

غرّة ربيع الآخر من عام ١٤٤١ للهجرة بجوار باب مدينة العلم

أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام

أقلّ طلبة العلم محمّد موسى حيدر

---

(١) كالشيخ جعفر السبحانيّ في تقديمه لكتاب (الجامع للشرائع) ليحيى بن سعيد الحليّ (ت ٦٩٠هـ)، نشر مؤسسة سيّد الشهداء العلمية، قم، ١٤٠٥هـ ص ١١، والشيخ محمد آصف محسني في كتابه (بحوث في علم الرجال)، البحث الواحد والخمسون حول أحاديث حماد بن عيسى، ص ٤١٢.

نظرية البهبوديّ في صحيحة حمّاد المشهورة

شرع البهبوديّ في مقدِّمة كتابه (معرفة الحديث وتاريخ نشره وتدوينه وثقافته عند الشيعة الإماميّة) بالنعي على العامّة تركّهم كتابة الحديث وتدوينَه ما ينوف على القرن من الزمن، والتنبيهِ على ما أنزلته هذه الأزمة الفادحة على سنّة رسول الله ﷺ من مصائب، وما لحقها جرّاءها من وضعٍ وتزوير، واختلاقٍ وتحريف، وأنّ ما بنَوا عليه من حجيَّة أخبار الآحاد، ونهجوه من تقسيم الحديث إلى: صحيحٍ وموثَّق، وحسنٍ وضعيف؛ الذي استخدموه منذ القرن الثاني، لم يُجدِ نفعاً في مواجهة ظاهرة الدسّ والتزوير التي كانت قد استفحلت في المجتمع السنّيّ آنذاك.

ثمّ عطف الكلام على الشيعة الإماميّة -أعلى الله كلمتهم- زاعماً أنّهم وإن كانوا من أول أمرِهم دائبين على تدوين الحديث إلّا أنّ مواريثهم الروائيّة أيضاً لم تكن بمنجاةٍ من تلك المصائب الفادحة؛ إذ إنّ الدسّ والتزوير ووضع الأحاديث على يد الغلاة والزنادقة كان ضارباً أطنابه في المجتمع الشيعيّ آنذاك، وأنّ ما بنى عليه علماء الشيعة -خلافاً للعامّة- من عدم جواز الاستناد إلى أخبار الآحاد -وإن صحَّ إسنادها وكان رواتها ثقات بل عدولاً-في علم ولا عمل، ولزوم الاقتصار على الأخبار العلميّة المقطوع صدقُها، وظنّوه علاجاً ناجعاً لذلك المرض العضال، لم يكن بدَوره فعّالاً في معالجة هذا المرض، أو الحدّ من استشرائه كما كان عليه الحال عند أبناء العامّة.. إلى أن قال:

نصُّ كلام البهبوديّ:

«.. وإن كان الذي تلوناه عليكم ثقيلاً صعباً، فهلمَّ معي نُلمسُكم غناء هذه السيرة المزعوم في الكفاح بها، ونتدارس إحدى الروايات التي صرَّحوا بأنّها صحيحة عالية مشياً على أضوائها، وهي صحيحة حمّاد بن عيسى الجهني في آداب الصلاة وكيفيَّتها، كلُّهم زبروها في كتبهم ورسالاتهم العمليَّة وعملوا بها واعتمدوا عليها؛ ومنهم شيخنا وعمادنا جمال الدين أبو منصور الحسن بن زين الدين الشهيد (ت ١٠١١) في كتابه (منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان) ج١ ص٤٥١ باب (كيفيَّة الصلاة وبيان

ما بقي من أفعالها)، وقد رمز لها (صحي)؛ يعني أنَّ هذا الحديث صحيح عندي، فإنَّ رواته كلُّهم معدَّلون بتعديل إمامين من أئمّة الرجال، خلافاً للمشهور فإنَّهم يكتفون في تصحيح الحديث بتعديل إمام واحد من أئمّة الرجال فقط.

قال -قدّس سرّه-: محمّد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم ويعقوب بن يزيد، عن حمّاد بن عيسى.

وعن أبيه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه عن حمّاد.

وعن أبيه، عن عبد الله بن جعفر الحميريّ، عن محمّد بن عيسى بن عبيد والحسن بن ظريف، وعليّ بن إسماعيل بن عيسى، كلّهم عن حمّاد بن عيسى أنّه قال: «قال لي أبو عبد الله عليه السلام يوماً: يا حمّاد تُحسِن أن تصلّي؟

قال: قلت: يا سيدي أنا أحفظ كتاب حريز في الصلاة.

فقال: لا عليك يا حمّاد، قم فصلِّ.

قال: فقمت بين يديه متوجّهاً إلى القبلة فاستفتحتُ الصلاةَ وركعت وسجدت، فقال: يا حمّاد لا تُحسن أن تصلّي! ما أقبح بالرجل منكم يأتي عليه ستون سنةً أو سبعون سنةً فلا يقيم صلاة واحدة بحدودها تامّة!

قال حمّاد: فأصابني في نفسي الذلُّ، فقلت: جُعلتُ فِداك فعلِّمني الصلاة...، الحديث.

ولكن إذا سبرنا سند الحديث ومتنه عملاً بالخطَّة التي خطَّها الأقدمون من أصحابنا، نجده مجعولاً مزوَّراً مُختلَقاً...»[1].

إزراء البهبوديّ بتراثنا وعلمائنا:

من الواضح عِبر ما تقدَّم نقله عن البهبوديّ أنَّه قد رام في طرحِ نظريَّته عن صحيحة

(١) معرفة الحديث: البهبوديّ: مقدّمة الطبعة الأولى: ٢٣ -٢٤.

حمّاد الأعلائيّة المشهورة في بيان كيفيّة الصلاة المعمول بها بين الأصحاب رضي الله عنهم قديماً وحديثاً؛ مِن أنّ سبرها سنداً ومتناً على هَدْي السيرة التي خطّها الأقدمون من أصحابنا قاضٍ بكونها مجعولةً مزوَّرة مختلَقة موضوعة على حمّاد -الإزراءَ بتراثنا الروائيّ ككلّ، وبيان فشل سيرة علمائنا في الكفاح عنه والذود عن حياضه.

فإن كان هذا حال ما صحّ بأسانيد متعدِّدةٍ واشتهر في الكتب، وكان موردَ العمل عند الأصحاب رضي الله عنهم من روايات، فكيف يكون الحال بالنسبة إلى غيرها من أحاديث هذه الكتب ومرويّات هذا التراث؟!!

وإن افتتن الأصحاب رضي الله عنهم بمثل هذا الحديث؛ لصحّة أسانيده، واشتهار روايته، مع كثرة ما فيه من شواهد الكذب والاختلاق سنداً ومتناً، ولم تُجدِ خطّتهم التي خطّوها لغربلة الحديث وتنقيته في التنبُّه لوضعه وبيان زيفه، فأيّ ثقةٍ تبقى لنا بهؤلاء الأصحاب، وأيّ غناء -على حد تعبير الكاتب- يكون لهذه السيرة في الكفاح عن هذا التراث والذبّ عن حياضه؟!!

وحسبك منه إزراءً بعلمائنا قوله: (فهلمَّ معي نُلمسُكم غناء هذه السيرة المزعوم في الكفاح بها)؛ أي: (تعالَ معي لأُلمسك لمسَ اليد كم هي غير مغنية سيرة علمائنا الأوائل الذين زعموا أنَّهم كافحوا بها عن التراث الروائيّ، وخلَّصوه بها من الدسائس والشوائب).

وحسبُك منه إزراءً بتراثنا قوله: «إنه لا يجوز التعويل على صحّة الأسانيد فقط، ولا الاعتماد على تواتر الحديث بألفاظٍ متقاربة... ولا نغترّ بشهرة الحديث، ولا بكثرة من أفتى به، ولا بكثرة من رواه في موسوعته»[1].

فأيّة قيمةٍ تكون لتراثٍ لا يُعمل فيه بما صحَّت به الأسانيد إليهم عليهم السلام، بل بما اشتهرت روايته عنهم عليهم السلام بين الأصحاب رضي الله عنهم وكان مورد عملهم، بل بما تواترت به الرواية عن أئمّة الهدى عليهم السلام؟!! وأيّة نجاةٍ تُكتب للعامل به والمستمسِك

(١) معرفة الحديث: مقدّمة الطبعة الثانية:٢٠.

بعروته؟!!

بل قد يظهر من بعض عباراته كون التراث الروائيّ الشيعيّ بنظره أسوأ حالاً -من جهة الاشتمال على الأكاذيب والموضوعات- من تراث العامّة!!

فلاحِظْ قولَه: «ومن الأسف أن نجد هذه الأحاديث التي تفطّرنا يوم صومنا، وتصوِّمنا يوم فطرنا في روايات الشيعة، أكثر منها في روايات أهل السنة؛ نراها بأسانيد مختلفة، وأساليب مختلفة»[1].

يقصد بذلك روايات العدد؛ وأنّ شهر رمضان يكون دوماً تامّاً ثلاثين يوماً لا ينقص أبداً، التي جزم في المقدِّمة المذكورة بكونها من وضع الغلاة والزنادقة، ولكن قد خفي على أصحابنا وأشياخنا رضي الله عنهم وقعُ أقدامهم؛ فاغترّوا بهذه المرويّات، وافتتنوا بما سوَّلته لهم الزنادقة الغلاة[2].

إلى غير ذلك من عبارات تهكميَّة بعلمائنا وتراثنا ضمَّنها البهبوديّ مقدِّمتي طبعتي كتابه، وثناياه لا تخفى على القارئ الفطن.

بيت القصيد في كلام البهبوديّ:

إنَّ للحديث عن عدم صحة مقايسة التراث الروائيّ الشيعيّ بالسنّي، فضلاً عن التسوية بينهما، وكونِ المقارنة والتسوية المذكورتين أبعد ما تكونان عن الموضوعيَّة والإنصاف، وأقرب ما تكونان إلى التجنّي والاعتساف؛ للفوارق الموضوعيَّة الكثيرة بين التراثين، محلاً آخر، ولعلَّنا نُوفَّق للتعرض له في بحثٍ مستقلّ.

ولكن لمّا كان المكتوب يُقرأ من عنوانه -كما قيل- فإنّا سنكتفي في بحثنا هذا بالتعرّض لما ذكره البهبوديّ في مقدّمة كتابه عن اختلاق صحيحة حمّاد المشهورة في بيان كيفيَّة الصلاة وحسب، فإنّها كبيتِ القصيد من كتابه؛ إذ كرَّرها الكاتب في

---

(١) معرفة الحديث: مقدّمة الطبعة الثانية: ١٤.

(٢) ينظر معرفة الحديث: مقدّمة الطبعة الثانية: ٢٠.

مطاويه وثناياه مؤكّداً عليها معتزّاً بها[1]، كونه تفطّن وانتبه لما ذهل عنه كلّ من سبقه من علماء الطائفة الحقّة على مدى ما يزيد على الألف سنة!!

فإذا أثبتنا بطلان وهشاشة نظريته بشأن وضع الصحيحة المذكورة، وأظهرنا زيفَ استدلاله عليها، وعدم سيرِه في سَبر الصحيحة المذكورة سنداً ومتناً على هدي خطّة المتقدّمين ولا المتأخّرين من أصحابنا رضي الله عنهم في الكفاح عن التراث، بل اتّباعه سراب أوهامٍ، وأخيلةٍ، ومواقفَ شخصيّة مُسبَقة من التراث الروائيّ الشيعيّ ورُعاته ورجال حديثه، أوقعته في خلطٍ، وإغفالٍ، وتدليسٍ، وأخذٍ بما يؤيّد مرامه، وتركٍ لما لا يوافقه، إلى غير ذلك من مخالفات لطريقة أهل العلم، وخروج عن موازين أهل الفنّ -مما سنوقفك عليه في بحثنا هذا- خُيّلَ إليه كونها تحقيقاً واستدلالاً، فإنّه سيتضح مدى وهن النتيجة التي بناها على نظريّته المذكورة، وزيفَ ما رامه من مقايسة التراث الروائيّ الشيعيّ بالتراث الروائيّ العامّيّ، ودعوى تساويهما؛ من حيث كون كليهما مسرحاً لعبث الوضّاعين، وتلاعبهم بالأسانيد الصحيحة، وتلفيقهم للأحاديث المختلقة، بنحوٍ لا يدع مجالاً للوثوق به، والركون إلى ما فيه من أحاديث ولو كانت بأصح الأسانيد، بل من المشهورات، بل المتواترات.

فنقول بعد التوكّل على الله، والتوسل بسادة الخلق أجمعين محمّدٍ وآله الطاهرين عليهم السلام:

(١) راجع الصفحة ٧٠ و ٣٥٢ من كتاب معرفة الحديث.

الدليل الأول ومناقشة مقدّمته الأولى

نصّ الدليل الأول:

قال البهبوديّ: «قال أبو الحسين أحمد بن العباس ابن النجاشيّ في فهرسته ص ١٠٩: (قال حمّاد بن عيسى: سمعت من أبي عبد الله عليه السلام سبعين حديثاً، فلم أزل أُدخِل الشكّ على نفسي حتى اقتصرتُ على هذه العشرين)، وهذه العشرون حديثاً هي التي نراها في كتاب (قرب الإسناد) ص ١٢ -١٥ ط النجف، رواها عبد الله ابن جعفر الحميريّ عن محمّد بن عيسى بن عبيد، والحسن بن ظريف، وعليّ بن إسماعيل؛ كلّهم عن حمّاد بن عيسى الجهنيّ، وليس فيها هذه الرواية المذكورة عن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام.

فإذا كانت رواياته عن أبي عبد الله محصورة في تلك العشرين حديثاً، وليس منها هذه الرواية المذكورة، فلا بدّ وأنّها موضوعة عليه»[1].

توضيح الدليل الأول:

انطلق الكاتب في استدلاله بهذا الدليل من أنّه يوجد عندنا مقدّمتان:

الأولى: انحصار روايات حمّاد عن أبي عبد الله عليه السلام بعشرين روايةً.

والثانية: إنّ الروايات العشرين لحمّاد عنه عليه السلام نجدها مذكورةً في (قرب الإسناد) للحميريّ عن محمّد بن عيسى بن عبيد، والحسن بن ظريف، وعليّ بن إسماعيل؛ كلّهم عن حمّاد عنه عليه السلام.

والنتيجة الحتميّة لهاتين المقدّمتين: أنّ كلّ روايةٍ لحمّاد عنه عليه السلام غير تلكم العشرين التي في (قرب الإسناد) لم يروها حمّاد عنه عليه السلام، وهي موضوعة عليه.

---

(١) معرفة الحديث: مقدّمة الطبعة الأولى: ٢٤.

فإذا ضممنا إلى هذه النتيجة مقدِّمةً ثالثة؛ وهي: إنّ صحيحة حمّاد المشهورة عنه عليه السلام في بيان كيفية الصلاة ليست من جملة تلكم الروايات العشرين التي في (قرب الإسناد).

فإنّه يثبت المطلوب؛ وهو: إنّ الصحيحة المذكورة ليست ممّا رواه حمّاد عن أبي عبد الله عليه السلام، وهي موضوعة عليه.

وبهذا يتّضح، أنّ البهبوديّ لم يُثبت وضع الصحيحة المشهورة لحمّاد عن أبي عبد الله عليه السلام إلّا عن طريق إثباته وضع كلّ رواية لحمّاد عنه عليه السلام عليه غير العشرين التي في (قرب الإسناد)، غاية الأمر أنّه طوى النتيجة المذكورة، ولم يُصرِّح بها في مقدِّمات استدلاله.

مراوغة مفضوحة:

من الغريب ما نجده في كتاب البهبوديّ تحت عنوان (نموذج الموضوعات على الثقات) من قوله: «يجب أن يُتحرّى في الأحاديث التي نراها مسندة عن حمّاد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام كمال التحرّي»[1]؛ إذ أيّ معنى يبقى للأمر بالتحرّي والفحص عن مسانيد حمّاد عنه عليه السلام بعد ما قرَّره في هذا الدليل من العلم بصدور ما في (قرب الإسناد) منها، ووضْعِ وعدم صدور كلّ ما سواها؟!

فالظاهر أنّ أمره بكمال التحرِّي عنها محض مراوغةٍ منه، ولذلك نجده سرعان ما أفصح لنا -وبعد أسطرٍ قليلة- عن نتيجة تحرِّيه قائلاً: «وقد روى إبراهيم بن هاشم عن حمّاد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة كثيراً، فلا بدَّ وأن يُحرَّر أحاديثه، فإنّها مزوَّرة عليه»[2]، فحكم بوضع الروايات الكثيرة لإبراهيم بن هاشم عن حماد عنه عليه السلام لمجرَّد عدم وجودها في قرب الإسناد، آمراً بتمييزها عن سائر مرويّات إبراهيم بن هاشم عن حمّاد ممّا لا يروي فيه حمّاد مباشرة عن الصادق عليه السلام.

---

(١) معرفة الحديث: ٣٥٢.

(٢) معرفة الحديث: هامش ٣٥٢.

مقدّمات هذا الدليل:

أمّا فيما يرجع إلى مقدمات الاستدلال، فقد استدلَّ البهبوديّ على المقدِّمة الأولى بما نقله النجاشيّ عن حمّاد بهذا الصدد.

في حين لم يذكر دليلاً على المقدِّمة الثانية، بل أرسلها إرسال المسلَّمات.

وأمّا المقدِّمة الثالثة فهي حسيَّة بديهيَّة غنيَّة عن الاستدلال، كما لا يخفى.

وبناء عليه، فإنّ كلامنا معه سوف يكون في المقدِّمتين الأولَيين.

مناقشة المقدّمة الأولى للدليل الأول

يلاحظ على هذه المقدّمة ثلاث ملاحظات:

الملاحظة الأولى: أنّها مرسلة لا يمكن الاعتماد عليها:

وذلك أنّ النجاشيّ لم يذكر سنده لما نقله عن حمّاد بهذا الصدد بل رفعه إليه، والنجاشيّ رحمه الله توفِّي سنة ٤٥٠هـ على ما ذكره العلّامة قدس سره في خلاصته[١]، ولكنَّ ما ذكره العلّامة من تاريخ لوفاته لا يلائم ما ذكره النّجاشيّ نفسُه في ترجمة محمّد بن الحسن بن حمزة الجعفريّ أبي يعلى؛ من أنّ وفاةَ المترجَم كانت يوم السَّبت السادس عشر من شهر رمضان سنة ٤٦٣ هـ[٢]، ممّا يدلّ أنه كان حيَّاً بعد هذا التاريخ.

وحمّاد تُوفِّي سنة ٢٠٩ هـ[٣]، كما اعترف به البهبوديّ نفسه في الدليل الثاني على ما سيأتي نقله عنه.

وعلى كلّ حال، فإن بينهما ما يقرب من القرنين والنصف من الزمن، ورواية النجاشيّ عنه والحال هذه غير ممكنة إلّا بوسائط عدَّة، وهي مجهولة بالنسبة إلينا.

---

(١) ينظر خلاصة الأقوال: العلّامة الحلّيّ: ٧٣.

(٢) ينظر معرفة الحديث: مقدّمة الطبعة الأولى: ٢٤.

(٣) وقيل سنة ٢٠٨ هـ وسيأتي منّا تحقيق سنة وفاته.

محاولة البهبوديّ التغلّب على مشكلة الإرسال:

نقل البهبوديّ في موضعٍ آخر من كتابه عن النجاشيّ قولَه في فهرسته في ترجمة حمّادٌ فيقول: «قال النجاشيّ في فهرسته... قال أحمد بن الحسين رحمه الله -يعني ابن الغضائري-: رأيت كتاباً فيه عِبرٌ ومواعظ وتنبيهات على منافع الأعضاء من الإنسان والحيوان، وفصول من الكلام في التوحيد، وترجمةٌ (مسائل التلميذ وتصنيفه عن جعفر بن محمّد بن عليّ)، وتحت الترجمة بخطّ الحسين بن أحمد بن شيبان القزوينيّ: (التلميذ حمّاد بن عيسى وهذا الكتاب له، وهذه المسائل سأل عنها جعفراً عليه السلام وأجابه)، وذكر ابن شيبان أن عليّ بن حاتم أخبره بذلك عن أحمد بن إدريس قال: (حدثنا محمّد بن عبد الجبار قال: حدثنا محمّد بن الحسن الطائيّ رفعه إلى حماد)، وهذا القول ليس بثَبْت، والأوّل من سماعه من جعفر بن محمّد أثبت)»[1].

ثمَّ عقَّب عليه قائلاً: «.. وعلى ذلك يبتني كلام ابن النجاشيّ؛ حيث قال: (وهذا القول ليس بثبت، والأوّل من سماعه عن جعفر بن محمّد أثبت)؛ يعني أنّ ما ذكره الحسين بن أحمد بن شيبان من نسبة كتاب المسائل إلى حمّاد بن عيسى، وسماعه من جعفر بن محمّد ليس بثبت، وما ذكرته أوّلاً من أنّه لم يسمع من أبي عبد الله إلّا سبعين حديثاً أثبت وأصحّ»[2].

وتوضيح مرامه: أنّ النجاشيّ قد رجَّح اقتصار حمّاد على سماع سبعين حديثاً منه عليه السلام على دعوى شيخِه ابن الغضائريّ سماعه أكثر من ذلك، كما يُناسبه نقله بأنّ له كتاباً فيه عبر ومواعظ وتنبيهات على منافع الأعضاء من الإنسان والحيوان، وفصول من الكلام في التوحيد سمعه منه عليه السلام.

ولا مستند له في الترجيح المذكور سوى ما نقله عن حمّاد بهذا الصدد، ممّا يكشف عن اعتماده على النقل المذكور، ووصوله إليه بطريقٍ مُعتبَر عبر سلسلةٍ متّصلة من الثقات، وهذا كافٍ في اعتماده -أي البهبوديّ- على النقل المذكور وترتيبه الأثر عليه،

---

(١) فهرست النجاشيّ: ٤٠٤ رقم ١٠٧٠.

(٢) معرفة الحديث: نموذج الموضوعات على الثقات: ٣٥٢.

وحكمه بوضع ما زاد على العشرين حديثاً في تراثنا الروائيّ لحمّاد عنه عليه.

فشل المحاولة المذكورة:

لا يخفى أنّ المحاولة المذكورة للتغلّب على مشكلة الإرسال في المقام لا تصحّ؛ لأسبابٍ عدَّة:

أوّلها: أنّه لا علم لنا بأنّ اعتماد النجاشيّ على النقل المذكور كان مبنيّاً على وصوله إليه من طريق الثقات، بل لعلّه اعتمد في ذلك على قرائن أوجبت له الوثوق بمضمونه، وهو لم ينقلها لنا، ولعلّها لو وصلت إلينا لما أوجبت لنا ظنّاً؛ فضلاً عن أن توجب لنا وثوقاً.

وثانيها: أنّه لو سُلِّم ببلوغ النقل المذكور إلى النجاشيّ عبر سلسلةٍ متّصلة من الثقات، فإنّه لم يذكرها لنا، ومجرّد وثاقة أفراد هذه السلسلة بنظره لا يستلزم وثاقتهم عندنا؛ لاحتمال كون توثيقه لهم عن حدسٍ، لا حسٍّ أو ما يقرب منه، فلا يكون حجَّةً بالنسبة إلينا.

وأصالة الحسّ في الإخبارات -ومنها التوثيقات- لا تجري في المقام، لما حقَّقناه في محلّه من عدم كونها أصلاً عقلائيّاً مستقلّاً، وإنّما هي من صغريات أصالة الظهور[1]،

(١) وذلك لأنّه لا مستند للأصل المذكور سوى سيرة العقلاء، وبنائهم على ذلك في إخباراتهم؛ إذ يحملون الخبر على الحسّ -فيما إذا كان المخبر به محسوساً، كمطر السماء، أو في حكم المحسوس؛ كالشجاعة ومنه الوثاقة في مقامنا- ما أمكن ذلك, ولا يحملونه على الحدس إلّا إذ امتنع الحسّ في المقام, أو قامت القرينة الواضحة على خلافه.
ونحن إذا رجعنا إلى المرتكزات العقلائيّة نجد أنّه لا وجه يحملهم على البناء على حسيَّة الخبر سوى ظهور كلام المخبر بأنّه يُخبر عن الواقع نفسه لا عن اعتقاده الخاصّ، ولا يتأتّى كون خبره حكايةً عن الواقع إلّا إذا كان طريق حصول علمه بالواقع من الطرق الحسيَّة التي يكون إنتاجها للواقع وكشفها عنه إنتاجاً وكشفاً واضحاً وبديهيّاً؛ بحيث يشترك فيه العقلاء جميعاً.
وبعبارة أخرى: يكون كشفها عن الواقع كشفاً عرفيّاً، بخلاف ما لو استند في إخباره إلى مقدّماتٍ يكون إنتاجها للواقع وكشفها عنه إنتاجاً وكشفاً نظريّاً يختلف باختلاف الناظرين فيها؛ فإنّ المخبر -والحال هذه- لا يكون مخبراً بنظر العرف عن الواقع نفسه، وإنّما عن اعتقاده الذي حصَّله

وليس ثمّة في المقام ما يكون ظاهراً في التوثيق ؛ كما في قوله: فلان ثقة -ليُحمل على الحسّ، بل الفرض أنّ وثاقة مفردات السند بنظره أُحرزت من طريق عمله بالمرويّ واستناده إليه ليس غير، فتأمّل.

وثالثها -وهو العمدة في الجواب-: أنّه من المظنون جدّاً، بل شبه المطمأن به أنّ الأصل فيما نقله النجاشيّ عن حمّادٍ هو رواية الكشيّ التي نقلَها البهبوديّ نفسه في موضعٍ آخر من كتابه تحت عنوان (السماع في الصغر)؛ حيث قال: «وقال الكشيّ في رجاله ص ٣١٦ بالرقم ٥٧١: (حمدويه وإبراهيم ابنا نصير قالا: حدّثنا محمّد بن عيسى عن حمّاد بن عيسى البصريّ قال: سمعت أنا وعبّاد بن صهيب البصريّ من أبي عبد الله عليه السلام، فحفظ عبّاد مائتي حديثٍ، وقد كان يحدّث بها عنه عبّاد، وحفظت أنا سبعين حديثاً؛ قال حمّاد: فلم أزل أُشكِّك نفسي حتى اقتصرت على هذه العشرين حديثاً التي لم تدخلني فيها الشّكوك)»[١].

وذلك أنّ النجاشيّ يروي كتاب الكشيّ[٢]، وليس في سند رواية الكشيّ مَن وقَع الكلام فيه إلّا محمّد بن عيسى بن عبيد؛ فهو ممَّن اختلفت أنظار علماء الرجال في حقِّه، إلّا أنّ النجاشيّ قد وثّقه في فهرسته قائلاً: «جليل في أصحابنا ثقة عين»[٣].

ولكن ذكره البهبوديّ في كتابه في الضّعفاء، بل بالغ في تضعيفه؛ زاعماً انقطاع روايته عن حمّاد؛ وذلك أن العبيديّ -على ما استنتجه البهبوديّ-وُلد سنة ٢٠٥هـ، ومن ثمَّ لم يكن عمره عند وفاة حمّاد سنة ٢٠٨ هـ -على ما ذكره البهبوديّ في هذا الموضع من كتابه-سوى ثلاث سنوات، فتكون روايته عنه عن وجادة دون سماعٍ أو مناولة[٤].

باجتهاده فيما يرتبط ويتعلّق بالواقع، وهو خلاف الظاهر كما لا يخفى.

(١) معرفة الحديث: ٣٩.

(٢) ينظر فهرست النجاشي: ٣٧٢ رقم١٠١٨.

(٣) راجع فهرست النجاشي: ٣٣٣ رقم ٨٩٦.

(٤) راجع معرفة الحديث: ٣١٥ رقم١٢٧، حيث استدلّ لذلك بما نقله الكشيّ رحمه الله في رجاله عن نصر بن الصباح من أنّ (محمّد بن عيسى بن عبيد من صغار من يروي عن ابن محبوب في السنّ). ثم علّق قائلاً: «أراد بكلامه هذا -مع عجمة فيه- أنّنا لم نجد فيمن يروي عن الحسن بن محبوب

وعليه فإنّ ما نقله الكشيّ عن حمّادٍ بهذا الصدد لا يمكن للبهبوديّ الاعتماد عليه أيضاً، لكونه من طريق العبيديّ، وقد عرفت كونه ضعيفاً عنده أوّلاً، وكون روايته عن حمادٍ منقطعة الإسناد عنده ثانياً. ولعلّه لأجل ذلك أغمض البهبوديّ في هذا الدليل عن نقل رواية الكشيّ عن حمّادٍ بهذا الصدد مع كونها مسندة إليه، واكتفى بذكر ما نقله النجاشيّ عنه مع ما فيه من إرسالٍ واضح.

ورابعاً: إنّ في فهرست النجاشيّ في الموضع المشار إليه احتمالَ زيادةٍ؛ ولعلَّ أصل العبارة (حدثنا محمّد بن الحسن الطائيّ رفعه حمّاد) لا (رفعه إلى حمّاد)، فيكون على عكس ما رامَه البهبوديّ أدلّ، وذلك أنّه بناء على هذا الاحتمال في العبارة يكون مقصود النجاشيّ من قوله: «وهذا القول ليس بثبت، والأوّل من سماعه من جعفر بن محمّد أثبت» إثباتَ سماع حمّادٍ للكتاب منه عليه السلام في قبال دعوى كونه رفعه إليه بغير سماع، ويصير شاهداً على عدم اعتقاده بما نقله عن حمّاد من عدم سماعه إلّا سبعين حديثاً منه عليه السلام.

ويؤيِّد ذلك أنّ النجاشيّ في أوّل ترجمته لحمّادٍ قبل نقله لقوله: «سمعت من أبي عبد الله عليه السلام، سبعين حديثاً، فلم أُزل أدخل الشكَّ على نفسي حتى اقتصرت على هذه العشرين» قال: «قيل إنّه روى عن أبي عبد الله عليه السلام عشرين حديثاً»[1]، ممّا يُدلِّل على

أصغر سنّاً من العبيديّ اليقطينيّ، وأنّ كلًّ من روى عن ابن محبوب كان أكبر منه، أو عديله في السنّ، ولازمه أن يكون لقاؤه لابن محبوب (ت ٢٢٤هـ) في أوّل شبابه حينما كان له خمس عشرة سنةً أو نحوها، وابن محبوب في أواخر عمره، فلا يكون ولادته إلّا حوالي سنة ٢٠٥، فتكون روايته عن حمّاد بن عيسى الجهنيّ (ت ٢٠٨هـ)، ويونس بن عبد الرحمن (ت٢٠٨هـ)، وعثمان بن عيسى (ت ١٩٧هـ)، وصفوان بن يحيى (ت ٢١٠هـ)، كلُّها وجادة عن كتاب من دون سماعٍ أو مناولة».
والعجيب من البهبوديّ أنّ نصراً هذا -ناقل ما يقتضي انقطاع رواية العبيديّ عن حمّاد بنظره- متّهم بالغلو من قِبَل أصحابنا، ولم يوثّق من قبل أيٍّ منهم؛ فكيف تأتّى له وهو المتشدِّد في أمر الأسانيد -كما يظهر من كتابه بل بناء كتابه على ذلك- أن يردَّ بمثل هذا النقل صحاح الأخبار؟! وسيأتي منا في بعض ملحقات البحث بعض ما ينفع في الجواب عن شبهة ضعف العبيديّ، وشبهة عدم إدراكه حمّاداً.

(١) فهرست النجاشي: ١٤٢ رقم ٣٧٠.

تضعيفه القول المذكور ؛ إذ نسبه إلى القيل، وأنّ نقلَهُ له لم يكن على سبيل الاعتقاد؛ بل على سبيل الإيراد فحسب، ولعلّه لأجل ذلك أغمض البهبوديّ عن نقله في جملة ما نقله من كلام النجاشيّ في ترجمة حمّاد.

فلتُراجع ترجمة حمّادٍ بتمامها في فهرست النجاشيّ وليُتأمّل فيها، والله العاصم الموفِّق.

نتيجة المناقشة في سند المقدّمة الأولى:

قد اتّضح عِبر ما تقدَّم أنّه لا يمكن للبهبوديّ الاعتماد على ما نقله النجاشيّ، ولا على ما نقله الكشيّ؛ من اقتصار حمّادٍ على رواية عشرين حديثاً عن أبي عبد الله عليه السلام، وأنّ إسقاطه صحيحة حمّادٍ المشهورة وغيرها من مرويّات حمّاد عنه عليه السلام ولو مع صحّة أسانيدها بل علوِّها -كمرويات إبراهيم بن هاشم عنه[1] بمثل هذا النقل المرسل أو الضعيف عنده لأمر عجيب بل مريب، ويوجب سوء الظن به، والحدس بأن هدفه ليس إلّا إسقاط روايات الشيعة عن الحجيّة بأيّة وسيلة ممكنة وإن كانت باطلة بنظره..

الملاحظة الثانية: أنها قاصرة دلالة:

لو غضضنا النظر عمّا تقدّم من مناقشةٍ في سند دليل المقدّمة الأولى، فإنّ للمناقشة في دلالته على مطلوب البهبوديّ ومدَّعاه مجالاً واسعاً.

وتوضيح ذلك: أنّ البهبوديّ بنى مقدِّمته هذه على ما فهمه من كلام حمّاد وفسَّره به؛ من أنّه لم يروِ بالمطلق -في أيّة مرحلةٍ من مراحل حياته ولأيٍّ من أصحابه وتلاميذه- إلّا عشرين حديثاً عنه عليه السلام.

إلّا أنّه لا يوجد في كلام حمّاد الذي نقله عنه النجاشيّ واستدلَّ به البهبوديّ على

---

(١) فإنّ الروايات المذكورة هي من ثلاثيات الكلينيّ قدس سره ؛ إذ رواها عن شيخه عليّ بن إبراهيم القمّيّ عن أبيه عن حمّاد عنه عليه السلام، ومن المعلوم أنّ وفاة الكلينيّ قدس سره كانت سنة ٣٢٩هـ وشهادة الصادق عليه السلام كانت سنة ١٤٨ هـ، فتكون رواية الكلينيّ قدس سره عنه عليه السلام بثلاث وسائط، ومن المعلوم أنّ قلّة الوسائط بينه قدس سره وبين المعصوم عليه السلام المعبَّر عنه بـ (علو الإسناد) يزيد الروايات المذكورة صحة فوق صحة واعتباراً فوق اعتبار.

مدَّعاه ما يوجب هذا الفهم، أو يُعيِّن هذا التفسير، بل من الممكن جدّاً ألّا يكون لقَصرِه الرواية عنه عليه السلام على عشرين حديثاً إطلاق أزمانيّ، فلا نافي لاحتمال أنّه تحقَّق منه الإخبار بتمام السبعين حديثاً التي سمعها منه عليه السلام لبعض أصحابه وتلاميذه، بل لكثيرٍ منهم، في بعض أدوار حياته.

فالمفهوم من كلام حمّاد: أنّه روى عن أبي عبد الله عليه السلام سبعين حديثاً؛ ولكنَّه في أخريات حياته بسبب تقدّم عمره حصل عنده الشكّ في خمسين منها فاقتصر على رواية ما بقي مستيقناً منه؛ وهو عشرون حديثاً، وهذا لا يوجب تشكيكنا فيما رواه عنه أصحابه وتلاميذه أيّام شبابه.

وببيان علميّ: إنّ غاية ما يدلُّ عليه كلام حمّادٍ أنّه كان قد مرَّ عليه إلى حين نُطقه بهذا الكلام ثلاثة أدوار متعاقبة:

الأول: دور التلقّي من الصادق عليه السلام، وقد سمع أثناءه سبعين حديثاً، وبيَّن ذلك بقوله: (سمعتُ من أبي عبد الله عليه السلام سبعين حديثاً)، ولا بدَّ أنّه روى تلك الأحاديث كلّاً أو بعضاً لأصحابه وتلاميذه؛ وهو ما يقتضيه الوضع الطبيعيّ لرواة الحديث.

الثاني: دور حصول الشكّ له فيما سمعه منه عليه السلام، وذلك بعد مدَّةٍ من السّماع والرواية؛ وهو ما يقتضيه الوضع الطبيعيّ أيضاً، وقد بيَّن ذلك بقوله: (فلم أزل أُدخل الشكّ على نفسي)، حيث جاء بـ (فاء) التفريع؛ للدلالة على أنّ مرحلة التشكيك فيما سمعه منه عليه السلام كانت ممّا ترتب على تجاوز مرحلة السماع والتلقّي منه عليه السلام ومتفرِّعة عليها.

ومن الوضوح بمكان عدم حصول الشكّ له في تلك المسموعات -على كثرتها- بعد الانتهاء من سماعها مباشرة ودفعة واحدة، وإنّما حصل له الشكّ فيها بالتّدريج، آناً بعد آن، وحديثاً بعد حديث؛ نتيجة طول المدّة وضعف الذاكرة، فشكّ أوّلاً في حديثٍ منها، ثمّ في آخر، وهكذا، إلى أن تمَّ له الشكّ في خمسين، ولم يبق على يقينٍ إلّا بعشرين منها، بعد أن كان مستيقناً منها جميعاً، فإنّ هذا هو ما يقتضيه طبيعة الحال من جهة، وظاهر قوله: (فلم أزل أُدخل الشكّ على نفسي) من حيث دلالة (لم أزل)

على الاستمرار، من جهة أخرى، كما لا يخفى.

الثالث: دور الاقتصار على رواية العشرين حديثاً التي بقي على يقينٍ منها، وامتناعه عن رواية غيرها مما كان قد سمعه منه عليه السلام؛ وهو بعد انتهاء دور التشكيك واستقراره على عشرين حديثاً من أصل السبعين التي كان قد سمعها، وقد بيّن ذلك بقوله: (حتى اقتصرت على هذه العشرين)، فإنّ (حتى) فيه تفيد أنّ منتهى غاية الشك كانت خمسين حديثاً، وأنّه بعد هذا العدد لم يحصل له شكّ في أيّ حديثٍ آخر من تلكم السبعين التي كان قد سمعها منه عليه السلام؛ فتحقّق عند ذلك بناؤه على الاقتصار في مقام الرواية على العشرين التي بقي على يقينٍ منها.

فالمتيقَّن من كلام حمّادٍ هذا أنّه لم يروِ عن الصادق عليه السلام في الدور الثالث والأخير من هذه الأدوار الثلاثة من حياته إلّا عشرين حديثاً، وأمّا أنّه لم يروِ إلّا عشرين حديثاً عنه عليه السلام بالمطلق وفي جميع أدوار حياته، فلا دلالة في العبارة عليه، وليس فيها ما يقتضيه؛ اللّهم إلّا بناء على دعوى وحدة تلك الأدوار الثلاثة، وهي غلط قطعاً؛ إذ يُنافيها ألفاظ العبارة المقتضية لترتّبها كما عرّفناك، ولا يُساعد عليه ظاهر الحال، كما لا يخفى.

بل مقتضى الوضع الطبيعيّ أن يكون حمّاد بُعيد انتهاء مرحلة تلقّيه من أبي عبد الله عليه السلام، حافظاً لكلّ ما سمعه منه عليه السلام، ضابطاً، له مستيقناً به، ويُحدِّث به أصحابه وتلاميذه من طلبة الحديث الشريف، ثمّ إذا عرض له التشكيك في حديثٍ ما نتيجة طول المدّة وضعف الذاكرة ترك روايته والتحديث به، وإن كان محفوظاً عنه عند أصحابه وتلاميذه ممّن سمعوه منه إبّان ضبطه وإتقانه، وهكذا.. إلى أن ترك التحديث بخمسين حديثاً ممّا كان قد سمعه منه عليه السلام لهذه العلّة، ولكن بعد أن كان قد رواها لأصحابه وتلاميذه وسُمعت منه، وحفظت عنه، ودوِّنت في الكتب والأصول.

ويزيد الأمر في ذلك وضوحاً ملاحظة نصّ كلام حمّادٍ على ما نقله الكشيّ عنه -والذي عرفت احتمال كونه الأصل فيما نسبه النجاشيّ إلى حمّاد- حيث قال: «سمعت أنا وعبّاد بن صهيب البصريّ من أبي عبد الله عليه السلام، فحفظ عبّاد مائتي حديثٍ، وقد

كان يُحدِّث بها عنه عبّاد، وحفظت أنا سبعين حديثاً؛ قال حمّاد: فلم أزل أُشكّك نفسي حتى اقتصرت على هذه العشرين حديثاً التي لم تدخلني فيها الشكوك»، فهو صريح في أنّ حمّاداً كان قد حفظ تمام السبعين حديثاً التي سمعها منه عليه السلام قبل أن يبدأ يعرض له التشكيك فيها شيئاً فشيئاً؛ بسبب طول المدّة وضعف الحافظة، فما الذي منعه من نشر تلك الأحاديث وروايتها مع كونه حافظاً لها ضابطاً لفقراتها؟!

ولئن لم يكن ما ذكرناه متعيّناً في مقام فهم كلام حمّاد هذا وتفسيره -مع أنّه كذلك بنظرنا- فلا أقلَّ من كونه محتَملاً جدّاً؛ بنحوٍ يمنع من ظهور المعنى الذي فهمه البهبوديّ وفسَّر به كلام حمّاد..

بل حتى لو فُرض ظهور كلام حمّاد فيما ادَّعاه البهبوديّ فإنّه يبقى إرادة ما ذكرناه منه أمراً محتملاً جدّاً، وإذا تطرَّق مثل هذا الاحتمال فقد بطل الاستدلال، فلا يمكن الجزم بأنّ حماداً لم يروِ بالمطلق عن أبي عبد الله عليه السلام إلّا عشرين حديثاً، ولا بالنتيجة التي رتَّبها على ذلك؛ من وَضْعِ روايات حمّادٍ عن أبي عبد الله عليه السلام -بما فيها صحيحته المشهورة- عدا ما في (قرب الإسناد)؛ لأنّ النتيجة تتبع أخسّ المقدِّمات، فلا تكون يقينيَّة مع ظنيَّة إحدى مقدِّمات الاستدلال.

فكيف تأتّى للبهبوديّ ردُّ عشرات الروايات لحمّادٍ عنه عليه السلام، مع صحَّةِ أكثرها، وعلوِّ إسناد كثيرٍ منها، وكيف جاز له رميُها بالوضْعِ على نحو الجزم واليقين، مع كون صدورها من حمّاد وروايته إيّاها عنه عليه السلام أمراً محتملاً لا يأباه ما نُقل عنه من اقتصاره على رواية عشرين حديثاً؟!!

الملاحظة الثالثة: أنّها أخصّ من المدّعى:

لو تنزَّلنا عن إشكالَينا السابقين وبنينا على اعتبار سند كلام حمّاد، وإطلاقه الأزمانيّ، فإنّ ثمَّة إشكالاً آخر في المقام يمنع من صحَّة النتيجة التي توصَّل إليها البهبوديّ؛ وهو أنّه ليس لكلام حمّاد المنقول عنه إطلاق أحوالي من حيث أنّ حال الحديث المنفيّ روايتُه لأكثر من عشرين منه عن الصادق عليه السلام، هل هو مطلَقُ ما ثبت تحدُّثه عليه السلام به لدى حمّاد، ولو من غير طريق السماع المباشر، أو خصوص ما تحمَّله

حمّاد من طريق السماع المباشر منه عليه السلام؟.

وما استنتجه البهبوديّ هو الأوّل، وأنّ حمّاداً لم يروِ عنه عليه السلام بالمطلق إلّا عشرين حديثاً، وعلى ذلك بنى نظريّته في وضع كلّ روايات حمّادٍ عنه عليه السلام المبثوثة في الكتب غير ما في قرب الإسناد، إلّا أنّ كلام حمّادٍ المنقول عنه لا يدلّ إلا على الثاني؛ فقول حمّاد: (حتى اقتصرت على هذه العشرين) ظاهر جدّاً، بل شبه صريح في اقتصاره على عشرين روايةٍ من السبعين التي أخبر أنّه كان قد سمعها منه عليه السلام، لا مطلقاً، ومن بين جميع مرويّات أبي عبد الله عليه السلام الثابتة عنده ولو من غير طريق السماع المباشر، كما لا يكاد يخفى على العارف بأساليب الكلام، ولا أقلّ، من كون ذلك محتملاً من كلام حمّاد جداً بنحوٍ يمنع من انعقاد ظهوره فيما استنتجه البهبوديّ، والموجب لإجماله من هذه الجهة.

وكما أنّ النتيجة تتبع أخسّ المقدّمات؛ من حيث يقينيّتها وظنّيتها على ما بيّناه في الإشكال السابق، فكذلك هي تتبع أخسّها من حيث كلّيّتها وجزئيّتها، فيُعتبر في صحّة الاستدلال ألّا يكون الدليل أخصّ من المدّعى، وإلّا لزادت النتيجة على المقدّمات، وكان الاستدلال عقيماً.

فكيف تأتّى للبهبوديّ استنتاج انحصار رواية حمّادٍ عنه عليه السلام بالمطلق بعشرين حديثاً، مع أنّ كلامه المنقول عنه لا يكاد يُستفاد منه أزيد من انحصار روايته عنه عليه السلام من طريق السماع بذلك؟!!

ولأجل توضيح ذلك أكثر نقول:

قد يصح الإسناد (العنعنة) بغير سماع:

إنّ العنعنة في مصطلح أهل الرواية والحديث وإنْ كانت ظاهرةً في السماع، لا مجرَّد تجاوزِ الحديثِ المعنعَن عنه وبلوغه المعنعِن؛ سواء من طريق السماع، أو أنّه بلغه ذلك بالواسطة، كما هو معنى (عن) لغةً[1]، إلاّ أنّه قد يصحُّ من الراوي

(١) ينظر مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاريّ: ١٤٧/١، وغيره من كتب اللغة.

أحياناً إسنادُ ما لم يسمعه من المعصوم عليه السلام إليه وروايته، كما نبَّه على ذلك المحقّق الدامادقدس سره في رواشحه؛ إذ قال:

«... فقد أورد الشيخ [أي الطوسيّ قدس سره] في أصحاب الصادق عليه السلام جماعةً جمّة إنّما روايتهم عنه عليه السلام بالسماع من أصحابه الموثوق بهم، والأخذِ من أُصولهم المعوّل عليها... فمنهم من لم يلقَه ولم يُدرك عصره عليه السلام، ومنهم من أدركه ولقيه ولكن لم يسمع منه رأساً، أو إلّا شيئاً قليلاً، واستقصاءُ ذلك طويل المسافة جدّاً، فإن اشتهيت فعليك بمراجعة كتاب الرجال وإحصاء ما فيه على تدبّرٍ وتدرّب وبصيرة».

إلى أن قال: «فهذه راشحة جليلة النفع، عظيمة الجَدْوى في هذا العلم، فكن منها على ذِكرَى عسى أن تستَجْدِيَها في مواضعَ عديدة»[1].

فلمَ لا يكون حمّاد بن عيسى أحد أفراد هذا الصنف من الرواة من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام الذي نبَّه عليه المحقّق المذكور قدس سره، ويكون إسناده إلى غير العشرين التي رواها عن حفظه من الروايات من طريق سماعها من أصحابه عليه السلام الموثوق بهم، أو أخذها من كتبهم الثابت انتسابها إليهم؟!!

فإنّ ذلك هو مقتضى وثاقة حمّاد، ووثاقة من روى عنه تلك المسانيد، بعد أن كان لتحمُّل الرواية عن المعصوم عليه السلام طريقٌ آخر غير السماع والحفظ، ولا تصل النوبة إلى احتمال الوضع فضلاً عن الجزم به، ويكون ذلك من فوائد وثمرات تلك الراشحة الجليلة، ومن مواضع استجدائها.

إشكال لزوم الكذب والتّدليس:

قد يُقال: إنّه مع كون العنعنة ظاهرة في السماع والاتصال بين الراوي والمرويّ عنه، فإنّ إسناد الراوي الكلامَ إلى المعصوم عليه السلام مع كونه لم يسمعه منه؛ وإنّما بلغه عنه بالواسطة، يكون كذباً محرَّماً، ولا أقلّ من كونه غشّاً للسامع وتدليساً عليه؛ فيكون منافياً لوثاقة فاعله؛ فضلاً عن جلالة قدره، كما هو الحال في حمّاد.

---

(١) الرواشح السماويّة: ١٠٨ - ١١٠.

وقد يوجَّه الكذب في المقام: بأنّ مجرَّد قيام الحجَّة عند الراوي على صدور الحديث عن المعصوم عليه السلام وإن كان كافياً في جواز الاستناد إليه في مقام العمل إذا كان المضمون ذا أثرٍ عمليّ- بل ليس قوام الحجيَّة إلّا ذلك- إلّا أنّه ليس من آثارها جواز إسناد الحديث إلى المعصوم عليه السلام صريحاً أو ظاهراً؛ لقصور أدلّة حجيَّة الخبر عن ذلك، فإنّ المتيقَّن منها هو تنزيل مؤدّى الحجّة منزلة الواقع بلحاظ مقام العمل لا مطلقاً؛ بحيث يجوز إسناده إلى المعصوم عليه السلام والتديّن بأنّه صدر منه، على ما هو محرَّر في علم الأصول.

وأمّا التَّدليس فقد يُوجَّه بأنّه: لو غضضنا النظر عن لزوم الكذب في المقام فلا أقلّ من كون إسناد الحديث -والحال هذه- إلى المعصوم عليه السلام غشاً للسامع، وتغريراً به؛ لإيهامه كونَ المُسنِد هو الحجَّة في إثبات قول المعصوم عليه السلام بسماعه منه، مع كون الحجَّة في ذلك سماع غيره ممَّن قد لا يرى السامع حجيَّة نقله، أو لا يعتقد بثبوت كتابه المنسوب إليه.

ولا ينفَع اعتقاد المُسنِد نفسِه ذلك؛ فإنّ العبرة في جواز العمل بقيام الحجَّة عند المكلَّف نفسِه لا عند غيره، وما تقوم به الحجَّة لدى المُسنِد قد لا تقوم به لدى من يروي له؛ لاختلافهما في الكبرى؛ وهي: ما يصحّ الاحتجاج به، أو في الصغرى؛ وهي: تحقّق ما يتفقان على حجيَّته، ولأنّ ما يوجب العلم للمسنِد من شواهد وقرائن بصحَّة نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه قد لا يوجب الظنَّ فضلاً عن العلم للمروي له.

وعليه، فإسناد الخبر إلى المعصوم عليه السلام -والحال هذه- يكون تدليساً وغشّاً محرَّماً؛ لما فيه من إيقاعِ المروي له في المحذور الذي قد لا يُقدم عليه لولا إخفاء المُسنِد للواسطة بينه وبين الإمام عليه السلام، وسَوقه الحديث بنحوٍ يوهم سماعه له منه عليه السلام.

وبعبارة أخرى: الإسناد وإن كان أعمّ من السماع في نفسه؛ إلّا أنّهما يتساويان في الثقة فضلاً عن الجليل، فلا يكون إسناده إلّا عن سماع؛ صوناً له من وصمة الكذب والتدليس، ومع تساويهما في المقام يكون عدم أحدهما مستلزماً لعدم الآخر، ويكون ما استنتجه البهبوديّ من عدم إسناد حمّاد تلك الأحاديث الكثيرة إليه عليه السلام لعدم حفظه

لما سمعه منه(عليه السلام)، وكونها ممّا وُضع عليه، في محلّه.

دفع إشكال الكذب والتدليس عن الإسناد بغير سماع:

إنّ ما تقدَّم من استلزام إسناد الحديث إلى المعصوم(عليه السلام) وروايته عنه بالمباشرة مع عدم سماعه منه للكذب والتدليس وإن كان صحيحاً في الجملة لما عرَّفناك، إلّا أنّه إنّما يلزم فيما إذا كان المُسنِد قد أخذ الحديث بواسطة غير الثقة، أو من كتابٍ غير محرز صحَّة نسبته إلى صاحبه، أو بواسطة أشخاصٍ هم من الثقات عندَه، أو من كُتبهم الثابت استنادها إليهم بالنسبة إليه، لا فيما إذا سمعه ممّن علم القاصي والدّاني أنّهم ثقات الإمام(عليه السلام)، أمثال زرارة بن أعين، ومحمّد بن مسلم، أو أخذه من كتب أمثال هؤلاء المشتهرة، والمعلومة للمؤالف والمخالف نسبتها إليهم.

وتوضيح ذلك: أنّه فرقٌ كبير بين من يكون ثقةً في نفسه، ومن يشهد له الإمام(عليه السلام) بأنّه ثقته؛ فإنّ الشهادة المذكورة ترفع الشخص المشهود له إلى مراتب عالية من العدالة تقارب العصمة في التبليغ، وليست كشهادة سائر الناس بالوثاقة، نظير ما اشتُهر عن النبي(صلى الله عليه وآله) من قوله في حق أبي ذر (رضي الله عنه): «ما أظلّت الخضراء ولا أقلّت الغبراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر»[1].

أفترى أنّه بعد مثل هذه الشهادة منه(صلى الله عليه وآله) يكون مَن سمع من أبي ذر (رضي الله عنه) حديث النبيّ، فروى الحديث عنه(صلى الله عليه وآله) بالمباشرة وأسنده إليه كاذباً أو مدلِّساً؟!!

فلاحظ -مثلاً- قول الصادق(عليه السلام) لأبان بن عثمان: «إنّ أبان بن تغلب قد روى عنّي روايات كثيرةً، فما رواه لك فاروه عنّي»[2]، ومثله قوله(عليه السلام) للفيض بن المختار: «إذا أردت حديثنا فعليك بهذا الجالس، وأومأ إلى رجلٍ من أصحابه، فسألتُ أصحابنا عنه فقالوا: زرارة بن أعين»[3]؛ إذ لو كان المراد التنبيه على وثاقتهما في نفسيهما لقال(عليه السلام):

---

(١) راجع معاني الأخبار: الصدوق: ١٧٨، فقد عقد لهذا الحديث باباً.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٤٣٥.

(٣) وسائل الشيعة: ٢٧/ ١٤٣، ح٣٣٤٣٤.

(فما رواه لك فاروِه عنه) لا (عني)، ولمّا كان هناك وجهٌ لتخصيصه زرارة من بين من كان موجوداً من أصحابه عليه السلام وفيهم الثقة غيره قطعاً.

فيُعلم من ذلك أنّ مراده عليه السلام من قوله للفيض: «إذا أردت حديثنا» أنّه عليه السلام متعهّد بأن حديث زرارة عنهم عليهم السلام حديثهم واقعاً لا ظاهراً، فإنّ كلّ حديثٍ ينقله الثقة عنهم عليهم السلام هو حديثهم ظاهراً كما لا يخفى.

فلو أنّ حمّاداً كان قد سمع تلك الأحاديث التي أسندها إليه عليه السلام من أمثال هؤلاء الرواة ممّن هم ثقات الأئمّة عليهم السلام، أو أخذها من كتب أمثال هؤلاء الثقات المحرز انتسابها إليهم من طريق الحسّ، أو ما يقرب منه ممّا تتفق فيه الأنظار ويحصل العلم منه ضرورةً؛ كعلمنا بانتساب الكتب الأربعة إلى المحمّدين الثلاثة رضي الله عنهم، وروايتنا لأحاديثها عنهم، لا عِبر شواهد وقرائن تختلف في إفادتها للعلم وعدمه باختلاف الناظرين فيها، أفتراه يكون -والحال هذه- بقوله: (عن أبي عبد الله عليه السلام قال:..) كاذباً أو مدلِّساً؟!!

بل في الفرض المذكور ينتفي الكذبُ والتدليسُ المحرَّمان جزماً؛ إذ لا يكون إسناده الحديث -والحال هذه- إلى المعصوم عليه السلام بغير علمٍ حتى يكون مشمولاً لمثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[1]، ولا يكون مدلِّساً على من روى الحديث له، غاشّاً له، موقعاً إيّاه في المحذور كما لا يخفى.

والظاهر أنَّ هذا هو مقصود صاحب الرواشح قدس سره من قوله المتقدِّم؛ حيث لم يقل: (.. إنّما روايتهم عنه عليه السلام بالسماع من أصحابهم الموثوق بهم) أي عندهم، بل (من أصحابه [عليه السلام] الموثوق بهم) أي عنده عليه السلام، (والأخذِ من أُصولهم المعوّل عليها)؛ أي في نفس الأمر والواقع لا عند الراوي نفسِه، كما لعلَّه يظهر بالتأمل.

نتيجة الملاحظة الثالثة على المقدّمة الأولى:

بناء على ما تقدَّم فإنّ ما تُنتجه المقدّمة الأولى للدليل الأول الذي ذكره البهبوديّ

---

(١) الإسراء: جزء من الآية ٣٦.

-لو تنزّلنا عن الإشكالين الأوّلين عليها- ليس كون ما سوى روايات (قرب الإسناد) العشرين من روايات حمّاد عنه عليه السلام في كتب الأصحاب رضي الله عنهم موضوعةً على حمّاد، ولم يُسنِد هذه الأحاديث عنه عليه السلام واقعاً؛ كما تقتضيه صورة أسنادها على ما استنتجه البهبوديّ، بل عدم كون إسناد حمّاد هذه الروايات إليه عليه السلام من طريق السماع منه عليه السلام؛ وإنّما من طريق خواصّه عليه السلام وحواريّيه وثقاته؛ ممّن يكون قولُهم قولَه عليه السلام، وحديثُهم حديثَه عليه السلام، بالسماع منهم، أو الأخذ من كتبهم المعلوم ضرورة صحة نسبتها إليهم، إذا كان لسان الحديث لا يأبى ذلك، ولم يكن صريحاً في السماع المباشر منه عليه السلام؛ كما في الصّحيحة المشهورة محلّ كلامنا.

فلا تكون أحاديث حمّادٍ المذكورة -على كثرتها- من الموضوعات؛ بل من الأحاديث المعلَّلة، وهي التي فيها أسباب خفيّة غامضة قد تكون قادحة في نفس الأمر مع أنّ ظاهرها السلامة منها بل الصحة[1]؛ وذلك أنّه وإن كان ظاهرها الاتصال إلاّ أنّها في الواقع تشتمل على واسطةٍ خفيّة بين حمّادٍ والصادق عليه السلام، حُذفت من صورة الإسناد.

وقد عرَّفناك -بما لا مزيد عليه- أنّ العلّة المذكورة على تقدير ثبوتها في المقام ليست من سِنخ العلَلِ القادحة، ولا تضرّ بصحة هذه الروايات لحمّادٍ عنه عليه السلام.

ويشهد لما ذكرناه السيرة المستمرَّة لعلمائنا الأعلام رضي الله عنهم من قدماء ومتأخِّرين؛ فإنّ المُراجع لكتبهم الحديثيّة والفقهيّة يجد أنّهم قد عملوا بروايات حمّادٍ عنه عليه السلام، إنْ صحَّ سندها إليه، وأدرجوها في سلك الصِّحاح، واستندوا إليها في الفتوى، ولم يطعن أحدٌ منهم فيها بهذه العلَّة، مع كونها على مرأى منهم ومسمع، واقتصر ذكرها والتنبيه عليها على بعض أئمّة الرجال؛ كالنجاشيّ، وابن داود على ما سيأتي نقله عنه.

وقد اعترف البهبوديّ نفسه -في كلامه الذي نقلناه عنه آنفاً- بما ذكرناه في الجملة، حيث قال في وصف صحيحة حمّادٍ المشهورة في الصلاة: «.. كلُّهم زبروها في كتبهم ورسالاتهم العمليَّة، وعملوا بها، واعتمدوا عليها؛ ومنهم شيخنا... الحسن بن زين

(١) ينظر الرعاية في علم الدراية: الشهيد الثاني: ١٤١.

الديـن الشـهيد (ت ١٠١١) فـي كتابه (منتقى الجمان في الأحاديث الصِّحاح والحسـان)... وقـد رمـز لهـا (صحـي)؛ يعني أن هـذا الحديـث صحيحٌ عندي، فـإنّ رواته كلُّهـم معدَّلون بتعديـل إمامين مـن أئمّة الرجـال، خلافاً للمشـهور؛ فإنّهم يكتفون فـي تصحيح الحديث بتعديـل إمامٍ واحـد من أئمّة الرجـال فقط»[1].

فيـا ليتـه جعـل ذلـك منبِّهاً له علـى عدم كون العلَّة التي توهمها في هـذه الصحيحة وغيرهـا مـن روايـات حمّاد عنـه عليه السلام من سِـنخ العلّة القادحة كمـا بيَّناه، بدل جعله سـبباً لـلإزراء بأصحابنـا، والطعن فيهـم وبجهودهم في حفظ التـراث وتنقيته!!

نسأل الله السداد والعصمة من الزلل في القول والعمل.

(١) معرفة الحديث: مقدمة الطبعة الأولى: ٢٣ -٢٤.

مناقشة المقدّمة الثانية للدليل الأول

توضيح المقدّمة الثانية للدليل الأول:

إنّا بمراجعة إلى (قرب الإسناد) طبعة (مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث/ قم المقدّسة ١٤١٣هـ)؛ وإن كنّا لم نجد إلّا ثماني عشرة روايةً على التوالي عن حمّاد عنه عليه السلام لا عشرين؛ وهي المرقّمة بدءً بالرقم ٤٨ وانتهاءً بالرقم ٦٥، إلّا أنّ الظّاهر أنّها عشرون روايةً كما ذكر البهبوديّ؛ وذلك لأنّ الحديث ٤٩ ورد في المطبوعة هكذا: وعنهم عن حمّاد بن عيسى قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام كم يطلّق العبد الأَمَة؟ قال: قال أبي: قال عليّ عليه السلام: تطليقتين.

قال: وقلت له: كم عدّة الأَمَة من العبد؟

قال: قال أبي: قال عليّ عليه السلام: شهرين أو حيضتين.

قال: وقلت له: جُعلت فداك! إذا كانت الحرة تحت العبد؟

قال: قال أبي: قال عليّ عليه السلام: الطلاق والعدة بالنساء»[1].

فهو في الحقيقة ثلاث رواياتٍ لا رواية واحدة، وإنْ جُعلت تحت رقمٍ واحد، فيكون المجموع عشرين روايةً كما ذكره البهبوديّ.

مناقشة المقدّمة الثانية للدليل الأول:

يُلاحَظُ على هذه المقدِّمة ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: أنّها لا تنفع على مبنى البهبوديّ:

فإنّ البهبوديّ لا يمكنه الاعتماد إلّا على أربع رواياتٍ أو خمس من هذه الروايات العشرين؛ وذلك لأنّ ما رواه الثلاثة المشار إليهم في كلامه -أعني محمّد بن عيسى،

(١) قرب الإسناد: ١٥-١٦.

والحسن بن ظريف، وعليّ بن اسماعيل-عن حمّاد عنه عليه السلام في (قرب الإسناد) هو الروايات الأربعة الأُوَل من الروايات المرقّمة بالرقمين ٤٨ و٤٩ على ما عرفناك.

حيث قال في أولاهما: (محمّد بن عيسى، والحسن بن ظريف، وعليّ بن إسماعيل، كلّهم عن حمّاد بن عيسى البصريّ الجهنيّ قال: سألت أبا عبد الله جعفر بن محمّد عليه السلام وليس معه إلّا غلامه..) إلى آخر الحديث، وفي ثانيتهما: (وعنهم عن حمّاد بن عيسى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام..) إلى آخر الأحاديث الثلاثة.

وأمّا الرواية ٥٠ فقد رواها بقوله: (وعنه عن حمّاد بن عيسى قال: قال أبو عبد الله عليه السلام..) إلى آخر الحديث، وهو واضح في رجوع الضمير في (وعنه) إلى الراوي الذي ابتدأ به السند السابق؛ وهو محمّد بن عيسى بن عبيد، كما لا يخفى على أهله.

ثمّ ذكر باقي الروايات العشرين تباعاً بلسان: «(قال حمّاد) أو (وعنه) [أي عن حمّاد] قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام قال..»، حتى أتمَّ عشرين روايةً بالرقم ٦٥.

نعم نقل الحرّ العامليّ قدس سره في وسائله الحديث ٥٠ عن (قرب الإسناد) بلسان: «وعنهم عن حمّاد» عقيب الحديث ٤٩ الذي نقله عن (قرب الإسناد) كذلك[1]، ولكن من القريب جدّاً بل المطمأنّ به كونه غفلةً منه قدس سره عن إفراد الضمير في الأصل المنقول عنه، أو من سهو قلمه الشريف، لا لوجود ضمير الجمع في نسخته من (قرب الإسناد)؛ إذ لا وجود لضمير الجمع في شيءٍ من طبعات (قرب الإسناد) الحجريّة، أو الحروفيّة التي بين أيدينا، ولا وقعت الإشارة إليه كنسخة بدل في شيءٍ منها، كما لم يُشر هو قدس سره إلى ضمير الإفراد كنسخة بدل عن نسخته، ومن البعيد عدم وصولها إليه قدس سره مع عدم وصول غيرها إلينا.

والأمر أوضح في نقل السيّد البروجورديّ قدس سره في (جامع الأحاديث) للحديث المذكور بلسان: «محمّد بن عيسى، والحسن بن ظريف، وعليّ بن إسماعيل كلهم

(١) ينظر وسائل الشيعة (مؤسسة آل البيت) ٢٠ /٥٣١، ح٢٦٢٧٠ و٢٦٢٧١.

عن حمّاد بن عيسى البصريّ الجهنيّ قال: قال أبو عبد الله عليه السلام[1]؛ إذ ممّا لا شكّ فيه عدم وجود التصريح بأسماء الثلاثة في (قرب الإسناد)، بل غاية ما يمكن ادّعاؤه وجود نسخةٍ تضمّنت ضمير الجمع لا الإفراد، وقد عرفت الاطمئنان بعدمه، فليس تصريحه قدس سره بأسماء الثلاثة إلّا اعتماداً منه على نقل (الوسائل) أو غفلة منه عن إفراد الضمير في الأصل المنقول عنه، ولذا نجده قد روى الحديث عينَه في موضعٍ آخر من (الجامع) عن (قرب الإسناد) بلسان: «محمّد بن عيسى عن حمّاد بن عيسى قال: قال أبو عبد الله عليه السلام[2]»، فتنبَّه.

وخلاصة القول: إنّ ما عدا الأربع أو الخمس روايات الأُوَل من العشرين لحمّاد عنه عليه السلام إنّما رواها الحميريّ رحمه الله عن محمّد بن عيسى منفرداً عن حمّاد، وقد عرفتَ حال العبيديّ عند البهبوديّ؛ من حيث عدم الثقة، وعدم إدراكه حمّاداً، بنظره.

وعليه، فلَمْ تصحّ رواية حمّادٍ عن الصادق عليه السلام في (قرب الإسناد) عند البهبوديّ إلّا في أربعة موارد أو خمسة فحسب، وثمّة ستة عشر مورداً أو خمسة عشر مبثوثة في مصادرنا الحديثيّة غير (قرب الإسناد) روى فيها حمّاد عنه عليه السلام بالمباشرة، فلماذا لا تكون الصحيحة المشهورة لحمّاد عنه عليه السلام في بيان كيفية الصلاة إحداها؟!!

الملاحظة الثانية: أنّها عقيمة لا تنتج مطلوبه:

فمن أين تأتّى للبهبوديّ الجزم أنّ هذه الأحاديث العشرين هي العشرون التي اقتصر حمّادٍ على روايتها عن الصادق عليه السلام؟! فإنّ روايات حماد عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة بالعشرات، وهي في الكتب الأربعة وغيرها من الجوامع الحديثيَّة غير (قرب الإسناد) تناهز الخمسين، وأكثرها صحاح؛ بل كثير منها صحيح أعلائي على ما تقدَّمت الإشارة إليه.

فلماذا لا تكون تلك الأحاديث العشرون التي اقتصر حمّاد على روايتها عنه عليه السلام مبثوثةً في تلك الجوامع الحديثيّة دون (قرب الإسناد)، أو تكون موزَّعة بين تلك

(١) جامع أحاديث الشيعة: ٢٠ /٥٠٥ ح١٦٨٠.

(٢) جامع أحاديث الشيعة: ٢٢ /١٦١ ح٤٧٩.

الجوامع وبينه؟!

وهل إن مجرَّدَ توفُّر كتابٍ ما على عشرين روايةً متوالية لحمّادٍ عن أبي عبد الله عليه السلام كافٍ في الجزم بأنّها هي العشرون التي اقتصر على روايتها عنه عليه السلام دون غيرها من الروايات؟!!

بل لو لم يكن لحمّادٍ روايةٌ عنه عليه السلام خارج (قرب الإسناد) إلّا الصحيحة المشهورة محلّ كلامنا، لما أمكننا الجزم بكونها موضوعة؛ إذ لعلّ الموضوع هو واحدة من تلكم العشرين!!

نعم -بناءً على نقل الكشيّ رحمه الله- لمّا كان راوي اقتصارِ حمّادٍ على العشرين حديثاً عنه عليه السلام هو العبيديّ، وكانت العشرون حديثاً المذكورة في (قرب الإسناد) عن حمّادٍ عنه عليه السلام مرويَّةً عن العبيديّ أيضاً، فإنّه يُظَنُّ قوياً أنّ العشرين حديثاً التي اقتصر عليها حمّاد هي تلك التي رواها العبيديّ عنه، والموجودة في (قرب الإسناد).

إلّا أنّ ذلك -فضلاً عن كونه ظنّاً لا يُغني من الحقِّ شيئاً-إنّما ينفع بالنسبة إلى مَن يرى وثاقة العبيديّ، وإدراكه لحمّادٍ كما لا يخفى، وقد عرفتَ أن كلا الأمرين محلُّ منعٍ عند البهبوديّ، فمن أين تأتّى له الجزم المذكور يا ترى؟!!

وممّا ذكرناه يظهر ما في قول ابن داود (ت ٧٤٠هـ) في أواخر رجاله تحت عنوان (فصلٌ في ذكر جماعةٍ ضُبطتْ روايتُهم بالعدد): «حمّاد بن عيسى لم يروِ عنه [أي عن الصادق عليه السلام] إلّا عشرين حديثاً، وقفتُ منها على تسعة عشر حديثاً في كتاب (حريز) مفردة»[1]، وأنّه لا مبرِّر موضوعيّ للجزم المذكور؛ بل هو أغرب من جزم البهبوديّ بكون روايات حمّاد العشرين عنه عليه السلام هي العشرون التي في (قرب الإسناد)؛ وذلك أنّه ليس ثمَّة ما يُوهم التطابق الذي زعمه ابن داود رحمه الله، لا من حيث العدد؛ إذ اعترف أنّ ما ظفر به في كتاب (حريز) تسعة عشر حديثاً لا عشرين، ولا من حيث الراوي عن حمّاد؛ لاعترافه بوجدانها في كتاب (حريز)، فليس راويها عنه العبيديّ ناقل اختصاص

(١) رجال ابن داود: ٢١٢.

حمّاد بعشرين حديثاً عن الصادق(عليه السلام).

نتيجة الملاحظة الثانية على المقدّمة الثانية:

بناءً على ما تقدَّم فإنّ ما يُنتجه كلام حمّادٍ الذي نقله النجاشيّ(رحمه الله) عنه -لو صحَّ ما فهمه البهبوديّ منه؛ من انحصار رواية حمّادٍ عنه(عليه السلام) بالمطلق بعشرين رواية-هو أنّه يوجد من بين الأحاديث الكثيرة عن حمّادٍ عنه(عليه السلام) المبثوثة في الكتب -بما فيها (قرب الإسناد)- والتي تناهز السبعين -على ما سيأتي- عشرون حديثاً رواها حمّادٌ عنه(عليه السلام) فعلاً، والباقي موضوع عليه.

فلو لم يصحّ عندنا من روايات حمّادٍ عنه(عليه السلام) إلّا عشرون حديثاً أو أقلّ، لانحلَّ العلم الإجماليّ المذكور بوجود موضوعاتٍ في روايات حمّادٍ عنه(عليه السلام) بما ظفرنا به من الصحاح، ولحكمنا بوجود الوضع في غيرها من الروايات التي لم يصحَّ سندها؛ لأنّ دليل حجّيَّة تلك الصحاح يقتضي إلغاء احتمال الدسّ والتزوير فيها تعبُّداً، والحكمَ بانحصار الوضع في دائرة غيرها من الروايات الضعيفة التي لم يصحَّ سندها، والتي ليست مورداً للعمل بالنسبة إلينا، على ما هو مفصَّل في مباحث انحلال العلم الإجماليّ من الأصول.

وأمّا مع صحَّة أكثر من عشرين حديثاً لحمّادٍ عن أبي عبد الله(عليه السلام)، فإنّه يحصل لنا العلم بتطرُّق الوضع إلى بعض هذه الصحاح، ويتعيَّن على الفقيه في هذه الحالة إجراء قواعد العلم الإجماليّ، واشتباه الحجّة باللّاحجّة، على ما هو مقرَّر في مباحث العلم الإجماليّ من الأصول أيضاً.

فَجزمُ البهبوديّ في هذه المقدّمة بكون العشرين حديثاً التي زعم عدم رواية حمّادٍ غيرها عن الصادق(عليه السلام) هي العشرون المثْبَتَة في (قرب الإسناد) عن حمّادٍ عنه(عليه السلام) هو محض تخرّصٍ ورجم بالغيب.

مناقشة الدليل الثاني

نصّ الدليل الثاني:

قال البهبوديّ: «مات حمّاد بن عيسى سنة ٢٠٩ وله نيّف وسبعون سنة، نصّ على ذلك شيخنا أبو عمرو الكشّيّ، ونقله عنه شيخنا أبو جعفر الطوسيّ في اختياره ص ٣١٧، ونصّ على ذلك شيخنا ابن داود الحلّيّ أيضاً كما في رجاله ص ٥٥٦، فيكون مولد حمّاد حوالي سنة ١٣٥، ولم يكن له حين وفاة الصادق عليه السلام السنة ١٤٨ إلّا ثلاث عشرة سنةً، أو نحوها، فإذا كان لقاؤه لأبي عبد الله الصادق في صغره، فكيف يقول أبو عبد الله الصادق لغلام ليس له إلّا اثني عشر [كذا] سنة ونحوها: (ما أقبح بالرجل أن يأتي عليه ستون سنةً، أو سبعون سنةً، فما يُقيم صلاة واحدة بحدودها تامّة)؟»[1].

توضيح الدليل الثاني:

الذي يظهر من كلام البهبوديّ أنّ قول الصادق عليه السلام لحمّاد: «ما أقبح بالرجل منكم أن يأتي عليه ستون سنةً أو سبعون سنةً.. إلخ»، يدلّ على أن حمّاداً كان حينها شيخاً كبيراً يُناهز الستين أو السبعين من العمُر، وهذا يتنافى مع ما ثبت من كونه صغيراً حين وفاة الإمام عليه السلام.

فإنّه وإن اضطربت كلمات البهبوديّ في تحديد عمر حمّادٍ حين لُقياه بأبي عبد الله عليه السلام وسماعه منه؛ حيث ذكر في هذا الدليل أنّه لم يكن له حين وفاة الصادق عليه السلام السنة ١٤٨ إلّا ثلاث عشرة سنةً، أو نحوها، في حين ذكر في موضعٍ آخر من كتابه أنّه لقيه عليه السلام وهو غلام من أبناء خمس عشرة سنة[2]، إلاّ أنّ الجامع بينهما أنّه كان فتىً يافعاً حديث البلوغ، أو لمّا يبلغ الحلم بعدُ، فلم يكن رجلاً مكتملَ الرجولةِ؛ فضلاً عن أن يكون قد أتى عليه ستون أو سبعون سنة، كما تضمَّنته الصحيحة المذكورة؛ فكأنّ

(١) معرفة الحديث: مقدّمة الطبعة الأولى: ٢٤ -٢٥.

(٢) ينظر معرفة الحديث: ٣٥٢.

البهبوديّ يريد أن يقول: إنّ جهل الواضع لهذا الحديث بعمر حمّاد حين لُقياه بأبي عبد الله الصادق عليه السلام جعله يُسند عن حمّادٍ إليه عليه السلام ما يشهد بكذب هذا الحديث واختلاقه وعدم صدوره منه عليه السلام؛ لمخالفته الواقع.

مناقشة الدليل الثاني:

يُلاحظ على هذا الدليل ثلاث ملاحظات:

الملاحظة الأولى: فهم مغلوط لكلام الإمام:

إنّ الصادق عليه السلام إنّما أراد من قوله هذا أن يوبِّخ حمّاداً بطريقةٍ غير مباشرة؛ مراعاةً له، وتسهيلاً عليه، وذلك بالتنبيه على حقيقةٍ خارجية مُرّة؛ وهي أنّ من لم يُحكِم أمرَ صلاته في أيام شبابه وفراغه، ويتعلَّم حدودها وسُنَنها، تبقى صلاته ناقصةً إلى آخر عمره، كما لا يخفى على العارف بأساليب البيان.

وبعبارة أخرى: أنّه إذا بقي حمّاد على هذه الحال سيأتي عليه -كغيره- ستون أو سبعون سنةً وهو لا يُحسن الصلاة، فلا يُنافي عدم كون حمّادٍ بالغاً السنَّ المذكور، ولا مقارباً له حتى حين خاطبه عليه السلام بهذا الكلام.

ويشهد لذلك ما ثبت من خارج من عدم بلوغ حمّاد هذا السن، بل ولا مقاربته له حين وفاته عليه السلام؛ فإنّه وإن لم يكن فتىً يافعاً -بحسب زعم البهبوديّ- بل رجلاً مكتمل الرجولة -على ما سيأتي منّا بيانه- إلّا أنّه لم يكن قد جاوز الأربعين من العمر جزماً كما ستعرف، ممّا يُحتِّم كونَ مقصودِه عليه السلام من عبارته تلك ما ذكرناه.

بل بقطع النظر عن ذلك فإنّ في كلام الإمام عليه السلام نفسِه ما يشهد بإرادته المعنى المذكور؛ وهو تردُّده عليه السلام بين الستين والسبعين بـ (أو)؛ ممّا يدلّ على أنّ مراده عليه السلام من ذلك التردّد التكنيةُ عن انقضاء عمر حمّاد على هذا النحو لو لم يتعلَّم الآن، لا بيان عمره الفعليّ؛ إذ من البعيد عدم معرفته عليه السلام بعمر حمّاد، وعجزه عن التمييز بين ابن الستين وابن السبعين من تلقاء نفسه!!

وكذلك قوله عليه السلام: (منكم)، واستعمالُه الفعل المضارع (يأتي)؛ إشارة منه عليه السلام إلى أنّ

هـذا الأمـر القبيـح الحاصـل من غيرِك سـيقع منك أيضـاً إنْ بقيـتَ على هذه الحـال، وإلّا لكان المناسـب أن يقول عليه السلام له: (ما أقبحك من رجلٍ؛ أتى عليك سـتون-أو سـبعون- سـنةً وأنت لا تُحسـن أن تصلـي!)، أو نحو ذلك.

ولعلّـه لأجـل ذلك قام البهبوديّ بحذف لفظة (منكم) من صحيحة حمّاد لمّا استشـهد بهـا فـي الدليـل الثاني مع ورودها في الأصل الذي نقله هو نفسـه فـي صدر كلامه؛ أعني لمـا فيهـا مـن الدلالـة على مـا ذكرناه مـن أنّ التوبيـخ وإن كان متوجِّهاً إلى حمّـاد، ولكنّه كان بلحاظ النوع لا بلحاظ شـخصه.

بـل الأمـر فـي هـذا التعبير أوضح مـن أن يحتاج إلـى قرينة (منكـم)، وإن كانت تزيد الأمـر وضوحـاً؛ ويشـهد بذلـك ما في رواية الخزاز القمّيّ رحمه الله بإسـناده عن هشـام من أنّه كان عنـد الصـادق جعفـر بـن محمّـد إذ دخـل عليـه معاويـة بن وهـب وعبـد الملك بن أعيَـن، فقـال له معاويـة بن وهب:

«يـا ابـن رسـول اللـه! ما تقول فـي الخبر الذي روى أنّ رسـول اللـه صلى الله عليه وآله رأى ربّه؟ على أيِّ صـورةٍ رآه؟ وعـن الحديـث الـذي روَوه أنّ المؤمنيـن يـرون ربَّهـم في الجنّـة؟ على أيِّ صـورةٍ يرَونـه؟ فتبسّـم عليه السلام ثـمّ قـال: يا فـلان! ما أقبـح بالرجل يأتي عليه سـبعون سـنةً أو ثمانـون سـنةً يعيـش في ملـك الله، ويأكل من نعمـهِ لا يعرف الله حقّ معرفتـه..»[1]، إلى آخـر الحديث.

فـإنّ معاويـة بـن وهـب مـن أصحاب أبـي عبد الله وأبي الحسـن موسـى[2]، ولا شـكّ أنّـه لـم يكـن عمره سـبعين فضلاً عن ثمانيـن حينما قال لـه الصادق عليه السلام ذلـك، وإلّا لكان ممّـن عاصـر الباقـر عليه السلام، بل وأدرك السـجّاد عليه السلام أيضاً، مـع أنّه لم يذكر مـن أصحابهما، ولا أُثِـرت له روايـة عنهما.

وليـت شـعري! لسـت أدري مـا الـذي جعـل الكاتـب يفهـم مـن العبـارة المذكـورة

---

(١) كفاية الأثر: ٢٦١.

(٢) ينظر فهرست النجاشيّ: ٤١٢ رقم ١٠٩٧.

تحديده عليه السلام لعمر حمّاد مع وضوحها فيما بيّناه من معنى؟! أهي العُجمة؟! أم الولع بتكذيب الأحاديث وتضعيف التراث؟!

وعلى فرض التسليم بظهور الرواية فيما ادّعاه فإنّ ما ذكرناه من الاحتمال يمنع من الجزم بكون الرواية موضوعة؛ ولاسيّما أنّها مرويةٌ بطرقٍ صحيحة.

الملاحظ الثانية: تحكُّم البهبوديّ في معنى النيِّف:

لو سلَّمنا وفاة حماد عن سبعين سنةً ونيّف كما زعمه البهبوديّ، فمن أين عَلِم كون عمره حين وفاة الصادق عليه السلام ١٣ سنة أو نحوها؟!؛ فإنّه وإن جعل أبو هلال العسكريّ في الفروق اللغويّة الفرق بين النيِّف والبضع في أنّ النيِّف من واحد إلى ثلاثة والبضع من أربعة إلى تسعة[١]، إلاّ أنّ المُصرَّح به في كلمات عمدة أهل اللغة أنّ النيّف مطلق الزيادة[٢]، وأنّ كلّ ما زاد على العقد فهو نيّف حتّى يبلغَ العقد الثاني[٣]، فيُحتمل كون عمر حمّاد حينها ١٨ عاماً، ويكون والحال هذه رجلاً مكتمل الرجولة.

وهو وإن كان لا يدفع الإشكال عن الرواية إلّا أنّه يُنافي ما جزم به البهبوديّ من أنّ توبيخه عليه السلام له بما ذكر كان وهو غلام ليس له إلّا اثنتا عشرة سنةً، أو نحوها.

الملاحظة الثالثة: حمّاد من المعمّرين:

اضطربت كلمات البهبوديّ في سنة وفاة حمّاد-كما اضطربت في سنِّه حين لُقياه الصادق عليه السلام على ما تقدَّم نقله عنه في توضيح دليله الثاني-إذ ذكر في هذا الدليل أنّه تُوفّي سنة ٢٠٩هـ في حين ذكر في موضعٍ آخر من كتابه أنّ وفاته كانت سنة ٢٠٨هـ[٤].

هذا، وليس فرق سنة واحدة بذي أثرٍ في مقامنا كما لا يخفى-وإن كان الصحيح

---

(١) ينظر الفروق اللغويّة: أبي هلال العسكريّ: ٥٥٣ رقم ٢٢٣٥.

(٢) ينظر كتاب العين: الفراهيديّ: ٨ /٣٧٦.

(٣) ينظر الصحاح: الجوهريّ: ١٤٣٧/٤.

(٤) ينظر معرفة الحديث: ٣١٨.

هو وفاته سنة ٢٠٩هـ حيث ذكر ذلك كلّ من تعرّض إلى ترجمة حمّادٍ من أصحابنا، وأمّا القول الآخر فهو لبعض أئمة الرجال من العامّة[١]-والمهم إنّما هو تحديد عمر حمّاد حين وفاته؛ لما له من أثرٍ في معرفة عمره حين لُقياه الصادق عليه السلام وسماعه منه.

تحقيق عمر حمّادٍ عند وفاته:

ما ذكره الشيخ المفيد في اختصاصه[٢]، والنجاشيّ في فهرسته[٣] أنّه كان له حينئذٍ تسعون سنةً ونيِّف، وأمّا ما في اختيار الشيخ قدس سره من عبارة (السبعين)، فهي: إمّا من أخطاء النسّاخ؛ كما يظهر من كون المثبّت في اثنين من نُسخ الكتاب هو عبارة التسعين، على ما أُشير إليه في اثنتين من طبعاته[٤]، أو من أخطاء الأصل المأخوذ منه اختيار الشيخ؛ فقد ذكر النجاشيّ أنّ نسخة كتاب (معرفة الرجال) للكشيّ رحمه الله الواصلة إلى الأصحاب فيها أغلاط كثيرة[٥].

ولا يُقال: لو كانت كلمةُ (سبعين) في كتاب (معرفة الرجال) غلطاً بيِّناً وأمراً واضح البطلان لصحَّحها الشيخ، أو لا أقلّ من أنّه كان أشار إلى غلطها؛ لأنّا نقول: ليس في الاسم الذي اختاره الشيخ لكتابه، ولا في خطبة الكتاب، ولا في نفس الكتاب ما يدلّ على أنّ الشيخ قام بعملٍ تحقيقيّ فيما يرجع إلى كتاب الكشيّ، بل كلّ هذه الأمور شواهد على أنّ غاية ما قام به الشيخ هو الانتخاب والتلخيص؛ فإنّ معنى (الاختيار)

---

(١) ينظر: فهرست النجاشيّ: ١٤٢ رقم ٣٧٠ ، واختيار الشيخ: ٢/ ٦٠٤ رقم ٥٧٢، ورجال ابن داود: ٨٤ رقم ٥٢٣, وخلاصة العلّامة: ١٢٤ رقم ٢، نعم بعدما قرّر وفاة حمّاد سنة ٢٠٩ نسب القول بوفاته سنة ٢٠٨ إلى القيل، وهو قول الذهبيّ في ميزان الاعتدال: ١/ ٥٩٨ رقم ٢٢٦٣.

(٢) ينظر الاختصاص: الشيخ المفيد: ٢٠٥.

(٣) ينظر رجال النجاشيّ: ١٤٢/ ر٣٧٠.

(٤) راجع طبعة مركز نشر آثار العلّامة مصطفوي، لبنان ١٤٣٠هـ الطبعة السابعة؛ حيث أشار المحقّق المصطفوي رحمه الله في الهامش إلى وجودها في النسخةهـ التي عرّف بها في مقدّمة الكتاب، وطبعة مؤسّسة الصادق عليه السلام للطباعة والنشر، طهران ١٤٤٠هـ الطبعة الأولى؛ حيث أشار المحقّق الشيخ محمّد جاسم الماجديّ إلى وجودها في النسخة ج التي عرّف بها في مقدّمة الكتاب.

(٥) ينظر رجال النجاشيّ: ٣٧٢ رقم ١٠١٨.

المذكور في عنوان كتاب الشيخ هو ذلك.

وأمّا نصّ كلام الشيخ في خطبة الكتاب، فيقول السيّد ابن طاوس قدس سره في كتاب (فرج المهموم): «فأمّا ما ذكرنا عنه في خطبة اختياره لكتاب الكشيّ فهذا لفظُ ما وجدناه: أملى علينا الشيخ الجليل الموفّق أبو جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسيّ، وكان ابتداءُ إملائه يوم الثلاثاء السادس والعشرين من صفر سنة ٤٥٦ في المشهد الشريف الغرويّ على ساكنه السلام، قال: هذه الأخبار اختصرتُها من كتاب الرجال لأبي عمرو محمّد بن عمر بن عبد العزيز، واخترتُ ما فيها-ثم قال:-فهذا لفظ ما رويناه من خطِّه»[1]؛ وهو صريح في أنّ عمله في الكتاب اقتصر على الاختصار مع المحافظة على ألفاظ الأصل.

وكذلك فإنّ من يُراجع الكتاب لا يجد للشيخ الطوسيّ قدس سره أثراً للتصرُّف في الأصل، أو تحقيقاً للمطالب في ثنايا الكتاب؛ فلا يوجد أيُّ موردٍ فيه يُعلِّق الشيخ على ما نقله من كتاب الكشيّ.

نعم الظاهر أنّ كتاب الكشيّ رحمه الله كان في رجال العامّة والخاصّة؛ بحسب ما يقتضيه عنونته لكتابه بـ (معرفة الرجال)، كما يظهر من الشيخ في فهرسته في ترجمة أحمد بن داود بن سعيد الفزاريّ[2]، أو (معرفة الناقلين عن الأئمّة الصادقين عليهم السلام)، كما يظهر من ابن شهر آشوب في معالمه[3]، فاختار منه الشيخ رجال الخاصّة وبعضاً من رجال العامّة كما لا يخفى على من راجع (الاختيار)؛ إذ ذكر فيه جمعاً من العامّة روَوا عن أئمّتنا عليهم السلام؛ كمحمّد بن إسحاق، ومحمّد بن المكندر، وعمرو بن خالد، وعمرو بن جميع، وعمرو بن قيس، وحفص بن غياث، والحسين بن علوان، وعبد الملك بن جريج، وقيس بن الربيع، ومسعدة بن صدقة، وعبّاد بن صهيب، وأبي المقدام، وكثير النوا، ويوسف بن الحرث، وعبد الله البرقيّ، وإنْ كان في عامِّيَّة بعض هؤلاء كلام.

---

(١) فرج المهموم: ١٣١.

(٢) ينظر فهرست الشيخ: ٨٠ رقم ١٠٠.

(٣) ينظر معالم العلماء: ١٣٦ رقم ٦٧٩.

فلا يبقى إلّا ما نقله البهبوديّ عن رجال ابن داود من أنّ حمّاداً تُوفّي عن سبعين سنة نيّف، وهو وإن لم يُشر إلى وجود نسخة بدل له في شيءٍ من طبعات الكتاب المتوفّرة على ما نقلَه لنا بعض الفضلاء من أهل التحقيق، إلّا أنّه من المُحتمل قوياً في كون عبارة(سبعين) فيه مصحفة عن عبارة (تسعين) بل هو مطمأنٌ به؛ للتشابه بين الكلمتين في خطّ الكتابة، فقد اشتُبه بينهما في مواضع كثيرة؛ كما أشار إليه خرّيت صناعة الكتب في ذريعته[١]؛ لاسيّما بلحاظ أنّ الموجود في ترجمة حمّادٍ من الكتاب المذكور هو أنّه عاش تسعين سنة ونيّفاً[٢]، وأنّ ما نقله البهبوديّ عنه من وفاته عن سبعين سنة ونيّفٍ مأخوذٌ ممّا ذكره في آخر كتابه من تنبيهاتٍ جليلة في التنبيه على عدم كون رواية موسى بن القاسم عن حمّاد مرسَلة[٣].

والعجيب من البهبوديّ كيف اكتفى بنقل عبارة (السبعين) عن هذا الموضع من رجال ابن داود، وأغفل ما في ترجمة حمّادٍ نفسِه من الكتاب المذكور، وما نقلناه عن المفيد والنجاشيّ من عبارة (التسعين)؟!

نتيجة التحقيق في عمر حمّاد:

بعدما ثبت وفاة حمّاد سنة ٢٠٩هـ عن تسعين سنة ونيّفٍ، وبضميمة ما صحّحناه من معنى النيّف، فإنّه يكون عمر حمّادٍ حين وفاة الصادق عليه السلام يتراوح بين ٣٣ و٣٨ سنةً، بزيادة عشرين سنة-تتمة التسعين-على ١٣ أو ١٨ سنة؛ وهي التي افترضنا كونها عمره حين وفاته عليه السلام على حساب السبعين، وقد كان حمّادٌ -والحال هذه كهلاً- من الرجال.

وهو الموافق لما ألمحنا إليه آنفاً؛ من أنّ حمّاداً كان دون الأربعين، كما أنّه المناسب لذكر الكشّيّ له في ضمن أسماء الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام[٤]؛ إذ

(١) ينظر الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢٦/ ٢٣٤.

(٢) ينظر رجال ابن داود: ص ٨٤ رقم ٥٢٣.

(٣) ينظر رجال ابن داود: ٣٠٧/ التنبيه رقم ٣.

(٤) ينظر اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٧٣ رقم ٧٠٥.

من البعيد أن يكون الفتى اليافع-فضلاً عمَّن لم يبلغ الحلم بعدُ- فقيهاً!!

فلو كان من نيّة البهبوديّ تحقيق الحقّ، ولم يتضح السبب في هذا التغافل عن كلّ تلك الحقائق، وعدم نقله في المقام سوى ما يريد هو أن ينقله!!

مناقشة الدليل الثالث

نصّ الدليل الثالث:

قال البهبوديّ: «حمّاد بن عيسى الجهنيّ هو راوية كتاب حريز في الصلاة، ولا يروي أصحابنا كتاب حريز إلّا عن حمّاد بن عيسى الجهنيّ هذا، وبعدما قال حمّاد لأبي عبد الله الصادق: «يا سيدي! أنا أحفظ كتاب حريز» فلم يعبأ أبو عبد الله بمقاله وادّعائه، وقال: «لا عليك، قم فصلِّ»، لا بد وأنّ حمّاداً قام وصلّى بين يديه عليه السلام بأحسن الآداب التي كان قد حفظها من كتاب حريز في الصلاة.

ونحن راجعنا روايات حريز في الصلاة برواية حمّاد بن عيسى الجهنيّ هذا فوجدناه يروي عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام نفس هذه الآداب المذكورة في هذا الحديث، بل وأحسن منها، وأتم وأوفى.

وإذا كان حمّاد حفظ نفس هذه الآداب، بل حفظ أتمّها وأوفاها، وتأدّب بها في صلاته بين يدي أبي عبد الله الصادق عليه السلام، كيف يردّ عليه الإمام أبو عبد الله الصادق ويقول له: «يا حمّاد! لا تحسن أن تصلّي، ما أقبح بالرجل أن يأتي عليه ستون سنةً أو سبعون سنةً فما يقيم صلاةً واحدة بحدودها تامّة؟»[1].

توضيح الدليل الثالث:

إنّ الحديث تضمّن أنّ الصادق عليه السلام لم يستحسن صلاة حمّادٍ التي صلّاها بين يديه عليه السلام طبقاً لما حفظه من كتاب حريز؛ ولذلك وبّخه عليها، ثمّ قام عليه السلام وصلّى على النحو الكامل التامّ الذي ينبغي لمثل حمّادٍ أن تكون صلاته عليه؛ وعليه، فلا بدَّ من أن

(١) معرفة الحديث: مقدّمة الطبعة الأولى: ٢٥.

تكون الصلاة المطلوب من مثل حمّادٍ الإتيان بها والتي صلّاها عليه السلام أمامه أتمّ وأوفى، وأكمل من الصلاة التي صلّاها حمّاد طبقاً لكتاب حريز؛ إذ لو كانت مطابقة لها أو دونها لما تأتّى منه عليه السلام توبيخ حمّادٍ على صلاته، كما لا يخفى.

مع أنّه بالمراجعة لروايات حريز في الصلاة برواية حمّادٍ -إذ إنّ حمّاداً هو راوية كتاب حريز في الصلاة ولا يروي أصحابنا كتاب حريز إلّا عنه- يتّضح لنا أنّ نفس تلك السنن والآداب؛ التي يَنسب الحديث فعلها إلى أبي عبد الله عليه السلام، والإتيان بها في صلاته التعليمية لحمّاد، مذكورةٌ فيها، بل فيها ما هو أحسن منها وأتمّ وأوفى، ولا بدَّ أنّ حمّاداً كان قد جاء -لمّا صلّى بين يديه عليه السلام- بجميع تلك الآداب والسنن؛ لحفظه لها من كتاب حريز.

وعليه، فكيف يردُّ عليه السلام على حمّادٍ صلاتَه المطابقة لما في كتاب حريز من آدابٍ وسنن؛ ويوبِّخه عليها، ثمّ يُعلِّمه ما هو مطابق لها؛ من حيث الآداب والسنن، إن لم يكن أدون وأنقص؟!! فإنّ مثل هذا الفعل لا يمكن أن يصدر من عالمٍ عاقل فضلاً عن إمامٍ معصوم!!

فكأنّ البهبوديّ يُريد القول: إنّ جهلَ واضع الحديث باشتمال كتاب حريز -المفترض أنّ حمّاداً يحفظه وقد صلّى به- على عين السنن والآداب التي نسبها إلى الصادق عليه السلام في صلاته تعليماً لحمّاد، بل أتمّ منها وأوفى، أوقعَهُ في مثل هذا التناقض؛ الشاهد بوضع الحديث على لسان حمّادٍ، وكذبه واختلاقه.

مناقشة الدليل الثالث:

ويُلاحظ على هذا الدليل ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: فرق بين العلم والعمل:

لم يبيِّن البهبوديّ لنا ولم يدلِّل على مدّعاه بأنّه لا بدّ وأنّ حمّاداً قام وصلّى بين يديه عليه السلام بجميع الآداب التي كان قد حفظها من كتاب حريز في الصلاة، ومجرّد حفظ حمّاد كتاب حريز في الصلاة لا يستلزم ذلك؛ لأنّ ثمّة بوناً شاسعاً بين العلم والعمل

كما لا يخفى[1].

فلقد رأينا بأمّ أعيننا من يحفظ ألفية ابن مالك في النحو ولا يراعي شيئاً من أحكامه في نطقه وكلامه، وأكثر المتشرّعة مع وقوفهم على سنن الصلاة وآدابها ومعرفتهم بها قلّما يراعونها في مقام العمل. فكم فرق بين حفظ حمّاد لكتاب حريز في الصلاة وبين تطبيقه لما فيه على صلواته اليوميّة؟!!

فلعلَّ حمّاداً-بل هو الظاهر من توبيخ الإمام عليه السلام له-لم يأتِ في صلاته التي صلاها أمامه عليه السلام بما حفظه من كتاب حريز كلّاً أو بعضاً، ولأجل ذلك استحقَّ توبيخ الإمام عليه السلام له، ثم قام عليه السلام وصلّى أمامه صلاة جامعة لكلّ ما في كتاب حريز من سنن وآداب.

وهذا الذي ذكرناه إن لم يكن هو ظاهر الحال فلا أقلّ من كونه محتملاً في المقام بالنحو المانع من الجزم بمخالفة الحديث للواقع بالنحو الموجب لردّه وتكذيبه.

الملاحظة الثانية: شأن الصلاة أرفع ممّا في كتاب حريز:

لو فرضنا أنّ حمّاداً قد تأدّب في صلاته التي صلّاها بين يديه عليه السلام بجميع ما في كتاب حريز من سننٍ وآداب، فإنّ هذا لا يعني أنّه قد بلغ الغاية في صلاته من حيث كمالها وتمامها.

فلعلّ إنكاره عليه السلام على حمّاد صلاتَه رغم مطابقتها لما في كتاب حريز وتوبيخه له؛ لأنّه عليه السلام أراد منه أن تكون صلاته على أكمل الوجوه وأتمّها، وأن يبلغ الغاية في صلاته، وليس ما في كتاب حريز وحده وافياً بذلك.

فأمرُ الصلاة التي هي عمود الدين من حيث سننها وآدابها وكمالها وتمامها أعظم وأجلّ من أن يحويَهُ كتاب حريز وحده، والمفروض أن حمّاداً-وهو الفقيه العارف

(١) نعم قد تُوجَّه دعواه بأن ذلك مقتضى حسن الظنّ بحمّاد الراوية الجليل الذي عُدَّ من فقهاء أصحاب الإمام عليه السلام، ولكن يَردُ عليه: أنّ ديدن البهبوديّ ومنهجه في كتابه ليس على حسن الظنّ، على أنّه هلّا أحسن الظنّ بأعلام الطائفة كلّهم!!

بأهمية الصلاة وعظمتها وكثرة ما لها سنن وآداب-يعرف ذلك.

كيف، وقد روى هو نفسُه في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «للصلاة أربعة آلاف حدّ»، وفي رواية أخرى: «للصلاة أربعة آلاف باب»[1]؟! ولذلك استحقّ تأنيب الإمام عليه السلام وتوبيخه له.

ودعوى أنّه عليه السلام لم يزد في صلاته التّعليميّة التي صلّاها أمام حمّاد-على ما حكاه حمّاد نفسُه عنه عليه السلام-شيئاً على ما في كتاب حريز، لم نتحقّقها، ولا مجال لنا لتقصّي ذلك فعلاً، وهي على تقديرها لا تُنافي أداءه عليه السلام الصلاة على وجهها الأتمّ الأكمل الواجد لجميع حدود الصلاة وسننها وآدابها بما يزيد على ما في كتاب حريز بكثير، إلا أنّ حمّاداً نقل ما وسعه حفظه والالتفات إليه وناسبه المقام من تلك الأمور، فتأمّل.

(١) الكافي: ٣/ ٢٧٢ ح٦.

الجواب الحَلّيّ عن شبهة البهبوديّ:

لمّا كنا نرى وثاقة العبيدي واتصال روايته عن حمّاد بن عيسى، ومن ثمّ صحّة ما نقله الكشيّ عن حمّاد من اقتصاره على رواية عشرين حديثاً ممّا سمعه منه عليه السلام، فإنّا نجد أنفسنا ملزمين بتقديم جوابٍ حَلّيٍّ يكون كفيلاً بدفع الشبهة، وإبطال نظرية البهبوديّ المبتنية عليها، بقطع النظر عمّا ذكرناه فيما سبق من أجوبةٍ إلزاميَّة، فنقول:

إنّ ما فهمه البهبوديّ من كلام حمّادٍ من أنّه لم يروِ بالمطلق ولأيٍّ أحدٍ من أصحابه وتلاميذه عن أبي عبد الله عليه السلام إلّا عشرين حديثاً من أصل السبعين التي سمعها منه عليه السلام غير صحيح، وممّا لا ينبغي توهّمه.

وتوضيح ذلك: أنّ العبيديّ ممّن أدرك أبا الحسن الرضا عليه السلام (١٨٣-٢٠٣) وروى عنه[١] وذُكر في أصحابه[٢]، كما أنّه قد أدرك أبا محمّد الحسن العسكريّ عليه السلام (٢٥٤-٢٦٠) وذُكر في أصحابه كذلك[٣]، ولم يذكروا في حقّه أنّه كان من المعمَّرين كما هي عادتهم في التنبيه على ذلك؛ وعليه، فإنّ العبيديّ يكون من صغار أصحاب الرضا عليه السلام، ولا يكون سماعه من حمّاد بن عيسى إلّا في حدود سنة ٢٠٠هـ، وحمّاد حينها في العقد التاسع من عمُره بناء على ما هو الحقُّ من كون حمّاد تُوفّي سنة ٢٠٩هـ عن تسعين سنة ونيّف كما تقدَّم.

فأراد العبيديّ أن يَسمع من حمّادٍ ما يرويه عن أبي عبد الله عليه السلام من أحاديث؛ وذلك أنّ العبيديّ كان ممّن يهتمّ بقرب الإسناد، وقلّة الوسائط فيما يرويه عن الأئمّة عليهم السلام، حيث ذكر النجاشيّ من بين كتبه كتاب (قرب الإسناد)[٤]، فروايته في زمن الرضا عليه السلام

(١) ينظر: الكافي:٦ /٣٦٩ ح٤، والخصال: الشيخ الصدوق: ٢٩٨ ح٧٠، وقرب الإسناد: ٣٤٥ ح١٢٥٣.

(٢) ينظر رجال الطوسيّ: ٣٦٥، رقم ٥٤٦٤.

(٣) ينظر رجال الطوسيّ: ٤٠١، رقم ٥٨٨٥.

(٤) فهرست النجاشيّ: ٣٣٤، رقم ٨٩٦.

حفيد الإمام الصادق عليه السلام -وهو الشاب الحدث السنّ- بعد ما يزيد على الخمسين سنةً على وفاة الصادق عليه السلام بواسطة واحدة عنه عليه السلام يجعل إسناده إليه عليه السلام إسناداً قريباً عالياً.

فأخبره حمّاد بأنّه كان قد سمع من أبي عبد الله عليه السلام في سالف الزمان سبعين حديثاً؛ إلّا أنّه نتيجة لطول المدّة وبُعد العهد وكبر السنّ المرافق لضعف الحافظة صار يقع له التردّد والتشكيك فيما سمعه منه عليه السلام شيئاً فشيئاً، حتى وصل به الحال إلى أن لم يبق على يقين وضبطٍ تامّ إلّا لعشرين حديثاً من أصل السبعين التي سمعها منه عليه السلام لم يدخله شكّ أو تردّد في فقراتها.

فهذا هو سبب تشكيك حمّاد في أكثر ما سمعه منه عليه السلام؛ لا أنّه كان غلاماً من أبناء خمس عشرة سنةً، ولمّا كان في أوّل أمره غير عارفٍ بالفقه ومعارف المذهب أدخل الشكّ على نفسه في معرفة هذه السبعين إلّا عشرين حديثاً منها، عرف مغزاها فرواها لأصحابه وتلاميذه، كما زعمه البهبوديّ[1]، كيف وقد عرفت أنّه كان عند وفاة أبي عبد الله عليه السلام في العقد الرابع من عمره، كما أنّه كان من جملة الفقهاء من أصحابه عليه السلام.

وبعبارة أخرى: لمّا كان حمّاد من الحفّاظ؛ وهو الظاهر من حِفظه كتاب حريز في الصلاة، وكانت روايته للعبيديّ عنه عليه السلام من حفظه، اقتصر فيما رواه له عنه عليه السلام على العشرين حديثاً التي لم يدخله فيها شكّ ولا تردّد.

وبهذا يتّضح الوجه في ذكر حمّادٍ لعبّاد بن صهيب البصريّ في كلامه المنقول عن الكشيّ ومقايسة نفسه به، مع أنّ الكثيرين غير عبّاد سمعوا من الصادق عليه السلام أكثر ممّا سمعه عبّاد، فضلاً عن أنّ عبّاداً وإن كان ثقة إلّا أنّه عامّيّ المذهب[2]، فما هو الوجه في تخصيصه عبّاداً بالذكر دون غيره من أصحابنا من الرواة؟!

ويتّضح الوجه في ذلك بملاحظة كون عبّادٍ من المعمَّرين كحمّاد؛ فإنّ عبّاداً هذا

---

(١) ينظر معرفة الحديث: نموذج الموضوعات على الثقات: ٣٥٢.

(٢) جزم سيّدنا الخوئي قدس سره بعاميّته حيث قال: «لا إشكال في كونه عاميّاً بشهادة الشيخ والكشيّ» (معجم رجال الحديث: ١٠ /٢٣٣)

من أصحاب الصادقَين، على ما ذكره الشيخ في رجاله[١]، وقد تُوفّي حدود سنة ٢١٢هـ على ما ذكره البخاريّ في تاريخه الصغير[٢].

وعليه، يكون عبّاد هذا قد عُمِّر ما يقارب ١٠٠ سنة، ويكون حين قال حمّاد هذا الكلام للعبيديّ-أي حدود سنة ٢٠٠-في العقد التاسع من عمره؛ أي أنّه كان قريناً لحمّاد في السنّ.

فأراد حمّاد أنّ يقول للعبيديّ إنّ عبّاداً سمع من أبي عبد الله عليه السلام ٢٠٠ حديثٍ، ولا يزال يرويها عنه عليه السلام من حفظه على الرغم من كبر سنّه وبُعد عهده، وأمّا أنا فعلى الرغم من أنّي قرين لعبّادٍ في السنّ، وقد سمعت منه عليه السلام أقلّ ممّا سمع عبّاد، إلّا أنّ ورعي واحتياطي في أمر الحديث يمنعانني من أن أروي لك من الأحاديث التي سمعتها من أبي عبد الله عليه السلام من حفظي غير العشرين حديثاً التي لا أزال مستوثقاً منها ضابطاً لفقراتها.

وهذا إن دلَّ على شيءٍ فهو يدلّ على شدَّة ورع حمّاد وتحرّزه في أمر الحديث كما وصفه به بعض أصحابنا[٣].

فخلاصة القول: إنّ حمّاداً لم يروِ في أواخر حياته لخصوص العبيديّ إلّا عشرين حديثاً من أصل السبعين التي كان قد سمعها من أبي عبد الله عليه السلام أبان شبابه، لا أنّه لم يروِ بالمطلق ولأيٍّ من أصحابه وتلاميذه إلّا عشرين حديثاً عنه عليه السلام، كما توهمه البهبوديّ وأسّس عليه بنيانه.

---

(١) ينظر كتاب الرجال: الطوسيّ: ١٤٢رقم ١٥٣١، و٢٤٣ رقم ٣٣٦٧.

(٢) التاريخ الصغير: البخاريّ: ٢/ ٢٩٥-٢٩٧ قال: «مات محمّد بن يوسف أبو عبد الله الفريابيّ، وأبو المغيرة عبد القدّوس بن الحجّاج الحمصيّ سنة ثنتي عشرة ومائتين، ومات أبو عاصم الضحّاك بن مخلّد الشيبانيّ البصريّ وهو النبيل في آخرها.. مات إبراهيم بن أبي الوزير؛ واسم أبي الوزير عمر مولى بني هاشم كانت له ضيعة بالطائف، وكان يكون بمكّة، نزل البصرة أبو إسحاق أخو محمّد، مات بعد أبي عاصم، ومات عبّاد بن صهيب البصريّ يرى القدر قريباً منه..).

(٣) ينظر خلاصة الأقوال: ١٢٤.

التأييد بذكر حمّاد في أصحاب الصادق:

لقد ذكر أئمّة الرجال من أصحابنا رضي الله عنهم حمّاداً في عداد أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، بل في عداد الفقهاء من أصحابه عليهم السلام كما عرفت عن الكشيّ رحمه الله، وهذا في نفسِه دليلٌ على أنّهم لم يفهموا ممّا نقله العبيديّ عنه ما فهمه البهبوديّ من اقتصاره على رواية عشرين حديثاً عنه عليه السلام.

والوجه في ذلك أنّ الأصحاب رضي الله عنهم لهم مصطلح خاصٌّ في الصُّحبة؛ إذ يريدون من ذكر الراوي في عداد أصحاب المعصوم كونه من ذوي الرِّواية المعتدّ بها عنه عليه السلام، فلا يشمل مصطلح الصُّحبة عندهم ذوي الرواية القليلة، فضلاً عن ذوي اللقاء من دون رواية، وإن صدقت عليهم الصحبة لغة وعرفاً.

ولأجل توضيح ذلك نقول:

مصطلح (الصُّحبة) عند أئمّة الرجال:

يشهد لما ذكرناه من معنى للصُّحبة عند الأصحاب رضي الله عنهم ما ذكره شيخ الطائفة قدس سره في مقدّمة كتاب الرجال؛ حيث قال:

«أمّا بعد فإنّي قد أجبت إلى ما تكرّر سؤال الشيخ الفاضل فيه من جمع كتابٍ يشتمل على أسماء الرجال الذين رووا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن الأئمة عليهم السلام من بعده إلى زمن القائم عليه السلام، ثمّ أذكر بعد ذلك من تأخّر زمانه من رواة الحديث، أو من عاصرهم ولم يروِ عنهم»[1].

حيث إنّه قدس سره ذكر الرجال الّذين روَوا عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الأئمّة عليهم السلام في ضمن اثني عشر باباً؛ بدءاً بباب من روى عن النبيّ صلى الله عليه وآله من الصحابة، ثمّ أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وأصحاب أبي محمّد الحسن المجتبى عليه السلام.. وهكذا، انتهاءً إلى أصحاب أبي محمّد الحسن العسكريّ عليه السلام، ثمّ عقد باباً لمَن لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة عليهم السلام من رجال الحديث.

---

(١) كتاب الرجال: الطوسيّ: ١٧، مقدّمة المؤلّف.

ومن الواضح جدّاً أنّه قدس سره لم يذكر في أصحاب النبي صلى الله عليه وآله جميع الصحابة ممن لقيه صلى الله عليه وآله، بل خصوص من كان له رواية عنه صلى الله عليه وآله في كتبنا.

وكذلك لم يذكر قدس سره في ضمن أصحاب كلّ إمام من الأئمّة عليهم السلام من لا رواية له عنه عليه السلام ممّن ثبت لقاؤه به عليه السلام، وهو ما لا يخفى على من راجع كتاب الرجال، وستأتي بعض أمثلة ذلك.

كما أنّه لم يكتفِ قدس سره في الرواية المصحّحة لصدق الصُّحبة بالرواية القليلة بل اشترط الراوية المُعتدّ بها؛ فلاحظ -مثلاً- كيف أنّه قدس سره ذكر محمّد بن أبي عمير في أصحاب أبي الحسن الثاني عليّ بن موسى الرضا ’، ولم يذكره في أصحاب أبي الحسن الأوّل موسى بن جعفر الكاظم ’، مع أنّ ابن أبي عمير ممّن لقيه عليه السلام وروى عنه قليلاً.

فقد صرّح النجاشيّ بلقاء أبي عمير الإمام عليه السلام في فهرسته؛ حيث قال: «لقي أبا الحسن موسى عليه السلام وسمع منه أحاديثَ كَنّاه في بعضها فقال: يا أبا أحمد»[1]، وظاهره قلّة روايته عنه عليه السلام، ويدلّل عليه أيضاً عدوله عن تعريف (الأحاديث) الذي يقتضيه المقام إلى التنكير بقوله: «سمع منه أحاديثَ» كما لا يخفى.

وممّا تقدَّم يُعلَم أنّ قول الشيخ قدس سره في الفهرست في ترجمة ابن أبي عمير: «أدركَ أبا إبراهيم موسى بن جعفر عليه السلام ولم يروِ عنه»[2]، لم يُرد منه نفيَ أصل روايته عنه عليه السلام، بل نفيَ روايته عنه عليه السلام بالنحو المعتدِّ به المصحِّح لذكره في عداد أصحابه عليهم السلام، غير المنافي لروايته عنه عليه السلام قليلاً.

والشاهد على ذلك أنّه في كتب الأخبار عموماً وفي تهذيبَي الشيخ قدس سره خصوصاً روايات مسنَدة عن ابن أبي عمير عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وأيضاً لم يذكره في أصحاب أبي جعفر الجواد عليه السلام، مع أنّه قد أدركه؛ لما ذكرناه من أنّ المراد من الصُّحبة في مصطلحهم صحبة الرواية لا اللقاء، وقد أشار إلى ذلك المحقّق الداماد قدس سره في

(١) فهرست النجاشيّ: ٣٢٦.

(٢) فهرست الطوسيّ: ٢١٨.

رواشحه، فليُراجع ثمّة[١].

ويشهد لذلك أيضاً ما في تعليقة الشهيد الثاني قدس سره على الخلاصة، واعتراضه على العلّامة قدس سره؛ حيث اقتصر في ترجمة عليّ بن جعفر عليه السلام على ذكر صحبته للرضا عليه السلام بقوله:

«لا وجه لجعله من أصحاب الرضا عليه السلام مقتصراً عليه؛ لأن جُلّ روايته عن أخيه موسى عليه السلام، وله كتاب يشتمل على ما رواه عن أخيه وأبيه، وروى عن أبيه كما أشرنا إليه، وأدرك الرضا عليه السلام وروى عنه، فكان ينبغي التنبيه على الجميع، أو ذكر الأشهر، وهو روايته عن أخيه.

وقد ذكره الشيخ في كتابه في باب من روى عن الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، وابن داود اقتصر على أنّه روى كتابه عن أبيه وأخيه ولم يذكر الرضا عليه السلام، وكيف كان فهو أجود ممّا ذكره»[٢].

وذلك أنّ عليّ بن جعفر عليه السلام وإن أدرك حفيدَ أخيه الإمام محمّد بن عليّ بن موسى الرضا أبا جعفر الجواد عليه السلام ولقيَه، وكان له مواقف مشرِّفة في احترامه وتبجيله والإقرار بإمامته عليه السلام، وبتقدّمه عليه مع كونه عمَّ أبيه عليه السلام كما دلّت عليه بعض الأحاديث[٣]، لكن لمّا لم يروِ عنه عليه السلام لم يُذكر في أصحابه عليهم السلام، وكذلك قد أدرك عصر إمامة الهادي عليه السلام؛ لكن لم نقف على حديث لقائه به فضلاً عن روايته عنه عليه السلام.

وأمّا قول الشهيد الثاني قدس سره أنّ ما ذكره ابن داود رحمه الله أجود ممّا ذكره العلّامة قدس سره فوجهه حسب الظاهر أنّ رواية عليّ بن جعفر عليه السلام عن ابن أخيه الرضا عليه السلام التي اعترف بها هو نفسُه لا يُحرَز كونها في حدّ نفسها معتداً بها بالحدّ المصحِّح لذكره في أصحابه عليهم السلام، ممّا يجعل للإشكال على ذكر ابن داود له في عِداد أصحابه عليهم السلام إلى جانب صحبته لأخيه وأبيه مجالاً؛ إلّا أنّها لا شكّ أقلّ من روايته عن أخيه وأبيه، ممّا لا يُبقي

(١) ينظر الرواشح السماويّة: ١٠٨.

(٢) رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ١٠٠٥.

(٣) ينظر الكافي: ١/ ٣٢٢/ ح ١٢.

مجالاً لصحّة ما فعله العلّامة قدس سره من الاقتصار على التنويه بصحبته للرضا عليه السلام دونهما

وهو واضح في المفروغيّة عن كون معيار الصحبة عندهم على الرواية المعتدّ بها؛ إذ لو اكتُفي فيها بالرواية القليلة لما كان للإشكال على ما فعله ابن داود مجال، لا أنّه كان أقلّ إشكالاً ممّا ارتكبه العلّامة وأجود منه؛ وذلك لعدم الإشكال في رواية عليّ بن جعفر عليه السلام عن الرضا عليه السلام كما عرفت، ولو اكتُفي فيها باللقاء أو المعاصرة فقط لاتّجه مع ذلك ذكره في أصحاب الجواد والهادي، كما لا يخفى.

وبناء عليه: فلو كان الأصحاب يعتقدون بأنّه ليس لحمّاد سوى عشرين روايةً عن أبي عبد الله عليه السلام لما اتّجه ذكرهم له في عداد أصحابه عليه السلام، فضلاً عن أن يعدّوه من فقهاء أصحابه عليه السلام، كما لا يخفى.

كفى بالواقع شاهداً:

يشهد لما قلناه-مضافاً لما أسلفناه في مطاوي هذا البحث من أدلّةٍ وقرائن ومؤيّدات-أنّنا بحثنا في الكتب فلم نجد لمحمّد بن عيسى روايةً عن حمّادٍ عنه عليه السلام إلّا عشرين روايةً؛ وهي المذكورة في الموضع المشار إليه آنفاً من (قرب الإسناد).

نعم ثمّة رواية أخرى أوردها الحميريّ نفسه في موضعٍ آخر من قرب إسناده؛ وهي ما رواه عن محمّد بن عيسى قال: «حدثنا حمّاد بن عيسى قال: «رأيت أبا عبد الله جعفر بن محمّد عليه السلام بالموقف على بغلةٍ رافعاً يده إلى السماء، عن يسار والي الموسم، حتى انصرف، وكان في موقف النبيّ صلى الله عليه وآله وظاهر كفّيه إلى السماء، وهو يلوذ ساعةً بعد ساعة بسبابتيه»[1].

إلّا أنّها لا تنافي ما أخبر به العبيديّ من اقتصار حمّاد على رواية عشرين حديثاً ممّا سمعه منه عليه السلام له؛ وذلك لكون الحصر المذكور بالنسبة إلى ما سمعه حمّاد منه عليه السلام، ولم تتضمن الرواية المذكورة سماعه منه عليه السلام وإنّما تضمّنت حكاية حاله عليه السلام، كما لا يخفى.

---

(١) قرب الإسناد: ٤٥/ ح١٤٦.

هـذا مـع كثـرة روايـات حمّادٍ عنـه عليه السلام بالمباشـرة من غيـر طريق محمّد بن عيسـى؛ وإليـك مـا ظفرنـا به مـن مواردهـا في الكتـب الأربعة:

لاحـظ الكافـي الأجـزاء والصفحات والأحاديث التالية: ج ١ ص ٢٨٦ ح ٤، ج ٢ ص ٤٦٧ ح ٥، ج ٢ ص ٦١٣ ح ٢، ج ٣ ص ٢٧٢ ح ٦، ج ٣ ص ٣١١ ح ٨، ج ٤ ص ٣٦٦ ح ٤، ج ٤ ص ٤٤١ ح١، ج ٥ ص ٥٦١ ح ٢٢، ج ٦ ص ٤٦ ح ٢، ج ٦ ص ٤٧٩ ح ٦، ج ٦ ص ٤٩٤ ح ٥، ج٦ ص ٤٩٦ ح ٧، ج ٧ ص ٤٣٢ ح ١٩، ج ٨ ص ٣٠٣ ح ٤٦٦.

ولاحـظ الفقيـه الأجـزاء والصفحات والأحاديث التاليـة: ج٢ ص ٢٨٢ ح ٢٤٥٨، ج ٢ ص ٢٩٦ ح ٢٥٠٥.

ولاحـظ التهذيـب الأجـزاء والصفحات والأحاديث التاليـة: ج ١ ص ٣٧٤ ح ٤، ج ٢ ص ٨١ ح ٦٩، ج ٢ ص ٢٤٢ ح ٢٥، ج ٣ ص ٢٣ ح ٨١، ج ٤ ص ٣٣١ ح ١٠٧، ج ٥ ص ٦١ ح ٢، ج ٥ ص ١٦٣ ح ٧١، ج ٥ ص ٣٣٦ ح ٧١، ج ٥ ص ٣٨٦ ح ٢٦١، ج ٥ ص ٤٣٠ ح ١٤٠، ج ٦ ص ٢٨٧ ح ٢، ج ٧ ص ٤٣٣ ح ٣٩، ج ٩ ص ٢٠ ح ٨١، ج ١٠ ص ١٥٢ ح ٤٠، ج ١٠ ص ٢٠٠ ح ٩٠.

ولاحـظ الاسـتبصار الأجـزاء والصفحـات والأحاديث التاليـة: ج ٢ ص ١٩٦ ح ٦٥٩، ج ٢ ص ٣٣٤ ح ١١٩١، ج ٤ ص ٢٧٦ ح ١٠٤٧.

فهـذه ٣٤ مـورداً روى فيهـا حمّاد عن الصادق عليه السلام من غيـر طريق العبيديّ في الكتب الأربعـة، وأمّـا موارد روايتـه عنه عليه السلام من غير طريق العبيديّ في باقـي الكتب؛ كالخصال، وإكمـال الديـن، وثـواب الأعمـال، ومعانـي الأخبـار، وتفسـير القمّـيّ، وبصائـر الدرجات، وغيرهـا، فحدِّث عنـه ولا حرج.

وإنّ بعـض هـذه الأحاديـث وإن وردت في تلك الكتب بصورة مكـرَّرة، إلّا أنّ مجموع أحاديثـه عـن الصـادق عليه السلام بـلا واسـطة يتجـاوز ويفـوق مـا نقلـه في (قـرب الإسـناد) من العشـرين حديثـاً بالعشـرات، نعـم مـا في (قرب الإسـناد) وغيـره من الكتب مـن أحاديثه عنـه عليه السلام يُقـارب السـبعين حديثاً، ممّا يوافق ما فهمناه مـن كلام حمّاد المنقول في رجال الكشـيّ عـن محمّد بن عيسـى عـن حمّادٍ بكلا شـقَّيه، أعني:

ـ عدم روايته للعبيدي عنه(عليه السلام) سوى عشرين حديثاً، وقد رواها الحميريّ عن العبيديّ عنه في قرب إسناده.

ـ وكون مجموع ما سمعه من الصادق(عليه السلام) ورواه عنه لأصحابه وتلامذته سبعين حديثاً، تجدها مبثوثةً في كتبنا الحديثيّة.

فالحمد لله أولاً وآخراً، وصلّى الله على سادة الخلق أجمعين محمّدٍ وآله الطاهرين، واللعن على أعدائهم إلى يوم الدين.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

١. اختيار معرفة الرجال: الطوسيّ، تحقيق: السيّد مهدي الرجائيّ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤٠٤هـ، و الطبعة السابعة لمركز نشر آثار العلّامة مصطفوي، لبنان ١٤٣٠هـ، و الطبعة الأولى لمؤسّسة الصادق عليه السلام للطباعة والنّشر، طهران، ١٤٤٠هـ.

٢. التاريخ الصغير: البخاريّ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣. جامع أحاديث الشيعة: السيّد البروجورديّ، المطبعة العلميّة، قم، ١٣٩٩ هـ-ق.

٤. الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: يوسف البحرانيّ، طبعة مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرّفة.

٥. خلاصة الأقوال: العلّامة الحلّيّ، تحقيق: الشيخ جواد القيوميّ، مؤسسة النشر الإسلاميّ، ط١، ١٤١٧هـ.

٦. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آغا بزرك الطهرانيّ، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٧. الرعاية في علم الدراية: الشهيد الثاني محمّد بن مكّي، تحقيق: عبد الحسين محمّد عليّ بقّال، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفي، قم المقدّسة، ١٤٠٨هـ.

٨. الرواشح السماويّة: مير داماد محمّد باقر الحسينيّ الأسترآباديّ، تحقيق: غلام حسين قيصريه ها ونعمت الله الجليليّ، دار الحديث، قم، ١٤٢٢هـ.

٩. الصحاح: الجوهريّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.

١٠. فرج المهموم: ابن طاوس، منشورات الرضي، قم المقدّسة.

١١. فروق اللغويّة: أبو هلال العسكريّ، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدّسة.

١٢. الفهرست: الطوسيّ، تحقيق: مؤسسة نشر الفقاهة، قم.

١٣. الفهرست: النجاشيّ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط٥، ١٤١٦هـ.

١٤. قرب الإسناد: الحميريّ، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٣هـ.

١٥. الكافي: الكلينيّ، تحقيق: عليّ أكبر غفّاري، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ط٥.

١٦. كتاب الاختصاص: الشيخ المفيد، تحقيق: عليّ أكبر غفاري، طبع جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة في قم المقدّسة.

١٧. كتاب الخصال: الشيخ الصدوق، تحقيق: عليّ أكبر غفاري، جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة قم المقدّسة.

١٨. كتاب الرجال: ابن داود، منشورات المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف.

١٩. كتاب الرجال: الطوسيّ، تحقيق: جواد القيوميّ الأصفهانيّ، مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدّسة.

٢٠. كتاب العين: الفراهيديّ، الناشر مؤسسة دار الهجرة، إيران، ط٢، ١٤٠٩هـ

٢١. كفاية الأثر في النصوص على الأئمة الإثني عشر: الخزّاز القمّيّ، تحقيق: السيّد عبد اللطيف الحسينيّ الكوه كمريّ الخوئيّ، انتشارات بيدار، قم.

٢٢. معالم العلماء: ابن شهر آشوب، قم.

٢٣. معاني الأخبار: الشيخ الصدوق، تحقيق: عليّ أكبر غفاري، طبع جامعة المدرسين التابعة للحوزة العلميّة في قم المقدّسة.

٢٤. معجم رجال الحديث: أبو القاسم الخوئيّ، ط٥، ١٤١٣هـ

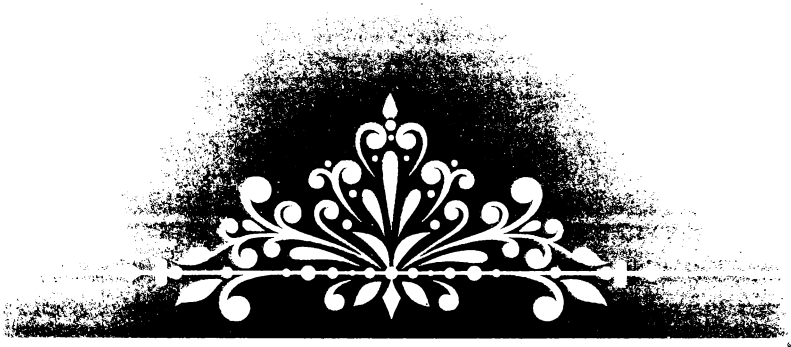
٢٥. معرفة الحديث وتاريخ نشره وتدوينه وثقافته عند الشيعة الإمامية: محمّد باقر البهبوديّ، طبعة دار الهادي، بيروت، ١٤٢٧هـ

٢٦. مغني اللبيب إلى كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاريّ، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ، قم، ١٤٠٤هـ

٢٧. من لا يحضره الفقيه: الشيخ الصدوق، تحقيق: عليّ أكبر غفاري، طبع جامعة المدرسين التابعة للحوزة العلميّة في قم المقدّسة.

٢٨. ميزان الاعتدال: الذهبيّ، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، دار المعرفة، بيروت.

٢٩. وسائل الشيعة: الحرّ العامليّ، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم.



الباب الرابع

فهارس المخطوطات وكشافات المطبوعات



فهرس مخطوطات مكتبة الدكتور حسين عليّ محفوظ الموقوفة على خزانة العتبة العباسيّة المقدّسة

القسم الثالث والأخير

Index of the manuscripts of Dr. Hussein Ali Mahfouz Library endowed to the bookcase of Al-Abbas holy shrine

Section III , *The last*

المدرّس المساعد مصطفى طارق الشبلي

العتبة العباسيّة المقدّسة

العراق

Assistant Lecturer. Mustafa Tariq Eshibali

Al- Abbas Holy Shrine

Iraq

الملخّص

بحثٌ يعرِّف _ من خلال فنّ الفهرسة _ ببعض المخطوطات التي كانت بحوزة المحقِّق العراقيّ الدكتور حسين عليّ محفوظ، ووُقفت بعد وفاته -من قبل ولده الأستاذ عليّ حسين محفوظ- على خِزانة العتبة العبّاسيّة، لتكون مع مئات المخطوطات المحفوظة فيها، حيث العناية والاهتمام بالتراث المخطوط.

ويكشف البحث النقاب عن كثيرٍ من النسخ التي لم ترَ النور إلى الآن، والتي نأمل أن تراه في القريب العاجل بفضل جهود المحقّقين.

وهذا هو القسم الثالث من البحث، وقد ضمّ تعريفاً لـ(٢٦) مجلّداً مخطوطاً، في ضمنها (٣٠) عنوانًا، شملت مختلف العلوم؛ منها: (الحديث، والعقائد، والأدب واللغة، والأخلاق)، وغيرها. وكان المنهج المتّبع في الفهرسة هو المنهج التفصيليّ.

Abstract

A search defines _ through the art of indexing _ Some of the manuscripts which the Iraqi annotator Dr. Hussein Ali Mahfouz had , and they were endowed after his death - by his son, Ali Hussein Mahfouz - to the bookcase of Al-Abbas holy shrine to be with hundreds of manuscripts preserved therein, where care and interest in the manuscript heritage. It reveals a large number of copies that have not seen the light until now, and hope to see the light in the near future by virtue of the efforts of Iraqi annotators.

And this is the third part of the research included a definition of (26) volumes of manuscripts, including (30) titles, including various sciences, including (Hadith, Creeds, Literature, Language, Ethics), etc. The procedure used in indexing is the detailed approach.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي جعل العلماء ورثة الأنبياء، وفضّل مدادهم على دماء الشهداء، ووفّقنا لإحياء آثارهم النادرة التي وصلت إلينا عبر السنين الغابرة، وصلّى الله على المبعوث رحمة في الدنيا والآخرة محمّد المصطفى وعلى آله الطيبين الطاهرين.

وبعد، فإنّي جعلت في مقدّمة القسم الثاني محوراً يرتبط بالمصير الذي آلت إليه مخطوطات الدكتور حسين علي محفوظ، وذكرت أنّ بعضه كان مصيره الضياع، وبعضه المصادرة، وغير ذلك.

والحمد لله فقد ساقني التوفيق للحصول على معلومات ترتبط بهذا المحور أيضاً وهي تثبت أنّ بعضًا من مخطوطات الدكتور حسين عليّ محفوظ بخاصّة المخطوطات المكتوبة باللغة الفارسية كانت قد أُهديت من قبله إلى جامعة طهران.

وعثرتُ على(١٤) مجلّداً بواقع (١٦) عنوانًا من المخطوطات التي أهداها، وسأذكرها مع بعض المعلومات عنها اعتمادًا على كتاب (فهرست نسخه هاى خطى كتابخانه مركزى ومركز إسناد دانشكاه تهران) المجلد (٢٠)، تأليف: السيّد محمّد حسين الحكيم، وهي كالآتي:

١- مجموعة برقم(١٠٦٢٩)تحتوي على نسختين: الأولى: (سي فصل)، تأليف: محمد ابن محمد بن الحسن الطوسيّ(ت٦٧٢هـ). كُتبت بخطّ النستعليق، بخطّ حيدر قلي، بتاريخ ١٣ شوال سنة ١٢٤٩هـ

الثانية: (بيست باب در اسطرلاب)، تأليف: محمّد بن محمّد بن الحسن الطوسيّ(ت٦٧٢هـ). كُتبت بخطّ النستعليق، بخطّ حيدر قلي، بتاريخ١٩ شعبان سنة ١٢٤٩هـ

٢- أحكام النجوم، تأليف: محمّد بن محمّد المشهور بـ (بختيار)، كُتبت بخطّ النستعليق، بتاريخ ٢٨ محرّم سنة ١٢٠٠هـ، رقمها في مكتبة جامعة طهران (١٠٦٣٠).

٣- مجموعة برقم (١٠٦٣١)، وفيها رسالتان: الأولى: (منتخب جمع السؤول وبلاغ المأمول)، في علم الكيمياء لمؤلّف مجهول. الثانية: (أنواع الأملاح)، تأليف: أحمد بن علي بن قيس المشهور بـ (ابن وحشيه) (ت٢٩٦هـ)، والرسالتان بخطّ النستعليق، من القرن ١٣هـ

٤- شرح الملخّص في الهيأة، تأليف: موسى بن محمّد القاضي زاده (ت ق٩هـ)، كُتبت بخطّ النسخ، بخطّ أحمد بن يوسف الله الـ..فهاوي، بتاريخ ١٤ رجب سنة ١٠٢٢هـ بمشهد الإمام الحسين عليه السلام، ورقمها في مكتبة جامعة طهران (١٠٦٣٢).

٥- اعتدال در حساب، لمؤلّف مجهول، كُتبت بخطّ النستعليق، بخطّ حسن بن شمس الدين، بتاريخ أواسط رجب سنة ٩٧٤هـ، ورقمها في مكتبة جامعة طهران (١٠٦٣٣).

٦- شرح الأسباب والعلامات، تأليف: نفيس بن عوض بن حكيم الكرمانيّ (ت٨٤٢هـ)، كُتبت بخطّ النسخ، بخطّ محمّد بن علي بن محمّد نصير الهزار جريبي، بتاريخ ٣ شعبان سنة ١٢٢٧هـ، رقمها في مكتبة جامعة طهران (١٠٦٣٩).

٧- منية المريد في أدب المفيد والمستفيد، تأليف: زين الدين بن علي العامليّ، الشهيد الثاني (ت٩٦٥هـ)، كُتبت بخطّ النسخ، بتاريخ ١٨ شوال سنة ١٢٢٤هـ، ورقمها في مكتبة جامعة طهران (١٠٦٤٠).

٨- أحكام النجوم، لمؤلّف مجهول، كُتبت بخطّ النستعليق، ورقمها في مكتبة جامعة طهران (١٠٦٤١).

٩- سيّد الإنشاء نوظهور، لمؤلّف مجهول، فيه مجموعة من المنشآت باللغة

الفارسيّة، ورقمها في مكتبة جامعة طهران (١٠٦٤٢).

١٠- حلّ المسائل، تأليف: عبد الحي بن عز الدين اللاريّ، كُتبت بخطّ النستعليق، تاريخها ق١٣هـ، ورقمها في مكتبة جامعة طهران (١٠٦٤٣).

١١- تحفة المنجّمين، تأليف: محمّد بن عبد الله اليزديّ (ت ق١١هـ)، كُتبت بخطّ النستعليق، قسم منها بخطّ محمّد جعفر ابن الحاج محمّد رضا، شهر رمضان سنة ١١٥٨هـ، ورقمها في مكتبة جامعة طهران (١٠٦٤٤).

١٢- عيون الحقائق وإيضاح الطرائق، تأليف: أحمد بن محمّد العراقيّ (كان حياً ٥٨٠هـ)، كُتبت بخطّ النسخ، تاريخها ق ٩هـ، ورقمها في مكتبة جامعة طهران (١٠٦٤٥).

١٣- يادداشتهاي معاملاتي: رسالة باللغة الفارسيّة، كُتبت بخطّ السياق، بتاريخ ق١٣هـ، صفحاتها مجدولة، ورقمها في مكتبة جامعة طهران (١٠٦٤٦).

١٤- الوافي، تأليف: محمّد محسن بن مرتضى الفيض الكاشانيّ (ت١٠٩١هـ)، كُتبت بخطّ النستعليق، بخطّ جعفر بن محمّد مؤمن القاري، بتاريخ ١١١٣هـ، ورقمها في مكتبة جامعة طهران (١٠٦٤٧).

ويظهر لي أنّ الدكتور حسين علي محفوظ قام بإهدائها إلى جامعة طهران لتكون بمتناول جملة من الطلبة، فإنّهم يحتاجون إليها كونها ترتبط بلغتهم واختصاصاتهم، فضلاً عن صعوبة الحصول على المخطوطات لعدم توافر الوسائل الحديثة المتاحة حالياً، وما زالت هذه المخطوطات محفوظة في مكتبة جامعة طهران، ويحتفظ مركز تصوير المخطوطات وفهرستها بالعتبة العبّاسيّة المقدّسة بنسخها المصوّرة.

وأخيرًا أحمد الله سبحانه وتعالى أن وفّقني لتتبع آثار هذا العالم العراقيّ وتراثه، وأن يجزي عنّي خيرًا كلّ مَن كان سببًا في إنجاز هذا القسم، وأخصّ: ملاك قسم تصوير المخطوطات في العتبة العبّاسيّة الذي قام بتصوير المخطوطات، وملاك مجلّة الخِزانة؛ الذي قام بتصحيح البحث وإخراجه ونشره، فلهم منّي وافر الشكر والتقدير والاحترام.

والحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على محمّد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

فهرس مخطوطات مكتبة الدكتور حسين علي محفوظ الموقوفة على خِزانة العتبة العباسيّة المقدّسة (القسم الثالث والأخير)

(٥٠١٣)

البلد الأمين في أنساب العترة الأكرمين (أنساب/ عربيّ)

تأليف: السيّد جعفر بن محمد الأعرجيّ (ت ١٣٣٢هـ).[١]

أوّل المخطوط:

«الحمد لله الذي جعل شرف بيرق الأنساب واسطة عقد المكارم مجدًا وفخرًا، وجعل قبائل السادات سادات القبائل، فهم أعلى العالمين..».

آخر المخطوط:

« يوسف المستنجد بالله بن محمّد المتقي، يوسف المستنجد بالله بن محمّد المتوكل، يوسف بن مظفر، يوسف بن يحيى، يعلى بن رويد».

التعريف بالمخطوط:

كتاب مهم في الأنساب، رتّبه المؤلّف على حروف الهجاء من الألف إلى الياء مراعيًا فيه الآباء، ونقل فيه عن مجموعة من تصانيفه الأخر في الأنساب، ومنها: «الصراط الأبلج في نسب بني الأعرج» و «معجم الأشراف».. وغيرها.

---

(١) » السيّد جعفر بن محمّد بن جعفر ابن السيّد راضي ابن السيّد حسن الحسينيّ الأعرجيّ، عالم فاضل، ونسّابة كامل، مؤلّف قدير. وُلد سنة ١٢٧٤هـ له ما يُقارب الـ (٥٠) مؤلّفاً، منها: (الدرّ المنتظم في أنساب العرب والعجم)، (الدرّة الغالية في أخبار القرون الخالية)، (الصراط الأبلج في نسب بني الأعرج)، (عِبرَ أهل السلوك في تداول الدنيا بين الملوك). تُوفّي بـ(بشت كوه) سنة ١٣٣٢هـ (ينظر: الذريعة: أغا بزرك الطهرانيّ: ١٠٢/٨، معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة: ١٤٥/٣).

وممّا يُحسب لهذا الكتاب هو طريقة ترتيبه، فقد رتّبه بطريقة مخالفة لكتب الأنساب، تُعين الباحث في الوصول إلى المعلومة بأسرع وقت ممكن. إذا ما علمنا أنّ السبب الرئيس من وراء التأليف هو هذا الأمر.

حيث يقول السيّد جعفر في مقدّمته: «والسبب الداعي لجمعه وتأليفه وترتيبه على هذا الأسلوب وترصيفه مع كثرة مصنّفاتي في هذا الباب، مضافًا إلى ما بأيدينا من كتب الأصحاب ومشجّرات النقباء والأطياب...وقد دخلت ذات يوم على أحد الأمراء الأعيان وكان حاكماً في كرمنشاه وعنده جماعة من أشراف أذربيجان وعلماء البلد، وبين أيديهم مشجرة ابن طباطبا وهم مشغولون في مطالعتها والتفتيش في صفحاتها، فلمّا دخلت عليهم وسلّمت وجلست التفت الأمير إليهم وقال: دعوا الكتاب واسألوا هذا الجناب تجدون عنده خبر ما اتعبتم أنفسكم في فهمه وأشغلتم نهاركم لعلمه وما وقفتم على شيء...فحرّكتني العصبيّة وبعثتني النفس الأبيّة على أن أصنّف كتابًا في أنساب آل أبي طالب مرتّبًا على حروف المعجم، ينتفع به الفصيح والأعجم، يجمع الفروع والأصول، ويضمّ الأجذام إلى الذيول يستوعب شُعَب هذا العلم ويستقصيها، ولا يغادر من فوائده صغيرة ولا كبيرة».

ويقول المؤلّف: «لم يُصنّف أحد من العلماء في أنساب الطالبيين كتابًا بهذا الأسلوب، إذ فيه..مراجعة تظفر بالمطلوب، غير أنّه منطوي على تكرار كثير وذلك لأنّ مَن أولد خمس بطون لابدّ أن يُذكر عند كلّ بطن، فيكون قد ذُكر خمس مرّات، وهكذا من أعقب عشرة بنين لابدّ أن يُذكر عند كلّ بطن، فيتكرر عشر مرّات، وفي ذلك التكرار كمال الفائدة للنظّار».

[الذريعة: ٢٦ / ١٠٧، النسخة الخطيّة نفسها]

نسخ، المؤلّف، القرن الرابع عشر الهجريّ، كُتبت رؤوس المطالب وأسماء الأشخاص بالمداد الأحمر، عليها تصحيحات وتعليقات بعضها بالمداد الأزرق، الصفحات: ١٤ - ٢٠و٣٨-٣٩و٤٢و٤٤و٥٥و٨٨-٩٠و١١٢-١١٣و١٢٥و١٦١و١٧٨و١٨٤-١٨٧و٢٠٤و٢٤٤-٢٤٥و٢٥١و٢٥٦-٢٦٣و٢٧٤-

٢٧٨و٢٨٠و٢٩٠-٢٩٣و٣٠١-٣٠٩و٣٤٤-٣٥٢و٣٦٠-٣٦١و٣٦٨-٣٦٩و٣٨١-٣٩٣و٣٩٦-٣٩٧و٤٠٥و٤٠٩و٤١١و٤٣٣-٤٣٥و٤٥١-٤٥٩ بياض. والنسخة قيد التحقيق الآن من قبل بعض المشتغلين في هذا الفن.

نوع الغلاف: (جلد) بنيّ اللون.

٢٣٧ق، مختلفة السطور، ٢١,٥ ×٣٥.

(٥٠٤٣)

قطعة من مصباح المتهجّد وسلاح المتعبّد (دعاء/ عربي)

تأليف: شيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (٤٦٠هـ).

أوّل المخطوط (ناقص):

«ولا لوعيدك متهاون، ولكن خطيئة عرضت وسولت لي نفسي وغلبني هواي، وأعانني عليها شقوتي، وغرني سترك المرخى علي.. ».

آخر المخطوط (ناقص):

«فلا توحش استيناس إيماني، ولا تجعل ثوابي ثواب من عبد سواك، فإن قوما آمنوا».

التعريف بالمخطوط:

كتاب كبير مهم في الأدعية المرويّة عن الأئمّة المعصومين عليهم السلام في أعمال كلّ يوم من أيّام السنة، ذكر فيه ما يتكرّر من الأدعية وما لا يتكرّر، قدّم فصولاً في الطهارة والصلاة، وذكر في آخره مختصرًا من أحكام الجهاد والزكاة، وأورد الأعمال والأدعية الواردة في الشهور وزيارات الأئمة عليهم السلام وأعمال الحجّ وما يفعله الحاجّ في مكّة والمدينة.

[الذريعة ٢١/ ١١٨ رقم٤٢١٠ ؛ كشف الحجب والأستار: ٥٢٨ رقم٢٩٦٨]

اشتملت هذه النسخة على مناجاة الإمام عليّ بن الحسين السجّاد عليه السلام.

نسخ، بياض، ناقص الأول والآخر.

نوع الغلاف: بدون غلاف.

١٦ق، ٨س، ١٠,٥× ١٦,٥

(٥٠٤٤)

قطعة من العقد الجوهريّ (نحو/ عربيّ)

تأليف: أحمد بن محمّد بن حمدون المرداسيّ (ت ق١٣هـ).

أول المخطوط (ناقص):

«فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي الجرّ علامة جرّه كسرة مقدرة..».

آخر المخطوط(ناقص):

«أو العلميّة والعجمة نحو: إبراهيم أو العلميّة ووزن الفعل نحو: أحمد ويزيد، والعلميّة وزيادة الألف والنون».

التعريف بالمخطوط:

حاشية لِزُبَد شرح خالد بن عبد الله الأزهريّ على متن الآجروميّة، وضعها بطلب من بعض الأصحاب، وسمّاها بـ«العقد الجوهريّ من فتح الحيّ القيّوم في حلّ شرح الأزهريّ على مقدمة ابن آجروم»، أسلوبها سهل العبارة، مستوفٍ للشرح والمعاني.

[حاشية العلّامة ابن الحاج: ٣]

واشتملت هذه القطعة على جزء يسير من باب الإعراب، وبعض من باب الصرف.

نسخ، مصحّحة، مُيّز متن الشرح بخطٍّ باللون الأسود والأحمر.

نوع الغلاف: بدون غلاف.

٨ق، ١١س، ١٠,٥×١٦,٥

(٥٠٤٥)

الفقهيّة المستطرفة (فقه/ عربيّ)

نظم: محسن بن حسن الأعرجيّ (ت١٢٢٧هـ)[١].

أول المخطوط:

« سبحانه من محسن بالنعم قبل وجوبها بفضل الكرم
أحمده شكرًا على نواله مصلّيا على النبي وآله.. »

آخر المخطوط (ناقص):

« قم كبّر اقرء اركع اذكر انتصب ضع سبعة في السجدتين اذكر تصب
مع جلستين وتشهّد سلّما وصلّ في الأولى واجلس فيهما.. »

التعريف بالمخطوط:

منظومةٌ ألفيةٌ في تمام مسائل الفقه، وبيان أحكامه المهمّة، تنتهي بآخر كتاب الديّات، يُعبّر عنها بـ«الدرر البهيّة»، والـ«ألفيّة»، طُبعت سنة ١٢٧١هـ، ولها نسخٌ كثيرةٌ في إيران، ومن أهمّها: نسخة تامة إلى آخر الديّات مع اختلاف بعض الألفاظ في كرمنشاه في ضمن كتب المولى محسن ابن المولى سميع بخطّه، وهو جدّ الحاج آقا محمّد مهدي الكرمنشاهيّ الذي تُوفّي بها سنة ١٣٤٦هـ، وكان يقول: إنّه من نظم جدّي المذكور وفي آخره بعد إتمام الديّات خاتمة.

---

(١) السيّد محسن بن الحسن الشهير بالمقدّس الأعرجيّ الكاظميّ صاحب (المحصول) و(العدة في الرجال)،.. وغيرهما من التصانيف، له ديوان شعر فيه أشعار راقية في المراثي. تُوفّي سنة ١٢٢٧هـ (ينظر الذريعة: ٩/ ق٣، ص٩٧٦).

[الذريعة: ١٢١/٨ و٢٩٧/١٦، فهرستگان نسخه هاى خطى ايران: ٢٧١/٢٤]

واشتملت نسختنا هذه على (١٨٠) بيتًا، موزّعة على العناوين الآتية: «مقدّمة، في عدّة العبادات، في أحكام المياه، في بيان الطهارات الثلاث، في موجبات الوضوء، في عدّة الوضوءات المندوبة، الأغسال المندوبة، مواضع التيمّم، في عدة النجاسات، المطهّرات، المكروهات، في عبادات تقدّم على الأوقات، تأخير العبادات، علامات القبلة، الأجزاء الواجبة من الصلاة».

نسخ، ناقصة الآخر، عليها تصحيحات.

نوع الغلاف: بدون غلاف.

٦ق، ١٦س، ١٢,٥×١٨,٥.

(٥٠٤٦)

الشهاب الثاقب في الرد على ما لفّقه العاقب[1] (عقائد/ عربيّ)

نظم: السيّد محمّد باقر بن أبي القاسم الطباطبائيّ (ت١٣٣١هـ)

أول المخطوط:

« قال الشريفُ الفاطمي أحمدُ أَبدأُ باسم الله ثم أَحمَدُ
مصلِّياً على النبي المرسَلِ مدينةِ العلمِ وبابِها علي.. »

آخر المخطوط:

« قد قيل في حدك عالم فقط ومن أضاف صفة فقد غلط
وقلت مذ قيل لكذبه أشر ودعه تأريخا فكذاب أشر»

(١) طُبعت في طهران سنة ١٣١٥هـ مع شرحها للشيخ محسن آل صاحب الجواهر، وسنة ١٣١٨هـ مع الهائيّة الأزريّة، وسنة ١٤٠٧هـ في قم في ٦٤ صفحة. (ينظر: فهرست مشار - العربيّ -: ٥٧٧، الذريعة ٤٦٢/١ و ٢٤٨/٤ - ٢٤٩، مجلّة تراثنا، العدد (٤١و٤٢)، ص٢٨١).

التعريف بالمخطوط:

أرجوزة في الإمامة تقرب من خمسمائة بيتٍ، وتشتمل نسختنا على (١٢٩) بيتًا. جلّها في إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب(عليه السلام) وفضائله، فبعد الشروع بالتحميد والتهليل ينتقل إلى حديث النبيّ في افتراق الأمة بعده إلى سبعين فرقةً نيّف، ثمّ ينتقل إلى أهل البيت والنجاة بهم وفضائلهم، ومنها: حديث المنزلة، وآية التبليغ، وآية التطهير.

وجاءت المنظومة بأسلوب شائق، وعبارات جزلة، وأدلة دامغة، وحجج وبراهين ساطعة مستمدّة من كتاب الله والسنة المطهّرة، حيث كان الاعتماد بالدرجة الأساس على بعضٍ من آيات الذكر الحكيم، وبعض الأحاديث الواردة في فضل أهل البيت صلوات الله عليهم أجمعين، والمخرَجَة من كتب الصحاح وبإقرارٍ وشهادةٍ من أئمة الحديث جميعاً من السنة والشيعة بصحتها.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ السبب الحقيقي في نظم هذه الأرجوزة هو: إنّ السيّد -رحمه الله- سافر مع والده الحجة -قدس سره- للتشرّف بزيارة الإمامين الكاظمين(عليهما السلام)، فاجتمعت عندهما جماعة من العلماء والوجهاء والأعيان من بلدتي الكاظمية وبغداد، فكان حديثهم عن أحد علماء العامة الذي تعرّض بالطعن والتهجّم على عقائد الشيعة الإمامية من دون حجة ولا دليل، فكان أن طلبوا من سماحة السيّد الحجة -رحمه الله- تعالى - تولّي مسؤولية الردّ على هذا الرجل، فأمر السيّد الحجة ولده بالردّ عليه، فردّ عليه بهذه الأرجوزة الرائعة، فكان نتاجه هذه الدرة الثمينة في إثبات الإمامة والولاية لأهل البيت سلام الله عليهم أجمعين.

[مجلة تراثنا: العدد ٤١ و٤٢، ص٢٨١ - ٢٨٥]

نسخ، عليها ختم عبد الرحيم الحاج إبراهيم العطّار (الكاظميّة - العراق)، الورقة الأخيرة بياض.

الغلاف: (ورقي) بنيّ اللون.

٦ق، ١٤س، ١٢×١٨,٥

(٥٠٤٧)

تحبير التيسير في القراءات العشر (قراءات/ عربيّ)

تأليف: شمس الدين محمّد بن محمّد ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ).

أول المخطوط (ناقص):

«ورفع الميم نافع وابن عامر وخفضها الباقون لا يعزب ومعجزين في الموضعين قد ذكر ابن كثير وحفص من رجز أليم.. ».

آخر المخطوط (ناقص):

«قرأ حمزة ما هي بغير هاء في الوصل والباقون بإثباتها في الحالين، قرأ ابن عامر لترونّ بضمّ التاء والباقون.. ».

التعريف بالمخطوط:

من أهمّ كُتب القراءات وأعظمها نفعًا وفائدة، وهو جهد مكمل لما جاء في كتاب (التيسير في القراءات السبع) لأبي عمر عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، وأضاف إليه القراءات الثلاث، وجاء بشكل موجز مشتمل على زبدة القول في أصول القراءات العشر المشهورة ورواياتها العشرين.

ويتلخّص منهج المؤلّف في الكتاب بذكر عبارة الداني في التيسير فيما يتعلّق بالكلمة وكيفيّة قراءتها، ومَن قرأ بها من القرّاء السبعة على هذه الشاكلة، مضيفًا إليها القراءات الثلاث، ومَن قرأ منهم أيضًا بهذه العبارة، وهو مقسّم بحسب سور القرآن الكريم.

[تحبير التيسير في القراءات العشر: ٢، ٧٦]

اشتملت هذه النسخة على بداية سورة سبأ حتى سورة التكاثر.

نسخ، ناقصة الأول والآخر، كُتبت أسماء السور على جانب الصفحات.

نوع الغلاف: بدون غلاف.

١٦ق، مختلفة السطور، ١٣× ١٩.

(٥٠٤٨)

أحاديث متفرّقة (حديث/ عربيّ)

تأليف: مجهول.

أوّل المخطوط:

«عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله جعفر عليه السلام يقول: إنّ عيسى عليه السلام مرّ بقوم فرحين..».

آخر المخطوط (ناقص):

«وكان له في المدينة الرابعة حوض وكان يجلس عليه في كلّ سنة يوماً لأهل مملكته فيهيئ لهم الطعام والغوالي.. ».

التعريف بالمخطوط:

مجموعةٌ من الأحاديث والروايات الخاصة بالواجبات الإسلامية، والابتعاد عن الحرام، والمنقولة عن مجموعة من المصادر، ومن هذه الأخبار: الحديث الأول في ذكر الزكاة وأثرها، ونقل قصة النبيّ موسى مع البنت التي دفعت عنه الموت المحتّم، وقول الإمام عليّ عليه السلام في آية المشكاة، وحديث سؤال كميل للإمام عليٍّ بخصوص تعريفه نفسه، وسؤال الإمام عليّ عن التصوّف، وحديث علامات الإيمان، وحديث إبليس والنبيّ يحيى عليه السلام، وحديث في أنواع الملائكة، وغير ذلك.

[النسخة الخطيّة نفسها]

نسخ، ناقصة الآخر، مصحّحة، عليها كلمات نسخ البدل وعلامات البلاغ.

نوع الغلاف: بدون غلاف.

٤ق، ٢١س، ١٥×٢١,٥.

(٥٠٤٩)

أخلاق بحرانيّ[١] (أخلاق/ عربيّ)

تأليف: الشيخ حسين بن عليّ البحرانيّ النجفيّ (كان حيًّا سنة ١٢٢٧هـ).[٢]

أوّل المخطوط:

«الحمد لله ربّ العالمين والعاقبة للمتقين وصلى الله على خيرته المنتجبين وصفوته المنتخبين ومظهر لطفه في العالمين..».

آخر المخطوط (ناقص):

«شيء يصدق الله ظنّه ويجري له الأمر على وفق ظنّه الحسن..أو حسن الظنّ بالله».

التعريف بالمخطوط:

رسالةٌ في الأخلاق حوت نبذًا من نصائح أهل البيت عليهم السلام لشيعتهم، وإرشادهم لمواليهم، التي بها حياة قلوبهم واستنارة عقولهم المظلمة من مخالطة الأهواء والشهوات.

يقول السيّد حسن الصدر واصفًا النسخة ومؤلّفها: «ما رأيتُ كلاماً أحسن من كلامه في باب الأخلاق اللّهم إلّا بيانات جمال السالكين السيّد رضي الدين عليّ بن طاوس». وقال عنها السيّد محسن الأمين: «وقال بعض مَن رآها: إنها من أحسن ما كُتب في هذا الفن، وبعضٌ قال: إنها رسالةٌ في السلوك على طريقة أهل البيت».

---

(١) حقّقها وعلّق عليها الشيخ حبيب الكاظميّ تحت عنوان: «الطريق إلى الله تعالى»، وقدّم للتحقيق الشيخ مهدي السماويّ، وطبعت سنة ١٤٠٤هـ، منشورات حرمين.

(٢) حسين بن عليّ بن صادق البحرانيّ، من فقهاء النجف وعلمائها في الحديث والرجال، صاحب اطّلاع واسع وعرفان متقن وغزارة في المعرفة بالفنون الأخلاقيّة، تُوفّي بعد سنة ١٢٢٧هـ (ينظر مقدّمة الطريق إلى الله: ٢١- ٢٢).

[الذريعة: ٣٢٧/١، أعيان الشيعة: ١١٩/٦]

نسخ، ناقصة الآخر، مصحّحة، رؤوس المطالب كُتبت بالمداد الأحمر.

نوع الغلاف: بدون غلاف.

٦ق، ١٩س، ٣. ١٣×٢٠.

(٥٠٥٠)

[كشكول] **(كشكول/ عربيّ)**

تأليف: الشيخ وادي ابن الشيخ حسن الكاظميّ

أول الدفتر الأول:

«في أمالي الصدوق بالإسناد إلى محمد بن عمير قال: حدّثني من سمع الصادق عليه السلام يقول: ما أحبّ الله مَن عصاه، ثمّ تمثّل..».

آخر الدفتر الأول:

«قال: الزاهد، قال: فمن السفلة، قال: الذي يأكل بدينه، قال: ومن كلامه عليه السلام سبحان من جعل الاعتراف بالعجز عن الشكر شكرا».

أول الدفتر الثاني:

«قال: الفصل الحادي عشر في الإمامة وفيه مباحث، الأول: الإمامة رئاسة عامة..».

آخر الدفتر الثاني:

« ألا كُلُّ شيءٍ ما خَلا الله باطِلُ وكلُّ نعيمٍ لا مَحالةَ زائلُ

ألم ترَ أنّ الدهر يومٌ وليلة يكرّان من سبت جديد إلى سبت»

أول الدفتر الثالث:

«إرشاد الديلمي قال رسول الله صلى الله عليه وآله: العقل نور في القلب يفرّق به بين الحقّ

والباطل، وفي الكافي عن محمّد بن مسلم..».

آخر الدفتر الثالث:

«وأمّا عقوبة الدنيا فقوله عزّ وجل وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريّة ضعافًا خافوا».

أول الدفتر الرابع:

«لو شك في صحة الواقع وفساده لا في أصل الوقوع لم يلتفت، قال أبو جعفر عليه السلام يا أبا حمزة إنّما يعبد الله.. ».

آخر الدفتر الرابع:

«من المعاصي والذنوب فما أقرب الراحة من التعب والبؤس من النعيم وما شرّه بشّر بعده الجنة».

التعريف بالمخطوط:

كشكول يتكوّن من أربعة دفاتر تضمّ مجموعة من الأحاديث والأقوال لأئمة أهل البيت عليهم السلام في الوعظ والإرشاد والنصيحة، وتنبيه الغافلين، جمعها الشيخ وادي من أمّات مصادر الحديث، وكذلك تضمّ مجموعة من المسائل العقائديّة، والأبيات الشعريّة، ومن أهمّ المصادر التي اعتمد عليها الجامع: (الأمالي) للشيخ الصدوق، (مجموعة الشيخ ورّام)، (نهج المسترشدين)، و(تفسير البرهان)، و(الاحتجاج) للطبرسيّ، و (البحار)، و(الكافي) و(تفسير عليّ بن إبراهيم)، و(تحف العقول).. وغيرها.

[النسخة الخطيّة نفسها]

نسخ، عليها تملّك الشيخ وادي ابن الشيخ حسن الكاظميّ، كُتبت رؤوس الموضوعات بخطٍّ مغاير للمتن، الدفتر الرابع أُدرِج في خِزانة المخطوطات برقم (٥٠٥٢)، وعدد أوراقه (١٦)، ولكن لوجود اسم الشيخ وادي على

أوراقه وعبارة: (مجموعة:٤)، فقد أدرجته مع الدفاتر الثلاثة تحت الرقم (٥٠٥٠).

نوع الغلاف: (جلد) أحمر اللون.

٨٩ق، مختلفة السطور، ١٠ ×١٦.

(٥٠٥١)

مكارم الأخلاق **(حديث/ عربيّ)**

تأليف: أبي نصر الحسن بن الفضل الطبرسيّ (ت ٥٤٨هـ).

أول المخطوط (ناقص):

«الكتاب أو الرقعة المشتملة على الحاجة حتّى لا يخلو أسطر منها من حرف من هذه الحروف.. ».

آخر المخطوط (ناقص):

«أنّه على غير وضوء فليتيمم من دثاره كائنًا ما كان فإن فعل ذلك لم يزل في صلاة ما ذكر الله عزّ وجل.. ».

التعريف بالمخطوط:

اثنا عشرَ بابًا ذات فصول، في أحاديث مرويّة عن أهل البيت عليهم السلام في الآداب الدينيّة والسنن والأخلاق الإسلاميّة ومحاسن الأفعال التي لا بدّ للمؤمن من التحلّي والاتصاف بها، جُمعت من سيرة النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمة الطاهرين عليهم السلام بحذف الأسانيد، وعناوين الأبواب هي:

«الأول: في خلق النبيّ، الثاني: في آداب التنظيف وغيره، الثالث: في آداب الحمّام، الرابع: في آداب تقليم الأظافر، الخامس: في آداب الخضاب وغيره، السادس: في آداب اللباس وغيره، السابع: في آداب الأكل والشرب، الثامن: في آداب النكاح، التاسع: في

آداب السفر، العاشر: في آداب الأدعية، الحادي عشر: في آداب المريض، الثاني عشر: في نوادر الكتاب».

[التراث العربي المخطوط: ٢٢٦/١٢ - ٢٢٧]

واشتملت نسختنا هذه على فصول من باب النوادر، وهي: الفصل الخامس في نوادر الأدعية، والفصل السابع في حسن القيام على الدوابّ، الفصل الثامن في نوادر السفر، وباب الأدعية وما يتعلّق بها وفيه فصول، الأول: في فضل الدعاء، الثاني: في الأوقات المرجوة لإجابة الدعاء، الثالث: في الاستشفاء بالصدقة والدعاء،..وغيرها.

نسخ، ناقصة الأول والآخر، عليها حواشٍ، عليها نقولات من الصحّاح وكلمات نسخ البدل.

نوع الغلاف: بدون غلاف.

٣٢ق، ١٧-١٨س، ١٥,٦ × ٢٠,٥.

(٥٠٥٤)

أخبار فاطمة الكبرى وفاطمة الزهراء (تاريخ معصومين/ عربي)

تأليف: مجهول.

أول المخطوط:

«بسملة، روي أنّ فاطمة الكبرى بنت الحسين عليه السلام كانت مريضة يوم خروج والدها من المدينة إلى العراق..».

آخر المخطوط (ناقص):

أرى علل الدنيا عليّ كثيرة وصاحبها حتى الممات عليل

وإن افتقادي فاطم بعد أحمد دليل على أن لا يدوم خليل

التعريف بالمخطوط:

رسالةٌ صغيرة تقع في ١١٣ سطرًا، متضمّنة في قسمها الأول: أحوال السيّدة فاطمة الكبرى بنت الإمام الحسين عليهما السلام وأخبارها بعد هجرة والدها إلى كربلاء، وفيها نصّ رسالة فاطمة الكبرى إلى والدها الإمام الحسين عليه السلام.

وفي قسمها الثاني: خبر استشهاد السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام مرويًّا عن ابن عبّاس رضوان الله عليه، وفيه نصّ وصيّة السيدة الزهراء للإمام علي عليه السلام.

نسخ، ناقصة الآخر، عليها كلمات بدل، كُتب على هامش الصفحة الأخيرة ثلاثة أبيات بحقّ فاطمة الزهراء عليها السلام للشاعر محمد كاظم الأزريّ (ت١٢١١هـ).

٤ق، مختلفة السطور، ١٥,٥×٢١.

(٥٠٥٦)

أخلاق بحرانيّ (أخلاق/ عربيّ)

تأليف: الشيخ حسين بن علي البحرانيّ النجفيّ (كان حيا سنة ١٢٢٧هـ).

أوّل المخطوط:

«الحمد لله ربّ العالمين والعاقبة للمتقين وصلى الله على خيرته المنتجبين وصفوته المنتخبين ومظهر لطفه في العالمين..».

آخر المخطوط:

«يسوغ ترك المعاملة مع هذا الكريم والتغافل عن معاملته طرفة عين وبأي شيء يستبدل عنه ومن فاتته لحظة لم يعمل».

التعريف بالمخطوط:

عرّفنا بالنسخة تحت الرقم (٥٠٤٦)، فلاحظ.

نسخ، ناقصة الآخر، يتبعها ثلاث أوراق من النسخة نفسها بعنوان: «مكارم الأخلاق»، مكتوبة بخطّ مختلف وهي تحت الرقم (٥٠٨٤) في الخِزانة، كُتب في أعلى الصفحة الأولى وجانبها الأيسر الآية (٦١) من سورة يونس.

نوع الغلاف: بدون غلاف.

١٥ق، مختلف السطور، ١٥×٢٠.

(٥٠٥٧)

قطعة من ديوان الكاظميّ شاعر العرب (شعر/ عربيّ)

نظم: عبد المحسن بن محمد بن عليّ الكاظميّ (ت١٣٥٤هـ)[١].

أوّل المخطوط (ناقص):

«ولمحت جري جيادهم فحسبتهم برقًا بحافات الظلام لموحا
قدحت بهم زند الحصاة وإنّما قدحت بقلبي زندها المقدوحا..»

آخر المخطوط (ناقص):

« يا يوم وصلي لا شبت بالهجران كم رعت مثلي في سالف الأزمان
تفديك نفسي يا زينة الولدان قد تمّ أنسي في وصلك الغشان»

التعريف بالمخطوط:

ديوان ضمّ شعرًا لمختلف الأغراض الشعريّة، وامتاز بمتانة التعبير وقوة المعنى وشحذ الهمم، والابتعاد عن المدح الكاذب، وتجنّب الأقوال الهزيلة.

توجّه الشاعر بالكثير من قصائده إلى الزعماء والمفكّرين، وللمناسبات الاجتماعية

(١) الشيخ عبد المحسن بن محمّد بن عليّ النخعي الكاظميّ، شاعر عراقي مشهور، وُلد في الكاظمية سنة ١٢٨٢هـ، عُرف بشاعر البداهة والارتجال ومن ثمّ عُرف بشاعر العرب، تُوفّي في مصر سنة ١٣٥٤هـ.

نصيب وافر في شعره، من تهنئة بزفاف، إلى رثاء لفقيد، إلى احتفاء بوفد زائر، إلى شكر لصديق، وتمتاز معظم قصائده بالطول وجزالة الألفاظ، وبغلبة نغمة الحزن والأسى على شعره.

طُبع نصف الديوان في مجلدين بإشراف صهره حكمة الچادرچي البغداديّ، طُبع الأول سنة ١٩٣٩م، وطُبع الثاني سنة ١٩٤٧م، أمّا النصف الثاني فطُبع في مجموعتين سنة ١٩٨٧م.

[الذريعة: ج٩/ ق٣، ص٩٠٢، موقع مؤسّسة النور للثقافة والإعلام، مقال بعنوان: عبد المحسن الكاظميّ، للكاتب صادق درباش الخميس]

واشتملت نسختنا هذه على (٥٢١) بيتًا شعريًا، موزّعة على (١٣) قصيدة، كالآتي: قصيدة (ولمحت جري جيادهم فحسبتهم)، وقصيدة (أجيراننا)، وقصيدة (قربت أيام سعد)، وقصيدة (دع الحبّ يكثر الشارة)، وقصيدة (في هجاء أمين أفندي العمريّ)، وقصيدة (أحديث أحمد أم شمول)، وقصيدة (ألا هل إلى ماض من الدهر عائد)، وقصيدة (أبا محمّد العليّ رسالة)، وقصيدة (أروح بوجدي بين جنبي غائض)، وقصيدة (لئلاء درّ بدا في السلك منضود)، ومقطوعة (وكم قائل سر نحو مصر ترى المنى)، وقصيدة (رحلت ولي قلب)، وأخيرًا قصيدة (عج نحو سلمى).

نسخ، اعتنى الناسخ بتشكيل الأبيات الشعريّة، عليها إحالات إلى الديوان المطبوع.

نوع الغلاف: بدون غلاف.

١٢ق، مختلفة السطور، ١٤،٥×٢٠،٥.

(٥٠٥٨)

الكافية البديعيّة (بلاغة/ عربيّ)

نظم: صفي الدين عبد العزيز بن السرايا الحلّي (ت٧٥٠هـ).

أوّل المخطوط (ناقص):

«قالوا اصطبر قلت صبري غير متّسِع ... قالوا اسلهم قلت ودّي غير منصرم

وإنني سوف أسلوهم إذا عدمت ... روحي وأحييت بعد الموت والعدم..»

آخر المخطوط (ناقص):

«فقلت هذا قبول جاءني سلفا ... ما ناله أحد قبلي من الأمم

لصدق قولك لو حب امرؤ حجرا ... لكان في الحشر عن مثواه لم يرم»

التعريف بالمخطوط:

قصيدةٌ ميميةٌ نظمها الصفيّ الحلّي في مدح النبيّ محمّدﷺ، وهي في مائة وخمسة وأربعين بيتاً من البحر البسيط، ضمّنها مائة وخمسين نوعًا من أنواع البديع.

[التراث العربي المخطوط: ٢٧/١٣]

واشتملت نسختنا هذه على (١٠٩) أبيات من أصل (١٤٥) بيتًا.

نسخ، ناقصة الأول والآخر، كُتبت أبيات المنظومة باللون الأسود، والفنّ البلاغي الذي تضمّنه البيت باللون الأحمر فوق البيت الشعريّ، عليها تعليقات، وعليها ختم رسمه: عبد الرحيم الحاج إبراهيم العطّار (الكاظميّة- العراق).

نوع الغلاف: بدون غلاف.

٦ق، ٩س، ١٤،٥×٢٠.

(٥٠٥٩)

مجموع شعريّ **(شعر/ عربيّ)**

الجامع: مجهول.

أول المخطوط:

«بـدا يختـال في ثـوب الحرير فعـمّ الكـون مـن نـشر العبير

فقلنـا نـور فجـر مسـتطير جبينك أم سـنا القمـر المنير..»

آخر المخطوط:

«فشـمّها ثـمّ اسـتوى جالسًـا وهـم مـن سـاعته بالقيـام»

التعريف بالمخطوط:

مجموع شعريّ ضمّ موشحات للشيخ داود ابن أبي شافين البحرانيّ (ت١٠١٢هـ)، ومجموعة من المقطّعات الشعريّة للشاعر صفيّ الدين الحلّي (ت٧٥٢هـ)، وبيتين لجمال الدين ابن نباتة (ت٧٦٨هـ)، وقصيدةً في (٢٠) بيتًا لبعض الشعراء، وبيتين لابن عائشة، وبيتًا لكُثَيّر عزّة، وتخميسًا للشيخ علي ابن الشيخ أحمد زين الدين.

[النسخة الخطيّة نفسها]

نسخ، منقولة عن نسخة الأصل التي بخطّ السيّد حسن الصدر، ويظهر ذلك من الهامش المكتوب على التخميس في آخر صفحة بعنوان: (تخميس للشيخ عليّ نجل شيخنا الشيخ أحمد زين الدين ﷺ)، والهامش: «يؤخذ من هذا التعبير أنّ جامع هذا المجموع رجل من الشيخيّة، كذا ما في الأصل المخطوط من تعاليق السيّد حسن الصدر».

نوع الغلاف: بدون غلاف.

٥ق، مختلفة السطور، ١٣,٥× ٢٠,٥.

(٥٠٦٠)

حاشية على الرسائل (أصول فقه/ عربيّ)

تأليف: مجهول.

أوّل المخطوط:

«قوله قدّس سرّه: فاعلم، أقول: الفاء رابطة بجواب الشرط المحذوف أي إذا أردت الوصول..».

آخر المخطوط:

«ما لم ينه الشارع عنه وفيما إذا نهى فليس بحجّة فعلى هذا إنّ القطع ليس علّة تامة بل مقتضى».

التعريف بالمخطوط:

تعليقةٌ على الكتاب المعروف بـ (فرائد الأصول) أو (الرسائل) للشيخ الأنصاريّ مرتضى بن محمّد أمين (ت١٢٨١هـ)، في أصول الفقه من بيان حجية القطع والظن، والأصول العملية من البراءة والاستصحاب والتعادل والتراجيح.

[الذريعة: ١٥٢/٦]

نسخ، ناقصة الآخر، عليها اسم حسين علي محفوظ وتوقيعه باللون الأحمر على ظهر الغلاف الخلفيّ، عليها تعليقات وتصحيحات.

نوع الغلاف: (ورقيّ) بنيّ اللون.

٦ق، مختلفة السطور، ١٤,٥ ×١٩,٥.

(٥٠٧٣)

مجموعة:

١- [أخبار النبيّ يوسف عليه السلام (١و-٥ظ) (قصص الأنبياء/ عربي)

تأليف: مجهول.

أول المخطوط(ناقص):

«من لا يرجع إليهم فقال التاجر لبعض غلمانه امضِ بهذا إلى مواليه يودّعهم..».

آخر المخطوط (ناقص):

«بذلت أنا جميع أموالي حتّى أظفر به، قال الناقل لهذا الحديث: فلمّا كان العام..».

التعريف بالمخطوط:

أوراقٌ متفرقةٌ متعلّقةٌ بالنبيّ يوسف(عليه السلام)، وفيها الآتي: الفصل الأول: (في مجيء النبيّ يوسف(عليه السلام) إلى مصر وما يجري عليه من المصائب)، فصل: (في دخول النبيّ يوسف(عليه السلام) إلى مدينة من مدائن مصر وهي بلاد من العرب).

[النسخة الخطيّة نفسها]

٢-حكاية ذريح العابد وإبليس(٦و-١٥ظ) **(قصص/ عربيّ)**

تأليف: مجهول.

أول المخطوط(ناقص):

«وتقدمت إلى صومعة ولدها التي في أرض عسقلان فنادته فلم يجبها أحد فدخلت أمه إلى داخل الصومعة..».

آخر المخطوط:

«فعفا عنه الملك ومضى إلى منزله، وهذا ما انتهى إلينا من حكاية ذريح العابد والعباد وإبليس والحمد لله ربّ العالمين».

التعريف بالمخطوط:

حديثٌ مرويّ عن بعض الصحابة، وفيه قصة لرجل يُسمّى (جريح أو ذريح)، ويُستنتج منها أهمّية طاعة الأم، وأنّ طاعتها من طاعة الله سبحانه وتعالى.

[النسخة الخطيّة نفسها]

نسخ، ناقصة الأول والآخر، الأوراق الأخيرة فيها خرم.

نوع الغلاف: بدون غلاف.

١٥ق، مختلفة السطور، ١٦،٥ ×٢٣.

(٥٠٧٤)

مجموع شعريّ (شعر/ عربيّ)

الجامع: مجهول.

أول المخطوط(ناقص):

«معاهدهـم بالأبرقيـن هوامـدُ رزقن عهاد المزن تلك المعاهد

ولولا احمرار الدمع لانبعثت بها سحائب دمع بالحنين رواعد..»

آخر المخطوط (ناقص):

«تُسبى بنـات رسـول الله بـينـهـم والـدين غـض المبـادي غير مستـور

إن يظفـر المـوت منه بابن منجـبة فطـالـمـا عـاد ريّان الأظـافـيـر»

التعريف بالمخطوط:

مجمـوعٌ ضـمّ (٥٣٣) بيتًا من الشـعر العمـوديّ، موزّعة على (١٢) قصيـدة، الأولى: دالية فـي (٧٥) بيتًـا في رثاء الإمام الحسـين عليه السلام، للشـيخ جعفـر بن محمّد الخطـيّ (ت١٠٢٨هـ)، الثانيـة: القصيـدة الأزريّـة فـي (٧٩) بيتًـا فـي رثـاء المولـى أبي الفضـل العبّاس عليه السلام، للشـيخ محمّـد رضـا الأزريّ (ت١٢٤٠هـ)، الثالثـة: قصيدة: (هذي المنازل بالغميم فنادها)، في (٥٨) بيتًا للشـريف الرضيّ (ت٤٠٦هـ) في رثاء الإمام الحسين عليه السلام، الرابعة: قصيدة (ما لعيني قد غاب عنها كراها) في (٧٣) بيتًا في رثاء السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام، الخامسة: قصيدة (هـي المـعالم أبـلتها يـد الـغير)في (٩٥) بيتًا للشيخ كاظم الأزريّ (ت١٢١١هـ)، السادسة: قصيدة (خـذ بالبكـاء فمـا دمع بمذخور) في (٥٢) بيتًا، للشـيخ محمّد رضا الأزريّ (ت١٢٤٠هـ)، السابعة: قصيدة (وراءك عن شاك قليل العوائد) في (٢٤) بيتًا للشريف الرضيّ (ت٤٠٦هـ)، الثامنـة: قصيـدة (نهاري نهار الناس)، الأبيات الثلاثة الأولى لقيس ابن الملوح والأربعة عشـر

بيتًا الأخرى لغيره، وأخيرًا ثلاث قصائد للشـريف الرضـيّ في (٦٠) بيتًا.

[أنوار البدرين: ٢٩١، النسخة الخطيّة نفسها]

نسخ، ناقصة الأول والآخر، أبيات القصائد أغلبها مشكّلة.

نوع الغلاف: بدون غلاف.

١٨ق، ١٥س، ١٦ × ٢١.

(٥٠٧٥)

أنوار الروض (نحو/ عربيّ)

تأليف: السيّد محمد باقر بن حيدر الحسنيّ الكاظميّ (ت١٢٩٠هـ)[١].

أول المخطوط:

«أحمـدك اللهـمّ حمـدًا لا يحصيـه عـدد وأصلـي علـى نبيّـك الأميـن محمّـد وعلى آله الميامين وصحبه المتقين أمّا بعد فيقول المفتقر..».

آخر المخطوط (ناقص):

«يفصـل بيـن الحـرف والصوت وهـو كما ترى نعم هـذا التعريف لا يخلـو عن تزييف حيث ينتقض عكسـه بالحركات مطلقًا والحال..».

التعريف بالمخطوط:

شـرحٌ نحـويٌّ علـى الأرجـوزة الموسـومة بـ«الـروض» أو «خلاصـة النحـو»[٢]، للشـارح

---

(١) السيّد محمّد باقر ابن السيّد حيدر ابن السيّد إبراهيم الحسنيّ الكاظميّ، شاعرٌ، أديبٌ، فاضلٌ مترسّل، فقيه أصوليّ، إمام في العربية، ولد نحو سنة ١٢٢٣هـ، وتربى في حجر أبيه ونهل منه، من آثاره: (الروضة البهية فيما يثمر بتحقيق الكلمة النحوية)، (الروضة البهية في أصول الفقه بحسب أجزائه الإضافية). تُوفّي في الكاظمية سنة ١٢٩٠هـ، ودُفن في النجف الأشرف (ينظر: تكلمة أمل الآمل: ٢٠٨/٢، أعيان الشيعة: ٥٣٥/٣)

(٢) أرجوزة في مئة بيت للسيّد محمد باقر بن حيدر الحسنيّ (ت١٢٩٠هـ)، جمع فيها جميع مباحث النحو، ورتّبها على اثنتي عشرة حديقة. (ينظر الذريعة: ٢٣٤/٧)

نفسه، أودع فيه الشارح فرائد نفيسة، وغرائب نكت اطّلع عليها فيما بعد، ومجموعة من الشواهد الشعريّة، وآراء النحاة كسيبويه والخليل، ويتلخّص منهجه بعدم ذكر أبيات الأرجوزة في أثناء الشرح، بل يكتفي بذكر اسم الحديقة يعني (الحديقة الأولى، الحديقة الثانية..إلخ)، سوى بعض الموارد كالمقدّمة، إذ ذكر منها سبعة أبيات وشرحها بثلاث فوائد نحويّة.

[الذريعة: ٦٠/٢٦، النسخة الخطيّة نفسها]

واشتملت نسختنا هذه على شرح الحديقة الأولى فقط من أصل اثنتي عشرة حديقة.

نسخ، عليها عارية نصّها: «قد استعرته من السيّد باقر دام ظلّه إلى السيّد حيدر طاب ثراه شع ٢١/١٢»، وختم مربع رسمه: «محمّد أمين سنة ١٣٠٨»، كُتبت رؤوس المطالب وأبيات الأرجوزة باللون الأحمر.

نوع الغلاف: بدون غلاف.

٨ق، ٢٠س، ١٦,٥ ×٢١,٥.

(٥٠٧٧)

نصائح ومواعظ (مواعظ/ عربيّ)

تأليف: مجهول.

أول المخطوط (ناقص):

«ربّ العالمين وحكي أنّ مجوسياً تصدق يوماً ديناراً فرآه الشبلي وقال له: ما تنفعك.. ».

آخر المخطوط (ناقص):

«ثمّ تناول بيده ما عليها فأكل فطار الجلي والحلل عن جسده فوضع آدم عليه السلام يده

على أمّ رأسه وبكى فتاب الله تعالى».

التعريف بالمخطوط:

أوراقٌ متفرقةٌ فيها مجموعة من الحكايات والقصص في الموعظة وغيرها، وبعضها منقول من كتاب (التبر المسبوك في نصيحة الملوك) لأبي حامد محمّد بن محمّد الغزاليّ (ت٥٠٥هـ).

[النسخة الخطيّة نفسها]

نسخ، كُتبت رؤوس المواضيع باللون الأحمر.

نوع الغلاف: بدون غلاف

١٩ق، ٢٠س، ١٤,٥×٢٠,٥.

(٥٠٧٨)

قواعد المرام في علم الكلام (كلام/ عربيّ)

تأليف: كمال الدين ميثم بن عليّ البحرانيّ (ت٦٧٩هـ)

أول المخطوط:

«الحمد لله الولي الحميد ذي العرش المجيد الفعّال لما يريد عالم الغيب والشهادة المتفرد باستحقاق العبادة أحمده والحمد من نعمه».

آخر المخطوط (ناقص):

«يستحيل قطعه إلّا بعد قطع نصفه وقطع نصفه إلّا بعد قطع ربعه وهلم جرا فإذا كان فيه أجزاء بالفعل غير متناهية استحال أن..».

التعريف بالمخطوط:

متنٌ مختصرٌ جيّدُ التحرير في أصول الدين الخمسة، يبحث فيها من الجانب الكلاميّ

والفلسفيّ، أُلّف باسم غياث الدين أبي المظفر عبد العزيز بن جعفر النيسابوريّ (ت٦٧٢هـ)، وكمل تأليفه في ٢٠ ربيع الأول سنة ٦٧٦هـ ببغداد، وقد يُسمّى في بعض المصادر بـ (القواعد الإلهية) أو (مقاصد الكلام) أيضاً. وهو في ثماني قواعد فيها أركان وأبحاث، وعلى النحو الآتي:

القاعدة الأولى: في المقدّمات، الثانية: في أحكام كلية للمعلومات، الثالثة: في حدوث العالم، الرابعة: في إثبات العلم بالصانع وصفاته، الخامسة: في الأفعال وأقسامها وأركانها، السادسة: في النبوات، السابعة: في المعاد، الثامنة: في الإمامة.

[التراث العربي المخطوط: ١٥٢/١٠ - ١٥٣]

واشتملت نسختنا هذه على القاعدة الأولى والثانية والثالثة حتّى البحث الثالث منها في الجسم المركّب.

نسخ، ناقصة الآخر، عليها بعض آثار الرطوبة.

نوع الغلاف: (ورقيّ) بنيّ اللون.

١٦ق، ١٣س، ١٧×٢١.

(٥٠٨٠)

مقتل الإمام الحسين عليه السلام (تاريخ/ عربيّ)

تأليف: مجهول.

أوّل المخطوط (ناقص):

«من رسول الله فهذه وصيتي إليك فكن بها حافظًا ولعهدي راعيًا ثمّ طوى الكتاب ودفعه..».

آخر المخطوط (ناقص):

« يعزّونها إلى ثلاثة أيام وكلّما نظرت إلى عليّ بن الحسين زاد حزنها واشتدّ

بكاؤها وأمّا..».

التعريف بالمخطوط:

مجموعةٌ من الأحاديث والروايات والأشعار الخاصة بواقعة كربلاء المقدّسة، ابتداءً من خروج الإمام الحسين(عليه السلام) من المدينة وصولًا إلى كربلاء وخوض المعركة، ينقل فيه المؤلِّف في كثير من المواضع عن أبي مخنف صاحب (مقتل الحسين(عليه السلام))، وغيره من المصادر الخاصة بواقعة كربلاء.

[النسخة الخطيّة نفسها]

نسخ، ناقصة الأول والآخر.

نوع الغلاف: بدون غلاف.

١١٨ق، ١٢س، ٥، ١٤ ×٢٠.

(٥٠٨٢)

مراسلات الميرزا جعفر القزوينيّ (أدب/ عربيّ)

إنشاء: أبي موسى جعفر بن معز الدين الحلّي(ت ١٢٩٨هـ).[1]

أول المخطوط:

«حمدًا لمن أجرى سائل الهواء على جاري الماء فجمد، وجعل النّار على خليله بردًا فكأنّها برد..».

آخر المخطوط:

«حتّى إذا انجلت الكريهة أقبلت منك الحماسة تستهل نصولا.. »

---

(١) أبو موسى جعفر بن معز الدين مهدي بن حسن بن أحمد بن محمّد القزوينيّ، أشهر مشاهير أعلام عصره، وأحد زعماء الحركة العلمية والأدبيّة في عهد والده، من مؤلّفاته: (التلويحات الغرويّة)، و(الإشراقات). توفّي أول المحرّم سنة ١٢٩٨هـ (ينظر البابليات: ١/١٣١-١٣٥).

التعريف بالمخطوط:

مجموعةٌ من المكاتبات الإخوانية والاجتماعية، امتازت بقـوّة العرض، ودقّـة البيان، وحُسـن الأُسلوب، والابتعـاد عن الإطنـاب، والإيجاز غيـر المخلّ بالمعنى. وهي تكشـف لنا عن جملة من الأعلام، وتسـلّط الضوء على الأوضاع في ذلك الزمان، والرسـائل كالآتي:

رسـالة إلى خاله الشـيخ مهدي ابن الشـيخ عليّ، رسـالة إلى الشـيخ خالد يذكّره بوعد كان قـد وعـده إيـاه، رسـالة إلى خالـه أيضاً الشـيخ مهدي وقـد كان قاصـدًا الحلّة بخدمة والده، رسـالة إلى السـيّد جعفر الخرسـان سـنة ١٢٩٣هـ في النصح والموعظة، رسـالة إلى السـيّد المذكـور كذلـك فـي الوعظ والإرشـاد، رسـالة إلـى قائمقام الحلّة السـيفيّة، رسـالة إلـى حبيـب أفنـدي قاضـي كربـلاء طالبًـا منـه التدخل في حـلّ النزاع فـي قضيّـة معيّنة، رسـالة إلى إبراهيم بيك في التشـوّق إليه، رسـالة إلى خاله الشـيخ عبّاس يخبره بخروجه مـن النجـف علـى عجلـة، رسـالة إلـى خاله الشـيخ عبّاس، رسـالة بمناسـبة سـنة ١٢٩٨هـ السـنة التـي وقـع الطاعون فيها بالنجف الأشـرف وهاجـر أغلب النّاس بمـا فيهم العلماء، وكان أجابـه السـيّد جعفر زويّن بقصيـدة مطلعها:

مافرّيوم الزحف عن أرض الحمى متحيّـر لـم يبـغ عنـه بديـلا

وحوت النسـخة على مجموعة من المراسـلات لعدد من الأعلام، أمثال: رسـالة حبيب أفنـدي إلـى الميـرزا صالـح، ورسـالة السـيّد محمّد إلـى مدّعي عمـوم كربلاء علـيّ أفندي يرجـو منـه أن يجعـل السـيّد نجـم أفنـدي قاضيًـا علـى النجـف الأشـرف، ورسـالة السـيّد محمّـد أيضًـا إلـى السـيّد محمّـد حسـين ابن السـيّد ربيع بشـأن حادثـة مع مـؤذن منارة أميـر المؤمنيـن(عليه السلام)، رسـالة الميـرزا صالح إلى مدّعي العمـوم عليّ أفنـدي العمريّ، وهي مـن الرسـائل الإخوانية.

[النسخة الخطيّة نفسها]

نسـخ، ق١٣هـ، عليهـا ختـم رسـمه: عبـد الرحيـم الحـاج إبراهيـم العطـار (الكاظميّـة - العـراق).

نوع الغلاف: (ورقيّ) بنيّ اللون.

١٦ق، مختلفة السطور، ١٦× ٥. ٢١.

(٥٠٨٣)

الحصون السبعة **(تاريخ/ عربيّ)**

تأليف: أبي الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البكريّ (ت ق ١٠هـ).

أول المخطوط (ناقص):

«بـه سـرورا عظيمـا، ثـم أن مداعـس أطلق عنانـه وجعل حـول الإمـام عليه السلام يطلب منه فرصة..».

آخر المخطوط(ناقص):

«نؤكـد الحجـة، فإنـه مـا هلكـت أمـة من الأمـم إلا بعد نذير ثـم نادى الإمـام عليه السلام ابن همام فأجابـه لبيك».

التعريف بالمخطوط:

الحصـون السـبعة عبـارة عـن قصة لحروب الإمام علـيّ بن أبي طالب ضدّ الهضام بن الجحـاف ملـك الجـن، وصلـت إلينـا عـن طريق أحـد الرواة فـي مصر، وهي قصـة تنطلق مـن شـخصيات تاريخيـة دينية حقيقية إلى شـخصيات ووقائـع خيالية.

وحُكـي أنّ أحـد الجـان المسـلمين جاء إلى رسـول الله يشـكو له ملك الجـان الكفرة، وأكـد لـه أنـه يسـخّر قبيلته وبعـض قبائل الجـن لعبادة الأصنـام، وأنه صنـع صنمًا وجعل لـه حفـرة سـمّاها النـار وأخـرى الجنـة يعاقب ويحسـن فيها لأتباعـه، وطلب من الرسـول أن يسـاعدهم علـى التخلـص منـه ومـن جبروته وكفره، وأكـد على أنّ الإمـام علي بن أبي طالـب عليه السلام الوحيـد الـذى يسـتطيع هزيمتـه والقضاء عليـه، وتذكر السـيرة أنّ جبريل عليه السلام نـزل علـى الرسـول صلـى اللـه عليـه وآلـه سـلم، وأخبـره أنّ ابن عمّـه الإمام علـي بن أبي طالـب عليه السلام هـو المكلّـف بالقضـاء على هذا الجـن الكافر، واسـمه الهضام بـن الحجاف.

[تراثنا: العدد ٢٣ ، ص٦٨، النسخة الخطية نفسها]

نسخ، كثير من أوراقها ناقصة، بعض أوراقها ممزّقة عليها آثار رطوبة.

نوع الغلاف: بدون غلاف.

٧٩ق، مختلفة السطور، ١٦×٢٢.

(٥٠٨٥)

نسخة في طب الأعشاب (طب/ فارسيّ)

تأليف: مجهول.

أول المخطوط(ناقص):

«طلا كردن وسعوط كردن وبا شراب آشاميدن نافع بود رطوبت معده را باد كه در معده بود ورحم..».

آخر المخطوط(ناقص):

«باشند وسنك سياه شده باشد مانند قير بود تنك ودر ادويه استعمال كنند كه جذام را سود دهد».

التعريف بالمخطوط:

نسخةٌ في طب الأعشاب، مرتبة بحسب ترتيب حروف الهجاء العربية، وفي كلّ باب يعدّد العلاجات العشبية التي تبدأ بالحرف الخاص بالباب، ثم التعريف به وذكر فوائده وأهميته.

[النسخة الخطية نفسها]

واشتملت نسختنا هذه على باب السين، والشين، والخاء، والدال، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والعين، والغين، والفاء، والراء، والزاء.

نستعليق، مصحّحة، عليها حواشٍ، كُتِبت العناوين ورؤوس المطالب باللون الأحمر، عليها ختم بيضويّ رسمه: «أفوض أمري إلى لله عبده حبيب الله».

نوع الغلاف: بدون غلاف.

١٠٤ق، ١٧س، ١٨,٥×٢٥,٥سم.

(٥١١١)

الصافي في شرح الكافي (حديث/ فارسيّ)

تأليف: أبي المظفّر خليل بن غازي الرازيّ القزوينيّ (ت ١٠٨٩هـ).

أول المخطوط(ناقص):

«بسبب شمشير او شد بقا واستمرار آن نيز بحمايت شمشير اوشد الإقامة مصدر باب أفعال..».

آخر المخطوط:

«محمّد نبي وآل اوكه پا كانند ولا حق ميشود..كتاب الحدود إن شاء الله تعالى».

التعريف بالمخطوط:

شرحٌ كبيرٌ في اثني عشر مجلّدًا على كتاب (الكافي) لأبي جعفر محمّد بن يعقوب الكلينيّ (ت ٣٢٩هـ)، ألّفه في أثناء شرحه العربي على كتاب الكافي الموسوم بـ: (الشافي في شرح الكافي)، كتبه بأمر الشاه عبّاس الصفويّ الثاني. أورد نصوص الروايات بعناوين « أصل »، ثمّ بياناته بعناوين: « شرح »، تعرّض فيه إلى جوانب لغويّة لألفاظ الأحاديث وضبطها وإعرابها.

وقد شرع فيه سنة ١٠٦٤هـ في محلّة ديلميّة القزوين، وفرغ منه سنة ١٠٨٤هـ

[الذريعة: ١٤/ ٢٧، فهرست نسخ مركز الإحياء: ٢/ ٢٣٨ رقم٥٩٣، فهرست مشار (فارسي): ٣/٣٣٦٩]

اشتملت هذه النسخة على تمام شرح كتاب المواريث، وفرغ منه الشارح يوم

الثلاثاء ١٢ شهر ذي القعدة سنة ١٠٧٨هـ بدار الموحدين بقزوين.

نسخ، يوم الاثنين سنة ١١١٦هـ، ناقصة الأول، مجدولة، كُتِبت رؤوس المطالب باللون الأحمر.

نوع الغلاف: (كارتونيّ) بنيّ اللون.

٤٣١ق، ٣٣س، ٣٣×٢١,٥.

الخاتمة:

الحمد لله الذي وفّقني لإتمام فهرسة الأقسام الثلاثة من (مخطوطات الدكتور حسين عليّ محفوظ الموقوفة على خِزانة العتبة العبّاسيّة المقدّسة)، وخلال مسيرة البحث ظهرت مجموعة من النتائج نوجزها بالنقاط الآتية:

١. إنّ عدد المجلدات الخطيّة المفهرسة في هذا القسم(٢٦) مجلدًا مخطوطًا، في ضمنها (٣٠) عنوانًا، وبذلك أصبح العدد الكلي في الأقسام الثلاثة (٨٦) مجلدًا بواقع (١٣١) عنوانًا، شملت مختلف العلوم، منها: (الحديث، والعقائد، والأدب واللغة، والأخلاق)، وغيرها. وكان المنهج المتّبع في الفهرسة هو المنهج التفصيليّ.

٢. كشف البحث بأقسامه الثلاثة عن جملة من النسخ التي لم ترَ النور إلى الآن، وذلك بحسب تتبع الباحث القاصر، وكان عدد العناوين في الأقسام الثلاث تقارب الـ (٢٠) عنوانًا.

٣. إنّ مخطوطات الدكتور حسين عليّ محفوظ جاءت عن طريق الإهداء، والميراث من تراث آبائه وأجداده، وتوزّعت فيما بعد بين دار المخطوطات العراقيّة، وخِزانة العتبة العبّاسيّة المقدّسة، ومكتبة جامعة طهران، وعدد غير قليل أصابه الضياع.

٤. إنَّ مخطوطات الدكتور محفوظ الموجودة في الخِزانة جاءت عن طريق الوقف الصحيح الشرعيّ من قبل ولد الدكتور محفوظ الأستاذ عليّ حسين محفوظ.

٥. هناك عدد من الوثائق الخطيّة التي وُقِفت مع المخطوطات، لم يتناولها البحث بالدراسة والفهرسة، وعددها (٥٧) وثيقة باللغتين العربيّة والفارسيّة، وأرقامها في الخِزانة محصورة بين (٤٩٣٧ - ٤٩٥٢، ٥٠١٤ - ٥٠٤٢، ٥٠٦١ - ٥٠٧٢).

٦. استثنى البحث من الفهرسة بعض الأوراق المتفرقة الخاصة بالمقاتل وبعض قصص الأنبياء، والمسجلة تحت الأرقام الآتية: (٥٠٥٣، ٥٠٥٥، ٥٠٧٦، ٥٠٧٩)، والسبب أنّ أمرها لم يُحسم من قبل لجنة الخِزانة الخاصة بالجرد فقد تكون جميعها عائدة إلى نسخة واحدة، فتركها أولى من أن أفهرسها كلًّا على حدة، فضلا عن أنّها ستفهرس فيما بعد في ضمن فهارس مخطوطات العتبة العبّاسيّة المقدّسة.

وأخيرًا أسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفّقني لفهرسة المخطوطات التابعة لمكتبة الدكتور حسين عليّ محفوظ الموجودة في دار المخطوطات العراقية، إنّه ولي التوفيق والحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله الطاهرين.

ثبت المصادر

المصادر المخطوطة:

١. الكشكول (مخطوط): نعمان ثابت بن عبد اللطيف البغداديّ (ت١٣٥٦هـ)، محفوظ في خزانة العتبة العبّاسيّة المقدّسة برقم (٥٠١٢).

المصادر المطبوعة:

٢. أعيان الشيعة: السيّد محسن الأمين (ت١٣٧١هـ)، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

٣. أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين: الشيخ علي البلادي البحراني (ت١٣٤٠هـ)، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم المقدّسة، ١٤٠٧هـ

٤. البابليات: علي الخاقاني (ت١٤٠٠ه)، منشورات دار البيان، النجف الأشرف، ١٩٥٢م.

٥. تحبير التيسير في القراءات العشر: محمّد بن محمّد ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. أحمد مفلح القضاة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢١هـ

٦. التراث العربيّ المخطوط في مكتبات إيران العامّة: السيّد أحمد الحسينيّ، دليل ما، قم المقدّسة، ط١، ١٤٣١هـ

٧. حاشية العلّامة ابن الحاج على شرح متن الآجروميّة: العلّامة أحمد بن محمّد المرداسيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠١٢م.

٨. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ)، دار الأضواء، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ

٩. فهرستگان نسخه هاى خطى إيران (فنخا): مصطفى درايتي، سازمان اسناد و كتابخانه ملي جمهوري إسلاميّ إيران، طهران، ط١، ١٣٩٠ش.

١٠. كشف الحجب والأستار عن أحوال الكتب والأسفار: السيّد إعجاز حسين النيسابوريّ (ت١٢٨٦هـ)، مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ، قم المقدّسة، ١٤٠٩هـ

١١. معجم المؤلّفين: عمر رضا كحّالة (ت١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنّى ودار إحياء التراث العربيّ، بيروت.

المجلات والدوريات:

١٢. تراثنا: نشرة فصليّة تصدرها مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم المقدّسة.

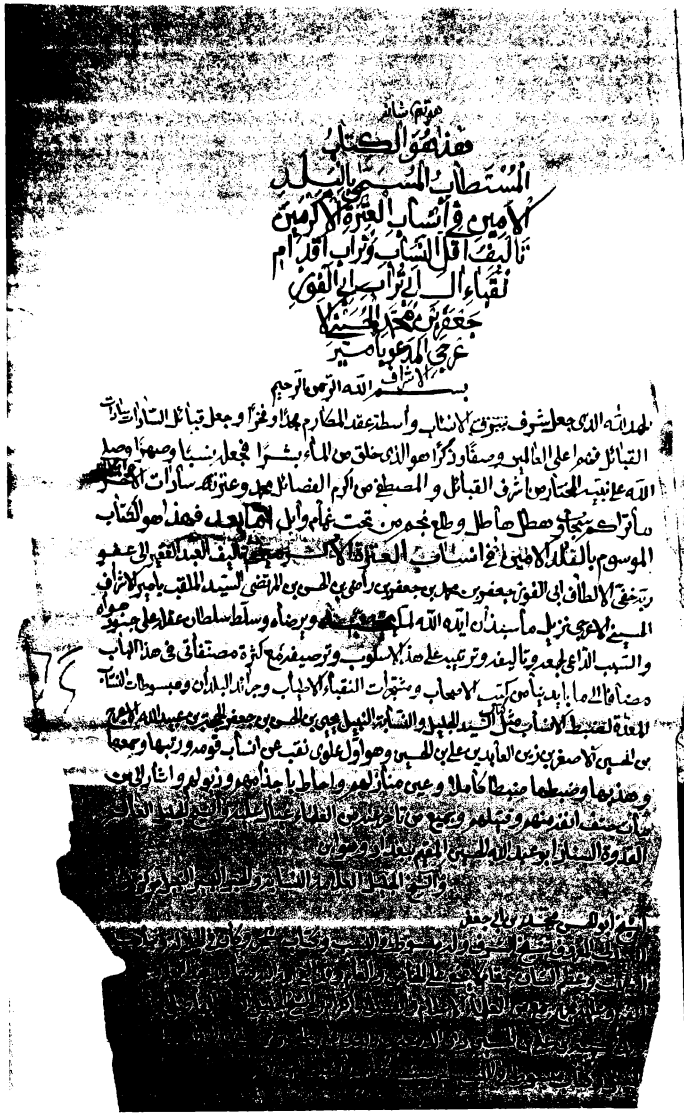
المواقع الألكترونية:

١٣. موقع أخبارك الإلكتروني: (akhbarak.net.www).

١٤. موقع مؤسسة النور للثقافة والإعلام: (www.alnoor.se).

ملحق بالبحث

من أوائل النسخ المفهرسة في البحث وأواخرها

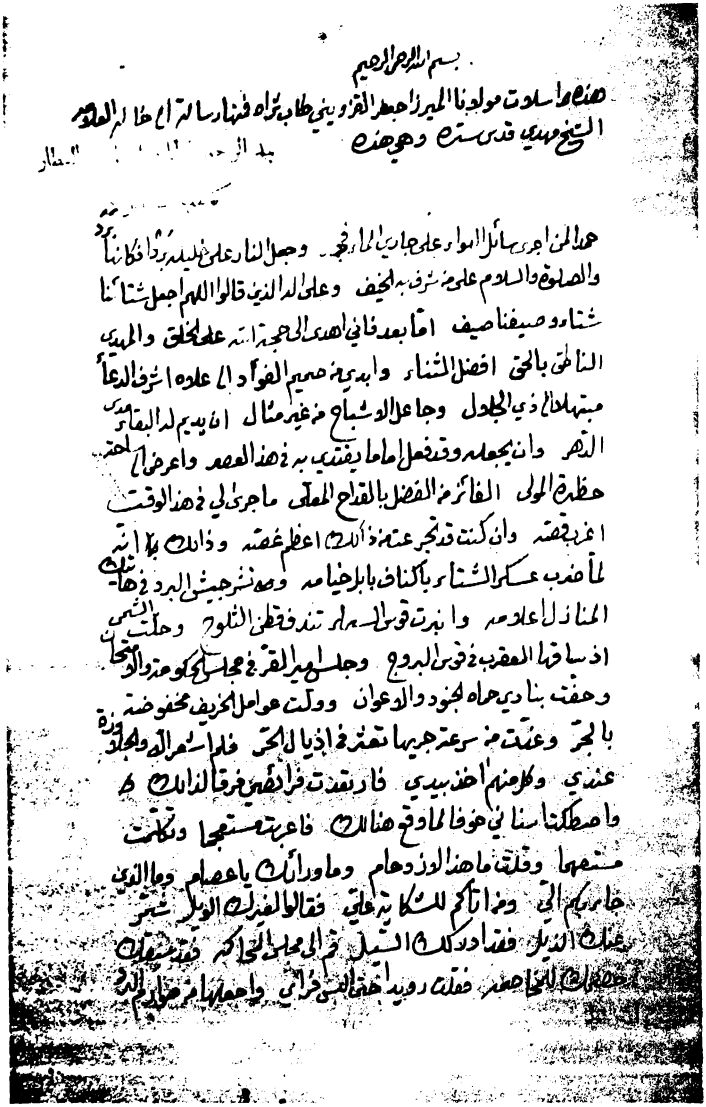


هذا هو الكتاب
المستطاب المسمى بالبلد
الأمين في أنساب العترة الأكرمين
تأليف أقل النساب وتراب أقدام
نقباء الترابي الفقير
جعفر بن محمد الحسيني
عرجي المدعو بأمير
الأشراف

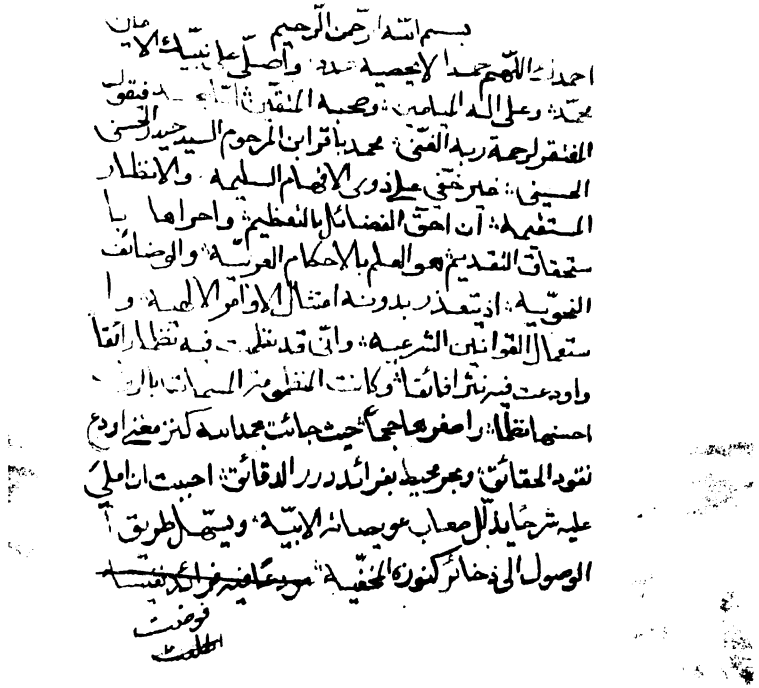
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل شرف بيوت الأنساب وأسطة عقد المكارم مجداً وفخراً وجعل قبائل السادات
القبائل فخراً على العالمين وصفاً وذكراً هو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً وصلى
الله على نجيب المختار من أشرف القبائل والمصطفى من أكرم الفضائل محمد وعترته سادات البشر
ما أزاهر نجماً وهطل هاطل وطلع نجم من تحت غمام وأما بعد فهذا هو الكتاب
الموسوم بالبلد الأمين في أنساب العترة الأكرمين تأليف العبد الفقير إلى عفو
ربه الخفي الألطاف أبي الفوز جعفر بن محمد بن جعفر بن أحمد بن الحسن بن المرتضى السيد الملقب بأمير الأشراف
الحسيني عرجي نزيل ما بذل الله له بيده ورضاه وسلط سلطان عدله على جنوده
والسبب الذي لجمعه وترتيبه على هذا الأسلوب وترصيفه مدفع كثرة مصنفاتي في هذا الباب
وضياع أكثرها بأيدي أمم من كتب الأنساب ومنتزعات النقباء الأنساب وبراءة البلدان ومبسوطات السادات
العترة لضبط الأنساب مثل الشيخ الجليل والنسابة النبيل بهي الحسب بن الحسن بن جعفر الحجة بن عبيد الله الأعرج
بن الحسين الأصغر بن زين العابدين علي بن الحسين وهو أول علوي نقب عن أنساب قومه ورتبها وجمعها
وضبطها وضبطها منقحاً كاملاً وعين مناقبهم وما جاء بهم وزينهم وأشار إلى
بيان [illegible] ومفاخرهم وجمع ما تفرق من أخبارهم [illegible]
العترة السادة بوجه الإجمال [illegible]
[illegible]

أول نسخة (البلد الأمين في أنساب العترة الأكرمين) لأبي الفوز جعفر بن محمّد الحسينيّ الأعرجيّ المدعو بأمير الأشراف (ت ١٣٣٢هـ).



الصفحة الأولى من مراسلات السيّد جعفر القزوينيّ



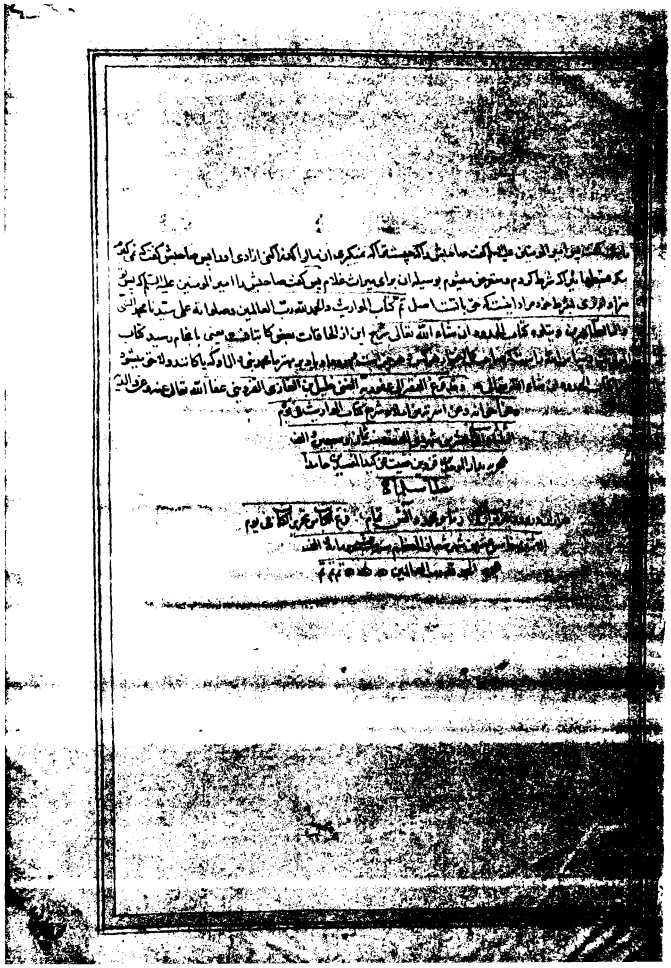
الصفحة الأولى من نسخة (أنوار الروض) للسيّد محمّد باقر الكاظميّ (ت١٢٩٠هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الولي الحميد ذي العرش المجيد الفعال لما يريد عالم الغيب والشهادة المتفرد باستحقاق العبادة المحمود في مبدئه وإعادته والمستزيد من فضله وكرمه وأشهد أن لا آله إلا الله هو مخلصاً له الدين مسلماً لأمره في كل حين وأشهد أن محمداً رسوله الأمين المبعوث بلسان عربي مبين وآله الطيبين وأصحابه الأكرمين وسلم عليهم أجمعين وبعد فلما كان شرف الدين العلم بشرف المعلوم فكلما كان المعلوم أجل وأعلى كان العلم به بالرعاية أولى وكانت ذات الباري سبحانه أشرف المعلومات كانت معرفته أهم المهمات إذ كان المتوجه إليها هو المتوجه إلى أعلى الكمالات والفائز بها هو الفائز بأقصى مراتب السعادات وإذ كان المتكفل ببيان ما يتعلق بهذا العلم الشريف من علوم المتكلمين بأصول الدين وكنت ممن وسمته بالتحصيل وإن لم أحظ منه إلا على القليل أشار إليّ من أشارته غنم وامتثال أوامره العالية حتم وهو المولى الكريم والملك المعظم العادل الفاضل الكامل الذي فاق ملوك الأطراف باستجماع مكارم الأخلاق وفاق في حلبة التسابق أهل الفضائل بالاطلاع الذي ملأ الأسماع بأوصاف الجميل وأفاض أودية الإطباع بالعطائف الجزيلة حتى أنسى بعذوب النعم من سلف من أهل الكرم وأمت كعبة جوده وجوه الهمم سائرة من طويت الأمم عزة الدنيا والحق والدين غياث الإسلام والمسلمين أبو المظفر عبد العزيز بن جعفر خلد الله إقباله وضاعف



الصفحة الأولى من نسخة (قواعد المرام في علم الكلام) لكمال الدين ميثم بن عليّ البحرانيّ (ت٦٧٩هـ)



الصفحة الأخيرة من نسخة (الصافي في شرح الكافي) لأبي المظفّر خليل بن غازي القزوينيّ (١٠٨٩هـ)

دليل النصوص والإجازات المحقّقة في الموسوعات والكتب

القسم الثالث

Guide of Texts and Annotated Certificates in Encyclopedias and Books

Section III

حيدر كاظم الجبوريّ

باحث ببليوغرافي متخصّص

العراق

Haidar Kadhim Al-Jubouri

Bibliographic expert researcher

Iraq

الملخّص

يُعدّ الحقل الببليوغرافيّ أحد أهمّ الحقول الساندة للباحثين والمؤلّفين والمحقّقين في العلوم والاختصاصات كافّة؛ لما يقدّمه لهم من خدمةٍ جليلة ومهمّة تَحُول دون العناء والمشقّة، فضلاً عن اختصار الوقت، وذلك عن طريق جمع عناوين مؤلفاتٍ ودراسات متفقة بوحدة الموضوع في مكانٍ واحد، وبذلك يُمسي الباحث بصيراً بمشروع بحثه من جهة أصالته، والجوانب المدروسة منه وغير ذلك، علماً أنّ الأعمال الببليوغرافيّة تحتاج إلى جهدٍ كبيرٍ، وسعةٍ في الاطّلاع، ومتابعةٍ مستمرة لكلّ ما يُطبع في مدار اهتمامه.

من هنا نجد في هذا البحث أهمّيّةً للباحثين عموماً والمحقّقين بوجهٍ خاصّ؛ لأنّه عمد إلى فهرسة الكثير من النصوص والإجازات التي نُشرت في ضميمة الكتب والموسوعات وتكشيفها دون أن تحمل عنواناً مستقلاً، التي قد يغفل عنها العديد من المحقّقين والباحثين في مجال التراث. وقد اشتمل القسم الثالث من هذا البحث على تكشيف أكثر من (٢٣٤) عنواناً، آملين أن نكون قد وُفّقنا لخدمة الإخوة الباحثين.

Abstract

The bibliographic field is one of the most important fields for researchers, authors and annotators in all sciences and disciplines because it offers them a great service and an important task to prevent hardship as well as shortening time by collecting titles and studies consistent with the unity of the subject in one place. Thus, the researcher touches on the research project from the point of origin, the studied aspects and so on. Note that the bibliographic work needs a great effort, a great ability to see, and continuous follow-up of everything that is printed in the orbit of his interest.

From here we find in this research the importance of researchers in general and annotators exclusively because he/she deliberately indexed many of the texts and certificates published in the enclosure of books and encyclopedias without having an independent title and indexing, which may be overlooked by many annotators and researchers in the field of heritage.

The third part of this research included the indexing of more than (234) titles, hoping that we would be able to serve the researchers.

بسم الله الرحمن الرحيم

ثبت الكتب والموسوعات التي تمّ تكشيفها في هذا الدليل

١. الاثنا عشريّات الخمس.

تأليف: الشيخ بهاء الدين محمّد بن حسين بن عبد الصمد الحارثيّ (٩٥١-١٠٣٠هـ)، تحقيق: مسعود شكوهي، الناشر: دار إعجاز، بمساعدة معاونيّة الشؤون الثقافيّة في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميّ- إيران، ط١، ١٤٢٣هـ.

٢. تحصيل الأنس لزائر القدس.

تأليف: الشيخ جمال الدين ابن هشام الأنصاري النحوي(ت٧٦١هـ)، ومعه: درج المعالي في شرح بدء الأمالي لابن جماعة، شرح الأربعين مسألةً في أصول الدين لشهاب الدين القرافيّ، الميثاق والعهد في شرح من تكلّم في المهد لأحمد بن إبراهيم البرماويّ، تحقيق: محمّد حسين السيّد حسين، تقديم: د. إيمان حسين السيّد حسين، الهيأة المصريّة العامّة للكتاب، ط١، ٢٠١٦م.

٣. التنوّع المعرفيّ في التراث العلويّ المخطوط.

مجموعة باحثين، إصدار: مؤسسة علوم نهج البلاغة، العتبة الحسينيّة المقدّسة، مطبعة دار الوارث، كربلاء، ط١، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.

٤. ثلاث رسائل في استحباب الدعاء ورفع اليدين فيه بعد الصلوات المكتوبة.

اعتنى بها: عبد الفتّاح أبو غدة، اعتنى بإخراجها وطباعتها: سلمان بن عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٥. رسائل ابن حزم الأندلسيّ ١-٣.

تحقيق: د. إحسان عباس، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨١م.

٦. رسائل العدل والتوحيد.

دراسة وتحقيق: د. محمّد عمارة، دار الشروق، مصر، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٧. مجمع الإجازات ومنبع الإفادات.

تأليف: الشيخ محمّد باقر ابن الشيخ محمّد تقيّ آقا النجفيّ الإصفهانيّ الشهير بـ(ألفت) (١٣٠١- ١٣٨٤هـ)، تحقيق: مهدي الرضويّ، بمساعي واهتمام دار التراث، النجف الأشرف، ط١، ١٤٣٦هـ.

٨. موسوعة الشهيد الثاني، الشيخ زين الدين بن عليّ العامليّ.

مجموعة محقّقين، الناشر: المركز العالميّ للعلوم والثقافة الإسلاميّة، الإعداد والتحقيق: مركز إحياء التراث الإسلاميّ، إيران، مطبعة الباقريّ، ط١، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

دليل النصوص والإجازات

١. الاثنا عشريّة في الحجّ.

تحقيق: مسعود شكوهي، (الاثنا عشريّات الخمس)، ص ٢٧٣- ٣١٦.

٢. الاثنا عشريّة في الزكاة والخُمس.

تحقيق: مسعود شكوهي، (الاثنا عشريّات الخمس)، ص ١٩٧- ٢٢٦.

٣. الاثنا عشريّة في الصلاة.

تحقيق: مسعود شكوهي، (الاثنا عشريّات الخمس)، ص ١١١- ١٩٥.

٤. الاثنا عشريّة في الصوم.

تحقيق: مسعود شكوهي، (الاثنا عشريّات الخمس)، ص ٢٢٧- ٢٧١.

٥. الاثنا عشريّة في الطهارة.

تحقيق: مسعود شكوهي، (الاثنا عشريّات الخمس)، ص ٥٥- ١١٠.

٦. إجازة الآقا مير السيّد عليّ ابن السيّد محمّد عليّ الطباطبائيّ الإصفهانيّ الحائريّ صاحب (رياض المسائل) للسيّد دلدار عليّ بن محمّد معين الهنديّ النصيرآباديّ صاحب (أساس الأصول).

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٠٧- ٣٠٨.

٧. إجازة أبي الفضل عبدالرحيم بن أحمد بن محمّد البغداديّ للشيخ أبي الحسن رشيد الدين عليّ بن محمّد بن عليّ الشعيريّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٧٦.

٨. إجازة الأمير جمال الدين عطاء الله بن فضل الله الحسينيّ الدشتكيّ

لكمال الدين حسين بن عبد الحقّ الأردبيليّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٥٧- ٣٦٠.

٩. إجازة الأمير السيّد ابن الآقا مرزا محمّد إبراهيم ابن الأمير محمّد معصوم القزوينيّ الحسينيّ للسيّد محمّد بحر العلوم.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ١٦٢- ١٦٥.

١٠. إجازة الأمير عبد الباقي ابن الأمير محمّد حسين الخاتون آباديّ سبط المجلسيّ للسيّد محمّد مهدي الطباطبائيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ١٤٦- ١٥٨.

١١. إجازة بعض العلماء للمولى محمّد كريم.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٢٧- ٣٢٨.

١٢. إجازة خاصّة من السيّد نعمة الله الجزائريّ للمولى محمّد زمان.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٧٢.

١٣. إجازة السيّد الأمير غياث الدين منصور الحسينيّ الدشتكيّ لولده محمّد(٣٩٤-٣٩٦).

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٩٤- ٣٩٦.

١٤. إجازة السيّد حسن ابن الأمير السيّد عليّ الحسينيّ الإصفهانيّ المدرّس للميرزا محمّد باقر صاحب (الروضات الجنات).

ت(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٧٧.

١٥. إجازة السيّد حسين ابن الأمير السيّد أبي القاسم جعفر الموسويّ الخوانساريّ للمحقّق الميرزا أبي القاسم ابن المولى حسن الجيلانيّ الرشتيّ القمّيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٢٥- ٣٢٦.

١٦. إجازة السيّد حسين الخوانساريّ للسيّد محمّد مهدي بحر العلوم.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ١٩٢- ١٩٥.

١٧. إجازة السيّد شرف الدين عليّ بن حجّة الله الحسنيّ الحسينيّ الشولستانيّ النجفيّ للسيّد نظام الدين شاه محمود الحسنيّ الحسينيّ الشولستانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٥٥- ٢٥٩.

١٨. إجازة السيّد شرف الدين عليّ بن حجّة الله الشولستانيّ النجفيّ لشرف الدين عليّ بن جمال الدين المازندرانيّ النجفيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٩٧- ٣٠٢.

١٩. إجازة السيّد عبد الحميد بن فخار الموسويّ الحائريّ للسيّد عبد الكريم بن طاوس العلويّ الحلّيّ ولولده السيّد رضيّ الدين عليّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٠٥- ٣٠٦.

٢٠. إجازة السيّد عبدالله ابن السيّد نور الدين ابن السيّد نعمة الله الجزائريّ التستريّ لأربعة من علماء الحويزة (الإجازة الكبيرة).

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٧٨- ١٤٥.

٢١. إجازة السيّد عبد الله شبّر للسيّد محمّد تقيّ القزوينيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٣٥- ٢٤٣.

٢٢. إجازة السيّد عليّ بن أبي الحسن الموسويّ العامليّ للشيخ محمّد بن فخر الدين الأردكانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٩٢- ٣٩٣.

٢٣. إجازة السيّد عليّ خان بن أحمد الحسينيّ المدنيّ للميرزا إبراهيم بن مراد الحسينيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٦٩.

٢٤. إجازة السيّد محمّد الأسترآباديّ صاحب (الرجال) للسيّد محمّد عليّ بن ولي الأصفهانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٥١.

٢٥. إجازة السيّد محمّد باقر بن زين العابدين الموسويّ الخوانساريّ الإصفهانيّ صاحب (الروضات) للشيخ فتح الله بن محمّد جواد المشتهر بـ (الشريعة) الشيرازيّ الإصفهانيّ الفرويّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٢٥- ٤٣٤.

٢٦. إجازة السيّد محمّد باقر الرشتيّ الإصفهانيّ (حجّة الإسلام) للسيّد زين العابدين الموسويّ الخوانساريّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٩٠- ٤٩٤.

٢٧. إجازة السيّد محمّد جواد العامليّ النجفيّ صاحب (مفتاح الكرامة) للمولى محمّد عليّ ابن الميرزا محمّد باقر الهزارجريبيّ المازندرانيّ النجفيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤١٧- ٤٢٤.

٢٨. إجازة السيّد محمّد حسين ابن الأمير محمّد صالح الحسينيّ الخاتون آباديّ سبط العلّامة المجلسيّ الثاني للسيّد الأمير صدر الدين محمّد الرضويّ القمّيّ شارح (الوافية).

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٦٩- ٧٧.

٢٩. إجازة السيّد محمّد حسين ابن الأمير محمّد صالح الحسينيّ الخاتون آباديّ سبط العلّامة المجلسيّ الثاني للمولى زين الدين بن عين عليّ الخوانساريّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣١- ٦٣.

٣٠. إجازة السيّد محمّد حسين ابن الأمير محمّد صالح الحسينيّ الخاتون آباديّ سبط العلّامة المجلسيّ الثاني للمولى محمّد شفيع بن نور الدين محمّد صالح الخاتون آباديّ، ولولده محمّد

نـور الدين.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٦٥- ٦٨.

٣١. إجـازة السـيّد محمّـد الرضويّ القصير للسـيّد زيـن العابدين الموسـويّ الخوانساريّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٨٧- ٤٨٩.

٣٢. إجـازة السـيّد محمّد مؤمن الأسـترآباديّ المكيّ للشـيخ أحمـد بن محمّد بن يوسـف البحرانـيّ المقابيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٧٩- ٢٨١.

٣٣. إجازة السيّد محمّد مهدي بحر العلوم للآقا محمّد اللاهيجانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢١٣- ٢٢٤.

٣٤. إجازة السيّد محمّد مهدي بحر العلوم للسيّد حيدر الموسويّ اليزديّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٠٦- ٢١٢.

٣٥. إجازة السيّد محمّد مهدي بحر العلوم للسيّد دلدار عليّ الهنديّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٢٦- ٢٣٠.

٣٦. إجـازة السـيّد محمّـد مهـدي بحـر العلـوم للسـيّد عبـد الكريـم سـبط السـيّد نعمـة الله الجزائـريّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ١٩٩- ٢٠٥.

٣٧. إجازة السيّد محمّد مهدي بحر العلوم للشيخ عبد عليّ البحرانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٣١- ٢٣٢.

٣٨. إجازة السيّد محمّد مهدي بحر العلوم للميرزا داود.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٢٥.

٣٩. إجازة السيّد محمّد مهدي بن أبي القاسم الحسينيّ الموسويّ الشهرستانيّ الساكن بالحائر للسيّد دلدار عليّ بن محمّد معين الهنديّ النصيرآباديّ صاحب أساس الأصول.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٠٩- ٣١٢.

٤٠. إجازة السيّد محمّد مهدي بن هداية الله الموسويّ المشهديّ للسيّد دلدار عليّ بن محمّد معين الهنديّ النصيرآباديّ صاحب (أساس الأصول).

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣١٣- ٣١٤.

٤١. إجازة السيّد محمّد مهدي الشهرستانيّ الحائريّ للمولى محمّد عليّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٨١- ٣٨٧.

٤٢. إجازة السيّد محمّد مهدي الطباطبائيّ بحر العلوم للميرزا أبي القاسم جعفر ابن السيّد حسين الموسويّ الخوانساريّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٧٨.

٤٣. إجازة السيّد محمّد هاشم الموسويّ الخوانساريّ الإصفهانيّ للشيخ فتح الله بن محمّد جواد المشتهر بـ (الشريعة) الشيرازيّ الإصفهانيّ الغرويّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٣٥- ٤٤١.

٤٤. إجازة السيّد مهدي بن الحسين القزوينيّ الحلّيّ للشيخ محمّد كاظم الهرانيّ الخراسانيّ الغرويّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٥٣- ٣٥٦.

٤٥. إجازة السيّد نعمة الله الجزائريّ للشيخ حسين بن محيي الدين من آل أبي جامع العامليّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٧٦- ٢٧٨.

٤٦. إجازة الشاه مرتضى بن محمّد مؤمن الكاشانيّ لولده نور الدين بن

شاه مرتضى بن محمّد مؤمن الكاشيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٦١١- ٦١٣.

٤٧. إجازة الشهيد الثاني، الشيخ زين الدين بن عليّ العامليّ للسيّد جمال الدين حسن بن أبي الحسن الحسينيّ.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٤٢٤.

٤٨. إجازة الشهيد الثاني، الشيخ زين الدين بن عليّ العامليّ للسيّد عطاء الله بن حسن الحسينيّ الموسويّ.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٤١٢- ٤١٥.

٤٩. إجازة الشهيد الثاني، الشيخ زين الدين بن عليّ العامليّ للسيّد عليّ بن الصائغ الحسينيّ الموسويّ.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٤٢١- ٤٢٣.

٥٠. إجازة الشهيد الثاني، الشيخ زين الدين بن عليّ العامليّ للسيّد عليّ بن الصائغ الحسينيّ الموسويّ.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٤٢٥- ٤٢٦.

٥١. إجازة الشهيد الثاني، الشيخ زين الدين بن عليّ العامليّ للشيخ إبراهيم بن عليّ بن عبد العالي، وولده عبد الكريم.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٤١٨- ٤٢٠.

٥٢. إجازة الشهيد الثاني، الشيخ زين الدين بن عليّ العامليّ للشيخ أحمد بن شمس الدين الحلّيّ.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٤٢٧- ٤٢٨.

٥٣. إجازة الشهيد الثاني، الشيخ زين الدين بن عليّ العامليّ للشيخ تاج الدين بن هلال الجزائريّ.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٤٣١- ٤٣٣.

٥٤. إجازة الشهيد الثاني، الشيخ زين الدين بن عليّ العامليّ للشيخ حسين بن زمعة.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٤٤١.

٥٥. إجازة الشهيد الثاني، الشيخ زين الدين بن عليّ العامليّ للشيخ حسين بن عبد الصمد والد الشيخ البهائيّ.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٣٨٣- ٤١٠.

٥٦. إجازة الشهيد الثاني، الشيخ زين الدين بن عليّ العامليّ للشيخ محمود بن محمّد اللاهجانيّ الكيلانيّ.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٤١٦- ٤١٧.

٥٧. إجازة الشيخ أبي القاسم ابن المولى حسن الجيلانيّ القمّيّ صاحب (القوانين) للمولى محمّد عليّ ابن الميرزا محمّد باقر الهزارجريبيّ المازندرانيّ النجفيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٠٧- ٤١٠.

٥٨. إجازة الشيخ أبي محمّد شرف الدين عليّ بن جمال الدين المازندرانيّ للشيخ محمّد بن دنانة.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٦٤- ٢٦٥.

٥٩. إجازة الشيخ أحمد بن إسماعيل الجزائريّ النجفيّ للسيّد عبد العزيز الموسويّ النجفيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٨٥- ٢٨٩.

٦٠. إجازة الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائيّ للشيخ أسد الله التستريّ صاحب كتاب (المقابيس).

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٥٩١- ٥٩٦.

٦١. إجازة الشيخ أحمد بن محمّد بن خاتون للشيخ حسن بن محمّد بن

محمّد بن يونس.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٥١- ٣٥٢.

٦٢. إجازة الشيخ أحمد النراقيّ الكاشانيّ للمولى محمّد عليّ ابن الميرزا محمّد باقر الهزارجريبيّ المازندرانيّ النجفيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤١١- ٤١٦.

٦٣. إجازة الشيخ أسد الله التستريّ للسيّد عبد الله شبر.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٥٩٧- ٦٠٤.

٦٤. إجازة الشيخ البهائيّ لبديع الزمان الهرنديّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٤٧.

٦٥. إجازة الشيخ البهائيّ للسيّد محمّد عليّ بن ولي الأصفهانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٤٨.

٦٦. إجازة الشيخ البهائيّ للشيخ عليّ بن عبد العزيز عبد الله بن عليّ بن الحارث البحرانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٠٣- ٣٠٤.

٦٧. إجازة الشيخ البهائيّ للشيخ محمّد بن يوسف البحرانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٧٢.

٦٨. إجازة الشيخ البهائيّ للشيخ محمّد بن يوسف البحرانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٧٣- ٢٧٤.

٦٩. إجازة الشيخ البهائي للشيخ محمّد بن يوسف البحراني.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٧٥.

٧٠. إجازة الشيخ جعفر النجفيّ للشيخ أسد الله التستريّ صاحب كتاب (المقابيس).

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٥٨٣- ٥٨٤.

٧١. إجازة الشيخ حسام الدين الحلّيّ الغرويّ للشيخ محمّد بن دنانة الكعبيّ النجفيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٧٠.

٧٢. إجازة الشيخ حسام الدين الطريحيّ للشيخ يونس ابن الشيخ ياسين النجفيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٥٣- ٢٥٤.

٧٣. إجازة الشيخ حسن بن زين الدين صاحب (المعالم) لولديه أبي جعفر محمّد، وأبي الحسن عليّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٥٠.

٧٤. إجازة الشيخ حسين بن عبد الصمد الجباعيّ العامليّ للشيخ رشيد الدين ابن الشيخ إبراهيم الإصفهانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٠٣.

٧٥. إجازة الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثيّ لملك عليّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٦٧- ٢٦٨.

٧٦. إجازة الشيخ حسين بن عبد الصمد العامليّ للشيخ حسن بن زين الدين صاحب المعالم.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٤٩.

٧٧. إجازة الشيخ حسين بن عليّ بن حسام العيناثيّ العامليّ للسيّد حسين ابن السيّد مرتضى الحسينيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٤٤- ٢٤٦.

٧٨. إجازة الشيخ حسين بن محمّد بن عبد النبيّ البحرانيّ للسيّد عبد العزيز الموسويّ النجفيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٩٠- ٢٩٣.

٧٩. إجازة الشيخ سليمان بن عبد الله البحرانيّ للشيخ عبد الله ابن الحاج صالح البحرانيّ السماهيجيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٨٣- ٢٨٤.

٨٠. إجازة الشيخ سليمان بن عبد الله البحرانيّ للشيخ عليّ ابن الحاج محمّد البحرانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٨٢.

٨١. إجازة الشيخ عبد الله بن صالح السماهيجيّ البحرانيّ صاحب (الصحيفة العلويّة) للشيخ جمال الدين يوسف بن محمّد قاسم الجبرانيّ العامليّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٥٣- ٤٥٧.

٨٢. إجازة الشيخ عبد الله بن صالح السماهيجيّ البحرانيّ للشيخ ياسين.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٥٣٢- ٥٧٩.

٨٣. إجازة الشيخ عليّ ابن ميرزا خليل الطهرانيّ للشيخ عليّ ابن الشيخ حسين الخيقانيّ الحلّيّ النجفيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٦٦- ٣٦٩.

٨٤. إجازة الشيخ عليّ بن الحسين بن عبد العالي الكركيّ للشيخ جمال الدين أحمد بن محمّد بن خاتون العامليّ، ولولديه: الشيخ نعمة الله علّي، والشيخ زين الدين جعفر.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٤٣- ٣٥٠.

٨٥. إجازة الشيخ عليّ بن سليمان البحرانيّ للسيّد شاه محمود الحسنيّ

الحسينيّ الشولستانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٦٠.

٨٦. إجازة الشيخ عليّ بن عبد الرحمان بن عمر الحضرميّ للشيخ أبي الحسن موسى بن عبد الباقي بن الحسين الدوريّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٧٧- ٣٧٨.

٨٧. إجازة الشيخ عليّ بن عبد العالي الكركيّ لنظام الدين أحمد بن معين الدين الخوانساريّ ميرك.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٧٩.

٨٨. إجازة الشيخ قاسم بن محمّد الكاظميّ لنور الدين ابن شاه مرتضى بن محمّد مؤمن الكاشيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٦٠٥- ٦١٠.

٨٩. إجازة الشيخ محمّد بن يحيى بن القاسم للشيخ محمّد بن دنانة الكعبيّ النجفيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٧١.

٩٠. إجازة الشيخ محمّد باقر ابن الشيخ محمّد تقيّ الإصفهانيّ للشيخ محمّد باقر بن عبد المحسن الفارسيّ الاصطهباناتيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣١٩- ٣٢٢.

٩١. إجازة الشيخ محمّد باقر البهبهانيّ للمولى سعيد بن محمّد يوسف.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٩٦.

٩٢. إجازة الشيخ محمّد باقر الهزار جريبيّ النجفيّ للسيّد بحر العلوم.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ١٦٨- ١٧٥.

٩٣. إجازة الشيخ محمّد بن عليّ بن أبي جمهور الأحسائيّ للشيخ محمّد

بـن صالـح الغرويّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٦٠- ٤٦٩.

٩٤. إجـازة الشـيخ محمّـد بـن عليّ بن عبـد النبـيّ المقابيّ البحرانيّ للشـيخ عبـد الله بن الحسـين بن أحمـد البحرانـيّ البربوريّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٥٨- ٤٥٩.

٩٥. إجـازة الشـيخ محمّـد بـن محمّـد الكـزازيّ القمّـيّ للسـيّد محمّـد تقـي الحسـينيّ الموسـويّ القمّـيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٢٩- ٣٣٠.

٩٦. إجـازة الشـيخ محمّـد المهـدي الفتونـيّ العاملـيّ الغـرويّ للسـيّد محمّـد مهـدي بحـر العلوم.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ١٩٦- ١٩٨.

٩٧. إجازة الشيخ المولى عبد الله التستريّ للقاضي عبد المؤمن.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)،١٤٣٦هـ، ص ٢٥٢.

٩٨. إجـازة الشـيخ ناصـر بـن حسـين النجفـيّ الخطيب للسـيّد شـاه محمود الحسـنيّ السـينيّ الشولستانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٦١.

٩٩. إجـازة الشـيخ ناصـر بـن حسـين النجفـيّ الخطيب للسـيّد شـاه محمود الحسـنيّ السـينيّ الشولستانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٦٢.

١٠٠. إجـازة الشـيخ ناصـر بن حسـين النجفيّ الخطيب للسـيّد شـاه محمود الحسنيّ السـينيّ الشولستانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٦٣.

١٠١. إجازة الشيخ يوسف البحرانيّ للسيّد عبد العزيز الموسويّ النجفيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٩٤- ٢٩٥.

١٠٢. إجازة الشيخ يوسف البحرانيّ صاحب الحدائق للسيّد محمّد مهدي بحر العلوم.

ت(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ١٧٦- ١٩١.

١٠٣. إجازة الشيخ يوسف البحرانيّ للمولى زين العابدين ابن المولى محمّد كاظم.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٩٨- ٤٠٢.

١٠٤. إجازة العلّامة أحمد بن مهدي النراقيّ الكاشانيّ للشيخ مرتضى التستريّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٣٧- ٣٤٢.

١٠٥. إجازة العلّامة الحلّيّ للشيخ أبي الفتوح جمال أحمد ابن الشيخ أبي عبد الله بلكو بن أبي طالب الآويّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٤٢.

١٠٦. إجازة العلّامة الحلّيّ للشيخ ضياء الدين هارون بن الحسن الطبريّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٩٧.

١٠٧. إجازة العلّامة الشيخ محمّد باقر البهبهانيّ للمولى محمّد عليّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٨٠.

١٠٨. إجازة العلّامة المجلسيّ الثاني للأمير محمّد حسين الحسيني القمّيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٧٣.

١٠٩. إجازة العلّامة المجلسيّ الثاني للمولى محمّد الأردبيليّ صاحب (صاحب الرواة).

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٦١- ٣٦٥.

١١٠. إجازة العلّامة المجلسيّ الثاني للمولى محمّد جعفر بن محمّد كاظم الطالقانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٧٠- ٣٧١.

١١١. إجازة العلّامة المجلسيّ الثاني للمير محمّد صادق المازندرانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٣١- ٣٣٢.

١١٢. إجازة العلّامة المجلسيّ الثاني للميرزا إبراهيم النيسابوريّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٨٨- ٣٩١.

١١٣. إجازة العلّامة محمّد باقر بن محمّد تقيّ المجلسيّ للأمير أبي الحسن الأسترآباديّ المشهديّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٨٣- ٤٨٦.

١١٤. إجازة العلّامة محمّد باقر المجلسيّ للأمير محمّد رضا الجرفادقانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٦٦.

١١٥. إجازة العلّامة محمّد باقر المجلسيّ لنور الدين ابن شاه مرتضى بن محمّد مؤمن الكاشيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٦١٦- ٦٢٠.

١١٦. إجازة العلّامة محمّد تقي المجلسي للآقا حسين الخوانساريّ الأصفهانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٥٠٤- ٥٢٦.

١١٧. إجازة العلّامة محمّد محسن بن مرتضى الفيض الكاشانيّ لسبط

أخيه نور الدين ابن شاه مرتضى بن محمّد مؤمن الكاشي.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٦١٤- ٦١٥.

١١٨. إجازة العلّامة محمّد هاشم بن زين العابدين الخوانساريّ الإصفهانيّ للشيخ محمّد باقر بن عبد المحسن الفارسيّ الإصطهباناتيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣١٥- ٣١٨.

١١٩. إجازة فخر المحقّقين محمّد ابن العلّامة الحلّيّ للسيّد حيدر بن تاج الدين عليّ بن تاج شاه الحسنيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٦٢٥.

١٢٠. إجازة فخر المحقّقين محمّد ابن العلّامة للشيخ أحمد ابن الشيخ أبي عبد الله بلكو بن أبي طالب الآويّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٤٣.

١٢١. إجازة فخر المحقّقين محمّد ابن العلّامة للشيخ أحمد ابن الشيخ أبي عبد الله بلكو بن أبي طالب الآويّ، وللشيخ شمس الدين أبي يوسف محمّد بن هلال بن أبي طالب ابن الحاج محمّد الآويّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٤٤- ٤٥٢.

١٢٢. إجازة المحقّق محمّد بن أسعد (جلال الدين الدوانيّ) الشيرازيّ لكمال الدين حسين ابن الخواجة عبد الحقّ الأردبيليّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٣٣- ٣٣٤.

١٢٣. إجازة محمّد باقر الإصفهانيّ البهبهانيّ للسيّد محمّد مهدي بحر العلوم.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ١٦٦- ١٦٧.

١٢٤. إجازة محمّد باقر بن محمّد تقيّ المجلسيّ الثاني للسيّد قوام الدين محمّد بن محمّد مهدي الحسنيّ السيفيّ القزوينيّ.

تحقيق: مهدي الرضويّ، (مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٢٣٣- ٢٣٤.

١٢٥. إجازة محمّد طاهر القمّيّ لنور الدين ابن شاه مرتضى بن محمّد مؤمن الكاشيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٦٢١- ٦٢٢.

١٢٦. إجازة المولى محمّد بن عبد الفتاح التنكابنيّ لولده محمّد صادق، ولولده الأكبر محمّد رضا، وللمولى محمّد شفيع اللاهيجانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٥٢٧- ٥٢٩.

١٢٧. إجازة المولى محمّد حسين الاردكانيّ اليزديّ الحائريّ للسيّد محمّد حسين الموسويّ الشهرستانيّ الحائريّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٠٤- ٤٠٦.

١٢٨. إجازة المولى محمّد صادق بن محمّد بن عبد الفتاح التنكابنيّ للمولى محمّد حسين بن الحسن الجيلانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٥٣٠- ٥٣١.

١٢٩. إجازة المولى محمّد صالح المازندرانيّ لمحمّد حسين بن حيدر عليّ التستريّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٧٤- ٣٧٥.

١٣٠. إجازة المير السيّد عليّ صاحب (الرياض) للشيخ أسد الله التستريّ صاحب كتاب (المقابيس).

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٥٨٩- ٥٩٠.

١٣١. إجازة الميرزا أبي القاسم الجيلانيّ القمّيّ صاحب (القوانين) للحاج محمّد إبراهيم الكلباسيّ الإصفهانيّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٩٥- ٥٠٣.

١٣٢. إجازة الميرزا أبي القاسم القمّيّ الجيلانيّ صاحب (القوانين)

للشيخ أسد الله التستريّ صاحب كتاب (المقابيس).

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٥٨٠- ٥٨٢.

١٣٣. إجازة الميرزا حسين بن خليل الرازيّ للشيخ أحمد، وللشيخ محمّد حسين ابني عليّ بن محمّد رضا النجفيّ، ولمحمّد باقر ألفت.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٦٢٦- ٦٢٨.

١٣٤. إجازة الميرزا زين العابدين بن أبي القاسم جعفر الخوانساريّ الإصفهانيّ لولده الميرزا محمّد باقر صاحب (الروضات الجنّات).

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٤٧٥- ٤٧٦.

١٣٥. إجازة الميرزا محمّد بن عليّ الأسترآباديّ المكّي صاحب الرجال للشيخ كمال الدين حسين العامليّ.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٣٧٩.

١٣٦. إجازة الميرزا محمّد مهدي الشهرستانيّ الحائريّ للشيخ أسد الله التستريّ صاحب كتاب (المقابيس).

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٥٨٥- ٥٨٨.

١٣٧. إجازة نور الدين ابن شاه مرتضى بن محمّد مؤمن الكاشيّ لولده بهاء الدين محمّد.

(مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٦٢٢.

١٣٨. أجوبة السيّد شرف الدين السماكيّ.

تحقيق: عباس المحمّديّ، مراجعة: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٥٦٥- ٥٨١.

١٣٩. أجوبة مسائل زين الدين ابن إدريس.

تحقيق: حسين الشفيعيّ، مراجعة: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٥٢٩- ٥٣٤.

١٤٠. أجوبة مسائل السيّد ابن طراد الحسينيّ.

تحقيق: أبي مقداد، مراجعة: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٥١٥- ٥٢٧.

١٤١. أجوبة مسائل شكر بن حمدان.

تحقيق: عليّ أوسط الناطقيّ، مراجعة: أسعد الطيّب، الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٤٩٣- ٥١٤.

١٤٢. أجوبة مسائل الشيخ أحمد المازحي.

تحقيق: عليّ الأسديّ، مراجعة: أبي أيمن والشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٥٤٣- ٥٦٣.

١٤٣. أجوبة مسائل الشيخ حسين بن زمعة المدنيّ.

تحقيق: أبي أيمن، مراجعة: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٥٣٥- ٥٤١.

١٤٤. أجوبة المسائل النجفية.

تحقيق: غلام حسين قيصريه ها، مراجعة: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٥٨٣- ٦١٦.

١٤٥. أسئلة وأجوبة.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٥٢٥- ٥٢٦.

١٤٦. أسئلة وأجوبة.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٥٢٩- ٥٣٠.

١٤٧. الإسطنبوليّة في الواجبات العينيّة.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٣٣- ٥٢.

١٤٨. أسماء الخلفاء والولاة وذكر مُدَدهم.

تأليف: عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسيّ (٣٨٤- ٤٥٦هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج٢، ص ١٣٥- ١٥٧.

١٤٩. الأصول الخمسة.

تأليف: القاسم بن إبراهيم إسماعيل الرسيّ، دراسة وتحقيق: د. محمّد عمارة، (رسائل العدل والتوحيد)، ج١، ص ١٦٧- ١٦٩.

١٥٠. أصول العدل والتوحيد.

تأليف: القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الرسيّ، دراسة وتحقيق: د. محمّد عمارة، (رسائل العدل والتوحيد)، ج١، ص ١٢٣- ١٢٧.

١٥١. الاقتصاد والإرشاد إلى طريق الاجتهاد في معرفة المبدأ والمعاد.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٥٣- ٩٤.

١٥٢. أقلّ ما يجب معرفته من أحكام الحجّ والعمرة.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٢٩٧- ٣٠٣.

١٥٣. الإمام عليّ والسيّدة الزهراء عليهما السلام.

دراسة وتحقيق في الموروث اليهوديّ، مخطوطات الجنيزا نموذجاً. د. نهاد حسن حجّي الشمريّ، (التنوّع المعرفيّ في التراث العلويّ المخطوط)، ص ٣٦١- ٤٠٩.

١٥٤. إنقاذ البشر من الجبر والقدر.

تأليف: الشريف الرضيّ، دراسة وتحقيق: د. محمّد عمارة، (رسائل العدل والتوحيد)، ج١، ص ٢٨٣- ٣٤٩.

١٥٥. الإنهاءات والبلاغات: إنهاء اللُّمعة الدمشقيّة (عام ٩٤٠هـ)، بلاغ خلاصة الأقوال ورجال ابن دواد (عام ٩٤١هـ)، إنهاء النفليّة

(عام ٩٥٠هـ)، إنهاء الكافي وبلاغه، إنهاء كشف الريبة (عام ٩٥٤هـ)، إنهاء فهرست الشيخ (عام ٩٥٤هـ)، إنهاء مُنية المريد (عام ٩٥٤هـ)، إنهاء تهذيب الأحكام (عام ٩٥٥هـ)، إنهاء الروضة البهيّة (عام ٩٥٨هـ).

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٤٣٥- ٤٤٨.

١٥٦. البداية في علم الدراية.

تحقيق: غلام حسين قيصريه ها. (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٢، ص ٣٠٩- ٣٤٧.

١٥٧. بعض طرق إجازة الشيخ حسن ابن الشيخ جعفر كاشف الغطاء لنور الدين ابن شاه مرتضى بن محمّد مؤمن الكاشي.

تحقيق: مهدي الرضويّ، (مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٦٩٧- ٧٠٤.

١٥٨. تحصيل الأنس لزائر القدس.

تأليف: الشيخ جمال الدين ابن هشام الأنصاري النحوي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمّد حسين السيّد حسين، تقديم: د. إيمان حسين السيّد حسين، ص ١١- ٥٢.

١٥٩. تحقيق الإجماع في زمن الغَيبة.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ١٣١- ١٣٨.

١٦٠. تخفيف العباد في بيان أحوال الاجتهاد.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، حسين الشفيعيّ، مراجعة: أسعد الطيِّب، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٥- ١٩.

١٦١. ترجمة الشهيد الثاني بقلمه.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ١٥٥- ١٧٥.

١٦٢. تفسير آية البسملة.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص٥- ٢٨.

١٦٣. تقريظ الشيخ عبد النبيّ القزوينيّ للسيّد محمّد مهدي بحر العلوم.

تحقيق: مهدي الرضويّ، (مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ١٥٩- ١٦١.

١٦٤. تقليد الميّت.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، عباس المحمّديّ، مراجعة: أسعد الطيّب، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٢١- ٥٢.

١٦٥. التنبيهات العليّة على وظائف الصلاة القلبيّة، أو أسرار الصلاة[١].

ت تحقيق: عباس المحمّديّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٢، ص ٨٣- ١٨٦.

١٦٦. تيقّن الطهارة والحدث والشكّ في السابق منهما.

تحقيق: محمّد رضا النعمتيّ، مراجعة: أسعد الطيّب، الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ١٠١- ١١٦.

١٦٧. الجملة أي جملة التوحيد.

تأليف: يحيى بن الحسين، دراسة وتحقيق: د. محمّد عمارة، (رسائل العدل والتوحيد)، ج٢، ص ٢٨١- ٢٩٤.

١٦٨. حاشية (خلاصة الأقوال).

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ١٧٧- ٣٥٨.

١٦٩. حاشية (رجال ابن داود).

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٣٥٩- ٣٧٨.

١٧٠. الحبوة.

تحقيق: غلام حسين قيصريه ها، غلام رضا النقيّ، مراجعة: أبي مقداد، الشيخ

---

(١) له نشرة بدراسة وتحقيق: عليّ جهاد الحسّانيّ، الناشر: مركز الأمير لإحياء التراث الإسلاميّ ـ النجف الأشرف، دار المتقين ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ص ١٧٢.

رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٤٤١- ٤٨٩.

١٧١. الحثّ على صلاة الجمعة.

تحقيق: محسن النوروزيّ، مراجعة: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٢٢١- ٢٢٧.

١٧٢. الحدث الأصغر أثناء غسل الجنابة.

تحقيق: غلام حسين الدهقان، الشيخ رضا المختاريّ، مراجعة: أبي أيمن، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ١١٧- ١٤١.

١٧٣. خصائص يوم الجمعة.

تحقيق: حسين الشفيعيّ، مراجعة: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٢٢٩- ٢٥٦.

١٧٤. الخلفاء بعده ﷺ.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج٢، ص ١٥٩- ١٦٧.

١٧٥. درج المعالي في شرح بدء الأمالي.

تأليف: عزّ الدين بن جماعة، تحقيق: محمّد حسين السيّد حسين، تقديم: د. إيمان حسين السيّد حسين، (تحصيل الأنس لزائر القدس)، ص ٥٣- ١٥٥.

١٧٦. ذكر أوقات الأمراء وأيامهم بالأندلس.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج٢، ص ١٩١- ٢٠٨.

١٧٧. ذكر أوقات الحكام من بني إسرائيل.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج٢، ص ٢٠٩- ٢١٨.

١٧٨. الردّ على أهل الزيغ من المشبهين.

تأليف: يحيى بن الحسين، دراسة وتحقيق: د. محمّد عمارة، (رسائل العدل

والتوحيد)، ج٢، ص ٢٩٥- ٣٠٣.

١٧٩. الردّ على المجبّرة.

تأليف: القاسم بن إبراهيم إسماعيل الرسيّ، دراسة وتحقيق: د. محمّد عمارة، (رسائل العدل والتوحيد)، ج١، ص ١٧١- ١٨٤.

١٨٠. الردّ على المجبّرة القدريّة.

تأليف: يحيى بن الحسين. دراسة وتحقيق: د. محمّد عمارة، (رسائل العدل والتوحيد)، ج٢، ص ٢٩- ٦١.

١٨١. الردّ والاحتجاج على الحسن بن محمّد بن الحنفيّة.

تأليف: يحيى بن الحسين، دراسة وتحقيق: د. محمّد عمارة، (رسائل العدل والتوحيد)، ج٢، ص ١١١- ٢٨٠.

١٨٢. رسالة البيان عن حقيقة الإيمان.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج٣، ص ١٨٥- ٢٠٣.

١٨٣. رسالة التلخيص لوجوه التخليص.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج٣، ص ١٤١- ١٨٤.

١٨٤. رسالة التوقيف على شارع النجاة.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج٣، ص ١٢٩- ١٤٠.

١٨٥. رسالة في الإمامة.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج٣، ص ٢٠٥- ٢١٦.

١٨٦. رسالة في أمهات الخلفاء.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج٢، ص ١١٧- ١٢٢.

١٨٧. رسالة في جمل فتوح الإسلام.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج٢، ص ١٢٣- ١٣٣.

١٨٨. رسالة في حكم من قال إنّ أرواح أهل الشقاء معذّبة إلى يوم الدين.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج٣، ص ٢١٧- ٢٣٠.

١٨٩. رسالة في الرد على ابن النغريلة اليهوديّ.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج٣، ص ٣٩- ٧٠.

١٩٠. رسالة في الردّ على الهاتف من بعد.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج٣، ص ١١٧- ١٢٨.

١٩١. رسالة في الغناء المُلهِي أمباح هو أم محظور؟.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج١، ص ٤١٧- ٤٣٩.

١٩٢. رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج٢، ص ١٦٩- ١٨٨.

١٩٣. رسالة في القدر.

تأليف: الحسن البصريّ، دراسة وتحقيق: د. محمّد عمارة، (رسائل العدل والتوحيد)، ج١، ص ١٠٩- ١٢٢.

١٩٤. رسالة في مداواة النفوس وتهذيب الأخلاق والزهد في الرذائل.

تحقيق: د. إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج١، ص ٣٢١- ٤١٥.

١٩٥. الرسالة المجموعة في الفوائد المسموعة.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٤٥٩- ٥١٨.

١٩٦. رسالة نقط العروس في تواريخ الخلفاء.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج٢، ص ٤١- ١١٦.

١٩٧. رسالتان أجاب فيهما عن رسالتين سُئل فيهما سؤال تعنيف.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج٣، ص ٧١- ١١٦.

١٩٨. الرعاية لحال البداية في علم الدراية.

تحقيق: غلام حسين قيصريه ها، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٢، ص ٣٤٨- ٥٠٦.

١٩٩. سُنية رفع الدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة.

تأليف: محمّد بن مقتول الأهدل اليمنيّ، قدّمها وعلّق عليها: أبو الفضل عبد الله الصديق الغماريّ، وأضاف إليها بعض التعليقات والفوائد: عبد الفتّاح أبو غدة، (ثلاث رسائل في استحباب الدعاء ورفع اليدين فيه بعد الصلوات المكتوبة)، ص ١٢٠- ١٤٦.

٢٠٠. شرح الأربعين مسألةً في أصول الدين.

تأليف: شهاب الدين القرافيّ، تحقيق: محمّد حسين السيّد حسين، تقديم: د. إيمان حسين السيّد حسين، (تحصيل الأنس لزائر القدس)، ص ١٩٣- ٣٠٣.

٢٠١. شرح حديث (الدنيا مزرعة الآخرة).

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ١١٥- ١٢٨.

٢٠٢. شرح الرائيّة، المسمّى (صرح المخدّرات الحسينيّة في شرح الأبيات العلويّة).

تأليف: الشيخ عزّ الدين حسين بن عبد الصمد بن محمّد الجباعيّ العامليّ الحارثيّ الهمدانيّ والد الشيخ البهائيّ (ت ٩٨٤هـ)، تحقيق: حيدر عبد الباري بريز الحداد، (التنوّع المعرفيّ في التراث العلويّ المخطوط)، ص ٢٨٥- ٣٥٩.

٢٠٣. صلاة الجمعة.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، غلام حسين قيصريه ها، مراجعة: أسعد الطيّب، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ١٥٣- ٢٢٠.

٢٠٤. طبقات الإجازات بالروايات، (إجازة رواية) من السيّد حسن الصدر للشيخ محمّد باقر بن محمّد تقيّ (ألفت)، ولابن عمّه السيّد صدر الدين ابن السيّد أبي جعفر الصدر.

تحقيق: مهدي الرضويّ، (مجمع الإجازات ومنبع الإفادات)، ص ٦٢٩- ٦٩٦.

٢٠٥. طلاق الغائب.

تحقيق: أحمد العابديّ، الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٣٦١- ٣٩٢.

٢٠٦. طوق الحمامة في الألفة والألّاف.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج١، ص ١٧- ٣١٩.

٢٠٧. العدالة.

تحقيق: أحمد العابديّ، مراجعة: أسعد الطيِّب، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٥٣- ٦٢.

٢٠٨. العدل والتوحيد ونفي التشبيه عن الله الواحد الحميد.

تأليف: القاسم بن إبراهيم إسماعيل الرسيّ، دراسة وتحقيق: د. محمّد عمارة، (رسائل العدل والتوحيد)، ج١، ص ١٢٩- ١٦٥.

٢٠٩. فائدة في طرق تهذيب الأحكام.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٤٥٢- ٤٥٣.

٢١٠. فائدة في طرق رواية الأربعين لمنتجب الدين.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٤٥٤- ٤٥٥.

٢١١. فائدة في طرق رواية الصحيفة السجّاديّة.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٤٤٩- ٤٥١.

٢١٢. فائدة نادرة.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٥٢٨.

٢١٣. فصل في معرفة النفس بغيرها وجهلها بذاتها.

تحقيق: د.إحسان عباس، (رسائل ابن حزم الأندلسيّ)، ج١، ص ٤٤١- ٤٤٨.

٢١٤. فوائد فقهيّة.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٥٢٠- ٥٢٤.

٢١٥. فوائد في الدراية والحديث [من مقدّمة ابن صلاح].

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٥٣٧- ٥٥١.

٢١٦. في التوحيد.

تأليف: القاسم بن إبراهيم إسماعيل الرسيّ، دراسة وتحقيق: د. محمّد عمارة، (رسائل العدل والتوحيد)، ج١، ص ١٨٥- ١٨٧.

٢١٧. كتاب فيه معرفة الله من العدل والتوحيد وتصديق الوعد والوعيد وإثبات النبوة والإمامة في النبيّ وآله.

تأليف: يحيى بن الحسين، دراسة وتحقيق: د. محمّد عمارة، (رسائل العدل والتوحيد)، ج٢، ص ٦٣- ١٠٩.

٢١٨. كشف الريبة عن أحكام الغيبة[1].

تحقيق: غلام حسين قيصريه ها. (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٢، ص ٣- ٨٢.

---

(١) طُبع بتحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، النجف ١٣٨٢هـ وطُبع بتحقيق: عليّ جهاد الحسّانيّ الناشر: مركز الأمير لإحياء التراث الإسلاميّ، النجف الأشرف، دار المتقين، بيروت، ط١.

٢١٩. لطيفة في شرح خطبة جليلة (شرح خطبة لـ(عليّ)عليه السلام).

تأليف: الشيخ عليّ بن عبد الله البحرانيّ (ت ١٣١٩هـ)، تحقيق: أ. د. عماد جبار كاظم، (التنوّع المعرفيّ في التراث العلويّ المخطوط)، ص ١٣٣- ٢٢٧.

٢٢٠. ماء البئر.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، غلام رضا النقيّ، مراجعة: لطيف فرادي، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٦٥- ١٠٠.

٢٢١. مخالفة الشيخ الطوسيّ لإجماعات نفسه.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ١٣٩- ١٥١.

٢٢٢. مختصر التحفة المرعوبة في أفضلية الدعاء بعد المكتوبة.

تأليف: الشيخ محمّد هاشم السنديّ، اعتنى بها: عبد الفتاح أبو غدة، (ثلاث رسائل في استحباب الدعاء ورفع اليدين فيه بعد الصلوات المكتوبة)، ص ١٥- ٤٧.

٢٢٣. المختصر في أصول الدين.

تأليف: القاضي عبد الجبار، دراسة وتحقيق: د. محمّد عمارة، (رسائل العدل والتوحيد)، ج١، ص ١٨٩- ٢٨٢.

٢٢٤. مسكن الفؤاد عند فقد الأحبّة والأولاد[1].

تحقيق: عباس المحمّديّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٢، ص ١٨٧- ٣٠٨.

٢٢٥. معرفة سَمتِ القبلة من الشام إلى مكّة.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٥١٩.

---

(١) مطبوع بتحقيق: عليّ جهاد الحسّانيّ، الناشر: مركز الأمير لإحياء التراث الإسلاميّ، النجف الأشرف، دار المتقين، بيروت، ط١، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ٢١٩ ص.

٢٢٦. من إفادات الشهيد الثاني، الشيخ زين الدين بن عليّ العامليّ.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٥٣١- ٥٣٦.

٢٢٧. مناسك الحجّ والعمرة.

تحقيق: السيّد أبي الحسن المطّلبيّ، مراجعة: أسعد الطيّب، الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ص ٣١٣- ٣٥٧.

٢٢٨. المنح المطلوبة في استحباب رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة.

تأليف: الشيخ أحمد بن الصديق الغماريّ المغربيّ، اعتنى بها: عبد الفتاح أبو غدة، (ثلاث رسائل في استحباب الدعاء ورفع اليدين فيه بعد الصلوات المكتوبة)، ص ٤٩- ١١٩.

٢٢٩. الميثاق والعهد في شرح من تكلّم في المهد.

تأليف: أحمد بن إبراهيم البرماويّ، تحقيق: محمّد حسين السيّد حسين، تقديم: د.إيمان حسين السيّد حسين، (تحصيل الأنس لزائر القدس)، ص ١٥٧- ١٩٢.

٢٣٠. ميراث الزوجة.

تحقيق: عليّ الأسديّ، مراجعة: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٣٩٥- ٤٤٠.

٢٣١. نتائج الأفكار في بيان المقيمين في الأسفار.

تحقيق: عباس المحمّديّ، مراجعة: أسعد الطيّب و الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٢٥٧- ٢٩٤.

٢٣٢. نِيّات الحجّ والعمرة.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ٣٠٥- ٣١١.

٢٣٣. النيّة.

تحقيق: عليّ المختاريّ، مراجعة: أسعد الطيّب، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٣، ص ١٤٥- ١٥١.

٢٣٤. وصية نافعة.

تحقيق: الشيخ رضا المختاريّ، (موسوعة الشهيد الثاني)، ج٤، ص ٩٧- ١١٤.


الباب الخامس
أخبار التراث

من أخبار التراث

From Heritage News

إعداد

هيأة التحرير

Prepared By

Editorial Board

الملخص

يتوخى هذا الباب الموسوم بـ(أخبار التراث) إيراد جميع ما تتعرفه مجلّة الخِزانة، من الكُتب المحقّقة، والمجلّات، والبحوث ذات الطابع التراثي الخاصة بالمخطوطات فهرسةً وترميماً وتحقيقاً في داخل العراق وخارجه، التي صدرت في أثناء المدة التي يصدر فيها عدد المجلّة، وتقدِّمه مجلّة الخِزانة بين يديّ القارئ والباحث الكريم؛ ليكون على اطّلاعٍ واسعٍ على الجديد والمهمّ من الإصدارات الخاصّة بتراثنا العربيّ الإسلاميّ المخطوط، ونشاط المؤسسات، والمحقّقين العرب وغيرهم.

Abstract

This section aims to gather all types of publications related to heritage manuscript including, but not limited to, journals, conferences, proceedings, and symposiums etc. These were published in the same year of each issue of this journal. We present this article in the hands of our readers and scholars to have a broad knowledge of the new and important issues related to our Arab-Islamic manuscripts and the activity of Arab institutions, investigators and others.

١. ابن الصابونيّ الأشبيليّ (حياته وما تبقّى من شعره وموشّحاته).

جمع وتوثيق ودراسة: الدكتور محمّد محجوب عبد المجيد، مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد ١٠٨، ١٤٤١هـ/٢٠١٩م.

٢. إجازات الرواية والاجتهاد.

السيّد عليّ النقيّ النقويّ (ت١٤٠٨هـ)، تحقيق مركز إحياء التراث، قسم الشؤون الفكريّة والثقافيّة، العتبة العباسيّة المقدّسة، دار الكفيل، كربلاء، ط١، ٢٠١٩م.

٣. إجازة السيّد مهدي القزوينيّ النجفيّ للشيخ محمّد بن عبد الوهاب (ابن داود) الهمدانيّ.

تحقيق: معين الحيدريّ، حوزة ودار الأوحد للثقافة والطباعة والنشر، النجف الأشرف، ط١، ١٤٤١هـ

٤. أخبار الإمام زيد بن عليّ عليه السلام.

أبو مخنف لوط بن يحيى الأزديّ (ت١٥٧هـ)، تحقيق: يوسف عبد الإله الضحيانيّ، ١٤٤١هـ.

٥. أدلّة جليّة في تصحيح نسبة (الفرائد البهيّة).

الدكتور محمّد نوري الموسويّ والدكتورة نجلاء حميد مجيد، نشرة تراثنا، العدد١٤١، ١٤٤١هـ

٦. أصول الإنشاء والخطابة.

الإمام الشيخ محمّد الظاهر ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ)، تحقيق: الدكتور عليّ بن أحمد العلايميّ، دار سحنون ، تونس ، ٢٠٢٠م.

٧. أفانين البلاغة.

الراغب الأصفهانيّ أبو القاسم الحسين بن محمّد بن المفضّل (من أعلام القرن

الرابع الهجريّ)، تحقيق: عمر ماجد السنويّ، دار أروقة، ١٤٤١هـ/٢٠١٩م.

٨. **الإمام عاصم بن أبي النجود الكوفيّ وحديثه في كتب السنة (جمع ودراسة).**

إعداد وتأليف: أيمن بن أحمد امبابي، تقريظ: الدكتور مصلح بن جزاء الحارثيّ، مكتبة التوبة، الرياض، ط١، ٢٠٢٠م.

٩. **الانتصار لما انفرد به الإماميّة.**

الشريف المرتضى عليّ بن الحسين الموسويّ (ت٤٣٦هـ)، تحقيق: السيّد حسين الموسويّ البروجرديّ، مؤسسة دار الحديث، المؤتمر الدوليّ لذكرى الفقيه الشريف المرتضى، قم، ١٤٤١هـ

١٠. **بيانات العلّامة المجلسيّ في شرح الحديث المهدويّ.**

إعداد وتحقيق: الشيخ حسين عبد الرضا الأسديّ، مركز الدراسات التخصّصيّة في الإمام المهدي عليه السلام، النجف الأشرف، ١٤٤١هـ

١١. **تبيان الأصول.**

السيّد نظام الدين المازندرانيّ الحائريّ (من أعلام القرن الثالث عشر الهجريّ)، تحقيق : السيّد حسين هادي الموسويّ، مركز إحياء التراث الثقافيّ والدينيّ، العتبة الحسينية المقدّسة، كربلاء، ١٤٤١هـ

١٢. **التحديد في الإتقان والتجويد.**

أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور غانم قدوري الحمد، مكتبة الرشد، ط٣، ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.

١٣. **تحصين المآخذ.**

الإمام أبو حامد الغزاليّ (ت٥٠٥ه)، تحقيق د. عبد الحميد بن عبد الله بن ناصر المجليّ، أسفار لنشر نفيس الكتب والرسائل العلميّة، الكويت، ط٢، ٢٠٢٠م.

١٤. **تحقيق النصوص بين اختلاف الروايات وأهمية السماعات وتعدّد**

الإبرازات.

بشار عوّاد معروف، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلاميّ، لندن، ط١، ٢٠١٩م.

١٥. التحفة التاروتيّة في الخلاصة الصرفيّة.

العلّامة الفاضل الشيخ محسن الصادق التاروتيّ، تحقيق: الشيخ عليّ طاهر الحسن الأحسائيّ، دار زين العابدين، قم، ٢٠١٩م.

١٦. التحفة المحمّديّة الموسوم بـ(أخلاق نظام العلماء).

الميرزا محمود بن محمّد التبريزيّ الملقّب بنظام العلماء والملّا باشي، تحقيق: هادي مكارم تربتي، دار زين العابدين، قم ،٢٠٢٠م.

١٧. تراث شريف العلماء المازندرانيّ الحائريّ (ت١٢٤٦هـ) دراسة ببليوغرافيّة.

الشيخ محمّد حسين الواعظ النجفيّ، مجلة تراث كربلاء، قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة، العتبة العباسيّة المقدّسة، العدد ٢، السنة ٦، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.

١٨. تفسير الربيع بن أنس البصريّ (ت١٣٩هـ).

جمع وتحقيق ودراسة: نزار عبد المحسن المنصوريّ، مراجعة وتدقيق وضبط: مركز تراث البصرة، قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة، العتبة العباسيّة المقدّسة، البصرة، ٢٠١٩م.

١٩. تفسير القرآن.

الإمام الفقيه الحافظ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت١٥٠هـ)، رواية الحسن بن محمّد بن الصباح الزعفرانيّ عن حجّاج بن محمّد المصيصيّ، دراسة وتحقيق: الدكتور عبدالرحمن بن حسن قائد، دار الكمال المتحدة، دمشق، ط١، ٢٠١٩م.

٢٠. التوسّع في الترسّل.

أبو يوسف يعقوب بن أحمد النيسابوريّ البارع الكرديّ (ت٤٧٤هـ)، تحقيق: بلال

الخليليّ، دار درّة الغوّاص، القاهرة، ٢٠٢٠م.

٢١. ثبت الإثبات في سلسلة الرواة.

تأليف وتحقيق: الشيخ عقيل كاظم الدراجيّ، أفكار للطباعة والنشر والتوزيع، السعودية، ١٤٤١هـ

٢٢. ثبت ابن زيد الحنبليّ أحمد بن محمّد بن أحمد الدمشقيّ (ت٨٧٠هـ)،

حقّقه وعلّق عليه: أبو الحسن عبدالله بن عبد العزيز الشبراويّ، منشورات دار الرسالة، القاهرة، ط١، ٢٠١٩م.

٢٣. ثلاث إجازات (إجازة الميرزا محمّد باقر الإسكوئيّ للشيخ محمّد بن عبدالله آل عيثان الأحسائيّ، وإجازة الميرزا عليّ الحائريّ للشيخ حسين بن عليّ آل سليمان البلاديّ البحرانيّ، و إجازة الشيخ حسين القديحيّ للشيخ فرج آل عمران القطيفيّ).

تحقيق: معين الحيدريّ، حوزة ودار الأوحد للثقافة والطباعة والنشر، النجف الأشرف، ط٢، ١٤٤١هـ

٢٤. جواهر القرآن ودرره.

أبو حامد محمّد بن محمّد الغزاليّ(ت٥٠٥هـ)، تحقيق: الأستاذة خديجة محمّد كامل، مراجعة: الأستاذة الدكتورة عفّت الشرقاويّ، مركز تحقيق التراث، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، ٢٠٢٠م.

٢٥. حاشية على كفاية الأصول (الجديدة).

المحقّق الشيخ ضياء الدين العراقيّ (ت١٣٦١هـ)، تحقيق: مركز الشيخ الطوسيّ قدس سره للدراسات والتحقيق في النجف الأشرف، العتبة العباسيّة المقدّسة، ط١، ٢٠١٩م..

٢٦. حاشية الغزّيّ على شرح تصريف العزّيّ.

محمّد بن قاسم الغزّيّ(ت٩١٨هـ)، دراسة وتحقيق: محمّد خيري صالح الكبيسيّ، المكتبة العمريّة ودار الذخائر، القاهرة، ٢٠٢٠م.

٢٧. حديث مع الدعاة للعلّامة المصلح السيّد هبة الدين الشهرستاني (١٣٨٦هـ).

دراسة و تحقيق وتعليق: الدكتور الشيخ عماد الكاظميّ، مجلة تراث كربلاء، قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة، العتبة العباسيّة المقدّسة، العدد ٢، السنة ٦، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.

٢٨. الحديقتان الرابعة و الخامسة من كتاب (حدائق المقربين في تراجم أعلام الدين و فضائل السادة و المؤمنين).

الأمير محمّد صالح بن الواسع الحسينيّ الخاتون آباديّ، ترجمه وعلّق عليه: الشيخ محمود النجّار البحرانيّ ، مركز الكلداريّ للتراث، البحرين، ودار زين العابدين، قم، ٢٠٢٠م.

٢٩. خاصّ الخاصّ في الأمثال.

أبو منصور عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل الثعالبيّ النيسابوريّ، تحقيق: رمزي بعلبكي وبلال الأرفه ليّ، المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقيّة في بيروت، ودار الفارابيّ، ط١، ٢٠٢٠م.

٣٠. خلاصة الأقوال في حديث إنّما الأعمال، (ويليه للمؤلّف مختصر في علم الإرشاد والتعليم ، الرحمة في بيان أحوال عالم البرزخ ، الروح في علم الروح، الإحكام في معرفة الأحكام والإيمان، الكافي الشافي في مسألة العقل والعلم، فرائد بحر الفوائد).

الإمام العلّامة محيي الدين الكافيجيّ الحنفيّ (ت٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد رجب أبو سالم، دار الأصالة، مصر، ودار الضياء، الكويت، ٢٠١٩م.

٣١. خمس رسائل.

فخر المحقّقين محمّد بن الحسن بن المطهّر الحلّيّ (ت٧٧١هـ)، تحقيق وتعليق ومراجعة: مركز تراث الحلّة ، قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة، العتبة العباسيّة المقدّسة، ١٤٤١هـ.

٣٢. ديوان الشيخ الجليل العالم التقيّ ذي الشرف الشيخ حسين ابن الحاج محمّد آل نجف .

تعليق وشرح: الشيخ قيس بهجت العطّار، مركز الكلداريّ للتراث، البحرين، ودار زين العابدين، قم، ٢٠٢٠م.

٣٣. ديوان فرج الله الحويزيّ الحائريّ (من أعلام القرن الثاني عشر الهجريّ).

دراسة وتحقيق واستدراك: الأستاذ المساعد الدكتور محمّد عبد الرسول جاسم السعديّ، مجلة تراث كربلاء، قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة، العتبة العباسيّة المقدّسة، العدد ٢، السنة ٦، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.

٣٤. الذخيرة في دليل الانسداد من إفادات السيّد المجدّد الشيرازيّ (تقرير الأصوليّ الكبير والمحقّق الفذّ الشيخ محمّد كاظم الخراسانيّ).

تحقيق: الشيخ محمّد الحاجّ محسن الجعفريّ، مراجعة وتدقيق: مركز تراث سامراء، العتبة العسكريّة المقدّسة، ١٤٤١هـ

٣٥. رسالة في دلالة الأنواء.

أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزّجّاج (ت٣١١هـ)، أخرجها وقدّم لها: أحمد هادي زيدان، أبعاد، ٢٠١٩م.

٣٦. رسالة في ردّ وحدة الوجود والموجود .

الشيخ محمّد بن عبد عليّ آل عبد الجبار القطيفيّ، تقديم وتحقيق: هادي مكارم تربتيّ، دار زين العابدين، قم، ٢٠٢٠م.

٣٧. رسالة في الكلام عن الحجر الأسود ومَن الواضع له وعلى سبب خروجه من الجنّة.

دراسة وتحقيق: الدكتور حسام الدين عباس الحزوريّ، مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد ١٠٨، ١٤٤١هـ/٢٠١٩م.

٣٨. رسائل الميرزا محمّد باقر الأسكوئيّ.

الميرزا محمّد باقر ابن الملّا محمّد سليم الحائريّ الأسكوئيّ (ت١٣٠١هـ)، تحقيق: حيدر عبد الرضا الحرز، دار المحجّة البيضاء، بيروت، ٢٠٢٠م.

٣٩. رسالة في نقد دُوزِي.

السيّد هبة الدين الشهرستانيّ، تحقيق: الأستاذ الدكتور إياد عبد الحسين صيهود الخفاجيّ، مجلة تراث كربلاء، قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة، العتبة العباسيّة المقدّسة، العدد ٢، السنة ٦، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.

٤٠. رواشح الفيوض في علم العروض لحجّة الإسلام العلّامة هبة الدين الحسينيّ الشهرشتانيّ (ت١٣٨٦هـ).

تحقيق: الدكتور مضر سليمان الحلّيّ، مجلة تراث كربلاء، قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة، العتبة العباسيّة المقدّسة، العدد ٢، السنة ٦، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.

٤١. رياضة العقول المعروف بكتاب تأخير المعرفة .

أبو العنبس محمّد بن إسحاق الصيمريّ (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الباسط، دار ملامح، مصر ، ٢٠٢٠م.

٤٢. زبدة التصانيف.

ملّا حيدر بن محمّد خوانساري، تصحيح وتعليق: السيّد جعفر الأشكوريّ والسيّد صادق الأشكوريّ، مجمع ذخائر الإسلاميّ، قم ، ١٣٩٨هـ ش/ ٢٠١٩م.

٤٣. زينة الدهر في ذكر محاسن شعراء العصر.

أبو المعالي سعد بن عليّ الحظيريّ (ت٥٦٨هـ)، اعتنى بتحقيقه: إبراهيم صالح، دار ملامح، مصر، ٢٠٢٠م.

٤٤. سبك المنظوم وفكّ المختوم.

العلّامة أبو عبدالله محمّد بن عبدالله بن مالك الطائيّ الجيانيّ(ت٦٧٢هـ)،

تحقيق ودراسة: الأستاذ فاخر جبر مطر، مركز البحوث والدراسات والنشر، كلية الكوت الجامعة، بغداد، ٢٠١٩م.

٤٥. سلاسل الحديد في تقييد أهل التقليد.

العلّامة السيّد هاشم بن إسماعيل التوبليّ البحرانيّ (ت١١٠٧هـ)، تحقيق: محمّد عيسى آل مكباس، دار المحجّة البيضاء، بيروت.

٤٦. سلسلة التراث الرمضانيّ (تحرير المقال في حكم من أخبر برؤية هلال شوّال للعلّامة عبدالرحمن بن عبد الكريم الزبيديّ الشافعيّ(ت٩٧٥هـ)، خلاصة البيان في كيفية ثبوت صيام رمضان للشيخ محمّد بن أحمد الجوهريّ الشافعيّ(ت١٢١٥هـ)، أحكام ثبوت الأهلّة في رمضان وشوّال وذي الحجة، للشيخ يحيى بن محمّد اليمنيّ (١٢٩٣هـ)، شرح حديث (صوموا لرؤيته وأفطروا برؤيته (للشيخ أحمد السجاعيّ الشافعيّ (ت١١٧٠هـ).

تحقيق وتعليق : الدكتور حسن معلم داود، دار طيبة الخضراء، مكة، ١٤٤١هـ

٤٧. شرح غريب الفصيح.

أحمد بن عبد الجليل التدميريّ المريّ الأندلسيّ النحويّ (ت٥٥٥هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور أحمد رجب أبو سالم، منشورات دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ٢٠١٩م.

٤٨. الشعائر الحسينيّة (٢٢ رسالة ومقالة عربيّة وفارسيّة مترجمة).

السيّد هبة الدين الشهرستانيّ ، تحقيق: الشيخ محمّد الحسون، دار العلم، ٢٠٢٠م.

٤٩. شعر يزيد بن الصعق الكلابيّ.

دراسة وتحقيق: أحمد محمّد عبيد، دار ملامح، مصر ، ٢٠٢٠م.

٥٠. طرف من الأنباء والمناقب .

السيّد رضيّ الدين أبو القاسم عليّ بن موسى بن جعفر ابن طاووس الحسنيّ

(ت٦٦٤هـ)، تحقيق: الشيخ قيس بهجت العطّار، مركز الكلداري للتراث، البحرين، ودار زين العابدين، قم، ٢٠٢٠م .

٥١. العتبة العباسيّة المقدّسة في الوثائق العراقيّة من (سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٩٢م) القسم الأول (الإعمار).

مركز الدراسات التخصّصيّة بأبي الفضل العباس(عليه السلام)، مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة، ٢٠١٩م.

٥٢. علوم العربيّة (النحو)

السيّد هاشم الحسينيّ الطهرانيّ ، تصحيح وتعليق وتحقيق: محمّد رضا الكريميّ، دار زين العابدين، قم ، ٢٠٢٠م.

٥٣. الفروق اللغويّة المسمّى (التحفة النظاميّة في الفروق الاصطلاحيّة).

العلّامة عليّ أكبر بن محمود النجفيّ، جمع وتهذيب: الدكتور بشير عبد الله عليّ إبراهيم، المكتبة الأزهريّة للتراث، القاهرة، ١٤٤١هـ

٥٤. الفصول الجامعة والحدود المانعة في أصول المعرفة بالله تعالى.

أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد الله الغبرينيّ (ت٧٠٤هـ)، ضبط نصّه وقدّم له: محمّد نصير، مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد ١٠٨، ١٤٤١هـ/٢٠١٩م.

٥٥. فهرس المخطوطات المحفوظة في مكتبات نجفيّة خاصّة.

إعداد وفهرسة: مركز تصوير المخطوطات، قسم الشؤون الفكريّة والثقافيّة، العتبة العباسيّة المقدّسة، كربلاء، ٢٠١٩م.

٥٦. فهرس مخطوطات مكتبة آية الله السيّد جعفر وولده العلّامة السيّد هاشم آل بحر العلوم .

إعداد وفهرسة: مركز تصوير المخطوطات، قسم الشؤون الفكريّة والثقافيّة، العتبة العباسيّة المقدّسة، كربلاء، ٢٠١٩م.

٥٧. فهرس مخطوطات مكتبة العتبة العباسيّة المقدّسة (الجزء الثالث).

إعداد وفهرسة: مركز تصوير المخطوطات، قسم الشؤون الفكريّة والثقافيّة، العتبة العباسيّة المقدّسة، كربلاء، ط١، ١٤٤١هـ .

٥٨. قراءات في النصوص الشرعيّة عند الفاضل الدربنديّ (ت١٢٨٥هـ) كتاب (إكسير العبادات في أسرار الشهادات) مثالاً.

تحقيق: الشيخ عادل حريجة الخفاجيّ، مجلة تراث كربلاء، قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة، العتبة العباسيّة المقدّسة، العدد ٢، السنة ٦، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.

٥٩. قطعة من كتاب الأوسط في أصول الفقه.

أبو الفتح البغداديّ الشافعيّ(ت٥١٨هـ)، اعتنى به: عدنان بن فهد العبيات، ط١، ٢٠١٩م .

٦٠. القوافي.

محمّد بن الحسن ابن الأردخل الموصليّ (ت٦٢٨هـ)، دراسة وتحقيق: محمود العاموريّ، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة، (الكويت)، العدد١٤٧، السنة ٣٧، ٢٠١٩م.

٦١. كتاب الأفعال.

أبو بكر محمّد بن عمر بن عبد العزيز النحويّ (ابن القوطية) (ت٣٦٧هـ)، تحقيق: الدكتورة هالة جمال القاضي ، منشورات درّة الغوّاص، القاهرة، ط١، ١٤٤١هـ/٢٠١٩م.

٦٢. كتاب الرياض في الحكم بين الصادين صاحبي الإصلاح والنظرة.

حميد الدين أحمد بن عبدالله الكرمانيّ، تحقيق وتقديم: عامر تامر، دار المحجّة البيضاء، بيروت، ٢٠٢٠م.

٦٣. كتاب الزكاة.

الشيخ الفقيه عبد الرحيم أبن الشيخ محمّد علي التستريّ (ت١٣١٣هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة، مراجعة: مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، العتبة العباسيّة المقدّسة، ط١، ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.

٦٤. كتاب الضروري في علم الدين.

الشيخ الفقيه أبو القاسم محمّد بن أبي جعفر أحمد بن جزي الكلبيّ الغرناطيّ المالكيّ (ت٧٤١هـ)، تحقيق وتقديم: الدكتور حميد لحمر، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، فاس، المملكة المغربيّة، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م.

٦٥. كتاب عدد آي القرآن والاختلاف فيه .

الإمام محمّد بن خلف بن حيّان بن صدقة الضبّيّ المعروف بـ(وكيع) (ت٣٠٦هـ)، حقّقه وعلّق عليه: الدكتور عبد الرازق بن محمّد بن أحمد البكريّ، دار طيبة الخضراء، مكة، ط١، ١٤٤١هـ

٦٦. كشف السّبحات في تحقيق الصّفات.

الميرزا أحمد تقيّ المامقانيّ، تحقيق: صالح بن عليّ الصالح، إعداد: لجنة السيّد الأمجد، دار المحجّة البيضاء، بيروت، ٢٠٢٠م.

٦٧. الكوكب المنير في شرح الألفية بالتشطير.

عبد الجليل بن أبي المواهب محمّد بن عبد الباقي الحنبليّ البعليّ الدمشقيّ الشهير بالمواهبيّ (ت١١١٩هـ)، ومعه (شفاء الخليل في ترجمة الشيخ عبد الجليل، من تأليف أحد تلاميذه) دراسة وتحقيق: حمزة مصطفى أبو توهة، أروقة للدراسات والنشر، عمّان، ٢٠١٩م.

٦٨. لطائف الأفكار (مقالات العلّامة المحقّق الشيخ قيس بهجت العطّار)

جمعها ورتبها: الدكتور رضا عرب الباقرانيّ والدكتور قاسم الشهريّ، مركز الكلداريّ

للتراث، البحرين، ودار زين العابدين، قم، ٢٠٢٠م.

٦٩. لوامع الأنوار البهيّة في مشيخة وأسانيد مفتي الديار العراقيّة.

جمعه واعتنى به: السيّد عليّ ابن الحاجّ محمّد الحسنيّ السامرائيّ، دار الإبداع، صلاح الدين، ٢٠٢٠م.

٧٠. مجموع رسائل الإمام أبي يعلى ابن الفرّاء محمّد بن الحسين البغداديّ الحنبليّ (ت٤٥٨هـ).

تحقيق: أبو جنّة الحنبليّ مصطفى بن محمّد صلاح الدين القبانيّ، دار المنهاج القويم، دمشق، ٢٠١٩م.

٧١. مجموع رسائل العلّامة الكافيجيّ (ت٨٧٩هـ).

تحقيق: حسام صلاح الضرغاميّ وأحمد فتحي البشير، دار الذخائر، القاهرة، ٢٠٢٠م.

٧٢. مجموع رسائل العلّامة الملّا الكورانيّ.

برهان الدين إبراهيم بن حسن الكرديّ المدنيّ الشافعيّ (ت١١٠١هـ)، تحقيق وتعليق: محمّد بركات وآخرون، دار اللباب، إسطنبول،١٤٤١هـ

٧٣. مختصر الزاهر.

أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ البغداديّ النحويّ (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: ثامر أمين، منشورات درّة الغوّاص، القاهرة، ط١، ١٤٤١هـ/٢٠١٩م.

٧٤. مختصر العروض والقوافي.

أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)تحقيق: الشيخ قيس بهجت العطّار، دار زين العابدين، قم ، ٢٠٢٠م.

٧٥. مرآة الفضل والاستقامة في أحوال مصنّف مفتاح الكرامة.

السيّد محمّد الجواد ابن السيّد حسن الحسينيّ العامليّ (ت ١٣١٨هـ) ،

تحقيق: إبراهيم السيّد صالح الشريفيّ، مراجعة: مركز إحياء التراث، قسم الشؤون الفكريّة والثقافيّة، العتبّة العباسيّة المقدّسة، دار الكفيل، كربلاء، ط١، ٢٠٢٠م.

٧٦. المرشد في القرآن للأداء والبيان .

أبو الحسن عليّ بن أحمد الغزّال النيسابوريّ (ت٥١٦هـ)، تحقيق: الدكتور غانم قدوري الحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.

٧٧. مزامير داود (النصّ الذي ارتضى ترجمته الإمام الرضا عليه السلام ويليه صُحف إدريس.

دراسة وتحقيق: رسول كاظم عبد السّادة، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط١، ٢٠١٩م.

٧٨. المسائل الناصريّات وهي (المسائل الطبريّة).

الشريف المرتضى عليّ بن الحسين الموسويّ (ت٤٣٦هـ)، تحقيق: السيّد حسين الموسوي البروجرديّ، مؤسسة دار الحديث، قم ، ١٤٤١هـ

٧٩. معجم الآثار المخطوطة في الإمام عليّ عليه السلام

إعداد: الدكتور حسين متقي، راجعه ووضع فهارسه: مركز تصوير المخطوطات، قسم الشؤون الفكريّة والثقافيّة، العتبة العباسيّة المقدّسة، كربلاء، ٢٠٢٠م.

٨٠. معجم أعلام تاج العروس للمرتضى الزبيديّ (ت١٢٠٥هـ).

ألّفه وجمعه وصنّفه: الدكتور مروان العطية، دار نينوى، دمشق، ط١، ٢٠١٩م.

٨١. معجم شيوخ ابن نفيس الموصليّ عليّ بن مسعود (ت٧٠٤هـ)

جمعه وأعدّه: جاسم محمّد صالح الكندريّ، منشورات لطائف لنشر الكتب والرسائل العلميّة، الكويت- القاهرة، ط١، ٢٠١٩م.

٨٢. المقتبس من كتب يعقوب بن سفيان المفقودة

جمع وتنظيم وتحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري، منشورات علم لإحياء التراث

والخدمات الرقميـة، القاهرة، ط١، ٢٠١٩م.

٨٣. مكّة المكرّمة في التراث الإسلاميّ المخطوط (نماذج ورسومات).

معهد المخطوطات وإحياء التراث الإسلاميّ، جامعة أم القرى، مكة، ١٤٤١هـ

٨٤. من المخطوطات الشيعيّة في مكتبة الحرم المكّيّ الشريف(١-٣).

الشيخ هشام عبدالله الزويد، مجلة الساحل، العدد ٤٢، السنة ١٣، ٢٠١٩م.

٨٥. منتهى الآمال في تواريخ النبيّ والآل (تتمّة المنتهى في وقائع أيام الخلفاء).

الشيخ عباس القميّ ، ترجمة: ضياء الخزرجيّ، دار زين العابدين، قم ، ٢٠٢٠م.

٨٦. موازين الكلام.

العلّامة محمّد رضا الطهرانيّ الشهير بأفضل العصر، تصحيح وتحقيق: محمّد حاج محمّدي، انتشارات علميّة، قم، ٢٠١٩م.

٨٧. موسوعة تراث الخطّ العربيّ.

تحقيق: هلال ناجي، دار درّة الغوّاص، القاهرة، ٢٠٢٠م.

٨٨. نزهة القلوب والخواطر ببعض ما تركه الأوائل والأواخر.

الميرزا محمّد بن عبد الوهاب الهمدانيّ(ت١٣٠٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمّد لطف زاده، مراجعة وتدقيق: مركز تراث سامراء، العتبة العسكريّة المقدّسة، النجف الأشرف، ٢٠١٩م.

٨٩. نشوة الشمول في السفر إلى إسلامبول.

السيّد شهاب الدين محمود أفندي الآلوسيّ، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الوهاب الشرقاويّ، مركز التاريخ العربيّ للنشر، ٢٠١٩م.

٩٠. نشوة المدام في العود إلى مدينة السلام.

السيّد شهاب الدين محمود أفندي الآلوسيّ، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الوهاب

الشرقاويّ، مركز التاريخ العربي للنشر، ٢٠١٩م.

٩١. نظر الأكياس في الردّ على جهمية البيضاء وفاس .

أبو زيد عبد الرحمن بن محمّد بن إبراهيم النتيفيّ (ت١٣٨٥هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور عبد الله بن عمر الدميجيّ، تقديم الأستاذ الدكتور محمّد أمحزون ، دار طيبة الخضراء، مكة، ٢٠٢٠م.

٩٢. الهداية (الأقسام الثلاثة المنطق والطبيعيّ والإلهيّ).

الشيخ العلّامة المفضّل بن عمر بن المفضّل أثير الدين الأبهريّ (ت٦٥٦هـ)، اعتنى به وعلّق عليه: عبد الحميد التركمانيّ، دار الرياحين، عمّان، ٢٠١٩م.

٩٣. هدية الرازيّ إلى المجدّد الشيرازيّ.

العلّامة الشيخ المحقّق آقابزرگ الطهرانيّ (ت ١٣٨٩هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث، قسم الشؤون الفكريّة والثقافيّة، العتبة العباسيّة المقدّسة، دار الكفيل، كربلاء، ط١، ٢٠١٩م.

٩٤. هذا هو السرّ العجيب أو موجز التهذيب.

السيّد هبة الدين الشهرستانيّ، دراسة وتحقيق: الأستاذ المساعد الدكتور وفقان خضير محسن الكعبيّ، مراجعة وتدقيق: الشيخ قاسم عبد الأمير الكعبيّ، العراق النجف الأشرف، ١٤٤١هـ

٩٥. واردة في ردّ وحدة الوجود والموجود.

الشيخ عليّ نقيّ بن أحمد الهجريّ الأحسائيّ ، تقديم وتحقيق: هادي مكارم تربتيّ، دار زين العابدين، قم، ٢٠٢٠م.

٩٦. الوسيلة الكبرى المرجوّ نفعها في الدنيا والأخرى.

مالك بن المرحّل(ت٦٩٩هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتورة ربيعة بنويس، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠١٩م.

٣٨٧	A clarification of a phrase from the Al-Allama Al-Hilli's book "Qawa'id Al-Ahkam" By: Al-Sheikh Al-Baha'i, Muhamad ibn Al-Hussein ibn Abd Al-Samad Al-Hamdani Al-Amili (d. 1030 AH)	Document Examination By: Al-Sayed Hussein bin Ali Abu Al-Hassan Islamic Seminary – Holy Najaf Iraq
٤٤١	Biographical Evaluation Benefits About The People of Consensus By: Al-Sayed Hassan Ibn Abi Talib Al-Tabatabai (passed away 1169 A.H)	Document examination by: Al-Sheikh Ahmad Shuaib Al-Amili Islamic Seminary – Najaf Iraq
٤٧٣	A Tutorial On Writing By: Sheikh Majd Al-Din Al-Hanafi Arbil known as Ibn Al-Dhuhair (d. 677 A.H)	Doc and comment: Dr. Abdulrazak Hawizi Al-Azhar University Egypt

Criticism of Heritage works

٥٠٧	Criticizing Bahbudi's Introduction In His Book (Ma'rifat Al-Hadith -Knowledge of Hadith) - Hammad's Reports About Al-Sadiq (a.s) An Example	Sheikh Muhammad Musa Haider Teacher in Islamic Seminary - Najaf Iraq

Manuscripts indices and bibliographies of publications

٥٦٩	Index of the manuscripts of Dr. Hussein Ali Mahfouz Library endowed to the bookcase of Al-Abbas holy shrine Section III and the last	Assistant Lecturer. Mustafa Tariq Eshibali Al- Abbas Holy Shrine Iraq
٦٢١	Guide of Texts and Annotated Certificates in Encyclopedias and Books Section III	Haidar Kadhim Al-Jubouri Bibliographic expert researcher Iraq

Heritage News

٦٦١	From Heritage News	Prepared By Editorial Board

Content

Heritage studies

١٧	The role of modern technology in protecting archaeological manuscripts from the impact of various factors of damage to museums after wars, armed conflicts, and revolutions in the Arab region	Dr. Dalia Ali Abdel-Al-Sayed Head of the Archaeological Conservation Department in the Grand Egyptian Museum Egypt
٦٥	Is (Ithbat Al-Wasyah) for Al-Masudi or Al Shalamghani?	Al-Sayed Abdulhadi Mohammad Ali Al-Alawi Islamic Seminary – Najaf Iraq
١٧٣	Mustafá Jawad, his life and the philosophy of doubt in his research	Dr. Abdullah Abdul Rahim Al-Sudani Al-Mustaqbal Private College University – Babylon - Hillah, Iraq
٢٠٥	Documents of jewelry and valuables Endowments in the treasury of the Commander of the Faithful Imam Ali bin Abi Talib's (a.s) shrine A Sayqet Scripture 1287 (A.H)	Study and preparation: Asadollah Abdelli Ashtiani / Sayqet Scripture Expert/ Iran Translation and presentation: Muhammad Al-Baqir/ Mowaffaq Al-Zubaidi/ Manuscript Imaging and Indexing Center at the Abbasid Holy Shrine Iraq
٢٤٥	Papermaking in Damascus from the fourth century until the fourteenth century (Hijri calendar) -	Dr. Saeed Jawmani PhD in library science Visiting Scholar at the Institute of Islamic Studies in Freie Universität Berlin – Germany

Reviewed texts

٣٠٩	Scholars' and Mujtahids' Endorsements of Abu Al-Khair Imad Al-Din Muhammad Hakim Al-Bafiqi (alive in 1081 AH)	Document Examination: Maitham Suwaidan Al-Himyari

however, it is sufficient for us to smell a scent of the fragrance created by our past scholars.

The editor-in-chief of *Turathana Magazine* spoke on the selflessness of the late scholar and doucument examiner Al-Sayed Abdulaziz Al-Tabatabai by stating, "Al-Sayed Al-Tabatabai once wrote a chapter for the magazine *Turathana* under the title (What are the manuscripts that should be examined). In his work he over described a book in comparison to the other examples he gave, as he stated all its copies, and gave detailed information related to it. As I was struck with wonder, I asked him for the reason he gave so much focus on that book. He replied, 'Someone I know and do not talk to wants to examine the book, and our rocky relationship denies him from asking me about the book, therefore I decided to present him with all the information he may need during his research in your magazine.'"

On the other hand, we have seen, read about, and lived with many examples of individuals who possess knowledge yet are stingy in spreading it, see themselves higher than others, or praises themselves for doing that favor. Thus, we see these people block any advice or positive criticism, even more, they reach to a point where they criticizes others and forget themselves. That is what ruins knowledge and causes its termination.

In conclusion, one can be a scholar filled with knowledge, an investigator, a thinker, an inventor, and/or holder of the highest scientific titles, but without noble morals and good ethics he/she will not be a human being.

And may the blessings of Allah be on Muhamad and his pure progeny.

and his progeny the perfect role models to follow on the path towards human perfection, and ordered us to follow them, as stated in the verse, ***"Certainly, you have an excellent model in the Messenger of Allah"***[1]. Their noble biographies and luminous sayings touch the souls and quenches the minds' thirst. The prophet's mission was as he stated, **"I have been sent to complete noble manners."**[2], and thus it is the mission of his progeny and successors, who are the extension of the holy prophetic mission.

As their followers it is essential to follow their orders and lifestyle, not the lifestyles of the enemies of Islam. In view of that, our past scholars -as well as our present- have answered the divine call, and followed the prophet as a role model. Consequently, they have manifested human values in its highest levels, decorated their souls with noble manners and virtuous ethics, fought the greater struggle (Al-Jihad Al-Akbar), and spent their lives training and taming their souls. In result of that they gave us an illustration of how to worship Allah (s.w.t) in the highest manner. In addition we can see from their actions the humbleness and self-piety that they possessed even when being labeled as high ranked scholars, as if their actions are screaming, "If someone were to reach the highest levels of knowledge and not possess good manners, that knowledge will not benefit them, even more, it will be a scourge for that individual.". Indeed manners and ethics are the base for everything upright, hence the best way to spread knowledge among members of society.

With that in mind, we believe that it is our duty to focus on the ethical concept in the field of heritage, as well as to emphasize and remind that one of the most important qualities that any investigator, indexer, or researcher should possess is noble manners. This was the path that our great scholars took, thus we see them generously offer what took them years of hard work to their fellow members of society without taking anything in exchange, and neither for fame, nor for worldly benefits. Were it not for the limitation placed, our pens would run out of ink trying to write about their exploits,

---

(1) Al-Ahzab verse 21

(2) Majma' Al-Bayan v.10, p.86

In The Name Of Allah
Most Compassionate Most Merciful

Ethics First...

Editor-in-chief

All praise be to Allah lord of the universe, and may his blessings be upon the noblest of his prophets and messengers, Muhamad, and his pure progeny.

In Arabic dictionaries there are many different opinions and views on the meaning of the word *Insan* (human) and its origin in the Arabic language. One of the opinions is that the roots of the word *Insan* comes from *Al-Ins* which means affable and sociable. This idea is something we see that applies in accordance with human nature, as we are social beings that need this essential connection for every aspect of our lives. It is self-evident that this relationship between individuals of society can only come after enlivening the soul with noble manners and good etiquettes. This concept is what we clearly see in various verses of the holy Quran. In addition and as a completion to the claim, Allah (s.w.t) gave us living models and practical examples manifested by the personalities of the prophets and their successors (may his blessings be upon them). Thus, they are illustrations of the noble morals and good qualities that are essential for keeping humanity and society from falling into levels lower than bestiality.

The finest of those examples was the prophet Muhamad (p.b.u.h & his household), who displayed the greatest human values to a point where the Almighty Creator described him with "***And you possess outstandingly high standard of moral (excellence)***"[1]. Thus Allah (s.w.t) made him

(1) Al-Qalam verse 4

fidential assessment of its validity for publication, and shall not be returned to its owners, whether accepted for publication or not, according to the following regulations::

1. The researcher or reviewer will be informed of delivering the posted material to be published within a period may not exceed the maximum of two weeks.
2. The researchers should be reminded of the publication acceptance of the editorial board within a period may not exceed the maximum of two months.
3. The pieces of research, whose evaluators realize that it should be amended or be added to, will be returned to their writers in order to be organized accurately before publication.
4. The researchers will be informed if their pieces of research are rejected without mentioning the reasons of rejection.
5. Every researcher will be given one copy of the issue in which his research is published, with three separate pieces of research from the same published material and a reward, as well.

- ***The journal considers the following priorities in publication:***

1. The date of receiving the research by the editor-in-chief.
2. The date of presenting the revised pieces of research.
3. The variety of the research materials as far as possible.

- The published pieces of research express the opinions of their writers and do not necessarily reflect the opinions of the journal.
- The pieces of research are arranged according to the technical considerations which have nothing to do with the status of the researcher.
- The reviewer or the researcher who is not known for the journal has to send on the journal email, a brief biographical note, his address and email, for the introductory and documentary purposes on the following. email: kh@hrc.iq
- Editorial board reserves the right to make the required amendments upon the approved pieces of research for publication.

The Publishing Terms

- The journal should publish the scientific pieces of research that are related to the manuscripts and documents, reviewed texts, direct studies, and objective critical follow-ups which are related to it.
- The researcher should commit himself with the requisites of the scientific research and its rules in order to get benefit from its sources, and be within the frame of the Researchers 'style during discussion and criticism. Otherwise, the examined research or the text will contain certain topics that attempt to raise the feeling of sectarianism or even sensitivity towards any belief, ideology, or sect.
- The research should not be published previously or presented to other means of publication. The researcher is responsible for doing an independent commitment.
- The font should be in (Simplified Arabic). The texts printing size should be (16), and the margines printing size should be (12), and the pages number should not be less than (20).
- The reviewed research or text should be printed on the A4 type of paper in one copy with a CD. The pages should be numbered successively.
- The research should be presented with its Arabic and English abstracts, each in a separate paper including the title of the research.
- The familiar scientific principles, documentation and references should be taken into account. The documentation should include the name of the source, the number of the part and the page
- The research should be presented with a separate list of references including the title of the source, the name of the author, the name of the investigator or the interpreter if s/he is available, the publishing country name, the place of publication and finally the date of publication. The name of the books and pieces of research should be arranged alphabetically. And if there are foreign references, they should be added separately, i.e. not within the Arabic references
- Researches shall be subject to the scientific deduction program and to a con-

Prof. Dr. Waleed M. Khalis (Jordan)

Member of Arabic Language Academy of Jordan

Asst.Prof.Dr. Abbas Hani Al- Grakh (Iraq)

Ministry of Education – Babylon Directorate of Education

Asst.Prof.Dr. Ali Fareg Al- Ameri (Italy)

Ambrosiana Library / Milano

Collage of Sociology – University of Milano Bicocca

Mr. Abd Al- khaliq Al- Genbi (KSA)

Member of the Saudi Society for History and Archeology

Member of the Gcc Society for History and Archaeology

Advisory board

Prof. Dr. Sahib G. Abo Genaah (Iraq)

Collage of Arts – Al-Mustansiriyah University

Prof. Dr. Muhai H. Al- Serhan(Iraq)

Collage of Law – Al-Nahrain University

Prof. Nebeela Abd Al- Muna›m (Iraq)

Arab Scientific Heritage Revival Centre – Baghdad University

Dr. Saeed Abd Al- Hammeed (Egypt)

Director General of Restoring Museums of Antiquities– Ministry of Egyptian Antiquities

Prof. Dr. Salih M. Abbas (Iraq)

Arab Scientific Heritage Revival Centre – Baghdad University

Prof. Dr. Abd Alilaah Nebhaan (Syria)

Collage of Arts – Homs University

Prof. Dr. Imad A. Raouf (Iraq)

Collage of Arts – Baghdad University

Prof. Dr. Fadhil Al- Beyaat (Turkey)

The Research Centre for Islamic History, Art and Culture

Prof. Dr. Munther A. Al Muntheri (Iraq)

Collage of Arts – Baghdad University

Prof.Dr. Waleed M. Al- Seraakbi (Syria)

Collage of Arts – Hama University

The general supervision

His Eminence Sayid Ahmed Al- Saafi

Editor-in-chief

Sayid Layth Al- Musawi

Supervisor of the cultural and intellectual affairs section

Managing editor

Mohammad Al-Wakeel

Sub editor

Assistant Lecturer. Husayn Al-Sheibaani

Editorial board

Prof. Dr. Dhrgham Kareem Al- Mosawi

Dr. Mohammad Aziz Al- Waheed

Mr. Hasan Arebi

Muqdaam Ratib Abd Muslim

Arabic Language Check

Assistant Lecturer. Ali Habeeb Al- Aedaani

Design and Art Director

Mohammad Amer Hadi Al Kinani



Al- Abbas Holy Shrine

The Heritage Revival Centre
The Manuscripts House of Al- Abbas Holy Shrine

Al-Abbas Holy Shrine. The Manuscripts House. The Heritage Revival Centre.
AL-Khizanah : A Half Annual Scientific Journal which is Concerned with Manuscripts and Documents \ Issued by Abbas Holy Shrine The Heritage Revival Centre The Manuscripts House of Al-Abbas Holy Shrine.- Karbala, Iraq : Abbas Holy Shrine, The Manuscripts House, The Heritage Revival Centre, 1438 hijri = 2017-
Volume : Illustrations ; 24 cm
Semi-Annual.- Forth Year, Issue No. Seven (March 2020)-
ISSN : 2521-4586
Includes Supplements.
Includes Bibliographies.
Text in Arabic abstract in Arabic and English.
1. Manuscripts, Arabic --Periodicals. A. title.

LCC : Z115.1 .A8364 2020 NO. 7

DDC : 011.31

Cataloging Center and Information Systems - Library and House of Manuscripts of Al-Abbas Holy Shrine

ISSN : 2521-4586

Consignment Number in the Housebook and Iraqi Documents: 2245, 2017

Iraq- Holy Karbala

You can contact or communicate with the journal via:

00964 7813004363 / 00964 7602207013

Web: Kh.hrc.iq

Email: Kh@hrc.iq

Post-Office: Holy Karbala P.o (233)



Al- Abbas Holy Shrine

Al-Khizanah

A Half Annual Scientific Journal which is Concerned with Manuscripts Heritage and Documents

Issued by

The Heritage Revival Centre
The Manuscripts House of
Al- Abbas Holy Shrine

Issue No. Seven, Forth Year,
Shaban, 1441 A.H / March 2020


In the Name
of Allah the
Compassionate
the Merciful